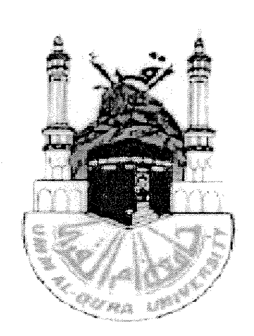
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة



آراء الخازن الاعتقادية

عرض ونقد

((رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة))

إعداد الطالب :

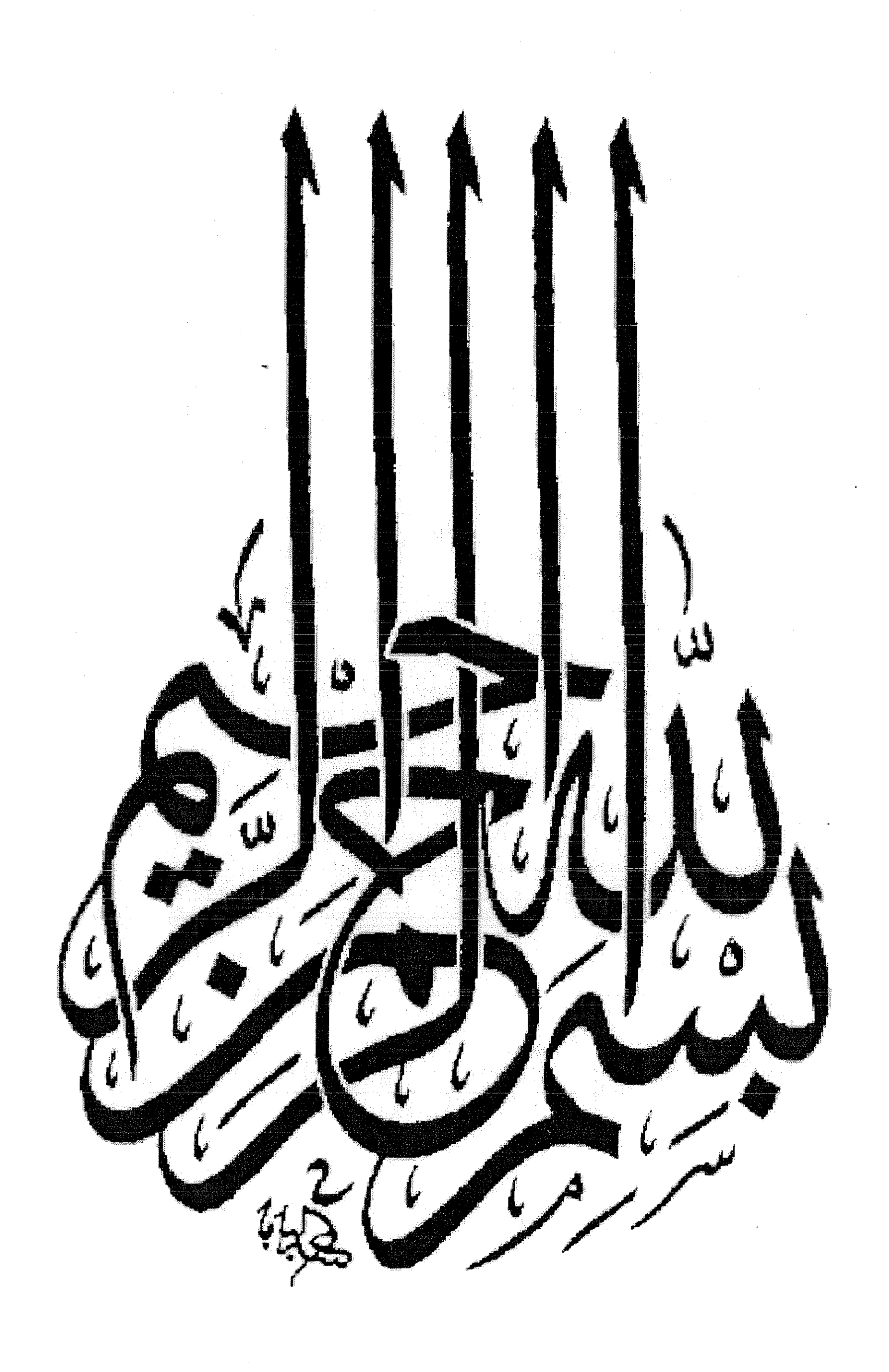
عبد الرحمن مولوي مير أحمد

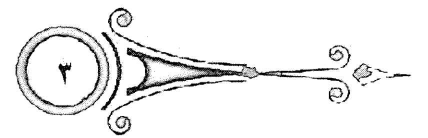
الرقم الجامعي (٤٣٠٨٠٣٢٢)

إشراف :

د / سعود بن سعد العتيبي

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م


بسم الله الرحمن الرحيم



ملخص الرسالة

الحمد لله وكفى ، وصلاة وسلاما على النبي المصطفى ، وآله وصحبه أولي النهى .. وبعد .

فإن لدراسة آراء العلماء وخاصة الاعتقادية وفق عقيدة السلف ، أهمية عظيمة ، حيث أنها تدفع الباحث إلى الاطلاع على معظم مسائل العقيدة ، ومعرفة منهج السلف فيها ، وجمع الآراء في موضع واحد ، ليسهل للقارئ معرفتها ، ولأجل ذلك اخترت موضوعا لرسالة علمية لنيل درجة الماجستير في العقيدة ، في دراسة آراء العالم المعروف في فن التفسير وهو الخازن علاء الدين علي بن محمد الشيحي ، المتوفى سنة (٧٤١هـ) ، وكان عنوانها : (**آراء الخازن الاعتقادية .. عرض ونقد**) . وقد قسمت البحث إلى : مقدمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة .

أما المقدمة : ففي بيان أسباب اختيار الموضوع ، والدراسات السابقة ، وخطة البحث والمنهج المتبع فيه ، وكلمة شكر وتقدير .

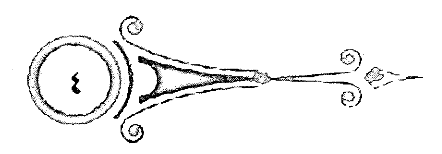
والتمهيد : ففي التعريف بالخازن ، وفيه مبحثان : الأول : عصره . والثاني : حياته .

والفصل الأول : في بيان آرائه في الإيمان بالله ، وفيه أربعة مباحث . **والفصل الثاني** : في بيان آرائه في الإيمان بالملائكة ، وفيه مبحثان . **والفصل الثالث** : في بيان آرائه في الإيمان بالكتب والرسل ، وفيه مبحثان . **والفصل الرابع** : في بيان آرائه في الإيمان باليوم الآخر ، وفيه مبحثان . **والفصل الخامس** : في بيان آرائه في الإيمان بالقضاء والقدر ، وفيه مبحثان . **والفصل السادس** : في بيان آرائه في الصحابة والإمامة ، وفيه مبحثان . **وأما الخاتمة** : فقد احتوت على أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ، من أهمها :

- أن عقيدة الخازن أقرب إلى منهج أهل السنة من منهج الأشاعرة .
- أنه تأثر بالأشاعرة في مسائل قليلة أهمها : ما يتعلق بالأسماء والصفات .
- أنه تأثر بالتصوف المنتشر في عصره ، غير أنه لم يصل إلى درجة الغلو والكفر .
- أن معظم مؤلفاته مفقودة ، ولم يصلنا منها سوى ثلاثة كتب ، واحد منها مطبوع وهو التفسير (لباب التأويل) .

هذا والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الطالب :	**المشرف على الرسالة :**	**عميد الكلية :**
عبد الرحمن مولوي مير أحمد	د : سعود بن سعد العتيبي	د : محمد بن سعيد السرحاني



Summary of thesis

Praise be to Allah and blessings and peace be upon the Messenger of Allah .. And after .

The study of the views of scientists, especially the belief in the doctrine of the predecessor, it great importance, since it paid the researcher found on most matters of belief, and see where the ancestors method , Collection in one place, to make it easier for the reader to know, therefore I chose a subject for a thesis for a master's degree in theology, in studying the views of the known world in the art of interpretation, Al Khazen Aladdin, Ali Mohammed al Shehhi, d. (٧٤١h) And was entitled (**views Al Khazen belief. view and critique**). The research has been divided into: introduction and preface, six chapters and a conclusion.

Either : in the statement of the reasons for selecting the theme, and previous studies, and the research plan and approach, and a word of thanks and appreciation.

Boot:definition of Al Khazen,It has two Section : **the first Section** : era Al Khazen . **The second Section :** his life.

The first Chapter: Statement of his views on faith in God, and four detectives. **The second Chapter:** Statement of his views on faith in angels, and two detectives. **The third Chapter:** Statement of his views on faith in books and messengers, and two detectives. **The fourth Chapter:** Statement of his views on faith in the other day, and two detectives. **The fifth Chapter:** statement of his views on faith in God, and two detectives. **The sixth Chapter:** statement of his views on companions and prayer, and two detectives. **And the conclusion:** contained the most important findings of the research, **including :**

- The doctrine of Al Khazen is closer to the Sunni method of ashaa'irah.
- He was impressed by the Ash'arites on a few issues, **including :** with regard to the names and attributes.
- He was influenced by mysticism prevalent in his day, but he did not reach the degree of exaggeration and infidelity.
- Most of his works are missing , and we have only three books, one of which is the publication of interpretation (Lubab Al tawil) .

Student:	**Supervisor of the thesis:**	**Dean:**
Abdul Rahman Maulwi.	Dr.Saud Al-Otaibi	Dr. M.Saeed Al Sarhani



المقدمة

المقـــدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ..

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٢]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء : ١] .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٧٠ - ٧١] .

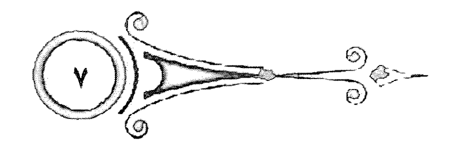
وبعد : فإن الله - عز وجل - بعث على حين فترة من الرسل خـــاتم النبين ، محمد - ﷺ - إلى أمة غارقة في أوحال الشرك والجاهلية ، وأنزل إليه الكتاب ليكون خير منهاج للبشرية ، فيه هدى ونور ، ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت : ٤٢] .

وعلى غرار هذا الكتاب قامت الأمة ، وشيدت الدولة ، وظهرت الحضارة .

وقد بيّن رسول الهدى - ﷺ - للأمة الدين الذي ارتضاه الله - عز وجل - ، ووضع لها نهجا تسير عليه في كل نواحي الحياة ، فبلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ونصح الأمة ، وأقام به الله الحجة ، ثم التحق بالرفيق الأعلى ، وتركها على المحجة البيضاء ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها إلا هالك .

وسار على نهجه الشريف أهل خير القرون ، فاعتصموا به ، وعضوا عليه بالنواجذ فكانت النتيجة ، أن منحوا بركات الله في جميع شؤونهم ، فعاشوا عيشة سعيدة ، لا اختلاف ولا افتراق ، بل التعاونُ والوفاق .

ثم التحق بهم من جاء بعدهم ، فانتهجوا بنهجهم ، وساروا على دربهم ، أولئك هم الفرقة



الناجية التي حكى عنها النبي - ﷺ - في حديث الافتراق [١] ، بيد أن سهام الانحراف عن النهج الحق أصابت فئاما من الأمة ، فمنهم من أصيب بها المقتل ، فخرجوا عن دائرة الحق تماما ، ومنهم من تأثر به فوقع في خطأ ، غير أنه ثابت في معظم الحق .

ولما كان من أولئك الذين أصيبوا ببعض سموم الانحراف عن النهج الحق ، علماء عرفوا واشتهروا في علوم مختلفة ، من تفسير وحديث وفقه وغيره من العلوم الشرعية ، وصنفوا في ذلك تصانيف كثيرة ، بيد أنها ممتزجة بالبدع والأخطاء العقدية خاصة ؛ مما أوجب على أهل الاختصاص في مجال العقيدة التنبيه عليها ، والكشف عن تلك الأخطاء التي وقع فيها أولئك ، وخاصة في أصول الدين ، بأسلوب علمي لا يثلم قدر العلماء ويسيء إليهم ، مدعما ذلك بالدليل الصحيح دفاعا عن العقيدة الإسلامية وفق أقوال أهل العلم المحققين المعتبرين من سلف الأمة ؛ ليعلم الحق ويؤخذ به ، ويرد الخطأ ، ويكون القارئ في تلك المصنفات على بينة وبصيرة .

ولما كنت أتصفح يوما في أحد كتب التفاسير المعروفة بغزارة العلم عند أهل الاختصاص ، إلا أنني وجدت فيه أخطاء عقدية ، وقد كنت أبحث في الوقت ذاته عن موضوع يحملني على الاطلاع في معظم مسائل العقيدة ، ومعرفة منهج سلف الأمة فيها ثم الرد على المخالفين بطريقة علمية ، فخطر في بالي دراسةُ آراء العالم - المعروف في مجال التفسير خاصة - من الجانب العقدي ، وهو الخازن - رحمه الله - ، فاستخرت الله - عز وجل - واستشرت مشايخي ، ثم تقدمت إلى القسم بموضوع لرسالة علمية وهو : (**آراء الخازن الاعتقادية .. عرض ونقد**) ؛ لنيل درجة الماجستير في العقيدة .

---

(١) وهو : قوله ﷺ : ((**ستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة : كلهم في النار إلا واحدة ، وهي من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**)) .

أخرجه الترمذي : محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت : ٢٧٩هـ) ، تعليق على الأحاديث : محمد ناصر الدين الألباني ، اعتنى به : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، مكتبة المعارف ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى .

كتاب الإيمان ، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة ، حديث رقم (٢٦٤١) ، ص (٥٩٥) ، وقال الترمذي : حسن .

أسباب اختيار الموضوع :

إن الدافع لي لاختيار مثل هذا الموضوع أمور أبرزها :

١) رغبتي في أن تكون مرحلة الماجستير مرحلة تأصيل لمنهج أهل السنة والجماعة في مسائل الاعتقاد بأدلتها ، ولا ريب أن مثل هذا الموضوع يحقق هذه الرغبة ؛ إذ إنه يحمل الباحث على الاطلاع على معظم مسائل العقيدة ، وما ورد فيها عن علماء السلف .

٢) اشتهر الخازن – رحمه الله – في فنون علمية مختلفة بغزارة علمه ، وألَّف فيها مؤلفات ، بيد أن لديه أخطاء عقدية ، ما أوجبت على أهل الاختصاص بيانها ، ليكون القارئ في مؤلفاته على دراية وبصيرة .

٣) رغبتي في جمع آراء الخازن في مسائل الاعتقاد وتقويمها في موضع واحد ؛ ليسهل التعرف عليها ، وسرعة الوصول إليها .

الدراسات السابقة للموضوع :

وبعد البحث عن مؤلَّف أو رسالة علمية تتعرض للجانب العقدي لدى الخازن ، لم يتبين لي – حسب جهدي القاصر – أي شيء يتعلق به ، غير أنني وجدت رسائل علمية تتحدث عن جهوده ومنهجه في التفسير مثل :

– **منهج الخازن في التفسير** : رسالة دكتوراه للباحث : قاسم بن أحمد القثردي ، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض . أما الجانب العقدي فلم أجد فيه شيئا .

خطة البحث :

إن طبيعة البحث قد اقتضت تقسيمه إلى : مقدمة ، وتمهيد ، وستة فصول ، وخاتمة .

فأما المقدمة فقد احتوت على : أسباب اختيار الموضوع ، والدراسات السابقة ، وخطة البحث ، والمنهج المتبع في كتابة البحث ، وكلمة شكر ووفاء لأهل الفضل بعد الله – عز وجل – .

وأما التمهيد فكان في التعريف بالخازن – رحمه الله – وقد اشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : عصر الخازن .

المبحث الثاني : حياة الخازن .

وأما الفصل الأول : فكان في بيان آراء الخازن في الإيمان بالله ، وقد اشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : الإيمان وما يتعلق به من مسائل .

المبحث الثاني : توحيد الربوبية .

المبحث الثالث : توحيد الألوهية .

المبحث الرابع : توحيد الأسماء والصفات .

وأما الفصل الثاني : فكان في بيـــان آرائه في الإيمان بالملائكة ، وقد اشتمل على تمهيد ومبحثـــين :

التمهيد : وفيه تعريف الملائكة .

المبحث الأول : خلق الملائكة والإيمان بهم وصفاتهم .

المبحث الثاني : بعض وظائف الملائكة وعصمتهم والمفاضلة بينهم وبين الأنبياء .

وأما الفصل الثالث : فكان في بيان آرائه في الإيمـان بالكتب والرسل ، وقد اشتمل على مبحثـــين :

المبحث الأول : الإيمان بالكتب .

المبحث الثاني : الإيمان بالرسل .

وأما الفصل الرابع : فكان في بيان آرائه في الإيمان باليوم الآخر ، وقد اشتمل على تمهيد ومبحثين :

التمهيد : وفيه معنى الإيمان باليوم الآخر وأهميته .

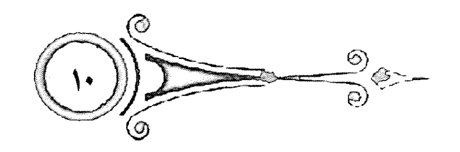
المبحث الأول : الإيمان بما يكون قبل اليوم الآخر .

المبحث الثاني : الإيمان بما يكون في اليوم الآخر .

وأما الفصل الخامس : فكان في بيان آرائه في الإيمان بالقضاء والقدر ، وقد اشتمل على تمهيد ومبحثين :

التمهيد : وفيه تعريف القضاء والقدر لغة وشرعا ، والفرق بينهما .

المبحث الأول : القضاء والقدر ووجوب الإيمان به .



المبحث الثاني : مسائل تتعلق بالقضاء والقدر .

وأما الفصل السادس : فكان في بيان آرائه في الصحابة والإمـامة ، وقد اشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : آراؤه في الصحابة الكرام الأطهار .

المبحث الثاني : آراؤه في الإمامة .

وأما الخاتمة : فقد احتوت على أبرز ما توصل إليه الباحث من النتائج .

۞ منهج البحث :

وبعد استعانتي بالله – عز وجل – بدأت بكتابة البحث وفق المنهج التالي :

لقد سلكت في كتابة البحث ، **المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي** ، وكان على النحو التالي :

أولا : طريقة البحث :

١) حصر مؤلفات الخازن المطبوعة والمخطوطة ، ثم قراءتها قراءة متأنية ؛ لاستخراج المسائل العقدية ، وآرائه فيها .

وقد حصرت كتبه – من خلال كتب التراجم أو معاجم المؤلفات – في سبعة [١] : فمنها ما هو مطبوع ، ومنها ما هو مخطوط ، ومنها ما هو مفقود .

فالمطبوع منها : كتاب لباب التأويل في معالم التنزيل ، ويُعرف (بتفسير الخازن).

وأما المخطوط : فكتاب عمدة الطالبين في شرح الأحاديث الأربعين .

وكتاب الروض والحدائق في تهذيب سيرة خير الخلائق .

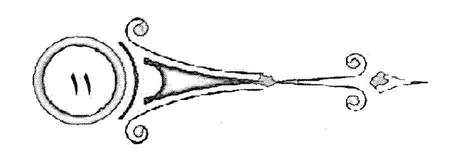
وأما المفقود : فكتاب منقول المنقول الجامع لأحاديث الرسول .

وكتاب بغية العمال في فضائل الأعمال .

وكتاب عمدة الأفهام في شرح عمدة الأحكام .

---

(١) سيأتي الحديث عن هذه الكتب بإيجاز في : ص (٤١) فما بعدها .



(ومعظم المسائل العقدية مذكورة في كتابه : لباب التأويل في معالم التنزيل) .

٢) ترتيب المسائل وفق أبواب العقيدة المرسومة في كتب السلف .

ثانيا : المنهج المتبع في عرض المسائل ودراستها :

١) عرض المسألة بأدلتها وفق منهج أهل السنة والجماعة ، ثم الإشارة إلى آراء المخالفين لهم فيها بإيجاز دون الخوض في تفاصيلها ، يعقبها رأي الخازن فيها بشواهد من أقواله ، مع بيان موافقته أو مخالفته لمنهج السلف ، ونقد آرائه في حالة المخالفة له .

٢) ذكر خلاصة في نهاية كل مسألة ، يُلخِّصُ فيها منهجُ السلف ، مع بيان رأي الخازن في المسألة ، وموافقته للسلف أو مخالفته .

٣) عند ورود رأي الخازن في مسألة عقدية ما ، في الكتب المطبوعة والمخطوطة ، تُقدَّم المطبوعة على المخطوطة ؛ لسهولة الرجوع إليها .

ثالثا : المنهج المتبع في عرض كتابة البحث والتوثيق :

١) عزو الآيات إلى سورها ، مع ذكر رقم الآية في متن البحث .

٢) تخريج الأحاديث التي تم إيرادها ، وفق المنهج التالي :

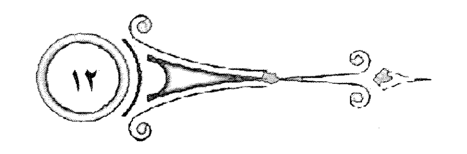
– الاكتفاء بالصحيحين أو بأحدهما إن كان الحديث فيهما أو في أحدهما ، وإن لم يكن فيهما أو في أحدهما فالتخريج من مظانه ، مع ذكر حكم الأئمة عليه .

– ذكر المصدر ، ثم الكتاب ، والباب ، ثم رقم الحديث فالجزء والصفحة ، وحكم الأئمة عليه .

٣) ذكر ترجمة موجزة للأعلام الواردة عدا الصحابة المشهورين ، والأئمة الأربعة ، وأصحاب الكتب الستة ؛ لشهرتهم ، وتتم الترجمة عند ورود المترجم له للمرة الأولى ، ولا يشار في الهامش إلى سبق الترجمة عند تكرار المترجم له ؛ لوجود الأسماء في الفهرس .

٤) ذكر تعريف موجز للفرق والمذاهب الواردة في البحث ، ولا يشار في الهامش إلى سبق التعريف عند التكرار .

٥) ذكر خاتمة موجزة تتضمن أهم نتائج البحث التي تم الوصول إليها من خلال البحث .



٦) وضع فهارس علمية تشمل :

- فهرس الآيات القرآنية حسب ترتيب سور القرآن .
- فهرس الأحاديث النبوية مرتبا حسب الحروف الهجائية في طرف الحديث .
- فهرس الأعلام المترجم لهم مرتبا حسب الحروف الهجائية .
- فهرس الفرق والطوائف مرتبا حسب الحروف الهجائية .
- فهرس المصادر والمراجع مرتبا حسب الحروف الهجائية .
- فهرس الموضوعات .

كلمة شكر وتقدير :

وقبل الختام ، فإني أحمد الله - عز وجل - أولا وآخرا ، على ما منَّ عليَّ من إتمام هذا البحث ، ولا أدَّعي فيه الكمال ، بل هو جهد بشري يعتريه النقص والخلل ؛ إذ الكمال لله وحده دون سواه ، ولكن حسبي أني بذلت فيه جهدي ، وأسأل الله أن يجعله خالصا لوجه ، وأن لا يحرمني الأجر والمثوبة .

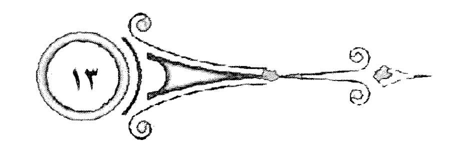
كما لا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى كل من له الفضل عليَّ - بعد الله عز وجل - وعلى مقدمتهم : والدي الفاضلين على دعمهما المتواصل ، فلولا الله ثم هما لما تحقق لي ما تحقق ، فرحم الله والدتي ، وأسكنها الفردوس الأعلى من الجنة ، ومتع والدي بالصحة والعافية .

وفضيلة الشيخ الدكتور : أحمد بن السيد رمضان ، على نصحه وتشجيعه لي وإرشاده في رسم خطة هذا البحث .

وفضيلة الشيخ الدكتور : هشام بن إسماعيل على ما أولاني به من عناية تامة في الإشراف على هذا البحث في بدايته ، وما قدَّم لي من نصح وتوجيهات ، وأثني بالشكر على تفضله وقبوله مناقشة الرسالة .

وفضيلة الشيخ الدكتور : سعود بن سعد العتيبي ، على تفضله إكمال الإشراف على البحث وقراءته كاملا ، وعلى ما أفادني من توجيهات قيمة ، وملاحظات نافعة ، والتي كان لها دور بارز في تداركي بعض جوانب النقص في البحث .

ثم الشكر موصول إلى صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور : إبراهيم بن خليفة على تفضله وقبوله



مناقشة هذه الرسالة .

وكما أشكر كل من شارك في دعمي بالقول أو بالفعل فلهم مني جزيل الشكر والتقدير .

فالله تعالى أسأل أن يجزي الجميع خير الجزاء ، وأن ينفع بهم الإسلام والمسلمين ، ويحفظهم من كل سوء ومكروه ، ويجمعنا بهم جميعا في أعالي الجنان مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى هذه المؤسسة العلمية الشامخة – جامعة أم القرى – ممثلة بكلية الدعوة وأصول الدين ، وبقسم العقيدة على وجه الخصوص لما يقدمه من تسهيلات لطلبة العلم ، والدارسين بها ، على أداء رسالتهم ، وتحقيق طموحاتهم .

وأسأل الله أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل ، وأن يوفقنا لهداه ، ويجعل أعمالنا في رضاه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .



وفيه مبحثان :

المبحث الأول : عصر الخازن .

المبحث الثاني : حياة الخازن .

المبحث الأول :

عصر الخازن .

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : عصره من الناحية السياسية .

المطلب الثاني : عصره من الناحية الاجتماعية والاقتصادية .

المطلب الثالث : عصره من الناحية العلمية .

المطلب الرابع : عصره من الناحية الدينية .

التمهيد :

المبحث الأول : عصر الخازن .

المطلب الأول : عصره من الناحية السياسية :

لقد عاش الخازن - رحمه الله - في الفترة ما بين الربع الأخير من القرن السابع ومنتصف القرن الثامن الهجري ، وقضى معظم حياته في بلاد الشام ، والتي كانت خاضعة آنذاك لحكم دولة المماليك [1] التي قامت على أنقاض الدولة الأيوبية وبعد سقوط بغداد [2] عاصمة الخلافة الإسلامية سنة (٦٥٦هـ) في أيدي المغول [3] . وقد أقام المماليك دولة إسلامية متخذين مصر

---

(١) **المماليك** : هم في الأصل أرقاء وعبيد ، من الطبقة البيضاء ، وكان خلفاء الدولة العباسية وكبار القادة يشترونهم من الأسواق لاستعمالهم كفرق عسكرية خاصة في زمن السلم ، واستخدامهم مع الجيش أيام الحرب بهدف الاعتماد عليهم في تدعيم نفوذهم .

انظر : قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام : لأحمد مختار العبادي ، دار النهضة العربية ، بيروت - لبنان ، طبعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، ص (١١) ، وتاريخ المماليك في مصر والشام : لمحمد سهيل طقوش ، دار النفائس بيروت - لبنان الطبعة : الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، ص (١٥) .

(٢) **هي** : مدينة تقع في دولة العراق وعاصمتها ، بناها الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور ، وكانت مقر الخلافة الإسلامية ، وعاصمة الدولة الإسلامية ، إلى أن سقطت في أيدي التتار سنة (٦٥٦هـ) ، وهذه المدينة لا زالت موجودة في مكانها ، وهي عاصمة دولة العراق ، غير أنها اتسعت في عمرانها ومساحتها عن السابق .

انظر : بلدان الخلافة الشرقية : لكي لسترنج ، تعليق : بشير فرنسيس و كوركيس عواد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، ص (٥١) ، وموسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية : لعبد الحكيم العفيفي ، أوراق شرقية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، ص (١١٤) .

(٣) **المغول** : هم قبائل من الجنس الأصفر ، كانوا يسكنون منغوليا الواقع جنوب شرق سيبيريا على حدود الصين ، استولوا على بلاد كثيرة ، ففي عهد مللهم جنكيز خان في عام ٦١٦هـ خرجوا بقيادته وهجموا على البلاد المعمورة ، وملكوا بلاد الصين إلى أن وصلوا إلى بلاد العراق وما حولها ، وكانوا يمارسون أعمالا تخالف شرع الله ﷻ ، كالسجود للشمس عند طلوعها ، وأكل المحرمات ، والتحاكم إلى قوانين وضعية مخالفة لشرع الله ، وقد كان لهم دور بارز في القضاء على الخلافة العباسية ، وسقوط عاصمتها (بغداد) .

انظر : البداية والنهاية : لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (٧٠٠ - ٧٧٤ هـ) ، تحقيق : عبد الله ابن عبد المحسن التركي ، دار هجر ، الجيزة - مصر ، الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، (١٧ / ٨٩) =

مقرا للسلطة ، ويقيم فيها الحاكم ، وشملت معها بلاد الشام التي كان الحاكم ينيب عنه من يدير فيها الأمور .

وقد كانت فترة حكم سلاطين المماليك ما بين (٦٤٨ - ٩٢٣هـ) ، وحكم فيها عدة حكام ، وكان من أبرزهم :

١) المعز عز الدين أبيك ، (٦٤٨ - ٦٥٥هـ) .

٢) المنصور نور الدين علي ، (٦٥٥ - ٦٥٧هـ) .

٣) المظفر سيف الدين قطز ، (٦٥٧ - ٦٥٨هـ) .

٤) ركن الدين بيبرس ، (٦٥٨ - ٦٧٦هـ) .

٥) محمد بركة خان بن بيبرس ، (٦٧٦ - ٦٧٨هـ) .

٦) المنصور سيف الدين قلاوون ، (٦٧٨ - ٦٨٩هـ) .

٧) الأشرف صلاح الدين خليل بن قلاوون ، (٦٨٩ - ٦٩٣هـ) .

٨) ناصر الدين محمد بن قلاوون ، (٦٩٣ - ٦٩٤هـ) .

٩) العادل زين الدين كتبغا ، (٦٩٤ - ٦٩٦هـ) .

١٠) المنصور حسام الدين لاجين ، (٦٩٦ - ٦٩٨هـ) .

١١) ناصر الدين محمد بن قلاوون ، (٦٩٨ - ٧٠٨هـ) .

١٢) المظفر بيبرس الجاشنكير ، (٧٠٨ - ٧٠٩هـ) .

١٣) ناصر الدين محمد بن قلاوون ، (٧٠٩ - ٧٤١هـ) .

١٤) سيف الدين برقوق ، (٧٨٤ - ٨٠١هـ) .

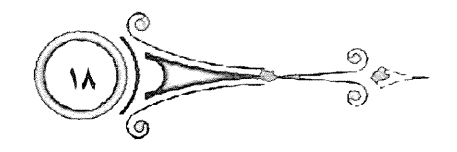
١٥) أبو السعادات فرج بن برقوق ، (٨٠١ - ٨١٥هـ) .

١٦) المؤيد أبو النصر شيخ المحمودي ، (٨١٥ - ٨٢٤هـ) .

١٧) فترة النزاع بين المماليك والعثمانيين ، (٨٢٤ - ٩٢٣هـ) (١) .

= والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (٨١٣ - ٨٧٤هـ) ، تعليق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، (٧ / ٤٢)

(١) انظر : البداية والنهاية ، وتاريخ دولة المماليك في مصر والشام لمحمد سهيل طقوش .



وكانت من أقسى الفترات التي مرت على الأمة الإسلامية ، والعالم الإسلامي ؛ إذ إنها فترة أزمات ونكبات ، وصراعات داخلية وخارجية ، خلفت آثارا سلبية على العالم الإسلامي في كثير من الأحيان ، وإن كان تخللها – في بعض فتراتها – جوانب إيجابية عديدة .

فأما الصراعات الداخلية فقد تمثلت في النزاع على السلطنة ، وتسبب ذلك خلع كثير من الملوك والحكام عن الولاية إما بالقتل ، أو بالعزل ، فالقوي يتغلب على الضعيف ويستولي على عرش الحكم ، وربما لم يلبث على حكمه سوى بضعة أشهر ، وقد أدى ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي ، وتخلخل الدولة من الداخل ، فكان هذا الوضع فرصة ثمينة للأعداء لبث نفوذهم والسيطرة على البلاد .

وأما الصراعات الخارجية فقد تمثلت في العدوان الغاشم من قبل أعداء الإسلام الذين عانى منهم العالم الإسلامي ، وخاصة دولة المماليك ، حيث كان العدوان الغاشم عليها من جهتين : من جهة الشرق المتمثل في عدوان المغول ، ومن جهة الغرب المتمثل في عدوان الصليبيين ، الذين ظلوا يحاربون الإسلام طيلة قرنين من الزمان ، من سنة (٤٩٠هـ) حتى سنة (٦٩٠هـ)[1] .

ومع هذه الصراعات والفتن التي تكالبت على العالم الإسلامي في هذه الفترة ، كان لملوك دولة المماليك دور كبير وبارز – بعد توفيق الله ﷻ – في رفع شأن الإسلام والمسلمين ، والدفاع عن شريعة الله ، ففي عهدهم تم القضاء على الصليبيين الذين باتوا جرثومة قاتلة للإسلام والمسلمين ، وقُطعت شوكة المغول الذين قضوا على الخلافة العباسية بإسقاط بغداد سنة (٦٥٦هـ) ، وكذلك تم إحياء الخلافه العباسيه في القاهره .

والخازن – رحمه الله – عاش قرابة (٦٣ سنة) ، تحت حكم سلاطين دولة المماليك تقلد من

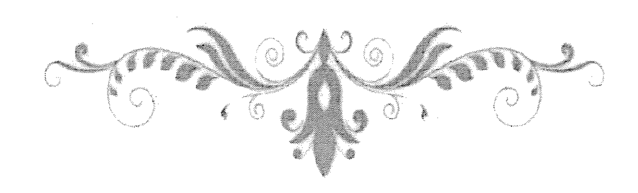
---

(١) انظر : تراجم رجال القرنين السادس والسابع لأبي شامة ، ص (١٩٨) ، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٧ / ٥٦) ، وخطط الشام : لمحمد كرد علي ، مكتبة النوري ، دمشق – سوريا ، الطبعة : الثالثة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م ، (٢ / ١٠٤ ، ١٢٣) .

(٢) انظر : البداية والنهاية لابن كثير (١٧ / ٣٩٩ – ٤٠٣) ، وقيام الدولة المماليك الأولى في مصر والشام لأحمد مختار العبادي ، ص (١٧٩) ، والأيوبيون والمماليك " التاريخ السياسي والعسكري " : لقاسم عبده قاسم و علي السيد علي عين للدراسات والبحوث ، الهرم – مصر ، الطبعة : بدون ، ص (١٥٠) ، والتاريخ الإسلامي : لمحمود شاكر ، المكتب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الخامسة ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م ، (٧ / ٤٣) .

خلالها زمام الحكم ثمانية من حكام المماليك ، فمنهم من قُتل ، ومنهم من نُصب للحكم وعُزل ، ثم أُعيد له ، ولا زالت نار الفتن والخلافات والصراعات مشتعلة ، إلا أنها أخف مما كانت قبل مولده ؛ إذ إنه قضى معظم حياته في عهد الملك الناصر : محمد قلاوون [١] ، والذي كان من أقوى سلاطين المماليك ، وأكثرهم مدة في الحكم ، وتميز عهده بنوع من الأمن والاستقرار [٢] ، ولعل لذلك أثرا عظيما في ظهور النهضة العلمية - كما سيأتي بيانه إن شاء الله - وبروز علماء أكفاء .

ويبدو أن الخازن - رحمه الله - لم يكن له أي دور في الحياة السياسية ؛ إذ لم يذكر أحدٌ ممن ترجم له أي مشاركة له في المجال السياسي ، بل تفرغ للتعلم والتعليم ، وخدمة دين الله - عز وجل - .



---

(١) **هو** : أبو الفتح محمد بن المنصور قلاوون بن عبد الله الصالحي ، ولد سنة (٦٨٤هـ) ، تولى الحكم عقب موت أخيه الأشرف ، وعمره تسع سنين ، وقد تقلد الحكم ثلاث مرات ، وكان من أقوى سلاطين المماليك ، توفي سنة (٧٤١هـ) .

انظر : العبر في خبر من غبر وذيوله : لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) ، تحقيق : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، (٤ / ١٢٤) ، والبداية والنهاية (١٨ / ٤٢٤) ، والنجوم الزاهرة (٩ / ٢٤٠) ، وشذرات الذهب : لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي المعروف بابن العماد (١٠٣٢- ١٠٨٩هـ) ، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط ، دار ابن كثير ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م ، (٨ / ٢٣٣) .

(٢) انظر : عصر سلاطين المماليك لقاسم عبده قاسم ، دار الشروق ، القاهرة - مصر ، الطبعة : الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، ص (١١) .

المطلب الثاني : عصره من الناحية الاجتماعية والاقتصادية :

الحالة الاجتماعية – في الغالب – لها علاقة وثيقة بالوضع السياسي ، وتتأثر به تأثرا كبيرا ، فالمجتمع في غالب الأحيان لا يتمتع برغد العيش والرفاهية ، والسعادة والأمن إلا إذا كانت الدولة قوية ، ملتزمة بمبدأ العدالة ، أما إذا كانت مضطربة من الناحية السياسية ، فإن ذلك يؤدي إلى اختلال الحياة الاجتماعية ، وعدم استقرارها على وتيرة واحدة .

ولما كان الوضع السياسي في عهد معظم سلاطين دولة المماليك مضطربا ، ونار الفتن والصراعات والنزاعات مشتعلة ، من تنازع الملوك والسلاطين على السلطنة ، والتنافس عليها – وربما يتجرأ البعض إلى قتل أخيه السلطان من أجل الحكم – من ناحية ، وعدوان الصليبيين والمغول على البلاد الإسلامية ، وخاصة البلاد التي يحكمها سلاطين المماليك من ناحية أخرى ، كان من الطبيعي تأثر الوضع الاجتماعي واضطرابه ، حيث ذكر بعض المؤرخين في مصنفاتهم أن المجتمع في بعض فترات عهد المماليك كان يعيش في حالة من الرعب والخوف ، مما جعل الإنسان لا يطمئن على نفسه وماله وذريته .

يقول صاحب كتاب " النجوم الزاهرة " [(١)] : ((وكانت أيام المظفر الجاشنكير في مصر عشرة أشهر وأربعة وعشرين يوما لم يتهنَّ فيها من الفتن والحركة ..)) .

ويقول في معرض حديثه عن أحداث سنة (٧٠٩هـ) : ((ولم يحج أحد من الشام لاضطراب الدولة)) [(٢)] .

وكان المجتمع في عهد دولة المماليك مجتمعا طبقيا ، أي يتألف من عدة طبقات ، كل طبقة لها صفاتها وميزاتها تختلف عن غيرها ، وتتمتع كل طبقة بألوان من الحقوق لا يحظى بها غيرها .

فطبقة المماليك مثلا : كانت تعيش في قمة الرفاهية ، وتحكم البلاد ، وتمتلك ثروات هائلة ، وتتمتع بمعظم خيراتها .

وأما طبقة العلماء والتجار فقد استطاعوا أن يعيشوا حياة لا بأس بها ، ونالوا مكانة مرموقة في المجتمع ، بينما ظلت الطبقات الأخرى من العوام والفلاحين في حياة ومعيشة أشبه بحياة البؤس

---

(١) (٨ / ٢٢٠) . وانظر : البداية والنهاية (١٧ / ٧١٧) .

(٢) النجوم الزاهرة (٨ / ٢٢٣) .

والحرمان ، دون أن يشعر بهم أحد من المجتمع (١) .

وفي ظل اضطراب الحالة الاجتماعية بسبب النزاعات والفتن ، فقد ساءت الحالة الاقتصادية ، وقلت الصناعات والزراعة ، وانتشرت الفاقة والفقر ، فعمد الناس إلى الغش والسرقة ، والنهب وقطع الطريق من أجل سد مرارة الجوع والحاجة .

وعلى الرغم من اضطراب الوضع السياسي والذي تأثرت به الحياة الاجتماعية ، من زعزعة في الأمن وانتشار الخوف والرعب ، وأراد الناس أن يهنئوا بقسط من الاستقرار والهدوء ، يباشرون في ظله حياتهم العادية دون أن تقلقهم فتنة أو أزمة ، حتى ذكر ابن كثير (٢) - رحمه الله - أنه في سنة (٦٩٩هـ) ، « خاف الناس خوفا شديدا على أنفسهم وأهليهم وأموالهم ، وقد هرب جماعة من أعيان دمشق وغيرهم إلى مصر ، وعاث اللصوص في ظاهر البلد ، فكسروا أبواب البساتين ، واقتلعوا من الأبواب والشبابيك شيئا كثيرا ، وغلت الأسعار جدا » (٣) .

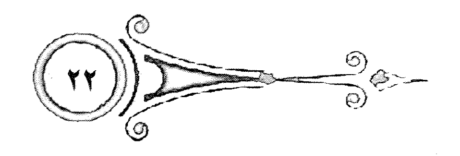
إلا أنهم وجدوا بغيتهم في عهد الناصر محمد قلاوون ، والذي تميز بالاستقرار الداخلي ، وكثرة الفتوحات ورفع راية الجهاد ، وكثرة الخير ، إضافة إلى الاهتمام بالإصلاح الداخلي ، والعناية بشؤون الرعية ، وهي الفترة التي عاش فيها الخازن - رحمه الله - ، فساعده ذلك على

---

(١) انظر : مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك : لسعيد عبد الفتاح عاشور ، دار النهضة العربية بيروت - لبنان طبعة ١٩٧٢م ، ص (٢٧٠) .

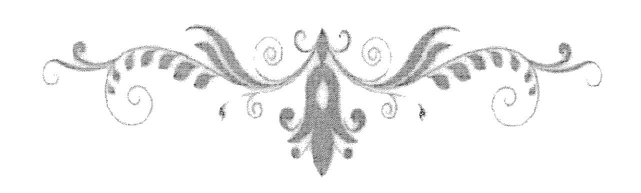
(٢) **هو** : أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي الشافعي ، الحافظ ، والمفسر ، والمؤرخ ، والمحدث ولد سنة (٧٠١هـ) ، تتلمذ على يد شيخ الإسلام ابن تيمية ، وترك مجموعة من المؤلفات من أبرزها : تفسير القرآن العظيم ، و البداية والنهاية ، و اختصار علوم الحديث ، وغيرها توفي سنة (٧٧٤هـ) .
انظر : طبقات الشافعية : لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر ابن قاضي شهبة الدمشقي (٧٧٩ - ٨٥١هـ) ، تصحيح : عبد العليم خان ، دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، الطبعة : الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م . (٣ / ١١٣) ، شذرات الذهب لابن العماد (٨ / ٣٩٧) ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد ابن علي الشوكاني (ت : ١٢٥٠هـ) ، جمع : محمد بن محمد الحسيني الصنعاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م . (١ / ١٠٢) .

(٣) البداية والنهاية (١٧ / ٧١٨ - ٧١٩) . وانظر : الخطط لأحمد بن علي المقريزي (ت : ٨٤٥هـ) ، تحقيق : محمد زينهم و مديحة الشرقاوي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة - مصر ، الطبعة : الأولى ١٩٩٨م . (٣ / ١٢٨) ، والتاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (٧ / ١٢) .



التمتع بالحياة المطمئنة ، والتفرغ لطلب العلم والتعليم [١] .

ومع استقرار العيش في عهد الناصر محمد قلاوون ، اهتم كثيرا بالمجال الاقتصادي ، فبنى الجسور من أجل تأمين المياه للري ، والزراعة في الأراضي التي يتعذر وصول المياه إليها ، وقد نهض الفلاحون والمزارعون الذين كانوا يعيشون في حال من الفقر والحرمان ، فقاموا بالزراعة بشتى أنواعها ، ثم إنه اهتم أيضا بإنشاء المصانع والمؤسسات التجارية ، والأسواق وغيرها ، وإحكام الرقابة على البضائع من جانب المحتسبين لمنع التلاعب في الأسعار ، أو الأوزان ، أو أصناف البضاعة ، ومنح التسهيلات للتجار سواء من الداخل أو من الخارج ، مما أدى ذلك إلى زيادة مصدر الدخل للدولة وأفراد المجتمع [٢] .



---

(١) انظر : مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك ، ص (١٩٠) .

(٢) انظر النجوم الزاهرة (٩ / ٣٨) ، و مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك ، ص (٢٦٣ - ٢٦٨) ، والعصر المماليكي في مصر والشام لسعيد عبد الفتاح عاشور ، دار النهضة العربية ، القاهرة - مصر ، الطبعة : الثانية ١٩٧٦م ص (٢١٣ ، ٢٨٤) فما بعدها .

المطلب الثالث : عصره من الناحية العلمية :

لقد تميز عصر المماليك بالنهضة العلمية ، فازدهرت حركة العلم والتأليف ازدهارا واسعا ، وتنوع فيه دور العلم والمعرفة ، وازداد العلماء والأدباء ، وانتشرت خزائن الكتب والمصنفات ، رغم وجود الفتن والصراعات ، ويبدو أن من أبرز أسباب ظهور الحركة العلمية في هذا العصر ، وعدم تأثرها بالاضطرابات السياسية تأثرا كبيرا ، هو : رغبة المماليك في التقرب إلى الشعب ؛ لكسبهم ، ونيل محبتهم لهم ، وقد تعددت المظاهر والوسائل التي مارسها المماليك للتقرب من الشعب ، ومن ذلك : حرص سلاطين المماليك واهتمامهم بالعلم والعلماء ، حيث اهتموا ببناء المساجد والمدارس ، ودور القرآن والعلم ، وإنشاء المكتبات ، فضلا عما عرف عنهم بالبذل والعطاء للعلماء والمؤلفين والأدباء ، كل ذلك ساهم في ظهور نهضة علمية شامخة مميزة .

وخير دليل على ازدهار الحياة العلمية في عصر المماليك ، هو ذلك الكم الهائل من الكتب والمخطوطات التي وصلتنا من ذلك العصر بالذات ، في شتى فنون العلم والمعرفة ولا زالت المكتبات العلمية في يومنا مشحونة بآلاف الكتب والمخطوطات التي ترجع إلى عصر المماليك .

ومن أبرز مظاهر ازدهار الحركة العلمية :

* **بناء المساجد والجوامع** : كالجامع الناصري الذي بناه السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، في سنة (٧١١هـ) ، وجامع القلعة الذي بني سنة (٧١٨هـ) وغيره ، وقد استثمرت هذه الجوامع والمساجد في نشر العلم والدين وتعليم القرآن ، عن طريق الخطب أو حلقات العلم المقامة فيها [١] .

* **ظهور ثلة من مشاهير العلماء** أمثال : ابن قدامة [٢] ، والإمام

---

(١) انظر : صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك : لحياة ناصر الحجي ، دار القلم ، الصفاة - الكويت ، الطبعة : الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م . ص (١٣٦) .

(٢) **هو** : أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الدمشقي ، ولد سنة (٥٤١هـ) ، أحد أبرز فقهاء الحنابلة ، وأعلام السلف ، له مصنفات عديدة منها : لمعة الاعتقاد ، والمغني في الفقه ، وذم التأويل ، توفي سنة (٦٢٠هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء : لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت : ٧٤٨ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الحادي عشر ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م =

النووي (١) ، وشيخ الإسلام ابن تيمية (٢) ، وتلميذه ابن القيم (٣) وغيرهم .

* **إنشاء العديد من المدارس والمكتبات** : كالمدرسة المنصورية التي أنشأها الملك المنصور قلاوون (٤) ، وبجوار هذه المدرسة توجد " القبة المنصورية " بها العديد من الكتب والمؤلفات في شتى فنون العلم والمعرفة (٥). يقول عنها ابن كثير -رحمه الله- : « ليس بديار مصر ولا الشام

= (٢٢ / ١٦٥ - ١٧٣) ، وشذرات الذهب (٧ / ١٥٥) .

(١) **هو** : أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي ، المعروف بالنووي ، أحد أعلام الشافعية ، ولد سنة (٦٣١هـ) ، شيخ المذهب ، كبير العلماء في زمانه ، وكان حافظا للقرآن ، تتلمذ على يد كثير من العلماء ، ألف مجموعة كبيرة من الكتب أبرزها : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، الأذكار رياض الصالحين ، المجموع شرح المهذب ، وغيرها ، توفي سنة (٦٧٦هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ : لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ، (ت : ٧٤٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : بدون (٤ / ١٤٧٠) ، والبداية والنهاية (١٧ / ٥٤٠) ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢ / ١٩٤) ، وشذرات الذهب (٧ / ٦١٨) .

(٢) **هو** : أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني ، ولد سنة (٦٦١هـ) ، أحد أعلام وأئمة أهل السنة والجماعة ، وأحد كبار المجددين في الإسلام ، بذل جهده ونفسه في سبيل الدفاع عن الدين الصحيح ، والمذهب الحق - مذهب السلف - ترك العديد من المؤلفات أبرزها : موافقة صحيح المنقول بصريح المعقول ، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، وكتاب النبوات ، وغيرها ، توفي سنة (٧٢٨هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٩٦) ، والبداية والنهاية (١٨ / ٢٩٥) ، وشذرات الذهب (٨ / ١٤٢) .

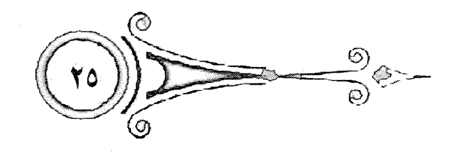
(٣) **هو** : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي الحنبلي المعروف بابن القيم الجوزية ، ولد سنة (٦٩١هـ) وكان من أبرز تلامذة شيخ الإسلام ابن تيمية ، برع من عدة فنون ، وألف تصانيف عديدة من أبرزها : زاد المعاد ، بدائع الفوائد ، الصواعق المرسلة ، شفاء العليل ، إعلام الموقعين وغيرها ، توفي سنة (٧٥١هـ) .

انظر : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١٠ / ١٩٥) ، وشذرات الذهب (٨ / ٢٨٧) ، والأعلام : لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس ، الزركلي الدمشقي (ت : ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، الطبعة : الخامسة عشر ٢٠٠٢م . (٦ / ٥٦) .

(٤) **هو** : أبو المعالي السلطان الملك المنصور قلاوون بن عبد الله التركي الصالحي الألفي ، كان من أبرز ملوك دولة المماليك ، وكان من أكبر أمراء زمن الظاهر ، غلب على التتار بحمص ، وغزا الفرنج غير مرة ، فتح الله على يديه طرابلس وما جاورها ، توفي سنة (٦٨٩هـ) .

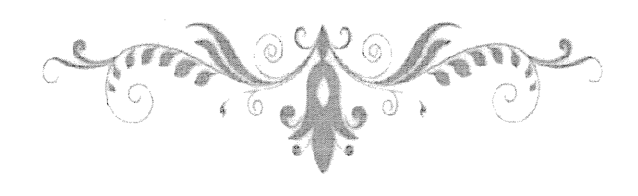
انظر : العبر في خبر من عبر للذهبي (٣ / ٣٧٠) ، والبداية والنهاية لابن كثير (١٧ / ٦٢٦) ، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لتغري بردي (٧ / ٣٢٣) .

(٥) انظر : الخطط للمقريزي (٢ / ٨٦) .



مثلها))[١] . والمدرسة الظاهرية التي أنشأها الظاهر بيبرس ، والمدرسة الناصرية التي أنشأها الناصر محمد بن المنصور قلاوون ، وغيرها ، وعيَّن فيها العديد من المدرسين ، وأوقفت عليها الأوقاف الغنية يصرف ريعها للطلاب والمدرسين والعاملين ، وكانت هذه المدارس بمثابة معاهد التعليم العالي ، وتلحق بكل مدرسة مكتبة وخزانة كبيرة للكتب والمصنفات [٢] ، وغير ذلك .

وفي هذه الفترة – التي برزت فيها الحركة العلمية أكثر مما قبلها – عاش فيها الخازن – رحمه الله – وكان له باع في المجال العلمي ؛ إذ إنه تتلمذ على العديد من العلماء الذين برزوا في عصره ، فتعلم وعلَّم ، وألَّف مجموعة من المؤلفات خدم بها المكتبات العلمية في فنون مختلفة ، مع إشغاله خزانة إحدى المكتبات بدمشق – كما سيأتي بيانه – [٣] .



---

(١) البداية والنهاية (١٧ / ٦٢٧) .

(٢) انظر : نهاية الأرب في فنون الأدب : لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت : ٧٣٣هـ) ، تحقيق : نجيب مصطفى فواز و حكمت كشلي فواز ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م (٣٠ / ٥٧) ، ومصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك لعاشور ، ص (٢٧٩ – ٢٨٠) ، والعصر المماليكي في مصر والشام ، ص (٣٤٢) .

(٣) انظر : النجوم الزاهرة (٩ / ١٤٤) فما بعدها ، وشذرات الذهب لابن العماد (٨ / ٢٣٤) ، والتاريخ الإسلامي (٩ / ١٦) ، ومصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك لعاشور ، ص (٢٧٣ – ٢٨٠) .

المطلب الرابع : عصره من الناحية الدينية :

إن القارئ في تاريخ عهد دولة المماليك من الناحية الدينية ، ليجد أنها تظهر فيما يلي :

١) **الخلافات المذهبية بين أهل السنة والجماعة والرافضة** : فقبل سقوط بغداد حصلت حروب بين أهل السنة والجماعة وبين الرافضة - الذين يحملون الحقد والمكائد على أهل السنة ، ويحاولون كثيرا النيل من الإسلام المتمثل في مذهب أهل السنة والجماعة ، بنشر مذهبهم الباطل - القائم على التدليس والكذب ، والتحريف والشركيات - ولكن الله - عز وجل - نصر دينه وسخّر علماء يتصدون لهم أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ، وغيره ، وأُلفت في الرد عليهم كتبٌ ومصنفات معروفة ومشهورة ، حتى أن بعض السلاطين كانوا يحاربون كل من يخالف الإسلام والمذهب الحق [(١)] .

٢) **انتشار المظاهر الشركية والتصوف** [(٢)] : إن من أبرز مظاهر التصوف هو الغلو في الأولياء والصالحين ، وتعظيمهم أحياء بطلب البركة منهم والتمسح بهم وغير ذلك ، وكذلك تعظيمهم أمواتا بالبناء على قبورهم ، ثم تُتخذُ ذلك معبودات من دون الله ، بطلب الشفاء والنفع ، ودفع الضر .

ففي عهد المماليك كان البناء على القبور منتشرا ، حتى أن السلاطين أنفسهم كانوا يفعلون ذلك بعد وفاة آبائهم أو من له فضل عليهم ، وقد انتشر بين الناس تعظيم قبور الأشياخ

---

(١) انظر : النجوم الزاهرة (٧ / ٥٩) ، والعصر المماليكي في مصر والشام ، ص (٣٤٩) .

(٢) **التصوف** : مذهب يسمى أهله بالصوفية ، وهي طائفة من أهل البدع ، ظهرت في العالم الإسلامي في القرن الثالث الهجري ، تتصف بالزهد والتعبد البدعي ، تنسب إلى الصوف - على الأرجح - لكثرة لبسهم له ، وتنقسم إلى طوائف ومذاهب متفرقة ، تقوم بالتعبد لله بما لم يشرع ، وأصل التصوف هو العكوف للعبادة والانشغال والإعراض عن ملذات الدنيا وزخرفها ، غير أنه تطور حتى وصل إلى درجة الكفر والشرك بالله .

انظر : اعتقاد فرق المسلمين والمشركين : لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت : ٦٠٦هـ) ، مراجعة : علي سامي النشار ، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - مصر ، الطبعة : ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م ، ص (٧٢) ، واللباب في تهذيب الأنساب : لعز الدين ابن الأثير الجزري (٥٥٥ - ٦٣٠هـ) ، مكتبة المثنى ، بغداد - العراق ، الطبعة : بدون (٢ / ٢٥١) .

والمشاهد ، والبناء عليها ، والدعاء والصلاة عندها ، وإقامة الموالد وغيرها [١] .

كذلك من مظاهر التصوف المنتشرة في عهد المماليك : الرهبانية في الدنيا ، والانشغال عن مشاغلها وملذاتها ، هربا من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في تلك الفترة ، فلزم الناس المساجد والزوايا ، وترك الكثير العمل مقتصرين على عطايا السلاطين [٢] .

٣) انتشار المذهب الأشعري [٣] : ففي القرنين الخامس والسادس الهجريين ، انتشر المذهب الأشعري انتشارا كبيرا ، وعندما جاءت الدولة الأيوبية تبناه سلاطينها ، ولم يكونوا يعرفوا سواه ؛ لذا عقدوا الخناصر ، وشدوا البنان عليه ، وأصبح علماء الأشاعرة هم المقربون لدى السلاطين .

ثم لما جاء عصر المماليك بقي هذا المذهب هو المذهب الرسمي ، وتبناه السلاطين اتباعا لأسيادهم الأيوبيين ، وأصبح لا يشغل المناصب العليا إلا من كان على المذهب الأشعري ، كالقضاء وغيره ، فألزموا الناس به ، وينكرون أشد الإنكار على من يخالفه ، فانتشر في أرجاء البلاد ، وأصبح يُدرَّس في المساجد والمدارس ، وطغى هذا المذهب على غيره نتيجة تبنيه ممن له السلطة في البلاد من العلماء والسلاطين وغيرهم ، وكانت المذاهب العقدية الأخرى محظورة في البلاد ، وكل من يتكلم أو يلتزم غير المذهب الأشعري يُعرِّض نفسه للعذاب والعقوبة [٤] .

ولما كان التصوف والأشعرية منتشران في الفترة التي عاش فيها الخازن – رحمه الله – فقد تأثر منهجه بالتصوف ، بيد أن تصوفه لم ينح منحى المتصوفة الغلاة الذين وصلوا إلى درجة الكفر

---

(١) انظر : البداية والنهاية لابن كثير (١٧ / ٥٣٣) ، وعصر سلاطين المماليك " التاريخ السياسي والاجتماعي " ، ص (٢٩٠) .

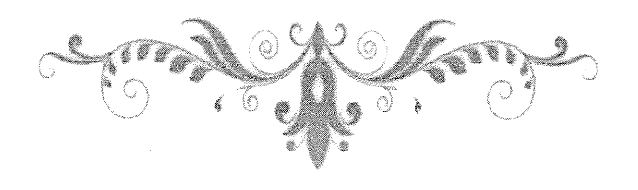
(٢) انظر : مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك ، ص (٢٧١) ، والعصر المماليكي في مصر والشام ، ص (٣٥١) .

(٣) **الأشعري** : نسبة إلى أبي الحسن الأشعري ، ومتبعوه يسمون بـ " الأشاعرة " وهم فرقة من الفرق الكلامية ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري في المرحلة الثانية بعد رجوعه عن الاعتزال ، وأبرز عقيدتهم : أنهم يثبتون سبع صفات لله تعالى ، وأن الإيمان هو التصديق ، والقول بالكسب في القدر .

انظر : الملل والنحل : لمحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت : ٥٤٨هـ) ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ١٤٠٤هـ . (١ / ٩٣) .

(٤) انظر : الخطط للمقريزي (٣ / ٤٢٥) فما بعدها .

والشرك مع الله - ﷻ - ، بل كان مقتصرا على التخلي عن الدنيا ، والورع ، والانشغال عن ملذات الحياة ، وتأثرت عقيدته بالمذهب الأشعري ، غير أن تأثره كان في بعض قضايا الأسماء والصفات وبعض المسائل العقدية الأخرى ، وفي معظم مسائل الاعتقاد وافق مذهب أهل السنة والجماعة ، وسلك مسلكهم - كما سيتبين ذلك في موضعها إن شاء الله - .





المبحث الثاني :

حياة الخازن .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حياة الخازن الشخصية .

المطلب الثاني : حياة الخازن العلمية .

المبحث الثاني : حياة الخازن .

المطلب الأول : حياة الخازن الشخصية [١] .

أولا : اسمه ونسبه وكنيته ولقبه .

أ) اسمه ونسبه :

هو علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر بن خليل الشيحي [٢] البغدادي [٣] ، الصوفي [٤] ، الشافعي [٥] .

---

(١) إن الكتب والمصنفات التي تحدثت عن الخازن -رحمه الله- وعن ترجمته ، لم تكن كافية ووافية ، ولعل ذلك يعود إلى أنه لم يكن ممن ذاع صيته في ذلك الوقت كغيره من علماء عصره ؛ إذ إنه كان خازنا لمكتبة من المكتبات ، يقضي فيها معظم وقته ، ويتلقى علومه مرتادو تلك المكتبة ، ولم يعرف عنه أن له حلقات علمية عامة .

(٢) **الشيحي** : بكسر الشين ، نسبة إلى " شِيحَة " وهي قرية بحلب .

انظر : اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (٢ / ٢٢٠) ، ومعجم البلدان لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (٦٢٦هـ) ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، طبعة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، (٣ / ٣٧٩) ، وتاريخ علماء بغداد لأبي المعالي محمد بن رافع السلامي (٧٠٤ - ٧٧٤هـ) ، تصحيح : عباس العزاوي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، ص (١٢١) ، والدرر الكامنة لأحمد ابن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت : ٨٥٢هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : بدون ، (٣ / ٩٧) ، وطبقات المفسرين لمحمد بن علي بن أحمد الداوودي ، (ت : ٩٤٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م (١ / ٤٢٦) .

(٣) نسبة إلى بغداد وهي مدينة معروفة في العراق ، ولد فيها -رحمه الله- وقد سبق التعريف عنها في : ص (١٦) .

(٤) نسبة إلى الصوفية - سبق تعريفها في : ص (٢٦) ، هامش (٢) - غير أن تصوفه كان مقتصرا على التخلي عن ملذات الحياة ، والانقطاع للعبادة ، ولم يصل إلى درجة الكفر والشرك ، ومما يدل على تصوفه : أنه كان خازنا لمكتبة السميساطية ، ولم يمكَّن منها أحد إلا من عرف بالتصوف ، وكذلك اعتماده على الأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال والترغيب فيها ، كما هو ظاهر في تفسيره .

(٥) نسبة إلى الشافعية ، أحد المذاهب الأربعة المعروفة ، وصاحبها الإمام : محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة (٢٠٤هـ) .

انظر : اللباب في تهذيب الأنساب (٢ / ١٧٥) ، وشذرات الذهب (٨ / ٢٢٩) ، وهدية العارفين لأسماء المؤلفين والمصنفين من كشف الظنون : لإسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، طبعة ١٩٥١م ، (١ / ٧١٨) .

ب) كنيته :

أجمعت الكتب التي ترجمت للخازن على أن كنيته هي : (**أبو الحسن**) (١) ، ولم أجد أحدا من المترجمين له ذكر كنيته بغير " أبي الحسن " سوى صـــاحب كتاب : طبقات المفسـرين (الأدنروي) (٢) الذي ذكر كنيته عند ترجمـــته " أبا محمد " (٣) .

جـ) لقبه :

يلقب - رحمه الله - بـ (**الخازن**) ، وهو الاسم المعروف عنه ، وسمي بذلك ؛ لأنه تولى مهام خزانة الكتب خَانَقَاه (٤) السُّمَيساطِية (٥) بدمشق (٦) .

---

(١) انظر : تاريخ علماء بغداد ، ص (١٢١) ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣ / ٥٤) ، وشذرات الذهب (٨ / ٢٢٩) ، ومعجم المؤلفين (٢ / ٤٩٢) .

(٢) **هو** : أحمد بن محمد الأدنروي ، من علماء القرن الحادي عشر ، يقول محقق كتابه " طبقات المفسرين " : لم أجد له ترجمة ، وأنا أيضا بحثت عنها ولم أجد سوى المعلومة السابقة .

(٣) انظر : ص (٢٦٧) .

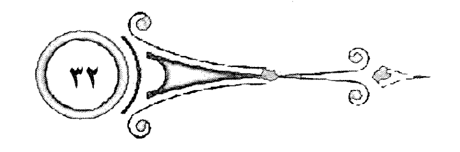
(٤) **الخانقاه** : بفتح الخاء والنون والقاف ، وهي كلمة فارسية تعني : الدار أو البيت ، و (خانقاه السميساطية) : هي دار عند باب الجامع الأموي الشمالي والخوانق : هي رباط الصوفية ، وكانت تبنى لفقراء الصوفية ؛ لتخليهم فيها لعبادة الله ، وتوقف عليها الأموال ، وتجرى فيها الأرزاق .

انظر : اللبـــاب في تهذيب الأنساب (١ / ٤١٥) ، منـــادمة الأطلال ومسامرة الخيال لعبـــد القادر بدران (ت : ١٣٤٦هـ) ، تحقـــيق : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، طبعة ١٩٨٥م ، ص (٢٧٦) .

(٥) نسبة إلى واقف الدار (خانقاه) وهو أبو القاسم علي بن محمد بن يحيى السميساطي ، وكان أحد كبار المحدثين بدمشق ، وذا ثروة واسعة ، أوقف هذه الدار على فقراء الصوفية ، ولا يُمكّن منها إلى من عرف بالتصوف ويدل على ذلك ما فعله الصوفية مع الإمام الغزالي عندما أراد دخولها وهم لا يعرفونه منعوه ، ولما عرفوا حاله ومقامه حضر الصوفية بأسرهم إليه واعتذروا منه ، ثم أدخلوه الدار ، وكان الخازن - رحمه الله - يتولى مهام خزانة كتبها ؛ ولذا سمي بالخازن .

انظر : العبر في خبر من عبر للذهبي (٢ / ٣٠٠) ، والدارس في تاريخ المدارس للنعيمي (٢ / ١١٨) ، ومنادمة الأطلال ومسامرة الخيال ، ص (٢٧٦) .

(٦) انظر : تاريخ علماء بغداد ، ص (١٢١) ، والوفيات لأبي المعالي محمد بن رافع السلامي (٧٠٤ - ٧٧٤هـ) ، تحقيق : صالح مهدي عباس و بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، (١ / ٣٧١) ، وطبقات المفســرين للداوودي (١ / ٤٢٦) ، وشذرات الذهب (٨ / ٢٢٩) .



ثانيا : مولده ووفاته .

أ) مولده :

ولد علي بن محمد بن إبراهيم الخازن -رحمه الله- ببغداد - عاصمة الخلافة العباسية آنذاك ، ومسقط رأسه - سنة (**٦٧٨هـ**) [١] .

ب) وفاته :

ارتحل الخازن -رحمه الله- من مسقط رأسه ببغداد إلى دمشق ؛ لينهل العلم من أيدي علمائها ، واستقر فيها ، وشغل مهام خزانة الكتب ، وهناك - أي دمشق - وافته المنية [٢] وصُلِّي عليه في يومه بجامع دمشق ، ودفن بمقبرة الصوفية [٣] ، وذلك في يوم الجمعة ، نهاية شهر رجب [٤]

---

(١) انظر : الدرر الكامنة لابن حجر (٣ / ٩٧) ، والوفيات للسلامي (١ / ٣٧٢) ، وطبقات الشافعية الشافعية لابن قاضي شهبة (٣ / ٥٤) ، وطبقات المفسرين للداوودي (١ / ٤٢٧) ، وشذرات الذهب (٨ / ٢٢٩) .

(٢) اختلف المترجمون للخازن -رحمه الله- في مكان وفاته إلى قولين :

أ) أنه توفي بدمشق ودفن فيها . انظر : الوفيات للسلامي (١ / ٣٧١) .

ب) أنه توفي بحلب . انظر : الدرر الكامنة (٣ / ٩٨) ، وطبقات المفسرين للداوودي (١ / ٤٢٧) ، وهدية العارفين (١ / ٧١٨) ، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف اليان سركيس ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة - مصر ، الطبعة : بدون ، (١ / ٨٠٩) ، والأعلام (٥ / ٥) .

ولعل الأقرب إلى الصواب هو القول الأول وهو أنه توفي بدمشق ؛ لأن السلامي ممن عاصر الخازن -رحمه الله- والتقى به - وهذا مفهوم من خلال تصريحه في كتابه : تاريخ علماء بغداد ، ص (١٢١) ، بقوله : (أخبرني) - وقول من عاصره أقوى وأقرب إلى الصواب من قول من لم يعاصره . والله أعلم .

(٣) وهي معروفة بغربي دمشق ، دفن فيها العديد من أهل العلم والصلاح ، وقد درست الآن ، وبنيت مكانها عمائر ومساجد ومستشفيات .

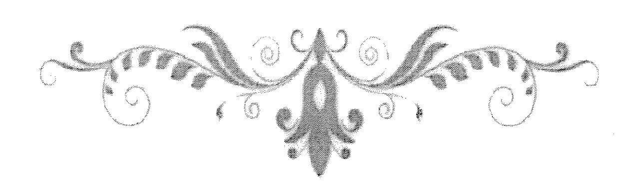
انظر : سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١ / ١٠٩) ، وتعليق محققها : شعيب الأرنؤوط (٢٣ / ١٤٣) .

(٤) انظر : الوفيات (١ / ٣٧٢) .

وجاء في : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣ / ٥٤) ، وشذرات الذهب (٨ / ٢٢٩) أنه توفي في شعبان .

وجاء في : الدرر الكامنة (٣ / ٩٨) ، وطبقات المفسرين للداوودي (١ / ٤٢٦) أنه توفي في نهاية رجب أو =

سنة (٧٤١هـ) [١] . رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته ، وجزاه عن أمة محمد - ﷺ - خيرا الجزاء على ما قدم للناس من علم يُنتفع به على مر الدهور [٢] .



= في مستهل شهر شعبان .

(١) وهذا باتفاق المترجمين للخازن - رحمه الله - .

(٢) وللمزيد انظر : ١/ الوفيات لمحمد بن رافع السلامي (١ / ٣٧١) .

٢/ تاريخ علماء بغداد المسمى بـ " منتخب المختار " ، لمحمد بن رافع السلامي ، ص (١٢١) .

٣/ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣ / ٥٣) .

٤/ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني (٣ / ٩٧) .

٥/ طبقات المفسرين للداوودي (١ / ٤٢٦) ، رقم الترجمة (٣٦٧) .

٦/ طبقات المفسرين للأدنروي ، ص (٢٦٧) ، رقم الترجمة (٣٢٦) .

٧/ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (٨ / ٢٢٩) .

٨/ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفه (٢ / ١٥٤٠) .

٩/ هدية العارفين أسماء المؤلفين والمصنفين لإسماعيل باشا (١ / ٧١٨) .

١٠/ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٢ / ٤٩٢) .

١١/ معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف اليان سركيس (١ / ٨٠٩) .

١٢/ الأعلام للزركلي (٥ / ٥) .

المطلب الثاني : حياة الخازن العلمية :

أولا : شيوخ الخازن - رحمه الله - :

ومما عرف عن الخازن - رحمه الله - بأنه أحد المفسرين لكتاب الله خاصة ، وقد ألف في ذلك مؤلفا اشتهر به ، ولم يصل إلى ما وصل إليه إلا بتوفيق الله - عز وجل - أولا ، ثم علماء أجلاء ، تتلمذ على أيديهم ، ونهل من ينابيع معارفهم وعلومهم ، بيد أن قلة المصادر عن تفاصيل حياته حالت دون معرفة المزيد من شيوخه ، ولم يصلنا سوى النزر اليسير وبشكل وجيز ، وفيما يلي مجموعة من شيوخه حسب ما أفادتنا المصادر :

١) ابن الدواليبي :

هو أبو عبد الله محمد بن عبد المحسن بن أبي الحسن بن عبد الغفار بن الخراط البغدادي القطيعي الأزجي الحنبلي ، المعروف بابن الدواليبي ، ولد سنة (٦٣٨هـ) ، أحد العلماء الذين تتلمذ على أيديهم الخازن - رحمه الله - ببغداد [١] ، وأحد أعلامها ، كان إماما بارعا في الحديث ، والنحو ، والوعظ ، والشعر ، تولى مشيخة دار الحديث المستنصرية [٢] ببغداد ، اشتهر بالتحديث والوعظ ، حتى أطلق عليه مسند أهل العراق ، ارتحل إلى دمشق ، ووعظ الناس بها ، ونشر دين الله فيها ، فأخذ عنه جمع غفير .

يقول ابن حجر العسقلاني - رحمه الله - : ((دخل دمشق سنة (٦٩٨هـ) ، ووعظ بها ، وكان حسن المحاضرة ، طيب الأخلاق ، وأخذ عنه جمع جم ، وانتهى إليه علو الإسناد ببغداد)) [٣] ، توفي سنة (٧٢٨هـ) عن عمر تجاوز التسعين [٤] .

---

(١) انظر : الدرر الكامنة (٣ / ٩٧) .

(٢) وهي المعروفة بمدرسة المستنصرية ، والتي أمر ببنائها الخليفة العباسي " المستنصر بالله " ، واكتمل بناؤها سنة (٦٣١هـ) ، وأوقفت عليها الأموال ، وكان يدرس فيها المذاهب الأربعة .

انظر : العبر في خبر من غبر (٣ / ٢٠٩) ، والسلوك لمعرفة دول الملوك لأحمد بن علي المقريزي (ت : ٨٤٥هـ) تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، (١ / ٥٣٠) ، وشذرات الذهب (٧ / ٣٦١) .

(٣) الدرر الكامنة (٤ / ٢٨) .

(٤) انظر : البداية والنهاية (١٨ / ٣٠٦) ، والذيل على طبقات الحنابلة لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب =

٢) القاسم بن المظفر :

هو بهاء الدين أبو محمد القاسم بن أبي غالب المظفر بن محمود بن أحمد بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين بن عساكر الدمشقي ، ولد سنة (٦٢٩هـ) بدمشق برع في الحديث والتاريخ ، والطب ، وكان يعالج الناس احتسابا دون مقابل ، تتلمذ على أيدي كثير من العلماء ، وسمع الأحاديث وروى ، وحفظ منها الكثير ، ومن الحكايات والأشعار ، تميز بحسن أخلاقه ، والصبر على طلابه ، والتودد إلى المحدثين ، جعل داره دار حديث ، أحد مشايخ الخازن بدمشق ، وحدَّث ببعض تآليفه (١) ، توفي في شهر شعبان سنة (٧٢٣هـ) بدمشق (٢) (٣) .

٣) تقي الدين سليمان بن حمزة المقدسي :

هو تقي الدين أبو الفضل سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر المقدسي الحنبلي الحاكم الدمشقي الصالحي ، ولد في رجب سنة (٦٢٨هـ) ، كان حاكما بدمشق ، وإماما محدثا ، لازم كثيرا من كبار العلماء ، سمع صحيح البخاري من أبي عبد الله ابن الزبيدي (٤) حضورا ، ثم رواه عنه ، وسمع صحيح مسلم ، أجاز له كثير من العلماء ، وسمع منه جمع غفير من طلبة العلم ، برع في الحديث والفقه ، لازم الحافظ ابن قدامة المقدسي فترة طويلة ، وعَلِم كثيرا عن تآليفه ، حتى قال

= الدمشقي الشهير بابن رجب الحنبلي (٧٣٦ - ٧٩٥هـ) تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م ، (٤ / ٤٨٤ - ٤٨٨) .

(١) انظر : الوفيات (١ / ٣٧١) .

(٢) انظر : البداية والنهاية (١٨ / ٢٣٢) ، والدرر الكامنة (٣ / ٢٣٩ - ٢٤٠) ، وشذرات الذهب (٨ / ١١٠) .

(٣) انظر : تاريخ علماء بغداد ، ص (١٢١) ، والدرر الكامنة (٣ / ٩٧) ، وطبقات المفسرين للداوودي (١ / ٤٢٦) .

(٤) هو : أبو عبد الله سراج الدين الحسين بن أبي بكر المبارك بن محمد الربعي الزبيدي البغدادي الحنبلي ولد سنة (٥٤٦هـ) ، كان إماما بارعا في الحديث والفقه ، روى ببغداد ودمشق وحلب ، وحدَّث عنه ثلة من أهل العلم صحيح البخاري ، ترك مصنفات عدة أبرزها : " البلغة " في الفقه ، توفي سنة (٦٣١هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٢ / ٣٥٨) ، والذيل على طبقات الحنابلة (٣ / ٤٠٥) ، وشذرات الذهب (٧ / ٢٥٢) .

عن نفسه : ((سمعت منه نحو ألف جزء)) [١] ، برع في المذهب الحنبلي ، تفقه على يديه الكثير ، أتقن كتاب المقنع [٢] في الفقه ، فقرأه ، وأقرأه على طلبة العلم مرات .

يقول عنه الذهبي [٣] - رحمه الله - : ((وكان بصيراً بالمذهب ، ديناً ، متعبداً ، متواضعاً ، كثير المحاسن ، واسع الرواية ، أفتى نيفاً وخمسين سنة ، وتخرَّج به الفقهاء)) [٤] جمع بين العلم والعبادة ، مواظبا على حضور الجماعات ، يقول عن نفسه : ((لم أصلِّ الفريضة قط منفردا إلا مرتين ، وكأني لم أصلهما قط)) [٥] ، وعلى التلاوة ، والصيام ، وقيام الليل ، توفي فجأة في منزله عقب صلاة المغرب ليلة الاثنين سنة (٧١٥هـ) ، وعمره (٨٨) سنة ، وقد شيع جنازته خلق كثير ، فرحمه الله رحمة واسعة [٦] [٧] .

٤) وزيرة بنت عمر :

هي أم عبد الله ، وقيل : أم محمد ، ست الوزراء بنت عمر بن أسعد بن المنجا التنوخية الدمشقية ، الحنبلية ، ولدت سنة (٦٢٤هـ) ، وكانت من الصالحات التقيات تتمتع بالأخلاق الفاضلة ، أشغلت نفسها بطلب العلم ، ونهلت من أيدي جهابذة من أولي العلم ، وكانت حافظة ومحدثة ، سمعت صحيح البخاري و مسند الشافعي من أبي عبد الله ابن الزبيدي ، و حدثت

---

(١) انظر : الذيل على طبقات الحنابلة (٤ / ٣٩٩) .

(٢) الكتاب المعروف في فروع الحنابلة للحافظ ابن قدامة المقدسي .

(٣) هو : أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي ، ولد سنة (٦٧٣هـ) ، مؤرخ ، ومحدث الشام في عصره ، عالم متفنن ، سلفي المعتقد ، صنف العديد من المصنفات من أبرزها : سير أعلام النبلاء ، وكتاب العلو ، وكتاب الكبائر ، وتذكرة الحفاظ ، وغيرها ، توفي سنة (٧٤٨هـ) .
انظر : النجوم الزاهرة (١٠ / ١٤٤) ، والدرر الكامنة (٣ / ٣٣٦ - ٣٣٨) ، وطبقات الحفاظ لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ -٩١١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، ص (٥٢١) .

(٤) ذيول العبر في خبر من غبر (٤ / ٤٣) .

(٥) انظر : الذيل على طبقات الحنابلة (٤ / ٤٠٢) .

(٦) انظر : البداية والنهاية (١٨ / ١٤٧ - ١٤٨) ، والذيل على طبقات الحنابلة (٤ / ٣٩٨) ، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٩ / ١٦٤) .

(٧) انظر : تاريخ علماء بغداد ، ص (١٢١) .

بهما عدة مرات ، بدمشق ومصر .

قال عنها الذهبي - رحمه الله - : « كانت طويلة الروح على سماع الحديث ، وهي آخر من حدث بالمسند بالسماع عالياً »[(١)] ، تتلمذ على يديها طلاب كثيرون ، توفيت فجأة ليلة الخميس في شعبان سنة (٧١٦هـ) بدمشق ، وعمرها (٩٢) سنة ، فرحمة الله عليها [(٢) (٣)] .

٥) ابن الشحنة :

هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي طالب بن النعمة بن حسن الصالحي الحجار ، المعروف بـ" ابن الشحنة " ، ولد سنة (٦٥٣هـ) بدمشق ، كان عالما ، وإماما ، ومحدثا ، أتقن القراءات ، وكان شيخا فيها يجيز الناس بها ، سمع صحيح البخاري من أبي عبد الله ابن الزبيدي ، وتفرد بالرواية عنه لمدة سنتين لا يشاركه فيها أحد ، قرئ عليه الصحيح أكثر من ستين مرة ، وسمع منه خلق كثير من الديار المصرية والشامية ، إليه المنتهى في الثبات ، وعدم النعاس ، وكان يسمع في بعض الأوقات جميع النهار ، عرف بالتدين ، وملازمة الصلوات ، وحسن الأخلاق والتعامل ، يحمل إجازات من جهابذة العلماء ، أُطلِق عليه مسند الدنيا ؛ لما يتمتع من قوة الحفظ ، وما يحمل من علوم ، يقصده الأكابر والأصاغر لسماع صحيح البخاري ، أجاز بالرواية عنه جمعا غفيرا من طلبة العلم .

يقول عنه الإمام الذهبي - رحمه الله - : «كانت له همة ، وفيه عقل وفهم ، يصغى جيدا ، وما رأيته نعس فيما أعلم »[(٤)] ، توفي في صفر سنة (٧٣٠هـ) [(٥)] فرحمه الله رحمة واسعة [(٦)] .

---

(١) انظر : الدرر الكامنة (٢ / ١٢٩) .

(٢) انظر : البداية والنهاية (١٨ / ١٥٨) ، وذيول العبر في خبر من غبر (٤ / ٤٤) ، والسلوك لمعرفة دول الملوك (٢ / ٥٢١) ، والنجوم الزاهرة (٩ / ١٦٩) .

(٣) انظر : تاريخ علماء بغداد ، ص (١٢١) ، والدرر الكامنة (٣ / ٩٧) ، وطبقات المفسرين للداوودي (١ / ٤٢٧) .

(٤) انظر : الدرر الكامنة (١ / ١٤٢) .

(٥) انظر : معجم الشيوخ للسبكي (١ / ٦٢ - ٧٠) ، والبداية والنهاية (١٨ / ٣٢٧ - ٣٢٨) ، وغاية النهاية في طبقات القراء لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري (ت : ٨٣٣هـ) ، تحقيق : ج . برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م ، (١ / ٦٢) .

(٦) انظر : تاريخ علماء بغداد ، ص (١٢١) .

٦) عيسى المطعم :

هو أبو محمد عيسى بن عبد الرحمن بن معالي بن أحمد المقدسي الصالحي المطعم في الأشجار ، السمسار في الدور والعقار ، ولد سنة (٦٢٥هـ) ، سمع صحيح البخاري من ابن الزبيدي وسمع غيره ، تكاثر عليه الناس للسماع منه ، فرواه لهم وأسمعهم إياه ، حتى سمع منه خلق كثير ، أجاز له ثلة من كبار العلماء ، وكان أميا عاميا بعيد الفهم ، تميز بالصبر على الطلبة ، توفي في شهر ذي الحجة ، سنة (٧١٧هـ)[١] ، وقيل : (٧١٩هـ)[٢][٣] .

٧) ابن الثعالبي :

جاء في " طبقات المفسرين " للداوودي[٤][٥] ، أن ابن الثعالبي أحد العلماء الذين سمع منهم الخازن -رحمه الله- وتتلمذ على أيديهم في مسقط رأسه ببغداد ، وقد رجعت إلى مصنفات العلماء في تراجم الرجال ؛ لأقف على ترجمة عالم يدعى " ابن الثعالبي " ، إلا أنني لم أجد شيئا بهذا الاسم في تراجم الرجال الذين عاصرهم الخازن -رحمه الله- ، ويبدو - والعلم عند الله - أنه أثبت بهذا اللفظ " ابن الثعالبي " في الطبقات خطأ من النساخ ، والصحيح " ابن الدواليبي " لا " ابن الثعالبي " ، ويشهد لهذا أن الداوودي صاحب كتاب " طبقات المفسرين " نقل نص ترجمة الخازن -رحمه الله- من " الدرر الكامنة " لابن حجر العسقلاني ، والمثبت فيه " ابن الدواليبي " .

---

(١) انظر : البداية والنهاية (١٨ / ١٩٧) ، والدرر الكامنة (٣ / ٢٠٤) ، وشذرات الذهب (٨ / ٩٤) .

(٢) انظر : ذيول العبر في خبر من غبر للذهبي (٤ / ٥٥) .

(٣) انظر : تاريخ علماء بغداد ، ص (١٢١) .

(٤) **هو** : شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي المصري الشافعي ، وقيل : المالكي ، كان شيخ أهل الحديث في عصره ، تتلمذ على أيدي مجموعة من العلماء ، ومن أبرزهم : جلال الدين السيوطي ، شحن المكتبات العلمية الإسلامية بمؤلفات عدة منها : طبقات المفسرين ، وذيل طبقات الشافعية للسبكي ، وترجمة الحافظ السيوطي ، توفي سنة (٩٤٥هـ) .

انظر : الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت : ١٠٦١هـ) ، وضع حواشيه : خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، (٢ / ٧٢) ، وشذرات الذهب (١٠ / ٣٧٥) ، والأعلام للزركلي (٦ / ٢٩١) .

(٥) انظر : (١ / ٤٢٧) .

ثانيا : تلاميذ الخازن - رحمه الله - :

من خلال ما أفادتنا بعض كتب التراجم عن شيء من جوانب حياة الخازن - رحمه الله - أنه ارتحل وتنقل من مدينة إلى أخرى ، والتحق بحلقات العلم ، ولازم كبار العلماء ، استقى من ينابيع معرفتهم علوما شتى في فنون مختلفة ، ولكن مما يؤسف أن كتب التراجم لم تف بالترجمة للخازن ترجمة كافية ، تغطي تفاصيل حياته ، كما فعلت مع غيره من رجالات العلم والمعرفة ، ولم يصلنا عن حياته سوى شيء يسير ، لا يفي الغرض المطلوب ، ومما لم تذكره كتب التراجم - مع الأسف - تلامذة الخازن الذين طلبوا العلم على يديه ، ولعل ذلك يعود إلى أنه لم يشتهر بحلقات ومجالس علمية عامة يلتفُّ حولها طلاب العلم ، كما اشتهر غيره من علماء عصره ؛ بسبب أنه قضى معظم فترات حياته في خزانة كتب (خانقاه السميساطية) ، ما بين اطلاع وتأليف وتصنيف .

ولا يعنى عدم وجود المجالس المعروفة العامة ، وحلقات تلقين العلم ونشره ، وعدم ذكر المترجمين له تلامذته ؛ عدم الوجود ، بل من المعلوم أن للمكتبة روادها يقطنها عالم مثل الخازن - رحمه الله - فلا بد أن يكون قد علَّم وحدَّث طلبة العلم - الذين يرتادون المكتبة - ببعض تآليفه وكتبه ، ولكن لم تصلنا أسماؤهم ، ومما يشهد لذلك :

١) ما صرح به بعض من تحدَّث عن ترجمته ، بأنه حدث ببعض مصنفاته [(١)] .

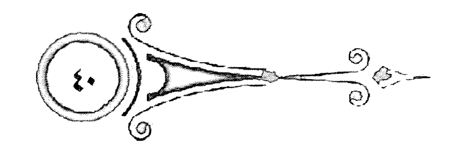
٢) ما جاء في الصفحة الأخيرة من كتابه المخطوط " **عمدة الطالبين شرح الأحاديث الأربعين** " بأن تلميذا يدعى : أبو حامد محمد علي بكر بن محمد الآسي الكرخي الشافعي الصوفي [(٢)] ، سمع من الخازن مؤلفاته ومسموعاته ومروياته بالمكتبة ، وأخذ إجازة عليها للرواية عنه جميع مؤلفاته ، ومما جاء فيها :

((الحمد لله وحده ، قرأت هذا الكتاب وهو كتاب " عمدة الطالبين شرح الأحاديث الأربعين " ، التي خرجها الشيخ الإمام محي الدين النووي رحمه الله تعالى على مؤلفه الشيخ الإمام

---

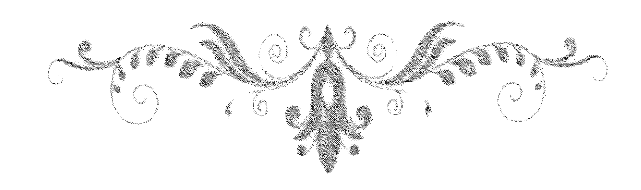
(١) انظر : الوفيات (١ / ٣٧١) ، وطبقات الشافعية لابن القاضي شهبه (٣ / ٥٤) ، وشذرات الذهب (٢ / ٢٢٩) .

(٢) بحثت عن ترجمته ولم أجد شيئا .



أبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم الشافعي البغدادي الصوفي ، في مجالس آخرها يوم الجمعة الرابع والعشرون من شهر الله المحرم سنة إحدى وأربعين وسبعمائة ، وأجاز لي أن أروي عنه هذا الكتاب ، وجميع مسموعاته ومروياته ، ومستجازاته ، على الشرط المعتبر عن أهل النقل ، وأجاز لي أيضا أن أروي عنه جميع مؤلفاته ... وصح ذلك وثبت بالخانقاه السميساطية ، وأنا الفقير إلى الله الغني ، أبو حامد محمد علي بكر بن محمد الآسي الكرخي الشافعي الصوفي ...)) (١) .

وهذا النص قد دلنا دلالة واضحة أن الخازن - رحمه الله - كان له دور في نشر العلم والمعرفة من خلال المكتبة ، وكان له تلاميذ من مرتاديها ، يطلبون العلم على يديه ، وينهلون من علومه ومعارفه ، بيد أن أسماءهم لم تصل إلينا - مع الأسف - .



(١) انظر : الصفحة الأخيرة من المخطوط ، وتوجد صورة منها في : الأعلام للزركلي (٥ / ٥) .

ثالثا : مؤلفات الخازن - رحمه الله - :

ذكر بعض من ترجم للخازن - رحمه الله - بأنه مفسر ، فقيه ، محدث ، مؤرخ [1] ، وهذه الأوصاف لم تُذكر عبثا ؛ بل كانت نتيجة ما ترك من نتاج علمي في فنون مختلفة لا سيما أن الله - عز وجل - قد وفقه بأن يعيش بين أحضان الكتب والمصنفات ، فيطلع عليها ، ويقرأ فيها ، وينال من خيراتها المعرفية ، ثم أراد أن يخرج زكاة علمه ، فعلَّم وألَّف وصنَّف ، حتى أتحف المكتبات العلمية بتآليفه في مجالات مختلفة من مجالات العلم والمعرفة ، وهذا ديدن كل عالم ، فقَلَّ أن تجد عالما غزير العلم لم يشتغل بالتأليف والتدوين ، وهذا ما فعله الخازن - رحمه الله - ، ولعلي أذكر هنا شيئا من نتاجه العلمي كما يلي :

١) في التفسير :

= لباب التأويل في معاني التنزيل :

وهو ما يعرف بتفسير الخازن ، ويعد هذا الكتاب من أضخم مؤلفاته ، وأشهرها ، ويقع في أربع مجلدات بطبعات عدة ويعتبر مختصرا من كتاب " معالم التنزيل " للبغوي [2] والذي اختصره من كتاب " الكشف والبيان " للثعلبي [3] ، فالخازن - رحمه الله - لم يكن ناقلا

---

(١) انظر : معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٤هـ ، ١٩٩٣م (٢ / ٤٩٢) .

(٢) **هو** : أبو محمد الحسين بن مسعود بن الفراء البغوي الشافعي ، المفسر ، صاحب التصانيف ، تفقه على شيخ الشافعية القاضي حسين بن محمد المروروذي ، ومن تصانيفه : شرح السنة ، ومعالم التنزيل ، وكتاب التهذيب في المذاهب ، وغيرها ، توفي سنة (٥١٦هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء (١٩ / ٤٣٩) ، والأعلام (٢ / ٢٥٩) .

(٣) **هو** : أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري ، المقرئ ، المفسر ، الحافظ ، صحيح النقل ، موثوق به ، كان أوحد زمانه في علم التفسير ، صنف كتابا في التفسير فاق غيره من التفاسير ، له عدة كتب أبرزها : الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، العرائس في قصص الأنبياء ، وغيرهما ، توفي سنة (٤٢٧هـ) .

انظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (٦٠٨-٦٨١هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، الطبعة : بدون (١ / ٧٩ - ٨٠) ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ، (٤ / ٥٨) ، والبداية والنهاية (١٥ / ٦٥٩ - ٦٦٠) .

فقط في كتابه اللباب ؛ بل قام بتهذيب المعالم ، ونقد بعـــض ما جـــاء فيها وأوضح فيه آراءه ، وخاصة الاعتقادية [١] .

٢) في الحديث :

أ) مقبول المنقول الجامع لأحاديث الرسول – ﷺ – [٢] :

وهو كتاب كبير ضخم ، يقع في عشرة مجلدات ، وهو مفقود – مع الأسف – وقد قام فيه الخازن بجمع عدة مصنفات حديثية في مؤلف واحد ، وهي : مسند الشافعي ، ومسند أحمد ، والكتب الستة ، وموطأ مالك ، وسنن الدارقطني ، حيث رتبها على أبواب الفقه المعروفة .

ويُعد هذا الكتـــاب – كما أرى والله أعلم – أكبر موســوعة حديثـــية أبدعـــها الخـــازن – رحمه الله – ، ولم يسبقه أحد من قبل .

ب) عمدة الطالبين شرح الأحاديث الأربعين :

وهو كتاب شرح فيه أحاديث كتاب " الأربعين النووية " للإمام النووي ، لكنه شرح ميسر ، يصلح للعوام والمبتدئين ، ولا يزال هذا الكتاب مخطوطا ، وقد استطعت – والحمد لله – أن أحصل على نسخة مصورة من المخطوط ، من مركز جمعة الماجد للمخطوطات بدبي ، مصورة من النسخة الموجودة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وتحتوي على (٨٤) لوحة ، في كل لوحة

---

(١) انظر : طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأدنروي ، تحقيق : سليـمان بن صالح الخزي ، الناشر : مكتب العلوم والحكم ، المدينة النبوية – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م ، ص (٢٦٧) ، وكشف الظنون (٢ / ١٥٤٠) ، وهدية العارفين (١ / ٧١٨) ، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة (١ / ٨٠٩) . وقد حقق هذا الكتاب في رسائل علمية بكلية التربية للبنات بمكة ، وجامعة أم القرى .

(٢) كذا جاء في الصفحة الأخيرة من مخطوط " عمدة الطالبين في شرح الأحاديث الأربعين " ، وعليها إقرار الخازن بخط يده . وذكره المترجمون له باختصار " مقبول المنقول " .

انظر : الوفيات للسلامي (١ / ٣٧٢) ، وطبقات الشافعية (٣ / ٥٤) ، والدرر الكامنة (٣ / ٩٧) ، وطبقات المفسرين للداوودي (١ / ٤٢٧) ، وشذرات الذهب (٨ / ٢٢٩) ، (٧١٨) ، ومعجم المؤلفين (٢ / ٤٩٢) .

صفحتان ، وجعلته أحد مراجع هذا البحث [١] .

ج) بغية العمال في فضائل الأعمال :

وهو كتاب ذكر فيه بعض الأعمال الصالحة ، وما يترتب عليها من ثواب جزيل ، وأجر عظيم ، ليذكِّر بها الناس ؛ إذ الكثير قد يتغافل عنها ، ولعل الذكرى تنفع المؤمنين فيتنافس المتنافسون ، ولا يزال هذا الكتاب مفقودا ، وجاء ذكره في الصفحة الأخيرة التي فيها إجازة الخازن لأحد تلاميذه ، من كتاب " عمدة الطالبين في شرح الأحاديث الأربعين " [٢] .

٣) في الفـقه :

= عمدة الأفهام في شرح عمدة الأحكام [٣] :

وهو كتاب شرح فيه كتاب " عمدة الأحكام " ، وهو مخطوط مفقود ، يقع في مجلدين [٤] ، لكن اختلفت عبارات المترجمين في المقصود بكتاب " عمدة الأحكام " ولعل اللبس يعود إلى وجود عدة مؤلفات تحمل نفس الاسم ، فقيل : هو للحافظ عبد الغني المقدسي الحنبلي [٥] .

---

(١) وهذا الكتاب لم يذكره أحد ممن ترجم للخازن ، لكن جاءت الإشارة إليه في : الأعلام (٥ / ٥) .

(٢) انظر : الصفحة الأخيرة من مخطوط " عمدة الطالبين في شرح الأحاديث الأربعين " .

(٣) جاءت الإشارة إلى وجود مؤلف للخازن في الفقه شرح فيه عمدة الأحكام بوجهين :

أ) الإشارة إليه بذكر اسم الشرح :

كما جاء في : تاريخ علماء بغداد ، ص (١٢١) أن اسمه : " عدة الأفهام شرح عمدة الأحكام " ، وفي معجم المؤلفين (٢ / ٤٩٢) أن اسمه : " عمدة الأفهام في شرح الأحكام " ، وفي الأعلام (٥ / ٥) أن اسمه : " عدة الأفهام في شرح عمدة الأحكام " ، ولعل الصواب هو : " عمدة الأفهام في شرح عمدة الأحـكام " كما هو ثابت في الصفحة الأخيرة من مخطوط " عـمدة الطالبين في شرح الأحاديث الأربعين " - والله أعلم - .

ب) الإشارة إليه بوجود شرح للعمدة دون ذكر عنوان الشرح :

كما جاء في : الوفيات (١ / ٣٧١) ، وطبقات الشافعية (٣ / ٥٤) ، والدرر الكامنة (٣ / ٩٧) ، وطبقات المفسرين للداوودي (١ / ٤٢٧) ، وشذرات الذهب لابن العماد (٨ / ٢٢٩) .

(٤) انظر : الصفحة الأخيرة من مخطوط " عمدة الطالبين في شرح الأحاديث الأربعين " .

(٥) انظر : تاريخ علماء بغداد لمحمد السلامي ، ص (١٢١) ، والوفيات (١ / ٣٧١) ، ومعجم المؤلفين (٢ / ٤٩٢) .

وقيل : هو لأبي بكر الشاشي [١] الشافعي [٢] .

وعلى العموم ليس مما يهمنا في هذا الموضع معرفة الصواب من الخلاف ، بقدر ما يهمنا معرفة تمكُّن الخازن – رحمه الله – وبراعته في مجال الفقه الشرعي .

٣) في السيرة والتاريخ :

أ) الروض والحدائق في تهذيب سيرة خير الخلائق أبي القاسم محمد ﷺ ، كذا جاء في الصفحة الأخيرة من مخطوط " عمدة الطالبين " ، وعليها إقرار الخازن بخط يده ، وأشار إليه المترجمون للخازن بعبارات مختلفة :

ففي كتاب : تاريخ علماء بغداد [٣] ، ومعجم المؤلفين [٤] جاء اسمه بـ (الروض والحدائق في تهذيب سيرة خير الخلائق محمد المصطفى سيد أهل الصدق والوفا) .

وفي كتاب : طبقات الشافعية [٥] ، والدرر الكامنة [٦] ، وطبقات المفسرين للداوودي [٧] ، وشذرات الذهب [٨] ، أنه جمع سيرة مطولة دون ذكر اسم الكتاب

---

(١) هو : أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر ، المعروف بأبي بكر الشاشي المستظهري ، ولد سنة (٤٢٧هـ) لازم ثلة من أهل العلم ، كان إماما حافظا ، ورعا زاهدا ، لقب بالمستظهري ؛ لأنه ألف كتابا للخليفة العباسي المستظهر بالله أسماه : " حلية العلماء بمعرفة مذاهب الفقهاء " ، له مجموعة من المصنفات منها : الشافي في شرح الشامل ، والترغيب في المذهب ، والعمدة ، وغيرها ، توفي سنة (٥٠٧هـ) .

انظر : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (ت : ٥٩٧هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادرة عطا و مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م (١٧ / ١٣٨) ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٦ / ٧١) ، والبداية والنهاية (١٦ / ٢٢٣) ، وشذرات الذهب (٦ / ٢٨) .

(٢) انظر : الأعلام (٥ / ٥) ، وهدية العارفين (١ / ٧١٨) .

(٣) انظر : ص (١٢١) .

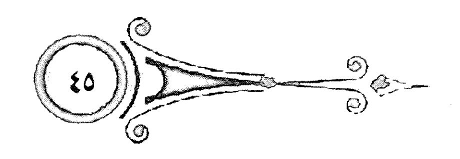
(٤) انظر : (٢ / ٤٩٢) .

(٥) انظر : (٣ / ٥٤) .

(٦) انظر : (٣ / ٩٧) .

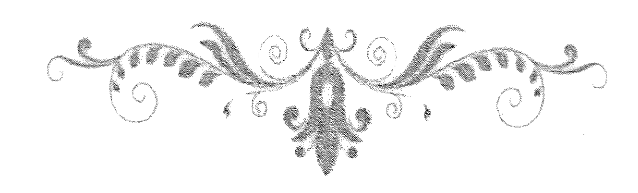
(٧) انظر : (١ / ٤٢٧) .

(٨) انظر : (٨ / ٢٢٩) .



ب) سيرة الخلفاء الأربعة من الأئمة الراشدين :

جاء في الصفحة الأخيرة من مخطوط " عمدة الطالبين في شرح الأحاديث الأربعين " ، والذي عليها إقرار الخازن بخط يده ، أنه تم إضافته إلي الكتاب الأول وهو " الروض والحدائق " وأنه يقع في أربع مجلدات ، غير أني حصلت على نسخة من مخطوط " الروض والحدائق " يحتوي على (٤٧٦) صفحة تقريبا ، من
مركز جمعة الماجد للمخطوطات بدبي ، ليس فيه الكتاب الثاني " سيرة الخلفاء الأربعة " ، وإنما الكتاب كله في سيرة النبي - ﷺ - ، والله أعلم .



رابعا : مذهب الخازن – رحمه الله – الفقهي :

ومن خلال تصفحي لكتب التراجم التي ترجمت للخازن – رحمه الله – وجدت أنها ذكرت بأنه **شافعي المذهب** ، ومما يدل على ذلك :

– أن السبكي [١] – رحمه الله – ذكر ترجمته في كتابه الموسوم بـ : " طبقات الشافعية الكبرى " .

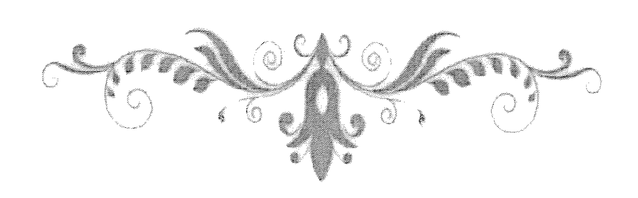
– أنه يميل إلى المذهب الشافعي كثيرا في الأحكام ، وينقل آراء الشافعية ، وينتصر لها [٢] .

بيد أننا نلاحظ بأن معظم مشايخه من الحنابلة ، وربما يدل هذا – والله أعلم – على ما يلي :

١) أنه لم يكن متعصبا بالمذهب الفقهي الذي ينتمي إليه .

٢) قد يكون له من المشايخ من يتمذهب بمذهب الشافعي ، إلا أن كتب التراجم لم تسعفنا بذكر أسمائهم .

٣) قد يكون في البداية منتميا إلى المذهب الحنبلي ، ثم استحسن بعد ذلك المذهب الشافعي وانتمى إليه ، كما هو حال كثير من أهل العلم .

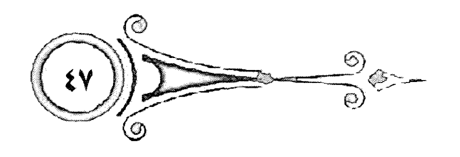


---

(١) **هو** : أبو نصر تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، ولد سنة (٧٢٧هـ) ، أشعري المعتقد ، شافعي المذهب ، فقيه ، ومؤرخ ، أحد أبرز أئمة الشافعية ، له العديد من المؤلفات منها : طبقات الشافعية الكبرى ، و جمع الجوامع ، والأشباه والنظائر في الفقه ، وغيرها ، توفي سنة (٧٧١هـ) .

انظر : طبقات الشافية لابن شهبة (٣ / ١٤٠) ، والدرر الكامنة (٢ / ٤٢٥) ، وشذرات الذهب (٨ / ٣٧٨) .

(٢) انظر مثلا : تفسير الخازن (١ / ١٠٧) ، وكتابه : عمدة الطالبين .



خامسا : منهجه في تقرير مسائل الاعتقاد .

سلك الخازن -رحمه الله- في تقريره لمسائل الاعتقاد منهج أهل السنة والجماعة ، وبرز ذلك في عدة جوانب منها :

أ) الاستدلال بالقرآن والسنة النبوية وإجماع سلف الأمة .

لقد كان من منهج أهل السنة والجماعة في تقرير مسائل الاعتقاد ، الاستدلال بأمور ثلاثة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، وهي المصادر الأساسية الرئيسية عندهم للتلقي والاستدلال على أصول الدين .

أما الكتاب : فلمثل قوله تعالى : ﴿ الٓر كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴾ [إبراهيم : ١] .

يقول ابن تيمية -رحمه الله- : ((من أعظم ما أنعم الله به عليهم ، اعتصامهم بالكتاب والسنة ، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، أنه لا يقبل من أحد أن يعارض القرآن ، لا برأيه ولا ذوقه ، ولا معقوله ولا قياسه ، ولا وجده ، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات ، والآيات البينات : أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق ، ، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم ...)) [١] .

وأما السنة : فلمثل قوله : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ ﴾ [الحشر : ٧] .

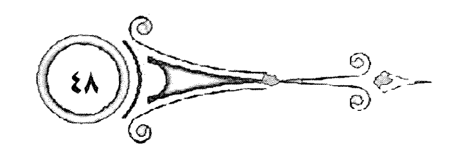
يقول ابن أبي العز [٢] -رحمه الله- : ((فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره ، وتلقي خبره بالقبول والتصديق دون أن يعارضه بخيال باطل يسميه معقولا ، أو يحمله شبهة أو شكا ، أو يقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم ، فيوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد

---

(١) مجموع الفتاوى لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : أنور الباز – عامر الجزار ، دار الوفاء ، الطبعة : الثالثة ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م ، (١٣ / ٢٨) .

(٢) **هو** : عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي المشهور بالعز بن عبد السلام ، فقيه شافعي ولد بدمشق ، برع في فنون مختلفة ، له العديد من المؤلفات منها : شرح العقيدة الطحاوية ، التفسير الكبير ، ملحة الاعتقاد ، توفي سنة (٦٦٠هـ) .

انظر : طبقات الشافعية للسبكي (٨ / ٢٠٩) ، وشذرات الذهب (٧ / ٥٢٢) ، والأعلام (٤ / ٢١) .



والإذعان »[١] .

وأما الإجماع : فلمثل قوله تعالى : ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء : ١١٥] .

يقول ابن تيمية - رحمه الله - : « والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين ، وهم - يقصد أهل السنة والجماعة - يَزِنُون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال ، وأعمال باطنة ، أو ظاهرة ، مما له تعلق بالدين .

والإجماع الذي ينضبط : هو ما كان عليه السلف الصالح ؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف ، وانتشرت الأمة »[٢] .

والخازن - رحمه الله - قد قرر مسائل اعتقادية كثيرة ، وبنى تقريره على نصوص من الكتاب والسنة ، وإجماع سلف الأمة ، بل قرر وجوب الرجوع والرد إلى الكتاب والسنة في حال التنازع والاختلاف ، وأن السنة مفسِّرة ومُبيِّنة للقرآن .

يقول - رحمه الله - مثلا بعد أن ذكر الخلاف في المراد بالصور : « والقول الأول - أي أن المراد به : قرن يُنفَخ فيه - أصح لما تقدم في الحديث [٣] ، ولقوله تعالى في آية أخرى : ﴿ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ ﴾ [الزمر : ٦٨] . ولإجماع أهل السنة : أن المراد بالصور هو القرن الذي ينفخ فيه إسرافيل نفختين ، نفخة الصعق ونفخة البعث للحساب »[٤].

ويقول في إثبات رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة : « وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وإجماع الصحابة ، فمن بعدهم من سلف الأمة على إثبات رؤية الله تعالى ، وقد رواها نحو من عشرين

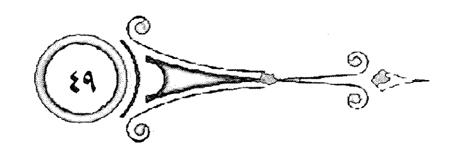
---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لعلي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي (ت : ٧٩٢هـ) تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي و شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية : ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، (١ / ٢٢٨) .

(٢) مجموع الفتاوى (٣ / ١٥٧) .

(٣) وهو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - قال : جاء أعرابي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : مالصور ؟ قال : ((**قرن ينفخ فيه**)) . سيأتي تخريجه في : ص (٣٢٨) ، هامش (٣) .

(٤) تفسير الخازن (٢ / ١٢٥) .



صحابيا عن رسول الله ﷺ وآيات القرآن فيها مشهورة »[١] . ثم سرد مجموعة من الأحاديث في إثباتها . وغيرها من الشواهد .

ويقول في وجوب الرد إلى الوحيين حال التنازع والاختلاف : « والرد إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ واجب ، إن وجد ذلك الحكم في كتاب الله أخذ به ، فإن لم يوجد في كتاب الله ففي سنة رسوله ﷺ فإن لم يوجد في السنة فسبيله الاجتهاد[٢] »[٣] .

ويقول في تقريره بأن السنة مُفسِّرة للقرآن : « وبيان الكتاب يطلب من السنة ، والمبيِّن لذلك المجمل هو الرسول ﷺ »[٤] .

ب) الاستدلال بأقوال السلف .

إن القارئ في مؤلفات الخازن -رحمه الله- يلاحظ أنه يستشهد كثيرا في أقواله وتقريراته بأقوال الصحابة ، وأئمة أهل السنة والجماعة يُدعِّم بها ما يذهب إليه ويعتقده ، والشواهد على ذلك كثيرة ، ولكن على سبيل المثال :

- ذكر -رحمه الله- عند تفسير قوله تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس : ٢٦] أقوال المفسرين في المراد بالزيادة ، ثم مال -رحمه الله- إلى القول الأول وهو : أن المراد بها : رؤية الله في الآخرة ، ثم قال :

« وهذا قول جماعة من الصحابة منهم أبو بكر الصديق وحذيفة وأبو موسى الأشعري ، وعبادة بن الصامت وهو قول الحسن[٥] =

---

(١) تفسير الخازن (٤ / ٣٧٣) . وانظر نظيره في : عمدة الطالبين ، لوحة (١٢) ، ولوحة (٢٣) .

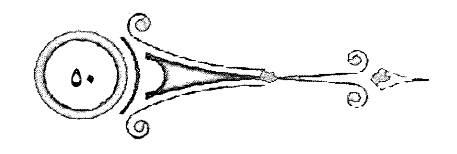
(٢) طبعا الاجتهاد لا بد أن يكون مبنيا على أصل من الكتاب أو السنة .

(٣) تفسير الخازن (١ / ٣٩٣) .

(٤) نفس المصدر (٣ / ٧٩) .

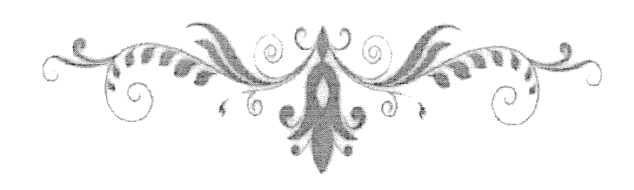
(٥) **هو** : أبو سعيد الحسن بن يسار البصري ، تابعي جليل ، إمام أهل البصرة ، وأحد فقهائهم ، ولد سنة (٢١هـ) وتوفي سنة (١١٠هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء (٤ / ٥٦٣) ، والأعلام (٢ / ٢٢٦) .



= وعكرمة [١] ، والضحاك [٢] ، ومقاتل[٣] ، والسدي [٤] ويدل على صحة هذا القول المنقول والمعقول »[٥] . ثم سرد مجموعة من الأحاديث في إثبات الرؤية .

وقد وافق -رَحِمَهُ اللَّهُ- منهج المتكلمين في تقرير بعض مسائل الاعتقاد ، وخاصة فيما يتعلق بصفات الله - عَزَّ وَجَلَّ - ، حيث انتهج منهج التأويل في إثبات بعض الصفات لله تعالى ، كالغضب ، والرحمة ، والمحبة ، وغيرها ، متأثرا في ذلك بالمتكلمين ، وسيتضح ذلك بالتفصيل في مبحث الأسماء والصفات .



---

(١) **هو** : أبو عبد الله عكرمة – مولى ابن عباس – القرشي المدني ، البربري الأصل ، أحد فقهاء مكة ، ومن أبرز أعلام التابعين ومفسريهم ، توفي سنة (١٠٥هـ) أو (١٠٧هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء (٥ / ١٢) ، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (١ / ٣٣٥) ، وطبقات الحفاظ للسيوطي ، ص (٤٣) ، وشذرات الذهب (٢ / ٣٢) .

(٢) **هو** : أبو محمد الضحاك بن مزاحم الهلالي ، أحد التابعين البارزين في التفسير ، روى عن جمع من الصحابة ، فقيه ، توفي سنة (١٠٢هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء (٤ / ٥٩٨) ، وطبقات المفسرين للأدنروي ، ص (١٠) ، والأعلام (٣ / ٢١٥) .

(٣) **هو** : أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخراساني ، البلخي ، أحد كبار المفسرين ، وإمامهم ، أخذ العلم عن كبار التابعين ، كان متروك الحديث ، قال عنه ابن المبارك : « ما أحسن تفسيره لو كان ثقة » ، توفي سنة (١٥٠هـ) .

انظر : وفيات الأعيان (٥ / ٢٥٥) ، وسير أعلام النبلاء (٧ / ٢٠١) ، والأعلام (٧ / ٢٨١) .

(٤) **هو** : أبو محمد إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي الحجازي ، أحد موالي قريش تابعي صاحب التفسير والمغازي والسير ، وكان إماما عارفا بالوقائع وأيام الناس توفي سنة (١٧٠هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء (٥ / ٢٦٤) ، والأعلام (١ / ٣١٧) .

(٥) تفسير الخازن (٢ / ٤٣٩) .

الفصل الأول :

آراء الخازن في الإيمان بالله .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : الإيمان وما يتعلق به من مسائل .

المبحث الثاني : توحيد الربوبية .

المبحث الثالث : توحيد الألوهية .

المبحث الرابع : توحيد الأسماء والصفات .

المبحث الأول :

الإيمان وما يتعلق به من مسائل .

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : تعريف الإيمان لغة وشرعا .

المطلب الثاني : الفرق بين الإسلام والإيمان .

المطلب الثالث : زيادة الإيمان ونقصانه .

المطلب الرابع : الاستثناء في الإيمان .

المطلب الخامس : مرتكب الكبيرة .

المبحث الأول : الإيمان وما يتعلق به من مسائل .

توطئة :

إن من حكم الله عز وجل أن صنف العباد إلى صنفين : مؤمنين وكفار ، وجعل لكل صنف ما يستحقه من الجزاء في الدنيا والآخرة ، ومن وهبه الله بنعمة الإيمان الحقيقي يعيش في الدنيا مطمئن البال ، وفي عزة وكرامة ، وحياة طيبة ، يقول الله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل : ٩٧] .

وفي الآخرة كما أخبر الله تعالى عن حالهم : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾ [الكهف : ١٠٧ - ١٠٨] .

وأما الكافر فإنه يعيش في الدنيا في قلق وضيق ، وذل وهوان ، وفي الآخرة في عذاب مقيم .

فبالإيمان ينال العبد سعادة الدنيا والآخرة ، وهو الحد الفاصل بين أهل السعادة وأهل الشقاوة ، قال الله – عز وجل – : ﴿ وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴿٣﴾ ﴾ [سورة العصر] .

ومسألة الإيمان هي من المسائل التي وقع فيها خلاف بين أهل السنة والجماعة ، وبين الفرق المخالفة لهم ، مشتملا ذلك جوانب هي :

حقيقة الإيمان الشرعي ، والفرق بينه وبين الإسلام ، ودخول العمل في مسمى الإيمان ، وزيادته ونقصانه ، والاستثناء فيه ، ومصير مرتكب الكبيرة في الآخرة .

وكل هذه الأمور مما تطرق إليها الخازن – رحمه الله – مدعما قوله بالأدلة من الكتاب والسنة ، ويمكننا أن نبين آراءه فيها من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : تعريف الإيمان لغة وشرعا . **المطلب الثاني** : الفرق بين الإسلام والإيمان .

المطلب الثالث : زيادة الإيمان ونقصانه . **المطلب الرابع** : الاستثناء في الإيمان .

المطلب الخامس : مرتكب الكبيرة .

المطلب الأول : تعريف الإيمان لغة وشرعا .

❁ أولا : الإيمان في اللغة :

– الإيمان : مصدر من آمن يؤمن إيمانا ، فهو مؤمن ، وهو مشتق من الأمن [١].

وله في اللغة استعمالان :

١) أنه تارة يتعدى بنفسه وهو من الأمان ، فيكون معناه التأمين ، أي إعطاء الأمان ، وآمنته ضد أخفته ، والأمن ضد الخوف ، قال تعالى : ﴿ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ [قريش : ٤] . فالأمن ضد الخوف .

٢) وتارة يتعدى بالباء أو اللام وهو من الإيمان ، فيكون معناه التصديق ، يقول الله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾ [يوسف : ١٧] ، أي بمصدق ، وتقول : آمنت بكذا ، أي صدقت [٢].

وإذا نظرنا في كتب اللغة نجد أن أهلها قد اتفقوا على أن المراد بالإيمان هو : التصديق ، كما حكى ذلك الأزهري [٣] في كتابه : (تهذيب اللغة) [٤] ، والجوهري [٥] في

---

(١) انظر : تهذيب اللغة للأزهري (١٥ / ٣٦٨) ، ولسان العرب لابن المنظور (٦٣٠ – ٧١١هـ) ، دار إحياء التراث العربي و مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الثالثة ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م ، (١ / ٢٢٣) .

(٢) انظر : النهاية في غريب الحديث للمبارك بن محمد الجزري بن الأثير (٥٤٤ – ٦٠٦هـ) تحقيق : طاهر احمد الزاوي و محمود محمد الطناحي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، الطبعة : بدون ، (١ / ٦٩) ، ولسان العرب (١ / ٢٢٣) مادة أمن .

(٣) **هو** : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، إمام معروف في اللغة ، توفي سنة (٣٧٠هـ) .

انظر : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (٧٢٩ – ٨١٧هـ) ، تحقيق : محمد المصري ، دار سعد الدين ، دمشق – سوريا ، الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م ، ص (٢٥٢) ، وطبقات المفسرين للأدنروي ، ص (٣٩٥) .

(٤) انظر : (١٥ / ٣٦٨) ، مادة " أمن " .

(٥) **هو** : إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، لغوي أديب ، صاحب كتاب معروف في اللغة وهو (الصحاح) توفي سنة (٣٩٣هـ) .

انظر : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص (٨٧) ، وسير أعلام النبلاء (١٧ / ٨٠) .

كتابه : (الصحاح) [١] ، وابن منظور[٢] في كتابه : (لسان العرب) [٣] وغيرهم .

وثمة تحقيق لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في المراد بالإيمان في اللغة ، وقرر بأنه ليس معناه التصديق المجرد ، بل الأولى أن يقال : الإيمان في اللغة : هو الإقرار ؛ لأنه أصدق في الدلالة على الإيمان من التصديق ، حيث قال : « فالإيمان لغة : هو الإقرار ؛ لأن التصديق إنما يطابق الخبر فقط ، وأما الإقرار فيطابق الخبر والأمر ، ولأن أقرَّ وآمن متقاربان ، فالإيمان دخول في الأمن ، والإقرار دخول في القرار ... ومعلوم أن الإيمان هو الإقرار لا مجرد التصديق . والإقرار ضمن قول القلب الذي هو التصديق وعمل القلب الذي هو الانقياد » [٤] .

والحق هو ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- ؛ إذ الإيمان يقتضي التصديق وزيادة كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾ [يوسف : ١٧] أي لا تقر بخبرنا ولا تثق به ، ولا تطمئن إليه ، ولو كنا صادقين ، فالتصديق وحده لا يدل على ذلك ، والقول بأن الإيمان هو التصديق يقتضي عدم الفرق بين اللفظين ، وهذا غير صحيح ؛ إذ المتأمل في لفظ (آمن) ولفظ (صدق) يجد فروقا بينهما ومن ذلك :

أ) إن (آمن) يتعدى تارة بالباء وتارة باللام ومنه قوله تعالى : ﴿ فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ ﴾ [العنكبوت : ٢٦] ، وقوله : ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة : ٢٨٥] ، بخلاف (صدَّق) فإنه لا يتعدى إلا بنفسه فيقال : صدقه ولا يقال صدق به أو صدق له .

ب) إن الإيمان يقابله الكفر ، بينما التصديق فيقابله التكذيب .

جـ) إن الإيمان يكون في الأمور الغيبية ، بخلاف التصديق فإنه يكون في الأمور المشاهدة

---

(١) انظر : (٥ / ٢٠٧١) ، مادة " أمن " .

(٢) **هو** : يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور ، المعروف بالفراء ، الإمام المشهور ، وكان أبرع الكوفيين له مصنفات كثيرة في النحو واللغة ومعاني القرآن ، مات سنة (٢٠٧هـ) .

انظر : تاريخ بغداد (١٦ / ٢٢٤) ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : ص (٢٥٢) ، وسير أعلام النبلاء (١٠ / ١١٨) .

(٣) انظر : (١ / ٢٢٣) ، مادة " أمن " .

(٤) مجموع الفتاوى (٧ / ٦٣٨) .

المحسوسة (١) .

وأما الخازن – رحمه الله – **فقد وافق أهل اللغة** في أن المراد بالإيمان في اللغة : التصديق ، يقول – رحمه الله – في بيان ذلك : « وأصل الإيمان في اللغة : التصديق » (٢) مدعما قوله بدليل حيث قال : « قال الله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ﴾ : أي بمصدق » (٣) .

وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ ﴾ [الإسراء : ٩٠] : « أي لن نصدقك » (٤) .

وبهذا تبين لنا رأي الخازن – رحمه الله – في معنى الإيمان اللغوي : بأنه التصديق ، وهو بذلك قد سلك مسلك أهل اللغة .

❁ ثانيا : الإيمان في الشرع :

إن حقيقة الإيمان في الشرع من المسائل التي وقع فيها الخلاف ، وتبلورت حوله آراء عدة فرق ، وصار كل قول سمة بارزة لكل فرقة .

وقد اتفق أهل السنة والجماعة ، بل أجمعوا على أن الإيمان الشرعي هو : **اعتقاد بالجنان ، وقول باللسان ، وعمل بالأركان ، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان** .

فالإيمان عند أهل السنة والجماعة لا بد أن تجتمع فيه هذه الأركان الثلاثة – اعتقاد وقول وعمل – ومتى اختل ركن من هذه الأركان كان الإيمان ناقصا .

نقل اللالكائي (٥) – رحمه الله – عن الإمام البخاري – رحمه الله – : « كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة ولم أكتب إلا عن من قال الإيمان : قول وعمل » (٦) .

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٧ / ٢٩٢ – ٢٩٣ ، ٥٢٩ – ٥٣١) .

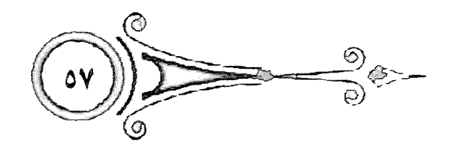
(٢) تفسير الخازن (١ / ٢٤) . وانظر : عمدة الطالبين في شرح الأحاديث الأربعين ، لوحة (١٢) .

(٣) المصدر السابق (١ / ٢٤) .

(٤) المصدر السابق (١ / ٤٧) .

(٥) **هو** : أبو القاسم ، هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي ، من أحد أئمة أهل السنة والجماعة ومن أهم مؤلفاته : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، تحدث فيه عن أصول أهل السنة والجماعة وما ورد عنهم من الآثار ، توفي سنة (٤١٨هـ) .

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي ، (ت : ٤١٨هـ) =



ونقل أيضا عن الإمام الشافعي - رحمه الله - قوله : ((وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم : أن الإيمان قول وعمل ونية لا يجزئ واحد من الثلاثة عن الآخر)) (١) .

ويقول الحافظ ابن عبد البر (٢) - رحمه الله - : ((أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل ولا عمل إلا بنية .. إلا ما ذكر عن أبي حنيفة وأصحابه فإنهم ذهبوا إلى أن الطاعات لا تسمى إيمانا)) (٣) .

والنصوص في ذلك كثيرة جدا لا يتسع المقام بذكرها (٤) .

وقد تنوعت عبارات أهل السنة في الإيمان (٥) ، فمنها : أن الإيمان قول وعمل ، أو قول وعمل واعتقاد ، أو قول وعمل ونية .

فالقول يشمل قول القلب واللسان (٦) .

= تحقيق : أحمد بن سعد حمدان الغامدي ، دار طيبة ، الطبعة : الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، (٥ / ٩٥٩) .

انظر : سير أعلام النبلاء (١٧ / ٤١٩) ، وتاريخ بغداد (١٦ / ١٠٨) .

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥ / ٩٥٧) .

(٢) **هو** : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الأندلسي المالكي ، المحدث الحافظ المؤرخ ، ولد سنة (٣٦٨هـ) ، برع في العلم حتى فاق رجال الأندلس ، ترك مصنفات عديدة أبرزها : " الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، وجامع بيان العلم وفضله ، والاستذكار ، وغيرها ، توفي سنة (٤٦٣هـ) .

انظر : وفيات الأعيان لابن خلكان (٧ / ٦٦) ، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لإبراهيم بن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي (ت : ٧٩٩هـ) ، تحقيق : مأمون بن محي الدين الجنان ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، ص (٤٤٠) ، وطبقات الحفاظ للسيوطي ، ص (٤٣٢) .

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي (٣٦٨ - ٤٦٣هـ) ، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير، مؤسسة القرطبة ، (٩ / ٢٣٨) . وانظر : (٩ / ٢٤٣) .

(٤) انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤ / ٨٨٩) فما بعدها ، وكذلك : الإيمان لأبي عبيد ، ص (١٠) ، والشريعة (٣ / ٦٤٢) فما بعدها ، والإبانه لابن بطة الكتاب الأول المخصص بالإيمان ، تحقيق : د . رضا نعسان طبعة (١٤١٥هـ) .

(٥) انظر : مجموع الفتاوى (٧ / ١٧٠) .

(٦) قول القلب أي : تصديقه وإيقانه ، قال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ﴾ =

والعمل يشمل عمل القلب والجوارح [(١)] ، ((وليس بين هذه العبارات اختلاف معنوي ، ولكن القول المطلق ، والعمل المطلق في كلام السلف ، يتناول قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح ، فقول اللسان بدون اعتقاد القلب هو قول المنافقين ، وهذا لا يسمى قولا إلا بالتقييد كقوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [الفتح : ١١] وكذلك عمل الجوارح بدون أعمال القلوب هي من أعمال المنافقين التي لا يقبلها الله ، فقول السلف يتضمن القول والعمل الباطن والظاهر)) [(٢)] .

ولا فرق بين قولهم : إن الإيمان قول وعمل ، أو قول وعمل ونية ، ، أو قول وعمل واعتقاد . فكل ذلك من باب اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد ، فمن قال من السلف : إن الإيمان قول وعمل ، قصد بذلك قول القلب واللسان ، وعمل القلب والجوارح .

ومن زاد (الاعتقاد) رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر ، أو خشي أن لا يفهم منه إلا القول الظاهر ؛ فزاد الاعتقاد بالقلب .

ومن زاد (ونية) رأى أن لفظ (القول) يتناول قول القلب واللسان ، ولفظ (العمل) : يتناول عمل الجوارح ، وقد لا يفهم منه عمل القلب فزاد (ونية) [(٣)] .

وهذا المذهب هو الذي كان عليه النبي - ﷺ - والصحابة من بعده ، والتابعين لهم

= [الأنعام : ٧٥] ، وقول اللسان أي : النطق بالشهادتين ، قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾ [فصلت : ٣٠]

(١) عمل القلب أي : النية والإخلاص والمحبة وغيرها ، قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [المؤمنون: ٦٠] ، وعمل الجوارح أي : الذي لا يؤدى إلا بها كالركوع والسجود والحج ، قال تعالى : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة:٢٣٨] . انظر : الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت : ٣٦٠هـ) ، تحقيق : عبد الله بن عمر الدميجي ، دار الوطن ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، (٣ / ٦١١) فما بعدها ، ومعارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد لحافظ بن أحمد الحكمي (١٣٤٢ - ١٣٧٧هـ) تحقيق : محمد صبحي بن حسن حلاق ، دار ابن الجوزي ، الدمام - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، (٢ / ٧٣٥) فما بعدها .

(٢) مجموع الفتاوى (٧ / ٥٠٥) . وانظر : الصلاة وحكم تاركها وسياق صلاة النبي من حين كان يكبر إلى أن يفرغ منها : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) ، تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي ، دار ابن حزم - قبرص ، بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، ص (٧٠ - ٧١) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (٧ / ١٧١) .

بإحسان ، ومع ذلك فقد تعددت أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة في حقيقة الإيمان شرعا ، وسأذكرها هنا بإيجاز :

القول الأول : قول مرجئة الفقهاء [(١)] كحماد بن أبي سليمان [(٢)] وتلميذه الإمام أبي حنيفة ومن تبعه في الرأي وهو : الإقرار باللسان ، والتصديق بالقلب ، ولا يدخل العمل بالجوارح تحت مسمى الإيمان [(٣)] .

القول الثاني : قول عامة الأشاعرة ، وهو التصديق بالله مع معرفته بالقلب [(٤)].

---

(١) **مرجئة الفقهاء** : مصطلح اشتهر إطلاقه على أبي حنيفة وأصحابه المتقدمين ؛ لانتهاجهم نهج المرجئة في الإيمان الذين يقولون إن الإيمان قول القلب واللسان ، وأخرجوا العمل من مسمى الإيمان أما المتأخرون فقد تأثروا بأبي منصور الماتريدي الذي وافق الأشاعرة في الإيمان ، بأنه تصديق .

انظر : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين : لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت : ٣٣٠هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، الطبعة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، (١ / ٢١٩) ، والملل والنحل للشهرستاني (١ / ١٤٠) ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٤٦٢) .

(٢) **هو** : حماد بن أبي سليمان أحد علماء العراق ، روى عن أنس ، وروى عنه تلميذه أبو حنيفة وغيره قال معمر : قلت لحماد :كنت رأسا وكنت إماما في أصحابك ، فخالفتهم فصرت تابعا قال : إني أن أكون تابعا في الحق خير من أن أكون رأسا في الباطل . يقول الإمام الذهبي معلقا على قول معمر : (يشير معمر إلى أنه تحول مرجئا إرجاء الفقهاء ، وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان ، ويقولون الإيمان إقرار باللسان ويقين في القلب) . توفي سنة (١٢٠هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء (٥ / ٢٣١) .

(٣) انظر : مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٢٢١) ، ومنح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر لعلي بن سلطان محمد القارئ (ت : ١٠١٤هـ) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ص (٢٥٠) ، ومجموع الفتاوى (٧ / ٨٠٥) .

(٤) انظر : اللمع اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع : لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت : ٣٣٠هـ) ، تصحيح : حمودة غرابه ، ص (١٢٣) ، وتمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل : لأبي بكر محمد بن الطيب بن جعفر ابن القاسم الباقلاني ، تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م ، ص (٣٨٩) ، والإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد : لإمام الحرمين الجويني (٤١٩هـ - ٤٧٨هـ) ، تحقيق : محمد يوسف موسى و علي عبد المنعم عبد الحميد ، مكتبة الخانجي ، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م ، ص (٣٩٧) ، ومفاتيح الغيب (تفسير الرازي) : لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت : ٦٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، (٢ / ٢٤) .

القول الثالث : قول الخوارج [١] والمعتزلة [٢] ، وهو فعل جميع الطاعات الواجبة بالقلب واللسان والجوارح [٣][٤] .

القول الرابع : قول الكرامية [٥] ، وهو القول باللسان ، ويلزم من هذا القول إدخال المنافقين في الإيمان [٦] .

---

(١) **الخوارج** : فرقة من أهل البدع ، سموا بذلك لخروجهم على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ ، وقالوا بكفره ومن معه من الصحابة الذين رضوا بالتحكيم ، ومن أبرز عقائدهم : تكفير مرتكب الكبائر ، وأنه خالد مخلد في النار يوم القيامة ، ووجوب الخروج على الإمام الجائر .
انظر : التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع : لابن عبد الرحمن الملطي (ت : ٣٧٧هـ) ، تحقيق : محمد زينهم محمد عزب ، مكتبة مدبولي ، القاهرة - مصر ، الطبعة : الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، ص (٣٨) فما بعدها ، ومقالات الإسلاميين (١ / ١٦٧) ، التبصير في الدين لأبي المظفر الأسفراييني (ت : ٤٧١هـ) ، تحقيق : كمال يوسف الحوت عالم الكتب الطبعة الأولى : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، ص (٤٥) فما بعدها .

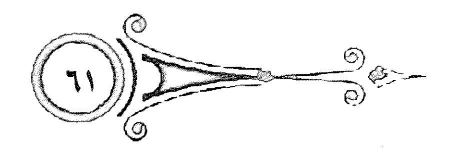
(٢) **المعتزلة** : فرقة من الفرق الكلامية ، ظهرت في أوائل القرن الثاني ، وانتهجت منهج تقديم العقل على النقل في الأمور العقدية ، ورأس هذه الفرقة واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد ، ولهم في العقيدة أصول خمسة هي : التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وجعلوا هذه الأصول ستارا لإنكار أمور ثبتت بالدليل الشرعي القطعي .
انظر : التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي ، ص (٣٠ - ٣٥) ، والفرق بين الفرق لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت : ٤٢٩هـ) ، تحقيق : محمد عثمان الخشت ، مكتبة ابن سيناء ، القاهرة - مصر الطبعة : بدون ، ص (١٠٤) ، والملل والنحل للشهرستاني (١ / ٤٣) ، والتبصير في الدين للأسفراييني ، ص (٦٣)

(٣) انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري ، (ت : ٤٥٦هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة : الثالثة ١٤٢٦هـ - ١٩٩٦م ، (٣ / ٢٢٧) .

(٤) اتفق الخوارج والمعتزلة مع أهل السنة في تعريف الإيمان في اللفظ ، أما المعنى فثمت فرق يأتي الحديث عنه - بإذن الله - في مبحث زيادة الإيمان ونقصانه ، ص (٦٩) .

(٥) **الكرامية** : هم أتباع عبد الله بن كرام السجستاني (ت : ٢٥٥هـ) ، وهم طوائف متعددة يغلب عليهم الإرجاء في الإيمان والتشبيه في الصفات ، ولديهم انحرافات أخرى .
انظر : الفرق بين الفرق ، ص (١٨٩) ، والتبصير في الدين ، ص (١١١) .

(٦) انظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٢٢٣) ، والفصل لابن حزم (٣ / ٢٢٧) .



القول الخامس : قول الجهمية [١] وهو : أن الإيمان هو المعرفة بالقلب ، وهذا القول باطل ؛ لأنه يلزم منه أن يكون إبليس وفرعون مؤمنين [٢] ، فاتفقوا جميعا على أن الإيمان شيء واحد لا يتجزأ ، ولا يزيد ولا ينقص ، ولذا كان من خصائص أهل السنة دون غيرهم أن الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية .

وقد قرر الخازن -رحمه الله- **ما قرره أهل السنة والجماعة** بأن الإيمان الشرعي يرتكز على ثلاثة أمور (الاعتقاد والقول والعمل) ، فقال : ((والإيمان في لسان الشرع عبارة عن التصديق بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالأركان)) [٣] .

وقال في موضع آخر :

((والإيمان الكامل ما اجتمع فيه ثلاثة أمور : تصديق بالجنان ، وإقرار باللسان ، وعمل بالأركان)) [٤] .

وقال أيضا عند تفسير قوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال : ١] : ((.. لأن الإيمان يستلزم الطاعة)) [٥] .

واستدل -رحمه الله- على أن الأعمال من الإيمان ، بحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قائلا : ((.. والدليل على أن الأعمال من الإيمان ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ((**الإيمان بضع وسبعون شعبة ، أفضلها : قول لا إله إلّا الله ، وأدناها : إماطة**

---

(١) **الجهمية** : نسبة إلى الجهم بن صفوان ، وكان من أبرز معتقداتهم : نفي الأسماء والصفات ، والقول بالمعرفة فقط في الإيمان ، والجبر في القدر ، وفناء الجنة والنار ، وغيرها .

انظر : البرهان في معرفة أهل الأديان لأبي الفضل عباس بن منصور التريني السكسكي الحنبلي (ت : ٦٨٣هـ) ، تحقيق : بسام علي سلامة العموش ، مكتبة المنار ، الزرقاء - الأردن ، الطبعة : الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، ص (٣٤) ، والملل والنحل (١ /٨٥) ، والفرق بين الفرق ، ص (١٨٦) .

(٢) انظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٣٣٩) ، والفصل (٣ / ٢٢٧) ، ومجموع الفتاوى (٧ / ٥٠٨) .

(٣) تفسير الخازن (١ / ٢٤) .

(٤) المصدر السابق (٤ / ١٧٨) .

(٥) المصدر السابق (٢ / ٢٩٠) .

الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان)) أخـرجاه في الصحيحين [١])) .

ثم بين -رحمه الله- وجه الاستدلال من الحديث حيث قال : ((.. والحياء بالمد وهو انقباض النفس عن فعل القبيح ، وإنما جعل من الإيمان وهو اكتساب ؛ لأن المستحي ينزجر باستحيائه عن المعاصي فصار من الإيمان)) [٢] .

وخلاصة ما ذكرناه : إن لفظ الإيمان في معناه الشرعي يطلق على اعتقاد القلب ، وقول اللسان ، وعمل الجوارح ، ما يصح أن يطلق لفظ الإيمان على كل واحد من ذلك من الناحية اللغوية ، أما من الناحية الشرعية فلا يصح إطلاق لفظ الإيمان إلا على تلك الأمور الثلاثة مجتمعة وإليه ذهب إليه أهل السنة والجماعة ، وهو الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة ، وما ذهب إليه غيرهم من الفرق باطل .

وقد سئل سهل بن عبد الله التستري [٣] عن الإيمان مـا هو ؟ فقال : ((قول وعمل ونية وسنة ؛ لأن الإيمان إذا كان قولا بلا عمل فهو كفر ، وإذا كان قولا وعـملا بلا نية فهو نفـاق ، وإذا كان قـولا وعـملا ونية بلا سنـة فهو بدعة)) [٤] .

يقول العلامة محمد الشنقيطي [٥] -رحمه الله- : ((أما الإيمان اللغوي فهو يشـمل كل

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، بلفظ ((بضع وستون شعبة)) .

انظر : كتاب الإيمان ، باب أمور الإيمان حديث رقم (٩) ، ص (١٣) ، وأما مسلم فقد أخرجه في صحيحه دار المغني ، الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، بلفظ ((بضع وسبعون شعبة)) .

انظر : كتاب الإيمان ، باب بيان عدد شعب الإيمان ، حديث رقم (٥٧) ، ص (٣٩) .

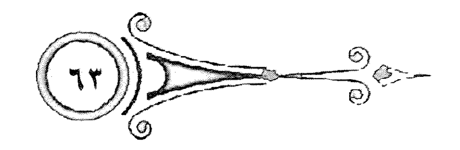
(٢) تفسير الخازن (١ / ٢٤) .

(٣) **هو** : أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس التستري ، يعتقد المذهب المالكي وله كرامات كثيرة ، توفي سنة (٢٨٣هـ) .

انظر : شذرات الذهب وأخبار من ذهب (٣ / ٣٤٢) ، سير أعلام النبلاء (١٣ / ٣٣٠) ، وصفة الصفوة لجمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي (٥١٠ - ٥٩٧هـ) ، تحقيق : محمود فاخوري و محمد رواس قلعهجي ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثالثة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م ، (٤ / ٦٤) .

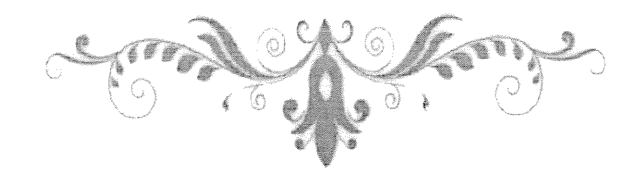
(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧ / ١٧١) .

(٥) **هو** : محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر ، ولد سنة (١٣٢٥هـ) في موريتانيا ، نشأ يتيما وترعرع =



تصديق ، فتصديق الكافر بأن الله هو الخالق الرازق ، يصدق عليه اسم الإيمان لغة مع كفره بالله ، ولا يصدق عليه اسم الإيمان شرعا » [(١)] .

فالحقيقة اللغوية تكون في الأغلب أعم من الحقيقة الشرعية ، ولا أثر من الخلاف في الحقيقة اللغوية ؛ إذ العبرة بالحقيقة الشرعية التي هي مراد الشارع ؛ لأنها هي التي تعبدنا الله بها ، **وقد وافق الخازن – رحمه الله – أهل اللغة في المراد بالإيمان ، وهو التصديق ، ووافق أهل السنة والجماعة في الحقيقة الشرعية .**



= في بيت أخواله الذي كان يزخر بالعلم ، فتعلم العلوم الشرعية والمنطق وغيره ، سافر إلى السعودية للحج ثم استقر في المدينة ، وعمل مدرسا في المسجد النبوي ، له مؤلفات كثيرة أشهرها : أضواء البيان ، مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر وغيرها ، توفي سنة (١٣٩٣هـ) .

انظر : ترجمة تلميذه الشيخ عطية سالم ، في آخر أضواء البيان ، و علماء ومفكرون عرفتهم للمجذوب (٣ / ٢٥١) ، وجهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف ، رسالة ماجستير للطويان ، ص (٢٨) .

(١) أضواء البيان لمحمد الأمين الشنقيطي ، (١٣٢٥هـ - ١٣٩٣هـ) دار علم الفوائد ، مكة المكرمة - السعودية ، الطبعة الأولى : ١٤٢٦هـ ، (٢ / ٨٨) .

المطلب الثاني : الفرق بين الإسلام والإيمان .

هذه المسألة من المسائل التي وقع فيها الخلاف قديما بين علماء أهل السنة والجماعة ، وأعتقد أن الأصل في الخلاف هو اختلاف فهمهم من مراد نصوص الكتاب والسنة الواردة في معنى الإسلام والإيمان ، حيث وردت نصوص في الإيمان مقترنا به الإسلام ، ففهم منها بعض العلماء بأنهما متغايران من كل وجه ، وثمة نصوص أخرى في الإيمان غير مقترن به الإسلام ، وقد فهم منها بعض العلماء بأنهما مترادفان من كل وجه ، ومن هنا بدا الخلاف في المسألة ، وحاصله يمكن تقسيمه إلى قولين :

القول الأول : أنهما مترادفان ، أي أن الإسلام مرادف للإيمان ، وأنه يراد بأحدهما ما يراد بالآخر ، وإليه ذهب الإمام البخاري (١) ، ومحمد بن نصر المروزي (٢) (٣) ، وابن منده (٤) (٥) ، وابن عبد البر (٦) .

واستدل أصحاب هذا القول بأدلة من الكتاب والسنة ومن ذلك :

من الكتاب : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران : ١٩] ، وقوله :

---

(١) انظر : فتح الباري (١ / ٧٩) .

(٢) **هو** : أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي ، ولد سنة (٢٠٢هـ) ، أحد أعلام السلف ، فقيه ، حافظ ، إمام أهل الحديث في زمانه ، ألف العديد من المؤلفات أبرزها : تعظيم قدر الصلاة ، والقسامة ، واختلاف الفقهاء وغيرها ، توفي سنة (٢٩٤هـ) .

انظر : صفة الصفوة لابن الجوزي (٤ / ١٤٧) ، وسير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٣) ، وشذرات الذهب (٣ / ٣٩٧) .

(٣) انظر : تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي (ت : ٣٩٤هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي مكتبة الدار بالمدينة النبوية ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ ، (٢ / ٥٠٦ - ٥٣١) .

(٤) **هو** : محمد بن إسحاق بن محمد ين يحيى بن منده الأصبهاني ، إمام حافظ من الطبقة الثالثة عشرة ولد سنة (٣١٠هـ) ، وتوفي سنة (٣٩٥هـ) .

انظر : طبقات الحنابلة لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء الحنبلي (٤٥١ - ٥٢٦هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين ، طبعة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م ، (٣ / ٢٩٩) ، وتذكرة الحفاظ لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : بدون ، (٣ / ١٠٣١) .

(٥) انظر : كتاب الإيمان (١ / ٣٢١) .

(٦) انظر : التمهيد (٩ / ٢٥٠) .

﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذاريات : ٣٥ ، ٣٦] ، وقوله : ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ ﴾ [المائدة : ٥] ، حيث سمى الله في الآيات الإسلام بما سمى به الإيمان ، وسمى الإيمان بما سمى به الإسلام وأن معنى الإيمان داخل في معنى الإسلام وكذا العكس ؛ لأن الإيمان الذي دعا الله عباده إليه وافترضه عليهم ، هو الإسلام الذي جعله الله دينا وارتضاه لعباده ودعاهم إليه .

ومن السنة : قوله - ﷺ - ((**الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة ، فأفضلها قول : لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان**)) (١) .

القول الثاني : أنهما متغايران ، أي أن معنى الإسلام غير معنى الإيمان (٢) ، يقول عبد الملك الميموني (٣) : « سألت أحمد بن حنبل أتفرق بين الإيمان والإسلام ؟ فقال لي : نعم . قلت له : بأي شيء تحتج . فقال لي : قال الله ﷻ : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ [الحجرات : ١٤] » (٤) .

واستدل أصحاب هذا القول بأدلة من الكتاب والسنة ، **فمن الكتاب** : قالوا : قال الله - ﷻ - : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ ﴾ [الحجرات : ١٤] ، حيث نفى الله - ﷻ - الإيمان عن الأعراب ، وأثبت لهم الإسلام ، وهذه دلالة واضحة على أن الإسلام والإيمان متغايران .

ومن السنة : حديث جبريل الطويل (٥) ، حيث اختلفت إجابات النبي - ﷺ - عندما سئل

---

(١) سبق تخريجه في : ص (٦٢) ، هامش (١) .

(٢) انظر : الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة : لأبي القاسم قوام السنة إسماعيل بن محمد ابن الفضل الأصفهاني (ت : ٥٣٥هـ) ، تحقيق : محمد بن ربيع المدخلي ، دار الراية ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٩٠م ، (١ / ٤٠٦) .

(٣) **هو** : أبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران الميموني ، صاحب الإمام أحمد ، وروى عنه ، توفي سنة (٢٧٤هـ) .

انظر : طبقات الحنابلة (٢ / ٩٢) ، وطبقات الحفاظ ص (٢٦٧) .

(٤) الإيمان لابن منده (١ / ٣١١) .

(٥) صحيح البخاري : كتاب التفسير ، باب ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ ، حديث رقم (٤٧٧٧) =

عن الإيمان والإسلام ، فاختلاف إجابته في الإيمان عن إجابته في الإسلام مما يدل على تغاير معنى الإسلام والإيمان . إلى غير ذلك من النصوص .

ثم ذكروا بأن الإسلام والإيمان إذا اجتمعا يراد بكل منهما معنى لا يراد بالآخر ، فلو اجتمع الإسلام والإيمان في موطن واحد ، يراد بالإسلام الأعمال الظاهرة وبالإيمان الأعمال الباطنة ، كما في حديث جبريل .

أما إذا افترقا يراد بكل منهما معنى الآخر ، كما في حديث وفد عبد القيس ، فلو ذكر الإسلام وحده أريد به الإسلام والإيمان أي : أريد به الأعمال الظاهرة والباطنة ، وكذا لو ذكر الإيمان وحده .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- بعد أن ذكر مجموعة من النصوص : ((.. لما ذكر الإيمان مع الإسلام ، جعل الإسلام هو الأعمال الظاهرة : الشهادتان ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وجعل الإيمان ما في القلب من الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ... وإذا ذكر اسم الإيمان مجردا ، دخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة)) (١)

وبهذا كان هذا القول هو أرجح الأقوال وأصوبه ؛ لأنه تجتمع فيه النصوص الواردة في هذه المسألة ، ويزول الاختلاف (٢) .

والخازن -رحمه الله- **قد سلك مسلك أصحاب القول الثاني** القائلين بالتغاير بين الإسلام والإيمان ، وأن الإسلام يراد به الأعمال الظاهرة ، بينما الإيمان يراد به الأعمال الباطنة ، وأن كل مؤمن مسلم ، وليس كل مسلم مؤمنا ، ثم استدل -رحمه الله- بحديث جبريل الطويل

= ص (١١٩٩) ، وصحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ، حديث رقم (٥) ص (٢٣) .

(١) مجموع الفتاوى (٧ / ١٤) .

(٢) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٤٩٠) ، وجامع العلوم والحكم لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدمشقي الشهير بابن رجب الحنبلي (٧٣٦ - ٧٩٥هـ) تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، الطبعة : الرابعة ١٤٢٣هـ ، ص (٦٢) وما بعدها .

الذي جاء فيه التفريق بين معنى الإسلام ومعنى الإيمان ، وفي بيان ذلك :

يقول - رحمه الله - عند تفسير قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذاريات : ٣٥ - ٣٦] : ((﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا ﴾ : أي في قرى قوم لوط ، ﴿ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ ﴾ أي : أهل بيت . ﴿ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ يعني : لوطا وابنتيه وصفهم الله تعالى بالإيمان والإسلام جميعا ؛ لأنه ما من مؤمن إلا وهو مسلم ؛ لأن الإسلام أعم من الإيمان . وإطلاق العام على الخاص لا مانع منه فإذا سمي المؤمن مسلما ، لا يدل على اتحاد مفهوميهما)) [١] .

ويقول : ((والإسلام هو الانقياد والخضوع فكل إيمان إسلام وليس كل إسلام إيمانا إن لم يكن معه تصديق وذلك أن الرجل قد يكون مسلما في الظاهر غير مصدق في الباطن)) [٢] .

وقال عند تفسير قوله : ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴾ [المائدة : ١١١] : ((لما وفقهم الله للإيمان ، قالوا : آمنا ، وإنما قدم ذكر الإيمان على الإسلام ؛ لأن الإيمان من أعمال القلوب ، والإسلام هو الانقياد والخضوع في الظاهر ، والمعنى أنهم آمنوا بقلوبهم وانقادوا بظواهرهم)) [٣] .

وخلاصة ما ذكرناه : إن مسألة الفرق بين الإسلام والإيمان قد وقع فيها خلاف بين أهل السنة والجماعة ، فمنهم من قال : أنهما مترادفان ، ومنهم من قال : أنهما متغايران ، وأنهما من قبيل اللفظان اللذان إذا اجتمعا افترقا ، وإذا افترقا اجتمعا ، أي : أن كلا منهما يدل على معنى الآخر إذا افترقا ، أما إذا اجتمعا فكل واحد منهما يدل على معنى ، وهذا هو الأرجح ؛ لما فيه من العمل بجميع النصوص الشرعية الواردة في المسألة .

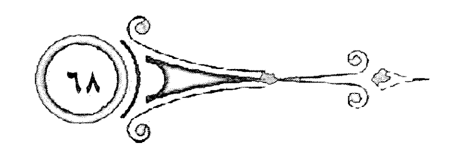
وموقف الخازن - رحمه الله - قد اتضح جليا في مسألة الإسلام والإيمان ، حيث انتهج نهج بعض أهل السنة والجماعة القائلين بأنهما متغايران ، وهو بذلك قد وافق بعض أهل السنة

---

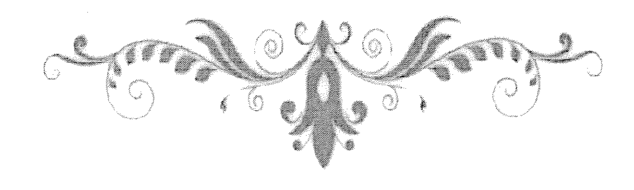
(١) تفسير الخازن (٤ / ١٩٥) .

(٢) المصدر السابق (١ / ٢٤) .

(٣) المصدر السابق (٢ / ٩١) . وانظر نفس المصدر : (٣ / ٤٢٦) ، وعمدة الطالبين ، لوحة (١٣) .



ومال إلى رأيهم ، وهو الصواب في المسألة – والله أعلم – ؛ لما في ذلك من العمل بجميع النصوص الواردة في المســألة ، وزوال الاختلاف .



المطلب الثالث : زيادة الإيمان ونقصانه .

كما سبق بيانه آنفا بأن حقيقة الإيمان شرعا عند أهل السنة والجماعة مبنية على ثلاثة أمور : (الاعتقاد والقول والعمل) ، ومما لا مرية فيه والذي يدل عليه العقل السليم والواقع ، بأن هذه الأمور ليست على مرتبة واحدة ؛ بل تتفاوت من شخص إلى آخر ، وهذا لا يختلف فيه اثنان إلا من حجب الله عنه نور الهداية ، وبناء على ذلك فقد تقرر عند أهل السنة والجماعة بأن الإيمان يزيد وينقص ، يزيد بالطاعات والعبادات والمسارعة إلى الخيرات ، وينقص بالمعاصي والسيئات ، وارتكاب المحرمات .

وكلما زاد العبد من الطاعات ازدادت عنده درجة الإيمان ، وكلما زاد من المعاصي نقصت عنده درجة الإيمان ، وهذا القول هو الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة ، وقرره الصحابة والتابعون وعلماء السلف من أهل السنة والجماعة بل أجمعوا على ذلك [١] ؛ إذ القول بزيادة الإيمان ونقصانه مبني على اعتقاد أن الإيمان يتبعض ، وأنه اعتقاد بالجنان ، وقول باللسان ، وعمل بالأركان ، فعندما قرر علماء السلف تَبعُّض الإيمان ، وأنه ليس شيئا واحدا ، كان لزاما عليهم القول بزيادة الإيمان ونقصانه .

والمتأمل في عقيدة المخالفين لأهل السنة والجماعة [٢] الذين أنكروا زيادة الإيمان ونقصانه ؛ ليرى بأن الذي ألجأهم لهذا القول هو اعتقادهم بأن الإيمان شيء واحد لا يتجزأ ، فإذا زال بعضه زال كله .

---

(١) انظر في ذلك : الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجته : لأبي عبيد القاسم بن سلام (١٧٥ - ٢٢٤هـ) تحقيق : محمد بن ناصر الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ودمشق ، الطبعة : الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٩م ، ص (٢٤) والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة : لأبي عبد الله عبد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (ت : ٣٨٧هـ) ، تحقيق : رضا بن نعسان المعطي ، دار الراية ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م (٢ / ٨٣١) ، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٣٧٣ - ٤٤٩هـ) تحقيق وتخريج : أبو الأيمن المنصوري ، دار المنهاج ، القاهرة - مصر الطبعة : الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م ، ص (٧٨) ، والحجة في بيان المحجة لقوام السنة (١ / ٤٠٥) ، ومجموع الفتاوى (٧ / ٢٢٣) .

(٢) كالخوارج والمعتزلة : فقد اتفقوا جميعا على أن الإيمان شيء واحد لا يتجزأ - وإن اختلفوا في تحديد هذا الشيء بين المعرفة (التصديق) وقول اللسان - وبناء على ذلك نفوا زيادة الإيمان ونقصانه .

انظر : مجموع الفتاوى (٧ / ٢٢٣) .

أما استدلال أهل السنة على هذه المسألة ، فقد استدلوا بنصوص من الكتاب والسنة جريا على عادتهم .

أما الزيادة فقد استدلوا بمنطوق القرآن – الذي لم يأت فيه إلا لفظ الزيادة – ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ [الأنفال : ٢] ، وقوله : ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾ [التوبة : ١٢٤] ، وقال : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ﴾ [الفتح : ٤] ، وقوله : ﴿ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا ﴾ [المدثر : ٣١] ، وغير ذلك من الآيات الكثيرة الدالة على زيادة الإيمان منطوقا أو مفهوما .

أما نقصانه فقد استدلوا بدليل التلازم العقلي ؛ إذ ما من شيء يقبل الزيادة إلا كان قابلا للنقصان ، فلا يتصور وجود شيء قابل للزيادة غير قابل للنقصان .

يقول سفيان بن عيينه [١] – رحمه الله – عندما قيل له : الإيمان يزيد وينقص ؟ قال : « أليس تقرءون القرآن ؟ ﴿ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ [آل عمران: ١٧٣] في غير موضع . قيل : ينقص ؟ قال : ليس شيء يزيد إلا وهو ينقص » .

ويقول الإمام أحمد – رحمه الله – : « إن كان قبل زيادته – أي الإيمان – تاما فكما يزيد كذا ينقص » [٢] .

ولقد عقد الإمام البخاري – رحمه الله – في كتابه الصحيح بابا بعنوان : " زيادة الإيمان ونقصانه " ، يقول ابن حجر – رحمه الله – عند شرحه لهذا الباب : « .. ثم شرع المصنف يستدل

---

(١) **هو** : أبو محمد سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي المكي ، مولى محمد بن مزاحم ، ولد سنة (١٠٧هـ) إمام وحافظ عصره ، وفقيه واسع العلم ، حمل العلم عن الكبار ، وانتهى إليه علو الإسناد ، محدث الحرم ، قال عنه الشافعي : « لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز » ، توفي سنة (١٩٨هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي (١ / ٢٦٢) ، وشذرات الذهب (٢ / ٤٦٦) .

(٢) السنة لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال (ت : ٣١١هـ) ، تحقيق : عطية الزهراني دار الراية ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٠هـ ، ١٩٨٩م ، (٣ / ٥٨٨) ، قال محقق الكتاب : " إسناده صحيح " .

لذلك بآيات من القرآن مصرحة بالزيادة ، وبثبوتها يثبت المقابل ، فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة)) (١) .

واستدلالهم بنصوص من السنة النبوية فكثيرة أيضا من ذلك : حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ((**ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ، ويقتدون بأمره ، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف ، يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يؤمرون ، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**)) (٢) .

ومنها حديث أنس - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : ((**يخرج من النار من قال : لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير ، ويخرج من النار من قال : لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برة من خير ، ويخرج من النار من قال : لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير**)) (٣) .

ومن أشهر ما استدل به أهل السنة من الأحاديث حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - في شعب الإيمان ، روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : ((**الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة فأعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق**)) (٤) .

في هذا الحديث إشارة واضحة إلى تفاوت الإيمان وأن له درجات أعلى وأدنى .

وثبت في هذا المعنى عن جمع غفير من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وكلهم مجمعون على

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري : لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت : ٨٥٢هـ) ، دار المعرفة - بيروت ، ١٣٧٩هـ ، (١ / ٤٧) .

(٢) أخرجه مسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص ، حديث رقم (٨٠) ، ص (٤٤) .

(٣) أخرجه البخاري : كتاب الإيمان ، باب زيادة الإيمان ونقصانه ، حديث رقم (٤٤) ، ص (٢١) واللفظ له ، ومسلم : كتاب الإيمان ، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ، حديث رقم (٣٢٥) ، ص (١٢٣) .

(٤) سبق تخريجه في : ص (٦٢) ، هامش (١) .

زيادة الإيمان ونقصانه [١] .

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- بأن القول بزيادة الإيمان ونقصانه هو المأثور عن الصحابة والتابعين وجمهور السلف وهو مذهب المحدثين .

يقول -رحمه الله- : « والمأثور عن الصحابة والتابعين وجمهور السلف ، وهو مذهب أهل الحديث ، وهو المنسوب إلى أهل السنة ، أن الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية) [٢] .

والخازن -رحمه الله- **قد انتهج منهج أهل السنة في هذه المسألة** ، ويبدو ذلك من خلال ما ثبت عنه من الأقوال ، حيث أنه بيَّن بأن من يقول بزيادة الإيمان ونقصانه دليله : أن الله نص في كتابه على وقوع الزيادة في الإيمان ، فيقول -رحمه الله- عند تفسير قوله تعالى : ﴿ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا ﴾ [آل عمران : ١٧٣] : « يعني فزاد المسلمين ذلك التخويف تصديقا ويقينا وقوة في دينهم ، وثبوتا على نصر نبيهم ﷺ ، وفي هذه الآية دليل لمن يقول بزيادة الإيمان ونقصانه ؛ لأن الله تعالى نص على وقوع الزيادة في الإيمان » [٣] .

ثم ذكر -رحمه الله- أن العبد كلما ازدادت الدلائل والبراهين عنده زاد إيمانه ، وكل شيء قَبِل الزيادة كان قابلا للنقصان ، وأشار لك إلى منهج أهل السنة والجماعة في المسألة .

يقول -رحمه الله- عند قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا ﴾ [الأنفال : ٢] : « والمعنى : أنه كلما جاءهم شيء من عند الله آمنوا به فيزدادون بذلك إيمانا وتصديقا ؛ لأن زيادة الإيمان بزيادة التصديق وذلك على وجهين :

الوجه الأول : وهو الذي عليه عامة أهل العلم على ما حكاه الواحدي [٤] أن كل من

---

(١) انظر في ذلك : الإيمان لأبي عبيد ، ص (٢٤) ، والشريعة (٣ / ٥٨٠) ، والإبانة لابن بطة (٢ / ٨٣١) فما بعدها ، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني ، ص (٧٨) ، والحجة في بيان المحجة لقوام السنة (١ / ٤٠٥) .

(٢) مجموع الفتاوى (٧ / ٥٠٥) .

(٣) تفسير الخازن (١ / ٣٢٢) .

(٤) **هو** : أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري ، المفسر اللغوي ، شافعي المذهب =

كانت الدلائل عنده أكثر وأقوى ،كان إيمانه أزيد ؛ لأن عند حصول كثرة الدلائل وقوتها يزول الشك ويقوى اليقين فتكون معرفته بالله أقوى فيزداد إيمانه .

الوجه الثاني : هو أنهم يصدقون بكل ما يتلى عليهم من عند الله ، ولما كانت التكاليف متوالية في زمن رسول الله – ﷺ – فكلما تجدد تكليف صدقوا به ، فيزدادون بذلك الإقرار تصديقا وإيمانا ، ومن المعلوم أن من صدق إنسانا في شيئين كان أكبر ممن يصدقه في شيء واحد فقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ معناه أنهم كلما سمعوا آية جديدة أتوا بإقرار جديد ، وتصديق جديد ، فكان ذلك زيادة في إيمانهم واختلف أناس في أن الإيمان هل يقبل الزيادة والنقص أم لا ؟

فالذين قالوا إن الإيمان عبارة عن التصديق القلبي قالوا : لا يقبل الزيادة لإجماع أهل اللغة على أن الإيمان هو التصديق والاعتقاد بالقلب وذلك لا يقبل الزيادة .

ومن قال إن الإيمان عبارة عن مجموع أمور ثلاثة وهي : التصديق بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالجوارح والأركان فقد استدل على ذلك بهذه الآية من وجهين :

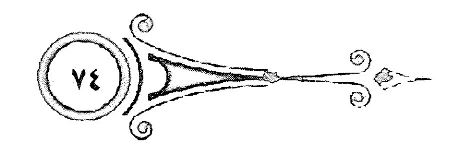
أحدهما : أن قوله زادتهم إيمانا صريح في أن الإيمان يقبل الزيادة ولو كان عبارة عن التصديق بالقلب فقط لما قبل الزيادة وإذا قبل الزيادة فقد قبل النقص .

ثانيهما : أنه ذكر في هذه الآية أوصافا متعددة من أحوال المؤمنين ثم قال سبحانه وتعالى بعد ذلك : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [الأنفال : ٤] ، وذلك يدل على أن تلك الأوصاف داخلة في مسمى الإيمان)) [(١)] .

وبعد هذا بين – رحمه الله – أن للإيمان درجة عليا ودرجة دنيا مدعما قوله بحديث أبي هريرة في شعب الإيمان ، يقول – رحمه الله – : ((وروي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ((**الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن**

= صنف مصنفات من ذلك : البسيط ، والوسيط ، والوجيز ، والمغازي ، وغيرها ، توفي سنة (٤٦٨هـ) .
انظر : طبقات الشافعية لابن شهبة (١ / ٢٧٧) ، وطبقات المفسرين للأدنروي ، ص (١٢٧) ، وشذرات الذهب (٥ / ٢٩١) .

(١) تفسير الخازن (٢ / ٢٩١) ، وانظر : عمدة الطالبين في شرح الأربعين ، لوحة (١٣) .



الطريق والحياء شعبة من الإيمان)) أخرجاه في الصحيحين [(١)] ، ففي هذا الحديث دليل على أن الإيمان فيه أعلى وأدنى ، وإذا كان كذلك كان قابلا للزيادة والنقص)) [(٢)] .

وذكر - رحمه الله - أيضا : أن زيادة الإيمان ونقصانه تكون بالأعمال ، بمعنى أنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، وأن الزيادة حاصلة في الإيمان كما أنها حاصلة في الكفر فيقول - رحمه الله - : ((قال عمير بن حبيب [(٣)] ، وكانت له صحبة : إن للإيمان زيدة ونقصانا . قيل له : فما زيادته ؟ قال : إذا ذكرنا الله وحمدناه فذلك زيادته ، وإذا سهونا وغفلنا فذلك نقصانه)) [(٤)] .

وقال : ((وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي : أن للإيمان فرائض وشرائط وشرائع وحدودا وسننا ، فمن استكملها فقد استكمل الإيمان ، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان)) [(٥)(٦)] .

ويقول : ((كما تحصل الزيادة في الإيمان بسبب نزول القرآن ، كذلك تحصل الزيادة في الكفر)) [(٧)] .

---

(١) انظر التعليق على هذا القول في : ص (٦٢) ، هامش (١) .

(٢) تفسير الخازن (٢ / ٢٩١) .

(٣) **هو** : ابن حُبَاشة - بضم الحاء وتخفيف الباء - ويقال ابن خُمَاشة - بضم الخاء وتخفيف الميم وبعدها - الأنصاري الخطمي صحابي جليل ، قيل : أنه ممن بايع تحت الشجرة ، روى عن النبي - ﷺ - .
انظر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت : ٤٦٣هـ) ، تصحيح وتخريج : عادل مرشد ، دار الإعلام ، الأردن - عمان ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، ص (٤٨٨) رقم الترجمة (١٧٢٦) . والإصابة في تمييز الصحابة لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت : ٨٥٢هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى١٤١٢هـ ، (٤ / ٧١٤) .

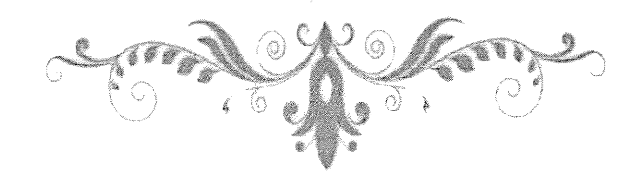
(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الإيمان ، تحقيق : محمد بن ناصر الألباني ، المكتب الإسلامي ، الطبعة : الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، ص (٢٠) .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة : كتاب الإيمان ، ص (٤٨) . وذكره البخاري في مطلع كتاب الإيمان ، باب قول النبي - ﷺ - ((**بني الإسلام على خمس**)) ، ص (١٢) .

(٦) تفسير الخازن (٢ / ٢٩١) .

(٧) المصدر السابق (٢ / ٤٢٣) .

وخلاصة ما ذكرناه : إن منهج أهل السنة والجماعة في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه : أن الإيمان يزيد وينقص ، وأنهما مرتبطتان بالأعمال ، فكلما زاد العبد من الأعمال الصالحة ، والطاعة لله ازدادت درجة الإيمان عنده ، وكلما نقص منها ، وارتكب المعاصي والمحرمات ، كان النقص في درجة الإيمان ، إذن : فهو يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، وقد نص الله في كتابه بزيادته ، ويفهم من نصوص الزيادة ، نقصانه ؛ إذ ما من شيء يقبل الزيادة إلا كان قابلا للنقص ، ومن هنا كان منهج أهل السنة هو القول بزيادة الإيمان ونقصانه ، اتباعا لدلالات النصوص الشرعية ، وإليه ذهب الخازن - رحمه الله - وهو بذلك **قد وافق منهج السلف - أهل السنة والجماعة -** في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه .



المطلب الرابع : الاستثناء في الإيمان .

إن مسألة الاستثناء في الإيمان هي من المسائل المرتبطة بمسألة زيادة الإيمان ونقصانه وعند التأمل في كتب العقيدة يبدو هذا جليا ، إذ إننا نجد أن العلماء المختصين في العقيدة عندما يتحدثون عن مسألة زيادة الإيمان ونقصانه ، يتحدثون مباشرة عن مسألة الاستثناء في الإيمان ، وعند التأمل في أقوال الناس في الإيمان ، نجد أن من يقول بزيادة الإيمان ونقصانه يرى الاستثناء في الإيمان ، ومن لم يقل ذلك لم ير الاستثناء في الإيمان .

ويراد بالاستثناء في الإيمان ، هو أن يقول الإنسان إذا سئل : هل أنت مؤمن ؟ أو عندما يخبر عن نفسه ، ويقول : أنا مؤمن إن شاء الله ، أو أرجو ذلك .

فهل مثل هذا القول جائز أم لا ؟ فالناس في هذه المسألة على ثلاثة أقوال ، وسنتطرق إليها بإيجاز :

القول الأول : وجوب الاستثناء .

القول الثاني : تحريم الاستثناء .

القول الثالث : وسط بينهما وهو جواز الاستثناء .

أما **القول الأول** : وهو وجوب الاستثناء ، بمعنى أن الإنسان إذا سئل : هل أنت مؤمن ؟ فيجب عليه أن يقول : أنا مؤمن إن شاء الله ، ولا يجزم بأنه مؤمن - هذا في الأمور المستقبلية ، أما في الأمور الماضية والحاضرة فجائز - أي أن يقول : إن شاء الله .

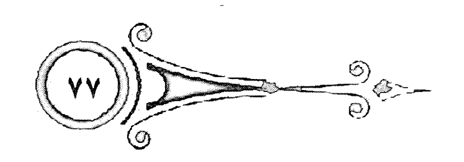
وهو قول الكلابية (١) وبعض الأشاعرة (٢) ،

---

(١) **الكلابية** : فرقة كلامية تنسب إلى عبد الله بن سعيد بن كلاب ، وكان لها آراء في العقيدة مخالفة لمنهج الحق ، ومنها : إنكار كلام الله المسموع ، وأن القرآن معنى قائم بالنفس ، لا يتعلق بالقدرة ولا المشيئة ، وأن الإيمان لا يتفاضل ، ولا يزيد ولا ينقص ، وغيرها من الضلالات .

انظر : البرهان في معرفة أهل الأديان ، ص (٣٦) .

(٢) انظر : الإرشاد للجويني ، ص (٤٠٠) ، وشرح المقاصد للتفتازاني (٥ / ٢١٦) ، والإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به لأبي بكر بن الطيب الباقلاني (ت : ٤٠٣هـ) ، تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ، الطبعة : الثانية ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م ، ص (٥٧) ، وإتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين : لمحمد بن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت - لبنان =



والقاضي أبي يعلى [١][٢] ، وعللوا قولهم هذا بأمور :

١/ أن الإيمان المعتبر عند الله هو ما يموت عليه الإنسان ، فإن ختم له بالإيمان كان مؤمنا ، وإن ختم له بالكفر كان كافرا وإن كان مؤمنا في حياته ، وبما أن الإنسان لا يعلم على ماذا سيختم له أعلى الإيمان أم على الكفر ، كان الواجب عليه عدم القطع بالإيمان [٣] .

٢/ أن الإيمان يتضمن فعل جميع الطاعات وترك جميع المنهيات ، وإذا قال الرجل (أنا مؤمن) فقد شهد لنفسه أنه قام بجميع الطاعات وترك جميع المنهيات ، وهذا إخبار بما لا يعلمه الإنسان ؛ إذ إنه لا يدري أَقُبلت منه أم لا ؟

٣/ إطلاق الإيمان على نفسه تزكية للنفس ، وقد نهى الله تعالى عن ذلك فقال : ﴿ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [النجم : ٣٢] [٤] .

وأما **القول الثاني** : هو تحريم الاستثناء ، بمعنى أنه لا يجوز للإنسان أن يقول : أنا مؤمن إن شاء الله ، بل يقطع في إيمانه ويقول : إذا سئل : هل أنت مؤمن ؟ فيقول : نعم أنا مؤمن ولا يقول إن شاء الله .

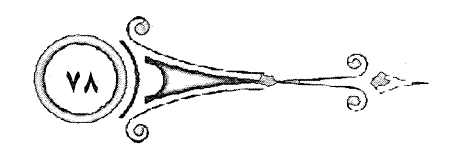
= ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، (٢ / ٢٨٢) .

(١) **هو** : أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء ولد سنة (٣٨٠هـ) ، وكان عالما في الأصول والفروع ، له مصنفات كثيرة منها : مسائل الإيمان ، والرد على الجهمية ، وأحكام القرآن توفي سنة (٤٥٨هـ) . انظر : طبقات الحنابلة (٣ / ٣٦١) ، وسير أعلام النبلاء (١٩ / ٦٠١) .

(٢) انظر : مسائل الإيمان لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (٣٨٠ - ٤٥٨هـ) ، تحقيق : سعود بن عبد العزيز الخلف ، دار العاصمة ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٠هـ ، ص (٤٤١) . وله قول آخر بالجواز . انظر : كتاب الاعتقاد له ، تحقيق : محمد بن عبد الرحمن الخميس ، دار أطلس الخضراء ، الرياض - السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، ص (٢٣) .

(٣) هذا القول وإن كان صحيحا غير أنه ليس مبررا للقول بوجوب الاستثناء في الإيمان .

(٤) انظر : أصول الدين لأبي المنصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت : ٤٢٣هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى١٤١٣هـ - ٢٠٠٢م ، ص (٢٧٩) ، ومسائل الإيمان للقاضي أبي يعلى ، ص (٤٤٧) ، والروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية لأبي عذبة ، تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان الطبعة : الأولى ١٤٠٩هـ ، ص (٨) .



وهذا القول هو قول المرجئة [١] – بعض الأشاعرة [٢] والماتريدية [٣][٤] ، ومرجئة الفقهاء [٥] والجهمية ومن وافقهم في معتقدهم بأن الإيمان شيء واحد لا يتجزأ [٦] – ، وعللوا قولهم : إن الاستثناء في الإيمان شك ، ومن شك في إيمانه فقد كفر ؛ إذ الإنسان إما أن يكون مؤمنا أو كافرا ومتى شك في إيمانه فقد خرج إلى دائرة الكفر[٧] .

وأما **القول الثالث** : هو جواز الاستثناء ، وهو قول وسط بين القولين – القول بالإيجاب والقول بالتحريم – أي : أن الاستثناء في الإيمان يجوز باعتبار ، ويحرم باعتبار يجوز الاستثناء خوفا من تزكية النفس ؛ إذ الإيمان يتضمن فعل جميع الطاعات ، وترك جميع المنهيات ، ويحرم إذا كان على وجه الشك في الإيمان ، ولا يستعمل لفظ الاستثناء إلا في الأعمال لا في الاعتقاد ، وهذا القول هو أصح الأقوال ، وعليه معتقد أهل السنة والجماعة ، وهو قول جمع غفير من الصحابة والتابعين والسلف الصالح .

يقول الإمام الآجري [٨] – رحمه الله – : « من صفة أهل الحق ممن ذكرنا من أهل العلم :

---

(١) **المرجئة** : فرقة ذات أصناف ثلاثة من أهل الكلام ، منهم الغلاة كالجهمية ، ولكن يجمعهم القول بأن الأعمال ليست من الإيمان ، وسموا بذلك : لاعتقادهم بأنه لا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة .

انظر : الفرق بين الفرق ، ص (١٧٨) ، والبرهان في معرفة أهل الأديان ، ص (٣٣) ، والتبصير في الدين ، ص (٩٧) .

(٢) انظر : أصول الدين للبغدادي ، ص (٢٧٩) .

(٣) **الماتريدية** : هي فرقة من أهل الكلام تتبع أبا منصور الماتريدي ، ومن أبرز معتقداتهم : إثبات ثمان صفات فقط لله تعالى ، وأن القرآن حكاية عن كلام الله ، وهي فرقة أقرب في الآراء من الأشاعرة ، حيث وافقت في كثير من أصولهم الاعتقادية .

انظر للاستزادة : الماتريدية دراسة وتقويما لأحمد الحربي .

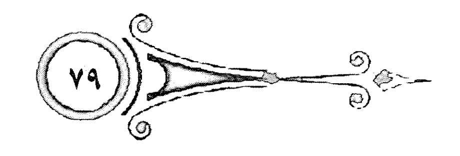
(٤) انظر : التوحيد لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي (ت : ٣٣٣هـ) ، تحقيق : بكر طوبال أوغلي و محمد آروشي ، دار صادر ، بيروت – لبنان ، ومكتبة الإرشاد ، اسطنبول – تركيا ، الطبعة : بدون ، ص (٤٨٦) .

(٥) انظر : منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري ، ص (٤٧٦) .

(٦) انظر : مجموع الفتاوى (٧ / ٤٢٩) .

(٧) انظر : التوحيد للماتريدي ، (٤٨٦) ، ومجموع الفتاوى (٧ / ٤٢٩) ، ومنح الروض الأزهر ، ص (٤٧٦) .

(٨) **هو** : أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي الآجري ، الإمام المحدث القدوة ، شيخ الحرم الشريف ، وأحد علماء وأئمة أهل السنة ، صاحب المؤلفات منها : كتاب الشريعة ، والرؤية ، والأربعين وغير ذلك =



الاستثناء في الإيمان ، لا على جهة الشك – نعوذ بالله من الشك في الإيمان – ولكن خوف التزكية لأنفسهم من الاستكمال للإيمان ، لا يدري أهو ممن يستحق حقيقة الإيمان أم لا ؟ وذلك أن أهل العلم من أهل الحق إذا سئلوا : أمؤمن أنت ؟ قال : آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والجنة والنار ، وأشباه هذا ، والناطق بهذا ، والمصدق به بقلبه مؤمن ، وإنما الاستثناء في الإيمان لا يدري : أهو ممن يستوجب ما نعت الله عز وجل به المؤمنين من حقيقة الإيمان أم لا ؟ هذا وطريق الصحابة -رضي الله عنهم- والتابعين لهم بإحسان ، عندهم أن الاستثناء في الأعمال ، لا يكون في القول ، والتصديق بالقلب ، وإنما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان)) [١] .

والخازن -رحمه الله- قد مال إلى القول الثالث المتضمن بجواز الاستثناء ، وبه قد وافق أهل السنة والجماعة في مسألة الاستثناء في الإيمان ، ويفهم ذلك من خلال ما ذكر في تفسير قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [الأنفال : ٤] ، حيث قال : ((.. وفيه دليل على أنه لا يجوز أن يصف أحد نفسه بكونه مؤمنا حقا ؛ لأن الله سبحانه وتعالى إنما وصف بذلك أقواما مخصوصين على أوصاف مخصوصة ، وكل أحد لا يتحقق وجود تلك الأوصاف فيه ، وهذا يتعلق بمسألة أصولية وهي أن العلماء اتفقوا على أنه يجوز للرجل أن يقول أنا مؤمن)) [٢] .

بيّن -رحمه الله- أنه لا يجوز للإنسان أن يقول : أنا مؤمن حقا على سبيل القطع ؛ لأن مردَّ ذلك إلى الله تعالى ، أما غير ذلك فجائز ، كأن يقول : أنا مؤمن دون القطع في إيمانه .

ثم ذكر -رحمه الله- في مسألة الاستثناء في الإيمان قولين ، قول بالمنع وقد نسبه إلى أصحاب أبي حنيفة ، وقول بالجواز كما هو مذهب أهل السنة والجماعة ، وقد نسبه إلى أصحاب الشافعية ، وفصَّل في هذا القول بذكر أوجه صحة هذا القول ، والرد على القائلين بالمنع وهم أصحاب أبي حنيفة -كما نسب ذلك إليهم – وقد يُفهم من هذا ميله إلى هذا القول لذكر

=كان صدوقا خيرا عابدا ، صاحب سنة واتباع ، مات بمكة سنة (٣٦٠هـ) .

انظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٤ / ٢٩٢) ، وسير أعلام النبلاء (١٦ / ١٣٣) ، شذرات الذهب (٤ / ٣١٦) .

(١) الشريعة (٣ / ٦٥٦) . وانظر : السنة للخلال (٣ / ٥٩٣) والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة (٢ /٨٦٢) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧ / ٤٢٩ – ٤٦٠ ، ٦٦٦ – ٦٦٩) .

(٢) تفسير الخازن (٢ / ٢٩٢) .

تفاصيله والرد على المخالف ، والله أعلم .

يقول - رحمه الله - : ((وقال أصحاب الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه : الأولى أن يقول الرجل أنا مؤمن إن شاء الله ، واحتجوا لصحة هذا القول بوجوه :

الأول : أن الإيمان عندهم عبارة عن الاعتقاد والإقرار والعمل ، وكون الإنسان آتيا بالأعمال الصالحة المقبولة أمر مشكوك فيه ، والشك في أحد أجزاء الماهية يوجب الشك في الماهية ، فيجب أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله ، وإن كان اعتقاده وإقراره صحيحا وعند أصحاب أبي حنيفة أن الإيمان عبارة عن الاعتقاد فيخرج العمل من مسمى الإيمان فلم يلزم حصول الشك .

الثاني : أن قولنا أنا مؤمن إن شاء الله ليس هو على سبيل الشك ، ولكن إذا قال الرجل أنا مؤمن فقد مدح نفسه بأعظم المدائح ، فربما حصل له بذلك عُجب ، فإذا قال : إن شاء الله زال عنه ذلك العُجب وحصل له الانكسار .

الثالث : أن الله - سبحانه وتعالى - ذكر في أول الآية ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنفال : ٢] ، ولفظة (إنما) تفيد الحصر يعني : إنما المؤمنون الذين هم كذا وكذا ، وذكر بعد ذلك أوصافا خمسة وهي :

الخوف من الله ، والإخلاص لله ، والتوكل على الله ، والإتيان بالصلاة ، كما أمر الله سبحانه وتعالى ، وإيتاء الزكاة كذلك ، ثم بعد ذلك قال : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [الأنفال : ٤] يعني أن من أتى بجميع هذه الأوصاف كان مؤمنا حقا ، ولا يمكن لأحد أن يقطع بحصول هذه الصفات له ، فكان الأولى له أن يقول : أنا مؤمن إن شاء الله .

الرابع : إن قولنا أنا مؤمن إن شاء الله للتبرك لا للشك فهو كقوله - ﷺ - ((**وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**)) (١) مع العلم القطعي أنه لاحِقٌ بأهل القبور .

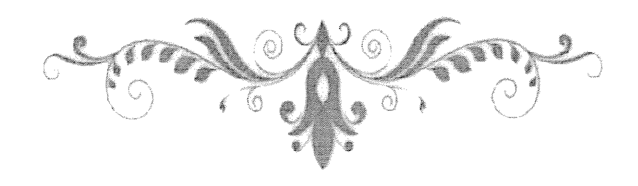
الخامس : إن المؤمن لا يكون مؤمنا حقا إلا إذا ختم له بالإيمان ومات عليه ، وهذا لا يحصل إلا عند الموت ، فلهذا السبب حسُن أن يقول : أنا مؤمن إن شاء الله . فالمراد صرف هذا الاستثناء إلى الخاتمة)) (٢) .

---

(١) أخرجه مسلم : كتاب الجنائز ، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ، حديث رقم (١٠٢) ، ص (٤٨٤) .

(٢) انظر : تفسير الخازن (٢ / ٢٩٢) .

وخلاصة ما ذكرناه إن الاستثناء في الإيمان فيه تفصيل – وهو القول الوسط – : أنه يجوز باعتبار ، ويحرم باعتبار ، يجوز الاستثناء خوفا من تزكية النفس ؛ إذ الإيمان يتضمن فعل جميع الطاعات وترك جميع المنهيات ، ويحرم إذا كان على وجه الشك في الإيمان ، وهذا منهج أهل السنة والجماعة ، **وإليه ذهب الخازن** – رحمه الله – .



المطلب الخامس : مرتكب الكبيرة .

إن مسألة حكم مرتكب الكبيرة من المسائل التي وقع النزاع فيها ، وتفرقت الأمة إلى فرق ، وحتى تتضح لنا هذه المسألة ، ويتسنى لنا تصورها ، ومعرفة رأي الخازن فيها ، سوف نتحدث وفق المسائل التالية :

❁ المسألة الأولى : تعريف الكبيرة .

- **الكبيرة في اللغة** : هي ضد الصغيرة ، يقول ابن فارس [١] : « الكاف والباء والراء أصل صحيح يدل على خلاف الصغر » [٢] .

وهي مأخوذة من الكِبْر ، وهو الإثم الكبير ، يقول ابن منظور : « الكبر : الإثم الكبير ، وما وعد الله عليه النار ، والكبرة كالكبر : التأنيث للمبالغة ، وفي التنزيل العزيز : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ ... ﴾ [الشورى : ٣٧] ، وفي الأحاديث ذكر الكبائر في غير موضع » [٣] .

- **الكبيرة في الشرع** : فقد تعددت أقوال أهل العلم ، واختلفوا في تعريفها اختلافا كثيرا [٤] يقول ابن القيم - رحمه الله - : « وأما الكبائر فاختلف السلف فيها اختلافا لا يرجع إلى تباين

---

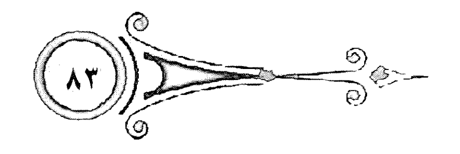
(١) **هو** : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني ، الإمام اللغوي له عدة مؤلفات من أهمها : معجم مقاييس اللغة ، ومجمل اللغة ، وحلية الفقهاء ، توفي سنة (٣٩٥هـ) .

انظر : شذرات الذهب (٤ / ٤٨٠) ، ومعجم المؤلفين (١ ٢٢٣) .

(٢) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، (ت : ٣٩٥هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون دار الفكر ، طبعة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، " مادة كبر " (٥ / ١٥٣) .

(٣) لسان العرب ، مادة كبر (١٢ / ١٥) .

(٤) انظر هذه الأقوال في : مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) ، تحقيق : رضوان جامع رضوان ، مؤسسة المختار ، القاهرة - مصر ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م ، (١ / ٢٧٢) فما بعدها ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٥٢٥) ، وفتح الباري (١٠ / ٤٠٩ - ٤١٠) ، والزواجر عن اقتراف الكبائر لأحمد بن علي بن حجر الهيتمي ، مكتبة الباز ، مكة - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٧هـ ، (١ / ٥ - ١٠) ، وفتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير : لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت : ١٢٥٠هـ) تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، دار الوفاء ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، (١ / ٧٣٣) ، ومجموع الفتاوى (١١ / ٦٥٠) فما بعدها .



وتضاد ، وأقوالهم متقاربة »[١] .

وأقرب الأقوال إلى الصـواب : هو ما جاء عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أن الكبيرة : **(كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب)** .

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – بأن أمثل الأقوال في هذه المسألة القول المأثور عن ابن عباس– رضي الله عنهما – وأن هذا الضابط يسلم من القوادح الواردة على غيره وذلك لوجوه :

أولا : أنه يشمل كل ما ثبت في النصوص أنه كبيرة كالشرك والقتل والزنا والسحر وغير ذلك ، ويشمل أيضا ما ورد فيه الوعيد كالفرار من الزحف وأكل مال اليتيم ، ويشمل كل ذنب توعد صاحبه بأنه لا يدخل الجنة ، وما قيل فيه من فعله فليس منا ، وما ورد من نفي الإيمان عن من ارتكبه .

ثانيا : أنه مأثور عن السلف من الصحابة والتابعين بخلاف غيره .

ثالثا : أن هذا الضابط يمكن الفرق به بين الصغائر والكبائر بخلاف غيره .

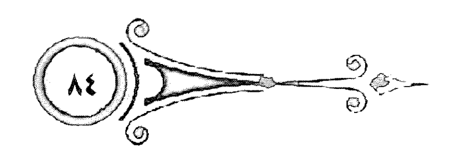
رابعا : أن الله – تعالى – قال : ﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيمًا ﴾ [النساء : ٣١] ، فقد وعد مجتنب الكبائر بتكفير السيئات واستحقاق الوعد الكريم ، وكل من وعد بغضب الله أو لعنته أو نار أو حرمان جنته أو ما يقتضي ذلك ، فإنه خارج عن هذا الوعد فلا يكون من مجتنبي الكبائر ، وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناب الكبائر ؛ إذ لو كان كذلك لم يكن ذنب يستحق أن يعاقب عليه ، والمستحق أن يقام عليه الحد له ذنب يستحق العقوبة عليه [٢] .

وقد أورد الخازن – رحمه الله – في تفسيره بعض أقوال العلماء الواردة في ضابط الكبيرة ومن

---

(١) مدارج السالكين (١ / ٢٧٠) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (١١ / ٦٥٠ – ٦٥٥) بتصرف ، وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان : لعبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت : ١٣٧٦هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن معلا اللويحق ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م ، ص (١٧٦) .



ذلك :

((١) كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب ، أو لعنة ، أو عذاب فهو كبيرة ، قاله ابن عباس .

٢) الكبائر : ما كان فيه المظالم فيما بينك وبين العباد والصغائر ما كان بينك وبين الله تعالى ؛ لأن الله – تعالى – كريم يغفر ويعفو ، قاله سفيان الثوري [١] .

٣) الكبائر : ذنوب أهل البدع ، والسيئات ذنوب أهل السنة ، قاله مالك بن مغول [٢] .

٤) الكبائر ذنوب العمد والسيئات الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه .

٥) الكبائر : ما نهى الله عنه من الذنوب ، والسيئات مقدماتها وتوابعها للتي يقع فيها الصالح والفاسق مثل : النظرة واللمسة والقبلة وأشباه ذلك قاله السدي .

٦) قيل : هي ما وعد الله عليه بنار في الآخرة وحد في الدنيا .

٧) الكبيرة أن كل معصية يقدم عليها المرء من غير استشعار خوف أو استحداث ندم كالمتهاون في ارتكابها والمستجرئ عليها اعتيادا فما أشعر بهذا الاستخفاف والتهاون قاله الغزالي [٣])) [٤] .

---

(١) **هو** : سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، أمير المؤمنين في الحديث ، وكان معروفا بالحفظ والورع والزهد ، توفي سنة (١٦١هـ) .

انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت : ٤٣٠هـ) دار الفكر ، القاهرة – مصر ، طبعة ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م ، (٦ / ٣٥٦) ، وشذرات الذهب (٢ / ٢٧٤) .

(٢) **هو** : أبو عبد الله مالك بن مغول بن عاصم بن غزية البجلي ، الإمام ، الثقة ، المحدث ، توفي سنة (١٥٩هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء (٧ / ١٧٤) ، وشذرات الذهب (٢ / ٢٦٧) .

(٣) **هو** : أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي الشافعي ، ولد سنة (٤٥٠هـ) ، المتكلم الأصولي الفقيه ، وأحد كبار أئمة الأشاعرة والصوفية ، برع في علوم كثيرة ، إلا أنه لم يكن عالما بالحديث وآثار سلف الصالح ، وقد ذمه كثير من العلماء بسبب خوضه في علم الكلام ، وندم على فعله ذلك ، حتى قيل : أنه مات وصحيح البخاري على صدره ، له عديد من المصنفات أشهرها : إحياء علوم الدين ، والأربعين في أصول الدين ، وتهافت الفلاسفة ، والمستصفى في أصول الفقه ، وغيرها ، توفي سنة (٥٠٥هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء (١٩ / ٣٢٢) ، وطبقات الشافعية لابن شهبة (١ / ٣٢٦) ، والبداية والنهاية (١٦ / ٢١٣) ، وشذرات الذهب (٦ / ١٨) .

(٤) تفسير الخازن (٤ / ٢١١) .

والقول المختار عند الخازن -رحمه الله- هو : أن الكبائر « هي كل ذنب عظم قبحه وعظمت عقوبته إما في الدنيا بالحدود وإما في الآخرة بالعذاب » (١) .

قلت : هذا الضابط ليس جامعا أو شاملا لجميع الكبائر الثابتة بالنص ؛ إذ إنه مقتصر على ما جاء فيه حد من الحدود ، كالزنا وشرب الخمر ، وغيره ، ولا يدخل في الكبائر بهذا الضابط : الفرار يوم الزحف ، وعقوق الوالدين مثلا ؛ لعدم ثبوت حد فيهما ، مع أنه قد ورد النص على أنهما من الكبائر ، إلا أنه -رحمه الله- وافق قول ابن عباس في النتيجة وهي العقوبة في الآخرة ، ولا شك أن كل ذنب كبير لم يتب منه صاحبه فهو معرَّض للعقاب في الآخرة .

والصحيح - والله أعلم - ما أثر عن ابن عباس - رضي الله عنهما - لاشتماله جميع الكبائر الثابتة بالنص .

يقول ابن حجر -رحمه الله- : « وكيف يقول عالم إن الكبيرة ما ورد فيه الحد مع التصريح في الصحيحين بالعقوق واليمين الغموس وشهادة الزور وغير ذلك » (٢) .

وقال : « وإذا تقرر ذلك عرف فساد من عرَّف الكبيرة بأنها ما وجب فيها الحد ؛ لأن أكثر المذكورات لا يجب فيها الحد » (٣) .

❁ المسألة الثانية : تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر :

إن النصوص الشرعية الواردة في الكتاب والسنة قد دلت دلالة واضحة على أن الذنوب على قسمين : صغائر ، وكبائر ، ولكل واحد منهما أحكامه ، فالصغائر لها أحكامها ، والكبائر لها أحكامها ، وسيتبين هذا جليا في الحديث عن مسألة حكم مرتكب الكبيرة - إن شاء الله - .

وهذا التقسيم مستفاد من دلالة الكتاب والسنة ، وهو مما أجمع عليه علماء السلف ، ودل عليه الاعتبار العقلي .

---

(١) المصدر السابق (١ / ٣٦٧) .

(٢) فتح الباري (١٢ / ١٨٤) .

(٣) المرجع السابق (١٢ / ١٨٣) .

يقول ابن القيم : ((والذنوب تنقسم إلى صغائر وكبائر بنص القرآن والسنة ، وإجماع السلف وبالاعتبار)) [(١)] .

وقد حكت جماعة من أهل العلم في مصنفاتهم منهج السلف في الذنوب ، بأنها تنقسم إلى صغائر وكبائر ، منهم :

إسماعيل الصابوني [(٢)] - رحمه الله - : ((ويعتقد أهل السنة أن المؤمن وإن أذنب ذنوباً كثيرة صغائر وكبائر)) [(٣)] .

والأدلة على تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر كثيرة منها :

قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ﴾ [الكهف : ٤٩] .

قال ابن جرير الطبري [(٤)] - رحمه الله - : ((يعني أنهم يقولون إذا قرؤوا كتابهم ، ورأوا ما قد كُتب عليهم فيه من صغائر ذنوبهم وكبائرها ، نادوا بالويل حين أيقنوا بعذاب الله ، وضجوا مما قد عرفوا من أفعالهم الخبيثة التي قد أحصاها كتابهم ، ولم يقدروا أن ينكروا صحتها)) [(٥)] .

---

(١) مدارج السالكين لابن القيم (١ / ٢٦٧) ، وانظر : الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي له أيضا ، دار المعرفة : ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، ص (١٢٥) .

(٢) **هو** : أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد النسابوري الصابوني الشافعي ، ولد سنة (٣٧٣هـ) ، إمام حافظ مفسر ، أحد أعلام السلف وأئمتهم ، له عديد من المؤلفات أبرزها : عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، الانتصار ، الدعوات ، وغيرها ، توفي سنة (٤٤٩هـ) .

انظر : انظر : سير أعلام النبلاء (١٨ / ٤٠) ، وطبقات الشافعية لابن شهبة (١ / ٢٣٠) ، وشذرات الذهب (٥ / ٢١٢) .

(٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، ص (٨٢) .

(٤) **هو** : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، الإمام الحافظ المفسر الفقيه ، المؤرخ المحدث ، ولد سنة (٢٢٤هـ) ، واستوطن بغداد ومات بها ، من تصانيفه : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، وتاريخ الطبري ، وتبصير أولي النهى ، ومعالم الهدى ، توفي سنة (٣١٠هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء (١٤ / ٢٦٧) ، والأعلام (٦ / ٦٩) .

(٥) تفسير القرطبي " الجامع لأحكام القرآن " لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري شمس الدين القرطبي (ت : ٦٧١ هـ) تحقيق : هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب ، الرياض - السعودية الطبعة : ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٣م=

قوله تعالى : ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء : ٣١] .

يقول السمعاني (١) - رحمه الله - عند تفسير هذه الآية : ((ومذهب أهل السنة : أن تكفير الصغائر معلقة بالمشيئة ؛ فيجوز أن يعفو الله عن الكبائر ، ويأخذ بالصغائر ، ويجوز أن يجتنب الرجل الكبائر ، فيؤخذ بالصغائر)) (٢) .

وقوله ﷺ : ((**الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان ، مكفرات ما بينهن إذا اجتنبت الكبائر**)) (٣) .

وغير ذلك من الآيات والأحاديث النبوية التي لا يتسع المقام لذكرها .

ومع ورود نصوص شرعية واضحة الدلالة على تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر إلا أنه قد شذ في هذه المسألة صنف من الناس القائلين بأن الذنوب كلها كبائر ، وليس هناك من الذنوب ما يسمى بالصغائر ؛ بل كل ما نهى الله - تعالى - كبيرة ، وأن ما جاء في بعض النصوص بنعت بعض الذنوب بالصغائر فهو بالإضافة إلى ما هو أكبر منها ، كالزنا صغيرة بالنسبة إلى الكفر ، والقُبلة المحرمة صغيرة بالنسبة إلى الزنا (٤) .

= (٥ / ١٥٨) .

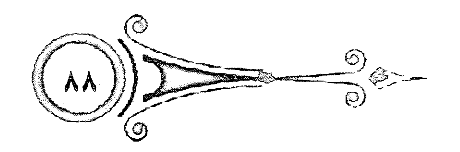
(١) **هو** : أبو المظفر منصور بن عبد الجبار بن أحمد التميمي السمعاني ، تفقه على مذهب أبي حنيفة ثم عندما انتقل إلى بغداد تفقه على مذهب الشافعي ، أصولي مفسر ، له مؤلفات منها : التفسير المعروف باسم (تفسير السمعاني) ، والقواطع في أصول الفقه ، والانتصار لأهل الحديث ، توفي سنة (٤٨٩هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء (٢٢ / ١٠٧) ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١ / ٢٩٩) ، والأعلام (٧ / ٣٠٣) ، ومعجم المؤلفين (٣ / ٩١٩) .

(٢) تفسير السمعاني لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (٤٢٦ - ٤٨٩هـ) ، تحقيق : ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس بن غنيم ، دار الوطن ، الرياض - السعودية ، طبعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، (١ / ٤٢١) .

(٣) صحيح مسلم : كتاب الطهارة ، باب الصلوات الخمس ، حديث رقم (١٤) ، ص (١٤٤) .

(٤) انظر : تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان الطبعة : الأولى ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م ، (٣ / ٢٤٣) .



وقد قال بهذا القول الأشاعرة منهم : الجويني [١] [٢] ، وغيره .

يقول ابن حجر الهيتمي [٣] - رحمه الله - : « اعلم أن جماعة من الأئمة أنكروا أن في الذنوب صغيرة وقالوا : بل سائر المعاصي كبائر منهم : أبو إسحاق الإسفراييني [٤] ، والقاضي أبو بكر الباقلاني [٥] ، وإمام الحرمين في الإرشاد [٦] ، وابن القشيري [٧] في المرشد ، بل حكاه ابن فورك [٨] عن الأشاعرة ، واختاره في تفسيره فقال : « معاصي الله تعالى عندنا كلها كبائر ،

---

(١) **هو** : أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، إمام الحرمين ، من أبرز علماء أهل الكلام ، على مذهب الأشاعرة ، تفقه على المذهب الشافعي ، ولد سنة (٤١٩هـ) ، ومن مؤلفاته : الإرشاد في أصول الدين ، والشامل في أصول الدين .

انظر : سير أعلام النبلاء (١٨ / ٤٦٨) ، والأعلام (٤ / ١٦٠) . وانظر قوله في : الإرشاد ص (٣٩١) .

(٢) انظر : الإرشاد ، ص (٣٩١) .

(٣) **هو** : أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري المصري الشافعي ، فقيه له العديد من المصنفات منها : تحفة المحتاج لشرح المنهاج ، والصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة ، توفي سنة (٩٧٤هـ) .

انظر : الأعلام (١ / ٢٣٤) ، معجم المؤلفين (١ / ٢٩٣) .

(٤) **هو** : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني ، الشافعي الأصولي المتكلم ، أحد الأعلام درس على يديه البيهقي ، والقشيري ، له مصنفات منها : الجامع في أصول الدين ، توفي سنة (٤١٨هـ) .

انظر : شذرات الذهب (٥ / ٩٠ - ٩١) ، والأعلام (١ / ٦١) .

(٥) **هو** : أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد المشهور بالباقلاني ، من أبرز علماء أهل الكلام ، على مذهب الأشاعرة ، ألف عدة كتب منها : إعجاز القرآن ، والإنصاف ، وتمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل وغيرها ، توفي سنة (٤٠٣هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٩٠) ، وشذرات الذهب (٥ / ٢٠) ، ومعجم المؤلفين (٣ / ٣٧٣) .

(٦) انظر : الإرشاد ، ص (٣٩١) .

(٧) هو : القاسم بن عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك الخراساني القشيري الشافعي الصوفي المفسر ، ولد سنة (٣٧٥هـ) ، وكان علامة في الفقه والتفسير والحديث والأصول والأدب والشعر والكتابة ، من مؤلفاته : التفسير الكبير ، ولطائف الإشارات ، والمنتهى في نكت أولي النهى وغيرها ، توفي سنة (٤٦٥هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء (١٨ / ٢٢٧) ، والأعلام (٨ / ٧٠) ، وشذرات الذهب (٥ / ٢٧٥) .

(٨) هو : محمد بن الحسين بن فورك الأنصاري ، أحد أعلام أهل الكلام ، عالم بالأصول وعلم الكلام تفقه على مذهب الشافعية له مؤلفات منها : مشكل الحديث وغريبه والنظامي في أصول الدين ألفه لنظام الملك =

وإنما يقال لبعضها صغيرة وكبيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر منها))[١] .

وهذا يقتضي أن الذنوب في نفسها لا تنقسم إلى صغائر وكبائر وهذا فاسد ؛ لأنه خلاف النصوص الدالة على تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر .

يقول ابن أبي العز - رحمه الله - ردا على هؤلاء : ((ومن قال : إنها سميت كبائر بالنسبة إلى ما دونها ، أو كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة ، يقتضي أن الذنوب في نفسها لا تنقسم إلى صغائر وكبائر ، وهذا فاسد ؛ لأنه خلاف النصوص الدالة على تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر))[٢] .

والخازن - رحمه الله - قد قرر بأن تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر هو ما دل عليه الكتاب والسنة ، وهو مذهب جمهور العلماء من السلف والخلف ، مستدلا في ذلك بالآيات والأحاديث النبوية ، وأن من ارتكب صغائر الذنوب فإنها تُكفَّر بالأعمال الصالحة ، وإن لم يتب منها صاحبها ، بخلاف الكبائر ، فإنها لا تُكفَّر حتى يتوب منها صاحبها في الدنيا قبل الآخرة .

يقول - رحمه الله - بعد أن سرد مجموعة من الأحاديث مدعما بها قوله في تقسيم الذنوب : ((... فقد ثبت بما تقدم من الأدلة أن من الذنوب كبائر وصغائر ، إلى هذا ذهب الجمهور من السلف والخلف ، وثبت بدلائل الكتاب والسنة .. ﴿ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ [النساء : ٣١] : يعني نسترها عليكم حتى تصير بمنزلة ما لم يعمل ؛ لأن أصل التكفير الستر والتغطية ، فصغار الذنوب تكفر بالحسنات ، ولا تكفر كبارها إلا بالتوبة ، والإقلاع عنها كما ورد في الصحيح عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ((**الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة كفارات لما بينهن**)) زاد في رواية ((**ما لم تغش الكبائر**)) وزاد في رواية أخرى ((**ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنب الكبائر**)) أخرجه مسلم[٣] . وقوله تعالى : ﴿ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ [النساء : ٣١] ، يعني حسنا شريفا ، وهو الجنة ، والمعنى إذا اجتنبتم

= والحدود في الأصول ، وأسماء الرجال ، توفي سنة (٤٠٦هـ) .

انظر : الأعلام (٦ / ٨٣) ، وسير أعلام النبلاء (١٧ / ٢١٤) ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤ / ١٢٧) .

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر للهيتمي (١ / ٨) .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٥٢٧) .

(٣) سبق تخريجه في : ص (٨٧) ، هامش (٣) .

الكبائر وأتيتم الطاعات ندخلكم مدخلا تكرمون فيه)) [١] .

وبهذا التقرير وافق أهل السنة والجماعة في رأيهم الموافق لدلالة الكتاب والسنة في مسألة تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر .

۞ المسألة الثالثة : حكم مرتكب الكبيرة :

بعد أن علمنا أن مذهب أهل السنة والجماعة بأن الذنوب منها ما هو صغائر ومنها ما هو كبائر ، ولكل منهما حكمه . وقد علمنا بالأدلة القاطعة من الكتاب والسنة أن الصغائر تُكفَّر بالأعمال الصالحة وإن لم يتب منها العبد ، كما يدل عليه حديث : ((**الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان ، مكفرات ما بينهن إذا اجتنبت الكبائر**)) [٢] .

هذا بالنسبة لمن ارتكب الصغائر من الذنوب ، فما حكم من ارتكب كبائر الذنوب ؟ هذا ما سنتعرف عليه – بإذن الله – في هذا الموطن .

إن مسألة حكم من ارتكب الكبائر من الذنوب هي من المسائل التي وقع بسببها الاختلاف بين أهل القبلة ، وقد ظهرت في المسألة أربعة أقوال ، ولعلنا نذكر هذه الأقوال بإيجاز :

القول الأول : إن مرتكب الكبيرة كافر في الدنيا ، خالد في نار جهنم ؛ لأن الإيمان شيء واحد لا يتجزأ فمتى ذهب بعضه – بارتكاب الذنوب – ذهب كله ، ويصبح العبد كافرا ، والكافر مخلد في النار يوم القيامة ، **وهذا قول الخوارج** [٣] .

القول الثاني : من ارتكب الكبائر كان في منزلة بين منزلتين في الدنيا ، وفي الآخرة خالدا مخلدا في النار ، **وهذا قول المعتزلة** [٤] .

---

(١) تفسير الخازن (١ / ٣٦٧ ، ٤ / ٢١١) . وانظر : عمدة الطالبين في شرح الأحاديث الأربعين ، لوحة (٥٢)

(٢) سبق تخريجه في : ص (٨٧) ، هامش (٣) .

(٣) انظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٢٠٤) ، والبرهان للسكسكي ، ص (١٩) .

(٤) انظر : شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ت : ٤١٥هـ) ، تحقيق : عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبة ، القاهرة – مصر ، الطبعة : الثانية ١٤٠٨هـ ، (٦٣٢) . وانظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٣٣٠) فما بعدها .

القول الثالث : من ارتكب كبيرة أو لم يرتكبها كان مؤمنا كامل الإيمان في الدنيا ، وفي الآخرة كان في الجنة خالدا فيها أبدا ؛ لأنه لا يضر مع الإيمان ذنب ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، **وهذا قول المرجئة** (١) .

القول الرابع : هو القول الوسط بين الخوارج والمعتزلة (الوعيدية) من جانب ، وبين المرجئة (أهل الوعد) من جانب آخر ، وهو : إن من ارتكب كبيرة لم يُسلَب منه مطلق الإيمان (أي : أصله) ، بحيث يصير كافرا ، كما يقول الخوارج والمعتزلة ، ولا يعطى الإيمان المطلق (أي : الكامل) بحيث يكون مؤمنا كامل الإيمان كما تقول المرجئة ، وإنما يكون مؤمنا فاسقا أو مؤمنا بإيمانه فاسقا بكبيرته ، ما لم يستحلها ، هذا في الدنيا ، وأما في الآخرة إن مات على كبيرته ولم يتب منها فهو تحت مشيئة الله إن شاء عذبه بقدر ذنوبه بعدله ، وإن شاء غفر له بفضله ومنته ، **وهذا مذهب أهل السنة والجماعة** (٢) .

يقول البغوي - رحمه الله - : ((اتفق أهل السنة على أن المؤمن لا يخرج عن الإيمان بارتكاب شيء من الكبائر إذا لم يعتقد إباحتها ، وإذا عمل شيئا منها فمات قبل التوبة لا يخلد في النار ، كما جاء به الحديث ، بل هو إلى الله ، إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه بقدر ذنوبه ، ثم أدخله الجنة برحمته)) (٣) .

وقال ابن رجب (٤) - رحمه الله - : ((فمن جاء مع التوحيد بقراب الأرض وهو ملؤها أو ما

---

(١) انظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٢٠٤) ، والتنبيه والرد للملطي ، ص (١٠٥) ، والبرهان ، ص (٣٣) .

(٢) انظر : عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني ، ص (٨٣) ، ومجموع الفتاوى (٣ / ١٥١- ١٥٢ ، ٣٧٤) ، (٤ / ٣٠٧) ، شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٤٤٢ ، ٥٢٤) ، ولوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية ، لشمس الدين أبو العون محمد ابن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت : ١١٨٨هـ) ، مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق ، الطبعة : الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، (٢ / ٣٦٤) .

(٣) شرح السنة للحسين بن مسعود البغوي (٤٣٦ - ٥١٦هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، (١ / ١٠٣) .

(٤) هو : أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي البغدادي الحنبلي ، ولد سنة (٧٣٦) ، حافظ للحديث ، له مؤلفات عدة أبرزها : جامع العلوم والحكم ، الاستخراج لأحكام الخراج ، القواعد الفقهية ، توفي سنة (٧٩٥) =

يقارب خطايا لقيه الله بقرابها مغفرة ، لكن هذا مع مشيئة الله - عز وجل - ، فإن شاء غفر له ، وإن شاء أخذه بذنوبه ثم كان عاقبته أن لا يخلد في النار بل يخرج منها ثم يدخل الجنة)) [١] .

والخازن - رحمه الله - قد قال بالقول الرابع - الذي ذهب إليه أهل السنة والجماعة - وهو أن مرتكب الكبيرة حكمه في الدنيا بأنه مؤمن بإيمانه ، فاسق بكبيرته ولا يسلب منه أصل الإيمان ، أما في الآخرة فحكمه - إن لم يتب منها - بأنه يكون تحت مشيئة الله إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له ، واستدل لقوله بما استدل به أهل السنة ، وفي بيان ذلك :

يقول - رحمه الله - : ((.. لا يقع اسم الإيمان على من ارتكب كبيرة ، أو ترك فضيلة [٢] ، ويدل على ذلك قوله - ﷺ - : ((**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**)) [٣] فنفى عنه اسم الإيمان يعني الإيمان الكامل ؛ لأن اسم الشيء مطلقا لا يقع إلا على الكامل منه ولا يستعمل في الناقص)) [٤] .

واستدل - رحمه الله - لقوله هذا بأدلة منها :

١) قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖ ﴾ [البقرة : ١٧٨] ، قال - رحمه الله - : ((وفي الآية دليل على أن القاتل يصير كافرا وأن الفاسق مؤمن ، ووجه ذلك من وجوه :

الوجه الأول : إن الله تعالى خاطبه بعد القتل بالإيمان وسماه مؤمنا بقوله : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَى ﴾ ، فسماه مؤمنا حال ما وجب عليه من القصاص ، وإنما

= انظر : شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٨ / ٥٧٨) ، والأعلام (٣ / ٢٩٥) .

(١) جامع العلوم والحكم ، ص (٧٤٣) .

(٢) هذه العبارة غير صحيحة ؛ إذ لم يرد نفي الإيمان عمن ترك فضيلة ، والله أعلم .

(٣) البخاري : كتاب المظالم ، باب النهي بغير إذن صاحبه ، حديث رقم (٢٤٧٥) ، ص (٥٩٩) ومسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان نقصان الإيمان ، حديث رقم (١٠٠) ، ص (٤٨) .

(٤) عمدة الطالبين ، لوحة (١٣) .

وجب عليه بعد صدور القتل منه ، وقتل العمد والعدوان من الكبائر بالإجماع فدل على أن صاحب الكبيرة مؤمن .

الوجه الثاني : أنه تعالى أثبت الأخوة بين القاتل وولي الدم بقوله : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ أراد بالأخوة : أخوة الإيمان ، فلو لا أن الإيمان باق على القاتل لم تثبت له الأخوة .

الوجه الثالث : أنه تعالى ندب إلى العفو عن القاتل ، والعفو لا يليق إلّا عن المؤمن لا عن الكافر »[(١)] .

٢) وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء : ٤٨] ، قال - رحمه الله - : « ومعنى الآية أن الله لا يغفر لمشرك مات على شركه ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء يعني ويغفر ما دون الشرك لمن يشاء من أصحاب الذنوب والآثام .

ففي الآية دليل على أن صاحب الكبيرة إذا مات من غير توبة فإنه في خطر المشيئة ، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة بمنه وكرمه ، وإن شاء عذبه بالنار ثم أدخله الجنة برحمته وإحسانه ؛ لأن الله تعالى وعد المغفرة لما دون الشرك فإن مات على الشرك فهو مخلد في النار لقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ »[(٢)] .

٣) وقال - رحمه الله - عند قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِي ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٣] : « فأما من أجرى حكم الآية على المحاربين من المسلمين ، فينفي العذاب العظيم عنهم في الآخرة ؛ لأن المسلم إذا عوقب بجناية في الدنيا ، كانت عقوبته كفارة له ، وإن لم يعاقب في الدنيا فهو في خطر المشيئة ، إن شاء عذبه بجنايته ثم يدخله الجنة ، وإن شاء وإن شاء عفا عنه وأدخله الجنة . هذا مذهب أهل السنة »[(٣)] .

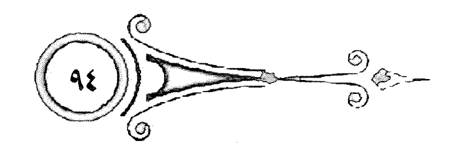
وخلاصة ما ذكرناه : إن منهج أهل السنة والجماعة في مسألة حكم مرتكب الكبيرة بأنه مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته في الدنيا ، وأما في الآخرة فهو تحت مشيئة الله - إن مات ولم يتب منها -

---

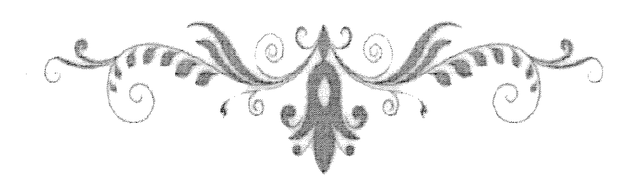
(١) تفسير الخازن (١ / ١٠٧ - ١٠٨) وانظر : نفس المصدر (١ / ٣٠٨) .

(٢) المصدر السابق (١ / ٣٨٧) .

(٣) المصدر السابق (٢ / ٣٩) .



إن شاء غفر له بفضله وكرمه ، وإن شاء عذبه بعدله ، وبه قال **الخازن** – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – ، **ووافق فيه سلف الأمة – أهل السنة والجماعة** – في ذلك .



المبحث الثاني :

توحيد الربوبية .

وفيه تمهيد ومطلبان :

تمهيد : وفيه تعريف التوحيد وأقسامه .

المطلب الأول : المدلول اللغوي والشرعي لتوحيد الربوبية .

المطلب الثاني : الاستدلال على توحيد الربوبية .

المبحث الثاني : توحيد الربوبية .

تمهيد :

أولا : تعريف التوحيد .

التوحيد : أصل مادته (وحد) ، وهو جعل الشيء واحد ، وتدور هذه المادة حول الانفراد والاختصاص [١] .

يقول ابن فارس : « الواو ، والحاء ، والدال : أصل واحد يدل على الانفراد » [٢] .

والتوحيد هو : إفراد الله بالربوبية والألوهية والأسماء والصفات [٣] .

ثانيا : أقسام التوحيد .

وقد قسم السلف - رحمهم الله - التوحيد إلى ثلاثة أقسام وهي :

١/ توحيد الربوبية : وهو إفراد الله بأفعاله كالخلق والملك والتدبير .

٢/ توحيد الألوهية : وهو إفراد الله بأفعال العباد .

---

(١) انظر : مجمل اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي (ت : ٣٩٥هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م ، (٣ / ٩١٨) ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ، ص (٩٦٢) ، والقاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، (ت : ٨١٧هـ) ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثامنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ، ص (٣٢٤) ، ومعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، مصر ، مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة : الرابعة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م ، ص (١٠١٦) .

(٢) معجم مقاييس اللغة (٦ / ٩٠) .

(٣) انظر : لوامع الأنوار البهية للسفاريني (١ / ٥٧) ، والفتاوى السعدية لعبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت : ١٣٧٦هـ) ، مكتبة المعارف ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، ص (٧) ، والقول المفيد على كتاب التوحيد : لمحمد بن صالح العثيمين (١٣٤٧ - ١٤٢١هـ ، دار العاصمة ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٥هـ ، (١ / ٥) .

٣/ توحيد الأسماء والصفات : وهو إفراد الله بما له من الأسماء والصفات [١] .

وقسمه البعض إلى قسمين وهما :

١) توحيد المعرفة والإثبات .   ٢) توحيد القصد والطلب [٢] .

وفي الحقيقة لا تعارض بين من قسم التوحيد إلى ثلاثة أقسام ، ومن قسمه إلى قسمين ؛ إذ الاختلاف في التقسيم كان لاختلاف التعلق ، فمن قسم التوحيد إلى ثلاثة أقسام ، كان تقسيمه باعتبار تعلقه بالخالق ، ومن قسمه إلى قسمين ، كان تقسيمه باعتبار تعلقه بالمخلوق ، وفي النهاية يتبين بأن التوحيد لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاث [٣] .

ودليل تقسيم التوحيد إلى قسمين أو إلى ثلاثة أقسام هو: التتبع والاستقراء لنصوص الكتاب والسنة . والاستقراء والتتبع دليل معتبر في الشريعة .

والخازن - رحمه الله - قد عرّف التوحيد بتعريف ضمنه أقسام التوحيد - وفق فهم أهل الكلام - ، حيث يقول : « ومعنى الوحدة الانفراد ، وحقيقة الواحد هو الشيء الذي لا يتبعض ، ولا ينقسم ، والواحد في صفة الله أنه واحد لا نظير له ، وليس كمثله شيء ... والتوحيد : هو نفي الشريك والقسيم والشبيه ، فالله تعالى واحد في أفعاله ، لا شريك له يشاركه في مصنوعاته ، وواحد في ذاته لا قسيم له ، وواحد في صفاته ، لا يشبهه شيء من خلقه » [٤] .

وبناء على هذا التعريف فإن التوحيد عنده ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١/ توحيد الأفعال .   ٢/ توحيد الذات .   ٣/ توحيد الصفات .

---

(١) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٤) ، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (١ / ١٢٩) ، وتيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت : ١٢٣٣هـ) ، تحقيق : أسامة ابن عطايا بن عثمان العتيبي ، دار الصميعي ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، (١ / ١٢٠) ، والقول المفيد (١ / ٥ - ١١) .

(٢) انظر : مدارج السالكين لابن القيم (١ / ٣٦) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ٤٢) .

(٣) انظر : دعوة التوحيد لمحمد خليل هراس ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، ص (١١) . وللمزيد انظر : القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد لعبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ، طبعة دار ابن القيم ، ودار ابن عفان .

(٤) تفسير الخازن (١ / ٩٨) .

وهو بذلك قد وافق أهل الكلام من الأشاعرة وغيرهم في تقسيمهم للتوحيد [١] ، وخالف أهل السنة والجماعة في ذلك .

وأهم ما يؤخذ على هذا التعريف :

١) اشتمال التعريف على بعض الألفاظ المجملة والتي استعملها المتكلمون لتضمين بعض العقائد الفاسدة كنفي علو الله على عرشه ، ومباينته لخلقه في قولهم : « إنه واحد في ذاته لا قسيم له أو لا تعدد له » ، ونفي الصفات الثابتة لله في قولهم : « إنه واحد في صفاته لا شبيه ولا نظير له » [٢] .

٢) إهمال التعريف توحيد الألوهية والذي هو أساس الأعمال ؛ ولأجله بعثت الرسل وأنزلت الكتب ، وأول واجب على المكلف ؛ لذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ما يسمونه توحيدا فيه ما هو حق ، وفيه ما هو باطل ، ولو كان جميعه حقا فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا من الشرك الذي وصفهم الله به في القرآن ، وقاتلهم عليه الرسول - ﷺ - ؛ بل لا بد أن يعترفوا أنه لا إله إلا الله » [٣] .

وخلاصة ما ذكرناه : إن التوحيد في معناه الشرعي يراد به : إفراد الله بالربوبية ، والألوهية ، والأسماء والصفات ، وهذه الثلاث (الربوبية ، والألوهية ، والأسماء والصفات) ، هي أقسام التوحيد ، وعليه سلك أهل السنة والجماعة .

والخازن - رحمه الله - **قد خالف أهل السنة والجماعة** في تفسير التوحيد وبيان أقسامه ، وتأثر في ذلك بمذهب أهل الكلام من الأشاعرة وغيرهم .

---

(١) انظر : نهاية الإقدام في علم الكلام لعبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق : ألفرد جيوم ، مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة : بدون ، ص (٩٠) ، وتحفة المريد على جوهرة التوحيد : للبيجوري (ت : ١٢٧٦هـ) ، تحقيق : علي جمعة الشافعي ، دار السلام ، القاهرة - مصر ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م ، ص (٣٩) ، والتدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : محمد بن عودة السعوي ، مكتبة العبيكان ، الرياض - السعودية ، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، ص (١٧٩) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (١ / ٩٩ - ١٠٠) .

(٣) انظر : نفس المرجع (٣ / ١٠١) .

المطلب الأول : المدلول اللغوي والشرعي لتوحيد الربوبية .

۞ المسألة الأولى : المدلول اللغوي لتوحيد الربوبية :

أصل مادة " الربوبية " هو (الرب) ، والرب مصدر أريد به اسم الفاعل أي : أنه راب ، يقول الراغب الأصفهاني [(١)] : ((الرب مصدر مستعار للفاعل)) [(٢)] ، ((فمعنى ﴿ **رب العالمين** ﴾ : راب العالمين)) [(٣)] .

وكلمة " الرب " في اللغة تطلق على معان ثلاث :

المعنى الأول : المالك والصاحب ، ومنه قول النبي - ﷺ- في ضالة الإبل ((**فذرها حتى يلقاها ربها**)) [(٤)] ، ((ويقال : فلان رب هذا الشيء أي مِلْكُه له ، وكل من ملك شيئا فهو ربه ، يقال : هو رب الدابة ورب الدار وفلان رب البيت ...)) [(٥)] .

المعنى الثاني : السيد المطاع ، ومنه قوله : ﴿ فَيَسْقِي رَبَّهُۥ خَمْرًا ﴾ [يوسف : ٤١] أي : سيده .

المعنى الثالث : المصلح للشيء المدبر له ، يقال : رب فلان ضيعته ، إذا قام على

---

(١) **هو** : أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني ، المعروف بـ " الراغب الأصفهاني " ، أديب لغوي ، حكيم ، مفسر ، له عدة مؤلفات منها : البيان في تأويل القرآن ، المفردات في غريب القرآن ، الذريعة إلى مكارم الشريعة ، وغيرها ، كان من أذكياء المتكلمين ، توفي سنة (٥٠٢هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء (١٨ / ١٢٠) ، والأعلام (٢ / ٢٥٥) ، ومعجم المؤلفين (١ / ٦٤٢) .

(٢) المفردات في غريب القرآن (١ / ٢٤٤) .

(٣) تجريد التوحيد المفيد لأحمد بن علي المقريزي (ت : ٨٤٥هـ) ، تحقيق : ياسر بن علي الحوشي ، مكتبة الإمام الوادعي ، دماج - اليمن ، دار عمر بن الخطاب ، مصر - القاهرة ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، ص (١٨) . وانظر : معاني القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس ، (ت : ٣٣٨هـ) ، تحقيق : محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، (١ / ٦٠) ، واشتقاق أسماء الله لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت : ٣٤٠هـ) ، تحقيق : عبد الحسين المبارك ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، ص (٣٣) .

(٤) أخرجه البخاري : كتاب العلم ، باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره ، حديث (٩١) ، ص (٣٦) ، وأخرجه مسلم : كتاب اللقطة ، حديث (١) ، ص (٩٤٨) .

(٥) لسان العرب (٥ / ٩٥) .

إصلاحها [١] .

وكل هذه المعاني تطلق على الله - عز وجل - إطلاقا حقيقيا ، فإنه الرب المالك كل شيء ، والسيد المربي ، المصلح لشؤون العباد .

يقول ابن جرير الطبري - رحمه الله - : « فربنا جل ثناؤه : السيد الذي لا شبه له ولا مثل في سؤدده ، والمصلح أمر خلقه بما أسبغ عليهم من نعمه ، والمالك الذي له الخلق والأمر » [٢] .

وقال المقريزي [٣] - رحمه الله - : « فإن الرب سبحانه وتعالى هو الخالق الموجد لعباده القائم بتربيتهم وإصلاحهم ، المتكفل بصلاحهم من خلق ورزق وعافية ، وإصلاح دين ودنيا » [٤] .

ولا يصح إطلاق كلمة (الرب) مطلقا ومُعرَّفا بالألف واللام في حق المخلوق ، إذ إن ذلك من اختصاص الخالق - عز وجل - ، أما إطلاقه في حق المخلوق فلا يكون إلا بالإضافة فكل من ملك شيئا يقال له ربه ، أي : سيده أو صاحبه ، يقال : رب الدار رب الإبل .

يقول ابن قتيبة [٥] - رحمه الله - : « الرب : المالك ، يقال : هذا رب الدار ورب الضيعة ،

---

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة (٢ / ٣٨١) مادة " رب " ، والمفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بـ " الراغب الأصفهاني " (ت : ٥٠٢هـ) ، تحقيق : مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز ، مكتبة نزار مصطفى الباز . الطبعة : بدون ، (١ / ٢٤٤) ، ولسان العرب (٥ / ٩٥) .

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت : ٣١٠هـ) تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م (١ / ١٤٢) .

(٣) **هو** : أبو العباس أحمد بن علي عبد القادر ، الحسيني المقريزي ، مؤرخ ، محدث ، تفقه على مذهب أبي حنيفة ، واشتغل في العلوم التي كانت معروفة في عصره ، ولد سنة (٧٦٦هـ) ، له مؤلفات عديدة منها : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، وتجريد التوحيد المفيد ، توفي (٨٤٥هـ) .

انظر : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي الشوكاني (ت : ١٢٥٠هـ) ، جمع : محمد بن محمد الحسيني الصنعاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، (١ / ٥٦) ، والأعلام (١ / ١٧٧) ، ومعجم المؤلفين (١ / ٢٠٤) .

(٤) تجريد التوحيد المفيد ، ص (١٩) .

(٥) **هو** : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، إمام معروف ولد ببغداد سنة (٢١٣هـ) ، له العديد من المصنفات منها : تفسير غريب القرآن ، وتأويل مختلف الحديث ، ومشكل القرآن ، وطبقات الشعراء ، وغيرها ، توفي سنة (٢٧٦هـ) =

ورب الغلام ، أي : مالكه ، قال الله : ﴿ ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ [يوسف : ٥٠] أي : إلى سيدك . ولا يقال لمخلوق : هذا الرب ، معرفا بالألف واللام ، كما يقال لله إنما يقال ، هذا رب كذا ، فيعرف بالإضافة ؛ لأن الله مالك كل شيء ، فإذا قيل : الرب ، دلت الألف واللام على معنى العموم ، وإذا قيل لمخلوق : رب كذا ورب كذا ، نسب إلى شيء خاص ؛ لأنه لا يملك شيئا غيره »[١] .

ونظير ما سبق بيانه قرره الخازن - رحمه الله - حيث ذكر المعاني الثلاثة عند تفسيره للفظ (الرب) من الناحية اللغوية ، ثم بين بأن إطلاق كلمة (الرب) على المخلوق إطلاق إضافي ، أي : نسبة الرب إلى المخلوق نسبة إضافية لا مطلقة كما في حق الله - عز وجل - .

يقول - رحمه الله - : « ﴿ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [يوسف : ٥٠] : (الرب : بمعنى المالك كما يقال : رب الدار ورب الشيء أي : مالكه ، ويكون بمعنى التربية والإصلاح يقال : رب فلان الضيعة يربها إذا أصلحها فالله تعالى ، مالك العالمين ومربيهم ومصلحهم ، ولا يقال (الرب) للمخلوق معرفا ؛ بل يقال رب الشيء مضافا »[٢] .

وخلاصة ما ذكرناه إن منهج أهل السنة والجماعة ، وأهل اللغة في تفسير كلمة (الرب) أنه يراد بها : المالك أو السيد أو المصلح ، ولا يجوز إطلاق هذه الكلمة على المخلوق إلا مضافا ، أما إذا كانت مُعرَّفة بالألف واللام فلا يصح إطلاقها في حق المخلوق ، وانتهج بهذا الخازن - رحمه الله - ، وسار على منهجهم .

۞ المسألة الثانية : المدلول الشرعي لتوحيد الربوبية :

توحيد الربوبية : هو إفراد الله بأفعاله كالخلق والملك والتدبير .

أو : هو الاعتقاد الجازم والإقرار بأن الله رب كل شيء ومالكه ، وخالق كل شيء والمتصرف في الكون ، لا يشاركه أحد من الخلق ، وأنه المنفرد بالخلق والملك والتدبير وتصريف الأمور لجميع

= انظر : تاريخ بغداد (١١ / ٤١١) ، وسير أعلام النبلاء (١٣ / ٢٩٦) ، والأعلام (٤ / ١٣٧) .

(١) تفسير غريب القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣ - ٢٧٦هـ) ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، طبعة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ، ص (٩) .

(٢) تفسير الخازن (١ / ١٩) .

المخلوقات ، يفعل ما يشاء لا يسأل عما يفعل [١] .

وقد عرّفه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - فقال : « فتوحيد الربوبية : أنه لا خالق إلا الله فلا يستقل شيء سواه بإحداث أمر من الأمور ، بل ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن » [٢] .

ويقول ابن أبي العز - شارح العقيدة الطحاوية - بأن توحيد الربوبية هو : « الإقرار بأنه خالق كل شيء ، وأنه ليس للعالم صانعان متكافئان في الصفات والأفعال وهذا التوحيد حق لا ريب فيه ، وهو الغاية عند كثير من أهل النظر ، والكلام ، وطائفة من الصوفية . وهذا التوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم ، بل القلوب مفطورة على الإقرار به ، أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات » [٣] .

وهذا التوحيد هو أساس أنواع التوحيد الأخرى ومستلزمها ؛ إذ الخالق المدبر المتصرف في الكون هو المستحق للعبادة ، المتصف بصفات الكمال والجلال ، ولا ينفع الإيمان به وحده دون سائر الأنواع ، والدليل على ذلك :

أن كفار قريش كانوا يقرون بهذا التوحيد ، ولم يكونوا يعتقدون بوجود شريك مع الله في الربوبية ، من الأصنام والأوثان التي كانوا يعبدونها من دون الله [٤] ، وقد ذكر الله تعالى اعترافهم بتوحيد الربوبية في آيات كثيرة منها :

قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [يونس : ٣١] .

وقال - عز وجل - : ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [المؤمنون : ٨٦ - ٨٧] وغيرها من الآيات كثير .

فأقرت كفار قريش بتوحيد الربوبية ، ولم تقر بتوحيد الألوهية - الذي بعثت الرسل وأنزلت

---

(١) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٥) ، ومجموع الفتاوى (١٠ / ٣٣١) ، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (١ / ١٢٩) ، وتيسير العزيز الحميد لسليمان عبد الله (١ / ١٢٠) ، والقول المفيد (١ / ٥ - ١١) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٠ / ٣٣١) .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٥ - ٢٦) .

(٤) انظر : مدارج السالكين (١ / ٥٧٦) ، ودعوة التوحيد للهراس ، ص (٢٧) .

الكتب من أجله – ومع ذلك لم ينفعهم إيمانهم به وحده دون سائر الأنواع .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : « وهذا التوحيد – أي : توحيد الربوبية – هو من التوحيد الواجب ، لكن لا يحصل به الواجب ، ولا يخلص بمجرده عن الإشراك الذي هو أكبر الكبائر الذي لا يغفره الله ، بل لا بد أن يخلص لله الدين ، فلا يعبد إلا إياه ، فيكون دينه لله »[١] .

والخازن – رحمه الله – قد أقر ما أقره أهل السنة والجماعة في قضية توحيد الربوبية حيث ذكر بأن الله هو الخالق المدبر المتصرف في الكون ، لا يشاركه أحد من خلقه ، يفعل ما يشاء لا يسأل عما يفعل ، له الخلق والأمر المطلق ، ومن أقواله – رحمه الله – في ذلك :

قوله في تفسير قول الله تعالى : ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة : ١١٧] : « أي : خالقها ومبدعها ومنشئها على غير مثال سبق »[٢] .

وقال أيضا عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾ [الأعراف : ٥٤] : « وفي الآية دليل على أنه لا خالق إلا الله عز وجل ، ففيه رد على من يقول إن للشمس والقمر والكواكب تأثيرات في هذا العالم ، فأخبر الله أنه هو الخالق المدبر لهذا العالم لا الشمس ، والقمر ، والكواكب ، وله الأمر المطلق وليس لأحد أمر غيره فهو الآمر والناهي »[٣] .

وقال في موضع آخر : « إن الله سبحانه وتعالى متصرف في خلقه ، وهو المالك المطلق يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد ، لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون »[٤] .

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : ناصر بن عبد الكريم العقل ، مكتبة الرشد ، الرياض – السعودية ، الطبعة : بدون ، (٢ / ٨٥٥) ، وانظر : درء تعارض العقل والنقل لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة : الثانية ١٤١١هـ – ١٩٩١م ، (٩ / ٣٤٥) .

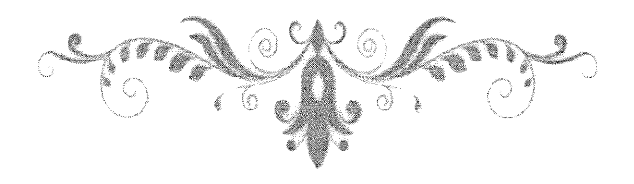
(٢) تفسير الخازن (١ / ٧٤) .

(٣) نفس المصدر (٢ / ٢٠٩) .

(٤) نفس المصدر (٢ / ٤٨٦) . وانظر أيضا : (٢ / ٢٦) و (٢ / ١٢٤) و (٢ / ٤٥٠) و (٤ / ٢٠١) .

وخلاصة ما ذكرناه : إن المدلول الشرعي لتوحيد الربوبية عند أهل السنة والجماعة : هو الاعتقاد الجازم بأن الله رب كل شيء ، وخالق كل شيء ، ومالك لكل شيء ، وهو المتصرف في الكون ، لا يشاركه فيه أحد من الخلق مهما كانت درجته .

وقد وافقهم الخازن – رحمه الله – في هذا المفهوم ، وهو بذلك انتهج نهج الحق ، نهج سلف الأمة في مفهوم الربوبية ، اتباعا لنصوص الكتاب والسنة .



المطلب الثاني : الاستدلال على توحيد الربوبية :

يتضح مما سبق أن الله تبارك وتعالى هو الخالق المدبر المتصرف في هذا الكون ، لا نظير له ولا شريك ، هو المتفرد بالربوبية ، لا رب غيره ، ولا خالق إلا هو ، وكل ما سواه مخلوق .

وإذا كان الله قد أخبر عن نفسه بقوله ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴾ [طه : ١٤] ، واتفقت الرسالات السماوية على إثبات هذه الحقيقة وأجمعت المخلوقات على اختلاف أنواعها وأشكالها على الشهادة بوجود الله الخالق الرازق ، وحَكَم العقل البشري السليم باستحالة وجود المصنوعات بلا صانع ، والمخلوقات بلا خالق ، فما ينكر هذه الحقيقة الواضحة كوضوح الشمس إلا مكابر .

وإذا كان كذلك ، فوجوده وكونه المتفرد بالربوبية ، والخالق المدبر لهذا الكون لا يحتاج إلى دليل ؛ إذ كل ما ثبت أنه مخلوق فلا بد له من خالق ؛ إذ المخلوق وُجد بعد أن كان معدوما ، والعدم ليس بشيء ، وما ليس بشيء لا يمكن أن يكون خالقا .

يقول الله تعالى : ﴿ أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ۝٣٥ أَمۡ خَلَقُواْ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴾ [الطور : ٣٥ - ٣٦] .

يتبين من هذه الآية أن الإنسان لم يُخلق من غير شيء ؛ لأن غير الشيء معدوم ، والمعدوم لا يصلح أن يكون خالقا ؛ إذ إنه وُجد بعد أن لم يكن ، وأيضا لم يَخلق هذا الإنسان نفسَه ، لكونه كان معدوما ، إذاً يتعين من ذلك أنه لا بد أن يكون له خالق وهو الله تبارك وتعالى .

يقول ابن القيم - رحمه الله - : « سمعت شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية - قدس الله روحه - يقول : كيف يطلب الدليل على من هو دليل على كل شيء ، وكان كثيرا ما يتمثل بهذا البيت :

وليس يصح في الأذهان شيء ... إذا احتاج النهار إلى دليل »[(١)]

وقد تقرر عند أهل السنة والجماعة أن وجود الله ومعرفته أمر فطري ضروري لا يحتاج إلى دليل - بمعنى أن الله خلق الإنسان على خلقة تقتضي معرفة الله تعالى وتوحيده ، والإقرار بأنه الخالق

---

(١) مدارج السالكين (١ / ٦٧) .

المدبر المتصرف في الكون - بل الدليل يحتاج إذا فسدت الفطرة وتغيرت ، كما هو حال الملحدين والمبتدعة ، وعندما فسدت فطرتهم اضطر أهل السنة والجماعة إلى الاستدلال على إثبات وجود الله ومعرفته بأدلة شرعية عقلية وردت في الكتاب والسنة (١) ؛ لإقامة الحجة عليهم ، وردهم إلى الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها .

ويقرر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - هذا الأمر فيقول : ((المعرفة وإن كانت ضرورية في حق أهل الفطرة السليمة ، فكثير من الناس يحتاج فيها إلى النظر ، والإنسان قد يستغني عنه في حال ، ويحتاج إليه في حال)) (٢) .

ويقول في موضع آخر : ((الصحيح أنها فطرية ؛ لأنه قد ثبت أن النبي - ﷺ - قال : ((**كل مولود يولد على الفطرة**)) (٣) ولكن قد يعرض للفطرة ما يفسدها ، فتحتاج حينئذ إلى النظر ، فهي في الأصل ضرورية ، وقد تكون نظرية)) (٤) .

ولقد خاض الناس من مختلف الطوائف في مسألة الاستدلال على وجود الله ومعرفته فأهل السنة والجماعة استدلوا بأدلة وردت في الكتاب والسنة ، كدليل الفطرة ، ودليل الآيات المشتمل على الخلق وما يجريه الله على أيدي رسله من البراهين المؤيدة لصحة نبوتهم ، وخالفهم في ذلك أهل الكلام من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم ، حيث أنهم أنكروا فطرية معرفة الله ، وأوجبوا النظر (٥)

---

(١) إن هذه الأدلة في الأصل لم تأت في القرآن ولا في السنة لإثبات وجود الله ؛ لأن هذه المسألة فطرية بدهية لا ينكرها أي عقل سليم من الشوائب ، بل أتت للاستدلال بها على إثبات الألوهية والصفات العليا لله تعالى ؛ فلذا نجد دائما في القرآن أن الله يحتجُّ على المشركين الذين ينكرون الألوهية الخالصة له بأمور تتعلق بالربوبية ؛ إذ إنهم يقرون بذلك ، والربوبية تستلزم الألوهية .

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٨ / ٨) .

(٣) سيأتي تخريجه في : ص (١١١) ، هامش (٣) .

(٤) مجموعة الرسائل الكبرى لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٣٩٢هـ ، (٢ / ٣٤١) ، وانظر : مجموع الفتاوى (٦ / ٧٣) .

(٥) النظر ليس على إطلاقه مذموم ، بل الذم متعلق بحقيقته ، وهو في الأصل مأمور به شرعا كما جاء ذلك في آيات كثيرة منها : قول الله تعالى : ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [يونس : ١٠١] ، وغيرها ، والفَرق بين النظر عند المتكلمين والفلاسفة والنظر الشرعي : أن النظر عند المتكلمين والفلاسفة محله القضايا المنطقية والجدلية ، بينما النظر الشرعي فمحله الكون والإنسان ، فالأول مذموم والثاني مأمور به شرعا =

على كل مكلّف [1] وأطالوا الحديث في ذلك ، وكثر فيها القيل والقال ، وهم بذلك قد خالفوا صريح الكتاب والسنة ، ومنهج سلف الأمة ، والعقل السليم .

والأدلة والبراهين على توحيد الربوبية لا يمكن حصرها ؛ إذ كل شيء مخلوق يدل على الخالق بالضرورة .

وبعد النظر في أقوال الخازن - رحمه الله - في مسألة توحيد الربوبية ، اتضح لنا ما يلي :

أولا : موافقته لأهل السنة والجماعة في مسألة الاستدلال على وجود الله ومعرفته حيث أقرَّ المعرفة الفطرية ، واستدل بأدلتهم على الوحدانية .

ثانيا : يمكن حصر الأدلة التي استدل بها الخازن - رحمه الله - على إثبات وجود الله ووحدانيته إلى نوعين من الأدلة كلاهما جاء الشرع بهما :

النوع الأول : دليل الفطرة .

النوع الثاني : دليل عقلي ، ويتمثل في :

أ) دليل الخلق والآيات . ب) دليل آيات الأنبياء .

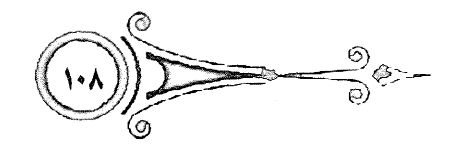
ويجدر بنا أن نتحدث عن هذه الأدلة بشكل موجز ؛ ليتضح لنا جليا منهج الخازن - رحمه الله - في إثبات الربوبية والوحدانية لله تعالى ، والذي وافق فيه منهج أهل السنة والجماعة ، ويتمثل في المسائل التالية :

۞ المسألة الأولى : دليل الفطرة .

إن مما يستدل به على إثبات وجود الله ومعرفته ، ووحدانيته وتفرده ، الفطرة والتي هي خِلقة خلق الله - عز وجل - الخلق عليها تقتضي معرفته ووحدانيته ، بحيث لا يحتاج إلى إثباتها دليل أو

= انظر : الحجة في بيان المحجة للأصفهاني (١ / ٩٩) .

(١) انظر : الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ، ص (٦٥) ، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم محمود ابن عمر الزمخشري (٤٦٧هـ - ٥٣٨ هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، طبعة ١٤٠٧هـ ، (١ / ٥٩١) ، والإرشاد للجويني ، ص (٨) ، والإنصاف للباقلاني ، ص (١٣) .



مقدمات ، بل الشعور بها مغروس في قلوب الخلق أجمعين ، فالمولود إذا ولد فإنه يولد على الفطرة ، وعلى هيئة مقتضية لوحدانية الله إذا سَلِمت من الشوائب والآفات .

فالفطرة السلمية خير برهان على وجود الله ووحدانيته ، وما كان ينبغي أن يدور في خلد إنسان عاقل حول هذه القضية – قضية وجود الله وحدانيته ومعرفته – أدنى شك أو خلاف أو ريب ؛ إذ إن ذلك مما يدركه الحيوان فضلا عن الإنسان ، أمَا ترى أن الحيوان إذا ضربتَه من خلفه التفت ليعلم ضاربه ؛ لأنه مركوز في فطرته أن الضرب لا يحدث بلا ضارب ، والحدث لا يمكن وقوعه بلا حادث له .

والفطرة في معناها اللغوي : تدور حول معنى الخلقة والإيجاد على غير مثال سابق ، يقول الراغب الأصفهاني : « فطر : أصل الفَطْر الشق طولا ... وفَطَرَ اللهُ الخلقَ : وهو إيجاده الشيء ، وإبداعه على هيئة مُتَرَشِّحَة ، لفعل من الأفعال .. و﴿ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ ﴾ [الأنبياء : ٥٦] و﴿ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ﴾ [طه : ٧٢] : أي أبْـدَعَنا وأوجدنا »[١] .

وقال الرازي[٢] : « والفِطرة بالكسر الخلقة »[٣] .

وقال الضحاك : «كل شيء في القرآن الكريم : فاطر السماوات والأرض فهو خالق السماوات والأرض »[٤] .

---

(١) المفردات في غريب القرآن (٢ / ٤٩٤) .

(٢) **هو** : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي كان من فقهاء الحنفية ، وله علم في التفسير والأدب له عدة مؤلفات منها : مختار الصحاح ، ودقائق الحقائق ، وروضة الفصاحة ، وغيرها ، توفي سنة (٦٦٦هـ) .
انظر : الأعلام : (٦ / ٥٥) ، ومعجم المؤلفين (٣ / ١٦٨) .

(٣) مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت : ٦٦٦هـ) ، مكتبة لبنان بيروت – لبنان ، طبعة ١٩٨٩م ، ص (٤٤٦) . وانظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت : ٣٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الرابعة ١٩٩٠م ، (٢ / ٧٨١) .

(٤) تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (٧٠٠ – ٧٧٤ هـ) تحقيق : سامي بن محمد سلامة ، دار طيبة ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م ، (٦ / ٥٣٢) .

والخازن - رحمه الله - قد وافق أهل اللغة في تفسيره للفطرة ، حيث يقول عند تفسير قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر : ١] : « أي خالقهما ومبدعهما على غير مثال سبق » [١] .

والفطرة في معناها الشرعي : فقد اختلف علماء السلف في المراد بالفطرة ، على أقوال [٢] ، والراجح منها - والله أعلم - هو أن المراد بها : الدين الحق أو الإسلام ، وعليه أكثر الصحابة والتابعين وغيرهم .

ويراد بالإسلام هنا : الإسلام الفطري ، وهو خلو القلب من العقائد الفاسدة ، واستعداده لقبول العقائد الصحيحة [٣] .

وقد ذكر ابن عبد البر - رحمه الله - بأن عامة السلف من أهل العلم بالتأويل ، قد أجمعوا في قول الله - عز وجل - : ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم : ٣٠] على أن المراد بالفطرة الإسلام [٤] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « والآثار المنقولة عن السلف لا تدل إلا على هذا القول » [٥] .

---

(١) تفسير الخازن (٣ / ٤٥٢) .

(٢) انظر هذه الأقوال في : درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٨ / ٣٥٩ - ٤٣٥) ، وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثالثة ، ص (٤٧٠) فما بعدها . وللاستزادة : الفطرة حقيقتها ومذاهب الناس فيها لعلي القرني .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (٤ / ٢٤٥ ، ٢٤٧) .

(٤) انظر : التمهيد (١٨ / ٧٢) .

(٥) درء تعارض العقل والنقل (٨ / ٤١٠) .

يقول مجاهد [١] – رحمه الله – : ((فطرة الله : أي الإسلام)) [٢]

ويقول عبد الملك الميموني – رحمه الله – : ((قال لي : – أي الإمام أحمد – والذي يقول : كل مولود يولد على الفطرة الأولى التي فطر الله الناس عليها . قلت : فما الفطرة الأولى ؟ هي الدين ؟ قال لي : نعم)) [٣] .

وقد بوب البخاري – رحمه الله – بابا في صحيحه في كتاب التفسير أسماه : ((باب ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ﴾ [الروم : ٣٠] : لدين الله . ﴿ خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الشعراء : ١٣٧] : دين الأولين . والفطرة : الإسلام)) [٤] .

وبه قال الخازن – رحمه الله – حيث فسر الفطرة بالإسلام ، **وهو بذلك قد وافق جمهور السلف في تفسير الفطرة** . يقول في تفسير قوله تعالى : ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم : ٣٠] : ((والمراد بالفطرة الدين وهو الإسلام)) [٥] .

ويقول : ((((**كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه** [٦])) ، والمراد بالفطرة في الحديث ، فطرة الإسلام)) [٧].

ومراد السلف من فطرية المعرفة : أن الإنسان يولد على هيئة وقوة تقتضي معرفة الله معرفة عامة ، والشعور بالافتقار إليه ، وهذا لا يحتاج إلى دليل أو سبب خارجي ، بل ذلك مركوز في

---

(١) **هو** : مجاهد بن جبر المخزومي بالولاء المكي ، ثقة أحد أئمة التفسير من التابعين ، توفي سنة (١٠١هـ) .
انظر : سير أعلام النبلاء (٤ / ٤٤٩) ، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت : ٤٣٠هـ) دار الفكر ، القاهرة – مصر ، طبعة ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م ، (٣ / ٢٧٩) .

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (٢٠ / ٩٧) .

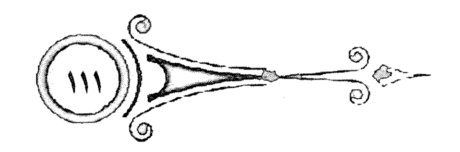
(٣) أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال (ت : ٣١١هـ) ، تحقيق : سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م ، ص (١٦) .

(٤) انظر : ص (١١٩٩) .

(٥) تفسير الخازن (٣ / ٣٩١) .

(٦) سيأتي تخريجه في : ص (١١١) ، هامش (٣) .

(٧) تفسير الخازن (٢ / ٤٣٥) .



نفس كل إنسان ، وأما تفاصيل المعرفة فلا يصل الإنسان إلى معرفتها إلا عن طريق الرسل أو الأدلة السمعية (١) .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : ((والكتاب والسنة دل على ما اتفقت عليه من كون الخلق مفطورين على دين الله ، الذي هو معرفة الله والإقرار به ، بمعنى أن ذلك موجب فطرتهم ، وبمقتضاها يجب حصوله فيها ، إذا لم يحصل ما يعوقها ، فحصوله فيها لا يقف على وجود شرط ، بل على انتفاء مانع ، ولهذا لم يذكر الرسول ﷺ لموجب الفطرة شرطا ، بل ذكر ما يمنع موجبها)) (٢) .

ومما دل على صحة مذهب السلف نصوص الكتاب والسنة ، وقامت الأدلة العقلية على صحته ، وشهد به الواقع البشري .

أما من الكتاب : فمنه قوله تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم : ٣٠] .

وأما من السنة : فمنها قول النبي - ﷺ - ((**ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء ، هل تحسون فيها من جدعاء ثم يقول أبو هريرة - رضي الله عنه - : واقرؤوا إن شئتم** ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ﴾ [الروم : ٣٠])) (٣) .

---

(١) انظر : درء تعارض العقل والنقل (٨ / ٣٨٣ ، ٤٦٠ - ٤٦١) ، والمعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها : لعبد الله بن محمد القرني ، دار عالم الفوائد ، مكة السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ ، ص (٢٤٧) ، وحقيقة التوحيد لعبد الرحيم بن صمايل السلمي ، دار المعلمة الطبعة : بدون ، ص (١٣٢) .

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٨ / ٤٥٤) .

(٣) أخرجه البخاري : كتاب الجنائز ، باب ما قيل في أولاد المشركين ، حديث رقم (١٣٨٥) ، ص (٣٣٤) . وأخرجه مسلم : كتاب القدر ، باب كل مولود يولد على الفطرة ، حديث رقم (٢٢) ، ص (١٤٢٩) . واللفظ لمسلم .

وقوله - ﷺ - في الحديث القدسي يرويه عن ربه - ﷻ - ((**إني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم ، وحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا**)) (١) .

وأما من الأدلة العقلية : فإن الإنسان يميل بطبعه إلى ترجيح ما فيه منفعته ، ودفع ما فيه مضرته ، فيرجح الصدق على الكذب ، والحق على الباطل ، وفي هذا دليل كاف على أن في فطرة كل إنسان قوة ، تقتضي اعتقاد الحق ، وإرادة النافع ، وحينئذ فالإقرار بوجود الخالق ، ومعرفته والإيمان به ، هو الحق أم نقيضه ؟ والثاني معلوم الفساد قطعا ، فتعين الأول . وحينئذ فيجب أن يكون في الفطرة ما يقتضي معرفة الخالق ، والإيمان به (٢) .

وأما شهادة الواقع البشري : فإن الله - ﷻ - قد بين في القرآن بأن الإنسان يستنجد بقوة عند حلول المصائب والشدائد ، فهو مضطر بدافعه الفطري إلى اللجوء إلى قوة غالبة تنقذه من المصائب ، ويدفع عنه الضر ، وهذا الذي يلجأ إليه الإنسان هو الله - ﷻ - ، حيث أنه لم يلجأ إليه إلا لأن معرفة وجوده وأنه القادر على كل شيء مركوز في النفوس ولولا ذلك لما اتجه إليه في حال الشدة ، يقول الله : ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾ [الزمر : ٨] وهذا مما يؤكد على فطرية معرفة الله وأنه القوة الغالبة لا غالب لحكمه ولا راد لقضائه (٣) .

وأيضا : لم يذهب إلى إنكار الربوبية أحد من البشر (٤) ، وقد صور لنا القرآن اعتراف المشركين بها في آيات كثيرة (٥) .

---

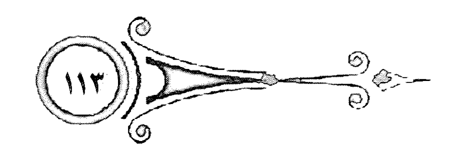
(١) أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار ، حديث رقم (٦٣) ، ص (١٥٣٢) .

(٢) انظر : درء تعارض العقل والنقل (٨ / ٤٥٨) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ٣٤) .

(٣) انظر : دلائل التوحيد للقاسمي ، الدليل الأول ، ص (٢٢) .

(٤) ومن عُرف عنهم بإنكار الربوبية كفرعون ، والدهريين والشيوعيين ، فكان إنكارهم بأفواههم ما تقر فطرتهم كما قال تعالى : ﴿ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ [النمل : ١٤] .

(٥) انظر : درء تعارض العقل والنقل (٧ / ٣٩٨) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٥) ، ودعوة التوحيد لهراس =



والخازن - رَحِمَهُ اللَّهُ - قد قرر بفطرية معرفة الله ووحدانيته ، وأن الله - عَزَّ وَجَلَّ - خلق الخلق على خلقة تقتضي معرفة الله معرفة عامة ، لا المعرفة التفصيلية ؛ إذ السبيل إليها هو وحي الله عن طريق رسله .

وقد ذكر - رَحِمَهُ اللَّهُ - عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ ﴾ [الأعراف : ١٧٢] ، مذهبين :

الأول : - وقد نسبه إلى السلف - وهو أن الله لما أخرج ذرية آدم من ظهورهم كهيئة الذر قال لهم : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ؟ قالوا : بلى ، أي أنت ربنا ، وهذا إقرار منهم بالربوبية ، وأشهدوا بذلك على أنفسهم ، ثم سرد مجموعة من أقوال السلف في تفسير هذه الآية استشهادا على ما ذكر .

الثاني : - وقد نسبه إلى أهل الكلام - فقال : « والمذهب الثاني في معنى هذه الآية وهو مذهب أهل الكلام والنظر : أنه سبحانه وتعالى أخرج الذرية وأنشأهم بعد أن كانوا نطفا في أصلاب الآباء وهم أولاد بني آدم فأخرج الذرية إلى الدنيا على ترتيبهم في الوجود ، وأشهدهم على أنفسهم بما ركب فيهم من العقول ، وأراهم عجائب خلقه ، وغرائب صنعه ، ودلائل وحدانيته ، فبهذا الإشهاد صاروا كأنهم قالوا : بلى وأشهدهم على أنفسهم أنه ربهم وذلك بما أظهر لهم من دلائل آياته وبراهينه التي تضطرهم إلى أن يعلموا أنه خالقهم وبارئهم وربهم ونافذ الحكم فيهم ، فلما عرفوا ذلك دعاهم ذلك إلى التصديق بوحدانيته وربوبيته ، فقالوا : بلى شهدنا على أنفسنا أنك أنت ربنا وخالقنا » .

ثم لما قيل له : فما المختار من هذين المذهبين ؟ قال - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « المذهب الأول هو المختار ؛ لأنه مذهب جمهور المفسرين من السلف ، وورد الحديث بذلك عن النبي ﷺ » [(١)] .

= ص (٢٧ و ٣٢) ، والدين لمحمد عبد الله دراز ، دار القلم ، الكويت ، الطبعة : بدون ، ص (٨٠ - ٨٣).

(١) تفسير الخازن (٢ / ٢٦٦ - ٢٦٩) .

ويقول في موضع آخر عند قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [النحل : ٧٨] : ((﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ تم الكلام هنا ؛ لأن الإنسان خلق في أول الفطرة ، ومبدئها خاليا عن العلم والمعرفة لا يهتدي سبيلا ، ثم ابتدأ فقال تعالى : ﴿ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ﴾ يعني أن الله سبحانه وتعالى إنما أعطاكم هذه الحواس لتنتقلوا بها من الجهل إلى العلم ، فجعل لكم السمع لتسمعوا به نصوص الكتاب والسنة ، وهي الدلائل السمعية لتستدلوا بها على ما يصلحكم في أمر دينكم ، وجعل لكم الأبصار لتبصروا بها عجائب مصنوعاته ، وغرائب مخلوقاته ، فتستدلوا بها على وحدانيته ، وجعل لكم الأفئدة لتعقلوا بها ، وتفهموا معاني الأشياء التي جعلها دلائل وحدانيته)) [١] .

وقال في شرح قول النبي – ﷺ – : ((**ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء ، هل تحسون فيها من جدعاء**)) [٢] : ((قوله : ((**ما من مولود يولد إلا على الفطرة**)) يعني : على العهد الذي أخذ الله عليهم بقوله : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ﴾ [الأعراف : ١٧٢] ، فكل مولود في العالم على ذلك الإقرار ، وهي الحنيفية التي وضعت الخلقة عليها وإن عبد غير الله . قال الله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [لقمان : ٢٥] ، ولكن لا اعتبار بالإيمان الفطري في أحكام الدنيا ، وإنما يعتبر الإيمان الشرعي المأمور به ، المكتسب بالإرادة والفعل ، ألا ترى إلى قوله : ((**فأبواه يهودانه أو ينصرانه**)) ، فهو مع وجود الإيمان الفطري فإنه محكوم له بحكم أبويه الكافرين ، وهذا معنى قول النبيّ ﷺ في حديث آخر ((**يقول الله** ﷻ : **إني خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين عن دينهم** [٣])))) [٤] .

---

(١) نفس المصدر (٣ / ٩١) .

(٢) سبق تخريجه في : ص (١١١) ، هامش (٣) .

(٣) سبق تخريجه في : ص (١١٢) ، هامش (١) .

(٤) تفسير الخازن (٣ / ٣٩١) .

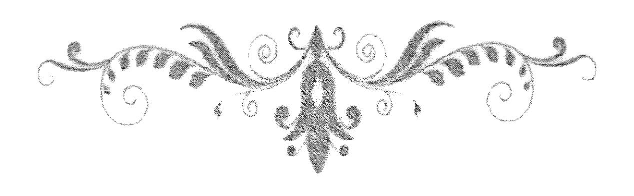
ويقول عند تفسير قوله تعالى : ﴿ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء : ١٦٥] : « وفيه دليل لمذهب أهل السنة على أن معرفة الله تعالى لا تثبت إلا بالسمع [١] » [٢] . ويقصد بهذه المعرفة معرفة تفصيلية لا المعرفة العامة ؛ إذ إنها مركوزة في النفوس .

وبهذا تبين لنا أن رأي الخازن - رحمه الله - في معرفة وجود الله وتوحيده : أنها مركوزة في نفوس بني آدم منذ خلقتهم معرفة عامة ، ثم تزداد هذه المعرفة شيئا فشيئا لتحصل على معرفة تفصيلية - إذا سلمت النفوس من الشوائب - بنصوص الكتاب والسنة ، وهو بهذا الرأي **قد وافق منهج أهل السنة والجماعة** في الاستدلال بالفطرة على معرفة وجود الله ووحدانيته .

وخلاصة ما ذكرناه : إن المراد بالفطرة في اللغة : هي الخلقة والإيجاد على غير مثال سابق ، ويقصد بها في الشرع : الدين الحق أو الإسلام ، وبه قال جمع من الصحابة والتابعين وغيرهم من سلف الأمة .

والمراد بفطرية المعرفة عند جمهور أهل السنة والجماعة : أن الله خلق الإنسان وأوجده في هذه الحياة على هيئة وقوة تقتضي معرفة الله معرفة عامة من حيث وجوده ووحدانيته ، وهذا لا يحتاج إلى دليل أو سبب خارجي لإثباته ، بل ذلك مركوز في نفس كل إنسان .

والخازن - رحمه الله - **قد نهج منهج السلف** ، وقرّر بما قرروه في مفهوم الاستدلال بالفطرة على وحدانية الله ومعرفته .



---

(١) الأولى اجتناب اطلاق مثل هذه المصطلحات ؛ إذ إنها من مصطلحات أهل الكلام ، والتعبير بـ " النقل " أولى وأشمل من " السمع " .

(٢) تفسير الخازن (١ / ٤٥٠) .

❁ المسألة الثانية : دليل الخلق والآيات .

لقد تقرر مما سبق أن الخلق مفطورون بوجود الخالق ووحدانيته ، وأنه تعالى هو الرب الواحد لا شريك له ولا نظير في ربوبيته ولا ألوهيته ولا أسمائه وصفاته ، وأن الإنسان يولد على هيئة تقتضي توحيد الله ومعرفته ، ثم تزداد هذه المعرفة شيئا فشيئا إذا تميز وعقل ، وسلمت فطرته من المفاسد المنحرفة .

ولما كانت هذه الفطرة التي فطر الله الخلق عليها قد تتبدل وتنحرف عن أصلها كما بين ذلك الرسول - ﷺ - جاءت الشريعة الإسلامية بأمور تُنقِذُ بها الفطرة ، وتعيدها إلى أصلها الخَلْقِي وهو توحيد الله . ومن تلك الأمور : الآيات والمخلوقات ، وهو ما يسمى بدليل الخلق والآيات على إثبات وجود الله وحدانيته .

والمراد بدليل الخلق والآيات : الاستدلال بالآيات الكونية والمخلوقات العظيمة بوجود الخالق الصانع المدبر الوحيد وهو الله - عز وجل - ؛ إذ العقل السليم يقرر بأن ما من شيء وُصِفَ بالوجود فهو حتماً مسبوقٌ بالعدم ، وكل موجود وجد بعد العدم فلا بدَّ له من موجِد ؛ لأن الموجود لا يمكن وجوده بالصدفة ، أو بغير موجِد ، أو بالعدم ؛ إذ العدم ليس بشيء ، وما ليس بشيء لا يمكن أن يُحدِث شيئا .

وقد قرر الخازن - رحمه الله - هذا المعنى في مواضع كثيرة منها : يقول في معنى قول الله تعالى ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ [الطور : ٣٥] : ((والمعنى : أم خلقوا من غير شيء خلقهم ، فوجدوا بلا خالق وذلك مما لا يجوز أن يكون ؛ لأن تعلق الخلق بالخالق من ضرورة الاسم ، فإن أنكروا الخالق لم يجز أن يوجدوا بلا خالق ، ﴿ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ أي : لأنفسهم ، وذلك في البطلان أشد ؛ لأن ما لا وجود له كيف يخلق ؟ فإذا بطل الوجهان ، قامت الحجة عليهم ، بأن لهم خالقا ، فليؤمنوا به وليوحدوه وليعبدوه)) [١] .

ولذا فإن المتأمل في النصوص الشرعية ليجد أن الله يأمر كثيراً بتكرار النظر والتأمل في الآيات الكونية ، والمخلوقات العجيبة ، فإذا نظر الإنسان وتأمل في الآيات والخلق ليرى العجب

---

(١) تفسير الخازن (٤ / ٢٠١) .

العجاب ، وبالتالي يحصل له علم ضروري بأن وراء هذه المخلوقات العظيمة خالق خلقها ، وموجد أوجدها .

يقـــــول الله - ﷻ - ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَا تُغۡنِي ٱلۡأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [يونس : ١٠١] .

يقول الخازن - رحمه الله - في بيان هذه الآية : ((قوله - ﷻ - : ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ ﴾ أي : قل يا محمد لهؤلاء المشركين الذين يسألونك الآيات ﴿ ٱنظُرُواْ ﴾ يعني انظروا بقلوبكم نظر اعتبار وتفكر وتدبر ، ﴿ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ يعني : ماذا خلق الله في السموات والأرض من الآيات الدالة على وحدانيته ، ففي السموات : الشمس والقمر ، وهما دليلان على النهار والليل ، والنجوم سخرها طالعة وغاربة ، وإنزال المطر من السماء ، وفي الأرض : الجبال والبحار والمعادن والأنهار والأشجار والنبات كل ذلك آية دالة على وحدانية الله تعالى وأنه خـــالقها كما قال الشاعر :

وفي كـــل شــــيء لـــه آيـــة ... تـــدل علـــى أنـــه واحـــد [١])) [٢] .

وقد اهتم الخازن - رحمه الله - بدليل الخلق والآيات ، بل لم تمر آية يمكن الاستدلال على الخالق - ﷻ - بما تُذكر فيها من مخلوقاته إلا وله تعليق فيها يبين بأنها دليل على وجود الصانع ووحدانيته ؛ لأن هذا الدليل أدل على المقصود من غيره ؛ إذ إنه دليل عقلي صريح دلَّ عليه العقل السليم ، وشرعي صحيح دلَّ عليه الشرع القويم .

والخلق والآيات إما تتعلق بالكون وما فيه من العجائب المخلوقة ، وهو ما يسمى بدلالة الآفاق ، وإما تتعلق بالإنسان نفسه ، وهو ما يسمى بدلالة الأنفس [٣] .

---

(١) ديوان أبي العتاهية ، ص (١٢٢) .

(٢) تفسير الخازن (٢ / ٤٦٧) . وانظر : (٢ / ٢٧٨) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (١٤ / ١٩٤) .

وقد جمع الله – عَزَّ وَجَلَّ – هاتين الدلالتين في قوله ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [فصلت : ٥٣] . وقوله : ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [الذاريات : ٢٠ ، ٢١] .

(أ) دلالة الآفاق :

ويراد بها : الاستدلال بما نشاهده من المخلوقات في الكون من السماوات والأرض والشمس والقمر والنجوم ، والليل والنهار ، والرياح والأمطار ، والرعد والبرق والصواعق والنبات والأشجار ، والجبال والبحار وغير ذلك ، على وجود خالق لها ؛ إذ العقل يثبت وجودها وحدوثها بعد أن لم يكن ، فوصفها بالوجود بعد العدم يقتضي بالضرورة على وجود موجد لها ؛ لأنها لا يمكن أن توجد ذاتيا أو بغير سبب .

وقد أورد الله ذلك في قوله : ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة : ١٦٤] .

واستدل الخازن – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – بهذه الآية على وجود الصانع ووحدانيته ، وبين أن الأمور المخلوقة المذكورة في الآية لَتَدُل دلالة واضحة على وجود خالق لها .

يقول – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – : ((﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ وعلمه كيفية الاستدلال على وحدانية الصانع ، وردهم إلى التفكر في آياته ، والنظر في عجائب مصنوعاته ، وإتقان أفعاله ، ففي ذلك دليل على وحدانيته ؛ إذ لو كان في الوجود صانعان لهذه الأفعال ، لاستحال اتفاقهما على أمر واحد ، ولامتنع في أفعالهما التساوي في صفة الكمال ؛ فثبت بذاك أن خالق هذا العالم والمدبر له واحد قادر مختار ... ففي هذه الأنواع الثمانية المذكورة في هذه الآية دلالة عظيمة على وجود الصانع القادر المختار ، وأنه الواحد في ملكه فلا شريك له ولا نظير وهو المراد من قوله : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [البقرة : ١٦٣] ، وقوله : ﴿ لَءَايَٰتٍ ﴾ أي : فيما ذكر من دلائل مصنوعاته الدالة على وحدانيته ... ﴿ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ أي : ينظرون بصفاء عقولهم ويتفكرون

بقلوبهم ، فيعْلَمون أن لهــذه الأشياء خـــالقا ومدبرا مختارا ، وصـــانعا قادرا على ما يريد » [١] .

ويقول - رَحِمَهُ اللَّهُ - في موضع آخر : « إن المنصفين من العباد إذا نظروا في هذه الدلائل النظر الصحيح علموا أنها مصنوعة ، وأنه لا بد لها من صانع ، فآمنوا به وأقروا أنه الإله القادر على كل شيء ، ثم إذا أمعنوا النظر ازدادوا إيقانا وزال عنهم اللبس ، فحينئذ استحكم علمهم ، وعُدُّوا في زمرة العقلاء الذين عقلوا عن الله مراده في أسرار كتابه » [٢] .

والأمثلة كثيرة ليس هذا مجال لاستقصائها [٣] ، ولكن أكتفي بما ذكرت ؛ لأن المقصود بيان رأي الخازن - رَحِمَهُ اللَّهُ - في المسألة ، وأعتقد أن من خلال المثال السابق اتضح جليا رأيه في الاستدلال بدلالة الآفاق على وجود الله ووحدانيته ، وأن وجود المخلوقات يستلزم وجود خالق لها بالضرورة ؛ إذ لا يتصور مخلوقات وجدت ذاتيا أو من غير سبب ، فإذا علم بطلان ذلك تَعيَّن وجود خالق لها ، وهو الله - عَزَّ وَجَلَّ - .

(ب) **دلالة الأنفس** :

ويراد بها : الاستدلال بما نشاهده في أنفسنا من الإحكام والإتقان وحُسن الخِلقة ، وعجائب الصنعة ، وانتقال الجسم من طور إلى طور في أزمنة محددة ، على وجود مُتقِن مدبر خالق وراء ذلك ، وهو الله - عَزَّ وَجَلَّ - .

ودلالة الأنفس على وجود الله دلالة واضحة وضوح الشمس ، وإذا تأمل الإنسان في نفسه ، ومم يتكون جسمه ؟ وكيف تكون ؟ والمراحل التي يمر عليها جسمه لتكوينه ، أورث ذلك التأمل علما ضروريا بأن هذه الأمور بهذا النظام الدقيق المتقَن لا يمكن حدوثها صدفة أو ذاتيا أو من غير فاعل ، بل لا بد بالضرورة من متصرف وراء ذلك .

ولذا يأمرنا الله - عَزَّ وَجَلَّ - بالنظر والتفكر في أنفسنا ؛ لأنها أدل على المقصود من غيرها ، وهو وجود الله ووحدانيته وربوبيته وملكه وتدبيره .

---

(١) انظر : تفسير الخازن (١ / ٩٨ - ١٠٠) .

(٢) نفس المصدر (٤ / ١٢٢) .

(٣) انظر مثلا : نفس المصدر (١ / ٣٣٢) و (٣ / ٤) و (٣ / ٩) و (٣ / ٣٨) و (٣ / ٢٤٩) .

يقول الله تعالى : ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ [الطارق : ٥] .

وقال : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴾ [الأنعام : ٤٦] .

يقول الخازن – رحمه الله – في بيان وجه دلالة هذه الآية على وجود الله : ((قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ ﴾ أي : قل يا محمد لهؤلاء المشركين : ﴿ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ ﴾ يعني : الذي تسمعون به فأصمكم ، حتى لا تسمعوا شيء ﴿ وَأَبْصَٰرَكُمْ ﴾ يعني : وأخذ أبصاركم التي تبصرون بها فأعماكم حتى لا تبصروا شيئا أصلا . ﴿ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم ﴾ يعني : لا تفقهوا شيئا أصلا ولا تعرفوا شيئا مما تعرفون من أمور الدنيا . وإنما ذكر هذه الأعضاء الثلاثة ، لأنها أشرف أعضاء الإنسان فإذا تعطلت هذه الأعضاء ، اختل نظام الإنسان وفسد أمره وبطلت مصالحه في الدين والدنيا .

ومقصود هذا الكلام : ذكر ما يدل على وجود الصانع الحكيم المختار)) (١) .

يقول ابن تيمية – رحمه الله – في معرض بيانه لدلالة الأنفس على وجود الله ووحدانيته : ((فالاستدلال على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحُسن والاستقامة ، وهو طريقة عقلية صحيحة ، وهي شرعية دل القرآن عليها ، وهدى الناس إليها ، وبيَّنها وأرشد إليها)) (٢) .

وقد عقد الإمام ابن منده – رحمه الله – في كتابه الموسوم بـ (التوحيد) فصولا كثيرة في هذا المعنى ، مستشهدا في ذلك بنصوص من الكتاب والسنة وأقوال من سلف الأمة . ومن تلك الفصول : (ذكر آية أخرى تدل على وحدانية الله تعالى وبديع صنعته في خلق الشمس والقمر) و (ذكر آية تدل على وحدانية الله عز وجل من انتقال الخلق من حال إلى حال) (٣) .

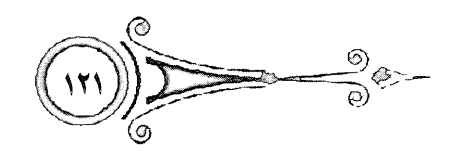
وقال ابن القيم – رحمه الله – في قوله تعالى : ﴿ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [الذاريات : ٢١] :

---

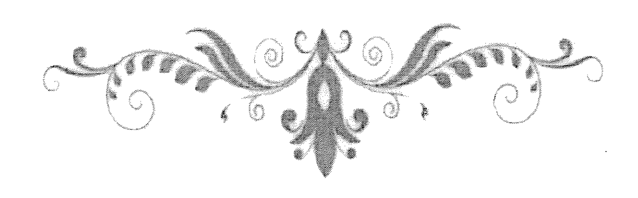
(١) تفسير الخازن (٢ / ١١٣) .

(٢) النبوات (١ / ٢٩٢) .

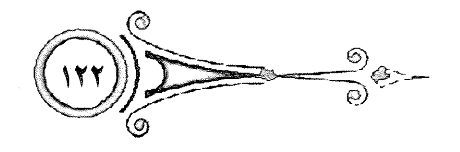
(٣) انظر : التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد : لمحمد بن إسحاق بن منده (٣١٠ – ٣٩٥هـ) ، تحقيق : علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ، الطبعة : الأولى ١٤٠٩هـ (١ / ١٣٤ ، ٢١٨) .



((لما كان أقرب الأشياء إلى الإنسان نفسه دعاه خالقه وبارئه ومصوره وفاطره من قطرة ماء إلى التبصر والتفكر في نفسه ، فإذا تفكر الإنسان في نفسه استنارت له آيات الربوبية ، وسطعت له أنوار اليقين ، واضمحلت عنه غمرات الشك والريب ، وانقشعت عنه ظلمات الجهل ، فإنه إذا نظر في نفسه ، وجد آثار التدبير فيه قائمات وأدلة التوحيد على ربه ناطقات شاهدة لمدبره ، دالة عليه ، مرشدة إليه)) (١) .



(١) التبيان في أيمان القرآن لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية (ت : ٧٥١هـ) ، تحقيق : عبد الله بن سالم البطاطي ، إشراف : بكر بن عبد الله أبو زيد ، دار عالم الفوائد ، مكة - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٩هـ ، ص (٤٥٧) .



۞ المسألة الثالثة : دليل آيات الأنبياء (المعجزات) .

آيات الأنبياء (المعجزات) : هي كل فعل خارق للعادة اقترن بدعوى النبوة ، مقرونا بالتحدي يعجز البشر أن يأتوا بمثله ، أو ما يقاربه ، وهي إما حسية تُشاهد بالبصر كخروج الناقة من الصخرة ، وانقلاب العصا حية ، أو تُسمع ككلام الجمادات ، ونحو ذلك ، وإما معنوية تشاهد بالبصيرة كمعجزة القرآن (١) .

ويراد بدليل آيات الأنبياء : الاستدلال بما أجرى الله وأظهره على أيدي الأنبياء والرسل من الآيات والبراهين على وجود الله - ﷻ - ؛ إذ الآيات تدل على صدق كل ما يخبر به الرسول ؛ لأن الخبر يحتمل الصدق والكذب في أول ذكره ، ويزول هذا الاحتمال إذا جاء الخبر مقرونا بدليل يبين الصدق من الكذب .

والرسول أخبر بخبر قد يحتمل الصدق والكذب ؛ فأتت الآيات والبراهين لتدل على صدق خبره ، وتزيل عنه الاحتمال .

فإذا أخبر الرسول خبرا ، وقد قُرن بالبراهين ، وجب تصديقه في كل ما يخبر به ، والإيمان بصدق ما جاء فيه .

ومن أوجه الاستدلال بآيات الأنبياء على وجود الله :

أولا : أن الآيات والبراهين تدل على صدق ما أخبر به الرسول ، ومن أعظم ما أخبر به : الإيمان بربوبية الله ووجوده ووحدانيته المستلزمة لألوهيته واستحقاقه للعبادة وحده دون سواه .

ثانيا : أن الرسول لم يدَّع أن هذه الآيات والبراهين من عنده ، وأنه أتى بها من عند نفسه بل أخبر أنها من عند الله ، وهذا يستلزم الإيمان بوجود الله - ﷻ - .

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (١١ / ٣١١) ، والمعجم الوسيط ، ص (٥٨٥) مادة (عجز) ، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (٢ / ٢٩٠) ، وأعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة : لحافظ بن أحمد الحكمي (ت : ١٣٧٧هـ) ، تحقيق : أحمد بن علي علوش مدخلي ، مكتبة الرشد ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، ص (١٠٧) .

ثالثا : أن آيات الأنبياء دالة بذاتها على وجود من أحدثها – وهو الله – ﷻ – إذ لا يتصور حدوث شيء بلا حادث ، ثم إذا عُلم أن الآيات دليل صدق الرسول ، والرسول لا بد له من مرسل ، تعين بالضرورة وجود من أحدث هذه الآيات لتصديق الرسول (١) .

ويوضح هذا شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – بقوله : « وهذه طريقة السلف من أئمة المسلمين في الاستدلال على معرفة الصانع وحدوث العالم ، لأنه إذا ثبتت نبوته – أي النبي – بقيام المعجز وجب تصديقه على ما أنبأهم عنه من الغيوب ، ودعاهم إليه من أمر وحدانية الله تعالى وصفاته وكلامه » (٢) .

ويقول في موضع آخر : « المعجزة تدل على الوحدانية والرسالة ، وذلك لأن المعجزة التي هي فعل خارق للعادة تدل بنفسها على ثبوت الصانع كسائر الحوادث ، بل هي أخص من ذلك ؛ لأن الحوادث المعتادة ليست في الدلالة كالحوادث الغريبة ، ولهذا يُسبَّح اللهُ عندها ويُمجَّد ويُعظَّم ما لا يكون عند المعتاد ويحصل في النفوس ذلة من ذكر عظمته ما لا يحصل للمعتاد ، إذ هي آيات جديدة فتعطى حقها وتدل بظهورها على الرسول ، وإذا تبين أنها تدعو إلى الإقرار بأنه رسول الله فتقرر بها الربوبية والرسالة » (٣) .

وذكري هذا الدليل ضمن أدلة الخازن – رحمه الله – على وجود الله وربوبيته ووحدانيته ليس استنادا على كلام صريح له بذلك ؛ إذ إنني لم أجد – فيما اطلعت عليه من أقواله – قولا يشير صراحة إلى إثبات الربوبية ووجود الله بدليل آيات الأنبياء (المعجزات) ، بل استندت إلى أقواله في ذكر بعض الآيات للتدليل على صدق النبي – كما سيأتي بيان ذلك عند الحديث عن دلائل النبوة في مبحث الإيمان بالرسل (٤) – لأن « العلم بالرسول يتضمن العلم بالمرسِل .. كما أن العلم بالإضافة يستلزم العلم بالمضاف والمضاف إليه » (٥) .

---

(١) انظر : درء تعارض العقل والنقل (٩ / ٤١) .

(٢) نفس المرجع (٨ / ٣٥٢) .

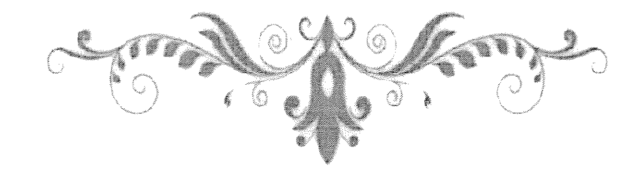
(٣) مجموع الفتاوى (١١ / ٣٧٩) .

(٤) انظر : ص (٢٧١) .

(٥) مقتبس من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٩ / ٤٠) .

وخلاصة ما ذكرناه : إن أدلة إثبات وجود الله وربوبيته ووحدانيته غير مقصورة على هذه الأدلة التي ذكرها الخازن - رحمه الله - ودلت عليها نصوص الكتاب والسنة ، وأقرها سلف الأمة ؛ بل إنها كثيرة لا تنحصر في طريقة أو طرق معينة محدودة ، وهذا هو المنهج الصحيح الذي عليه سلف الأمة - أهل السنة والجماعة - .

وبهذا تبين لنا موافقة الخازن - رحمه الله - **لأهل السنة والجماعة** في توحيد الربوبية ، والاستدلال عليه بأدلة شرعية عقلية صحيحة .



المبحث الثالث :

توحيد الألوهية .

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : المدلول اللغوي والشرعي لتوحيد الألوهية .

المطلب الثاني : الاستدلال على توحيد الألوهية .

المطلب الثالث : العبادة وشروط قبولها وبعض أنواعها .

المطلب الرابع : ما يناقض توحيد الألوهية .

المبحث الثالث : توحيد الألوهية .

المطلب الأول : المدلول اللغوي والشرعي لتوحيد الألوهية .

المسألة الأولى : المدلول اللغوي لتوحيد الألوهية :

إن لفظ (توحيد الألوهية) مكون من كلمتين (التوحيد) و (الألوهية) ، مما يتطلب بيان كلا الكلمتين ليُفهم المراد من لفظ (توحيد الألوهية) ، وقد سبق بيان المقصود من كلمة (التوحيد) (١) ، وبقي بيان معنى كلمة (الألوهية) .

فالألوهية معناها : العبادة . يقال : أَلَه يأله إلاهة وألوهة وألوهية : أي عبد يعبد عبادة . وهي مشتقة من كلمة (الإله) .

والإله : على وزن فِعَال بمعنى مفعول ، أي : مألوه بمعنى معبود . ومنه قراءة ابن عباس - رضي الله عنه - قول الله تعالى : ﴿ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ﴾ [الأعراف : ١٢٧] قرأ : ﴿ **ويذرك وإلهَتك** ﴾ بكسر الهمزة . أي : وعبادتك (٢) .

وكل ما اتخذ معبودا يسمى إلها عند متخذه ، فيقال للشمس مثلا إله : لاتخاذ بعض الناس إياها معبودا .

ولما كان الله - عز وجل - هو المعبود الحق ، وما سواه باطل ، ولفظ (الإله) يطلق على كل معبود حقا كان أو باطلا ، تميَّز المعبود الحق باسم (الله) ، فأصبح هذا الاسم لا يطلق إلا على الإله المعبود الحق - وهو الله عز وجل - .

و (الله) : عَلَمٌ على الإله المعبود بحق ، المستحق للعبادة ، أصله (إله) ، دخلت عليه (أل) ، ثم حذفت همزته وأدغم اللامان (٣) .

---

(١) انظر : تمهيد ، ص (٩١) من هذا البحث .

(٢) انظر : جامع البيان للطبري (١٣ / ٣٩) ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣ / ٤٦٠) .

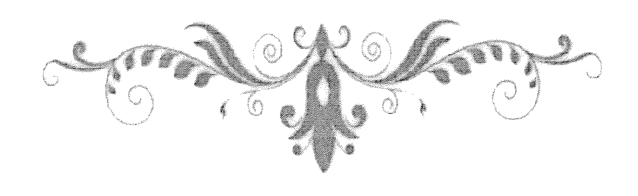
(٣) انظر : الصحاح للجوهري (٦ / ٢٢٢٣) ، ومجمل اللغة لابن فارس (١ / ١٠١) ، والقاموس المحيط للفيروز أبادي ، ص (١٢٤٢) ، والمفردات في غريب القرآن للأصفهاني ١ / ٢٦) ، والمعجم الوسيط ص (٢٥) مادة (أله) .

وهذا المعنى هو ما قرره الخازن -رحمه الله- ، يقول في تفسير قول الله تعالى : ﴿ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٥٦] : ((أي ويصدق بالله أنه ربه ومعبوده)) (١) .

وقال : ((﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [التغابن : ١٣] أي لا معبود ، ولا مقصود إلا هو)) (٢) .

ويقول في موضع آخر : ((" الله " هو اسم علم خاص لله تعالى تفرد به الباري سبحانه وتعالى ليس بمشتق ، ولا يشركه فيه أحد ، وهو الصحيح المختار ، دليله قوله تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [مريم : ٦٥] يعني : لا يقال لغيره الله)) (٣) .

وبهذا تبين لنا جليا موافقة الخازن -رحمه الله- لأهل اللغة في تقرير معنى الألوهية أي : العبادة ، والإله أي : المعبود . وهو المعنى الذي دل عليه الكتاب والسنة وقرره علماء سلف الأمة (٤) .



---

(١) تفسير الخازن (١ / ١٩١) .

(٢) نفس المصدر (٤ / ٣٠٣) .

(٣) نفس المصدر (١ / ١٧) .

(٤) انظر : جامع البيان (١ / ١٢٣) ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١ / ١٢٣) ومجموع الفتاوى (١٠ / ٢٤٩) و (١٣ / ٢٠٢) ، وتيسير العزيز الحميد (١ / ١١٤) ، والدرر السنية في الأجوبة النجدية لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي (ت : ١٣٩٢هـ) الطبعة : السادسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، (٢ / ١٠٣) ، وتيسير العزيز الرحمن للسعدي (١ / ٣٩) .

❁ المسألة الثانية : المدلول الشرعي لتوحيد الألوهية :

توحيد الألوهية : هو ما يعبر عنه بتوحيد العبادة ، أو توحيد القصد والطلب ، أو توحيد الإرادة ، وهذه أسماء ومصطلحات لمسمى واحد ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

فهو يطلق باعتبارين : باعتبار إضافته إلى الله ويسمى (**توحيد الألوهية**) ، وباعتبار إضافته إلى العباد ويسمى (**توحيد العبادة ، أو توحيد القصد والطلب ، أو توحيد الإرادة**) .

ويراد بتوحيد الألوهية في الإطلاق الشرعي : هو إفراد الله - ﷻ - بأفعال العباد أو : هو تخصيص الله - ﷻ - بالعبادات دون سواه ، سواء كانت عبادات قلبية كالخوف والرجاء والتوكل وغيره ، أو بدنية كالصلاة والحج والصيام وغيره ، أو مالية كالزكاة والصدقات وغيرها ، ومن صرف شيئا من هذه العبادات إلى غير الله فقد وقع في الشرك [١] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « والإله المألوه الذي تألهه القلوب ، وكونه يستحق الألوهية مستلزم لصفات الكمال ، فلا يستحق أن يكون معبودا محبوبا لذاته إلا هو ، وكل عمل لا يراد به وجهه فهو باطل » [٢] .

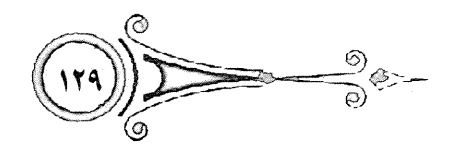
ولتحقيق هذا التوحيد لا بد من تحقيق الإخلاص في العبادات ، فمن أخلص العبادة لله وحده دون سواه ؛ فقد حقق توحيد الألوهية ، ومن صرف شيئا منها إلى غير الله - مهما كان ذلك الغير حتى لو كان ملكا مقربا أو نبيا مرسلا - لم يكن قد أخلص في العبادات وهو بذلك لم يحقق توحيد الألوهية ، بل وقع في الشرك - والعياذ بالله - .

وهذا التوحيد هو الذي ذكره الله في كتابه ، وأنزل به كتبه ، وبعث به رسله ، واتفق عليه المسلمون من كل ملة ، بل لم يأت رسول إلا وابتدأ دعوته به ، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل : ٣٦] . ويقول - ﷻ - : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء : ٢٥] ؛ فبين الله - ﷻ - بأنه لم يبعث رسولا إلا وقد دعا قومه إلى هذا التوحيد - عبادة الله وحده ، واجتناب

---

(١) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٩) ، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (١ / ١٢٩) ، وكشف الشبهات ، ص (١٤) ، وتيسير العزيز الحميد (١ / ١٢٤) ، والقول المفيد (١ / ٩) .

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢ / ٨٥٥) .



كل الوسائل الموصلة إلى الشرك معه -[١] ؛ لأن هذا التوحيد أساس الأعمال التي تبنى عليه ، فلا يقبل اللهُ الأعمال الصالحة ، ويثيب عليها إلا من حقق هذا التوحيد ، بدليل : أن الله - عز وجل - قد قال لنبيه - صلى الله عليه وسلم - : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر : ٦٥] .

وقال - صلى الله عليه وسلم - في الحديث القدسي : ((**قال الله تبارك وتعالى : أنا أغنى الشركاء عن الشرك ، من عمل عملا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه**))[٢] .

بل من أجله خلق الله الخلائق كلها ، يقول - عز وجل - : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : ٥٦] .

وقد جاءت نصوص كثيرة في الكتاب والسنة تقرر هذا النوع من التوحيد ، وبينت أن الله هو المعبود الحق ، المستحق لجميع أنواع العبادات ، ودعت إلى توجيها وإخلاصها له - عز وجل - وحده دون سواه ؛ لأنه هو مالك السماوات والأرض ، بيده خزائن كل شيء ، فهو المتصرف والمدبر لجميع الخلائق ، لا أحد سواه يتصرف في الكون ، ويملك النفع والضر ، فلا نافع ولا مضرَّ إلا هو . ومن تلك النصوص :

فمن الكتاب : قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٢١ ، ٢٢]

وقوله : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ [النساء : ٣٦] .

وقوله : ﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ [الزمر : ٦٦] .

وقوله : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا

---

(١) انظر : الفتاوى الكبرى لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا و مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م ، (٦ / ٥٦٤) ، والدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢ / ٣٢) وتيسير العزيز الحميد (١ / ١٢٤ - ١٢٥) .

(٢) أخرجه مسلم : كتاب الزهد والرقائق ، باب من أشرك في عمله غير الله ، حديث رقم (٤٦) ص (١٥٩٤) .

أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الأنعام : ١٦٢ ، ١٦٣] . إلى غير ذلك من الآيات .

ومن السنة : ما جاء عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أن النبي – ﷺ – عندما بعث معاذا إلى اليمن أمره أن يدعو الناس أولاً إلى التوحيد ، وتوجيه جميع أنواع العبادة إلى الله ، ثم يدعو إلى شرائع الإسلام الأخرى ، يقول – رضي الله عنهما – لما بعث النبي – ﷺ – معاذا إلى اليمن قال له : ((**إنك تقدم على قوم أهل الكتاب ، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله ﷻ ، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم ، فإذا فعلوا ، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم زكاة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فإذا أطاعوا بها فخذ منهم ، وتوق كرائم أموالهم**)) (١) .

وعن معاذ بن جبل – رضي الله عنه – قال : أنا رديف النبي – ﷺ – فقال : ((**يا معاذ !**)) قلت : لبيك وسعديك ، ثم قال مثله ثلاثا . ((**هل تدري ما حق الله على العباد ؟**)) قلت : لا ، قال : ((**حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا**)) ، ثم سار ساعة فقال : ((**يا معاذ !**)) قلت : لبيك وسعديك قال : ((**وهل تدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك ؟ ألا يعذبهم**)) (٢) . إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على هذا المعنى .

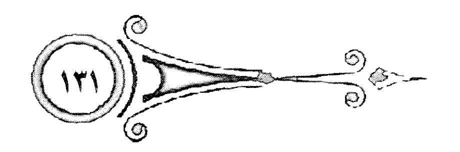
والخازن – رحمه الله – **قد وافق أهل السنة والجماعة** في مدلول توحيد الألوهية ، حيث قرر ما قرروه ، وبيّن أن توحيد الألوهية هو إفراد الله وتخصيصه بالعبادة ، وأنه المستحق لجميع أنواع العبادات ، لا معبود سواه ، ولا إله غيره ، فمن صرف شيئا من العبادات إلى غير الله – أيا كان ذلك الغير ، حتى لو كان ملكا مقربا أو نبينا مرسلا – فقد أشرك مع الله في الألوهية .

يقول – رحمه الله – في قوله : ﴿ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام : ١٩] : ((يعني قل لهم إنما الله إله واحد ، ومعبود واحد لا شريك له ، وبذلك أشهد ﴿ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ يعني : وأنا بريء من كل شيء تعبدونه سوى الله .

---

(١) أخرجه مسلم : كتاب الإيمان ، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام ، حديث رقم (٢٩) ، ص (٣٠)

(٢) أخرجه البخاري : كتاب اللباس ، باب إرداف الرجل خلف الرجل ، حديث رقم (٥٩٦٧) ، ص (١٤٩٨) وأخرجه مسلم : كتاب الإيمان ، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا ، حديث رقم (٤٨) ، ص (٣٦)



وفي هذه الآية دليل على إثبات التوحيد لله - عَزَّوَجَلَّ - وإبطال كل معبود سواه ؛ لأن كلمة (إنما) تفيد الحصر ، ولفظة (الواحد) صريح في التوحيد ، ونفي الشريك فثبت بذلك إيجاب التوحيد ، وسلب كل شريك ، والتبرؤ من كل معبود سوى الله تعالى » (1) .

وقال في موضع آخر : « والمقصود من هذا الكلام - أي قول الله ﴿ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [النمل : ٢٤] - الرد على من يعبد الشمس وغيرها ، من دون الله ؛ لأنه لا يستحق العبادة إلا من هو قادر على من في السموات والأرض عالم بجميع المعلومات ، ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [النمل : ٢٦] أي : هو المستحق للعبادة والسجود لا غيره » (2) .

وقرر في موضع آخر بأن الله وحده له الإلهية ، لا شريك له فيها حيث قال في تفسير قوله تعالى ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] : « قوله - عَزَّوَجَلَّ - : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ نفى الإلهية عن كل ما سواه وأثبت الإلهية له سبحانه وتعالى فهو كقولك : لا كريم إلّا زيد ، فإنه أبلغ من قولك : زيد كريم » (3) .

وخلاصة ما ذكرناه إن أهل السنة والجماعة قد استنبطوا من دلالات نصوص الكتاب والسنة ، وأقوال أهل اللغة بأن المراد بالإله هو : الرب المعبود ، ولفظة (الله) لا يطلق إلا على الإله المعبود الحق وهو (الله عَزَّوَجَلَّ) ، وتوحيد الألوهية يراد به عندهم : إفراد الله بجميع أنواع العبادات دون استثناء ، وإخلاصها له وحده دون غيره ، مهما علت درجة ذلك الغير ، أو عظمت منزلته ؛ لأن الله هو المستحق وحده للعبادة ، وهو ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة ، وإجماع سلف الأمة ، والعقل الفطري السليم .

والخازن -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- **قد وافق منهج أهل السنة والجماعة** في المراد بالإله ، وتوحيد الألوهية .

---

(1) تفسير الخازن (٢ / ١٠٤) .وانظر أيضا : (١ / ٢٢٣) ، (٢ / ١٤٢) ، (٢ / ٣٥٣) ، (٣ / ٢١٢) .

(2) نفس المصدر (٣ / ٣٤٤) .

(3) نفس المصدر (١ / ١٨٨) .

المطلب الثاني : الاستدلال على توحيد الألوهية :

إن الله – ﷻ – عندما خلق الخلق كان لغاية واحدة ، وهي العبادة ، والعبادة هي توحيد الألوهية الذي هو – كما سبق بيانه [١] – إفراد الله بأفعال العباد .

وتوحيد الألوهية هو الغاية كما يعتقده أهل السنة والجماعة لا توحيد الربوبية ؛ لأن من وحد الله في الربوبية ولم يوحده في الألوهية ، لم يكن مسلما ، كما هو حال الكفار ؛ إذ إنهم يقرون ويعترفون بالربوبية ، وينكرون الألوهية ، ومع ذلك لم ينفعهم إقرارهم وإيمانهم بالربوبية .

ولذلك فإن الناظر في أوساط من جعل الغاية هو توحيد الربوبية ، واهتم به ، ونوَّعَ في الأساليب والطرق لإثبات الربوبية لله وحده ، وأهمل توحيد الألوهية ، يجد الشركيات منتشرة بينهم بشكل يندى له الجبين ، وهذا بلا شك مخالف لمنهج الكتاب والسنة .

والمتأمل في نصوص الكتاب والسنة يجد أنها اهتمت بتوحيد الألوهية أكثر من اهتمامها بتوحيد الربوبية ؛ لتدلنا ذلك دلالة واضحة على أهمية توحيد الألوهية ؛ إذ الخلاف وقع فيه ، ومن أجله أنزلت الكتب ، وأرسلت الرسل ، وتنوعت طرق إثبات أحقية الألوهية لله – تعالى – من أدلة نقلية إلى أدلة عقلية .

وبهذا المنهج – منهج الكتاب والسنة – سلك أهل السنة والجماعة ، فاهتموا بتوحيد الألوهية أكثر من اهتمامهم بتوحيد الربوبية ، وبذلوا الغالي والنفيس من أجل إثبات الألوهية لله وحده لا شريك له ، واستدلوا بأدلة متنوعة على إثبات الألوهية لله وحده دون سواه .

وقد سلك الخازن – رحمه الله – هذا النهج – نهج أهل السنة والجماعة – حيث أنه استدل بأدلتهم – المستنبطة من الكتاب والسنة – على إثبات توحيد الألوهية لله – ﷻ – وحده ، ولعلنا نذكر شيئا منها على النحو التالي :

---

(١) انظر : ص (١١٩) .

الدليل الأول : الاستدلال بتوحيد الربوبية على توحيد الألوهية :

إن الإقرار والاعتراف بتوحيد الربوبية يستلزم الإقرار بتوحيد الألوهية ، الذي هو الغاية من خلق العباد ، وترتيب الثواب والعقاب ؛ إذ لا يمكن أن ينفك أحدهما عن الآخر ، إلا عند المكابر الجاحد ، ولذا فإن كفار قريش عندما طُلِبَ منهم أن يشهدوا بأن لا إله إلا الله ، رفضوا وعاندوا واستكبروا وما ذاك إلا لعلمهم علما يقنيا بأن حقيقة لا إله إلا الله هي : لا معبود بحق إلا الله – أي الألوهية – ولو كان المراد به – كما يقول البعض – لا خالق إلا الله – أي الربوبية – ؛ لنطق به كفار قريش ، إذ إنهم مقرون ومعترفون بالربوبية .

فكل من أقرَّ بتوحيد الربوبية بأن الله هو الخالق المالك المدبر يحيي ويميت ، ولم يقرْ بتوحيد الألوهية الذي هو صرف جميع أنواع العبادة لله وحده لا شريك له ، كان من المشركين الخالدين في النار ، كما قال الله – عز وجل – : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ [يوسف : ١٠٦] .

يقول ابن القيم – رحمه الله – : « والإلهية التي دعت الرسل أممهم إلى توحيد الرب بها هي العبادة ، ومن لوازمها : توحيد الربوبية الذي أقرَّ به المشركون ، فاحتج الله عليهم به ، فإنه يلزم من الإقرار به الإقرار بتوحيد الإلهية » (١) .

ويقول ابن أبي العز – رحمه الله – : « ومن ذلك أنه – أي القرآن – يقرر توحيد الربوبية ، ويبين أنه لا خالق إلا الله ، وأن ذلك مستلزم أن لا يُعبَد إلا الله ، فيجعل الأول دليلا على الثاني ، إذ كانوا يسلمون الأول ، وينازعون في الثاني ، فيبين لهم سبحانه أنكم إذا كنتم تعلمون أنه لا خالق إلا الله ، وأنه هو الذي يأتي العباد بما ينفعهم ، ويدفع عنهم ما يضرهم ، لا شريك له في ذلك ، فلِمَ تعبدون غيره ؟ وتجعلون معه آلهة أخرى ؟ » (٢) .

وقد استدل الخازن – رحمه الله – في مواضع كثيرة بالربوبية التي يدخل ضمنها كلُّ ما من شأنه بأنه من أفعال الله وصفاته ؛ كالخلق والملك والتدبير ، والإحياء والإماتة وغيرها على استحقاق الله

---

(١) إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (٦٩١ – ٧٥١هـ) ، تحقيق : علي بن حسن الحلبي الأثري ، تخريج : محمد ناصر الدين الألباني ، دار ابن الجوزي ، الدمام – السعودية ، الطبعة : بدون ، (٢ / ٨٤٥) .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١ / ٣٦) .

- ﷻ - العبودية المطلقة دون سواه من الأصنام وغيرها ، ومن تلك المواضع :

❁ أولا : دلالة أفعال الله على توحيد الألوهية :

- **الخلق .**

يقول في تفسير قوله : ﴿ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام : ١] : ((والمعنى : أنهم يعدلون بالله غير الله ، ويجعلون له عديلا من خلقه ؛ فيعبدون الحجارة مع إقرارهم بأن الله خلق السموات والأرض)) (١) .

ويقول في موضع آخر عند تفسير قول الله تعالى : ﴿ أَمْ خُلِقُواْ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ [الطور : ٣٥] : ((والمعنى : أم خلقوا من غير شيء خلقهم ، فوجدوا بلا خالق ، وذلك مما لا يجوز أن يكون ؛ لأن تعلق الخَلقِ بالخالق من ضرورة الاسم ، فإن أنكروا الخالق ، لم يجز أن يوجدوا بلا خالق ﴿ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ أي : لأنفسهم ، وذلك في البطلان أشد ؛ لأن ما لا وجود له كيف يخلق ؟ فإذا بطل الوجهان قامت الحجـة عليهم بأن لهم خالقا ، فليؤمنوا به ، وليوحدوه ، وليعبدوه)) (٢) .

- **الإحياء والإماتة ، والإيجاد من العدم ، والإنعام .**

يقول في قوله ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا ﴾ [مريم : ٤٢] : ((وصَف - أي إبراهيم عليه السلام - الأصنام بثلاثة أشياء كل واحد منها قادح في الإلهيـة ، وذلك أن العبادة هي غاية التعظيم للمعبود ، فلا يستحقها إلا من له ولاية الإنعـام ، وله أوصاف الكمال ، وهو الله تعالى فلا يستحـق العبـادة إلا هو)) (٣) .

ويقول عند تفسـير قوله تعالى : ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢١] : ((يعني : الأصنام من الحجارة والخشب وغيرهما من المعادن ، وهي من الأرض ، ﴿ هُمْ يُنشِرُونَ ﴾ يعني : يحيون الأموات ؛ إذ لا يستحق الإلهية إلا من يقدر على الإحياء والإيجاد من العدم ،

---

(١) تفسير الخازن (٢ / ٩٨) .

(٢) نفس المصدر (٤ / ٢٠١) .

(٣) نفس المصدر (٣ / ١٨٩) .

والإنعام بأبلغ وجوه النعم ، وهو الله - عَجَّلَ -)) [(١)] .

- **إنبات الزرع .**

يقول عند قوله تعالى : ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ﴾ [الأنعام : ٩٥] : ((لما تقدم الكلام على تقرير التوحيد وتقرير النبوة ، أردفه بذكر الدلائل على كمال قدرته وعلمه وحكمته ، تنبيها بذلك على أن المقصود الأعظم هو معرفة الله - سبحانه وتعالى - بجميع صفاته وأفعاله ، وأنه مبدع الأشياء وخالقها ، ومن كان كذلك ، كان هو المستحق للعبادة ، لا هذه الأصنام التي كانوا يعبدونها ، وتعريفا منه خَطَأَ ما كانوا عليه من الإشراك الذي كانوا عليه . والمعنى : أن الذي يستحق العبادة دون غيره هو الله الذي فلق الحب عن النبات والنواة عن النخلة)) [(٢)] .

۞ ثانيا : دلالة صفات الله على توحيد الألوهية :

- **صفة الملكوت (المُلْك) :**

يقول - رَحِمَهُ اللهُ - : ((إن الذي له ملك السموات والأرض هو الذي يستحق الإلهية ، لا ما قالت النصارى من إلهة المسيح وأمه ؛ لأنهما جملة من في السموات والأرض ، فهما عبيده وفي ملكه)) [(٣)] .

ويقول عند قول الله تعالى : ﴿ وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ [إبراهيم : ٢] : ((يعني الذين تركوا عبادة من يستحق العبادة ، الذي له ما في السموات وما في الأرض ، وعبدوا من لا يملك شيئا البتة ، بل هو مملوك لله ؛ لأنه من جملة خلق الله ، ومن جملة ما في السموات وما في الأرض)) [(٤)] .

- **صفة الحياة :**

يقول عند تفسير قول الله : ﴿ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ﴾ [النحل : ٢١] : ((والمعنى لو كانت هذه الأصنام آلهة كما تزعمون ، لكانت أحياء غير جائز عليها الموت ؛ لأن الإله الذي يستحق أن

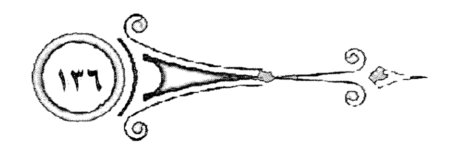
---

(١) نفس المصدر (٣ / ٢٢٢) .

(٢) نفس المصدر (٢ / ١٣٧) .

(٣) نفس المصدر (٢ / ٩٦) .

(٤) نفس المصدر (٣ / ٢٧) . وانظر : (٤ / ٤١٣) .



يُعبد هو الحي الذي لا يموت ، وهذه أموات غير أحياء ، فلا تستحق العبادة ، فمن عبدها فقد وضع العبادة في غير موضعها)) [١] .

● صفة العلم والقدرة :

يقول في قول الله : ﴿ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [النمل : ٢٥ - ٢٦] : ((والمقصود من هذا الكلام الرد على من يعبد الشمس وغيرها ، من دون الله ؛ لأنه لا يستحق العبادة إلا من هو قادر على من في السموات والأرض ، عالم بجميع المعلومات ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ أي هو المستحق للعبادة والسجود لا غيره)) [٢] .

ويقول في موضع يشمل عدة أدلة : وهو عند قوله تعالى ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾ [يونس : ٣١ - ٣٢] : ((يعني أنهم يعترفون أنَّ فاعل هذه الأشياء هو الله ، وإذا كانوا يقرون بذلك ﴿ فَقُلْ ﴾ أي : قل لهم يا محمد ﴿ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ يعني : أفلا تخافون عقابه حيث تعبدون هذه الأصنام التي لا تضر ولا تنفع ولا تقدر على شيء من هذه الأمور ﴿ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ﴾ يعني : فذلكم الذي يفعل هذه الأشياء ويقدر عليها هو الله ربكم الحق الذي يستحق العباد لا هذه الأصنام ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ﴾ يعني : إذا ثبت بهذه البراهين الواضحة والدلائل القطعية ، أن الله هو الحق ، وجب أن يكون ما سواه ضلالا وباطلا)) [٣] .

---

(١) نفس المصدر (٣ / ٧٢) .

(٢) نفس المصدر (٣ / ٣٤٤) . وانظر : (٣ / ٤٠٠) .

(٣) نفس المصدر (٢ / ٤٤٢) .

الدليل الثاني : الاستدلال بعجز آلهة المشركين على توحيد الألوهية :

لقد ذكر الله – عَجَلَّ – في غير موضع أن الآلهة والأصنام التي يعبدها المشركون من دون الله لا تملك النفع ولا الضر ، بل لا تملك شيئا ، وهي عاجزة عن فعل أي شيء ، فكيف تُعبد من دون الله وهي متَّصفة بصفة العجز ؟ والعاجز – كما هو معلوم لدى العقلاء – لا يصلح أن يكون إلها ؛ إذ الإله الحق متصف بصفات الكمال ، منزه عن كل صفة نقص .

يقول ابن القيم – رحمه الله – في بيان عجز آلهة المشركين : « وقد قطع الله الأسباب التي تعلق بها المشركون جميعها ، قطعا يعلم من تأمله وعرفه : أن من اتخذ من دون الله وليا أو شفيعا فهو ﴿ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ ﴾ [العنكبوت : ٤١] فقال تعالى : ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ﴾ [سبأ : ٢٢ – ٢٣] ، فالمشرك إنما يتخذ معبوده لما يحصل له به من النفع ، والنفع لا يكون إلا ممن فيه خصلة من هذه الأربع : إما مالك لما يريده عابده منه ، فإن لم يكن مالكا كان شريكا للمالك ، فإن لم يكن شريكا له كان معينا له وظهيرا ، فإن لم يكن معينا ولا ظهيرا كان شفيعا عنده ، فنفى سبحانه المراتب الأربع نفيا مرتبا ، متنقلا من الأعلى إلى ما دونه ، فنفى الملك والشركة والمظاهرة والشفاعة التي يظنها المشرك ، وأثبت شفاعة لا نصيب فيها لمشرك ، وهي الشفاعة بإذنه ، فكفى بهذه الآية نورا وبرهانا ونجاة وتجريدا للتوحيد وقطعا لأصول الشرك ومواده لمن عقلها »[1] .

وقد استدل الخازن – رحمه الله – على إثبات توحيد الألوهية ، واستحقاق الله العبادة دون سواه ، بدليل عجز آلهة المشركين ، ومن ذلك :

قوله عند تفسير قوله تعالى : ﴿ فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ ﴾ [يونس : ١٠٤] : « ﴿ فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ : يعني هذه الأوثان ، وإنما وجب تقديم هذا النفي ؛ لأن العبادة هي غاية التعظيم للمعبود فلا تليق لأخس الأشياء ، وهي الحجارة التي لا تنفع لمن عبدها ، ولا تضر لمن تركها ، ولكن تليق العبادة لمن بيده النفع والضر ،

---

(١) مدارج السالكين (١ / ٢٨٨) .

وهو قادر على الإماتة ، والإحياء ، وهو قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ ﴾ والحكمة في وصف الله سبحانه وتعالى في هذا المقام بهذه الصفة ، أن المراد : أن الذي يستحق العبادة أعبده أنا وأنتم هو الذي خلقكم أولا ولم تكونوا شيئا ، ثم يميتكم ثانيا ثم يحييكم بعد الموت ثالثا » [١] .

ويقول في موضع آخر : « ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ [النحل : ١٧] لما ذكر الله – ﷻ – من عجائب قدرته ، وغرائب صنعته ، وبديع خلقه ما ذكر على الوجه الأحسن والترتيب الأكمل ، وكانت هذه الأشياء المخلوقة المذكورة في الآيات المتقدمة كلها دالة على كمال قدرة اللّه تعالى ، ووحدانيته ، وأنه تعالى هو المنفرد بخلقها جميعا ، قال على سبيل الإنكار على من ترك عبادته واشتغل بعبادة هذه الأصنام التي لا تضر ولا تنفع ، ولا تقدر على شيء ، ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ ﴾ يعني : هذه الأشياء الموجودة المرئية بالعيان ، وهو الله تعالى الخالق لها ، ﴿ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ يعني : هذه الأصنام العاجزة التي لا تخلق شيئا البتة ؛ لأنها جمادات لا تقدر على شيء ، فكيف يليق بالعاقل أن يشتغل بعبادتها ، ويترك عبادة من يستحق العبادة ، وهو الله ، خالق هذه الأشياء كلها » [٢] .

ثم عند قوله تعالى : ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [النجم : ١٩ – ٢٠] ، يقول : « ومعنى الآية : هل رأيتم هذه الأصنام حق الرؤية ، وإذا رأيتموها علمتم أنها لا تصلح للعبادة ؛ لأنها لا تضر ولا تنفع » [٣] .

---

(١) تفسير الخازن (٢ / ٤٦٨) .

(٢) نفس المصدر (٣ / ٧١) .

(٣) نفس المصدر (٤ / ٢٠٩) . وانظر : (٤ / ٥٨) .

الدليل الثالث : الاستدلال بأمر الله بعبادته على توحيد الألوهية :

هذا النوع من الأدلة جاء في نصوص الشرع في مواطن كثيرة ، وقد استخدمه الخازن - رحمه الله - للاستدلال به على توحيد الألوهية وكان مما ذكر :

((﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ [الزمر : ١١] ، وفي قوله : ﴿ قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِي ﴾ [الزمر : ١٤] ، قلت : هذا ليس بتكرار ؛ لأن الأول : الإخبار بأنه - أي محمد ﷺ - مأمور من جهة الله تعالى بالإتيان بالعبادة والإخلاص . والثاني : أنه إخبار بأنه أمر أن يَخُصَّ الله تعالى وحده بالعبادة ، ولا يعبد أحدا غيره مخلصا له دينه)) [١] .

ويقول عند قوله : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ﴾ [يونس : ٣] ((يعني الذي خلق هذه الأشياء ودبرها هو ربكم وسيدكم لا رب لكم سواه ﴿ فَٱعْبُدُوهُ ﴾ : أي فاجعلوا عبادتكم له لا لغيره ؛ لأنه المستحق للعبادة بما أنعم عليكم من النعم العظيمة)) [٢] .

وقال في قوله تعالى : ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [البقرة : ٨٣] ((أي : أمر الله تعالى بعبادته ، فيدخل تحته النهي عن عبادة غيره ؛ لأن الله تعالى هو المستحق للعبادة لا غيره)) [٣].

ثم ذكر - رحمه الله - بأن عبادة المشركين غير الله من الأصنام قائمة على هوى ، لا حجة لهم ، ولا دليل على استحقاق تلك الأصنام للعبادة ، ولذلك لما طلب اللهُ منهم أن يأتوا بحجة على صحة صنيعهم وعبادتهم دون الله دُحروا وعَجزوا .

يقول - رحمه الله - عند قوله : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ ﴾ [الكهف : ١٥] : ((﴿ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ﴾ أي : من دون الله ﴿ ءَالِهَةً ﴾ يعني : أصناما يعبدونها . ﴿ لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم ﴾ أي : على عبادة الأصنام ﴿ بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ ﴾ أي : بحجة واضحة وفيه تبكيت ؛ لأن الإتيان بحجة على عبادة الأصنام محال)) [٤].

---

(١) نفس المصدر (٤ / ٥٣) .

(٢) نفس المصدر (٢ / ٤٢٨) .

(٣) نفس المصدر (١ / ٥٧) .

(٤) نفس المصدر (١ / ٥٧) .

المطلب الثالث : العبادة وشروط قبولها وبعض أنواعها .

❁ المسألة الأولى : مدلول العبادة .

سبق الحديث [١] عن المراد بتوحيد الألوهية الذي هو : إفراد الله بأفعال العباد ، أو : إفراد الله بالعبادة ، وأن الله – عَزَّ وَجَلَّ – لم يخلق الخلق إلا من أجل العبادة ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : ٥٦] ، فمن عبد الله حق عبادته ؛ نال الثواب العظيم والأجر الجزيل ، ألا وهو الجنة – التي فيها ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر – وأما من قصَّر في عبادته ، ولم يقم بها على الوجه المطلوب ، كان الجزاء النار وبئس القرار ؛ لذا كان من اللازم الحديث عن العبادة ، وشروط صحتها ليتمكن العبد بمعرفتها القيام بالعبادة على الوجه المطلوب ؛ فينال الفوز الكبير والنعيم المقيم .

أولا : المدلول اللغوي للعبادة :

العبادة : مصدر عبد يعبد عبادة .

وهي مشتقة من التعبد وهو التذلل والخضوع [٢]. يقول الراغب : « يقال طريق معبد أي : مذلل بالوطء ، وبعير مُعبَّد أي : مذلل بالقطران ، وعَبَّدْتُ فلانا إذا ذلَّلته وإذا اتخذته عبدا » [٣].

والخازن – رَحِمَهُ اللَّهُ – **قد قال ما قال به أهل اللغة** فقال : « وأصل العبودية : التذلل ، والعبادة غاية التذلّل ولا يستحقها إلا من له غاية الإفضال ، والإنعام وهو الله تعالى » [٤].

وقال في موضع آخر : « والعبادة أقصى غاية الخضوع والتذلل ، وسمي العبد عبدا لذلته وانقياده » [٥] .

---

(١) انظر : ص (١٢٨) .

(٢) تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٢٨٢ – ٣٧٠هـ) ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ٢٠٠١م ، (٢ / ١٣٨) ، والصحاح (٢ / ٥٠٣) ، والمعجم الوسيط ص (٥٧٩) .

(٣) المفردات في غريب القرآن ، ص (٤١٥) .

(٤) تفسير الخازن (١ / ٣٠) .

(٥) نفس المصدر (١ / ٢٠) .

ثانيا : المدلول الشرعي للعبادة :

إن معنى العبادة في الشرع يأتي باعتبارين :

١) باعتبار أصلها وهي مصدر (عبد) بمعنى التَّعبُّد ، وهو فعل العبد ، أي : التذلل لله والخضوع له بفعل أوامره واجتناب نواهيه ، مع الحب والتعظيم .

٢) باعتبار أفرادها ، وهي بمعنى المتعبَّد به ، أي : اسم جامع لكل ما يتعبد به العبد من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة [١] .

وقد تنوعت عبارات السلف في تعريف العبادة ، وأشمل ما ذكر في معنى العبادة : ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : ((**العبادة : اسم جامع لما يحبه الله ويرضاه من الأقوال ، والأعمال الباطنة والظاهرة** ، فالصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وصدق الحديث ، وأداء الأمانة ، وبر الوالدين ، وصلة الأرحام ، والوفاء بالعهود ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والجهاد للكفار والمنافقين ، والإحسان للجار ، واليتيم ، والمسكين ، وابن السبيل ، والمملوك من الآدميين ، والبهائم ، والدعاء والذكر ، والقراءة ، وأمثال ذلك من العبادة ، وكذلك حب الله ورسوله ، وخشية الله والإنابة إليه ، وإخلاص الدين له ، والصبر لحكمه ، والشكر لنعمه ، والرضى بقضائه ، والتوكل عليه والرجاء لرحمته والخوف من عذابه وأمثال ذلك هي من العبادة لله)) [٢] .

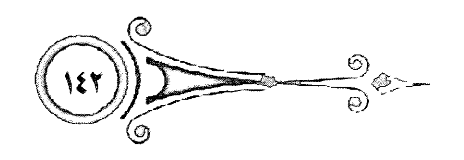
والخازن -رحمه الله- قد عرَّف العبادة بأنها : **توحيد الله ، وعدم الإشراك معه فيها** ، وأنه وحده هو المستحق بها ، يقول -رحمه الله- في قوله تعالى : ﴿ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡ ﴾ [المائدة : ١١٧] : ((يعني وحدوه ولا تشركوا به شيئا)) [٣] . وقال في قوله تعالى : ﴿ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [البقرة : ٨٣] ((أي : أمر الله تعالى بعبادته ، فيدخل تحته النهي عن عبادة غيره ؛ لأن الله

---

(١) انظر : القول المفيد على كتاب التوحيد (١ / ١٠) .

(٢) العبودية لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : علي حسن عبد الحميد ، دار الأصالة ، مصر - الإسماعيلية ، الطبعة : الثالثة ١٤١٩هـ ١٩٩٩م ، ص (١٩) . وانظر : الفتاوى الكبرى (٥ / ١٥٥) ، ومجموع الفتاوى (١٠ / ١٤٩) .

(٣) تفسير الخازن (٢ / ٩٥) ، وانظر أيضا : (٢ / ٤٩٨) ، (٣ / ٣٤٩) ، (٤ / ٣٤٤) .



تعالى هو المستحق للعبادة لا غيره)) [١].

ويقول في موضع آخر : ((والمراد بالعبادة : التوحيد وخلع الأنداد والأصنام وما كانوا يعبدون ، والرجوع إلى الله تعالى وإلى عبادته والدخول في دين الإسلام)) [٢].

قلت : ما قاله الخازن - رحمه الله - في تعريف العبادة بأنها : توحيد الله ونبذ الشريك عنه ، هو تعريف بالتضمن ؛ إذ العبادة المأمور بها تتضمن توحيد الله وعدم الإشراك معه فيها كائنا من كان ، يقول الله تعالى : ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ ﴾ [البينة : ٥] .

وهذا التعريف تعريف سلفي ، فقد ورد عن ابن عباس - رضي الله عنه - بأن العبادة : هي التوحيد ، حيث فسّر قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة : ٢١] أي : ((للفريقين جميعا من الكفار والمنافقين ؛ أي : وحدوا ربكم الذي خلقكم)) [٣] .

وقد نقل السمعاني في تفسيره عن ابن عباس - رضي الله عنه - حيث قال : ((قال ابن عباس - رضي الله عنه - : (كل ما ورد في القرآن من العبادة فهو بمعنى التوحيد))) [٤] .

والخازن - رحمه الله - قد أورد هذا القول في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة : ٢١] : ((قال ابن عباس - رضي الله عنه - وحدوا ربكم ، وكل ما ورد في القرآن من العبادة فمعناه التوحيد)) [٥] .

وبهذا اتضحت لنا موافقة الخازن - رحمه الله - **لسلف الأمة** - أهل السنة والجماعة - في مدلول العبادة بالحقيقة الشرعية .

---

(١) نفس المصدر (١ / ٥٧) .

(٢) نفس المصدر (٢ / ٤٧١) .

(٣) انظر : جامع البيان (١ / ٣٦٣) ، وتفسير القرآن العظيم (١ / ١٩٥) .

(٤) تفسير السمعاني (١ / ٥٦) . وانظر : جامع البيان (١ / ٣٦٣) ، وتفسير القرآن العظيم (١ / ١٩٥) .

(٥) تفسير الخازن (١ / ٣٠) .

❁ المسألة الثانية : شروط قبول العبادة .

لقد خلق الله – ﷻ – الخلائق كلها من أجل حكمة واحدة وهي : (العبادة) كما قال : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : ٥٦] ، وهذه العبادة (أي عبادة المسلم) لا تكون مقبولة عند الله – ﷻ – إلا إذا كانت على هيئة معينة ، تتوفر فيها شرطان بيَّنهما الإسلام ، ومتى اختل شرط من هذين الشرطين كانت العبادة مردودة على صاحبها غيرُ مقبولة عند الله – ﷻ – .

وقد قام علماء الشريعة الإسلامية من أهل السنة والجماعة بالنظر والتتبع في النصوص الشرعية ، فوجدوا أن عبادة العبد المسلم لا تكون مقبولة عند الله ، ثم يثيبه عليها إلا بشرطين اثنين :

الشرط الأول : الإخلاص لله تعالى في العبادة .

الشرط الثاني : متابعة النبي – ﷺ – في كيفية أداء العبادة .

يقول الفضيل بن عياض [(١)] في تفسير قوله تعالى : ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الملك : ٢] : ((أخلصه وأصوبه ، قالوا : يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه ؟ قال : إن العمل إذا كان خالصا ، ولم يكن صوابا لم يقبل ، وإذا كان صوابا ، ولم يكن خالصا لم يقبل ، حتى يكون خالصا صوابا . والخالص إذا كان لله ، والصواب إذا كان على السنة)) [(٢)] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : ((وجماع الدين أصلان : ألا نعبد إلا الله ، ولا نعبده إلا بما شرع – أي النبي ﷺ – ، لا نعبده بالبدع)) [(٣)] .

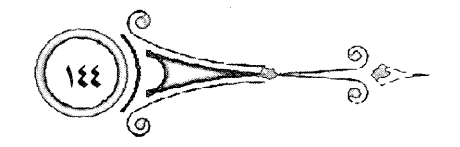
---

(١) **هو** : أبو علي الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي ، الإمام الزاهد العابد المشهور ، ثقة ثبت ، أخرج له الشيخان وغيرهما ، ولد سنة (١٠٥هـ) ، وتوفي سنة (١٨٧هـ) .

انظر : القند في ذكر علماء سمرقند لعمر بن محمد بن أحمد النسفي (٤٦١ – ٥٣٧هـ) ، تحقيق : يوسف الهادي مرآة التراث ، طهران – إيران ، الطبعة : الأولى ١٣٧٨هـ – ١٩٩٩م ، ص (٦٤٧) ، وصفة الصفوة لابن الجوزي (٢ / ٢٣٧) ، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤ / ٤٧) ، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٨ / ٤٢١) .

(٢) حلية الأولياء (٨ / ٩٥) . وانظر : مدارج السالكين (١ / ٨٤) .

(٣) مجموع الفتاوى (١٠ / ٢٣٤) .



وقد قال ابن القيم -رحمه الله- عند تقسيمه أعمال العباد إلى أربعة أقسام : ((واحد مقبول ، وثلاثة مردودة ، فالمقبول ما كان لله خالصا وللسنة موافقا ، والمردود ما فقد منه الوصفان أو أحدهما)) [١] .

والخازن -رحمه الله- قد قرر هذين الشرطين ، وبيّن أن العبادات لا تكون مقبولة عند الله إلا بهما .

يقول -رحمه الله- في الشرط الأول وهو [الإخلاص] :

((قوله ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي ﴾ [الأنعام : ١٦٢] دليل على أن جميع العبادات يؤديها العبد على الإخلاص لله ، ويؤكد هذا قوله : ﴿ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ ﴾ [الأنعام : ١٦٢ - ١٦٣] ، وفيه دليل على أن جميع العبادات لا تُؤدّى إلا على وجه التمام والكمال ؛ لأن ما كان لله لا ينبغي أن يكون إلا كاملا تاما مع إخلاص العبادة له فما كان بهذه الصفة من العبادات كان مقبولا)) [٢] .

وفي بيان حقيقة الإخلاص يقول : ((﴿ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة : ٥] : الإخلاص عبارة عن النّية الخالصة ، وتجريدها عن شوائب الرّياء ، وهو تنبيه على ما يجب من تحصيل الإخلاص من ابتداء الفعل إلى انتهائه)) [٣] .

ويقول في موضع آخر : ((وحقيقة الإخلاص فعل الشيء خالصا لله عن شائبة الغير فكل من أتى بعمل من أعمال الطاعات فلا يخلو : إما أن مراده بتلك الطاعات وجه الله فقط ، أو غير الله أو مجموع الأمرين .

أما ما كان لله تعالى فهو الخالص المقبول ، وأما ما كان لغير الله فهو الباطل المردود وأما من كان مراده مجموع الأمرين - أي لله ولغير الله - فإن ترجح جانب الله تعالى كان من المخلصين الناجحين ، وإن ترجح الجانب الآخر كان من الهالكين ؛ لأن المثل يقابله المثل فيبقى القدر

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) ، تخريج : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن الجوزي ، الدمام - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٣هـ ، (٣ / ٤٣٥) .

(٢) تفسير الخازن (٢ / ١٧٨) .

(٣) نفس المصدر (٤ / ٤٥٥) .

الزائد ، وإلى أي الجانبين رجح أخذ به)) (١) .

ويقول في الشرط الثاني وهو [المتابعة] :

فعند قــوله تعـالى : ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ﴾ [النساء : ٥٩] : يقول : ((قال العلماء : في الآية دليل على أن من لا يعتقد وجوب طاعة الله وطاعة الرسول ، ومتابعة السنة والحكم بالأحـاديث الواردة عن النبي ﷺ لا يكون مؤمنا بالله وباليوم الآخر)) (٢) .

وفي سياق الحديث عن المتابعة أورد – رحمه الله – أحاديث عن النبي – ﷺ – ومن ذلك : ما رواه أبو رافع – رضي الله عنه – عن النبي – ﷺ – أنه قال : ((**لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه أمر مما أمرت به ونهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه**)) (٣) (٤) . مما يدل على حثه – رحمه الله – على متابعة النبي – ﷺ – في العبـادات سواء كانت قولية أو فعلية (٥) .

وبهذا اتضحت موافقةُ الخازن – رحمه الله – لأهل السنة والجماعة في تقرير شروط قبول العبادة من العبد .

---

(١) نفس المصدر (٣ / ٥٦) . وانظر في مضمون ذلك (٣ / ٢٥٦) .

(٢) نفس المصدر (١ / ٣٩٣) .

(٣) رواه أحمد في مسنده ، (٣٩ / ٣٠٢) حـديث رقم (٢٣٨٧٦) ، وأبو داود في كتـاب السنة ، باب في لزوم السنة ، ص (٨٣١) ، حديث رقم (٤٦٠٥) ، وابن ماجة في باب تعظيم حديث الرسول والتغليظ على من عارضه ، حديث رقم (١٣) ، (١ / ٦) ، وقال الألباني : " صحيح " (صحيح ابن ماجة ١ / ٢١) ، والترمـذي في كتـــاب العلم باب ما نهي عنه أن يقال عنـد حـديث النبي ﷺ ، ص (٦٠٠) ، حـديث رقم (٢٦٦٣) وقال : حديث حسن صحيح .

(٤) انظر : تفسير الخازن (٤ / ٢٧٠) .

(٥) قد يحدث لدى القارئ إشكال ، وهو كيف يستقيم الأمر بين قول الخازن بوجوب المتابعة وبين وصفه المترجمين له بالتصوف ، ومعلوم أن التصوف هو ممارسة أعمال بدعية لم تثبت بالشرع ؟

نقول : قد يكون سلوك الإنسان يخالف قوله ، وهذا واقع ، ثم إننا بحثنا عن سبب نسبة التصوف إليه ، وعن عمل بدعي قام به ، ولكننا لم نجد في ذلك شيئا ، وقولنا بأنه يرى وجوب المتابعة بناءً على ما ثبت لدينا من الشواهد من أقواله ، ولو ثبت لدينا مع ذلك أعمال بدعية مارسها كنا قد حكمنا عليه بالتناقض ، ولكن لم يثبت شيء ، والله أعلم .

❁ المسألة الثالثة : بعض أنواع العبادة .

إن العبادة التي طلب الله – ﷻ – من العباد هي توقيفية لا مجال للاجتهاد فيها ، وكل عمل لم يأت في الشرع دليل عليه كان مردودا على صاحبه كما جاء ذلك عن النبي – ﷺ – : ((**من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد**)) (١).

وهذه العبادة لها أنواع كثيرة منها :

عبادات قلبية كالتوكل والخوف والرجاء والخشية وغيرها .

وعبادات قولية كالدعاء والتسبيح والتهليل وتلاوة القرآن وغيرها .

وعبادات فعلية كالصلاة والحج والصوم وغيره .

ولِمَا للعبادة من أنواع كثيرة ، سنقتصر الحديثُ هنا فيما تطرق إليه الخازن – رحمه الله – من أنواع العبادة ؛ إتماما لإيضاح رأيه في توحيد الألوهية ، وقد وافق فيه منهج أهل السنة والجماعة – كما سيتبين إن شاء الله –

أولا : عبادات قلبية :

● التوكـل .

التوكل نوع من أنواع العبادات ، لا يجوز صرفه لغير الله – ﷻ – ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ [المائدة : ٢٣] .

قال الخازن – رحمه الله – : ((فأمر الله عبادَه المؤمنين أن لا يتوكلوا إلا عليه ، وأن لا يفوضوا أمرهم إلا إليه (٢) ؛ لأن الأمر كله لله ، ولا راد لقضائه ، ولا دافع لحكمه ؛ فيجب أن يتوكل العبد في كل الأمور على الله تعالى لا على غيره (٣) ، فإنه الكافي لمن توكل عليه)) (٤) .

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الأقضية ، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور ، حديث رقم (١٨) ، ص (٩٤٥) .

(٢) تفسير الخازن (١ / ٢٩٢) .

(٣) نفس المصدر (١ / ٣١٢) .

(٤) نفس المصدر (٢ / ٢٢٨) .

والتوكل هو : الاعتماد على الغير ، يقال : توكلتُ عليه أي : اعتمدت عليه (١) .

وقال الخازن -رحمه الله- : « التوكل : " تفعُّل " من وكل أمره إلى غيره إذا اعتمد عليه في كفايته والقيام به » (٢) .

والتوكل المشروع : هو الثقة بالله والاعتماد عليه وحده في جلب النفع أو دفع الضر مع فعل الأسباب المشروعة (٣) .

وفعل الأسباب لا ينافي التوكل على الله والاعتماد عليه ، قال الخازن -رحمه الله- في معرض حديثه عن الإسراء والمعراج : « والمراد بربط البراق بالحلقة : الأخذ بالاحتياط في الأمور وتعاطي الأسباب ، وإن ذلك لا يقدح في التوكل إذا كان الاعتماد على الله تعالى » (٤) .

وفي موضع آخر يبين فيه أيضا أن الأخذ بالأسباب لا ينافي التوكل ، قال عند قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] : « ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ ﴾ : يعني على المشاورة ، ﴿ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ أي : فاستعن بالله في أمورك كلها وثق به ولا تعتمد إلا عليه ، فإنه ولي الإعانة والعصمة والتسديد ، والمقصود أن لا يكون للعبد اعتماد على شيء إلا على الله تعالى في جميع أموره وأن المشاورة لا تنافي التوكل » (٥) .

يقول ابن القيم -رحمه الله- : « فالتوكل والحسب بدون قيام الأسباب المأمور بها عجز محض ، فإن كان مشوباً بنوعٍ من التـوكل ، فهو توكُّل عجز ، فلا ينبغي للعبد أن يجعلَ توكُّلَهُ عجزاً ، ولا يجعلَ عجزَه توكلاً ، بل يجعل توكُّلَه مِن جملة الأسباب المأمور بها التي لا يَتِمُّ المقصودُ إلا بها كلِّها » (٦) .

---

(١) انظر : مجمل اللغة لابن فارس (٣ / ٩٣٥) مادة " وكل " ، ولسان العرب (١٥ / ٣٨٧) مادة " وكل " ، والمعجم الوسيط ، ص (١٠٥٤) مادة " وكل " ، والمفردات في غريب القرآن (٢ / ٦٨٩) .

(٢) تفسير الخازن (١ / ٢٩٢) .

(٣) انظر : تفسير السمعاني (٢ / ٣٩٩) ، ومعالم التنزيل للبغوي (٣ / ٣٢٦) ، والقول المفيد على شرح كتاب التوحيد (٢ / ١٨٥) .

(٤) تفسير الخازن (٣ / ١١٥) .

(٥) نفس المصدر (١ / ٣١٢) .

(٦) زاد المعاد في هدي خير العباد لأبي عبـد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية (ت : ٧٥١هـ) =

يقول الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - : ((فمن جعل أكثر اعتماده على الأسباب ؛ نقص توكله على الله ، ويكون قادحا في كفاية الله ، فكأنه جعل السبب وحده هو العمدة فيما يصبُو إليه من حصول المطلوب وزوال المكروه ، ومن جعل اعتماده على الله ملغيا للأسباب ، فقد طعن في حكمة الله ؛ لأن الله جعل لكل شيء سببا ، فمن اعتمد على الله ، اعتمادا مجردا ، كان قادحا في حكمة الله ؛ لأن الله حكيم ، يربط الأسباب بمسبباتها ، كمن يعتمد على الله في حصول الولد وهو لا يتزوج))(١) ، إذاً لا بد من الاعتماد على الله أولا ثم فعل الأسباب المأذون بها شرعا ، مع عدم الاعتماد عليها .

وهذه العبادة - التوكل على الله - من كمال الإيمان كما في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة : ٢٣] ، وقال الله حكاية عن موسى - عليه السلام - : ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ ﴾ [يونس : ٨٤] ، قال الخازن - رحمه الله - في هذه الآية : ((ودلت الآية على أن التوكل على الله ، والتفويض لأمره من كمال الإيمان ، وأن من كان يؤمن بالله ، فلا يتوكل إلا على الله ، لا على غيره))(٢) .

وبه تنال محبة الله - عز وجل - ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] .

وبناءا على ما سبق اتضح أن الخازن - رحمه الله - قد قرر في هذه العبادة - التوكل - ما قرره أهل السنة والجماعة ، موافقا لهم ، حيث ذكر بأن التوكل هو الاعتماد على الله مع فعل الأسباب ، وأن فعل الأسباب لا ينافي التوكل ، وبه يكمل إيمان العبد ، وتنال محبة الله - عز وجل - .

= تحقيق : شعيب وعبد القادر الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، الطبعة : السادسة والعشرون ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م (٢ / ٣٦٣) .

(١) القول المفيد على شرح كتاب التوحيد (٢ / ١٨٧) .

(٢) تفسير الخازن (٢ / ٤٥٧) .

- **الخوف والرجاء .**

الخوف والرجاء عبادتان عظيمتان ، أثنى الله – عز وجل – على المؤمن المتصف والمتحلي بهما ، ورتب عليهما المغفرة والفوز بالجنة ، قال الله تعالى في الخوف : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات : ٤٠ – ٤١] ، وقال : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴾ [الرحمن : ٤٦] ، وقال سبحانه في الرجاء : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢١٨] .

ويُراد **بالخوف** : أن يخاف العبدُ من عقاب الله وبطشه . **وأما الرجاء** : فهو الطمع في ثواب الله وفضله وكرمه .

يقول ابن أبي العز : ((الخوف المحمود الصادق : ما حال بين صاحبه وبين محارم الله فإذا تجاوز ذلك ، خِيفَ منه اليأس والقنوط . والرجاء المحمود : رجاء رجل عمل بطاعة الله على نور الله فهو راج لثوابه ، أو رجل أذنب ذنبا ، ثم تاب منه إلى الله فهو راج لمغفرته)) [(١)] .

ومنهج أهل السنة والجماعة في هاتين العبادتين كما رسمه القرآن الكريم والسنة المطهرة ، الجمعُ بين الخوف والرجاء ، بحيث يكون الإنسان خائفا من عقاب الله وهو في ذات الوقت راجيا فضل الله وكرمه ، وقد امتدح الله – عز وجل – من جمع في عبادته بين الخوف والرجاء فقال : ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ﴾ [الإسراء : ٥٧] ، وقال تبارك وتعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ﴾ [الزمر : ٩] ، فجمَعَ الله – عز وجل – بين هاتين العبادتين ؛ كي لا يكون المؤمن من القانطين لو اكتفى بالخوف دون الرجاء ، ولا يكون من الآمنين من مكر الله لو اكتفى بالرجاء دون الخوف من عقاب الله ؛ لأنه إذا خاف وقَنِط من رحمة الله لم يتب ، وإذا أَمِن من مكر الله فإنه لا يَترُك المعاصي بل يزيد منها ، وكلاهما – القنوط من رحمة الله ، والأمن من مكر الله – مذمومان بمنطوق النصوص الشرعية ، يقول الله : ﴿ ۞ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر : ٥٣] ، وقال : ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [الحجر : ٥٦] ، وقال :

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٤٥٦) .

﴿ أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [الأعراف : ٩٩] .

ولهذا قال بعض أهل العلم : ((الخوف والرجاء كجناحي الطائر ، إذا استويا استوى الطير ، وتم طيرانه ، وإذا نقص أحدهما وقع فيه النقص ، وإذا ذهبا صار الطائر في حد الموت)) (١) .

ونقل ابن رجب – رحمه الله – عن بعض السلف قوله : ((من عبد الله بالرجاء وحده فهو مرجئ ، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري ، ومن عبد الله بالحب وحده ، فهو زنديق ، ومن عبده بالخوف والرجاء والمحبة فهو موحد مؤمن)) (٢) .

وينبغي للإنسان أن يراعي في الجمع بين الخوف والرجاء ما يصلح حاله ، فإذا زاد من طاعة الله وتجرأ على معصيته ، غلَّب جانب الخوف من عذاب الله ؛ ليردعه عن معاصي الله ، ويدفعه إلى طاعته ، وإذا زاد من المعاصي وقلَّ من الطاعات ، غلَّب جانب الرجاء ؛ ليدفعه إلى التوبة والاستغفار .

والخازن – رحمه الله – قد وافق أهل السنة والجماعة في أمر هاتين العبادتين ، حيث قرر بالجمع بينهما ، ومتى حصل ذلك في قلب العبد قوي إيمانه ، وأنه يستحب تغليب جانب الخوف في حال الصحة ، وتغليب جانب الرجاء في حال المرض ، أو اقتراب الموت ، يقول – رحمه الله – عند قول تعالى : ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً ﴾ [الأعراف : ٢٠٥] : ((فيه إشعار بقرب العبد من الله – عز وجل – وهو مقام الرجاء ؛ لأن لفظ الرب مشعر بالتربية والرحمة والفضل والإحسان ، فإذا تذكر العبد إنعام الله عليه وإحسانه إليه ، فعند ذلك يقوى مقام الرجاء ، ثم أتبعه بقوله : ﴿ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً ﴾ وهذا مقام الخوف ، فإذا حصل في قلب العبد داعية الخوف والرجاء قوي إيمانه ، والمستحب أن يكون الخوف أغلب على العبد في حال صحته وقوته ، فإذا قارب الموت ودنا آخر أجله فيستحب أن يغلب رجاؤه على خوفه)) (٣) .

واستشهد – رحمه الله – على قوله هذا بالحديث المروي عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – أن النبي

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٤٥٦) .

(٢) التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدمشقي الشهير بابن رجب الحنبلي (٧٣٦ – ٧٩٥هـ) تحقيق : بشير محمد عيون ، مكتبة المؤيد ، الطائف – السعودية ، دار ابن البيان ، دمشق – سوريا ، الطبعة : الثانية ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م ، ص (٢٥) . وانظر : شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٤٥٨) .

(٣) تفسير الخازن (٢ / ٢٨٧) . وانظر : شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٤٥٨) .

- ﷺ - دخل على شاب وهو في الموت فقال : ((**كيف تجدك ؟**)) قال : أرجو الله يا رسول الله ، وإني أخاف ذنوبي . فقال رسول الله - ﷺ - ((**لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا الموطن إلا أعطاه الله ما يرجو منه ، وآمنه مما يخاف**)) [١] .

ثانيا : عبادات قولية :

• الدعـاء .

لقد بين الخازن - رحمه الله - في الحديث عن الدعاء أمورا تتعلق به ، من ذلك : تعريف الدعاء ، وكونه عبادة ، وفضله ، وبعض آداب المعينة لإجابة الدعاء .

- تعريف الدعاء :

الدعاء : هو افتقار وتذلل وطلب ممن يملك النفع والضر في جلب خير ، أو دفع شر . وعرَّفه الخازن - رحمه الله - بأنه « السؤال والطلب » [٢] .

- كون الدعاء عبادة :

إن من أعظم أنواع العبادة الدعاء ، بل هو العبادة ؛ لما فيه من إظهار الخضوع والتذلل لله تعالى . وكل عمل فيه خضوع وتذلل وتعظيم ، ويثيب الله على فاعله ، يكون عبادة ، والعبادة لا يجوز صرفها لغير الله إذاً : الدعاء لا يجوز صرفه إلى غير الله .

وأوضح دليل على كون الدعاء عبادة : أن الله - عز وجل - سماه عبادة كما في قوله : ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي ﴾ [غافر : ٦٠] أي : عن دعائي [٣] .

وقد ذكر ابن الأثير أن الدعاء محض العبادة وخالصها ؛ لأن الغرضَ من العبادة الثوابُ عليها

---

(١) أخرجه ابن ماجة ، كتاب الزهد ، باب ذكر الموت والاستعداد له ، حديث رقم (٤٢٦١) ، (٢ / ١٤٢٣) وقال الألباني : « حسن » (صحيح سنن ابن ماجة ٣ / ٣٨٥) ، والترمذي ، كتاب الجنائز عن رسول الله ﷺ ، باب رقم (١١) ، ص (٢٣٤) حديث رقم (٩٨٣) ، وقال : « هذا حديث حسن غريب » ، وقال الألباني : « حسن » ، وأخرجه النسائي ، كتاب عمل اليوم والليلة ، باب ما يقول المريض إذا قيل له : كيف تجدك ؟ ، (٩ / ٣٩٠) ، حديث رقم (١٠٨٣٤) .

(٢) تفسير الخازن (٢ / ٢١٠) .

(٣) انظر : جامع البيان (٢١ / ٤٠٧) ، وتفسير ابن كثير (٧ / ١٥٥) .

وهو المطلوب بالدعاء [١] .

وبوب الإمام مالك في الموطأ : (باب ما جاء في الدعاء) ، و (باب العمل في الدعاء) ضمن كلامه عن العبادات مما يدل على أن الدعاء عبادة [٢] .

يقول الخازن - رحمه الله - في قوله : ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾: ((أي : اعبدوني دون غيري ؛ أُجِبكم وأُثِبكم وأغفر لكم ، فلما عبر عن العبادة بالدعاء جعل الإثابة استجابة . عن النعمان بن بشير - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول على المنبر : ((**الدعاء هو العبادة**)) وقرأ : ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [٣] [٤] ؛ لأن الداعي لا يَقدُم على الدعاء إلا إذا عَرَف من نفسه الحاجة إلى ذلك المطلوب ، وهو عاجز عن تحصيله ، وعَرَف أن ربه تبارك وتعالى يَسمَع الدعاء ويعلم حاجته ، وهو قادر على إيصالها إلى الداعي ، فعند ذلك يعرف العبدُ نفسه بالعجز والنقص ، ويعرف ربَّه بالقدرة والكمال ، وهو المراد من قوله تعالى : ﴿ تَضَرُّعًا ﴾ ، يعني ادعوا ربكم تذللا واستكانة ، وهو إظهار الذل في النفس والخشوع)) [٥] .

- فضل الدعاء :

تطرق الخازن - رحمه الله - إلى جملة من فضائل الدعاء ، مدعما قوله بأدلة شرعية ، والتي تدل على عظم شأنه وعلو مكانته ، من ذلك :

١) أنه أكرم شيء على الله - عز وجل - مستشهدا في ذلك بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ((**ليس**

---

(١) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ، ص (٨٦٠) مادة " مخخ " .

(٢) انظر : (٢ / ٢٩٧ ، ٣٠٤) .

(٣) رواه أبو داود : كتاب الصلاة ، باب الدعاء ، حديث رقم (١٤٧٩) ، ص (٢٥٥) . وقال الألباني : ((صحيح)) ، ورواه ابن ماجة ، كتاب الدعاء ، باب فضل الدعاء ، حديث رقم (٣٨٢٨) ، (٢ / ١٢٥٨) وقال الألباني : ((صحيح)) . (صحيح سنن ابن ماجة ٣ / ٢٥٢) . ورواه الترمذي : كتاب تفسير القرآن ، باب ومن سورة البقرة ، حديث رقم (٢٩٦٩) ، ص (٦٦٤) . وقال : ((هذا حديث حسن صحيح)) ، وقال الألباني : ((صحيح)) ، ورواه النسائي : كتاب التفسير ، سورة غافر (١٠ / ٢٤٤) ، حديث رقم (١١٤٠٠)

(٤) تفسير الخازن (٤ / ٧٨) .

(٥) نفس المصدر (٢ / ٢١٠) .

شيء أكرم على الله من الدعاء)) [(١) (٢)] .

٢) **أنه هو العبـادة** كما قال النبي - ﷺ - : ((**الدعـاء هو العبادة**)) ، وفي روايـة : أن ((**الدعاء مخ العبادة**)) [(٣) (٤)] .

٣) **أن الله - عز وجل - يستحي أن يرد من دعاه** ؛ لقول النبي - ﷺ - : ((**إن ربكم حيي كريم يستحي من عبده إذا رفـع إليه يـديه أن يردهما صـفرا خائبتين**)) [(٥) (٦)] .

٤) **أن الله - عز وجل - يغضب إذا ترك العبد الدعاء** ، كما قال النبي - ﷺ - : ((**من لم يسأل الله يغضب عليه**)) [(٧) (٨)] .

- آداب الدعاء :

كما سبق بيانه بأن الداعي لا يدعو الله - عز وجل - ويطلب منه حاجته إلا لعلمه علما يقينيا عجز نفسه وعجز الآخرين من تلبية رغباته ، و تحصيل مطلوبه ، إذاً : فهو لم يدع إلا لهدف أن

---

(١) أخرجه ابن ماجة : كتاب الدعاء ، باب فضل الدعاء ، حديث رقم (٣٨٢٩) ، (٢ / ١٢٥٨) ، وقال الألباني : « حسن » (صحيح سنن ابن ماجة ٣ / ٢٥٢) ، وأخرجه الترمذي : كتاب الدعوات ، باب ما جاء في فضل الدعاء ، ص (٧٦٥) ، حديث رقم (٣٣٧٠) ، وقال : « حديث حسن غريب » . وقال الألباني : « حسن » .

(٢) انظر : تفسير الخازن (٤ / ٧٨) .

(٣) أخرجه الترمذي ، كتاب الدعوات ، باب ما جاء في فضل الدعاء ، حديث رقم (٣٣٧١) ، ص (٧٦٥) . وقال : « هذا حديث غريب من هذا الوجه » . وقال الألباني : « ضعيف بهذا اللفظ » .

(٤) انظر : تفسير الخازن (٤ / ٧٨) .

(٥) أخرجه ابن ماجة : كتاب الدعاء ، باب رفع اليدين في الدعاء ، حديث رقم (٣٨٦٥) ، (٢ / ١٢٧١) وقال الألباني : « صحيح » (صحيح سنن ابن ماجة ٣ / ٢٦٣) ، وأخرجـه الترمذي : كتاب الدعوات ، باب رقم (١٠٥) ، حديث رقم (٣٥٥٦) ، ص (٨٠٨) . وقال : « حديث حسن غريب » . وقال الألباني : « صحيح » .

(٦) انظر : تفسير الخازن (١ / ١١٥) .

(٧) أخرجه الترمذي : كتاب الدعوات ، باب منه - أي من الدعاء - ، حديث رقم (٣٣٧٣) ، ص (٧٦٥) . وقال الألباني : « حسن » ، وأخرج ابن ماجه نحوه : كتاب الدعاء ، باب فضل الدعاء حديث رقم (٣٨٢٧) ، ص (١٢٥٨) .

(٨) انظر : تفسير الخازن (١ / ١١٦) .

الله يستجيب له فيبلغه مراده ، ويعطيه مطلوبه .

والله – عز وجل – قريب من العباد ، يجيب دعوة الداعي إذا دعاه ، يقول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة : ١٨٦] .

قال الخازن – رحمه الله – : « ﴿ فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ معناه : قريب بالعلم والحفظ لا يخفى عليَّ – أي الله – عز وجل – شيء ، وفيه إشارة إلى سهولة إجابته لمن دعاه وإنجاح حاجة من سأله » [١] .

ولتحقيق استجابة الله – عز وجل – لدعاء الداعي لا بد من مراعاة بعض الآداب المعينَة لاستجابة الدعاء ، وقد تطرق إليها علماء أهل السنة والجماعة في مؤلفات كثيرة ، ولكن حسبنا ما ذكر الخازن – رحمه الله – ، وكان من جملة تلك الآداب :

١) **الإخلاص في الدعاء** ، بحيث لا يشرك الداعي مع الله – عز وجل – في دعائه أحدا من المخلوق كائنا من كان .

قال الخازن – رحمه الله – : « فإن العبد إذا دعا ، وهو يعلم أن له ربا بإخلاص وتضرع ؛ أجاب الله دعوته » [٢] .

٢) **البدء بالحمد والثناء على الله ثم الصلاة على النبي – صلى الله عليه وسلم –** ، اِستنبَط هذا من حديث فضالة بن عبيد – رضي الله عنه – قال : سمع النبي – صلى الله عليه وسلم – رجلا يدعو في صلاته فلم يصل على النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال النبي – صلى الله عليه وسلم – : ((**عجل هذا**)) ، ثم دعاه فقال له ، أو لغيره : ((**إذا صلّى أحدكم ، فليبدأ بحمد الله ، والثناء عليه ، ثم ليصل على النبي – صلى الله عليه وسلم – ثم ليدع**)) [٣] [٤] .

٣) **الدعاء بأسماء الله وصفاته** ، والاعتراف بالربوبية لله ، والعبودية على نفس الداعي ،

---

(١) تفسير الخازن (١ / ١١٥) .

(٢) نفس المصدر (١ / ١١٥) . وانظر : (٢ / ٢٧٦) و (٤ / ٧٨) .

(٣) أخرجه أبو داود : كتاب الصلاة ، باب الدعاء ، حديث رقم (١٤٨١) ، ص (٢٥٥) . وقال الألباني : « صحيح » ، وأخرجه الترمذي : كتاب الدعوات ، باب رقم (٦٥) ، حديث رقم (٣٤٧٧) ، ص (٧٩٠) وقال : « هذا حديث حسن صحيح » ، وقال الألباني : « صحيح » .

(٤) انظر : تفسير الخازن (١ / ١١٦) .

يقول الخازن - رحمه الله - : ((وللدعاء شرائط منها : أن يعرف الداعي معاني الأسماء التي يدعو بها ، ويستحضر في قلبه عظمة المدعوّ سبحانه وتعالى ، ويخلص النية في دعائه مع كثرة التعظيم والتبجيل والتقديس لله ، ويعزم المسألة مع رجاء الإجابة ، ويعترف لله سبحانه وتعالى بالربوبية ، وعلى نفسه بالعبودية ، فإذا فعل العبدُ ذلك عظم موقع الدعاء وكان له تأثير عظيم)) [١] .

٤) **اليقين بالإجابة والتضرع والإخبات في الدعاء ، وعدم الانشغال بغيره** ، يقول النبي - ﷺ - : ((**ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة ، واعلموا أن الله لا يستجيب دعاء من قلب غافل لاه**)) [٢] [٣] .

٥) **الإكثار من الدعاء ، وعدم تركه** ، وإن تأخرت الإجابة ، يقول الخازن - رحمه الله - : ((فلا ينبغي للمؤمن أن يَدَعَ الدعاءَ ولو تأخرت الإجابة)) [٤] .

٦) **عدم الاعتداء في الدعاء ؛ كأن يدعو بإثم أو قطيعة رحم** ، يقول - ﷺ - : ((**ما على الأرض مسلم يدعو الله بدعوة إلا آتاه الله إياها ، أو صرف عنه من الشر مثلها ، ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم**)) ، فقال رجل من القوم : إذاً نُكثر قال : ((**الله أكثر**)) [٥] .

قال الخازن - رحمه الله - : ((أن يكون المطلوب بالدعاء مصلحة للإنسان ، وأن لا يكون فيه قطيعة رحم)) [٦] .

٧) **العزم في الدعاء ، وعدم القول بالمشيئة فيه** ؛ كأن يقول : اللهم اغفر لي إن شئت ، وارزقني إن شئت ، لقول النبي - ﷺ - : ((**لا يقولن أحدكم : اللهم اغفر لي إن شئت** ،

---

(١) تفسير الخازن (٢ / ٢٧٦) .

(٢) أخرجه الترمذي ، كتاب الدعوات ، باب رقم (٦٦) ، حديث رقم (٣٤٧٩) ، ص (٧٩٠) وقال : ((هذا حديث غريب)) ، وقال الألباني : ((حسن)) .

(٣) انظر : تفسير الخازن (١ / ١١٥) و (٢ / ٢١١) و (٤ / ٧٨) .

(٤) تفسير الخازن (٣ / ١٤٤) .

(٥) أخرجه الترمذي : كتاب الدعوات ، باب في انتظار الفرج وغير ذلك ، حديث رقم (٣٥٧٣) ص (٨١٢) ، وقال : ((هذا حديث حسن صحيح غريب)) ، وقال الألباني : ((حسن صحيح)) .

(٦) انظر : تفسير الخازن (١ / ١١٥) و (٤ / ٧٨) .

اللهم ارحمني إن شئت ، ليعزم في المسألة ، فإنه لا مستكره له)) [١] .

يقول الخازن - رحمه الله - : « قوله : ((**ليعزم المسألة**)) أي : لا تكن في دعائك ربّك مترددا بل أعزم وجِدّ في المسألة » [٢] .

٨) **الإلحاح في الدعاء** . قال الخازن - رحمه الله - : « الإلحاح في الدعاء والمبالغة فيه مندوب إليه » [٣] .

٩) **عدم رفع الصوت في الدعاء** [٤] لقولـــــه تعالى : ﴿ ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةً ﴾ [الأعراف : ٥٥] [٥] .

١٠) **الأفضل عدم تعيين الطلب في الدعاء** ، قال الخازن - رحمه الله - عند قول الله تعالى : ﴿ وَسۡـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضۡلِهِۦٓ ﴾ [النساء : ٣٢] : « وفيه تنبيه على أن العبد لا يعين شيئا في الدعاء والطلب ، لكن يطلب من فضل الله ما يكون سببا لصلاح دينه ودنياه وآخرته » [٦] .

---

(١) رواه البخاري ، كتاب الدعوات ، باب ليعزم المسألة فإنه لا مكره له ، حديث رقم (٦٣٣٩) ، ص (١٥٨١) وروى مسلم نحوه ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب العزم بالدعاء ولا يقل إن شئت ، حديث رقم (٩) ، ص (١٤٤٠) .

(٢) تفسير الخازن (١ / ١١٦) .

(٣) نفس المصدر (١ / ٣٣٤) .

(٤) قلت : هذا هو الأفضل ؛ لأنه أقرب للإخلاص وأبعد عن الرياء . وإليه ذهب جمع من أهل العلم كابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٥ / ١٥ - ١٩) ، وابن القيم في بدائع الفوائد (٣ / ٨٤٢) ويقول العلامة : محمد الشنقيطي - رحمه الله - : « وإنما كان الإخفاء أفضل من الإظهار ؛ لأنه أقرب إلى الإخلاص ، وأبعد من الرياء » . أضواء البيان (٤ / ٢٥٨) .

ولئن كان إخفاء الدعاء أفضل إلا أنه ليس على إطلاقه ؛ إذ هناك حالات يتحتم فيها رفع الصوت كالدعاء في خطبة الجمعة ، والاستسقاء وغيره ، لما ورد ذلك عن النبي ﷺ .

(٥) تفسير الخازن (٢ / ٢١٠) .

(٦) نفس المصدر (١ / ٣٦٨) .

ثالثا : عبادات فعلية :

- **الذبح .**

الذبح عبادة من العبادات لما فيه من تعظيم للمذبوح له ، والتعظيم لا يكون إلا لله وحده ، يقول الله تعالى لنبيه - ﷺ - : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الأنعام : ١٦٢ - ١٦٣] .

والمراد بالنسك في الآية : الذبح ، يقول الخازن - رحمه الله - : « قال مجاهد وسعيد بن جبير [(١)] والضحاك والسدي : أراد بالنسك في هذا الموضع : الذبيحة في الحج والعمرة » [(٢)] [(٣)] .

وهذه العبادة لا يجوز صرفها لغير الله - عز وجل - ؛ بل يجب الإخلاص له ، وذكر اسمه - عز وجل - عند الذبح ؛ لأمر الله الصريح للنبي - ﷺ - : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ ﴾ ، فما ذبح لغير الله من الأصنام والشياطين والجن وغيرهم ، ولم يذكر فيه اسم الله ، أصبحت الذبيحة فسقا لا يجوز أكلها ، كما قال : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ [الأنعام : ١٢١] .

وقد أكد الخازن - رحمه الله - هذه الأمور ، فقال في هذه الآية : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق مخصوصا بما أُهِلَّ لغير الله به ، والله أعلم » [(٤)] .

وقال في قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴿١١٨﴾ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام : ١١٨ - ١١٩] : « فقال الله تعالى للمسلمين : فكلوا أنتم مما ذكر اسم الله عليه من الذبائح إن كنتم بآياته مؤمنين ... وما يمنعكم من أن تأكلوا مما ذكر اسم

---

(١) **هو** : سعيد بن جبير بن هشام الأسدي مولاهم الكوفي ، أحد أعلام التابعين ، المفسر الفقيه المحدث ، روى عن ابن عباس كثيرا ، قتله الحجاج سنة (٩٥هـ) .
انظر : (سير أعلام النبلاء ٤ / ٣٢١) .

(٢) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٢ / ٢٨٤) ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧ / ١٥٢) ، وتفسير ابن كثير (٣ / ٣٨٢) .

(٣) تفسير الخازن (٢ / ١٧٨) .

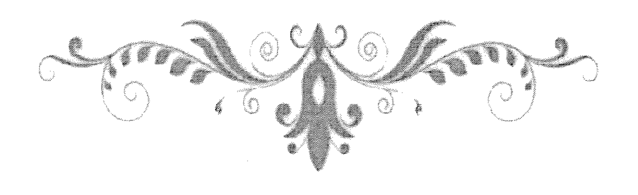
(٤) نفس المصدر (٢ / ١٥٢) .

الله عليه ؟ وهذا تأكيد في إباحة ما ذبح على اسم الله دون غيره)) [١] .

ويقول عند تفسير قول - عَجَّلَّ - ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي ﴾ [الأنعام : ١٦٢] : ((إن صلاتي ونسكي دليل على أن جميع العبادات يؤديها العبد على الإخلاص لله ويؤكد هذا قوله : ﴿ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ ﴾ [الأنعام : ١٦٢ - ١٦٣] ، وفيه دليل على أن جميع العبادات لا تؤدى إلا على وجه التمام والكمال ؛ لأن ما كان لله لا ينبغي أن يكون إلا كاملا تاما مع إخلاص العبادة له فما كان بهذه الصفة من العبادات كان مقبولا)) [٢] .

وخلاصة ما ذكرناه : إن الذبح نوع من العبادات ، لا يجوز صرفه لغير الله كائنا من كان ويجب الإخلاص فيه ، وذكر اسم الله عنده ، فما كان كذلك كان الذبح مقبولا عند الله يثاب عليه صاحبه ، ويباح أكله ، أما ما كان الذبح لغير الله ولم يذكر اسم الله عنده فلا يجوز أكله [٣] ؛ لأنه أصبح فسقا محرما أكلُه .

وبهذا قال الخازن - رحمه الله - موافقا فيه مذهب أهل السنة والجماعة .



(١) نفس المصدر (٢ / ١٥٠) .

(٢) تفسير الخازن (٢ / ١٧٨) .

(٣) ما يتعلق بذكر اسم الله عند الذبح فيه خلاف ، وانظر في ذلك : تفسير الخازن (٢ / ١٥٢) . **قلت** : والأولى - والله أعلم - ذكر اسم الله عند الذبح حتى يباح أكله ، لظاهر النصوص الشرعية ، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ((التسمية عليها - أي الذبيحة - واجبة بالكتاب والسنة وهو قول جمهور العلماء)) . مجموع الفتاوى (٣٥ / ٢٤٠) .

المطلب الرابع : ما يناقض توحيد الألوهية :

بعد أن سبق الحديث عن توحيد الألوهية الذي هو إفراد الله وحده بالعبادة دون سواه ، ولو كان ملكا مقربا ، أو نبيا مرسلا ، وهو أساس الأعمال ، ومن أجله أُنزلت الكتب ، وأُرسِلت الرسل ، وخُلقَ الخلقُ من الثقلين – الإنس والجن – ، كان لزاما علينا الحديث عن ما يناقض هذا التوحيد ؛ إذ إن معرفة المؤمن للنواقض من تمام تحقيق التوحيد ، « حتى يتبين له الخطأ من الصواب ، ويكون على بصيرة في دين الله ، ولا يغترّ بأهل الجهل والارتياب ، وإن كانوا هم الأكثرية عددا ، فهم الأقلون عند الله ، وعند رسوله والمؤمنين قدرا » [(١)] ، وكما قيل : وبضدها تتميز الأشياء ؛ ولذا كان اعتناء العلماء بالحديث عن نواقض التوحيد اعتناءً كبيرا وكان من أولئك الخازن – رحمه الله – حيث تحدث عن بعض ما يناقض توحيد الألوهية محذرا العبادَ منه .

وقد رأيت أن أجعل الحديث مقتصرا فيما ذكر الخازن – رحمه الله – من نواقض توحيد الألوهية – **وقد وافق في جميعها منهج أهل السنة والجماعة** – وفق المسائل التالية :

۞ المسألة الأولى : الشرك بالله :

إن توحيد الألوهية أساس الدين القائم عليه أعمال العباد ، ويعنى به : إخلاص وصرف جميع العبادات لله وحده ، وعدم مشاركة أحد من المخلوقات معه في العبادة ، فمتى صرف العبد شيئا من العبادة ، أو أشرك مع الله فيها غيره من المخلوق فقد وقع في الشرك ، وهو بذلك قد نقض توحيد الألوهية وقدحه ، وأصبح خارجا عن الدين الذي ارتضاه الله – عز وجل – ، ولن يقبل من العباد سواه ، إنه الإسلام ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران : ١٩] ، وقال : ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران : ٨٥] .

فالحذر كل الحذر من الوقوع في الشرك – أيا كان نوعه – واجتناب كافة الوسائل الموصلة إليه ، والفرار منها فرار الإنسان من الأسد .

---

(١) مقتبس من كلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب في : الكلمات النافعة في المكفرات الواقعة ضمن مجموعة التوحيد النجدية ، مجموعة كتب ورسائل محمد بن عبد الوهاب (١١٦٥ – ١٢٤٢هـ) ، طبعة : الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م ، ص (٢٩٨) .

● **معنى الشرك بالله :**

حقيقة الشرك بالله هي : اتخاذ أو جعل شريكا أو ندا مع الله في العبادة ، أو : هي صرف عبادة من العبادات لغير الله أو مشاركة المخلوق مع الله فيها [١] .

وبهذا المعنى عبّر الخازن -رحمه الله- الشركَ ، فعند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [النساء : ٣٦] يقول : ((يعني وأخلصوا له في العبادة ، ولا تجعلوا له في الربوبية والعبادة شريكا ؛ لأن من عبد مع الله غيره ، أو أراد بعمله غير الله فقد أشرك به ولا يكون مخلصا)) [٢] .

وقال في قوله : ﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ ﴾ [النساء : ٤٨] : ((يعني يجعل معه شريكا غيره)) [٣] .

● **خطورة الشرك بالله :**

إن من أعظم الذنب وأخطره ، الشرك بالله – عز وجل – ، وقد وردت نصوص كثيرة في كتاب الله وسنة النبي – صلى الله عليه وسلم – في النهي عنه ، وبيان الوعيد الشديد لمن وقع فيه . ومن تلك النصوص :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان : ١٣] ، وقوله تعالى للنبي – صلى الله عليه وسلم – محذرا إياه منه : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ [الزمر : ٦٥] ، وقوله : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ [المائدة : ٧٢] . وعن عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – قال : قلت : يا رسول الله أي الذنب أعظم ؟ قال : ((**أن تجعل لله ندا وهو خلقك**)) [٤] .

---

(١) انظر : تفسير السمعاني (٢ / ١٢١) ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧ / ٣٤) ، والقول السديد في شرح كتاب التوحيد لعبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت : ١٣٧٦هـ) ، تحقيق : صبري بن سلامة شاهين ، دار الثبات ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م ، ص (٨٢) .

(٢) تفسير الخازن (١ / ٣٧٣) .

(٣) نفس المصدر (١ / ٣٨٨) .

(٤) أخرجه البخاري ، كتاب التفسير ، باب ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ، حديث رقم (٤٤٧٧) ، ص (١٠٩٧) ، وأخرجه مسلم : كتاب الإيمان ، باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده ، حديث رقم (١٤١) ، ص (٥٩) .

والمراد بالشرك المذكور في هذه النصوص هو (الشرك الأكبر) ؛ إذ الشرك ينقسم إلى قسمين : شرك أكبر ، وشرك أصغر ، ولكل منهما حكمه ، والأخطر هو : الشرك الأكبر (١) . وفي هذه الجزئية سوف نركِّز - بإذن الله - على بيان مدى خطورة الشرك الأكبر .

وقد بين الخازن - رحمه الله - شيئا من ذلك مستنبطا إياه من النصوص الشرعية ، ومما ذكر - رحمه الله - ما يدل على خطورة الشرك :

١) أن الله - عز وجل - لا يغفر لصاحبه إن مات ولم يتب منه ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء : ١١٦] .

يقول الخازن - رحمه الله - « فهذا نص صريح بأن الشرك غير مغفور ، إذا مات صاحبه عليه ؛ لأنه قد ثبت أن المشرك إذا تاب من شركه وآمن ، قبلت توبته ، وصح إيمانه ، وغفرت ذنوبه كلها التي عملها في حال الشرك . ﴿ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ يعني : ما دون الشرك ﴿ لِمَن يَشَآءُ ﴾ يعني : لمن يشـــاء من أهل التوحيد » (٢) .

٢) أنه يحبط جميع الأعمال الصالحة ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ [الأنعام : ٨٨] .

يقول الخازن - رحمه الله - في تفسير هذه الآية : « ﴿وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ﴾ يعني هؤلاء الذين سميناهم ﴿ لَحَبِطَ عَنۡهُم ﴾ يعني : لبطل وذهب عنهم . ﴿ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ من الطاعات قبل ذلك ؛ لأن الله تعالى لا يقبل مع الشرك من الأعمال شيئا (٣) ، ولأن الشرك محبط للعمل » (٤) .

٣) أنه يوجب على صاحبه النار خالدا مخلدا فيها أبدا ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُ ﴾ [المائدة : ٧٢] .

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (١٧ / ١٤٥) ، وإغاثة اللهفان في مصايد الشيطان (١ / ١٢٥) ، والقول المفيد على كتاب التوحيد (١ / ١٧٣) .
(٢) تفسير الخازن (١ / ٤٢٧) .
(٣) نفس المصدر (٢ / ١٣٢) .
(٤) نفس المصدر (٤ / ١٤٢) .

يقول الخازن - رحمه الله - عند قوله تعالى : ﴿ وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدۡعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ [غافر : ٤١] : ((معناه : أنا - أي موسى عليه السلام - أدعوكم إلى الإيمان الذي يوجب النجاة من النار وأنتم تدعونني إلى الشرك الذي يوجب النار)) (١) .

فليحذر المؤمن من الشرك ووسائله أشد الحذر ، وليستعِذ بالله دائما منه ، وليسأله دوام الثبات على التوحيد حتى الممات .

المسألة الثانية : بعض صور الشرك بالله :

لقد تعرض الخازن - رحمه الله - للحديث عن بعض صور الشرك بالله ، وهي : السحر ، والرقية الممنوعة الشركية ، وادعاء علم الغيب ، وسنقتصر حديثنا - بإذن الله - على هذه الصور ؛ ليتبين لنا رأي الخازن فيها جليا ، **وقد وافق فيها مذهب أهل السنة والجماعة** - كما سيتبين - المستنبط من الكتاب والسنة .

أ) السحر .

إن الأصل في السحر أنه صورة من صور الشرك بالله - عز وجل - ؛ لما في ذلك من الاستعانة والاستغاثة بغير الله ، وطلب العون من الشياطين والجن ، والتقرب إليهم والتعلق بهم ، ولا يمكن أن يحظى الساحرُ أو ينجح في سحره إلا بمساعدة من شياطين الجن ، وهي لا تقدم العون والمساعدة له إلا إذا كفر بالله - عز وجل - أولاً ، وخرج من دائرة الإسلام ، ولما فيه من ادعاء علم الغيب (٢) .

وقد بسط الخازن - رحمه الله - الكلامَ على مسألة السحر ، ولعلنا نلخص كلامه بما يتناسب المقام ليتضح ما قرره جليا في المسألة .

- معنى السحر :

السحر في اللغة : كل ما لطف مأخذه ودق . أو : كل ما خفي ولطف سببه ، ومنه سمي السَّحر لآخر الليل ؛ لأن الأفعال التي تقع فيه تكون خفية .

---

(١) نفس المصدر (٤ / ٧٤) .

(٢) انظر : تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (٢ / ٦٧٨) ، والقول السديد شرح كتاب التوحيد للسعدي ، ص (١٨٢) .

ومنه : الأخـذة التي تأخـذ العين ؛ حتى يُظنَّ أن الأمـر كما يُرَى ، وليس الأصـل على ما يُرَى [(١)] .

وقـال الخازن - رحمه الله - : ((وسمي السحر سـحرا لخفاء سببه ، فلا يفعـل إلا في خفية)) [(٢)] .

السحر في الشرع : لقد اختلفت عبارات أهل العلم في بيان الحقيقة الشرعية للسحر ، ولكن أجود من عرَّفه ابن قدامة - رحمه الله - حيث قال : ((السحر : عزائم ورقى وعقد يؤثر في القلوب والأبدان ؛ فيمرض ويقتل ويفرق بين المرء وزوجه)) [(٣)] .

وقال في موضع آخر : ((وهو عقد ورقى وكلام يتكلم به أو يكتبه ، أو يعمل شيئا يؤثر في بدن المسحور ، أو قلبه ، أو عقله من غير مباشرة له ، وله حقيقة فمنه ما يقتل وما يمرض وما يأخذ الرجل عن امرأته فيمنعه وطأها ، ومنه ما يفرق بين المرء وزوجه ، وما يبغض أحدهما إلى الآخر أو يحبب بين الاثنين ، وهذا قول الشافعي)) [(٤)] .

- أقسام السحر :

من خلال التعريفين السابقين لابن قدامة يتبين أن السحر ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : سحر الحقيقة ، وهو المفهوم من قوله : ((والأبدان ؛ فيقتل ويُمرِض ويفرق بين المرء وزوجه)) ، وقوله : ((يؤثر في بدن المسحور)) ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ

---

(١) انظر : الصحاح للجوهري (٢ / ٦٧٩) حرف الراء ، مادة " سحر " ، ولسان العرب (٦ / ١٨٩) ، والقاموس المحيط ، ص (٤٠٥) ، وتيسير العزيز الحميد ، (٢ / ٦٧٨) .

(٢) تفسير الخازن (١ / ٦٤) .

(٣) الكافي لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٥٤١ - ٦٢٠هـ) تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر ، مصر ، الطبعة : الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، (٥ / ٣٣١) .

(٤) المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٥٤١ - ٦٢٠هـ) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٥هـ ، (١٠ / ١٠٤) .

فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ﴾ [البقرة : ١٠٢] .

القسم الثاني : سحر التخييل ، وهو المفهوم من قوله : « يؤثر في القلوب » ، وقوله : « أو قلبه أو عقله من غير مباشرة له » ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾ [طه : ٦٦] .

وبهذا تبين أن السحر له حقيقة وتأثير ، لا كما يقول البعض إنه مجرد تخييل لا حقيقة له ولا تأثير مطلقا ، بدليل حديث عائشة – رضي الله عنها – الذي قالت فيه : « أن النبي – ﷺ – سُحر حتى كان يخيل إليه أنه صنع شيئا ولم يصنعه » (١) . وهذا ما قرره أهل السنة والجماعة (٢) .

والخازن – رحمه الله – قد قسم السحر إلى : **حقيقة تؤثر ، وتخييل** فيقول : « والسحر على قسمين : أحدهما ... وهو المؤثر ... والقسم الثاني من السحر وهو التخييل » (٣) .

وقال : « والأصح أن السحر يُخَيِّل ، ويؤثر في الأبدان ، بالأمراض ، والجنون والموت ... ، فالسحر بمنزلة العلل في الأبدان » (٤) .

وذهبت طائفة من الناس كالمعتزلة (٥) ، والماتريدية (٦) إلى إنكار حقيقة السحر ، وقالوا بأنه

---

(١) رواه البخاري : كتاب الجزية والموادعة ، باب هل يعفى عن الذمي إذا سحر ، حديث رقم (٣١٧٥) ، ص (٧٨٤) ، ومسلم : كتاب السلام ، باب السحر ، حديث رقم (٤٣) ، ص (١٢٠٢) .

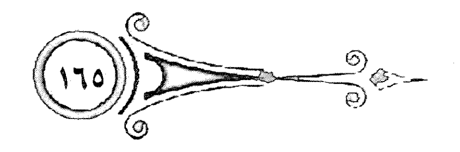
(٢) انظر : الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (١ / ٤٨١) ، وشرح السنة للبغوي (١٢ / ١٨٨) ، وبدائع الفوائد لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (٦٩١ – ٧٥١هـ) ، تحقيق : علي بن محمد العمران ، إشراف : بكر عبد الله أبو زيد ، دار عالم الفوائد ، مكة – السعودية ، الطبعة : بدون ، (٢ / ٧٤٦) ، وأضواء البيان (٤ / ٥٦٨) .

(٣) تفسير الخازن (١ / ٦٤) .

(٤) نفس المصدر (١ / ٦٤) .

(٥) انظر : متشابه القرآن للقاضي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي (ت : ٤١٥هـ) ، دار إحياء الثقافة ، ودار النصر ، القاهرة – مصر ، الطبعة : بدون ، (١ / ١٠١) ، والكشاف للزمخشري (١ / ١٧٣) .

(٦) انظر : تأويلات أهل السنة (تفسير الماتريدي) لأبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت : ٣٣٣هـ) تحقيق : مجدي باسلوم ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م ، (٤ / ٥٤٧) .



مجرد تخييل لا حقيقة له ولا تأثير ، وأنكروا حديث عائشة – رضي الله عنها – بدعوى أنه يحط منصب النّبوة ويشكك فيها ، وأن تجويزه يمنع الثّقة بالشّرع .

وقد رد الخازن – رحمه الله – على هذه البدعة ، ونقل ذلك عن المازري [١] فقال : ((بأن الذي ادعاه باطل ؛ لأن الدّلائل القطعية والنقلية قد قامت على صدقه – ﷺ – وعصمته فيما يتعلق بالتبليغ ، والمعجزة شاهدة بذلك ، وتجويز ما قام الدليل بخلافه باطل ، وأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا ، وهو ما يعرض للبشر ، فغير بعيد أن يخيل إليه من أمور الدنيا ما لا حقيقة له)) [٢] .

– **حكم السحر والساحر :**

السحر بمعناه الاصطلاحي محرم بالكتاب والسنة والإجماع [٣] .

لقوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾ [البقرة : ١٠٢] .

ولقول النبي – ﷺ – في حديث رواه أبو هريرة – رضي الله عنه – : ((**اجتنبوا السبع الموبقات**)) . قيل يا رسول الله : وما هن ؟ قال : ((**الإشراك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل مال اليتيم ، والزنا ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات**)) [٤] .

---

(١) **هو** : أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري ، نسبة إلى (مازر) بجزيرة صقلية ، محدث ، حافظ ، فقيه أصولي ، متكلم ، أديب ، أحد فقهاء المالكية ، له مؤلفات منها : المعلم بفوائد مسلم في الحديث ، نظم الفرائد في علم العقائد ، تعليق على المدونة ، وغيرها ، توفي سنة (٥٣٦هـ) .

انظر : الأعلام (٦ / ٢٧٧) ، ومعجم المؤلفين (٣ / ٥٢٥) .

(٢) تفسير الخازن (٤ / ٥٠٠) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٥ / ١٧١) ، وتيسير العزيز الحميد (٢ / ٦٨٠) .

(٤) أخرجه البخاري ، كتاب الوصايا ، باب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ [النساء : ١٠] ، حديث رقم (٢٧٦٦) ، ص (٦٨٤) وكتاب الحدود ، باب رمي المحصنات ، حديث رقم (٦٨٥٧) ، ص (١٦٩٦) ، وأخرجه مسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان الكبائر =

يقول إسماعيل الصابوني - رحمه الله - : « .. وإن قال : السحر ليس بحرام ، وأنا أعتقد إباحته ، وجب قتله ؛ لأنه استباح ما أجمع المسلمون على تحريمه » (١) .

وقد حكم الخازن - رحمه الله - بتحريم السحر وتعلمه ؛ لأنه من الكبائر التي نهى الإسلام عنها ، واستدل بحديث أبي هريرة السابق .

يقول - رحمه الله - : « وأما حكمه فإنه من الكبائر التي نهى ويحرم تعلمه ؛ لما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ... » . ثم قال : « فعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - السحر من الكبائر ، وثناه بالشرك ، وأمرنا باجتنابه ، وقوله : الموبقات : يعني المهلكات » (٢) .

وأما الساحر فقد وقع خلاف في حكمه بين أهل العلم ، فمنهم من قال بكفره على أي حال (٣) ، ومنهم من لم يكفره ؛ بل قالوا : إن كان في سحره شيء من الكفر فإنه يُستتاب ، فإن تاب وإلا قتل (٤) .

والتحقيق في ذلك : أن القول بالتفصيل يزول الإشكال .

يقول الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (٥) : « وعند التحقيق ليس بين القولين اختلاف ، فإن من لم يكفر لظنه أنه يتأتى بدون الشرك وليس كذلك ؛ بل لا يأتي السحر الذي من قِبَل الشياطين إلا بالشرك وعبادة الشيطان والكواكب ؛ ولهذا سماه الله كفرا في قوله :

= حديث رقم (١٤٥) ، ص (٦٠) .

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، ص (١٠٥) .

(٢) تفسير الخازن (١ / ٦٤) .

(٣) انظر : المحلى لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت : ٤٥٦هـ) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، الطبعة : بدون ، (١١ / ٣٩٤) ، والمغني لابن قدامة (١٠ / ١٠٤) .

(٤) انظر : الأم لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤هـ) ، تحقيق : رفعت فوزي عبد المطلب ، دار الوفاء ، المنصورة - مصر ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١م ، (٢ / ٥٦٦ - ٥٦٧) .

(٥) ولد الشيخ في الدرعية سنة (١٢٠٠هـ) ، نشأ وترعرع في أوساط العلماء ، تتلمذ على أيدي كوكبة من علماء أهل السنة والجماعة ، وله مؤلفات كثيرة منها : تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد ، والدلائل في عدم موالاة أهل الشرك ، ورسالة في بيان تعدد الجمعة وغيرها ، توفي سنة (١٢٣٣هـ) .

انظر : علماء نجد خلال ثمانية قرون لعبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام ، دار العاصمة الرياض - السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤١٩هـ ، (٣٤١ - ٣٤٩) .

﴿ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ [البقرة : ١٠٢] ... وأما سحر الأدوية والتدخين ونحوه ، فليس بسحر ، وإن سمي سحرا فعلى سبيل المجاز كتسمية القول البليغ والنميمة سحرا ، ولكنه يكون حراما لمضرته يعزر من يفعله تعزيرا بليغا)) (١) .

ويقول الشيخ الشنقيطي – رحمه الله – : ((التحقيق في هذه المسألة هو التفصيل ، فإن كان السحر مما يعظم فيه غير الله ، كالكواكب والجن وغير ذلك مما يؤدي إلى الكفر ، فهو كفر بلا نزاع ، ومن هذا النوع سحر هاروت وماروت المذكور في سورة البقرة ، فإنه كفر بلا نزاع ، كما دل عليه قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ ﴾ [البقرة : ١٠٢] ... وإن كان السحر لا يقتضي الكفر ، كالاستعانة بخواص بعض الأشياء من دهانات وغيرها ، فهو حرام حرمة شديدة ولكنه لا يبلغ بصاحبه الكفر)) (٢) .

وهذا المنهج – أي التفصيل – قد سلكه الخازن – رحمه الله – ، فهو عندما قسم السحر إلى قسمين : حقيقة وتخييل – كما سبق بيانه – جعل لكل قسم حكماً ، وهذا يدل على فقهه – رحمه الله – والبعد عن التعميم ؛ لأن ذلك قد يوقع في إشكال عند الحكم في الجزئيات .

يقول – رحمه الله – : ((والسحر على قسمين :

أحدهما : يكفر به صاحبه ، وهو أن يعتقد أن القدرة لنفسه في ذلك ، وهو المؤثر ، أو يعتقد أن الكواكب هي المؤثرة الفعالة فإذا انتهى به السحر إلى هذه الغاية صار كافرا بالله تعالى ، ويجب قتله ؛ لما روي عن جندب أن رسول الله – ﷺ – قال : ((**حد الساحر ضربه بالسيف**)) أخرجه الترمذي (٣) .

والقسم الثاني ، من السحر وهو التخييل ، الذي يشاكل النيرنجيات والشعبذة ، ولا يعتقد صاحبه لنفسه فيه قدرة ولا أن الكواكب هي المؤثرة ويعتقد أن القدرة لله تعالى ، وأنه هو المؤثر

---

(١) تيسير العزيز الحميد (٢ / ٦٨١ – ٦٨٢) .

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٤ / ٥٦٩) .

(٣) انظر : كتاب الحدود ، باب ما جاء في حد الساحر ، حديث رقم (١٤٦٠) ، ص (٣٤٦) . وقال الألباني : (ضعيف) .

فهذا القدر لا يكفر به صاحبه ، ولكنه معصية وهو من الكبائر ، ويحرم فعله ›› [١] .

قلت : هذا الحكم ليس بجامع مانع ؛ إذ إن من سحر التخييل ما يكفر به صاحبه لاستعانته بالجن ، كحال سحرة فرعون ، وسحر لبيد بن الأعصم للنبي – ﷺ – ، والصحيح – والله أعلم – هو ما ذكره الشيخ سليمان والشنقيطي أنه إن كان له علاقة بالشياطين فهو كفر ، أما إن كان عن طريق العقاقير والأدوية وغيرها فهو كبيرة من الكبائر ، سواء كان له حقيقة أم تخييل .

وخلاصة ما ذكرناه : إن السحر هو عبارة عن عزائم وعقد ورقى يؤثر في الأبدان والقلوب ، فيمرض ويقتل ، ويفرق بين المرء وزوجه ، وهو على قسمين : **حقيقي وتخييلي** ، وكلاهما محرمان ، يكفر بهما فاعلهما ؛ إذ لا يتم إلا باستعانة الشياطين في ذلك ، أما السحر عن طريق الأدوية أو العقاقير وغيرها فهو كبيرة من الكبائر ، سواء كان له حقيقة أم تخييل ، وقد وافق الخازن – رحمه الله – أهل السنة والجماعة في الحكم بكفر من استعان بالشياطين في السحر ، إلا أنه أخطأ في حكمه على سحر التخييل ؛ لجعله من الكبائر ، ومعلوم أنه نوعان : نوع يكفر به صاحبه ، ونوع يحرم فعله وهو كبيرة من الكبائر .

ب) الرقية الممنوعة الشركية .

الرقية هي : ‹‹ العوذة التي يرقى بها صاحب الآفة ، كالحمى والصرع وغير ذلك من الآفات ›› [٢]

وهي تنقسم إلى قسمين : **١**) رقية شرعية مباحة . **٢**) رقية شركية ممنوعة .

أما الرقية الشرعية المباحة : فهي التي جاء النص على جوازها .

ومن ذلك : حديث رواه عوف بن مالك – رضي الله عنه – قال : كنا نرقي في الجاهلية فقلنا : يا رسول الله ، كيف ترى في ذلك ؟ فقال : ((**اعرضوا عليَّ رقاكم ، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك**)) [٣] .

---

(١) تفسير الخازن (١ / ٦٤) .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، ص (٣٧٢) .

(٣) رواه مسلم : كتاب السلام ، باب لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك ، حديث رقم (٦٤) =

ومن هذا الحديث نستفيد بأن الرقية لا تكون مباحة أو جائزة إلا بشرط واحد وهو : **خلوها من الشرك** .

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - : « والرقى : هي التي تسمى العزائم ، وخص منها الدليل ما خلا من الشرك ، رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحمة » (١) .

ويقول الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - : « .. أن الرقى الموصوفة بكونها شركا هي الرقى التي فيها شرك ، من دعاء غير الله ، والاستغاثة والاستعاذة به كالرقى بأسماء الملائكة والأنبياء والجن ونحو ذلك ، أما الرقى بالقرآن وأسماء الله وصفاته ودعائه والاستعاذة به وحده لا شريك له ، فليست شركا ، بل ولا ممنوعة ، بل مستحبة أو جائزة » (٢) .

وأما الرقية الشركية الممنوعة : فهي ما كان فيها شرك ، أو ما لا يفهم معناها .

والخازن - رحمه الله - **قد وافق أهل السنة والجماعة** في مسألة الرقية ، حيث أنه قسمها إلى قسمين : شرعية وشركية ، وفرق بينهما ، وقال بجواز الرقية الشرعية إذا كانت بالقرآن أو بأسماء الله تعالى ، وكانت بلسان عربي مفهوم ، بل حكى الإجماع في جوازها يقول - رحمه الله - : « وأما الرّقى والتّعاويذ ، فقد اتفق الإجماع على جواز ذلك ، إذا كان بآيات من القرآن ، أو إذا كانت وردت في الحديث ، ويدل على صحته ، الأحاديث الواردة في ذلك ... » . ثم قال : « فهذه الأحاديث تدل على جواز الرّقية ، وإنما المنهي عنه منها : ما كان فيه كفر أو شرك ، أو ما لا يعرف معناه مما ليس بعربي لجواز أن يكون فيه كفر (٣) . والله أعلم » (٤) .

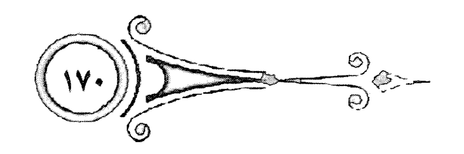
= ص (١٢٠٨) .

(١) كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد ، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، ص (٢٩) .

(٢) تيسير العزيز الحميد ، ص (٣٢٢) .

(٣) هذا من باب سد الذرائع ، والشرط الأساسي في جواز الرقية هو خلوها من الشرك .

(٤) تفسير الخازن (٤ / ٥٠١) .



ج) **ادعاء علم الغيب وصوره .**

الغيب : مشتق من " غاب يغيب غيبا " .

يقول ابن الأثير [١] : ((هو كل ما غاب عن العيون ، وسواء كان محصَّلا في القلوب أو غير محصَّل)) [٢] .

وعرَّفه الخازن - رحمه الله - فقال : ((والغيب هنا : مصدر وضع موضع الاسم ، فقيل : الغائب غيب ، وهو ما كان مغيبا عن العيون)) [٣] .

وفي بيان الحقيقة الشرعية للغيب ، نقل الخازن - رحمه الله - عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قائلا : ((الغيب هنا : كل ما أمرت بالإيمان به مما غاب عن بصرك من الملائكة ، والبعث ، والجنة ، والنار ، والصراط ، والميزان)) [٤] .

وإن من اعتقاد أهل السنة والجماعة : أن علم الغيب من اختصاص الله - عز وجل - دون سواه ، لا ملك مقرب ولا نبي مرسل ، وأن الله يطلع من يرتضيه من رسله وأنبيائه على بعض الغيب متى شاء ، إذا شاء ، كيف شاء ، وبذلك جاءت النصوص الشرعية الصريحة ، القطعية الدلالة ، بأن علم الغيب من اختصاص الله - عز وجل - ، يقول - عز وجل - مخاطبا نبيه - صلى الله عليه وسلم - :

﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النمل : ٦٥] .

ويقول : ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴾ [الجن : ٢٦ - ٢٧] .

---

(١) **هو** : أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني المعروف بابن الأثير المحدث ، واللغوي البارع ، ولد سنة (٥٤٤هـ) ، صنف عدة مصنفات منها : جامع الأصول ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ، توفي سنة (٦٠٦هـ) .

انظر : العبر في خبر من غبر للذهبي (٣ / ١٤٣) ، وشذرات الذهب (٧ / ٤٢) ، والأعلام (٥ / ٢٧٢) .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ، ص (٦٨٤) .

(٣) تفسير الخازن (١ / ٢٥) . وانظر : (٢ / ١٢٥) ، و (٣ / ٧) .

(٤) نفس المصدر (١ / ٢٥)

يقول الخازن - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في هذه الآية : ((﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ ﴾ : أي هو عالم ما غاب عن العباد ﴿ فَلَا يُظْهِرُ ﴾ : أي فلا يطلع عَلى غَيْبِهِ أي الغيب الذي يعلمه وانفرد به ﴿ أَحَدًا ﴾ : أي من الناس . ثم استثنى فقال تعالى : ﴿ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴾ يعني إلا من يصطفيه لرسالته ونبوته فيظهره على ما يشاء من الغيب ؛ حتى يستدل على نبوته بما يخبر به من المغيبات فيكون ذلك معجزة له)) [١] .

وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - قال : ((**مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله ، لا يعلم ما في غد إلا الله ، ولا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله ، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله ، ولا تدري نفس بأي أرض تموت ، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله**)) [٢] .

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : ((ومن حدَّثك أنه يعلم الغيب فقد كذب ، وهو يقول : لا يعلم الغيب إلا الله)) [٣] . والنصوص في ذلك كثيرة ، وحسبنا بما ذكرنا .

وعلى هذا فكل من اعتقد في نبي ، أو ولي ، أو جن ، أو ملك ، أو شيخ ، أو إمام بأنه يعلم ما سيكون في المستقبل من الأمور التي لم تقع بعد ، أو ادعى أحدٌ علم الغيب أو معرفة الغيب من غير طريق الوحي للأنبياء ، فقد ادعى المشاركة مع الله - عَزَّ وَجَلَّ - في اختصاصاته ، وكذب بما جاء في الكتاب والسنة ، وهذا شرك مع الله وكفر يناقض التوحيد .

وقد قرر الخازن - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - **مذهب أهل السنة والجماعة** ، بأنه لا يعلم أحد من الخلق - كائنا من كان - الغيبَ إلا الله ، ومن ادعى معرفة الغيب فقد كفر ، يقول - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - : ((وما كان الله ليبين لكم أيها الكفار المؤمن من الكافر ، فيقول فلان مؤمن ، وفلان كافر ، أو منافق ؛ لأنه لا يعلم الغيب أحد غيره ، وإن سنة الله جارية أنه لا يطلع على غيبه أحادُ

---

(١) نفس المصدر (٤ / ٣٥٣) .

(٢) رواه البخاري : كتاب التفسير ، باب ﴿ ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ ﴾ ، حديث رقم (٤٦٩٧) ، ص (١١٦٣) .

(٣) رواه البخاري : كتاب التوحيد ، باب ﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴾ ، حديث رقم (٧٣٨٠) ، ص (١٨٢٢) . وراجع مزيدا من الأحاديث في شأن الغيب في تفسير ابن كثير عند آخر آية من سورة لقمان .

الناس)) [١] .

ويقول عند تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [لقمان : ٣٤] ناقلا عن ابن عباس - رضي الله عنهما - : ((هذه الخمسة لا يعلمها ملك مقرب ولا نبي مصطفى ، فمن ادعى أنه يعلم شيئا من هذه فإنه كفر بالقرآن لأنه خالفه)) [٢] [٣] .

- صور ادعاء علم الغيب .

أ) الكهانة والتنجيم .

الكهانة هي عمل الكاهن : وجمعه " كَهَنَة وكُهَّان " ، وهو : الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان ، ويدعي معرفة الأسرار . أو : هو الذي يدعي معرفة الأمور الغيبية المستقبلية [٤] .

وقد جاءت نصوص كثيرة تذم الكاهن ، وتُحرِّم عملهم ؛ لما فيه من ادعاء معرفة الغيب الذي هو من اختصاص الله ، وادعاء مشاركته فيه ، وهذا كفر وشرك بالله يناقض التوحيد ، ويخرج العبد من دائرة الإسلام .

أما من يأتي الكاهن فقد قسم العلماء إلى ثلاثة أقسام :

١) أن يأتي إلى الكاهن فيسأله من غير أن يصدقه ، فهذا محرم ، وعقوبة فاعله : أن لا تُقبل له صلاة أربعين يومًا ، لقول النبي - ﷺ - : **((من أتى عرافًا فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة))** [٥] . والعراف : يطلق على كل من يدعي علم الغيب .

٢) أن يأتي إلى الكاهن فيسأله ويصدقه بما أخبر به ، فهذا يكون كفر أكبر مخرج من الإسلام إذا صدقه واعتقد أنه يعلم الغيب ، ويكون كفر دون كفر (أي : لا يخرج من الإسلام) إذا كان

---

(١) تفسير الخازن (١ / ٣٢٥) .

(٢) نفس المصدر (٣ / ٤٠١) .

(٣) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤ / ٨١) .

(٤) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ، ص (٨١٨) ، ومجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢ / ١٨٤) .

(٥) رواه مسلم : كتاب السلام ، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان ، حديث رقم (١٢٥) ، ص (١٢٢٥) .

مجرد تصديقه في ادعائه لعلم الغيب ، دون اعتقاد ذلك [١] ، يقول النبي - ﷺ - : ((**من أتى كاهنًا فصدَّقه بما يقول فقد برئ بما أنزل الله على محمد - ﷺ -**)) [٢] .

٣) أن يأتي إلى الكاهن فيسأله ليمتحنه ويبين حاله للناس ، وأنها كهانة وتمويه وتضليل ، وهذا لا بأس به ، بدليل : أن النبي - ﷺ - أتاه ابن صياد ، فأضمر له النبي - ﷺ - ، شيئًا في نفسه فسـأله النبي - ﷺ - ، ماذا خبـأ له ؟ فقال : الدخ ، - يريد الدخـان - ، فقال النبي - ﷺ - : ((**اخسأ فلن تعدو قدرك** [٣])) [٤] .

أما التنجيم : فهو ضرب من ضروب الكهانة ، وكل منهما يشتركان في دعوى معرفة الغيب والأمور المستقبلية ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « صناعة التنجيم التي مضمونها الأحكام والتأثير ، وهو **الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية** ، والتمزيج بين القوى الفلكية والقوابل الأرضية ، صناعة محرمة بالكتاب والسنة ، وإجماع الأمة ، بل هي محرمة على لسان جميع المرسلين ، في جميع الملل » [٥] .

ويقول الشيخ عبد الرحمـن السعدي [٦] - رحمه الله - : « التنجيـم نوعان : **نوع يسمى علم**

---

(١) انظر : الصلاة وحكم تاركها لابن القيم ، ص (٧٢) ، وفتح الحميد في شرح التوحيد لعثمان عبد العزيز منصور التميمي (ت : ١٢٨٢هـ) ، تحقيق : سعود بن عبد العزيز العريفي و حسين بن جليعب السعيدي ، دار عالم الفوائد ، مكة - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥هـ ، (٣ / ١١٥٧) فما بعدها .

(٢) رواه أبو داود : كتاب الكهانة والتطير ، باب في الكهان ، حديث رقم (٣٩٠٤) ، ص (٧٠١) . وقال الألباني : « صحيح » . وروى أحمد في المسند (١٥ / ٣٣١) ، حديث رقم (٩٥٣٦) بلفظ : ((**من أتى كاهنا أو عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد**)) . وقال محققه شعيب الأرنؤوط : « حسن رجاله ثقات رجال الصحيح » .

(٣) أخرجه البخاري : كتاب الأدب ، باب قول الرجل للرجل : اخسأ ، حديث رقم (٦١٧٣) ، ص (١٥٤١) . ومسلم : كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب ذكر ابن صياد ، حديث رقم (٨٦) ، ص (١٥٦٢) .

(٤) انظر : مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢ / ١٨٤) .

(٥) انظر : مجموع الفتاوى ، (٣٥ / ١٩٢) .

(٦) **هو** : عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله آل سعدي ، ولد في عنيزة بمنطقة القصيم في السعودية سنة (١٣٠٧هـ) ، تربى وعاش في أحضان العلماء ، واشتغل بالعلم على أيدي علماء بلده على مذهب أهل السنة والجماعة ، فأتقن دراسة كتب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، له عدة مؤلفات منها : تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان =

التأثير : وهو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الكونية ، فهذا باطل ودعوى لمشاركة الله في علم الغيب الذي انفرد به ، أو تصديق لمن ادعى ذلك ، وهذا ينافي التوحيد ...

النوع الثاني : **علم التسيير** : وهو الاستدلال بالشمس والقمر والكواكب على القبلة والأوقات والجهات ، فهذا النوع لا بأس به ، بل كثير منه نافع قد حث عليه الشارع ، إذا كان وسيلة إلى معرفة أوقات العبادات ، أو إلى الاهتداء به في الجهات . فيجب التفريق بين ما نهى عنه الشارع وحرمه وبين ما أباحه أو استحبه أو أوجبه ، فالأول هو المنافي للتوحيد دون الثاني »[(١)] .

وكل من يدعي علم الغيب ، أو معرفة الأمور المستقبلية ، سواء بدلالة النجوم ، أو غير ذلك ، أو نسبة الحوادث إلى فعل النجوم ، أو الكواكب ، فقد كفر وأشرك ، وادعى مشاركة الله في علم الغيب ، وهذا مناف للتوحيد ، وإليه ذهب أهل السنة والجماعة[(٢)] .

والخازن - رحمه الله - **قد وافق أهل السنة والجماعة** في تكفير كل من يدعي علم الغيب سواء من الكهنة ، أو المنجمين الذين يستدلون بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية ، ويعتقدون أن للكواكب والنجوم تأثير في الأرض ، وأبطل أقوالهم فيما يَدَّعُون ؛ إذ لا يملك أحدٌ التأثير مطلقاً في الكون سوى الله - عز وجل - .

يقول - رحمه الله - في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ [الأعراف : ٥٤] : « يعني : له الخلق ؛ لأنه خلقهم ، وله أن يأمر فيهم بما أراد ، وله أن يحكم فيهم بما شاء وفي الآية دليل على أنه لا خالق إلا الله - عز وجل - ففيه رد على من يقول : إن للشمس والقمر والكواكب تأثيرات في هذا العالم ، فأخبر الله أنه هو الخالق المدبر لهذا العالم ، لا الشمس والقمر والكواكب ... »[(٣)] .

ويقول عند تفسير قوله تعالى : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن

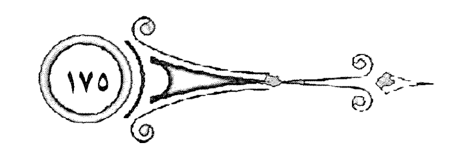
= والقواعد الحسان لتفسير القرآن وغيرها ، توفي سنة (١٣٧٦هـ) .

انظر : علماء نجد خلال ثمانية قرون (٣ / ٢١٨ - ٢٧٢) .

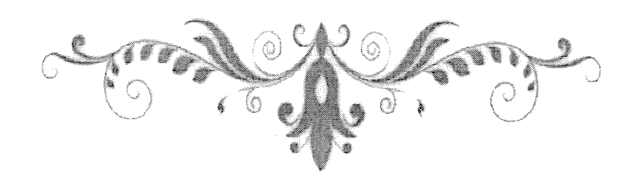
(١) القول السديد شرح كتاب التوحيد ، ص (١٩٥ - ١٩٦) .

(٢) تيسير العزيز الحميد (٢ / ٧٨٢) .

(٣) تفسير الخازن (٢ / ٢٠٩) .



رَسُولٍ ﴾ [الجن : ٢٦ - ٢٧] ناقلا عن الزمخشري [١] : « وفيه أيضا إبطال الكهانة والتنجيم ؛ لأن أصحابهما أبعد شيء من الارتضاء وأدخله في السخط [٢] » . ثم نقل عن الواحدي فيقول : « وفي هذا دليل على أن من ادعى أن النجوم تدله على ما يكون من حياة أو موت ونحو ذلك فقد كفر بما في القرآن [٣] » [٤] .



(١) **هو** : أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، ولد سنة (٤٦٧هـ) ، النحوي اللغوي المتكلم المعتزلي ، المفسر يلقب بجار الله ، له مؤلفات كثيرة منها : الكشاف في التفسير ، والفائق في غريب الحديث ، وأساس البلاغة ، وربيع الأبرار وغيرها توفي سنة (٥٣٨هـ) .

انظر : طبقات المفسرين للسيوطي ، ص (١٢٠) ، وطبقات المفسرين للأدنروي ، ص (١٧٢) ، والأعلام (٧ / ١٧٨) .

(٢) انظر : الكشاف للزمخشري (٤ / ٦٣٣) .

(٣) بحثت عن هذه العبارة في كتب الواحدي المتوفرة لدي ، ولم أجد فيها شيء .

(٤) تفسير الخازن (٤ / ٣٥٣) .

المبحث الرابع :

توحيد الأسماء والصفات .

وفيه تمهيد و مطلبان :

تمهيد : وفيه تعريف الأسماء والصفات ، والفرق بينهما ، وتحقيق هذا التوحيد .

المطلب الأول : أسماء الله تعالى .

المطلب الثاني : صفات الله تعالى .

المبحث الرابع : توحيد الأسماء والصفات .

تمهيد :

أولا : تعريف الأسماء والصفات والفرق بينهما :

الأسماء : جمع اسم ، والاسم : إما مشتق من : " السمة " أو " الوسم " وهو العلامة ، يقال : واسم الشيء : أي علامته . أو أنه مشتق من " السمو " وهو العلو والرفعة [(١)] . **والاسم** : هو (اللفظ الدال على المسمى) [(٢)] .

وقد أشار الخازن - رحمه الله - إلى هذه المعاني في تفسيره [(٣)] .

والصفات : جمع صفة ، وأصلها مأخوذ من " وصف " ، حذفت الواو ، وعوض عنها بالهاء . **والصفة** : هي النعت ، والنعت هو الأمارة اللازمة للشيء [(٤)] .

ثانيا : الفرق بين الأسماء والصفات :

إن الأسماء تدل على الذات ، وعلى معنى الصفة القائمة بها ، وأما الصفات فهي دالة على معنى الصفة القائمة بالذات فقط ، فالأسماء دالة على أمرين :

الذات ، والصفة القائمة بها ، وأما الصفات فهي تدل على أمر واحد وهو **معنى الصفة القائمة بالذات فقط** .

مثال للاسم : (العليم) يدل على ذات اسمها : " العليم " ، ويدل على صفة لازمة بالذات

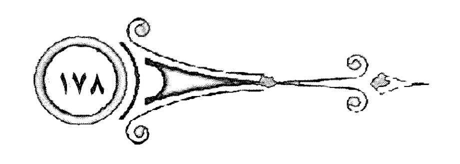
---

(١) انظر : الصحاح (٦ / ٢٣٨٣) ، مادة " سما " ، ومعجم مقاييس اللغة (٣ / ٩٩) ، مادة " سمو " ، ولسان العرب (٦ / ٣٨١) ، مادة " سما " .

(٢) انظر : المفردات في غريب القرآن (١ / ٣٢١) ، ومجموع الفتاوى (٦ / ١٩٢) ، وبدائع الفوائد (١ / ٢٩).

(٣) انظر : (١ / ١٧) .

(٤) انظر : المفردات في غريب القرآن (٢ / ٦٨٠) ، والصحاح (٤ / ١٤٣٨) ، مادة " وصف " ، ومعجم مقاييس اللغة (٦ / ١١٥) ، مادة " وصف " ، ولسان العرب (١٥ / ٣١٥) ، مادة " وصف " ، والقاموس المحيط ، ص (٨٥٩) .



وقائمة بها وهي : " العلم " .

مثال للصفة : (العلم) يدل على الصفة اللازمة بالذات فقط ، ولا يشترط أن يكون اسمها " العليم " [١] .

ثالثا : تحقيق توحيد الأسماء والصفات :

إن توحيد الأسماء والصفات نوع من أنواع التوحيد التي لا يتم ولا يكتمل إيمان العبد إلا به ، ويراد بهذا النوع من التوحيد : « هو إفراد الله بأسمائه الحسنى ، وصفاته العلى الواردة في القرآن والسنة ، والإيمان بمعانيها وأحكامها » [٢] ، وفق فهم السلف الصالح - رضوان الله عليهم - .

وقد قرر أئمة أهل السنة والجماعة أن مثل هذا النوع من التوحيد لا يتحقق إلا بثلاثة أمور :

الأمر الأول : تنزيه الله تعالى عن مماثلة المخلوقين .

الأمر الثاني : إثبات ما أثبته الله لنفسه ، وأثبت له رسوله - ﷺ - ، من الأسماء وما تتضمن من المعاني والصفات ، ونفي ما نفاه عن نفسه ، ونفى عنه رسوله - ﷺ - من غير تحريف [٣] ، ولا تعطيل [٤] ، ولا تكييف [٥] ، ولا تمثيل [٦] ، والسكوت عما سكت عنه الشارع الحكيم .

والأصل الدال على هذين الأمرين قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] . فقوله ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ : دال على الأمر الأول وهو : التنـزيه . وقوله :

---

(١) انظر : بدائع الفوائد (١ / ٢٨٥) ، ومجموع فتاوى ابن عثيمين ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان ، دار الوطن - دار الثريا ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأخيرة ١٤١٣هـ ، (١ / ١٢١) .

(٢) معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات لمحمد بن خليفة التميمي ، دار إيلاف الدولية ، الجهراء - الكويت ، الطبعة : بدون ، ص (٣١) . وانظر : القول المفيد على كتاب التوحيد (١ / ١٢ - ١٣) .

(٣) التحريف هو : تغيير الألفاظ أو المعاني إلى معاني باطلة لا يدل عليها الكتاب والسنة .

(٤) التعطيل هو : إنكار ما يجب إثباته من الأسماء والصفات لله تعالى .

(٥) التكييف هو : إثبات كيفية الصفات .

(٦) التمثيل هو : جعل صفات الله كصفات المخلوقين . انظر هذه التعريفات في : مذكرة على العقيدة الواسطية لابن عثيمين ، ص (٦ - ٧) ، وشرح العقيدة الواسطية لهراس ، ص (٦٦ - ٦٨) .

﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ دال على الأمر الثاني وهو : الإثبات .

الأمر الثالث : قطع الطمع عن إدراك كنه وكيفية صفات الله تعالى ؛ إذ إن ذلك من المستحيل ، والأصل الدال على هذا الأمر قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ [طه : ١١٠] . وقوله : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأعراف : ١٠٣] [١] .

فأهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات وسط بين المعطلة [٢] والممثلة [٣] ، فلا يحملهم إيمانهم بقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ ، إلى التعطيل أو التمثيل ، كما وقع في ذلك مخالفوهم ، فالمعطلة وقعوا في التعطيل نتيجة غلوهم في التنزيه ، بحجة الفرار من التمثيل بصفات المخلوقين ، والممثلة وقعوا في التمثيل نتيجة غلوهم في الإثبات .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « الأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسله نفيا وإثباتا ، فيثبت لله ما أثبته لنفسه وينفي عنه مانفاه عن نفسه ، وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته من الصفات ، من غير تكييف ولا تمثيل ، ومن غير تحريف ولا تعطيل ، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع إثبات ما أثبته من الصفات من غير إلحاد لا في أسمائه ، ولا في آياته .... فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات إثباتا بلا تشبيه ، وتنزيها بلا تعطيل ، كما قال تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] . ففي قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ رد للتشبيه والتمثيل ، وقوله : ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ رد للإلحاد والتعطيل » [٤] .

---

(١) انظر : التمهيد (٧ / ١٤٥) ، والحجة في بيان المحجة (١ / ١٧٤ - ١٧٥) ، منهج ودراسات آيات الأسماء والصفات للشنقيطي ، ص (٤٣ ، ٨٥) ضمن مجموع القواعد الطيبات في الأسماء والصفات لأبي محمد أشرف ابن عبد المقصود ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

(٢) **المعطلة** : هم من أنكروا صفات الله - عز وجل - كلها أو بعضها ، وعطلوا قيام الله بها ، كالجهمية والأشاعرة وغيرهم الذين نفوا عن الله الصفات أو بعضها .

انظر : الفرق بين الفرق ، (١٨٦ ، ١٠٤) .

(٣) **الممثلة** : هم من شبهوا صفات الله بصفات المخلوقين ، كالمعتزلة والكرامية الذين قالوا بحدوث كلام الله مثلا .

انظر : الفرق بين الفرق ، (١٩٨ - ٢٠٠) .

(٤) مجموع الفتاوى (٣ / ٣ - ٤) . وانظر : منهاج السنة النبوية لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني =

ويقول المقريزي - رحمه الله - : ((ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبويّ ، ووقف على الآثار السلفية ، علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم ، أنه سأل رسول الله ﷺ عن معنى شيء مما وصف الربّ سبحانه به نفسه الكريمة في القرآن الكريم ، وعلى لسان نبيه محمد ﷺ ؛ بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام في الصفات ، نعم ولا فرّق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل ، وإنما أثبتوا له تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعز والعظمة ، وساقوا الكلام سوقاً واحداً .

وهكذا أثبتوا رضي الله عنهم ما أطلقه الله سبحانه على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك ، مع نفي مماثلة المخلوقين ، فأثبتوا رضي الله عنهم بلا تشبيه ، ونزهوا من غير تعطيل ، ولم يتعرّض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا ، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت)) [(١)] .

والخازن - رحمه الله - قد تعرض لهذا النوع من التوحيد ، وما يتعلق به من مسائل ، وكانت له آراء فيها ، وحتى تنجلي هذه الآراء للقارئ موافقة أو مخالفة لأهل السنة والجماعة ؛ كان طرح تلك المسائل على النحو التالي :

= (ت : ٧٢٨هـ) تحقيق : محمد رشاد سالم ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، (٢ / ٥٢٣) .

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار " الخطط المقريزية " (٣ / ٤٢٠) .

المطلب الأول : أسماء الله – تعالى – .

۞ المسألة الأولى : الاسم والمسمى .

ومضمون هذه المسألة هو : هل الاسم هو المسمى أم هو غيره ؟ هذه المسألة من المسائل الحادثة التي أحدثها أهل الكلام ، وليس لها أي أثر عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين فيتبع [١] .

يقول الإمام الشافعي – رحمه الله – : « إذا سمعت الرجل يقول الاسم غير المسمى أو الاسم المسمى ، فاشهد عليه أنه من أهل الكلام ولا دين له » [٢] .

ولكن أئمة أهل السنة والجماعة تحدثوا عنها في مصنفاتهم ؛ حرصا منهم على رد كل بدعة تخدش المنهج القويم ، ولما تتضمن هذه المسألة من ضلالات ، ومجانبة الصواب ، وإفساد أصول ثابتة بالنصوص الشرعية في باب الأسماء والصفات .

لقد وقع خلاف بين أهل الكلام – الذين أحدثوا هذه المسألة – ، وقال كل فريق بقول بنوا عليه اعتقادهم في الأسماء والصفات .

فذهب قوم من الأشاعرة [٣] والماتريدية [٤] إلى أن الاسم هو المسمى ، لأن اسم الشيء يدل على عين ذلك الشيء ، ولو كان الاسم غير المسمى لكان أمر الله مثلا بإخلاص العبادة للاسم لا له – عز وجل – كما جاء في قوله : ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ ﴾ [البينة : ٥] .

وذهب آخرون من الجهمية [٥] ،

---

(١) انظر : صريح السنة لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ – ٣١٠هـ) ، تحقيق : أبو عبد الأعلى خالد بن محمد المصري ، دار علم السلف ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م ، ص (٥٠ – ٥١) ، ومجموع الفتاوى (٦ / ١٨٧) .

(٢) طبقات الشافعية للسبكي (٢ / ١٧٤) .

(٣) انظر : تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني ، ص (٢٥٨) ، والإرشاد للجويني ، ص (١٤١) .

(٤) انظر : بحر الكلام لميمون بن محمد النسفي (ت : ٥٠٨هـ) ، تعليق : ولي الدين محمد صالح الفرفور ، مكتبة دار الفرفور ، دمشق – سوريا ، الطبعة : الثانية ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م ، ص (١٣٨ – ١٣٩) .

(٥) انظر : رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد ، تصحيح وتعليق : محمد حامد الفقي ، =

والمعتزلة [١] إلى أن الاسم غير المسمى ، بناء على اعتقادهم بأن المسمى – وهو الله – غير مخلوق ، وكان الله ولم يكن له أسماء وصفات ، فخلق له أسماء وصفات ، وبهذا كانت أسماء الله وصفاته مخلوقة ، وبنوا على هذا المعتقد ، قولهم في الكلام – وهو القرآن – بأنه مخلوق ؛ إذ الكلام صفة من صفاته ، وصفات الله مخلوقة .

وقد رد علماء أهل السنة والجماعة ومن وافقهم هذا القول ، واشتد إنكارهم فيه ، حتى قال الإمام الشافعي – رحمه الله – : « إذا سمعت الرجل يقول : الاسم غير المسمى والشيء غير المُشَيَّ ، فاشهد عليه بالزندقة » [٢] . بيد أنه وقع نزاع فيما بينهم فقال بعضهم : بأن الاسم هو المسمى [٣] ، وقال الآخرون : بأن الاسم غير المسمى ، إلا أن منطلق قولهم بذلك يختلف عن منطلق قول أهل الكلام ، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – هذه الأقوال وفصل فيها ، وفي مناقشتها [٤] ، ولعلي أقتصر هنا بذكر الصواب في المسألة ؛ إذ ليس الأهم معرفة الخلاف ، بل الأهم معرفة الصواب .

والحق في المسألة – كما ذكر الراسخون في العلم من أئمة أهل السنة والجماعة – هو التفصيل فيها ، لا يقال : الاسم غير المسمى ، ولا الاسم هو المسمى ، وإليه ذهب أكثر أهل العلم من أهل السنة والجماعة [٥] .

وفي بيان ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : « وأما الذين يقولون : إن الاسم للمسمى – كما يقوله أكثر أهل السنة – فهؤلاء وافقوا الكتاب والسنة والمعقول ، قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف : ١٨٠] ، وقال : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء : ١١٠] .

= دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٣٥٨هـ ، ص (٧) ، ومجموع الفتاوى (٦ / ١٨٦ ، ٢٠٣ – ٢٠٤) .

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ، ص (٥٤٢ – ٥٤٣) .

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠ / ٣٠) .

(٣) انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ٢٢٨) ، وشرح السنة للبغوي (٥ / ٢٩) .

(٤) انظر : مجموع الفتاوى (٦ / ١٨٥ – ٢٠٧) .

(٥) انظر : بدائع الفوائد (١ / ٢٨) فما بعدها ، ولوامع الأنوار البهية (١ / ٢٩) فما بعدها .

وقال النبي – ﷺ – : ((**إن لله تسعةً وتسعين اسمًا**)) [١] ، وقال النبي – ﷺ – : ((**إن لي خمسة أسماء : أنا محمد ، وأحمد ، والماحِي ، والحاشِر ، والعَاقِب**)) [٢] . وكلاهما في الصحيحين .

وإذا قيل لهم : أهو المسمى أم غيره ؟ فصلوا ، فقالوا : ليس هو نفس المسمى ، ولكن يراد به المسمى .

وإذا قيل : إنه غيره ، بمعنى أنه يجب أن يكون مباينًا له ، فهذا باطل ، فإن المخلوق قد يتكلم بأسماء نفسه ، فلا تكون بائنة عنه ، فكيف بالخالق ، وأسماؤه من كلامه ، وليس كلامه بائنًا عنه ، ولكن قد يكون الاسم نفسه بائنا ، مثل أن يسمى الرجل غيره باسم ، أو يتكلم باسمه . فهذا الاسم نفسه ليس قائمًا بالمسمى ، لكن المقصود به المسمى ، فإن الاسم مقصوده إظهار المسمى وبيانه)) [٣] .

ويقول ابن القيم – رحمه الله – : ((وبالتفصيل تزول الشبه ، ويتبين الصواب ، والحمد لله)) [٤] .

ويجدر بنا أن ننقل ما قاله ابن أبي العز – والذي هو ملخص القول الصواب في المسألة – يقول – رحمه الله – : ((الاسم عين المسمى أو غيره ؟ وطالما غلط كثير من النَّاس في ذلك ، وجهلوا الصواب فيه : فالاسم يراد به المسمى تارة ، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى ، فإذا قلت : قال الله كذا ، أو سمع الله لمن حمده ، ونحو ذلك ، فهذا المراد به المسمى نفسه ، وإذا قلت :

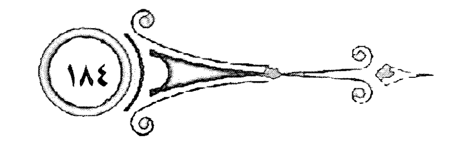
---

(١) صحيح البخاري : كتاب الشروط ، باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار ... ، حديث رقم (٢٧٣٦) ، ص (٦٧٥) ، وصحيح مسلم : كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها ، حديث رقم (٥) ، ص (١٤٣٩) .

(٢) صحيح البخاري : كتاب المناقب ، باب ما جاء في أسماء رسول الله – ﷺ – ، حديث رقم (٣٥٣٢) ، ص (٨٧٣) ، وصحيح مسلم : كتاب الفضائل ، باب في أسمائه – ﷺ – حديث رقم (١٢٤) ، ص (١٢٨٠) ، إلا أن نص الحديث هو : ((**لي خمسة أسماء : أنا محمد ، وأحمد ، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر ، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي وأنا العاقب**)) . وعند مسلم بزيادة : ((**والعاقب الذي ليس بعده نبي**)) .

(٣) مجموع الفتاوى (٦ / ٢٠٦ – ٢٠٧) . وانظر : نفس المرجع (٦ / ١٨٧) .

(٤) بدائع الفوائد (١ / ٣٢) .



(الله) : اسم عربي ، و (الرحمن) : اسم عربي ، و (الرحمن) من أسماء الله تعالى ونحو ذلك ، فالاسم هاهنا للمسمى ، ولا يُقال غيره ، لما في لفظ الغير من إجمال ، فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق ، وإن أريد أن الله سبحانه كَانَ ولا اسم له ، حتى خلق لنفسه أسماء ، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم ، فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى »[(١)] .

والخازن - رحمه الله - ، قد سلك مسلك من يقول من أهل السنة : الاسم غير المسمى ، غير أن علة قوله به تختلف عن علة قول أهل الكلام ، فالجهمية والمعتزلة عللوا لقولهم : بأن الاسم مخلوق ، والمسمى غير مخلوق ، فلا يكون الاسم هو المسمى ، بل غير المسمى ، ثم بنوا عليها عقائد فاسدة في باب الأسماء والصفات .

يقول - رحمه الله - في معرض رده على القائلين بأن الاسم هو المسمى : « والاسم هو المسمى عينه وذاته ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسۡمُهُۥ يَحۡيَىٰ ﴾ [مريم : ٧] ثم نادى الاسم فقال : يا يحيى . وقال : ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ﴾ [الأعلى : ١] ، و ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ﴾ [الرحمن : ٧٨] ، وهذا القول ليس بقوي .

والصحيح المختار : أن الاسم غير المسمى وغير التسمية ، فالاسم ما تعرف به ذات الشيء ، وذلك لأن الاسم هو الأصوات المقطعة والحروف المؤلفة الدالة على ذات ذلك الشيء المسمى به ، فثبت بهذا أن الاسم غير المسمى .

وأيضا قد تكون الأسماء كثيرة والمسمى واحد . كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ [الأعراف : ١٨٠] . وقد يكون الاسم واحدا والمسميات به كثيرة ، كالأسماء المشتركة ، وذلك يوجب المغايرة .

وأيضا فقوله : ﴿ فَٱدۡعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف : ١٨٠] أمر أن يدعى الله تعالى بأسمائه ، فالاسم آلة الدعاء ، والمدعو هو الله تعالى ، فالمغايرة حاصلة بين ذات المدعو وبين اللفظ المدعو به .

وأجيب عن قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسۡمُهُۥ يَحۡيَىٰ ﴾ [مريم : ٧] بأن المراد ذات الشخص المعبر عنه بيحيى لا نفس الاسم .

وأجيب عن قوله تعالى : ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ﴾ [الأعلى : ١] ، و ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ﴾ [الرحمن : ٧٨]

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١ / ١٠٢) .

بأن معنى هذه الألفاظ يقتضي إضافة الاسم إلى الله تعالى وإضافة الشيء إلى نفسه محال)) [١] .

والعلل التي برّر بها قوله بأن الاسم غير المسمى هي :

١) أن الاسم هو الأصوات والحروف المؤلفة الدالة على ذات الشيء .

٢) قد تكون الأسماء كثيرة والمسمى واحد ، أو يكون الاسم واحد والمسميات كثيرة .

٣) عندما أمر الله العباد بدعائه بأسمائه ، فالأسماء ألفاظ يدعى الله بها ، والمدعو هو الله .

ولذلك لا يمكن أن يكون الاسم هو المسمى ، بل يوجب ذلك القول المغايرة ؛ إذ ليس الاسم هو المسمى لوجود فرق بينهما . وهذه العلل لا إشكال فيها في الظاهر ، لكن الإشكال في لفظ (الغير) ؛ إذ إنه لفظ مجمل يحتمل الحق والباطل ، ومنهج أهل السنة والجماعة من الألفاظ المجملة واضح ، وهو الابتعاد عن استخدام مثل تلك الألفاظ ، وإن استخدمت استفصلوا منها ، وأخذوا ما فيها من الحق ، وردوا الباطل .

وخلاصة ما ذكرناه : إن الصواب في هذه المسألة – هل الاسم هو المسمى أم غير المسمى – هو التفصيل ، وهو الذي عليه أكثر أئمة أهل السنة والجماعة ، فلا يقال : الاسم هو المسمى ، ولا يقال : الاسم غير المسمى ، بل يُفصَّل .

والخازن – رحمه الله – قد وافق بعض أهل السنة القائلين بأن الاسم غير المسمى ، وبرر قوله هذا بمبررات سبق ذكرها ، وليس الإشكال في المبررات ؛ بل الإشكال في استخدامه لفظا مجملا يحتمل الحق والباطل ، وكان الأولى به الابتعاد عن مثل هذه الألفاظ ؛ لذا كان الصواب في المسألة هو التفصيل ، فلا يقال : الاسم هو المسمى ، ولا الاسم غير المسمى ، لاحتمال العبارتين للمعنى الحق والباطل . والله أعلم بالصواب .

---

(١) تفسير الخازن (١ / ١٦ – ١٧) .

۞ المسألة الثانية : طريقة إثبات أسماء الله – تعالى – :

بعد أن عرفنا أن أسماء – تعالى – غير منحصرة في التسعة والتسعين ؛ بل له أسماء غيرها لا يعلمها إلا هو ، وقد اتفق المثبتون لأسماء الله تسميته بما سمى به نفسه في كتابه ، وسمى به رسوله – ﷺ – بغض النظر عن لوازم الأسماء وما تتضمن من المعاني – فكل اسم ورد في الكتاب وثبت في السنة يسمى به الله – تعالى – ، ويثبت له ذلك الاسم ، إلا أنهم اختلفوا في تسمية الله بما عدا ذلك من الأسماء التي لم ترد في الوحيين ، وليس فيها منقصة في حق الله – تعالى – ، وهنا تأتي مسألة : **هل أسماء الله توقيفية** – بحيث يكون طريق إثباتها الكتاب والسنة ، والتوقف على ما ورد فيهما دون زيادة ، حتى ولو جاز إطلاق الاسم على الله من حيث المعنى – **أم اصطلاحية** – بحيث يجوز تسمية الله بأسماء لم ترد في الوحيين ؛ لعدم اشتمالها نقص في حقه – ؟

فمنهج أهل السنة والجماعة (١) ومن وافقهم من الماتريدية (٢) وجمهور الأشاعرة (٣) : أن أسماء الله توقيفية ، يجب التزام في باب التسمية بالوارد نصا دون زيادة ، حتى وإن كان معناه صحيحا ، فلا يقال : من أسماء الله : الضاحك ، وإن كان الله يضحك كما جاء عن النبي ﷺ : ((**يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة** ...)) (٤) ؛ لأننا إذا سمينا الله بأسماء لم ترد بالنص ، فقد قلنا على الله بغير علم ، والله يقول : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء : ٣٦] .

وأسماء الله لا حد لها ، وليس بمقدور العقل إدراك ما يستحقه الله من الأسماء ، وتسمية الله بما لم يسم به نفسه أو رسوله – ﷺ – جناية في حقه ، أرأيت لو أن شخصا سمى مخلوقا من

---

(١) انظر : الحجة في بيان المحجة (٢ / ٣٨٣) ، وذم التأويل لابن قدامة المقدسي ، ص (٩) ، وبدائع الفوائد (١ / ٢٨٥) ، ولوامع الأنوار البهية (١ / ١٢٤) والقواعد المثلى لابن عثيمين ، ص (١٦) .

(٢) انظر : التوحيد للماتريدي ، ص (١٠٣ ، ١٠٧) .

(٣) انظر : أصول الدين للبغدادي ، ص (١٣٨) ، والمواقف لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت : ٧٥٦هـ) ، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ، الطبعة : بدون ، ص (٣٣٣) ، وتحفة المريد بشرح جوهرة التوحيد للبيجوري ، ص (١٥٤) .

(٤) صحيح البخاري : كتاب الجهاد والسير ، باب الكافر يقتل المسلم ، حديث رقم (٢٨٢٦) ، ص (٦٩٩) ، وصحيح مسلم : كتاب الأمارة ، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر ، حديث رقم (١٢٨) ، ص (١٠٤٨) .

المخلوقات بغير اسمه ، فإنه يعتبر جناية عليه ، ففعل ذلك مع الله جناية في حقه من باب أولى .

أما في باب الإخبار عن الله فيجوز إطلاق كل ما هو صحيح في معناه لا انتقاص فيه في جناب الله ؛ إذ باب الإخبار عن الله أوسع من باب التسمية .

يقول ابن القيم - رحمه الله - : ((إن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته ، كالشيء ، والموجود ، والقائم بنفسه ، فإن هذا يخبر به عنه ، ولا يدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العلى)) (١) .

وقد خالف بعض المعتزلة (٢) وبعض الأشاعرة كالباقلاني (٣) أهل السنة والجماعة في هذه المسألة ، وقرروا جواز إطلاق الأسماء على الله إن كانت المعاني صحيحة وثابتة في حق الله من جهة اللغة ، وإن لم ترد تلك الأسماء في الوحيين ، كأن يسمى بـ " دارٍ " ، بمعنى أنه عالم ، أو " مستطيع " بمعنى أنه قادر ، وهذا بناء على عقيدتهم الفاسدة ، وهي أن العقل حاكم على النقل والنقل مبني على ما يوافق العقل .

ولا شك أن ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة ومن وافقهم بأن أسماء الله توقيفية وليست اصطلاحية أو قياسية ، هو المذهب الحق الموافق لنصوص الكتاب والسنة ، فمن ذلك :

- قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الأعراف : ١٨٠] ، فدلالة هذه الآية على أن أسماء الله توقيفية هي : قوله : ﴿ ٱلْأَسْمَآءُ ﴾ فالألف واللام للعهد ، والمعهود من أسماء الله هي ما جاء به

---

(١) بدائع الفوائد (١ / ٢٨٤) .

(٢) انظر : مقالات الإسلاميين (٢ / ٢٠٧) ، والفرق بين الفرق ، ص (١٦١) .

(٣) انظر : المقصد الأسنى لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥هـ) ، تحقيق : محمد عثمان الخشت ، مكتبة القرآن ، القاهرة - مصر ، الطبعة : بدون ، ص (١٥٤) ولوامع البينات شرح أسماء الله والصفات : لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ) ، المطبعة الشرفية ، مصر ، الطبعة : الأولى ١٣٢٣هـ ، ص (١٨) ، والنهج الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأندلسي القرطبي (ت : ٦٧١هـ) ، تحقيق : عرفان بن سليم العشا حسونة ، المكتبة العصرية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ، ص (٩) ، وشرح المقاصد لمسعود بن عمر المعروف بسعد الدين التفتازاني (٧١٢ - ٧٩٣هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، (٤ / ٣٤٣) ، ولوامع الأنوار البهية (١ / ١٢٥) .

النص الشرعي من الكتاب والسنة (١) .

– وقوله تعالى : ﴿ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ﴾ [الأعراف : ١٨٠] ، قال العلماء : الإلحاد (٢) في أسماء الله هو تسمية الله بما لم يرد في الكتاب والسنة (٣) .

– وقول النبي – ﷺ – : ((**أسألك بكل اسم هو لك ، سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحدا من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك**)) (٤) .

يقول ابن القيم – رحمه الله – : ((فالحديث صريح في أن أسماءه ليست من فعل الآدميين وتسمياتهم)) (٥) .

والخازن – رحمه الله – قد قرر في هذه المسألة بأن أسماء الله توقيفية ليس للعقل فيها مجال ، بل ذكر أن تسمية الله بما لم يسم به نفسه ، أو رسوله – ﷺ – من الإلحاد في أسمائه .

يقول – رحمه الله – في تفسير قول الله : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف : ١٨٠] : ((﴿ فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ يعني : ادعوا الله بأسمائه التي سمى بها نفسه أو سماه بها رسوله . ففيه دليل على أن أسماء الله تعالى توقيفية لا اصطلاحية ، ومما يدل على صحة هذا القول ويؤكده : أنه يجوز أن يقال : " يا جواد " ، ولا يجوز أن يقال : " يا سخي " ، ويجوز أن يقال : " يا عالم " ، ولا يجوز أن يقال : " يا عاقل " ، ويجوز أن يقال : " يا حكيم "، ولا يجوز أن يقال : " يا طبيب ")) (٦) .

وقال في موضع آخر : ((إن الإلحاد في أسماء الله هو تسميته بما لم يسمّ به نفسه ، ولم يرد فيه نص من كتاب ولا سنة ؛ لأن أسماء الله سبحانه وتعالى كلها توقيفية كما تقدم ، فلا يجوز فيها غير

---

(١) انظر : المحلى في شرح المجلى لابن حزم (١ / ٢٩) ، وفتح الباري لابن حجر (١١ / ٢٢١) .

(٢) الإلحاد : هو الميل والعدول عن الحق . انظر : بدائع الفوائد (١ / ٢٩٧) .

(٣) انظر : تفسير البغوي (٢ / ٣٠٧) ، والنهج الأسنى ، ص (٥٢) ، وفتح الباري لابن حجر (١١ / ٢٢١) .

(٤) رواه أحمد في المسند : حديث رقم (٣٧١٢) ، (٦ / ٢٤٦) بسند ضعيف كما قال : " شعيب الأرنؤوط " ، والحاكم في المستدرك : حديث رقم (١٩٢٩) ، (١ / ٦٩٦) ، وابن حبان في صحيحه : كتاب الرقائق ، باب الأدعية ، حديث رقم (٩٧٢) ، (٣ / ٢٥٣) ، وقال محققه : " شعيب الأرنؤوط " : (إسناده صحيح) .

(٥) شفاء العليل ، ص (٤٥٧) .

(٦) تفسير الخازن (٢ / ٢٧٦) .

ما ورد في الشرع ، بل ندعو الله بأسمائه التي وردت في الكتاب والسنة على وجه التعظيم)) (١) .

وخلاصة ما ذكرناه أن منهج أهل السنة والجماعة في طريقة إثبات أسماء الله – تعالى – هو الالتزام بما ورد بالنص في الكتاب والسنة الصحيحة ، فلا مجال للعقل للاجتهاد في إثبات الأسماء لله ، حتى وإن كان المعنى ثابتا صحيحا ؛ لأن أسماء الله توقيفية ، وأنها من الأمور الغيبية ، ولا حد لها ، فالغيبيات محال للعقل إدراك كنهها ، ومحال له أيضا إدراك ما يستحقه الله من الأسماء ، وتسمية الله بما لم يسم به نفسه أو رسوله جناية في حق الله ، ومن الإلحاد الذي ذمه الله في الآية ، وعلى هذا كان مسلك الخازن – رحمه الله – **وهو بذلك وافق سلف الأمة** .

المسألة الثالثة : عدد أسماء الله – تعالى – .

لقد وردت في الكتاب والسنة الصحيحة نصوص كثيرة فيما يتعلق بأسماء الله – عز وجل – والمتأمل في تلك النصوص ليجد أنها توحي بمعاني متعددة ، قد يحدث عنده بعض الإشكال في فهمها فهما صحيحا ، وربما يظن – بعد طول التأمل – ثمت تعارض بين تلك النصوص ، والحقيقة لا تعارض بين النصوص الشرعية ؛ إذ منبعها ومصدرها واحد وهو الشارع الحكيم .

وفي مثل هذه الحالات يلزم على المرء الحريص على عقيدته ، الرجوع إلى فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية ؛ حتى يتعامل معها ويفهمها فهما صحيحا سليما .

والنصوص التي وردت فيما يتعلق بأسماء الله – كما أسلفت – كثيرة ومتنوعة المعاني والدلالات ، فمنها : ما يدل على أن لله أسماء حسنى ،كما في قوله تعالى : ﴿ **وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا** ﴾ [الأعراف : ١٨٠] .

ومنها : ما يدل على أن لله تسعة وتسعين اسما ، كما في قول النبي – ﷺ – : ((**إن لله تسعة وتسعين اسمًا مائة إلا واحدة من أحصاها دخل الجنة**)) (٢) .

ومنها : ما يدل على أن لله أسماء غير تسعة وتسعين ، كما في قول النبي – ﷺ – :

---

(١) المصدر السابق نفس الموضع .

(٢) سبق تخريجه في : ص (١٨٣) ، هامش (١) .

((أسألك بكل اسم هو لك ، سميت به نفسك ، أو أنزلتـه في كتابك ، أو علمته أحدا من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك)) [(١)] .

وبعد التأمل في هذه النصوص ينبع سؤال وهو : هل أسماء الله محصورة في تسعة وتسعين اسما أم غير محصورة فيها ؟

كان مذهب جمهور أهل السنة والجماعة بأن أسماء الله غير محصورة في تسعـة وتسعين ؛ بل أسماؤه ليس لها عدد محدد نعرفه [(٢)] ، بدليل قول النبي - ﷺ - : ((**أسألك بكل اسم هو لك ، سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحدا من خلقـك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك**)) .

هذا الحديث يدل دلالة واضحة على أن لله أسماء غير التسعة والتسعين ، استأثر الله بها في علم الغيب لا يعلمها أحد سواه .

يقول ابن القيم - رحمه الله - : ((الأسماء الحسنى لا تدخل تحت حصر ، ولا تحد بعدد ، فإن لله أسماء وصفات استأثر بها في علم الغيـب عنده ، فلا يعلمـها ملك مقـرب ، ولا نبي مرسل)) [(٣)] .

ويقول ابن كثـير - رحمه الله - : ((الأسمـاء الحسـنى ليست منحصرة في التسعة والتسعين)) [(٤)] .

وأما قول النبي - ﷺ - : ((**إن لله تسعة وتسعين اسمًا**)) قال أهل العلم : هذا الحديث لا يعني أن الله ليس له سوى هذه الأسماء .

---

(١) سبق تخريجه في : ص (١٨٨) ، هامش (٤) .

(٢) انظر : درء تعارض العقل والنقل (٣ / ٣٣٢) ، وبدائع الفوائد (١ / ٢٩٣) ، وإيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد : لأبي عبد الله محمد بن المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير (٧٧٥ - ٨٤٠هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، ص (١٥٨) .

(٣) بدائع الفوائد (١ / ٢٩٣) .

(٤) تفسير القرآن العظيم (٣ / ٥١٥) .

يقول الخطابي [١] -رحمه الله- في شرح هذا الحديث : « فيه إثبات هذه الأسماءِ المحصورة بهذا العدد ، وليس فيه نفي ما عداها من الزيادة عليها ، وإنما وقع التخصيص بالذكر لهذه الأسماء ؛ لأنها أشهر الأسماء ، وأبينها معاني وأظهرها ، وجملة قوله : ((**إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة**)) قضية واحدة لا قضيتان ، ويكون تمام الفائدة في خبر " إن " في قوله : ((**من أحصاها دخل الجنة**)) لا في قوله : ((**إن لله تسعة وتسعين اسمًا**)) ، وإنما هو بمنزلة قولك : إن لزيد ألف درهم أعدها للصدقة . وكقولك : إنَ لعمرو مائة ثوب من زاره خلعها عليه . وهذا لا يدلُّ على أنه ليس عنده من الدراهم أكثر من ألف درهم ، ولا من الثياب أكثر من مائة ثوب ، وإنما دلالته : أن الذي أعده زيد من الدراهم للصدقة ألف ، وأن الذي أرصده عمرو من الثياب للخلع مائة ثوب » [٢] .

وقال ابن تيمية -رحمه الله- : « والصواب الذي عليه جمهور العلماء : أن قول النبي ﷺ في الحديث السابق معناه : أن من أحصى التسعة والتسعين من أسمائه دخل الجنة ، وليس مراده أنه ليس له إلا تسعة وتسعون اسما » [٣] .

والخازن -رحمه الله- قد نقل عن النووي قوله في هذه المسألة ، والذي أشار فيه إلى عدم الحصر في التسعة والتسعين ، حيث قال بعد أن أورد حديث ((**إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة**)) : « قال الشيخ محيي الدين النووي -رحمه الله- تعالى : اتفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى ، وليس معناه أنه ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين ، وإنما المقصود من الحديث أن هذه التسعة والتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة : فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها ، لا الإخبار بحصر الأسماء ؛ ولهذا

---

(١) **هو** : أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي ، وكان فقيها حافظا في عصره ، وكان من الفقهاء المجتهدين ، نهج منهج التأويل في الأسماء والصفات ، له مجموعة من المؤلفات أشهرها : أعلام السنن ، غريب الحديث ، معالم السنن ، وغيرها ، توفي سنة (٣٨٨هـ) .

انظر : وفيات الأعيان (٢ / ٢١٤) ، والنجوم الزاهرة (٤ / ٢٠١) ، وشذرات الذهب (٤ / ٤٧١) ، والأعلام (١١ / ٢٦٩) .

(٢) شأن الدعاء ، ص (٢٤) .

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٣ / ٣٣٢) .

جــاء في الحديث الآخر ((**أسألك بكل اسم سميــت به نفسك أو استأثرت به في علم الغيب عندك**)) [١])) [٢] .

وخلاصة ما ذكرناه : إن أسماء الله – تعالى – غير منحصرة في التسعة والتسعين ، وليس لها حد معين ؛ بل لله أسماء غير هذه التسعة والتسعين ، استأثر الله بها في علم الغيب لا يعلمها ملك مقرب ، ولا نبي مرسل ، وتخصيص هذه التسعة والتسعين في الحديث لا يعني الحصر ، بل هو متعلق بالإحصاء ، وهذا الذي عليه منهج سلف الأمة – أهل السنة والجماعة – وسلكه الخازن – رحمه الله – في تقريره في هذه المسألة ، ورأيه هذا لم أجد له نصا صريحا عنه ؛ بل هو مفهوم من خلال ما نقله عن الذين قرروا عدم حصر أسماء الله في التسعة والتسعين – والله أعلم – .

❁ المسألة الرابعة : دلالة أسماء الله على المعاني والصفات :

بعد أن تبين لنا أن أسماء الله توقيفية ، يتوقف في إثباتها لله على ما ورد في نصوص الكتاب والسنة الصحيحة ، وليس للعقل مجال للاجتهاد في إثبات أسماء لله غير ما ورد في الوحيين ، بحجة صحة المعنى في حق الله في اللغة ، ثم إن المثبتين لأسماء الله – تعالى – انقسموا إلى قسمين :

الأول : الذين أثبتوا لله – تعالى – أسماء ، وقرروا بأنها تتضمن معاني وتستلزم صفات . وهؤلاء هم أهل السنة والجماعة ومن وافقهم من الأشاعرة والماتريدية في إثبات الأسماء كما جاءت في النصوص – بغض النظر عن حقيقة تلك المعاني والصفات – [٣] .

الثاني : الذين أثبتوا لله – تعالى – أسماء ، وقرروا بأنها لا تتضمن معاني ولا تستلزم صفات ، بل هي مجرد ألفاظ خالية من المعاني ، وهؤلاء هم بعض المعتزلة [٤] ، الذي أثبتوا لله أسماء كما

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (ت : ٦٧٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الثانية ١٣٩٢هـ ، (١٧ / ٥) .

(٢) تفسير الخازن (٢ / ٢٧٥) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (٦ / ٢٠٥) ، والقواعد المثلى ، ص (١١) .

(٤) انظر : الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٤٥) ، ومقالات الإسلاميين (١ / ٢٤٥) ، والتدمــرية لابن تيمية ، ص (١٨) ، وأقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات والمحكمات والمشتبهات : لزين الدين مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي (ت : ١٠٣٣هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان =

جاءت في النصوص ، لكنها أسماء مجردة عن المعاني والصفات ، فهي مجرد ألفاظ تطلق على الله .

ولا شك أن ما قرره القسم الأول هو الرأي الموافق لدلالة النصوص الشرعية ، وما قرره القسم الثاني فهو ضلال مبين ، وذلك لاشتماله على لوازم باطلة منها :

١) القدح في الله – تعالى – ؛ إذ إنه أنزل كتابا فيه ألفاظ لا يمكن فهمها ، لخلوها من المعاني ، وإنه أمر بتدبر ما لا يتدبر ، وبعقل ما لا يعقل .

٢) القدح في النبي – ﷺ – ؛ إذ إنه فسر آيات الأسماء والصفات ، واختلق لها معاني من عند نفسه .

٣) تعطيل أسماء الله عن معانيها الثابتة لله واللائقة به – سبحانه – .

٤) استجهال السلف من الصحابة وخيار التابعين ؛ إذ إنهم قالوا على الله بغير علم ، ففسروا آيات أسماء الله وصفاته بمعان ما أنزل الله بها من سلطان .

٥) تكذيب قول الله : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [طه : ٨] ، حيث وصف أسماءه بالحسنى ؛ إذ الأسماء المجردة عن المعاني لا توصف بالحسنى .

يقول ابن القيم – رحمه الله – : ((إن أسماء الرب تبارك وتعالى دالة على صفات كماله ، فهي مشتقة من الصفات ، فهي أسماء وهي أوصاف ، وبذلك كانت حسنى ؛ إذ لو كانت ألفاظا لا معاني فيها لم تكن حسنى ، ولا كانت دالة على مدح ولا كمال ، ولساغ وقوع الانتقام والغضب في مقام الرحمة والإحسان وبالعكس ، فيقال : اللهم إني ظلمت نفسي فاغفر إنك أنت المنتقم ، واللهم أعطني فإنك أنت الضار المانع ونحو ذلك))[١] .

٦) وجود ذات مجردة من الصفات ، وهذا لا يمكن أن يتصوره العقل ، بل هو مخالف لبدائه العقول ؛ إذ لا يعقل وجود ذات عالمة بغير علم ، ولا سامعة بغير سمع .

وقد اعتقد **الخازن** – رحمه الله – **معتقد أهل السنة والجماعة في الأسماء** ، حيث قرر

= الطبعة : الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م ، ص (٦٧) ، وشرح العقيدة السفارينية لمحمد بن صالح العثيمين ، مدار الوطن ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٦هـ ، ص (١٢٤) .

(١) مدارج السالكين (١ / ٣٨ – ٣٩) . وانظر : تيسير الكريم الرحمن للسعدي ، ص (٣٠٩) .

بأن إثبات الأسماء لله – تعالى – مبني على التوقيف ، فلا يثبت له شيء لم يرد لا في الكتاب ولا في السنة ، وإن كان المعنى صحيحا في حق الله من حيث اللغة ، وهذه الأسماء تتضمن معاني وصفات ، لا أنها مجرد ألفاظ لا دلالة لها .

ويدل على معتقده هذا شرحه – رحمه الله – لبعض الأسماء ، وبيان معانيها ، وتعقيبه بذكر ما تتضمن تلك الأسماء من الصفات لله ، ولعلي أذكر شيئا من تلك الأسماء ، وما قال فيها من المعاني والصفات :

– **الأول والآخر والظاهر والباطن** : « هو **الأول** قبل كل شيء بلا ابتداء كان هو ولم يكن شيء موجودا ، **والآخر** بعد فناء كل أحد بلا انتهاء يفني الأشياء ويبقى هو ، **والظاهر** الغالب العالي على كل شيء ، **والباطن** العالم بكل شيء » (١) .

– **الجبار** : « هو العظيم وجبروت الله عظمته » (٢) .

– **الحكيم** : « أي في جميع أفعاله وتدبير خلقه » (٣) .

– **الخبير** : « يعني بكل ما يفعلونه من خير أو شر » (٤) ، وقال : « والخبير في صفة الله تعالى هو العالم بكنه الشيء وحقيقته من غير شك ، والخبير في صفة المخلوقين إنما يستعمل في نوع من العلم ، وهو الذي يتوصل إليه بالاجتهاد والفكر ، والله تعالى منزه عن ذلك كله » (٥) .

– **الرب** : « بمعنى المالك ، كما يقال : "رب الدار" و "رب الشيء" أي : مالكه ، ويكون بمعنى التربية والإصلاح ، يقال : "رب فلان الضيعة " يربها إذا أصلحها . فالله تعالى مالك العالمين ومربيهم ومصلحهم ، ولا يقال : " الرب " للمخلوق معرفا ، بل يقال رب الشيء مضافا » (٦) .

– **الرقيب** : « أي حافظ ، والرقيب في صفة الله تعالى هو الذي لا يغفل عما خلق فيلحقه

---

(١) تفسير الخازن (٤ / ٢٤٥) .

(٢) نفس المصدر (٤ / ٢٧٧) .

(٣) نفس المصدر (٢ / ١٢٥) .

(٤) نفس المصدر (٢ / ١٢٥) .

(٥) نفس المصدر (١ / ١٦٩) .

(٦) نفس المصدر (١ / ١٩ ، ٢٤٣) .

نقص ، ويدخل عليه خلل ›› [١] .

– **القدوس** : ‹‹ أي الطاهر عن كل عيب المنزه عما لا يليق به ›› [٢] .

– **السلام** : ‹‹ أي الذي سلم من النقائص وكل آفة تلحق الخلق ... والفرق بينهما – القدوس والسلام – أن **القدوس** إشارة إلى براءته عن جميع العيوب والنقائص في الماضي والحاضر ، **والسلام** إشارة إلى أنه لا يطرأ عليه شيء من العيوب والنقائص في المستقبل ، فإن الذي يطرأ عليه شيء من ذلك تزول سلامته ولا يبقى سليما ›› [٣] .

– **العظيم** : ‹‹ يعني أنه ذو العظمة والكبرياء الذي لا شيء أعظم منه ... وهو في صفة الله تعالى ينصرف إلى عظم الشأن وجلالة القدر دون العظم الذي هو من نعوت الأجسام ›› [٤] .

– **العلي** : ‹‹ أي الرفيع فوق خلقه الذي ليس فوقه شيء ، فيما يجب له أن يوصف به من معاني الجلال والكمال ، فهو العلي بالإطلاق ، المتعالي عن الأشباه والأنداد والأضداد ›› [٥] .

– **القاهر** : أي ‹‹ الغالب لعباده القاهر لهم وهم مقهورون تحت قدرته . والقاهر والقهار معناه : الذي يدبر خلقه بما يريد ، فيقع في ذلك ما يشق عليهم ، ويثقل ، ويغم ويحزن ، ويفقر ، ويميت ، ويذل خلقه ، فلا يستطيع أحد من خلقه رد تدبيره ، والخروج من تحت قهره وتقديره وهذا معنى القاهر في صفة الله تعالى ›› [٦] .

– **الكبير** : ‹‹ أي العظيم الذي يصغر كل كبير بالإضافة إلى عظمته وكبريائه ، فهو يعود إلى معنى كبر قدرته ، وأنه تعالى المستحق لصفات الكمال ›› [٧] .

– **الوهاب** : أي ‹‹ العطية الخالية عن الأعواض والأغراض ، والوهاب في صفة الله تعالى أنه

---

(١) نفس المصدر (١ / ٣٣٨) .

(٢) نفس المصدر (٤ / ٢٧٧) .

(٣) نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر (١ / ١٩٠) .

(٥) نفس المصدر .

(٦) نفس المصدر (٢ / ١٠٣) .

(٧) نفس المصدر (٣ / ٧) .

يعطي كل أحد على قدر استحقاقه »[١] .

– **المنان** : « المن هو إظهار المعروف إلى الناس ، والمن عليهم به ... والمنان في صفة الله تعالى معناه المتفضل ، فمِن الله إفضال على عباده وإحسانه إليهم ، فجميع ما هم فيه منة منه سبحانه وتعالى ، ومِن العباد تعيير وتكدير »[٢] .

– **الملك** : « أي المتصرف بالأمر والنهي في جميع خلقه ، المالك لهم ، فهم تحت ملكه وقهره وإرادته »[٣] . وغير ذلك من الأسماء التي شرحها – رحمه الله – وبين معانيها .

وخلاصة ما ذكرناه : إن أسماء الله أعلام تتضمن معاني وصفات ، لا أنها مجرد ألفاظ خالية من المعاني ، وهذا هو منهج أهل السنة والجماعة ، ووافقهم الخازن – رحمه الله – .



(١) نفس المصدر (١ / ٢٢٧) .

(٢) نفس المصدر (١ / ١٩٩) .

(٣) نفس المصدر (٤ / ٢٧٧) .

المطلب الثاني : صفات الله – تعالى – :

سبق أن ذكرنا مذهب أهل السنة والجماعة في صفات الله – ﷻ – وهو إثباتها كما جاءت في النصوص بلا تكييف ولا تعطيل ، ولا تحريف ولا تمثيل ؛ لأنه ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] .

يقول إسماعيل الصابوني –رحمه الله– : « إن أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة ، حفظ الله أحياءهم ورحم أمواتهم ، يشهدون لله تعالى بالوحدانية ، وللرسول ﷺ بالرسالة والنبوة ، ويعرفون ربهم ﷻ بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله ، أو شهد له بها رسوله ﷺ على ما وردت الأخبار الصحاح به ، ونقلته العدول الثقات عنه ، ويثبتون له جل جلاله ما أثبت لنفسه في كتابه ، وعلى لسان رسوله ﷺ ، ولا يعتقدون تشبيها لصفاته بصفات خلقه ... وقد أعاذ الله تعالى أهل السنة من التحريف ، والتشبيه ، والتكييف ، ومن عليهم بالتعريف والتفهيم ، حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه ، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه ، واتبعوا قوله عز من قائل : ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ »[(١)] .

وصفات الله – ﷻ – التي وردت في الكتاب والسنة كثيرة ، وقد ذكر الخازن –رحمه الله– جملة منها ، فصَّل القول في بعضها ، وأجمل في الآخر ، وسأقتصر الحديث في هذا الموطن على الصفات التي تحدث عنها الخازن –رحمه الله– ؛ لنعلم مدى موافقته لمنهج أهل السنة والجماعة ، أو مخالفته له .

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، ص (٣٧) . وانظر : ذم التأويل لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت :٦٢٠هـ) ، تحقيق وتخريج : بدر بن عبد الله البدر ، دار الفتح ، الشارقة – الإمارات ، الطبعة : الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م ، ص (١٤) .

❁ أولا : الصفات الذاتية .

(١) صفة العلو :

إن من صفات الله – تعالى – الذاتية التي لا تنفك عنه ، صفة العلو المطلق من جميع الوجوه ، ذاتا ، وقهرا ، وقدرا ، وهذه الصفة دل عليها السمع والعقل والفطرة ، واتفق سلف الأمة على إثباتها لله ذاتا وقهرا وقدرا (١) ، إثباتا يليق بجلاله وعظمته ، دون تحريف ولا تمثيل ، ولا تكييف ولا تعطيل ، بل حكى بعض أهل العلم الإجماع (٢) .

يقول ابن أبي العز – رحمه الله – : « وإنما يثبت هذا المعنى من الفوقية في ضمن ثبوت الفوقية المطلقة من كل وجه ، فله سبحانه وتعالى فوقية القهر ، وفوقية القدر ، وفوقية الذات ، ومن أثبت البعض ، ونفى البعض فقد تنقص » (٣) .

وقد وافق أهل السنة في إثبات علو القهر والقدر المخالفون من الجهمية ومن وافقهم (٤) ، إلا أنهم أنكروا علو الذات ، بدعوى التنزيه ، والتشبيه ؛ إذ إن إثبات صفة العلو – كما يزعمون – إثبات للجهة ، وإثبات الجهة يستلزم التجسيم ، والأجسام حادثة ، والله منزه عن الحوادث ، فالخلاف في صفة العلو بين أهل السنة ومخالفيهم في إثبات علو الذات ، ودلالة النقل والعقل

---

(١) انظر : الحجة في بيان المحجة لقوام السنة (٢ / ١١٤) ، واجتماع الجيوش الإسلامية لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (٦٩١ – ٧٥١هـ) ، تحقيق وتخريج : بشير محمد عيون ، مكتبة دار البيان ، دمشق – سوريا ، الطبعة : الثالثة ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م ، ص (١٣٦) ، والقول السديد شرح كتاب التوحيد للسعدي ، ص (٣٢) ، والقول المفيد على كتاب التوحيد (١ / ٣٠٩) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٢ / ٢٩٧) ، والفتوى الحموية الكبرى لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : حمد عبد المحسن التويجري ، دار الصميعي ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م ، ص (٢٠١) ، والصواعق المرسلة لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (٦٩١ – ٧٥١هـ) ، تحقيق : علي بن محمد الدخيل الله ، دار العاصمة – الرياض ، السعودية ، الطبعة : الثالثة ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م ، (٤ / ١٢٨٣) .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٣٨٨) .

(٤) انظر : الإرشاد ، ص (٣٩) ، ومجموع الفتاوى (٢ / ٢٩٧) ، ومختصر الصواعق المرسلة لمحمد بن الموصلي (ت : ٧٧٤هـ) ، تحقيق : الحسن بن عبد الرحمن العلوي ، دار أضواء السلف – الرياض السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م ، (٢ / ٥١٤) .

والفطرة السليمة كفيلة في إبطال أقاويلهم الفاسدة .

فأما دلالة النقل : فقد جاءت فيه أنواع كثيرة في إثبات صفة العلو لله مطلقا من كل وجه - ذاتا ، وقهرا ، وقدرا - ومن تلك الدلالات [(١)] :

١) **التصريح بالعلو المطلق** ، ذاتا ، وقهرا ، وقدرا ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [الحج : ٦٢] . وقول الله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، فاسم الله (العلي) يدل على علو الذات ، وهو متضمن لعلو القهر والقدر [(٢)] ، وأما اسمه (العظيم) فإنه يدل على العظمة والقدر والقهر[(٣)] ، ولو كان المراد (بالعلي) علو القهر والقدر فقط ؛ لاكتفى بذكر أحد الاسمين ، إذ كلاهما يدلان على نفس المعنى ، ولما أراد الله أن يشير إلى علو الذات ذكر (العلي) المتضمن للقهر والقدر ، ثم ذكره (العظيم) - الذي يدل على القدر والقهر - بعد (العلي) كان من باب ذكر الخاص بعد العام [(٤)] .

٢) **التصريح بالفوقية** ، كقوله تعالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل : ٥٠] ، وقوله : ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام : ١٨] .

٣) **التصريح بتنزيل القرآن** ، كقوله تعالى : ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [الزمر : ١] ، وقوله : ﴿ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت : ٤٢] ، والتنزيل يكون من علو إلى سفل .

---

(١) ذكر ابن القيم - رحمه الله - ثمانية عشر نوعا من الدلالات على إثبات العلو في كتابه : إعلام الموقعين عن رب العالمين (٤ / ٦٧) . وانظر : شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٣٨١) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (١٦ / ١١٩) ، وفيض القدير لعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي (ت : ١٠٣١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، (٢ / ٦٢٣) ، والحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية : لعبد الرحمن بن ناصر ابن عبد الله السعدي (ت : ١٣٧٦هـ) ، دار ابن القيم ، الدمام - السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، ص (٢٢ ، ٢٦) .

(٣) انظر : الحق الواضح المبين ، ص (٢٧) .

(٤) انظر : إثبات علو الله على خلقه والرد على المخالفين لأسامة توفيق القصاص ، جمعية إحياء التراث الإسلامي ، طبعة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ، (١ / ٨٦) .

٤) **إخباره تعالى عن فرعون بأنه رام الصعود إلى السماء** ؛ ليطلع إلى إلـه موسى ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ [غافر : ٣٦ - ٣٧] . وغيرها من الدلالات ، التي تـدل دلالة واضحة على صفـة العلـو لله - ﷻ - بجـميع الوجوه - ذاتا وقهرا وقدرا - .

وأما دلالة العقل : فإن الله - تعالى - لما خلق الخـلق فإنه لا يخلو إمـا أن يكون داخل ذاته ، أو يكون خارجا عنها ، فالأول باطل ؛ لأن الله ليس محلا للحوادث ، وأيضا يلزم من قول ذلك أن الله يكون محلا للقاذورات والخسائس - تعالى الله عن ذلك - .

وإذا كان الأول باطلا لزم أن يكون الخلق خارج ذاته ، بائنا عنها ، ولو كان كذلك فلا يخلو إما أن يكون الله عن يمين خلقه ، أو يساره ، أو فوقه ، أو تحته ، والفوقية هي أشرف الجهات ، وهي صفة كمال ، وكل صفة كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه ، وأمكن الله أن يتصف بها ، فهو أولى بها [(١)] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - عند حديثه في قول النبي - ﷺ - ((**لينتهين أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة أو لا ترجع إليهم**)) [(٢)] : ((فلو كان النهي عن رفع البصر إلى السماء وليس في السماء إله ، لكان لا فرق بين رفعه إلى السماء ، ورده إلى جميع الجهات ، ولو كان مقصوده أن ينهى الناس أن يعتقدوا أن الله في السمـاء ، أو يقصدوا بقلوبهم التوجه إلى العلو ، لبين لهم ذلك كما بين لهم سائر الأحكام ، فكيف وليس في كتاب الله ، ولا سنة رسوله ، ولا في قول سلف الأمة حرف واحـد يذكر فيه أنه ليس الله فـوق العرش ، أو أنه ليس فوق السماء ، أو أنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا محايث له ، ولا مباين له ، أو أنه لا يقصد العبد إذا دعاه العلو دون سائر الجهات ، بل جميع ما يقوله الجهمية من النفي ، ويزعمون

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٥ / ١٥٢) ، ودرء تعارض العقل والنقل (٦ / ١٤٣ - ١٤٦) ، و (٧ / ٣ فما بعـدها) ، والصـواعق المرسلة (٤ / ١٢٨٠) ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٣٨٩) ، والحق الواضح المبين : ص (٢٢) .

(٢) صحيح البخاري : كتاب الأذان ، باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة ، حديث رقم (٧٥٠) ص (١٨٥) وصحيح مسلم : كتاب الصلاة ، باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة ، حديث رقم (١١٧) ، ص (٢٢٩) . واللفظ لمسلم .

أنه الحق ليس معهم به حرف من كتاب الله ، ولا سنة رسوله ، ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها ، بل الكتاب والسنة ، وأقوال السلف والأئمة مملوءة بما يدل على نقيض قولهم »[١] .

وأما دلالة الفطرة : فإنه ما من أحد تصيبة مصيبة ، أو تحل به كربة ، أو تلحقه شدة إلا ويرفع نظره إلى السماء - جهة العلو - تلقائيا لا اختيارا ، ويدعو الله ويسأله الفرج والعافية ، يقول الله : ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ﴾ [الزمر : ٨] ؛ لأن بني آدم مفطورون على وجود الله بذاته في جهة العلو[٢] .

يقول ابن القيم - رحمه الله - : « ومن أبين ما شهدت به الفطر ، والعقول ، والشرائع علوه سبحانه فوق جميع العالم ، فإن الله فطر على هذا الخليقة حتى الحيوان البهيم ، ومن أنكر هذا فهو في جانب ، والفطر السليمة ، والعقول المستقيمة ، وجميع الكتب السماوية ، ومن أرسل بها في جانب »[٣] .

وعند تأملنا في أقوال الخازن - رحمه الله - في صفة العلو نفهم منها أنه أشار إلى العلو بمعانيه الثلاثة ، ذاتا وقدرا وقهرا ، أما علو القدر والقهر فقد أثبتهما ، كأهل السنة والجماعة ، وأما علو الذات فقد نفاه عن الله ، حيث أنه نزّهه - عز وجل - عن المكان والجهة .

يقول - رحمه الله - عند حديثه عن الاستواء ، وقد ذكر فيه مذهبين ، قال في الأول : « القطع بكونه تعالى متعاليا عن المكان والجهة ... » ، ثم قال : « وهذا المذهب هو الذي نختاره ، ونعتمد عليه ، ونقول به »[٤] . وهو بهذا **قد نفى عن الله علو الذات** .

وأما موقفه من علو القدر : فهو المفهوم من قوله : « ﴿ ٱلْعَلِيُّ ﴾ [لقمان : ٣٠] يعني في

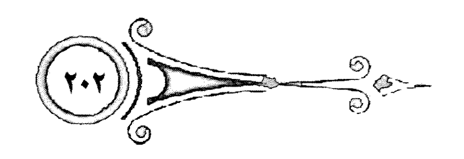
---

(١) الرسالة العرشية لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، المطبعة السلفية ، القاهرة - مصر ، الطبعة : الأولى ١٣٩٩هـ ، ص (٣٣ - ٣٤) .

(٢) انظر : التمهيد لابن عبد البر (٧ / ١٣٤) ، ومجموع الفتاوى (٥ / ١٥٩) ، ودرء تعارض العقل والنقل (٦ / ١٢) ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٣٩٠) .

(٣) انظر : الصواعق المرسلة (٤ / ١٢٧٨) .

(٤) تفسير الخازن (٢ / ٢٠٨) .



صفاته له الصفات العليا والأسماء الحسنى)) [١] .

ومن قوله : ((﴿ ٱلْعَلِىُّ ﴾ [غافر : ١٢] أي الذي لا أعلى منه)) [٢] .

ومن قوله : ((﴿ ٱلْعَلِىُّ ﴾ أي الرفيع فوق خلقه ، الذي ليس فوقه شيء فيما يجب له أن يوصف به من معاني الجلال والكمال ، فهو العلي بالإطلاق ، المتعالي عن الأشباه والأنداد والأضداد)) [٣] .

وأما موقفه من علو القهر : فهو المفهوم من قوله في تفسير قول الله : ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام : ١٨] قال : ((فوق عباده هنا أن قهره قد استعلى على خلقه ، فهم تحت التسخير والتذليل بما علاهم به من الاقتدار والقهر الذي لا يقدر أحد على الخروج منه ، ولا ينفك عنه فكل من قهر شيئا ، فهو مستعل عليه بالقهر والغلبة)) [٤] .

ونفي العلو عن الله – ﷻ – أو تأويله بدعوى التنزيه عن التجسيم فاسد لوجوه :

١) أن إنكار صفات الله الثابتة له على الوجه اللائق به ، أو تأويلها بدعوى التنزيه عن المماثلة يستلزم القول بأن ظاهر نصوص الصفات التمثيل بصفات المخلوقين ، وهذا بلا شك قول باطل ؛ إذ إن ظاهرها يقتضي المعنى اللائق بالله تعالى [٥] .

٢) أن صفة العلو صفة كمال ، وضدها وهي السفل صفة نقص ، ولو لم يتصف الله بالعلو الذاتي الذي هو كمال ، يستلزم اتصافه بضده وهو السفل ، وهذا نقص والله منزه عنه ؛ إذ القابل للشيء لا يخلو منه أو من ضده [٦] .

٣) أن إثبات العلو الذاتي لله تعالى أمر فطري لا يحتاج إلى تقريره وإثباته أدلة .

---

(١) تفسير الخازن (٣ / ٤٠٠) . وانظر : نفس المصدر (٤ / ٤١٤) .

(٢) نفس المصدر (٤ / ٧٠) .

(٣) نفس المصدر (١ / ١٩٠) .

(٤) نفس المصدر (٢ / ١٠٣) .

(٥) انظر : مجموع الفتاوى (٣ / ٢٠٧) و (٦ / ٣٥٦) ، والتدمرية ، ص (٦٩) .

(٦) انظر : مختصر الصواعق المرسلة (٣ / ١٠٩٤) .

وخلاصة ما ذكرناه : أن صفة العلو ثابتة لله – تعالى – بالكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة السليمة ، على ما يليق بجلاله وعظيم سلطانه ، لا يشبهه شيء من صفات خلقه ، فله العلو المطلق من كل وجه ، ذاتا وقهرا وقدرا ، وعلى هذا كان منهج أهل السنة والجماعة ، والذي دلت عليه نصوص الشرع ، والخازن – رحمه الله – قد سلك مسلك المتكلمين ، حيث نفى عن الله صفة العلو ذاتا ، وأثبت قدرا وقهرا ، **وهو بذلك وافق أهل الكلام** ، **وخالف أهل السنة والجماعة في إثبات صفة العلو لله – عز وجل – بمعانيه الثلاثة** .

(٢) صفة اليد :

لقد ثبت بالسمع والعقل أن صفة اليد من صفات الله الذاتية التي لا تنفك عنه ، وهي يد حقيقية تليق به – عز وجل – لا تماثلها يد المخلوق ؛ لأنه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ لا في ذاته ، ولا في أسمائه ولا في صفاته ، وقد جاءت نصوص كثيرة في الكتاب والسنة تثبت هذه الصفة لله – عز وجل – إثباتا يليق بجلاله وعظمته ، ومن ذلك :

– قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ ﴾ [آل عمران : ٧٣] .

– وقوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة : ٦٤] .

– وقوله : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا ﴾ [يس : ٧١] .

– وقوله – ﷺ – : ((**إن الله عز وجل يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها**)) [(١)] .

– وقول النبي – ﷺ – : ((**وكلتا يديه يمين**)) [(٢)] .

– وقوله – ﷺ – : ((**إن الله يقول لأهل الجنة : يا أهل الجنة ، فيقولون : لبيك ربنا وسعديك ، والخير بين يديك** ...)) [(٣)] .

---

(١) صحيح مسلم : كتاب التوبة ، باب قبول التوبة من الذنوب ، حديث رقم (٣١) ، ص (١٤٧٥) .

(٢) جزء من حديث عبد الله بن عمرو – رضي الله عنه – في صحيح مسلم : كتاب الإمارة ، باب فضيلة الإمام العادل ، حديث رقم (١٨) ، ص (١٠١٥) .

(٣) صحيح البخاري : كتاب التوحيد ، باب كلام الرب مع أهل الجنة ، حديث رقم (٧٥١٨) ، ص (١٨٥٧) ، وصحيح مسلم : كتاب الجنة ، وصفة نعيمها وأهلها ، باب إحلال الرضوان على أهل الجنة ، حديث =

في هذه النصوص الكريمة جاءت الدلالة الواضحة على أن الله – عز وجل – يدان ، وأجمع أهل السنة والجماعة – كما هو منهجهم في الصفات – على أنها يد حقيقية لائقة بالله لا تشبها يد المخلوقين ، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ؛ لأنه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ (١) .

يقول ابن أبي العز – رحمه الله – : « ولا يصح تأويل من قال : إن المراد باليد : القدرة ، فإن قوله : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ [ص : ٧٥] لا يصح أن يكون معناه بقدرتي مع تثنية اليد ، ولو صح ذلك لقال إبليس : وأنا أيضا خلقتني بقدرتك ، فلا فضل له عليَّ بذلك ، فإبليس مع كفره كان أعرف بربه من الجهمية ، ولا دليل لهم في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا ﴾ [يس : ٧١] ؛ لأنه تعالى جمع الأيدي لما أضافها إلى ضمير الجمع ، ليتناسب الجمعان اللفظيان ، للدلالة على المُلك والعظمة ، ولم يقل : " أيدي " مضاف إلى ضمير المفرد ، ولا " يدينا " بتثنية اليد مضافة إلى ضمير الجمع ، فلم يكن قوله : ﴿ مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾ نظير قوله : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ » (٢) .

وقد خالف أهل التعطيل من الجهمية (٣) والمعتزلة (٤) وعامة متأخري الأشاعرة (٥) ومن وافقهم منهج أهل السنة والجماعة – منهج سلف الأمة – حيث أنهم أنكروا إثبات صفة اليد لله – عز وجل – وقابلوا النصوص التي وردت فيها نسبة اليد إلى الله بالتأويل ، فقالوا : يد الله أي :

= رقم (٩) ، ص (١٥١٧) .

(١) انظر : الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت : ٣٣٠هـ) ، دار ابن زيدون ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ، ص (٣٧) ، والتوحيد لابن خزيمة (٢ / ١١٨) ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢ / ٤٥٧) ، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث ، ص (٣٦) ، ومجموع الفتاوى (٦ / ٣٦٣) ، وأصول الإيمان لمحمد بن عبد الوهاب ، ص (٥١) .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٦٥) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (٦ / ٣٦٥) ، ومختصر الصواعق المرسلة (٣ / ٩٤٦) .

(٤) انظر : شرح الأصول الخمسة ، ص (٢٢٨) .

(٥) انظر : مشكل الحديث لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأشعري (ت : ٤٠٦هـ) ، تحقيق وتعليق : دانيال جيماريه ، المعهد الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق – سوريا ، طبعة ٢٠٠٣م ، ص (٤٩) ، والإرشاد للجويني ص (١٥٥) .

نعمة الله ، أو قدرة الله ، وليس المراد من النصوص إثبات يد حقيقية لله – تعالى – ؛ إذ إنه يستلزم التجسيم ، والله منزه عن الجسم .

ولا شك أن صرف اللفظ من المعنى الحقيقي اللائق بالله إلى التأويل بغير دليل منهج فاسد ، وكل ما جاء في حق الخالق فهو يخص الخالق ، كما أن ما جاء في حق المخلوق فهو يخص المخلوق ، لا يماثله الخالق لا من قريب ولا من بعيد .

والخازن – رحمه الله – قد ذكر في حديثه عن صفة اليد مذهبي السلف – أهل السنة والجماعة – والمخالفين لهم من أهل الكلام ، حيث أنه بين بأن مذهب السلف هو إثبات صفة اليد لله ، صفة حقيقية ذاتية ، يجب الإيمان بها ، والتسليم لها كما جاءت في الكتاب والسنة ، بلا تشبيه ولا تعطيل ، ولا تكييف .

وأن مذهب المتكلمين هو تأويل معنى اليد بأنها عبارة عن قدرة الله ، أو نعمة الله ، وليست يد حقيقية ؛ إذ القول بهذا يستلزم التجسيم (١) .

والناظر في كلامه – رحمه الله – يفهم من خلاله أنه يميل إلى القول بالتأويل ، بدليل : أنه قال في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ [المائدة : ٦٤] : ((يعني نعمته مقبوضة عنا . وقيل : معناه يد الله مكفوفة عن عذابنا ، فليس يعذبنا إلا بقدر ما يبر به قسمه ، وذلك قدر ما عبد آباؤنا العجل . **والقول الأول أصح** ، لقوله تعالى : ينفق كيف يشاء)) (٢) .

وهذا المنهج الذي سلكه الخازن والذي وافق فيه أهل التعطيل الذين صرفوا المعنى الظاهر من النص الدال على إثبات اليد لله – وهو إثبات يد حقيقية تليق به لا تشبه يد المخلوق – إلى معنى القدرة أو النعمة باطل من عدة وجوه :

١) أن ما يـدل على بطلان تأويل صفة اليد اللائقة بالله صيغة التثنية كما في قوله تعالى : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ ؛ إذ لفظ اليدين بالتثنية لم يعرف استعماله إلا في اليد الحقيقية ، لأنه لا يسوغ أن يقال : خلقت بقدرتيَّ ، أو بنعمتيَّ ؛ إذ نعم الله وقدرته لا حصر لها (٣) .

---

(١) انظر : تفسير الخازن (٢ / ٦٠) ، (٤ / ١٥٦) .

(٢) نفس المصدر (٢ / ٥٩) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (٦ / ٣٦٤ ، ٣٧٠) ، وشرح العقيدة الواسطية لمحمد بن خليل هراس ، تخريج وضبط =

٢) أن الله – عز وجل – ذكر بأنه خلق آدم – عليه السلام – بيديه ، تشريفا له وتخصيصا ، كما في قوله لإبليس : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص : ٧٥] ، فلو قيل : اليد بمعنى القدرة لما كان للتخصيص والتشريف معنى ؛ إذ يشاركه في خلق الله بقدرته جميع المخلوقات (١) .

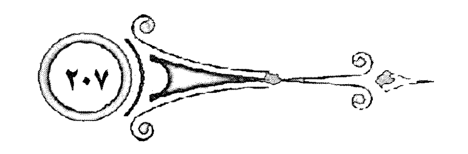
٣) ورد بالنصوص الصحيحة قرائن تمنع تأويل معنى اليد بالقدرة أو النعمة ، مثل : الطي ، والقبض ، والبسط ، والإمساك ، واليمين ، والأصابع ، وغيرها ، فكل هذه الأمور لا تسوغ إلا مع اليد الحقيقية (٢) .

وخلاصة ما ذكرناه : أن صفة اليد صفة حقيقية ذاتية تليق بجلال الله ، ويجب إثباتها له كما جاءت في النصوص الشرعية دون تكييف ولا تعطيل ، ولا تأويل بالنعمة أو القدرة أو غيرها كما يقول أهل الكلام ، **وإلى مذهب هؤلاء المتكلمين مال الخازن** – رحمه الله – ووافقهم في مذهبهم بتأويل صفة اليد ، دون إثباتها لله على وجه الحقيقة اللائقة به .

= علوي عبد القادر السقاف ، دار الهجرة ، الظهران – السعودية ، الطبعة : الثالثة ، ص (١١٦) .

(١) انظر : التوحيد لابن خزيمة (١ / ١٥١) ، ومجموع الفتاوى (٦ / ٣٦٩ – ٣٧٠) ، والصواعق المرسلة (١ / ٢٧١) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٦٥) .

(٢) انظر : الرد على الجهمية للإمام عثمان بن سعيد الدارمي (ت : ٢٨٠هـ) ، تخريج وتعليق : بدر البدر ، دار السلفية ، الكويت ، الطبعة : الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، ص (١٧٤) ، والتوحيد لابن خزيمة (١ / ١٥٩ – ١٧٨) ، ومجموع الفتاوى (٦ / ٣٧٠ – ٣٧٣) ، والصواعق المرسلة لابن القيم (١ / ٢٧٢ – ٢٨٦) ومختصر الصواعق المرسلة (٣ / ٩٤٧ – ٩٥١) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٦٥) .



ثانيا : الصفات الفعلية .

وهي الصفات التي تتعلق بالمشيئة والإرادة ، بحيث يفعلها الله – ﷻ – في وقت دون وقت ، فهو إن شاء فعلها ، وإن شاء لم يفعلها ، وتكون الصفات الفعلية ذاتية من حيث قدرة الله – ﷻ – على فعلها متى شاء ، ولا يعني عدم الفعل عجزه ، بل عدم فعله يعني عدم إرادته ومشيته على القيام بالصفة ، وفيما يلي جملة من الصفات الفعلية التي تحدث عنها الخازن – رحمه الله – ، ليتضح لنا رأيه فيها موافقة أو مخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة :

(١) صفة الرحمة :

هذه الصفة ثبتت لله – ﷻ على الوجه اللائق بجلاله – بالكتاب والسنة والإجماع ، وهي من الصفات التي اختلف فيها العلماء ، هل هي من الصفات الذاتية أم من الصفات الفعلية ؟

وقد ذكر ابن القيم – رحمه الله – حول هذه المسألة لطيفة جميلة ، فيقول : « أن (الرحمن) دال على الصفة القائمة به سبحانه ، و (الرحيم) دال على تعلقها بالمرحوم ، فكان الأول للوصف ، والثاني للفعل ؛ فالأول دال أن الرحمة صفته ، والثاني دال على أنه يرحم خلقه برحمته .

وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله : ﴿ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٤٣] ﴿ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة : ١١٧] ، ولم يجيء قط رحمن بهم ، فعلم أن (الرحمن) هو الموصوف بالرحمة ، و (رحيم) هو الراحم برحمته »[1] .

ونحن اعتبرناها من الصفات الفعلية باعتبار تعلقها بالمرحوم وهو المخلوق ، وتكون من الصفات التي تخضع للمشيئة ، فحيث كانت الصفات تتعلق بالمشيئة فهي من الصفات الفعلية . أما باعتبار تعلقها بالموصوف وهو الله – ﷻ – ، فتكون من الصفات التي لا تنفك عن الذات الإلهية .

وقد تنوعت النصوص الشرعية الواردة في الدلالة على هذه الصفة ، منها :

١) التصريح بأن من أسماء الله (الرحمن ، الرحيم) : ومن المعلوم أن أسماء الله تتضمن معاني وصفات ، فاسم الله (الرحمن ، الرحيم) يدل على صفة الرحمة اللائقة لله . ومن ذلك :

---

(١) بدائع الفوائد (١ / ٤٢) .

قوله تعالى : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة : ٣] ، وقوله : ﴿ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الحشر : ٢٢] .

٢) **التصريح بنسبة صفة الرحمة إلى الله** : ومنه قوله تعالى : ﴿ وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖ ﴾ [الأعراف : ١٥٦] . وقوله : ﴿ وَرَبُّكَ ٱلۡغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحۡمَةِ ﴾ [الأنعام : ١٣٣] .

وجاء في الحديث عن النبي – ﷺ – أنه قال : ((**إن الله لما قضى الخلق كتب عنده فوق عرشه : إن رحمتي سبقت غضبي**)) (١) .

٣) **ما جاء بصيغة أفعل التفضيل** : ومن ذلك : قول الله عن موسى –عليه السلام– : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِأَخِي وَأَدۡخِلۡنَا فِي رَحۡمَتِكَۖ وَأَنتَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ [الأعراف : ١٥١] : وقوله : ﴿ فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ [يوسف : ٦٤] .

وجاء عن النبي – ﷺ – أنه قال : ((**فيقول الله – عز وجل – : شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين**)) (٢) .

وقد أجمع المسلمون على إثبات وإطلاق هذه الصفة على الله – عز وجل – دون تحريف ولا تأويل (٣) .

وبناء على ما جاء في النصوص الشرعية من إثبات صفة الرحمة لله – عز وجل – على الوجه الذي يليق بجلاله وعظمته ، وإجماع المسلمين عليه ، فقد قرر أهل السنة والجماعة –كما هو شأنهم في جميع الصفات – إثبات هذه الصفة لله – عز وجل – على ما يليق بجلاله إثبات بلا تعطيل ولا تحريف ، وتمثيل ولا تكييف ؛ لأنه ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ (٤) .

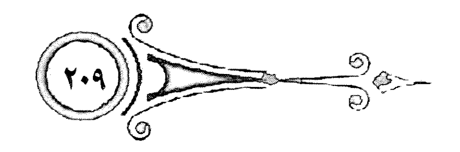
---

(١) صحيح البخاري : كتاب التوحيد ، باب ﴿ وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ ﴾ ، حديث رقم (٧٤٢٢) ، ص (١٨٣١) .

(٢) جزء من حديث أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – في : صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب معرفة طريق الرؤية ، حديث رقم (٣٠٢) ، ص (١١٤) .

(٣) انظر : إيثار الحق على الخلق لابن الوزير ، ص (١٢٧) .

(٤) انظر : بدائع الفوائد (٢ / ٦٧٨) ، ولوامع الأنوار البهية (١ / ٣٢) ، ومعارج القبول (١ / ١٤٩) ، وأضواء البيان (٥ / ٩١٢) ، وشرح العقيدة الواسطية ، ص (١٠٦) .



وقد خالف المتكلمون – من المعتزلة [١] والأشاعرة [٢] ومن وافقهم – منهجَ أهل السنة والجماعة في إثبات هذه الصفة لله – ﷻ – ، وقرروا بأن الله منزه عن أن يتصف بصفة الرحمة ؛ إذ الرحمة رقة في القلب ، وهي ضعف وخور ، وتألم على المرحوم ، وهذه نقص ينزه عنها البارئ – ﷻ – ، فإذا كان كذلك فمحال أن يتصف الله بالرحمة لما فيها من معاني النقص التي ينزه عن أن يتصف بها ، ويكون المراد بالرحمة في حق الله : إرادة الإنعام أو الإحسان والنفع والخير .

والخازن – رحمه الله – قد نزه الله – ﷻ – عن أن يتصف بصفة الرحمة ، بحجة أنها رقة القلب ، وهي نقص ، والله منزه عن ذلك ، وقرر بأن الرحمة في حق الله يراد بها : إرادة الإحسان أو الإنعام ، أو إرادة الخير أو النفع ، وهو بهذا قد خالف منهج أهل السنة والجماعة ، وفي بيان ذلك :

يقول – رحمه الله – في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف : ٥٦] : ((أصل الرحمة رقة تقتضي الإحسان إلى المرحوم ، وتستعمل تارة في الرقة المجردة عن الإحسان ، وتارة في الإحسان المجرد عن الرقة ، وإذا وصف بها الباري جل وعز ، فليس يراد بها إلا الإحسان المجرد دون الرقة ، فرحمة الله ﷻ عبارة عن الإفضال ، والإنعام على عباده ، وإيصال الخير إليهم)) [٣] .

ولا شك أن هذا المنهج الذي سلكه – اتباعا لمنهج المتكلمين – منهج مردود يخالف نهج الكتاب والسنة ، وذلك لعدة وجوه [٤] :

١) أن التأويل – أي التأويل المذموم – في صفات الله – ﷻ – يؤول إلى التعطيل ، وهو ناشئ بعد أن يمثل الإنسان صفات الخالق بصفات المخلوق .

٢) أن الرحمة صفة كمال ، وضدها صفة نقص ، وكل كمال عند المخلوق يمكن أن يتصف

---

(١) انظر : تفسير الكشاف للزمخشري (١ / ٨) .

(٢) انظر : الإنصاف فيما يجب اعتقاده للباقلاني ، ص (٣٩) ، والإرشاد للجويني ، ص (١٤٥) ، والمقصد الأسنى للغزالي ، ص (٦١) ، ولوامع البينات للرازي ، ص (١١٦) ، والمواقف للإيجي ، ص (٣٣٤) .

(٣) تفسير الخازن (٢ / ٢١١) .

(٤) انظر للمزيد من الردود على المؤولة : مختصر الصواعق المرسلة (٣ / ٨٦٠) فما بعدها .

بها الله فهو أولى به ، ويلزم من تعطيل هذه الصفة ، وصف الله بالنقص [١] .

٣) أنهم بتأويلهم صفة الرحمة بإرادة الإحسان أو الخير وقعوا فيما فروا منه ، وهو التشبيه أو التمثيل ؛ إذ إن إرادة الخير مما يتصف بها المخلوق ، فإذا كانت هذه لا تقتضي التشبيه فكذلك الرحمة لا تقتضي التشبيه [٢] .

٤) تأويل صفة الرحمة بحجة أن فيها رقة القلب ، وضعف وتألم ، تأويل فاسد ؛ إذ إنها من لوازم صفات المخلوق ، ولا مناسبة بين صفات الخالق وصفات المخلوق .

٥) من أعظم المحال أن تكون رحمة أرحم الراحمين مجازا ، ورحمة المخلوق القاصرة التي هي من آثار رحمة الله حقيقة [٣] .

٦) أن إرادة الإحسان أو الإنعام من آثار الرحمة ولوازمها ، وفرق بين الصفة وبين الآثار كما في قوله : ﴿ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴾ [التوبة : ٢١] ، فالرحمة والرضوان صفته ، والجنة آثارها ، وإذا انتفت حقيقة الرحمة فإنه يستلزم انتفاء لازمها وهو إرادة الإحسان أو الإنعام [٤] .

وخلاصة ما ذكرناه : أن صفة الرحمة صفة حقيقية ثابتة – بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة – لله – عز وجل – على ما يليق بجلاله وعظيم سلطانه ، دون تحريف ولا تعطيل ، وتكييف ولا تمثيل ؛ لأنه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ ، فتأويل صفات الله بحجة التشبيه تأويل فاسد ؛ لعدم المناسبة بين الخالق والمخلوق ، والخازن – رحمه الله – قد نهج منهج المتكلمين ، الذين أولوا صفة الرحمة بإرادة الخير ، أو الإحسان والإنعام ، وهو بذلك **مخالف لأهل السنة والجماعة في إثبات صفة الرحمة لله – تعالى –** .

---

(١) انظر : العقيدة الواسطية لابن تيمية بشرح الهراس ، ص (٧٤) .

(٢) انظر : التدمرية لابن تيمية ، ص (٣١ – ٣٢) ، والصواعق المرسلة (١ / ٢٣٥) .

(٣) انظر : مختصر الصواعق المرسلة (٣ / ٨٦٩) .

(٤) انظر : نفس المرجع (٣ / ٨٧٨) .

(٢) صفة الاستواء :

الاستواء على العرش - وهو العلو والارتفاع على الشيء ، والاستقرار عليه [(١)] - صفة من الصفات الفعلية الثابتة لله - ﷻ - ، بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة - أهل السنة والجماعة - [(٢)] ، وهو الموافق لدلالة اللغة [(٣)] ، فالله - ﷻ - متصف بهذه الصفة على ما يليق بجلاله وعظمته ، من غير تكييف ولا تعطيل ، ولا تحريف ولا تمثيل ، وقد جاءت نصوص كثيرة تثبت هذه الصفة لله - تعالى - ، ففي الكتاب جاء ذكرها في سبع مواضع - وهي كفيلة باضمحلال كل قول ينكر هذه الصفة ، أو يؤلها بحجة المشابهة أو المماثلة - وهي :

- قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الأعراف : ٥٤] و [يونس : ٣] .

- ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الرعد : ٢] .

- ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه : ٥] .

- ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الفرقان : ٥٩] .

- ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [السجدة : ٤] .

- ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الحديد : ٤] .

فقول أهل السنة والجماعة في هذه الصفة : أن الله - ﷻ - متصف باستوائه على العرش ، والاستواء لديهم معلوم ، والكيف مجهول .

يقول الإمام مالك [(٤)] - رحمه الله - عندما سئل في قوله تعالى : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ

---

(١) انظر : التمهيد لابن عبد البر (٧ / ١٣١) ، والحجة في بيان المحجة (٢ / ٢٥٨) ، ومختصر الصواعق المرسلة (٣/ ٨٨٩) .

(٢) انظر إلى بعض أقوالهم مثلا في : إثبات صفة العلو لابن قدامة ، ص (٩٠ - ١١٦) ، والعرش للذهبي .

(٣) انظر : تهذيب اللغة (١٣ / ١٢٤ — ١٢٥) .

(٤) **هو** : أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، إمام دار الهجرة ، ولد سنة (٩٣هـ) ، أحد الأئمة المجمع على إمامتهم وعدالتهم ، صاحب المذهب المالكي الفقهي ، ومن أبرز مؤلفاته : الموطأ ، توفي =

ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه : ٥] ، كيف استوى ؟ قال : ((الكيف غير معقول ، والاستواء منه غير مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة)) [١] .

ويقول إسماعيل الصابوني - رحمه الله - : ((وعلماء الأمة وأعيان الأئمة من السلف رحمهم الله لم يختلفوا في أن الله على عرشه ، وعرشه فوق سماواته ، يثبتون من ذلك ما أثبته الله تعالى ، ويؤمنون به ويصدقون الرب جل جلاله في خبره ، ويطلقون ما أطلقه سبحانه وتعالى من استوائه على العرش ، ويمرونه على ظاهره ، ويكلون علمه إلى الله - أي علم كيفيته - ويقولون : ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران : ٧])) [٢] .

ويقول ابن القيم - رحمه الله - : ((إن ظاهر الاستواء وحقيقته هو العلو والارتفاع ، كما نص عليه جميع أهل اللغة ، وأهل التفسير المقبول)) [٣] .

وقال في موضع آخر : ((إن لفظ " استوى " في كلام العرب الذي خاطبنا الله تعالى بلغتهم ، وأنزل بها كلامه نوعان : مطلق ومقيد ، فالمطلق ما لم يوصل معناه بحرف ، مثل قوله : ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ﴾ [القصص : ١٤] ، وهذا معناه كمل وتم ، يقال استوى النبات ، واستوى الطعام .

وأما المقيد فثلاثة أضرب :

أحدها : مقيد (بإلى) كقوله : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [فصلت : ١١] ، واستوى فلان إلى السطح وإلى الغرفة ... وهذا بمعنى العلو والارتفاع بإجماع السلف ...

الثاني : مقيد (بعلى) كقوله : ﴿ لِتَسْتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ [الزخرف : ١٣] ، وقوله : ﴿ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ ﴾ [هود : ٤٤] ، وقوله : ﴿ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ ﴾ [الفتح : ٢٩] ، وهذا

= سنة (١٧٩هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء (٨ / ٤٨) ، والبداية والنهاية (١٣ / ٥٩٩) ، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (٢ / ٣٥) ، وشذرات الذهب (٢ / ٣٥٠) .

(١) الرد على الجهمية للدارمي ، ص (٥٦) . وانظر : اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ، ص (١١٤) .

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، ص (٤٤) .

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (٣ / ٩٣٣) .

أيضا بمعنى العلو والارتفاع والاعتدال بإجماع أهل اللغة .

الثالث : المقرون (بواو) مع التي تعدى الفعل إلى المفعول معه ، نحو : " استوى الماء والخشبة " بمعنى ساواها » [١] .

وقد خالف منهج السلف في إثبات صفة الاستواء لله - ﷻ - إثباتا يليق بجلاله وعظمته ، الجهمية ومن تبعهم في منهجهم من المعتزلة والأشاعرة ، حيث أنهم أنكروا استواء الله على العرش لإنكارهم صفة العلو بحجة تنزيه الله من التشبيه والتمثيل بالمخلوق ، وقد اختلفت أقوالهم في التأويل منها :

١) من أوّل الاستواء بالاستيلاء ، وقالوا : استوى على العرش : أي استولى عليه ، بمعنى الغلبة والقهر [٢] ، واحتج هؤلاء بقول الشاعر :

قد استوى بشر على العراق　　　من غير سيف ودم مهراق [٣]

وهذا التأويل فاسد لاستلزامه لوازم فاسدة ، وفساد اللازم دليل على فساد الملزوم ، ومن ذلك :

أ) وصف الله بالعجز ؛ إذ « لا يجوز إطلاق استوى بمعنى استولى إلا في حق من كان عاجزا ، ثم ظهر » [٤] .

ب) إثبات منازع لله - ﷻ - في العرش ، وهذا صريح الكفر ؛ إذ لا يقال : « استولى إلا فيمن كان منازعا مغالبا ، فإذا غلب أحدهما صاحبه قيل : له استولى ، والله لم ينازعه أحد في

---

(١) نفس المرجع (٣ / ٨٨٨ - ٨٨٩) .

(٢) انظر : مقالات الإسلاميين للأشعري (١ / ٢٣٧) ، وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار، ص (٢٢٦) وأصول الدين للبغدادي ، ص (١٣١) ، والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٢ / ٢٨٩) ، والأسماء والصفات لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤هـ - ٤٥٨هـ) ، تحقيق : عبد الله بن محمد الحاشدي ، مكتبة السوادي ، الطبعة : بدون ، (٢ / ٣٠٩) .

(٣) ذكر أهل العلم بأن هذا البيت لم يثبت له نقل صحيح على أنه شعر عربي ؛ بل الناقل عنهم وعن أئمة اللغة إنكاره ، وأنه بيت مصنوع ، لا يعرف في اللغة ، وبالتالي يسقط الاحتجاج به .
انظر : مجموع الفتاوى (٥ / ١٤٦) ، ومختصر الصواعق المرسلة (٣ / ٩١٢ - ٩١٥) .

(٤) مجموع الفتاوى (٥ / ١٤٦) .

العرش)) [١] .

جـ) القدح في أعلم الأمة بعد نبيها - ﷺ - من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان ؛ إذ إن أقوالهم وكتبهم مليئة بإثبات الاستواء اللائق بالله ، دون التأويل باستولى ، فلو كان العقل يحيل إطلاق الاستواء على الله بمعنى العلو والارتفاع ، فإنهم قد تكلموا بما يحيله العقل [٢] .

وقد ذكر ابن القيم - رحمه الله - اثنين وأربعين وجها في إبطال هذا التأويل ، لإثبات صفة الاستواء على العرش لله استواء يليق بجلاله وعظيم سلطانه ، من غير تحريف ولا تأويل ، ولا تكييف ولا تمثيل [٣] .

٢) من أوَّل الاستواء بمعنى : الاستعلاء على الملك ، والعرش كناية عن الملك [٤] .

٣) من أوَّله بمعنى : القصد إلى خلق العرش .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : ((وهذا الوجه من أضعف الوجوه ، فإنه قد أخبر أن العرش على الماء قبل خلق السموات والأرض .

وكذلك ثبت في صحيح البخاري عن عمران - بن حصين رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال : ((**كان الله ولم يكن شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء ثم خلق السموات والأرض** ...)) [٥] فإذا كان العرش مخلوقا قبل خلق السموات والأرض ، فكيف يكون استواؤه عمده إلى خلقه له ؟!

لو كان هذا يعرف في اللغة : أن استوى على كذا بمعنى أنه عمد إلى فعله ، وهذا لا يعرف قط في اللغة لا حقيقة ولا مجازا ، لا في نظم ولا في نثر .

ومن قال : استوى بمعنى عمد ، ذكره في قوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ [فصلت : ١١] ، لأنه

---

(١) مجموع الفتاوى (٥ / ١٤٧) . وانظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٣ / ٤٤٢) ، ومختصر الصواعق المرسلة (٣ / ٩٢٠) .

(٢) انظر : مختصر الصواعق المرسلة (٣ / ٩٢٨) .

(٣) انظر : مختصر الصواعق المرسلة (٣ / ٨٨٨ - ٩٤٦) .

(٤) انظر : شرح الأصول الخمسة ، ص (٢٢٧) ، ومفاتيح الغيب للرازي (١٤ / ٩٥) .

(٥) كتاب التوحيد ، باب ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ ، حديث رقم (٧٤١٨) ، ص (١٨٣١) .

عدي بحرف الغاية كما يقال : عمدت إلى كذا ، وقصدت إلى كذا ، ولا يقال : عمدت على كذا ، ولا قصدت عليه ، مع أن ما ذكر في تلك الآية لا يُعرف في اللغة أيضا ، ولا هو قول أحد من مفسري السلف ؛ بل المفسرون من السلف قولهم بخلاف ذلك »[1] .

والخازن - رحمه الله - قد أورد عند تفسير قوله : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الأعراف : ٥٤] ، مجموعة من الأقوال في المسألة لأهل السنة - الذين يقررون بأن الاستواء معلوم معناه ، ويفوضون العلم بالكيفية إلى الله - وأورد أقوالا أخرى كقول الرازي[2] - والذي يذهب إلى تفويض المعنى والكيفية ، وترك التعرض إلى بيان المراد به[3] ، ثم قال عقب ذلك : « حصل للعلماء الراسخين مذهبان :

الأول : القطع بكونه تعالى متعاليا عن المكان والجهة ، ولا نخوض في تأويل الآية على التفصيل ، بل نفوّض علمَها إلى الله تعالى ، وهو الذي قررنا في تفسير قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ [آل عمران : ٧] .[4] وهذا المذهب هو الذي نختاره ونقول به ونعتمد عليه . **والمذهب الثاني** : أنا نخوض في تأويله على التفصيل »[5] .

من خلال هذا النص يتبين لنا ميله - رحمه الله - إلى القول بالتفويض ، كما هو ظاهر من قوله : « نفوّض علمها إلى الله تعالى » ، وقوله بالتفويض هنا قول مجمل يحتمل تفويض المعنى

---

(١) مجموع الفتاوى (٥ / ٥٢٠ - ٥٢١) .

(٢) **هو** : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن البكري الشافعي المعروف بالفخر الرازي ، أصولي متكلم مفسر ، من أحد أئمة الأشاعرة ، تأثر بالفلسفة والاعتزال ، وقيل : أنه ندم في آخر حياته على اشتغاله بعلم الكلام والفلسفة ، له عدة مؤلفات منها : مفاتيح الغيب ، لوائح البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات ، والأربعين في أصول الدين ، والمطالب العالية ، وغيرها ، توفي سنة (٦٠٦هـ) .

انظر : وفيات الأعيان (٤ / ٢٤٨) ، والبداية والنهاية (١٧ / ١١) ، وطبقات الشافعية لابن شهبة (٢ / ٨١) .

(٣) انظر : مفاتيح الغيب لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت : ٦٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، (٢٥ / ١٤٧) .

(٤) حيث قال بعد أن ذكر أمثلة لما استأثر الله بعلمه : « فالإيمان به واجب ، وحقائق علومه مفوضة إلى الله تعالى » . تفسير الخازن (١ / ٢٢٦) .

(٥) نفس المصدر (٢ / ٢٠٨) .

والكيفية ، أو تفويض الكيفية دون المعنى ، ولكن - والله أعلم - أنه أقرب إلى تفويض المعنى والكيفية ، بدليل : أنه جاء في النص تنزيه الله عن المكان والجهة ، وهذا نفي لصفة العلو ، وإثبات معنى الاستواء إثبات للعلو ، لذا كان القول بأن منهجه في مسألة الاستواء أقرب إلى منهج أهل التفويض الذين يفوّضون معنى الصفة والكيفية أصوب .

ولا شك أن هذا المنهج فاسد ومخالف لمنهج أهل السنة والجماعة - الذي يدل عليه الكتاب والسنة - لعدة وجوه منها :

١) أن القول بتفويض المعنى وعدم معرفة المراد قدح في كتاب الله ؛ إذ إن فيه ما لا يُفهم معناه ، ولا يعرف مراده ، وهذا يتناقض مع أمر الله بالتدبر [(١)] .

٢) أنه غلق لباب التدبر في كتاب الله ، فلو كان في القرآن ما لا يمكن فهم المراد فما الفائدة من قوله : ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [ص : ٢٩] [(٢)] .

٣) أنه يستلزم منه القول بأن ظاهر نصوص الصفات يقتضي معنى غير لائق بالله تعالى [(٣)] .

٤) القول بالتفويض مخالفة لمنهج السابقين الأولين - سلف الأمة - من الصحابة ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم .

وخلاصة ما ذكرناه أن استواء الله على العرش صفة اختيارية يقوم بها الله كيف شاء متى شاء ، وهي بمعنى العلو والارتفاع ، ومنهج أهل السنة والجماعة هو إثباتها على ما يليق بجلاله وعظيم سلطانه ، لا يماثلها استواء المخلوقين ، وإثباتها لا يقتضي التجسيم كما يزعم أهل التأويل ، فمعناه معلوم ، وكيفيته مجهولة يفوّض علمُها إلى الله ، وهذا المنهج هو ما دل عليه نصوص الكتاب والسنة ، وإجماع سلف الأمة ، وأئمة اللغة ، والخازن - رحمه الله - قد اتبع منهج أهل التفويض الذين يفوضون المعنى والكيفية ، **وهو بهذا قد خالف منهج سلف الأمة** .

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (١٣ / ٢٨٥) .

(٢) انظر : نفس المرجع (١٣ / ٣٠٧) .

(٣) انظر : نفس المرجع (٣ / ٢٠٧) و (٦ / ٣٥٦) ، والتدمرية ، ص (٦٩) .

(٤) صفة النزول :

من الصفات الفعلية الثابتة لله هي صفة النزول ، وهذه الصفة ثابتة له على الوجه اللائق به - تعالى - لثبوتها بالأدلة الشرعية الصحيحة ، وإجماع سلف الأمة [١] ، ومن الأدلة على ثبوت هذه الصفة لله على ما يليق به :

قوله تعالى : ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ ﴾ [البقرة : ٢١٠] .

وقوله : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ﴾ [الفجر : ٢٢] .

يقول الإمام أبو سعيد الدارمي [٢] - رحمه الله - في هذه الآيات : « وهذا يوم القيامة إذا نزل الله ليحكم بين العباد ... فالذي يقدر على النزول يوم القيامة من السماوات كلها ؛ ليفصل بين عباده ، قادر على أن ينزل كل ليلة من سماء إلى سماء » [٣] .

وفي السنة النبوية ثبت عن النبي - ﷺ - أحاديث كثيرة تثبت هذه الصفة لله ، بل حكى غير واحد من أهل العلم بالتواتر [٤] ،

---

(١) انظر : صفة النزول الإلهي ورد الشبهات حولها لعبد القادر محمد الغامدي الجعيدي ، مكتبة دار البيان الحديثة ، الطبعة : بدون ، ص (٢٢٣) .

(٢) **هو** : أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد التميمي الدارمي ، محدث حافظ ، أحد كبار أئمة أهل السنة والجماعة ، من مؤلفاته : الرد على الجهمية ، ورد الدارمي على بشر المريسي ، توفي سنة (٢٨٠هـ) .
انظر : سير أعلام النبلاء (١٣ / ٣١٩) ، وطبقات الحفاظ للذهبي ، ص (٢٧٧) ، وشذرات الذهب (٣ / ٣٣٠) .

(٣) الرد على الجهمية ، ص (٦٣) .

(٤) انظر : الاقتصاد في الاعتقاد لتقي الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (٥٤١ - ٦٠٠هـ) ، تحقيق : أحمد بن عطية الغامدي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة النبوية - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ، ص (١٠٠) ، وشرح حديث النزول لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) تحقيق : محمد عبد الرحمن الخميس ، دار العاصمة ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ، ص (٦٩ و ٣٢٣) ومختصر الصواعق المرسلة (٣ / ١١٠٨) ، والعلو للعلي الغفار لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت : ٧٤٨ هـ) ، تخريج وتعليق : حسن بن علي السقاف ، دار الإمام الرواس ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثالثة ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م ، ص (٢٩٧) .

وحاول البعض جمع الروايات الواردة فيها في مصنفاتهم [١] .

وقد ذهب أهل السنة والجماعة إلى إثبات صفة النزول لله - تعالى - صفة حقيقية على الوجه اللائق به ، من غير تمثيل ولا تعطيل ، ولا تكييف ولا تحريف ؛ لأنه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ ، وهي خاضعة لمشيئته وإرادته .

يقول الإمام أحمد - رحمه الله - : ((وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ، كيف يشاء ليس كمثله شيء وهو السميع البصير))[٢] .

ويقول الإمام الدارمي - رحمه الله - بعد سرده لأحاديث النزول : ((فهذه الأحاديث قد جاءت كلها وأكثر منها في نزول الرب تبارك وتعالى في هذه المواطن ، وعلى تصديقها والإيمان بها أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا ، لا ينكرها منهم أحد ، ولا يمتنع من روايتها ، حتى ظهرت هذه العصابة فعارضت آثار رسول الله ﷺ برد ، وتشمروا لدفعها بجد ، فقالوا : كيف نزوله هذا ؟ قلنا : لم نكلف معرفة كيفية نزوله في ديننا ، ولا تعقله قلوبنا ، وليس كمثله شيء من خلقه ، فنشبه منه فعلا أو صفة بفعالهم وصفتهم ، ولكن ينزل بقدرته ولطف ربوبيته كيف يشاء ، فالكيف منه غير معقول ، والإيمان بقول رسول الله ﷺ في نزوله واجب ، ولا يسأل الرب عما يفعل كيف يفعل وهم يسألون ؛ لأنه القادر على ما يشاء أن يفعله كيف يشاء ، وإنما يقال لفعل المخلوق الضعيف الذي لا قدرة له إلا ما أقدره الله تعالى عليه ، كيف يصنع ؟ وكيف قدر ؟))[٣] .

ويقول الإمام إسماعيل الصابوني - رحمه الله - : ((ويثبت أصحاب الحديث نزول الرب سبحانه وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا ، من غير تشبيه له بنزول المخلوقين ، ولا تمثيل ، ولا تكييف ، بل يثبتون ما أثبته رسول الله ﷺ وينتهون فيه إليه ، ويمرون الخبر الصحيح الوارد بذكره

---

(١) انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٣ / ٤٨١) فما بعدها ، والنزول للدارقطني ، ص (٨٩) فما بعدها ، والأربعين في صفات رب العالمين لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) ، تحقيق : عبد القادر محمد عطا صوفي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة النبوية - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٣هـ ، ص (٦٨) فما بعدها ، ومختصر الصواعق المرسلة (٣ / ١١٢٥) .

(٢) طبقات الحنابلة (١ / ٦٢) .

(٣) الرد على الجهمية ، ص (٧٩) .

على ظاهره ، ويكلون علمه إلى الله [١] ... فلما صح خبر النزول عن الرسول ﷺ أقر به أهل السنة ، وقبلوا الخبر ، وأثبتوا النزول على ما قاله رسول الله ﷺ ولم يعتقدوا تشبيها له بنزول خلقه ، ولم يبحثوا عن كيفيته ؛ إذ لا سبيل إليها بحال ، وعلموا وعرفوا وتحققوا ، واعتقدوا أن صفات الله سبحانه وتعالى لا تشبه صفات الخلق ، كما أن ذاته لا تشبه ذوات الخلق ، تعالى الله عما يقول المشبهة والمعطلة علوا كبيرا ، ولعنهم لعنا كبيرا » [٢] .

وقال ابن عبد البر - رحمه الله - : « والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون ينزل كما قال رسول الله ﷺ ، ويصدقون بهذا الحديث ، ولا يكيفون ، والقول في كيفية النزول كالقول في كيفية الاستواء والمجيء والحجة في ذلك واحدة » [٣] .

وقد ذهب أهل الكلام - من الأشاعرة وغيرهم - إلى ما يخالف منهج الكتاب والسنة ، حيث أنهم صرفوا حقيقة معنى النزول إلى القول بنزول المَلَك ، أو نزول الرحمة والأمر ، بحجة استلزام التجسيم والجهة عند إثباته لله على وجه الحقيقة [٤] .

والمتأمل في حديث الخازن - رحمه الله - في صفة النزول يرى أنه يميل إلى منهج أهل الكلام القائلين بالتأويل ، وصرف المعنى إلى ما يخالف مراد الوحيين ، بحجة الفرار من تشبيه الخالق بالمخلوق ؛ إذ إن إثباته لله يستلزم التجسيم والتشبيه - كما يزعمون - ، حيث أنه صرف المعنى من النزول الحقيقي إلى نزول الرحمة ، وفي توضيح ذلك :

يقول - رحمه الله - عند حديث النبي - ﷺ - : « **يتنزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول : من يدعوني فأستجيب له ، من يسألني**

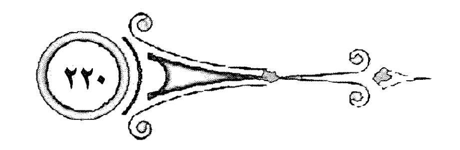
---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، ص (٥٠) .

(٢) نفس المرجع ، ص (٦٢) .

(٣) التمهيد (٧ / ١٤٣) .

(٤) انظر : مشكل الحديث لابن فورك ، ص (٦٩ - ٩٧) ، وأبكار الأفكار لسيف الدين الآمدي (ت : ٦٣١هـ) ، تحقيق : أحمد محمد المهدي ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة - مصر ، الطبعة : الثانية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م ، (١ / ٤٦٤ - ٤٦٥) ، وأساس التقديس لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ) مطبعة كردستان العلمية ، مصر ، ١٣٢٨هـ ، ص (١٣٦ - ١٣٧) .



فأعطيه ، من يستغفرني فأغفر له)) [١] بعد أن ذكر مذهب أهل السـنة والمتكلمين في النزول : ((فعلى هذا يكون معناه نزول الرحمـة والألطاف الإلهية وقربها ، وتخصيصه بالثلث الأخير من الليل ؛ لأن ذلك وقت التهجد والدعاء ، وغفلة أكثر الناس عن التعرض لنفحات رحمة الله تعالى وفي ذلك الوقت تكون النية خالصة ، والرغبة إلى الله تعالى متوفرة ، فهو مظنة لقبول الإجابة . والله تعالى أعلم)) [٢] .

وهذا التأويل باطل وفاسد من عدة وجوه :

١) أن أحاديث النزول صريحة في نسبة النزول إلى الله – ﷻ – ومقيدة بقرائن تمنع صرف معنى نزول الرب على وجه الحقيقة إلى نزول غيره [٣] .

٢) ثبت في الأحاديث ثبوت نزول الرب إلى السماء الدنيا في الثلث الليل الأخير ، ونزول الملائكة ليس له وقت معين ، ولا مكان معين [٤] .

٣) إن الأمر أو الرحمة لا تخلو : إما أن تكون صفة قائمة بغيرها ، والصفات لا تقوم إلا بالذات ، وإما أن تكون عينا قائمة مخلوقة ، وفي كلا الحالين لا يصح نسبة النزول إلى الرحمة أو الأمر ؛ إذ إنه في الحالة الأولى لا يتصور نزول صفة بدون ذات ، وفي الحالة الثانية لا يتصور أن تكون الرحمة هي التي تنزل للفصل بين الخلائق يوم القيامة ، أو هي التي قالت : من يدعوني فأستجيب له ، كما ثبت ذلك في أحاديث النزول [٥] .

٤) إن نزول رحمة الله وأمره لا يختص بمكان دون مكان ، أو وقت دون وقت ، بل رحمته وأمره يشمل كل وقت ، وكل مكان ، فإذا خص بالسماء الدنيا دون الأرض ، والثلث الأخير دون

---

(١) صحيح البخاري : كتاب الدعوات ، باب الدعاء [illegible] (٦٣٢١) ، [illegible] ([illegible]) =
= وصحيح مسلم : كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه ، حديث رقم (١٦٨) ، ص (٣٨١) . واللفظ للبخاري .

(٢) تفسير الخازن (٤ / ١٩٣) .

(٣) انظر : مختصر الصواعق المرسلة (٣ / ١١١٣) .

(٤) انظر : شرح حديث النزول لابن تيمية ، ص (٢٣٣) .

(٥) انظر : مختصر الصواعق المرسلة (٣ / ١٢٣٤) .

غيره ، فما الفائدة والمنفعة منه ؟ [١] .

وخلاصة ما ذكرناه : أن مذهب أهل السنة والجماعة في صفة النزول : أنها صفة فعلية حقيقية ، ثابتة لله على الوجه اللائق به ، تقوم بمشيئته وإرادته ، يفعله متى شاء ، كيف شاء ، بلا تحريف ولا تعطيل ، ولا تكييف ولا تمثيل ؛ لأنه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ ، وهذا المذهب هو ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة ، وعليه أجمع سلف الأمة ، وقد انتهج أهل الكلام - من الأشاعرة ومن وافقهم - منهج التأويل ، وخالفوا دلالة النصوص الشرعية ، فصرفوا معنى النزول من معناه الحقيقي إلى القول بنزول الأمر ، أو الرحمة ، أو الملائكة ، وإليه مال الخازن - رحمه الله - ، حيث أنه أوّل النزول بنزول الرحمة أو الألطاف الإلهية ، وهو بذلك خالف منهج أهل السنة والجماعة في إثبات صفة النزول لله - تعالى - على ما يليق بجلاله . والله أعلم .

(٥) صفة المحبة :

ثبت بأدلة من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة [٢] بأن المحبة صفة فعلية لائقة بالله تعالى ، وهي من الصفات القائمة على الاختيار والمشيئة ، فيحب من يشاء وما يشاء ومتى شاء ، ويبغض من يشاء وما يشاء ومتى شاء ، بحسب ما تقتضيه حكمته وفضله ، وأنه يُحِبُّ ويُحَب ، يحب عباده المؤمنين والخصال الحميدة ، ويحبه عباده المؤمنون .

وقد ذهب أهل السنة والجماعة إلى إثباتها لله على الوجه اللائق به ، فهي صفة فعلية حقيقية ، ثابتة له ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ولا تكييف ولا تمثيل ؛ لأنه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ ، ولازمها وأثرها : إرادة الثواب والإنعام لمن يحب [٣] .

ودلالة النصوص الشرعية على إثباتها لله تعالى واضحة جلية ، ومن ذلك :

---

(١) انظر : رد الدارمي على بشر المريسي ، ص (٢٠) ، ومختصر الصواعق المرسلة (٣ / ١٢٣٥) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٢ / ٣٥٤) .

(٣) انظر : منهاج السنة النبوية (٥ / ٣١١ ، ٣٢٢ ، ٤٠٠) ، ومدارج السالكين (٢ / ٢٣٣) فما بعدها ، وتيسير العزيز الحميد (٢ / ١١٦٤) .

– قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران : ٣١] .

– وقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة : ٤] .

– وقال – ﷺ – يوم خيبر : ((**لأعطين الراية غدا رجلا يفتح الله على يديه ، يحب الله ورسولَه ، ويحبه اللهُ ورسولُه** ...)) [١] .

– وقال : ((**إذا أحب الله العبد نادى جبريل : إن الله يحب فلانا فأَحبِبْهُ ، فيُحبُّه جبريل ، فينادي جبريل في أهل السماء : إن الله يحب فلانا فأَحبُّوه ، فيحبه أهلُ السماء ، ثم يوضعُ له القبولُ في الأرض**)) [٢] . وغيرها من النصوص الدالة على صفة محبة الله .

يقول موفق الدين ابن قدامة – رحمه الله – بعد أن ذكر جملة من صفات الله الثابتة بالكتاب والسنة ومنها صفة المحبة – : ((فهذا وما أشبهه مما صح سنده وعدلت رواته ، نؤمن به ، ولا نرده ولا نجحده ، ولا نتأوله بتأويل يخالف ظاهره ، ولا نشبهه بصفات المخلوقين ، ولا بسمات المحدثين ، ونعلم أن الله سبحانه وتعالى لا شبيه له ولا نظير ، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] ، وكل ما تخيل في الذهن ، أو خطر بالبال فإن الله تعالى بخلافه)) [٣] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : ((وقد أجمع سلف الأمة وأئمتها على إثبات محبة الله تعالى لعباده المؤمنين ، ومحبتهم له ، وهذا أصل دين الخليل إمام الحنفاء عليه السلام)) [٤] .

---

(١) صحيح البخاري : كتاب الجهاد والسير ، باب فضل من أسلم على يديه رجل ، حديث رقم (٣٠٠٩) ، ص (٧٤١) .

(٢) صحيح البخاري : كتاب بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة ، حديث رقم (٣٢٠٩) ، ص (٧٩٥) .
وصحيح مسلم : كتاب البر والصلة ، باب إذا أحب الله عبدا حببه في عباده ، حديث رقم (١٥٧) ، ص (١٤١٧) ، واللفظ للبخاري .

(٣) لمعة الاعتقاد لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي (٥٤١ – ٦٢٠هـ) ، المكتب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الرابعة ١٣٩٥هـ ، ص (١٢) .

(٤) مجموع الفتاوى (٢ / ٣٥٤) .

وقد خالف منهجَ أهلِ السنة والجماعة في إثبات صفة المحبة لله تعالى على ما يليق به ، أصنافٌ من الناس يمكن تقسيمها إلى قسمين :

الأول : إنكار صفة المحبة بالكلية ، وهذا منهج الجهمية - الذين ينكرون الأسماء والصفات كلية - (١) .

الثاني : تأويل صفة المحبة من معناها الحقيقي اللائق بالله إلى معنى مخالف لدلالة النصوص الظاهرة ، وهذا منهج أهل الكلام من المعتزلة والأشاعرة ومن وافقهم .

فالمعتزلة قالوا : المحبة معناها الثواب والإحسان (٢) .

وأما الأشاعرة فقالوا : المحبة معناها إرادة الثواب والإحسان ، وإكرام العبد بالخير (٣) .

والخازن -رحمه الله- قد سلك مسلك المتكلمين ، في إثبات صفة المحبة ، وتأثر بالأشاعرة القائلين بالتأويل ، حيث أنه أوّل صفة المحبة إلى إرادة الثواب ، أو التوفيق والهداية ، يوضح هذا :

قوله : « والمحبة إرادة ما تراه أو تظنه خيرا . ومحبة الله تعالى العبد : إنعامه عليه وتوفيقه وهدايته إلى طاعته ، والعمل بما يرضى به عنه ، وأن يثيبه أحسن الثواب على طاعته ، وأن يثني عليه ، ويرضى عنه .

ومحبة العبد لله عز وجل : أن يسارع إلى طاعته ، وابتغاء مرضاته ، وأن لا يفعل ما يوجب سخطه وعقوبته ، وأن يتحبب بما يوجب له الزلفى لديه » (٤) .

وقوله في موضع آخر : « ومحبة الله للعبد : عبارة عن رضاه عنه ، ونشر رحمته ، وكنفه عليه ، ولطفه به ، وإحسانه إليه ، والله تعالى يحب فعل ما أمر به ، وترك ما نهى عنه ويرضا ذلك ،

---

(١) انظر : الملل والنحل (١ / ٨٥) ، ومجموع الفتاوى (٦ / ٤٧٧) ، والصفدية لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، دار الهدى ، المنصورة - مصر ، ودار الفضيلة ، الرياض - السعودية ، الطبعة : بدون ، (٢ / ٢٦٣) ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٣٩٤) .

(٢) انظر : الكشاف للزمخشري (١ / ٣٥٣) و (١ / ٦٤٦) .

(٣) انظر : الإنصاف للباقلاني ، ص (٣٩) ، ولوامع البينات للرازي ، ص (٢١١) ، ومفاتيح الغيب (٨ / ٦٥) و (٩ / ٢٣) .

(٤) تفسير الخازن (٢ / ٥٥) .

ويبغض فعل ما نهى عنه ، وترك ما أمر ، ويسخط ذلك ، فمن فعل ما يحبه الله ويرضاه أحبه الله ، ووالاه ، ومن فعل ما يبغض الله ويسخطه أبغضه الله وعاداه »[١] .

ولا شك أن تأويل صفة المحبة الثابتة لله على الوجه اللائق به بمعان مرجوحة بلا دليل باطل وفاسد لوجوه منها :

١) أن هذه التأويلات لا تستند إلى دليل شرعي صحيح ولا عقلي صريح .

٢) إن صرف اللفظ عن ظاهره بلا قرينة يـدل على أن ظاهر النصوص غير مراد ، ويلزم ذلك : القول بأن ظاهر النصوص غير لائق أو كفر أو باطل[٢] .

٣) إن إنكار إثبات صفة المحبة لله على الوجه اللائق يستلزم تعطيلها ، وإثبات ما يضادها ، وهو غير لائق بالله ؛ إذ المحبة صفة كمال ، وضدها صفة نقص[٣] .

٤) إن من أوّل صفة المحبة إلى إرادة الثواب بدعوى التمثيل ، فإنه يلزمه فيه نظير ما فر منه ، وهو التمثيل ؛ إذ الإرادة صفة مما يتصف به المخلوق ، كالمحبة ، فلو قيل : الإرادة لا تقتضي المماثلة ، قلنا : فكذلك المحبة ، لأن كلاهما من المتماثلات ، والتفريق بين المتماثلات تعسف وباطل[٤] .

٥) يلزم من تأويل المحبة بالثواب أو الإحسان ، أن صفـات الله مخلوقة ؛ لأن الثـواب مخلوق[٥] ، وهذا قول فاسد ؛ إذ صفات الله غير مخلوقة .

وخلاصة ما ذكرناه : أن صفة المحبة صفة حقيقية ثابتة لله على الوجه اللائق به ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ولا تكييف ولا تمثيل ؛ لأنه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ، وهي من الصفات

---

(١) عمدة الطالبين ، لوحة (٧٣) .

(٢) انظر : التدمرية ، ص (٦٩) ، ومختصر الصواعق المرسلة (١ / ١٠١) .

(٣) انظر : مختصر الصواعق المرسلة (١ / ١٠١) ،

(٤) انظر : التدمرية ، ص (٣١) ، ومختصر الصواعق المرسلة (١ / ٤٣) .

(٥) انظر : الاستغاثة في الرد على البكري لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : عبد الله بن دجين السهلي ، دار الوطن ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، (٢ / ٤٢٥) .

الفعلية الاختيارية ، يقوم بها الله متى شاء وكيف شاء ، وليس المراد منها الثواب كما تقول المعتزلة ، أو إرادة الثواب كما تقول الأشاعرة ، والقرآن والسنة وإجماع سلف الأمة على إثباتها لله إثباتا يليق به دون تأويل . وهذا الذي عليه مذهب أهل السنة والجماعة .

والخازن – رحمه الله – قد تأثر بالأشاعرة المؤولة ، فأول صفة المحبة إلى إرادة الثواب ، أو هي عبارة عن إنعام الله – عز وجل – للعبد وهدايته ، **وهو بهذا قد خالف أهل السنة والجماعة ووافق أهل الكلام** .

(٦) صفة الغضب :

الغضب صفة من الصفات الفعلية التي تتعلق بالمشيئة ، وهي ثابتة لله على الحقيقة كما يليق به ، دون مماثلة المخلوقين ؛ إذ لا شبيه له ولا نظير ، فكل ما يتصف به من الصفات – وإن كانت متفقة مع صفات المخلوقين في الأسماء إلا أن المسمى والحقيقة مختلفة – فهي تليق به ؛ إذ إن حقيقة كل صفة تليق بالموصوف ، فما اتصف به المخلوق فهو لائق به ، وما اتصف به الخالق فهو ما يليق به دون مشابهة أحد بأحد ، وهذا ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة ، والتزم به سلف الأمة – أهل السنة والجماعة – .

وعند الحديث عن صفة الغضب ، نجد أنها ثابتة لله بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة ، فقد جاءت نصوص كثيرة تدل على أن الله يغضب ، فكان منهج أهل السنة والجماعة – الذين التزموا بدلالات النصوص الشرعية الصحيحة – أنها صفة فعلية يقوم بها الله متى شاء ، كيف شاء ، وهي ثابتة له على ما يليق به دون تحريف ولا تعطيل ، أو تكييف ولا تمثيل ؛ لأنه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ ، ومن تلك النصوص :

– قول الله تعالى : ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٩٣] .

– وقوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ [الممتحنة : ١٣] .

– وقوله : ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [النور : ٩] .

– وقال – ﷺ – : ((**اشتد غضب الله على قوم فعلوا بنبيه – يشير إلى رباعيته –**

اشتد غضب الله على رجل يقتله رسول الله ﷺ في سبيل الله)) [(١)] . وغيرها .

فهذه النصوص وغيرها – وهي كثيرة – دلت دلالة واضحة على أن الله – ﷻ – يغضب متى شاء ، وكيف شاء ، وبناء على أن الله لا يماثله أحد من المخلوقات ، ولا نظير له ولا شبيه ، فهذه الصفة – صفة الغضب – ما دامت نصوص الوحيين دلت على أنه يتصف بها ، فهي ثابتة حقيقية ، تليق به ، دون تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، ولا يسـوغ فيها تأويل ، ولا فلســفة ، **وهذا هو منهج أهل السنة والجماعة** .

يقول قوام السنة الأصبهاني – رحمه الله – : ((قال علماؤنا : يوصف الله بالغضب ، ولا يوصف بالغيظ)) [(٢)] .

ويقول ابن أبي العز – رحمه الله – : ((ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب والرضا ، والعداوة والولاية ، والحب والبغض ونحو ذلك من الصفات التي ورد بها الكتاب والسنة ، ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى)) [(٣)] .

وقد خالف هذا المنهج القويم أهلُ الكلام ، من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم ، حيث أنهم أنكروا إثبات صفة الغضب لله تعالى ، زعما منهم أنها تقتضي التشبيه والمماثلة للمخلوق ؛ إذ الغضب فوران دم القلب وغليانه ، وهذا من خصائص المخلوق وصفاته ، لذا نهجوا نهج التأويل .

فالمعتزلة قالت : الغضب : هو الانتقام والعقوبة [(٤)] . **وقالت الأشاعرة** : الغضب : هو إرادة الانتقام [(٥)] .

والخازن – رحمه الله – قد سلك مسلك المتكلمين ، في إثبات صفة الغضب لله ، متأثرا في ذلك بأهل الكلام من الأشاعرة ، حيث أنه أوَّل صفة الغضب إلى إرادة الانتقام ، أو العقوبة ،

---

(١) صحيح البخاري : كتاب المغازي ، باب ما أصاب النبي ﷺ من الجراح يوم أحد ، حديث رقم (٤٠٧٣) ، ص (١٠٠٠) . وصحيح مسلم : كتاب الجهاد والسير ، باب اشتداد غضب الله على من قتله رسول الله ﷺ حديث رقم (١٠٦) ، ص (٩٩٠) .

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢ / ٤٥٧) .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٦٨٥) .

(٤) انظر : الكشاف (٣ / ٧٩) .

(٥) الإنصاف للباقلاني ، ص (٣٩) ، ومفاتيح الغيب للرازي (٣ / ٩٥) .

ويوضح هذا :

قوله عند تفسير قول الله تعالى : ﴿ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ ﴾ [المائدة : ٦٠] : ((﴿ وَغَضِبَ عَلَيْهِ ﴾ يعني : وانتقم منه ؛ لأن الغضب إرادة الانتقام من العصاة)) [١] .

وكل هذه التأويلات باطلة ، وتصادم النصوص الشرعية ، وإجماع سلف الأمة على إثبات صفة الغضب لله إثباتا يليق بجلاله ، لا يماثله فيها المخلوق ، وذلك لأمور :

١) تأويل اللفظ وصرفه عن معناه الراجح اللائق إلى المعنى المرجوح بلا دليل أو قرينة تأويل مذموم [٢] .

٢) إن صرف اللفظ عن ظاهره بلا قرينة يستلزم القول بأن ظاهر النصوص غير لائق أو كفر أو باطل [٣] .

٣) القول بالتأويل في نصوص الصفات هو نتيجة تمثيل صفات الله بصفات المخلوق ، فإذا اعتقد العبد مباينة ما يخص الله به عما يخص به المخلوق ؛ لزمه إثبات ما أثبته الله لنفسه على ما يليق به ، ونفي ما نفاه عن نفسه ، وإذا تصوَّر العبد المماثلة لجأ إلى التأويلات .

٤) أن تأويل صفة الغضب أو تعطيلها يستلزم تعطيل النصوص المثبتة لها ، وتجهيل السابقين الأولين من سلف هذه الأمة .

٥) إن من أوَّل صفة الغضب إلى إرادة الثواب بدعوى التمثيل ، فإنه يلزمه فيه نظير ما فر منه ، وهو التمثيل ؛ إذ الإرادة صفة مما يتصف به المخلوق ، كالغضب ، فلو قيل : الإرادة لا تقتضي المماثلة ، قلنا : فكذلك الغضب ، لأن كلاهما من المتماثلات ، والتفريق بين المتماثلات تعسف وباطل [٤] .

وخلاصة ما ذكرناه : أن صفة الغضب صفة حقيقية ثابتة لله على ما يليق بجلاله ، من غير

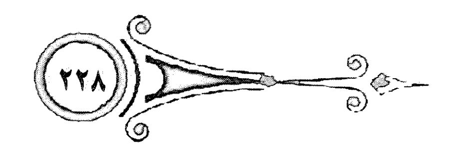
---

(١) تفسير الخازن (٢ / ٥٨) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (١٦ / ٤٠٨) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٥٦) .

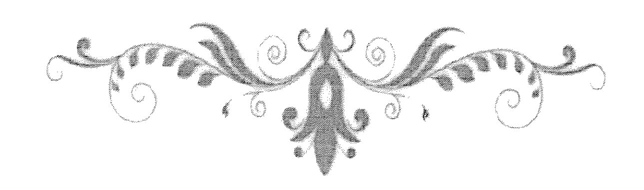
(٣) انظر : التدمرية ، ص (٦٩) ، ومختصر الصواعق المرسلة (١ / ١٠١) .

(٤) انظر : مجموع الفتاوى (٣ / ١٧) ، والتدمرية ، ص (٣١) ، والصواعق المرسلة (١ / ٢٣٥) .



تحريف ولا تعطيل ، ولا تكييف ولا تمثيل ، وهي إحدى الصفات الفعلية الاختيارية ، تتعلق بالمشيئة والإرادة ، وليس المراد منها العقوبة أو الانتقام كما تقول المعتزلة ، أو إرادة العقوبة أو إرادة الانتقام كما تقول الأشاعرة ، والعقوبة أو إرادة العقوبة أو الانتقام أثر الغضب ، ففرق بين الصفة وبين الأثر ، وقد دلت نصوص القرآن والسنة ، وأجمع سلف الأمة على إثباتها لله إثباتا يليق به دون تأويل . وهذا ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة .

والخازن - رحمه الله - قد تأثر بالأشاعرة في إثبات صفة الغضب لله - عز وجل - ، حيث نهج نهجهم بالتأويل ، فأوّل صفة الغضب إلى إرادة الانتقام من العصاة ، إرادة العقوبة ، **وهو بهذا قد خالف أهل السنة والجماعة ووافق المتكلمين - أهل التأويل -** .



الفصل الثاني :

آراء الخازن في الإيمان بالملائكة .

وفيه تمهيد ومبحثـــان :

التمهيد : وفيه التعريف بالملائكة .

المبـــحث الأول : خلق المــلائكة والإيمـــان بهم وصفاتهم .

المبـــحث الثاني : بعض وظائف المـــلائكة وعصـــمتهم والمفـــاضلة بينهم وبـــين الأنبياء .

❁ تعريف الملائكة :

الملائكة : جمع مَلَك ، وقد اختلف أهل اللغة في اشتقاق لفظ (الملائكة) من عدمه .

فقيل : هو جامد غير مشتق .

وقيل : هو مشتق ، غير أن القائلين بهذا اختلفوا في أصل مادة الاشتقاق ، قال بعضهم : إن الملائكة أصلها (مألك) بتقديم الهمزة من الأَلُوك ، وهي الرسالة ، ثم قلبت وقدمت اللام فقيل : ملأك [١] .

وقال البعض الآخر : إن الملائكة أصلها (ملأك) [٢] .

ومن قال : أصل الملائكة (مألك) فهو على وزن (مفْعَل) من ألكت إليه آلك ، إذا أرسلت إليه مألكة وألوكا .

ومن قال : أصل الملائكة (ملأك) فهو أيضا على وزن (مفْعَل) من لأك إليه يلأك إذا أرسل إليه رسالة ملأكة [٣] .

وكل من قال : أصل الملائكة (مألك) ، أو أصل الملائكة (ملأك) اتفقوا على أن الملائكة من (الألوكة) بمعنى : الرسالة .

وقال البعض : أصل الملائكة هو : المِلْك ، وهو الأخذ بقوة [٤] .

والأقرب والأصوب من جهة اللغة والمعنى : هو ما عليه جمهور أهل اللغة والمفسرين وهو : أن الملائكة مأخوذة أو مشتقة من الألوكة والمألك ، والملأك على وزن (مفْعَل) بمعنى الرسالة ،

---

(١) انظر : العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : ١٧٥هـ) ، ترتيب وتحقيق : عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م ، (٤ / ١٦٦) ، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤ / ١٦١١) ، ولسان العرب (١٣ / ١٨٥) .

(٢) انظر : جمهرة اللغة (٢ / ٩٨١) .

(٣) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١ / ٤٤٦) .

(٤) نقلا عن : معتقد فرق المسلمين واليهود والنصارى في الملائكة المقربين لمحمد بن عبد الوهاب العقيل ، أضواء السلف ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م ، ص (١٤) .

يقال : ألكني : أي أرسلني [١] .

والخازن - رحمه الله - **قد وافق أهل اللغة والمفسرين** في القول بأن الملائكة : مأخوذة من الألوكة وهي : الرسالة ، ومال إلى القائلين بأن أصلها (مألك) .

يقول - رحمه الله - في عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ [البقرة : ٣٠] : ((﴿ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ جمع ملك وأصله مألك من المألكة ، والألوكة وهي لفظ البغوي ، وهي الرسالة)) [٢] .

وفي بيان حقيقة وماهية الملائكة قال - رحمه الله - : ((قيل : إن الملائكة أجسام لطيفة هوائية خلقت من النور تقدر أن تتشكل بأشكال مختلفة)) [٣] .

قلت : القول بأن الملائكة (أجسام لطيفة هوائية) قول بالاجتهاد ؛ إذ لم يرد ذلك في الكتاب ولا في السنة ، والالتزام بما جاء في الكتاب والسنة أولى ؛ لأن الملائكة غيب من الغيبيات ، والغيبيات يجب فيها الالتزام بما ورد في النص الشرعي الصحيح ، ولا مجال للاجتهاد وإعمال العقل فيها .

هذا وقد عرض الخازن - رحمه الله - في كلامه عن الملائكة لمسائل عدة ، سنذكرها - بإذن الله - بشيء من التفصيل ؛ لينجلي لنا رأيه في الملائكة ، وفق المباحث التالية :

---

(١) انظر : المصادر السابقة في اللغة ، ومجمل اللغة ، ص (١٠٢) ، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن (١ / ٤٤٤ - ٤٤٧) .

(٢) انظر : تفسير الخازن (١ / ٣٤) .

(٣) انظر : نفس المصدر (١ / ٣٥) .

المبحث الأول :
خلق الملائكة والإيمان بهم وصفاتهم .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : خلق الملائكة والإيمان بهم .

المطلب الثاني : صفات الملائكة .

المبحث الأول : خلق الملائكة والإيمان بهم وصفاتهم .

المطلب الأول : خلق الملائكة والإيمان بهم :

إن الملائكة خلق من خلق الله العظيم ، خلقهم من نور ، كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح رواه مسلم بسنده من حديث عائشة – رضي الله عنها – أن النبي – ﷺ – قال : ((**خُلقت الملائكة من نور ، وخُلق الجان من مارج من نار ، وخُلق آدم مما وصف لكم**)) [١] .

والإيمان بالملائكة أصل من أصول الدين ، وركن من أركان الإيمان [٢] ، وأن الإيمان بالله مستلزم للإيمان بالملائكة كما جاء ذلك في نصوص الكتاب والسنة .

أما الكتاب : ففي قوله تعالى : ﴿ ۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ ﴾ [البقرة : ١٧٧] .

وقوله : ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴾ [البقرة : ٢٨٥] .

وأما السنة : ففي حديث جبريل الطويل [٣] عندما سئل النبي – ﷺ – عن الإيمان : قال : ((**أن تؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره**)) .

حيث ذكر الله – ﷻ – في الآيتين أصول الإيمان وذكر منها : الإيمان بالملائكة ، وفي الحديث بيّن النبي – ﷺ – كذلك أصول الإيمان وذكر منها : الإيمان بالملائكة .

والإيمان بالملائكة عند أهل السنة والجماعة ينقسم إلى قسمين :

---

(١) صحيح مسلم : كتاب الزهد والرقائق ، باب في أحاديث متفرقة ، حديث رقم (٦٠) ، ص (١٥٩٧) .

(٢) انظر : إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (٦٩١ – ٧٥١هـ) ، تحقيق : علي بن حسن الحلبي الأثري ، تخريج : محمد ناصر الدين الألباني ، دار ابن الجوزي ، الدمام – السعودية ، الطبعة : بدون ، (٢ / ٨٣٦) .

(٣) سبق تخريجه في : ص (٦٥) ، هامش (٥) .

القسم الأول : **الإيمان بالملائكة إجمالا** ، وهذا فرض عين على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وهذا الإيمان يتضمن عدة أمور :

الأمر الأول : الإيمان بوجودهم .

الأمر الثاني : الاعتراف بأنهم خلق من خلق الله وعباد من عباده .

الأمر الثالث : الإيمان بما ثبت عن طريق الشرع من صفاتهم وأعمالهم .

الأمر الرابع : الإيمان بأن منهم رسل الله إلى الأنبياء (١) .

القسم الثاني : **الإيمان بالملائكة تفصيلا** ، أي الإيمان بتفاصيل من علمنا عنه كجبريل وإسرافيل (٢) .

وبناء على هذا : فإن الإيمان بالملائكة ركن من أركان الإيمان ، بحيث لا يصح ولا يكتمل إيمانُ العبد إلا بها ، وكلما ازداد العبد علما بالتفاصيل المتعلقة بالإيمان ؛ لزمه من الإيمان بحسب ما بلغه من ذلك ، ومن جحد بوجودهم ، أو أنكر شيئا مما ثبت بالشرع عنهم فقد كفر وخرج من دائرة الإسلام ؛ لأنه كذَّب بالكتاب والسنة ، والله – ﷻ – يقول : ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾ [النساء : ١٣٦] .

يقول ابن قدامة – رحمه الله – : « وإن ارتد بجحود فرض لم يسلم حتى يقر بما جحده ويعيد الشهادتين ؛ لأنه كذب الله ورسوله بما اعتقده ، وكذلك إن جحد نبيا أو آية من كتاب الله تعالى ، أو كتابا من كتبه ، أو ملكا من ملائكته الذين ثبت أنهم ملائكة الله ، أو استباح محرما ،

(١) انظر : المنهاج في شعب الإيمان لأبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي (ت : ٤٠٣هـ) ، تحقيق : حلمي محمد فوده ، دار الفكر ، القاهرة – مصر ، الطبعة : الأولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ، (١ / ٣٠٢) ، والجامع لشعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤هـ – ٤٥٨هـ) ، تحقيق : عبد العلي عبد الحميد حامد ، مكتبة الرشد ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م ، (١ / ٢٩٦) ، ومجموع فتاوى ابن عثيمين (٥ / ١١٦ – ١١٧) .

(٢) انظر : الكواشف الجلية عن معاني الواسطية لعبد العزيز المحمد السلمان (ت : ١٤٢٢هـ) ، طبعة إدارات البحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية ، الطبعة : الحادية عشرة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م ، ص (٥٨ – ٥٩) .

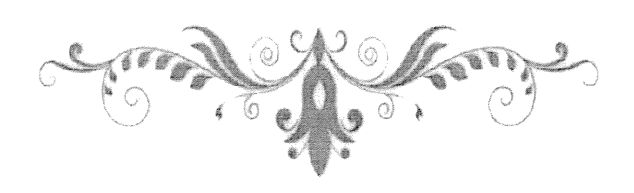
فلا بد في إسلامه من الإقرار بما جحده »[١] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : « وكذلك ما تواتر عن الأنبياء من وصف الملائكة هو ما يوجب العلم اليقيني بوجودهم في الخارج كقصة إبراهيم المكرمين ومجيئهم إلى إبراهيم وإتيانه لهم بالعجل السمين ليأكلوه وبشارتهم لسارة بإسحاق ويعقوب ثم ذهابهم إلى لوط ومخاطبتهم له وإهلاك قرى قوم لوط »[٢] .

والخازن -رحمه الله- قد أشار إلى وجوب الإيمان بالملائكة إجمالا وتفصيلا ، وحكَم بالكفر على من أنكر وجودهم أو شيئا مما ثبت عنهم بالشرع .

يقول -رحمه الله- : « وقوله : ﴿ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴾ [البقرة : ٩٨] ، يعني أن من عادى واحدا منهم ، فقد عادى جميعهم ، ومن كفر بواحد منهم ، فقد كفر بجميعهم ، وجبريل وميكائيل إنما خصهما بالذكر وإن كانا داخلين في جملة الملائكة ؛ لبيان شرفهما وفضلهما ، وعلو منزلتهما ، وقُدِّم جبريل على ميكائيل لفضله عليه ؛ لأن جبريل ينزل بالوحي الذي هو غذاء الأرواح ، وميكائيل ينزل بالمطر الذي هو سبب غذاء الأبدان »[٣] .

وقال في موضع آخر مبينا معنى الإيمان بالملائكة : « وأما الإيمان بالملائكة فهو : أن يؤمن بوجودهم ، وأنهم معصومون مطهرون ، وأنهم السفرة الكرام البررة ، وأنهم الوسائط بين الله تعالى وبين رسله »[٤] .



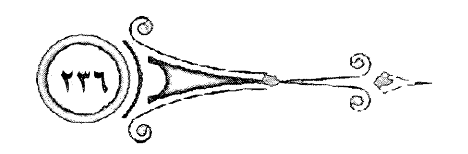
---

(١) المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (١٠ / ٩٣) .

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٦ / ١٠٩) .

(٣) تفسير الخازن (١ / ٦٣) .

(٤) نفس المصدر (١ / ٢١٩) . وانظر : عمدة الطالبين ، لوحة (١٢) .



المطلب الثاني : صفات الملائكة :

خلق الله – ﷻ – المخلوقات بأنواع شتى ، وأصناف متعددة ، كان ذلك لحكم عظيمة ، وكان من هذه الحكم : الدلالة على عظم خلقه وقدرته ، وكمال صنعه وحسن تدبيره ، ولما كانت هذه المخلوقات ذات أصناف متعددة ، جعل لكل صنف صفات تتميز بها عن الآخر ، وكان من جملة مخلوقاته : الملائكة حيث أن الله – ﷻ – خلقهم على هيئة تختلف عن سائر مخلوقاته ، ووهبهم بصفات توحي على شرف مكانتهم ، وعلو شأنهم .

وإذا أردنا التعرف على صفات الملائكة لابد لنا أن نتوقف على النص الشرعي ، ولا يمكن لعقل الإنسان القاصر أن يتخيل شيئا من صفاتهم ؛ إذ إن عالم الملائكة عالم غيبي ، والغيب لا يعلمه أحد إلا الله – ﷻ – ، فلا يمكن للإنسان أن يصل إلى معرفة الأمور الغيبية إلا بتعليم الله له إياها ، عن طريق النصوص الشرعية من الكتاب والسنة ، ولما كانت هذه العقيدة في الغيبيات هي عقيدة أهل السنة والجماعة ، فإن علماء السلف عندما تحدثوا عن صفات الملائكة ؛ التزموا بما ثبت بالنصوص الشرعية من الكتاب والسنة الصحيحة ، ووقفوا عند ذلك ولم يَدَعوا للاجتهاد فيها أدنى نصيب ، ولذلك يجب علينا الاقتداء بمنهج السلف – منهج الكتاب والسنة – .

والمتأملُ في نصوص الشرع يرى أنها ذكرت للملائكة صفاتٍ عديدة ، يمكن للإنسان من خلالها التعرفَ على شيء من حقائق هذا العالم العظيم– عالم الملائكة – .

وقد ذكر الخازن –رحمه الله– جملة من تلك الصفات عند حديثه عن الملائكة ، مستنبطا إياها من النصوص الشرعية ، والجدير بنا أن نتحدث في هذا المطلب عن شيء مما تعرض له ، وكان مما ذكر –رحمه الله– من صفات الملائكة :

١) أنهم مخلوقون من نور :

لقد بين النبي – ﷺ – في الحديث كما أسلفنا سابقا مادة خلق الملائكة ، وذكر أنهم مخلوقون من نور [(١)] ، حيث روت عائشة أم المؤمنين – رضي الله عنها – عن النبي – ﷺ – أنه قال : ((**خُلقت الملائكة من نور ، وخُلق الجان من مارج من نار ، وخُلق آدم مما**

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٥ / ٣٥٤) .

وصف لكم)) [١] .

يقول الخازن -رحمه الله- ناقلا عن الحسن : ((إن إبليس لم يكن من الملائكة ؛ لأنه خلق من نار والملائكة من نور)) [٢] .

٢) أنهم أولي أجنحة :

خلق الله – عز وجل – الملائكة ، وجعل لهم أجنحة على اختلاف بينهم في عددها ، قال تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ﴾ [فاطر : ١] .

يقول الخازن في هذه الآية : ((﴿ أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ ﴾ أي : ذوي أجنحة . ﴿ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ أي : بعضهم له جناحان ، وبعضهم له ثلاثة أجنحة ، وبعضهم له أربعة ، ﴿ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ﴾ أي : يزيد في خلق الأجنحة ما يشاء)) [٣] .

ويقول في موضع آخر : ((ولهذا أفرد الملائكة في قوله : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [النحل : ٤٩] ، لأنهم أولو أجنحة يطيرون بها ، أو أفردهم بالذكر وإن كانوا من جملة من في السماوات لشرفهم)) [٤] .

٣) أنهم عباد الله ، مطيعون له ليلا ونهارا بلا فتور و لا عصيان :

لقد بين الله تعالى في القرآن بأن الملائكة عباد له ، يطيعونه على الدوام بلا فتور [٥] يقول : ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٩- ٢٠] ، ويقول : ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم

---

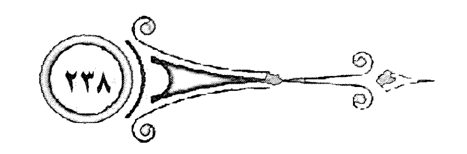
(١) سبق تخريجه في : ص (٢٣٣) ، (١) .

(٢) تفسير الخازن (٢ / ١٨٤) .

(٣) نفس المصدر (٣ / ٤٥٢) .

(٤) تفسير الخازن (٣ / ٨٠) .

(٥) انظر : مجموع الفتاوى (١ / ١٥٨) ، و (١٣ / ٦٢) .



بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٦ - ٢٧] .

يقول الخازن - رحمه الله - في هذه الآيات : « ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ ﴾ يعني الملائكة ، وإنما خص الملائكة وإن كانوا داخلين في جملة من في السماوات ؛ لكرامتهم ومزيد الاعتناء بهم ، ﴿ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ ﴾ يعني : لا يتكبرون ولا يتعظمون عنها ﴿ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ يعني لا يعيون ولا يتعبون .. ، ﴿ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾ يعني لا يضعفون ولا يسأمون ، وذلك أن تسبيحهم متصل دائم ، لا يفتر في جميع أوقاتهم ، لا تتخلله فترة بفراغ أو شغل أخر » [١] .

ويقول : « ﴿ بَلْ عِبَادٌ ﴾ أي : هم عباد يعني الملائكة ﴿ مُّكْرَمُونَ ﴾ أي : أكرمهم الله واصطفاهم ، ﴿ لَا يَسْبِقُونَهُۥ ﴾ أي : لا يتقدمونه ، ﴿ بِٱلْقَوْلِ ﴾ أي : لا يتكلمون إلا بما يأمرهم به ، ﴿ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴾ المعنى : أنهم لا يخالفونه قولا ولا عملا » [٢] .

ويقول في موضع آخر : « وكذلك الملائكة المقربون فإنهم مع كرامتهم وعلو منزلتهم لن يستنكفوا أن يكونوا عبيدا لله » [٣] .

٤) أنهم مطهرون من المعاصي ومكلفون بالعبادة لا كتكليف بني آدم :

عندما خلق الله - عز وجل - الملائكة ، خلقهم على جبلة مختلفة تمام الاختلاف عن بني آدم ، حيث جعل الطاعة والعبادة طبعهم ، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ، فتركهم المعصية جبلة ، بإرادة الله - عز وجل - كونا ، فلو شاء أن يعصم الخلق جميعا لما خالفوه ، ولو شاء أن يطيعوه لأطاعوه [٤] ، ولكن حدوث المعصية من الخلق ؛ لحكمة أرادها الله - عز وجل - .

لذا فإن العلماء فهموا من النصوص الشرعية بأن الملائكة مكلفون لا كتكليف الآدمي ؛ إذ الله - عز وجل - بين بأنهم يعبدونه ويطيعونه ، ولا يعصونه ما أمرهم ، كما في قوله : ﴿ لَّا يَعْصُونَ

---

(١) تفسير الخازن (٣ / ٢٢٢) .

(٢) نفس المصدر (٣ / ٢٢٤) . وانظر : عمدة الطالبين ، لوحة (١٢) .

(٣) نفس المصدر (١ / ٤٥٣) .

(٤) انظر : لمعة الاعتقاد لابن قدامة المقدسي ، ص (٢٤) .

ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ﴾ [التحريم : ٦] ، وأخبر أنهم يخافونه كما في قوله : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ﴾ [النحل : ٥٠] ، فالطاعة والخوف كما في الآيتين نوع من أنواع التكاليف .

يقول السفاريني (١) -رحمه الله- : ((الكتاب والسنة ظاهرهما تكليف الملائكة إذ فيه : ﴿ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ﴾ [التحريم : ٦] ، ﴿ وَمَن يَزِغۡ مِنۡهُمۡ عَنۡ أَمۡرِنَا نُذِقۡهُ مِنۡ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [سبأ : ١٢] ، ﴿ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٠] ، ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ﴾ [النحل : ٥٠] ، وقال : ﴿ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٨] ، ﴿ إِذۡ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمۡ فَثَبِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [الأنفال : ١٢] ، وهذا كله تكليف وناشئ عن التكليف ، والأحاديث طافحة بمعنى ذلك ، والله أعلم)) (٢) .

والخازن -رحمه الله- قد قرر بأن الملائكة معصومون من المعاصي ، وأنهم مكلفون لا كتكليف بني آدم ، يقول -رحمه الله- في قوله : ﴿ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة : ٧٩] : ((وهم الملائكة الموصوفون بالطهارة من الشرك والذنوب والأحداث)) (٣) .

وقال : ((وأما الإيمان بالملائكة : فهو أن يؤمن بوجودهم ، وأنهم معصومون مطهرون)) (٤) .

ويقول : ((فالعبد يعبد ربه في الجنة أكثر مما كان يعبده في الدنيا وكيف لا يكون ذلك وقد

---

(١) **هو** : أبو العون ، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني ، ولد في سفارين من قرى نابلس سنة (١١١٤هـ) ، كان عالما في الحديث والأصول والعقيدة ، له العديد من المؤلفات منها : غذاء الألباب شرح منظومة الآداب ، ولوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية المضية في عقد أهل الفرقة المرضية ، توفي سنة (١١٨٨هـ) .
انظر : الأعلام (٦ / ١٤) .

(٢) لوامع الأنوار البهية (٢ / ٤١٠) . وانظر : الحبائك في أخبار الملائك لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، ص (٢٥٦) ، وعالم الملائكة الأبرار لعمر بن سليمان الأشقر ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، الطبعة : الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، ص (٢٩) .

(٣) تفسير الخازن (٤ / ٢٤١) .

(٤) نفس المصدر (١ / ٢١٩) .

صار حاله مثل حال الملائكة الذين قال الله في حقهم : ﴿ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٠] ، غاية ما في الباب أن العبادة ليست عليهم بتكليف بل هي على مقتضى الطبع والله أعلم)) [١] .

وقال في موضع آخر : ((وليست الملائكة مكلفين كتكليفنا)) [٢] .

٥) قدرتهم على التشكل بغير أشكالهم :

إن مما ميز الله – عز وجل – به الملائكة عن سائر المخلوقات ، أن خلق فيهم القدرة على التشكل بغير أشكالهم الحقيقة التي خلقوا عليها ، وهذا الأمر مما ثبت بالنص الشرعي ، حيث جاء في القرآن الكريم أن جبريل عليه السلام أرسله الله عز وجل إلى مريم في صورة بشر ، كما قال الله : ﴿ فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم : ١٧] ، وثبت في السنة المطهرة أنه أتى النبي ﷺ في صورة دحية الكلبي [٣] ، وكما جاء في حديث جبريل الطويل ، أنه أتى النبي ﷺ في صورة رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر ، وسأله عن الإسلام والإيمان والإحسان ، على مرأى من الصحابة [٤] ، وكما ثبت في حديث الثلاثة من بني إسرائيل عندما أرسل الله عز وجل ملكا في صورة بشر لاختبارهم [٥] .

قال الخازن – رحمه الله – في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا ﴾ [الأنعام : ٩] : ((يعني ولو أرسلنا إليهم ملكا لجعلناه في صورة رجل ، وذلك أن البشر لا يستطيعون أن ينظروا إلى الملائكة في صورهم التي خلقوا عليها ، ولو نظر إلى الملك ناظر لصعق عند رؤيته ، ولذلك كانت الملائكة تأتي الأنبياء في صورة الإنس كما جاء جبريل إلى النبي ﷺ في صورة دحية الكلبي ، وكما

---

(١) نفس المصدر (٣ / ٤٠٦) .

(٢) نفس المصدر (٢ / ٤٦٢) .

(٣) مسند الإمام أحمد تحقيق : شعيب الأرنؤوط و عادل مرشد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م ، حديث رقم (٥٨٥٧) ، (١٠/ ١٠٢) ، مسند ابن عمر – رضي الله عنه – .

(٤) سبق تخريجه في : ص (٦٥) ، هامش (٥) .

(٥) انظر : صحيح البخاري : كتاب أحاديث الأنبياء ، باب حديث أبرص وأعمى وأقرع في بني إسرائيل ، حديث رقم (٣٤٦٤) ص (٨٥٧) ، وصحيح مسلم : كتاب الزهد والرقائق ، حديث رقم (١٠) ، ص (١٥٨٤) .

جاء الملكان إلى داود عليه السلام في صورة رجلين ، وكذلك أتى الملائكة إلى إبراهيم ولوط عليهما السلام ولما رأى النبي ﷺ جبريل في صورته التي خلق عليها صعق لذلك وغشي عليه)) (١) .

٦) أنهم رسل الله وسفراؤه :

يقول الله تعالى : ﴿ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾ [عبس : ١٥ - ١٦] ، قال البخاري - رحمه الله - : ((﴿ **سفرة** ﴾ : الملائكة ، واحدهم سافر ، سفرت : أصلحت بينهم ، وجعلت الملائكة إذا نزلت بوحي الله وتأديته كالسفير الذي يصلح بين القوم)) (٢) .

وقال : ﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [الحج : ٧٥] .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ﴾ [الشورى : ٥١] ، ففي هذه الآيات دلالة صريحة على أن الله يتخذ من الملائكة رسلا إلى الأنبياء ؛ ليوحي إليهم ما يريد ، وأنهم الوسائط بين الله وبين رسله .

قال الخازن - رحمه الله - في تفسير قوله تعالى : ﴿ **أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا** ﴾ : ((يعني من الملائكة إما جبريل أو غيره)) (٣) .

وقال في موضع آخر : ((وأما الإيمان بالملائكة فهو : أن يؤمن بوجودهم ، وأنهم معصومون مطهرون ، وأنهم السفرة الكرام البررة ، وأنهم الوسائط بين الله - تعالى - وبين رسله)) (٤) .

٧) أنهم لا يوصفون بالذكورة ولا بالأنوثة :

إن منهج أهل السنة والجماعة كما أسلفنا سابقا هو الالتزام بالنصوص الشرعية ، وخاصة في القضايا الغيبية ، فلا يدَعون للعقل فيها مجالا للاجتهاد ؛ إذ الغيبيات طرقها مظلمة يحتاج العقل للسير فيها إلى الاستنارة بنور الوحي ، وكما أسلفنا أن عالم الملائكة عالم غيبي يجب الالتزام بالنص عند الحديث عنه .

---

(١) تفسير الخازن (٢ / ١٠٠) .

(٢) صحيح البخاري : كتاب التفسير ، سورة عبس ، ص (١٢٥٤) .

(٣) تفسير الخازن (٤ / ١٠٣) .

(٤) نفس المصدر (١ / ٢١٩) . وانظر : عمدة الطالبين ، لوحة (١٢) .

ومن المسائل المتعلقة بالملائكة : وصفهم بالذكورة أو الأنوثة .

فبقاعدة أهل السنة والجماعة وهي : الالتزام بالنصوص الشرعية في الأمور الغيبية ، فإن الملائكة لا يوصفون بالذكورة ولا بالأنوثة .

فأما الأنوثة : فلأن الله تعالى أنكر ذلك في القرآن [١] فقال : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا ۚ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴾ [الزخرف : ١٩]

وقال : ﴿ أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ ﴾ [الصافات : ١٥٠] .

وأما الذكورة : فلعدم ورود نص صريح في الدلالة على ذلك [٢] ، ولتميزهم عن غيرهم من المخلوقات ، حيث أنهم لا يأكلون ولا يشربون ولا يتناسلون ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « الإنس والجن مشتركون مع كونهم أحياء ناطقين مأمورين منهيين ، فإنهم يأكلون يشربون ، وينكحون وينسلون ، ويتغذون وينمون بالأكل والشرب ، وهذه الأمور مشتركة بينهم ، وهم يتميزون بها عن الملائكة ، فإن الملائكة لا تأكل ، ولا تشرب ولا تنكح ولا تنسل » [٣] .

والخازن - رحمه الله - قد أنكر وصف الملائكة بالأنوثة ؛ لإنكار الله ذلك في القرآن ، غير أنه وصفهم بالذكورة .

يقول - رحمه الله - في قوله تعالى : ﴿ لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ ﴾ [الرعد : ١١] : « وإنما ذكر معقبات بلفظ التأنيث ، وإن كان الملائكة ذكورا ؛ لأن واحدها معقب ، وجمعها معقبة ، ثم جمع المعقبة معقبات ، كما قيل أبناوات سعد ورجالات بكر » [٤] .

قلت : الأسلم ترك الخوض في الأمور الغيبية إلا بالنص الشرعي الصريح الواضح ، لا بمجرد اجتهادات عقلية التي ليس هذا مجالها . والله أعلم .

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٢ / ٤٤٠ - ٤٤١) .

(٢) انظر : الحبائك في أخبار الملائك للسيوطي ، ص (٢٦٦) ، واعتقاد أهل السنة شرح أصحاب الحديث : لمحمد ابن عبد الرحمن الخميس ، دار الإيمان ، اسكندرية - مصر ، طبعة ٢٠٠٢م ، ص (١٤) .

(٣) مجموع الفتاوى (١٦ / ١٩٢) .

(٤) تفسير الخازن (٣ / ٧) .

المبحث الثاني :

بعض وظائف الملائكة وعصمتهم والمفاضلة بينهم وبين الأنبياء .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : بعض وظائف الملائكة .

المطلب الثاني : عصمة الملائكة والمفاضلة بينهم وبين الأنبياء .

۞ المبحث الثاني : بعض وظائف الملائكة وعصمتهم والمفاضلة بينهم وبين الأنبياء .

المطلب الأول : بعض وظائف الملائكة .

لقد دلت نصوص الكتاب والسنة المطهرة على أن الله - عز وجل - قد أسند إلى الملائكة بعض الوظائف في مختلف شؤون الكون ، وخصص لكل وظيفة ملكا من الملائكة أو مجموعة منهم تشارك في تنفيذ المهمة الموكلة إليهم [1] .

وقد جاء بيان بعضا من تلك الوظائف في كلام الخازن - رحمه الله - والذي استنبطها من النصوص الشرعية ، وسنورد بعضا منها كما يلي :

١) السفارة :

والمراد بالسفارة هي : النزول بالوحي المعصوم إلى رسل الله وأنبيائه ؛ ليبلغوه للناس يقول الله تعالى : ﴿ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾ [عبس : ١٥ - ١٦] .

والسفرة : هم الرسل من الملائكة [2] كما في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ ﴾ [الحج : ٧٥] .

وقال : ﴿ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾ [فاطر : ١] .

يقول البخاري - رحمه الله - في تفسير قوله تعالى : ﴿ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾ [عبس : ١٥ - ١٦] : ((سفرة : الملائكة ، واحدهم سافر ، سفرت : أصلحت بينهم ، وجعلت الملائكة إذا نزلت بوحي الله وتأديته كالسفير الذي يصلح بين القوم)) [3] .

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٤ / ١٢٠ - ١٢١) ، والجامع لشعب الإيمان للبيهقي (١ / ٢٩٦) ، وإغاثة اللهفان لابن القيم (٢ / ٨٢٨) .

(٢) انظر : لسان العرب لابن منظور (٦ / ٢٧٩) .

(٣) صحيح البخاري : كتاب التفسير ، سورة عبس ، ص (١٢٥٤) .

قال الخازن – رحمه الله – عند شرحه لحديث : ((**الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ، والذي يقرأ القرآن ويتعتع فيه وهو عليه شاق له أجران**))[١] : ((قوله : ((**مع السفرة**)) : جمع سافر وهو الرسول من الملائكة ، سمي بذلك ؛ لأنه يسفر برسالات الله إلى أنبيائه))[٢] .

وقال : ((يختار من الملائكة رُسُلا ، جبريل ، وميكائيل ، وإسرافيل ، وعزرائيل وغيرهم))[٣] .

٢) حفظ أعمال بني آدم :

يقول الله : ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ (١٠) كِرَامًا كَاتِبِينَ (١١) يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الانفطار : ١٠ – ١٢] ، وقال : ﴿ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق : ١٨] .

يقول ابن كثير : ((للعبد ملائكة يتعاقبون عليه ، حرس بالليل وحرس بالنهار ، يحفظونه من الأسواء والحادثات ، كما يتعاقب ملائكة آخرون لحفظ الأعمال من خير أو شر ، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، فاثنان عن اليمين وعن الشمال يكتبان الأعمال ، صاحب اليمين يكتب الحسنات ، وصاحب الشمال يكتب السيئات ، وملكان آخران يحفظانه ويحرسانه ، واحدا من ورائه ، وآخر من قدامه ، فهو بين أربعة أملاك بالنهار ، وأربعة آخرين بالليل بدلا حافظان وكاتبان))[٤] .

قال الخازن – رحمه الله – في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً ﴾ [الأنعام : ٦١] ، ((والمراد بالحفظة : الملائكة الذين يحفظون أعمال بني آدم من الخير والشر والطاعة والمعصية وغير ذلك من الأقوال والأفعال))[٥] .

---

(١) صحيح مسلم : كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب فضل الماهر بالقرآن والذي يتتعتع فيه ، حديث رقم (٢٤٤) ، ص (٤٠٠) .

(٢) تفسير الخازن (١ / ٥) . وانظر : عمدة الطالبين ، لوحة (١٢) .

(٣) نفس المصدر (٣ / ٢٦٥) ، وانظر : (٤ / ١٠٤) .

(٤) تفسير القرآن العظيم (٤ / ٤٣٧) .

(٥) تفسير الخازن (٢ / ١٢٠) .

٣) قبض أرواح البشر :

لقد كلف اللهُ مِن الملائكة مَن يقوم بقبض أرواح البشر ، مؤمنهم وكافرهم ، إذا جاء أجلها ، وهو ما يسمى بـ :" ملك الموت " المكلف بقبض الأرواح بإذن من الله – عَزَّوَجَلَّ – ، يقول تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [النساء : ٩٧] .

يقول الخازن – رَحِمَهُ اللهُ – : ((يعني ملك الموت وأعوانه ، وهم ستة : ثلاثة منهم يلون قبض أرواح المؤمنين ، وثلاثة يلون قبض أرواح الكفار [١])) [٢] .

ويقول في موضع آخر : ((فإن قلت : كيف الجمع بين قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا ﴾ [الزمر : ٤٢] وبين قوله : ﴿ قُلۡ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلۡمَوۡتِ ﴾ [السجدة : ١١] وبين قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا ﴾ [الأنعام : ٦١] ؟ قلت : المتوفي في الحقيقة هو الله تعالى ، وملك الموت هو القابض للروح بإذن الله تعالى ، ولملك الموت أعوان وجنود من الملائكة ينتزعون الروح من سائر البدن ، فإذا بلغت الحلقوم قبضها ملك الموت)) [٣] .

وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا ﴾ [النازعات : ١] : ((يعني : الملائكة تنزع أرواح الكفار من أقاصي أجسامهم)) [٤] .

٤) القتال مع المؤمنين :

إن الله – عَزَّوَجَلَّ – قد وعد بنصر المؤمنين ، بل أوجب على نفسه ذلك ، كما في قوله : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الروم : ٤٧] ، فهو يحقق النصر للمؤمنين بما شاء كيف شاء ، وكان من طرق نصره للمؤمنين : أن يبعث من الملائكة من يقاتلون معهم ويؤيدهم ويقوي

---

(١) **قلت** : ثبت في بعض الآثار أن لملك الموت أعوان ، ولكن لم يأت دليل أو نص صحيح في تحديد العدد كما فعل الخازن ، والالتزام بالنص الصحيح في الغيبيات أوجب .
انظر : مصنف بن أبي شيبة : كتاب الزهد ، باب كلام ابن عباس – رضي الله عنه – (١٢ / ٢٦٧) ، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن (١١ / ٤١٠) ، وتفسير القرآن العظيم (٣ / ٢٦٧) .

(٢) تفسير الخازن (١ / ٤١٦) . وانظر : (٢ / ١٧٤) ، (٤ / ٢٤٣) .

(٣) نفس المصدر (٤ / ٥٩) .

(٤) نفس المصدر (٤ / ٣٩٠) .

عزائمهم ، يوضح ذلك قوله - تبارك وتعالى - : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾ بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ [آل عمران : ١٢٣ - ١٢٥] .

يقول الخازن - رحمه الله - : ((فأنزل الله يوم بدر ألفا من الملائكة في مقابلة عدد الكفار ، فوقع النصر يومئذ للمسلمين والهزيمة للكفار ، وكان عدد المسلمين يوم أحد ألفا ، وعدد الكفار ثلاثة آلاف ، فناسب أن يكون المدد يومئذ للمسلمين ثلاثة آلاف من الملائكة ليكون ذلك مقابلا لعدد الكفار كما في يوم بدر)) (١) .

ويقول في قوله : ﴿ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا ﴾ [التوبة : ٤٠] : ((يعني : وأيد النبي ﷺ بإنزال الملائكة ؛ ليصرفوا وجوه الكفار وأبصارهم عن رؤيته)) (٢) .

٥) خزنة النار :

وهم الملائكة الموكلون بتعذيب أهل النار ، وقد وصفهم الله في كتابه بالغلظة والشدة ، قال تعالى : ﴿ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ ﴾ [التحريم : ٦] .

يقول النبي - ﷺ - : ((**يؤتى بجهنم يومئذ لها سبعون ألف زمام ، مع كل زمام سبعون ألف ملك يجرونها**)) (٣) .

يقول الخازن - رحمه الله - في قوله تعالى : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [المدثر : ٣٠] : ((أي على النار تسعة عشر من الملائكة ، وهم خزنتها)) (٤) .

ويقول في قوله : ﴿ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ ﴾ [التحريم : ٦] : ((﴿ مَلَائِكَةٌ ﴾ يعني : خزنة

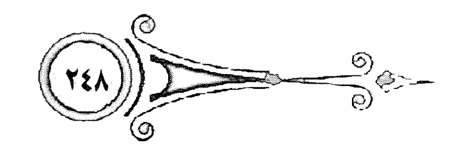
---

(١) نفس المصدر (١ / ٢٩٣) .

(٢) نفس المصدر (٢ / ٣٦٥) . وانظر : (٣ / ٣٥٠) .

(٣) صحيح مسلم : كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب في شدة حر نار جهنم وبعد قعرها ، وما تأخذ من المعذبين ، حديث رقم (٢٩) ، ص (١٥٢٣) .

(٤) تفسير الخازن (٤ / ٣٦٥) .



النار ، وهم الزبانية ﴿ غِلَاظٌ ﴾ : أي فظاظ على أهل النار ﴿ شِدَادٌ ﴾ : يعني أقوياء يدفع الواحد منهم بالدفعة الواحدة سبعين ألفا في النار ، لم يخلق الله الرحمة فيهم)) [1] .



(١) نفس المصدر (٤ / ٣١٦) .

المطلب الثاني : عصمة الملائكة والمفاضلة بينهم وبين الأنبياء .

المسألة الأولى : عصمة الملائكة .

إن مسألة عصمة الملائكة من المسائل التي تعرض لها علماء أهل السنة والجماعة ، ومخالفوهم ، وكلٌ له دليله في إثبات قوله ، بغض النظر عن صحة الدليل أو فساده ، ولعلنا نذكر شيئا عن هذه المسألة - على وجه الإيجاز بعيدا عن التفاصيل - ، مبينا رأي الخازن - رحمه الله - فيها .

كما سبق بيانه بأن الله - عز وجل - خلق الملائكة على هيئة تختلف عن سائر المخلوقات ، وجعل فيهم من الصفات تميزوا بها عن غيرهم ، وكل هذا ثابت بالنصوص الشرعية الصحيحة التي توحي عصمتهم عن كل ما يحط من مرتبتهم وينزلهم عن جليل قدرهم وعظيم شأنهم .

واتفق المسلمون على عصمة الملائكة المرسَلين إلى رسل البشرية ، أما ما عداهم فقد وقع خلاف بين أهل العلم ،

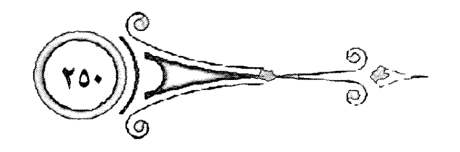
يقول القاضي عياض [١] : ((أجمع المسلمون على أن الملائكة مؤمنون فضلاء ، واتفق أئمة المسلمين أن حكم المرسَلين منهم حكم النبيين سواء في العصمة ... واختلفوا في غير المرسَلين منهم : فذهبت طائفة إلى عصمة جميعهم عن المعاصي ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم : ٦] ... وذهبت طائفة إلى أن هذا خصوص للمرسلين منهم والمقربين . والصواب : عصمة جميعهم ، وتنزيه نصابهم عن جميع ما يحط من رتبتهم ومنزلتهم عن جليل مقدارهم)) [٢] .

---

(١) **هو** : عياض بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي ، الحافظ لمذهب المالكي ، عالم في الفقه والحديث والتفسير وعلوم اللغة العربية ، ولد سنة (٤٩٦هـ) ، له عدة مؤلفات ، أبرزها : " إكمال المعلم بفوائد مسلم ، والتصحيفات ، وضبط أسماء الرجال والشفا بتعريف حقوق المصطفى " ، توفي سنة (٥٤٤هـ) .

انظر : حلية الأولياء لأبي نعيم (٨ / ٨٤) ، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣ / ٤٨٣) ، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لإبراهيم بن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي (ت : ٧٩٩هـ) ، تحقيق : مأمون بن محي الدين الجنان ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، ص (٣٧٠ - ٢٧٣) .

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي أبي الفضل عياض اليحصبي (ت : ٥٤٤هـ) ، دار الكتب العلمية =



وقد قرر أهل السنة والجماعة بعد النظر في النصوص الواردة في شأن الملائكة ، على عصمتهم من الزلل والخطأ ؛ وإن لم يرد نص صريح معين بلفظ العصمة يدل على عصمتهم ، بل ذلك مفهوم من دلالات النصوص الشرعية الواردة في شأن الملائكة - كما سيأتي بيانه - ، والمعصوم من عصمه الله ، كذا أراد - ﷻ - وشاءه ، وكل شيء بإرادته ومشيئته ، وما لم يشأه لم يكن له في الواقع وجود ولا حدوث .

ومن الأدلة على عصمة جميع الملائكة دون استثناء :

أولا : قول الله : ﴿ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم : ٦] ، وقوله : ﴿ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٧] ، وقول الله : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [النحل : ٥٠] ، في هذه الآيات بيان واضح بأن الملائكة لا يفعلون شيئا إلا بأمر من الله ، وكل تحركاتهم مبنية على امتثـــال أوامر الله ، وأن دأبهم الدائب يفعلون ما يؤمرون ، ولا يصدر منهم قول أو فعل إلا وأنه أمر من الله ، فإن كان كذلك فكيف يتصور منهم الخطأ والمعصية .

ثانيا : قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٠] ، تبين هذه الآية بأن الملائكة لا ينقطعون عن تسبيح الله لا في الليل ولا في النهار ، وهم دائمو التسبيح لله ، فكيف ومتى يصدر منهم الخطأ والزلل ؟

ثالثا : قوله تعالى عن الملائكة : ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم : ٦٤] ، في هذه الآية تقـول الملائكةُ بأن الله بيـده ملكوت كل شيء ، وأن الملائكة لا يستطيعون النزول في مكان من الأماكن ، ولا التقلب في زمن من الأزمنة إلا بإذن من الله ومشيئته ، وإن كان الأمـــر كذلك فهل يتصور حدوث معصية أو خطأ من الملائكة [1] .

= بيروت - لبنان ، الطبعة : بدون ، (٢ / ١٧٤) . وانظر : الحبائك في أخبار الملائك ، ص (٢٥٢ - ٢٥٤) .

(١) انظر : اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص عمر ابن عادل الدمشقي (ت : ٨٨٠هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م =

والخازن - رحمه الله - قد عقد في تفسيره فصلا أسماه : (فصل في القول بعصمة الملائكة) ، وذكر فيه ما يلي :

١) ذكر أن المسلمين أجمعوا على أن الملائكة معصومون .

٢) أن المرسلين منهم كالأنبياء [(١)] ، فكلهم معصومون .

٣) أن غير المرسلين منهم وقع خلاف بين أهل العلم في عصمتهم ، وأن المحققين وجميع المعتزلة [(٢)] على عصمتهم أيضا ، ثم نقل أدلة القائلين بعدم عصمتهم ، وما أجيب عنها .

٤) في نهاية المسألة اختار عصمة جميع الملائكة ، المرسلين منهم وغير المرسلين ، حيث قال : ((والأولى تنزيه الملائكة عن كل ما لا يليق بمنصبهم)) .

وفي بيان ذلك : يقول - رحمه الله - : ((فصل : في القول بعصمة الملائكة ، أجمع المسلمون على أن الملائكة معصومون فضلا ، واتفق أئمة المسلمين على أن حكم الرسل من الملائكة حكم النبيين ، سواء في العصمة في باب البلاغ عن الله عز وجل ، وفي كل شيء ثبتت فيه عصمة الأنبياء فكذلك الملائكة ، وأنهم مع الأنبياء في التبليغ إليهم ، كالأنبياء مع أممهم ، ثم اختلفوا في غير المرسلين من الملائكة فذهب طائفة من المحققين ، وجميع المعتزلة إلى عصمة جميع الملائكة عن جميع الذنوب والمعاصي ، واحتجوا على ذلك بوجوه سمعية وعقلية ، وذهب طائفة إلى أن غير المرسلين من الملائكة غير معصومين ، واحتجوا على ذلك بوجوه سمعية وعقلية منها :

قصة هاروت وماروت عن علي وما نقله أهل الأخبار والسير [(٣)] .

ونقله ابن جرير الطبري في تفسيره عن جماعة من الصحابة والتابعين فنقل قصة هاروت وماروت بألفاظ متقاربة ، عن علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وكعب الأحبار [(٤)] ، والسدي

= (١٢ / ٧٤) ، والشفا للقاضي عياض (٢ / ١٧٤ - ١٧٥) ، والحبائك في أخبار الملائك للسيوطي ، ص (٢٥٢ - ٢٥٤) .

(١) سيأتي الحديث عن عصمة الأنبياء في الفصل الثالث - بإذن الله - ، ص (٢٨٠) .

(٢) انظر : الكشاف للزمخشري (٢ / ٧٢٧) .

(٣) انظر : البدء والتاريخ للمطهر بن طاهر المقدسي ، مكتبة الثقافة الدينية ، بور سعيد - مصر ، الطبعة : بدون ، (٣ / ١٤) .

(٤) هو : أبو إسحاق كعب بن ماتع بن ذي هجن الحميري المعروف بكعب الأحبار ، تابعي أسلم في زمن أبي بكر - رضي الله عنه - وكان في الجاهلية من كبار اليهود في اليمن ، أخذ من الصحابة شرائع الإسلام ، وأخذوا عنه أخبار =

والربيع (١) ومجـاهد .

وأجاب من ذهب إلى عصمة جميع الملائكة عن قصة هاروت وماروت (٢) :

١) بأن ما نقله المفسرون وأهل الأخبار في ذلك لم يصح عن رسول الله ﷺ منه شيء وهذه الأخبار إنما أخذت من اليهود ، وقد علم افتراؤهم على الملائكة والأنبياء ، وقد ذكر الله ﷻ في هذه الآيات ، افتراء اليهود على سليمان أولا ، ثم عطف على ذلك قصة هاروت وماروت ثانيا ، قالوا : ومعنى الآية وما كفر سليمان يعني بالسحر الذي افتعله عليه الشياطين ، واتبعتهم في ذلك اليهود فأخبر عن افترائهم وكذبهم .

وذكروا أيضا في الجواب عن هذه القصة وأنها باطلة وجوها :

الأول : إن في القصة أن الله تعالى قال : للملائكة لو ابتليتم بما ابتليت به بنو آدم لعصيتموني ، قالوا : سبحانك ما كان ينبغي لنا أن نعصيك ، وفيه رد على الله تعالى وذلك كفر وقد ثبت أنهم كانوا معصومين قبل ذلك فلا يقع هذا منهم .

الوجه الثاني : أنهما خيرا بين عذاب الدنيا وعذاب الآخرة ، وذلك فاسد لأن الله تعالى لا يخير من أشرك ، وإن كان قد صحت توبتهما فلا عقوبة عليهما .

الوجه الثالث : أن المرأة لما فجرت فكيف يعقل أنها صعدت إلى السماء وصارت كوكبا وعظم الله قدرها بحيث أقسم بها في قوله : ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ﴿١٥﴾ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ﴾ [التكوير : ١٥ - ١٦] ، فبان بهذه الوجوه ركة هذه القصة ، والله أعلم بصحة ذلك وسقمه . والأولى تنزيه الملائكة عن كل ما لا يليق بمنصبهم)) (٣) .

= الأمم ، توفي سنة (٣٢هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء (٣ / ٤٨٩) ، والأعلام (٥ / ٢٢٨) .

(١) **هو** : الربيع بن أنس بن زياد البكري الخراساني المروزي البصري ، تابعي جليل ، ذكره ابن حبان في الثقات ، توفي سنة (١٣٩هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء (٦ / ١٦٩) ، وتهذيب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت : ٨٥٢هـ) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، (٣ / ٢٠٧) .

(٢) انظر هذه الردود في : جامع البيان (٢ / ٤٠٥) فما بعدها ، والشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض (٢ / ١٧٤) فما بعدها .

(٣) انظر : تفسير الخازن (١ / ٦٦) .

وبهذا فقد تبين لنا أن الخازن -رحمه الله- قد وافق منهج أهل السنة والجماعة في مسألة عصمة جميع الملائكة لدلالة النصوص على ذلك .

المسألة الثانية : المفاضلة بين الملائكة والأنبياء .

هذه المسألة من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين أهل العلم أخذا وردا ، وطال فيها الحديث ، ولعلنا نتطرق لها بوجه الإيجاز نبين من خلاله رأي الخازن -رحمه الله- .

إن حاصل الكلام في هذه المسألة يكمن في ثلاثة مذاهب (١) :

المذهب الأول : تفضيل الأنبياء على الملائكة ، وهذا قول جمهور أهل السنة والجماعة (٢) وبعض الأشاعرة (٣) . واستدلوا على قولهم هذا بأدلة منها :

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ ﴾ [البقرة : ٣٤] .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الدخان : ٣٢] .

وقول الله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران : ٣٣] .

المذهب الثاني : تفضيل الملائكة على الأنبياء ، وهذا مذهب المعتزلة (٤) وبعض من وافقهم من الأشاعرة (٥) وابن حزم الظاهري (٦) . واستدلوا على قولهم هذا بأدلة منها :

---

(١) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٤١٠) .

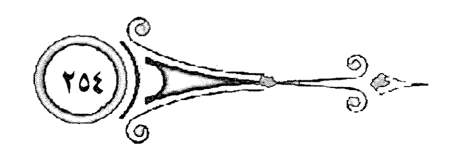
(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٤ / ٣٥٠ - ٣٩٢) ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٤١٠ - ٤٢٣)

(٣) انظر : الأربعين في أصول الدين لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت : ٦٠٦هـ) ، تحقيق : أحمد حجازي السقا ، دار التضامن ، مصر - القاهرة ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦هـ ، (٢ / ١٧٧) ، والمواقف ، ص (٣٦٧) .

(٤) انظر : الكشاف للزمخشري (٢ / ٢٥ ، ٩١) ، ومقالات الإسلاميين للأشعري (٢ / ١٢٦) ، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (٢ / ٤٠٠) .

(٥) انظر : لوامع الأنوار البهية للسفاريني (٢ / ٤٠٠) .

(٦) انظر : الأصول والفروع لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري ، (ت : ٤٥٦هـ) ، تحقيق : عاطف العراقي و سهير فضل الله أبو وافية و إبراهيم إبراهيم هلال ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر - القاهرة ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م ، ص (٢١٠) .



قـــول الله : ﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ﴾ [الأنعام: ٥٠] .

وقول النبي - ﷺ - : ((**يقول الله تعالى : أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكـرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه**)) [١] .

وقد رد كل من الفريقين على استدلال الآخر ، بأن الأدلة نص على الأفضلية لا التفضيل .

المذهب الثالث : السكوت والتوقف عن القول بالتفضيل [٢] .

قلت : وهذا المذهب هو الأسلم والأفضل ؛ إذ لا يترتب على الخوض في تفاصيل هذه المسألة فائدة دينية ولا دنيوية .

يقول ابن أبي العز : ((وكنت ترددت في الكلام على هذه المسألة ، لقلة ثمرتها ، وأنها قريب مما لا يعني ، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ... فإن الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبيين ، وليس علينا أن نعتقد أي الفريقين أفضل ، فإن هذا لو كان مـن الواجبات ؛ لبين لنا نصا ، وقد قـــال تعالى : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة : ٣] ، ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم : ٦٤]) ... فالسكوت عن الكلام في هذه المسألة نفيا وإثباتا ، والحالة هذه أولى [٣] ... وحاصل الكلام : أن هذه المسألة من فضـــول المسائل ، ولهذا لم يتعرض لها كثير من أهل الأصول)) [٤] .

وقد تكلم الخازن - رحمه الله - عن هذه المسألة ، وأشار إلى الخلاف الواقع فيها بين الناس ، وذكر أن في المسألة مذهبان ، الأول : تقديم الأنبياء على الملائكة ، ونسب هذا المذهب إلى أهل

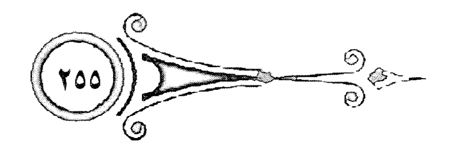
---

(١) صحـــيح البخاري : كتاب التوحـــيد ، باب قول الله ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ﴾ [آل عمران : ٢٨] ، حـــديث رقم (٧٤٠٥) ، ص (١٨٢٧) ، وصحيح مسلم : كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب الحث على ذكر الله تعالى ، حديث رقم (٢) ، ص (١٤٣٩) .

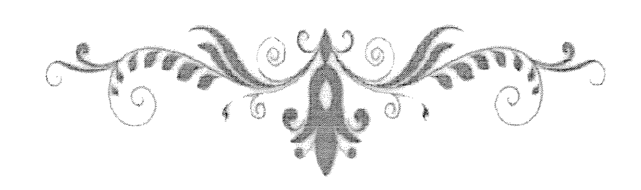
(٢) انظر : المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١ / ٣١٢) ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٤١١) وفتح القدير للشوكاني (٢ / ١٦٧) .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٤١١ - ٤١٢) .

(٤) المرجع السابق (٢ / ٤٢٣) .



السنة ، والثاني : تقديم الملائكة على الأنبياء ، ونسب هذا القول إلى المعتزلة ، ثم ذكر أدلة كل مذهب وبعض الردود عليها [١] ، ولم يذكر -رحمه الله- رأيه في المسألة بصراحة ، إلا أن تصرفه ورده على القائلين بتقديم الملائكة على الأنبياء يوحي ميله إلى المذهب الأول المتمثل في القول بتقـديم الأنبياء على الملائكة ، **وهو بذلك يوافق جمـــهور أهل السنة ومن وافقهم من الأشاعرة** [٢] .



(١) انظر : تفسير الخازن (١ / ٩٢) ، (٢ / ٤٨٢) ، (٣ / ١٨٣) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢ / ٤٨٢) .

الفصل الثالث :

آراء الخازن في الإيمان بالكتب والرسل .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الإيمان بالكتب .

المبحث الثاني : الإيمان بالرسل .



المبحث الأول :

الإيمان بالكتب .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : مفهوم الإيمان بالكتب .

المطلب الثاني : الإيمان بالقرآن الكريم .

المبحث الأول : الإيمان بالكتب .

المطلب الأول : مفهوم الإيمان بالكتب .

الإيمان بالكتب هو الركن الثالث من أركان الإيمان التي لا يتم إيمان العبد إلا بتحقيقها .

ويراد به : الإيمان الجازم بأن لله – عز وجل – كتبا أنزلها الله على رسله ، وبيّن فيها تعاليم دينه ، تكلم بها حقيقة ، فمنها : ما بلغه الرسول الملكي إلى الرسول البشري كما في قوله : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء : ١٩٢ – ١٩٥] ، ومنها : ما كتبه الله بيده كما في قوله : ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ ﴾ [الأعراف : ١٤٥] [١] .

والكتب التي أنزلها الله على رسله تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : كتب لم ترد تسميتها في النصوص الشرعية – الكتاب والسنة – .

القسم الثاني : كتب وردت تسميتها في الكتاب والسنة وهي ستة كتب :

١) التوراة وهي الكتاب المنزل على موسى – عليه السلام – .

٢) الإنجيل : وهو الكتاب المنزل على عيسى – عليه السلام – .

٣) الزبور : وهو الكتاب المنزل على داود – عليه السلام – .

٤) صحف إبراهيم – عليه السلام – .

٥) صحف موسى – عليه السلام – (وقد فسرها بعض العلماء بأنها التوراة) [٢] .

٦) القرآن الكريم : وهو الكتاب المنزل على نبينا محمد – صلى الله عليه وسلم – .

---

(١) انظر : أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة للحافظ الحكمي ، ص (٩٠) .

(٢) انظر : الكشف والبيان لأبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (ت : ٤٢٧هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، طبعة ١٤٢٢هـ ، (٩ / ١٥١) ، وفتح القدير للشوكاني (٥ / ١٥٠) ، وروح المعاني لمحمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي ، تحقيق : علي عبد البارى عطية ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، طبعة ١٤١٥هـ ، (١٤ / ٦٥) .

وبناء على هذا فإن الإيمان بالكتب يتضمن أمرين :

الأمر الأول : الإيمان بالكتب المنزلة على رسله إجمالا .

وهذا الأمر يتعلق بالقسم الأول ، أي بالكتب المنزلة على الرسل والتي لم ترد تسميتها في الكتاب والسنة ، فالإيمان بها : أن نؤمن بأن الله أنزلها على رسله ، وهي من كلامه على الحقيقة ، ولا يعلم تسميتها وعددها إلا الله - ﷻ - فيكفي الإيمان بها إجمالا كما أنزل ، قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ﴾ [النساء : ١٣٦] .

وقال : ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة : ١٣٦] .

يقول ابن أبي العز - رحمه الله - : « وأما الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين ، فنؤمن بما سمى الله تعلى منها في كتابه ، من التوراة والإنجيل والزبور ، ونؤمن بأن لله تعالى سوى ذلك كتبا أنزلها على أنبيائه ، ولا يعرف أسماءها وعددها إلا الله تعالى (١) » (٢) .

الأمر الثاني : الإيمان بالكتب المنزلة على رسله تفصيلا .

وهذا الأمر يتعلق بالقسم الثاني ، أي بالكتب المنزلة على الرسل والتي وردت تسميتها في

---

(١) جاء في بعض الأحاديث تحديد الكتب المنزلة على الأنبياء ، كحديث الذي رواه ابن حبان في صحيحه (٢ / ٧٦) حديث رقم (٣٦١) ، بسنده عن أبي ذر - ؓ - أنه قال : قلت : يارسول الله كم كتابا أنزله الله ؟ قال : ((**مئة كتاب وأربعة كتب أنزل على شيث خمسون صحيفة ، وأنزل على أخنوخ ثلاثون صحيفة ، وأنزل على إبراهيم عشر صحائف ، وأنزل على موسى قبل التوراة عشر صحائف ، وأنزل التوراة والإنجيل والزبور** ...)) .

وقد ضعف بعض أهل العلم هذا الحديث ، يقول محقق الكتاب شعيب الأرنؤوط : « إسناده ضعيف جدا » ، وانظر : لوامع الأنوار البهية (٢ / ٢٦٤) .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٤٢٤) .

الكتاب والسنة ، فالإيمان بها يكون على وجه التعيين [١] .

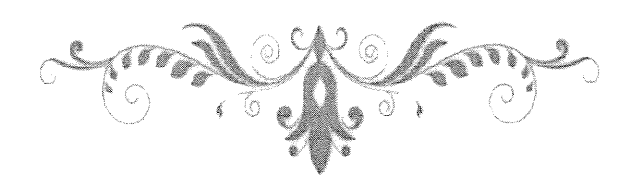
والخازن - رحمه الله - قد بيّن المراد بالإيمان بالكتب ، وقرر بوجوب الإيمان بها ، وأن من جحد شيئا مما أنزل الله على رسله فقد كفر ، ومن مات على ذلك كان من الخالدين في النار الذين لا يغفر الله لهم .

يقول - رحمه الله - : « وأما الإيمان بكتبه فهو : أن يؤمن بأن الكتب المنزلة من عند الله هي وحي الله إلى رسله ، وأنها حق وصدق من عند الله بغير شك ولا ارتياب » [٢] .

ويقول في تفسير قول الله - تبارك وتعالى - : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [البقرة : ٤] : « أي يصدقون بالقرآن المنزل عليك ، وبالكتب المنزلة على الأنبياء من قبل ؛ كالتوراة والإنجيل والزبور وصحف الأنبياء كلها ، فيجب الإيمان بذلك كله » [٣] .

وقال : « إن من جحد الله أو أنكر وحدانيته أو أنكر شيئا مما أنزله على رسوله أو أنكر نبوة محمد ﷺ ، أو أحدا من الرسل ، فهو كافر ، فإن مات على ذلك فهو في النار خالدا فيها ولا يغفر الله له » [٤] .

وبهذا التقرير فقد وافق - رحمه الله - أهل السنة والجماعة في مفهوم الإيمان بالكتب .



---

(١) انظر : تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي (ت : ٣٩٤هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي مكتبة الدار بالمدينة النبوية ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ ، (١ / ٣٩٣) ، والمنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١ / ٣١٧ - ٣٢٥) ومعارج القبول للحكمي (٢ / ٨٢٦ - ٨٣٠) ، وأعلام السنة المنشورة له أيضا ، ص (٩٠) .

(٢) تفسير الخازن (١ / ٢١٩) .

(٣) نفس المصدر (١ / ٢٥) .

(٤) نفس المصدر (١ / ٢٦) .

المطلب الثاني : الإيمان بالقرآن الكريم :

كما سبق البيان بأن الإيمان بالكتب المنزلة على الأنبياء ركن من أركان الإيمان الستة التي لا يتم إيمان العبد إلا بها ، وأنه يجب على كل مسلم شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، أن يؤمن بالكتب على وجه العموم ، وبالقرآن على وجه الخصوص ؛ لما له من خصائص على الكتب الأخرى السابقة ، ولذا كان الحديث عنه بالتفصيل في مبحث مستقل ، ولعلنا نبدأ به وفق المسائل التالية :

المسألة الأولى : نزول القرآن الكريم .

لقد اتفق سلف الأمة - أهل السنة والجماعة - على أن القرآن الكريم تكلم الله به على الحقيقة ، وأنه منزل غير مخلوق لفظا ومعنى إلى نبينا محمد - ﷺ - ، كما هو موجود بين دفتي المصحف ، لا زيادة فيه ولا نقص ، إذ سمعه جبريل من الله تعالى ، ثم سمعه منه نبينا محمد - ﷺ - ، وليس لهما في القرآن أي تصرف سوى التبليغ والأداء ، هذا هو معتقد أهل السنة والجماعة في القرآن [1] .

ولشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - كلام مفيد في بيان معتقد السلف في القرآن ، لعلنا ننقله باختصار ، يقول : « القرآن العظيم كلام الله العزيز العليم ، ليس شيء منه كلاما لغيره لا جبريل و لا محمد ولا غيرهما ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ ﴿١٠٠﴾ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴾ [النحل : ٩٨ - ١٠٣] ، فأمره أن

---

(١) انظر : أصول السنة لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت : ٢١٩هـ) ، تحقيق : مشعل محمد الحداري ، دار ابن الأثير ، الكويت ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ١٩٩٧م ، ص (٤٠) ، وصريح السنة للطبري ، ص (٢٩) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ١٨٥) .

يقول : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ ، والضمير في قوله : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ ﴾ عائد على ما في قوله : ﴿ بِمَا يُنَزِّلُ ﴾ ، والمراد به القرآن ، كما يدل عليه سياق الكلام ... والقرآن اسم للقرآن العربي لفظه ومعناه ، بدليل قوله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [النحل : ٩٨] ، وإنما يقرأ القرآن العربي لا يقرأ معانيه المجردة ... وأيضا : فإنه قال عقيب هذه الآية : ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴾ [النحل : ١٠٣] ، وهم كانوا يقولون : إنما يعلمه هذا القرآن العربي بشر ... والله أبطل ذلك بأن لسان ذلك أعجمي وهذا لسان عربي مبين ، فعلم أن روح القدس نزل باللسان العربي المبين ، وأن محمدا لم يؤلف نظم القرآن ، بل سمعه منه ، ولم يؤلفه هو ، وهذا بيان من الله أن القرآن الذي هو اللسان العربي المبين سمعه روح القدس من الله ، ونزل به منه »[1] .

والخازن - رحمه الله - قد قال في مسألة نزول القرآن : بأنه كلام الله ووحيه ، لا كلام جبريل ولا غيره ، وأنه منزل من عنده تعالى على النبي - ﷺ - ، وما فيه حق وصدق لا مرية فيه ولا ارتياب ، وأنه لم يُحرف ولم يُبدل ولم يُغير ، وأن قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة : ٧٧] ، لا يعني أن القرآن من عند جبريل أو محمد - ﷺ - ؛ إذ إضافة القول في الآية إلى الرسول سواء كان جبريل أو محمد - ﷺ - فلأنه هو المبلِّغ عن الله تعالى ما أوحى إليه .

يقول - رحمه الله - : « إن الذي جاء به محمد ﷺ وحي أوحاه الله إليه ، وليس هو من تعليم الذي يشيرون إليه ، ولا هو أتى به من تلقاء نفسه ؛ بل هو وحي من الله ﷻ إليه »[2] .

ويقول : « والقرآن اسم لهذا الكتاب المنزل على رسول الله ﷺ[3] ... وأنه لم يحرف ولم يبدل ولم يغير ، وأنه مشتمل على المحكم والمتشابه ، وأن محكمه يكشف عن متشابهه »[4] .

وقال في موضع آخر : « فإن قلت : قد توجه هنا سؤال وهو أن جمهور الأمة وهم أهل السنة مجمعون على أن القرآن كلام الله فكيف يصح إضافته إلى الرسول ؟ قلت : أما إضافته إلى الله

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢ / ١١٧ - ١٢٤) .

(٢) تفسير الخازن (٣ / ٩٩) وانظر : (٤ / ٢٤١) .

(٣) نفس المصدر (١ / ١١١) .

(٤) نفس المصدر (١ / ٢١٩) . وانظر : (٢ / ٤٤٣) .

تعالى ؛ فلأنه هو المتكلم به ، وأما إضافته إلى الرسول فلأنه هو المبلغ عن الله تعالى ما أوحى إليه ولهذا أكده بقوله : ﴿ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الواقعة : ٨٠] ؛ ليزول هذا الإشكال »(١) .

المسألة الثانية : بعض خصائص القرآن الكريم :

لقد ذكر الخازن - رحمه الله - عند حديثه عن القرآن بعض خصائصه التي تميز بها عن غيره من الكتب السماوية ، مستنبطا ذلك من النصوص الشرعية ، وكان مما ذكر :

١) **أنه مصدق لما قبله من الكتب** ، كالتوراة والإنجيل والزبور ، وموافق لما فيها من التوحيد وتنزيه الله من كل عيب ، والنبوات والأخبار وبعض الشرائع ، يقول- رحمه الله - : « إنه - أي القرآن - موافق لما في التوراة والإنجيل وسائر الكتب ؛ لأنها اشتملت جميعها على التوحيد والتنزيه لله من كل عيب ونقيصة ، وتدل على البشارة والنذارة ، فثبت بذلك كون القرآن مصدقا لجميع الكتب المنزلة »(٢) .

٢) **أنه معجز** ، وقد ثبت هذا بنصوص الكتاب والسنة ، قال الله : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ﴾ [الطور : ٣٣ - ٣٤] .

ومن أوجه الإعجاز في القرآن الكريم : فصاحته وبلاغته ، وسلامة أسلوبه من الاختلاف والتناقض ، وإخباره عن الغيبيات والأمور المستقبلية .

يقول الخازن : « ﴿ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا ﴾ [البقرة : ١٥١] يعني القرآن ، وذلك من أعظم النعم ؛ لأنه معجزة باقية على الدهر »(٣) .

وقال : « إن الله تعالى احتج بالقرآن والتدبر فيه على صحة نبوة محمد والحجة في ذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : فصاحته التي عجز الخلائق عن الإتيان بمثلها في أسلوبه .

---

(١) نفس المصدر (٤ / ٣٣٧) .

(٢) نفس المصدر (٢ / ١٣٥) . وانظر : (١ / ٤١) ، (١ / ٢٤٤) ، (٤ / ١٣٦) .

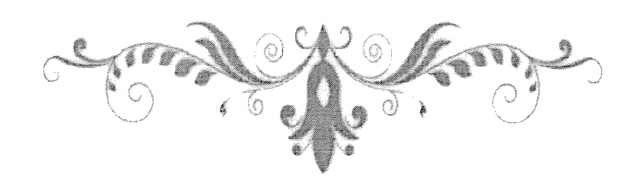
(٣) نفس المصدر (١ / ٩٢) . وانظر : عمدة الطالبين ، لوحة (٤٨) .

الثاني : إخباره عن الغيوب وهو ما يطلع الله تعالى نبيه ﷺ على أحوال المنافقين وما يخفونه من مكرهم وكيدهم فيفضحهم بذلك وغير ذلك من الأخبار عن أحوال الأولين وأخبارهم وما يأتي في المستقبل من أمور الغيب التي لا يعلمها إلا الله تعالى .

الثالث : سلامته من الاختلاف والتناقض ، وهو المراد بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ٨٢]))(١) .

٣) **أن الله تولى بحفظه** من كل تغيير وتبديل ، وهذا ثابت بقول الله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] .

يقول الخازن عند تفسير هذه الآية : ((﴿ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ الضمير في له يرجع إلى الذكر يعني : وإنا للذكر الذي أنزلناه على محمد ﴿ لَحَٰفِظُونَ ﴾ ، يعني من الزيادة فيه ، والنقص منه والتغيير والتبديل والتحريف ، فالقرآن العظيم محفوظ من هذه الأشياء كلها ، لا يقدر أحد من جميع الخلق من الجن والإنس أن يزيد فيه ، أو ينقص منه حرفا واحدا أو كلمة واحدة ، وهذا مختص بالقرآن العظيم بخلاف سائر الكتب المنزلة ، فإنه قد دخل على بعضها التحريف ، والتبديل والزيادة والنقصان ولما تولى الله عز وجل حفظ هذا الكتاب بقي مصونا على الأبد محروسا من الزيادة والنقصان))(٢) .



---

(١) نفس المصدر (١ / ٤٠٢) . وانظر في ذلك أيضا : نفس المرجع (٢ / ١٤٩) ، (٤ / ٥٥) ، والروض والحدائق في سيرة خير الخلائق ، لوحة (٣٢) .

(٢) نفس المصدر (٣ / ٤٩) . وقد ذكر الخازن -رحمه الله- بعض خصائص القرآن في كتابه : عمدة الطالبين ، لوحة (٢٤) .

المبحث الثاني :

الإيمان بالرسل .

وفيه تمهيد و مطلبان :

تمهيد : وفيه تعريف النبي والرسول ، والفرق بينهما .

المطلب الأول : الإيمان بالرسل عامة .

المطلب الثاني : الإيمان بمحمد ﷺ خاصة .

۞ المبحث الثاني : الإيمان بالرسل .

تمهيد :

۞ تعريف النبي والرسول في اللغة :

– **النبي في اللغة** : له ثلاثة اشتقاقات :

الأول : مشتق من (النبأ) وهو الخبر ، ويكون بمعنى الإخبار .

الثاني : مشتق من (النَّبْوَة أو النَبَاوة) وهو المكان المرتفع ، ويكون بمعنى الرفعة .

الثالث : مشتق من (النبي) وهو الطريق ، ويكون بمعنى الطريق إلى الله (١) .

والمتأمل في الحقيقة الشرعية لكلمة (النبي) ليدرك أن هذه المعاني الثلاثة كلها تشمل هذه الكلمة – النبي – ؛ إذ النبي هو من يخبر عن الله تعالى ما يوحى إليه ، وهو بذلك قد نال المنزلة الرفيعة والمكانة العالية بين الناس ، لشرف ما يقوم به ، وإذا بين للناس دين الله أصبح الطريق الهادي إلى الصراط الحق الموصل إلى الله – عز وجل – .

بيد أن المعنى الأول وهو (الإخبار) هو الدلالة الأولى لكلمة (النبي) ثم تأتي بعده المعاني الأخرى ؛ إذ المرء لا يتحقق عنده الرفعة والمكانة العالية ، وأنه الطريق الهادي إلى الله إلا بعد أن يوصف بأنه منبئ عن الله أي : المخبر عنه للناس .

– **الرسول في اللغة** : مشتق من الإرسال ، وهو بمعنى التوجيه والبعث ، يقال لمن بُعِثَ لمهمة ما رسولا ، ومنه قول الله تعالى في حكايته عن ملكة سبأ : ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [النمل : ٣٥] ، أو مأخوذ من الرَّسْل ، وهو بمعنى التتابع ، ومنه : جاءت الإبل رِسْلا ، أي : متتابعة ، ويجمع على أرْسُل ، ورُسُل ، ورُسْل ، ورُسَلاء ، ومنه سمي الأنبياء بالرسل ؛ لأنهم مبعوثون وموجهون من قِبَل الله إلى الناس لتبليغهم دين الله تعالى (٢) .

---

(١) انظر : تهذيب اللغة للأزهري (١٥ / ٣٤٨ – ٣٥٢) ، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (٥ / ٣٨٥) ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٥ / ٣) ، ولسان العرب (١٤ / ٨ – ١٠) ، مادة " نبأ ".

(٢) انظر : تهذيب اللغة للأزهري (١٢ / ٢٧٢ – ٢٧٥) ، ولسان العرب (٥ / ٢١٣) ، مادة " رسل " =

❁ تعريف النبي والرسول اصطلاحا :

إن النصوص الشرعية قد دلت على أن النبي والرسول كلمتان متغايرتان لا مترادفتان وبينهما فرق ، فمن ذلك :

قوله تعالى في موسى – عليه السلام – : ﴿ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴾ [مريم : ٥١] .

وقوله تعالى في إسماعيل – عليه السلام – : ﴿ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴾ [مريم : ٥٤] .

ولو كانت الكلمتان مترادفتان لا متغـايرتان ؛ لكان في الكلام تكرار وحشو ، وكـلام الله – عز وجل – منزه عن ذلك .

ولقد تعددت أقوال العلماء في تعيين الفرق بين النبي والرسول ، إلا أن المشهور عند كثير من أهل العلم : بأن النبي : هو من أوحي إليه ولم يؤمر بتبليغه ، والرسول : هو من أوحي إليه وأمر بتبليغه [1] ، وهذا التعريف مع شهرته فهو مجانب للصواب ، لوجوه :

١) إن الله عز وجل قـال : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ ﴾ [الحج : ٥٢] ، هذه الآية شملت على ثبوت الإرسـال للرسول والنبي .

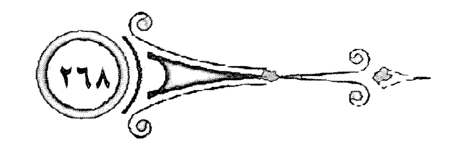
٢) إن مما لا يقال عقلا : إن الله قد أوحى إلى من اصطفاه من بين الناس ، ثم يقتصر الوحي على نفسه دون الناس ؛ وهذا يدل على كتمان العلم ، وأنبياء الله تعالى منزهون عن ذلك [2] .

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – في الفرق بين النبي والرسول : ((فالنبي هو الذي ينبئه الله ، وهو ينبيء بما أنبأ الله به ؛ فإن أُرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله إليه ؛ فهو رسول ، وأما إذا كان إنما يعمل بالشريعة قبله ، ولم يُرسل هو إلى أحد يبلغه عن الله رسالة ، فهو نبي ، وليس برسول ، قال تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ ﴾ [الحج : ٥٢] ، وقوله : ﴿ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ ، فـذكر إرسالاً يعمّ النوعين ، وقد خص أحدهما بأنّه رسول ، فإن هذا هو الرسول المطلق الذي أمره بتبليغ رسالته إلى

= والمفردات في غريب القرآن للأصفهاني (١ / ٢٥٨) .

(١) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (١ / ١٥٥) ، ولوامع الأنوار البهية (١ / ٤٩) .

(٢) انظر : الرسل والرسالات لعمر بن سليمان الأشقر ، مكتبة الفلاح و دار النفائس ، الكويت ، الطبعة : الرابعة ١٤٠هـ – ١٩٨٩م ، ص (١٤) .



من خالف الله ؛ كنوح ... فقوله : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ : دليل على أن النبي مرسل ، ولا يسمى رسولا عند الإطلاق ؛ لأنه لم يرسل إلى قوم بما لا يعرفونه ، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفونه أنه حق كالعالم)) (١) .

والحاصل - والله أعلم - أن الفرق بين النبي والرسول : أن النبي هو : من نُبِّئ وأتى قوما مؤمنين بما يعرفون ، ويكون كالعالم بينهم ، يعمل بشريعة من قبله ، والرسول هو : من نُبِّئ وأتى قوما مخالفين بما لا يعرفون ، فالنبي مرسل ، كما أن الرسول مرسل لدلالة قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ ، ولكن لا يطلق على النبي أنه رسول لعدم إرساله إلى قوم بما لا يعرفون .

والخازن - رحمه الله - قد قال في الفرق بين النبي والرسول : بأن النبي هو من يوحى إليه مناما أو إلهاما فحسب ، بينما الرسول هو من يوحى إليه بواسطة ملك ، حيث يقول - رحمه الله - في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ [الحج : ٥٢] ، ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ ﴾ : ((الرسول : هو الذي يأتيه جبريل بالوحي عيانا ، ﴿ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ النبي : هو الذي تكون نبوته إلهاما ، أو مناما فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولا)) (٢) .

قلت : وهذا القول في التفريق بين النبي والرسول بعيد عن الصواب لوجوه :

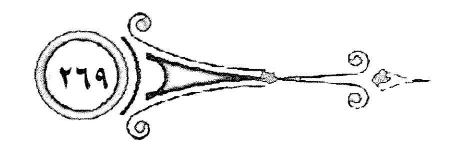
١) هذا التفريق فيه شيء من التكلف ، ولا دليل عليه ، بل إنه مخالف لصريح النصوص التي تدل على عدم التباين في الوحي إلى الأنبياء ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ﴾ [النساء : ١٦٣] ، والوحي إلى النبي - ﷺ - نظير الوحي إلى الأنبياء قبله (٣) .

---

(١) النبوات لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، دراسة وتحقيق : عبد العزيز بن صالح الطويان ، أضواء السلف ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، ص (٧١٤ - ٧١٨) .

(٢) تفسير الخازن (٣ / ٢٦١) .

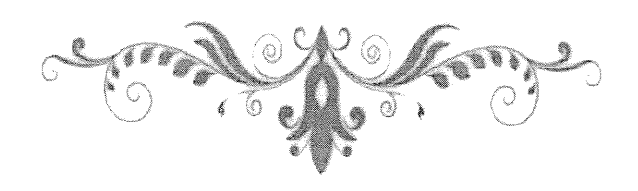
(٣) انظر : فتح الباري لابن حجر (١ / ١٩) .



٢) القول بأن النبي هو من يوحى إليه مناما أو إلهاما فقط ، فيه فتح باب للادعاء بالنبوة ؛ لأن المنامات والإلهامات ليست مختصة بالأنبياء فقط ، بل تكون لغير الأنبياء .

٣) ليس من الضروري أن يكون كل من رأى شيئا في المنام أو أُلهم بشيء نبيا .

٤) أن الرؤيا في المنام ، أو الإلهام لا اعتبار له في التكليف بالنبوة أو الرسالة إلا بعد إخبار المرء بأنه نبي أو رسول بواسطة ملك .. والله أعلم .



المطلب الأول : الإيمان بالرسل عامة .

۞ المسألة الأولى : مفهوم الإيمان بالرسل :

إن الإيمان بالرسل يُعد من الإيمان بالغيب الذي وصف الله المؤمنين بأنهم يؤمنون به في أول سورة البقرة بقوله : ﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة : ١ - ٣] .

وهو الركن الرابع من أركان الإيمان الستة - كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة - والتي لا يكتمل إيمان المرء إلا بتحقيقها ، يقول الله : ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾ [البقرة : ٢٨٥] .

وقـــال تعـــالى : ﴿ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [البقرة : ١٧٧] .

وعندما سئل النبي - ﷺ - عن الإيمان أجاب بقوله : « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره »[(١)] .

ويجب الإيمان بجميع الرسل سواء علمنا أسماءهم من طريق النصوص الشرعية أو لم نعلم عنهم دون تفريق ، ومن ءامن ببعض دون بعض ، فقد كفر بالجميع ، وخرج من دائرة الإسلام ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا ﴾ [النساء : ١٥٠ - ١٥١] .

يقول ابن كثير - رحمه الله - في هذه الآية : « يتوعد تبارك وتعالى الكافرين به وبرسله من اليهود والنصارى ، حيث فرّقوا بين الله ورسله في الإيمان ، فآمنوا ببعض الأنبياء وكفروا ببعض ، بمجرد التشهي والعادة ، وما ألفوا عليه آباءهم ، لا عن دليل قادهم إلى ذلك ، فإنه لا سبيل لهم إلى ذلك بل بمجرد الهوى والعصبية ... والمقصود أن من كفر بنبي من الأنبياء ، فقد كفر بسائر

---

(١) سبق تخريجه في : ص (٦٥) ، هامش (٥) .

الأنبياء ، فإن الإيمان واجب بكل نبي بعثه الله إلى أهل الأرض ، فمن رد نبوته للحسد أو العصبية أو التشهي تبين أن إيمانه بمن آمن به من الأنبياء ليس إيمانا شرعيًا ، إنما هو عن غرض وهوى وعصبية ؛ ولهذا قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ﴾ ، فوسمهم بأنهم كفار بالله ورسله . ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ﴾ أي : في الإيمان . ﴿ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ أي : طريقًا ومسلكًا . ثم أخبر تعالى عنهم ، فقال : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗا ﴾ أي : كفرهم محقق لا محالة بمن ادعوا الإيمان به ؛ لأنه ليس شرعيًا ، إذ لو كانوا مؤمنين به لكونه رسول الله لآمنوا بنظيره، وبمن هو أوضح دليلا وأقوى برهانًا منه، لو نظروا حق النظر في نبوته »[(١)] .

ويراد بالإيمان بالرسل : الإيمان والتصديق الجازم بأن الله اصطفى من بين الخلائق أناسا كلفهم بتبليغ دينه وشرائعه للناس ، وإرشادهم إلى طريق القويم .

ويتضمن الإيمان بالرسل أمورا :

١) الإيمان بصدقهم في أقوالهم ، وأن رسالتهم حق من الله تعالى .

٢) الإيمان بمن ذُكروا في القرآن والسنة تفصيلا كما جاء ، وبمن لم يُذكروا إجمالا يقول الله تعالى : ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلٗا مِّن قَبۡلِكَ مِنۡهُم مَّن قَصَصۡنَا عَلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّن لَّمۡ نَقۡصُصۡ عَلَيۡكَ ﴾ [غافر : ٧٨] .

٣) الإيمان بجميع الرسل دون تفريق .

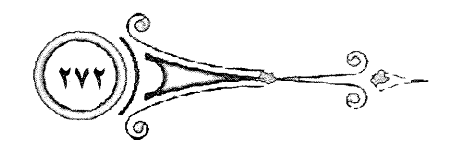
٤) الإقرار بصحة شرائعهم التي لم تُحرَّف ، واعتقاد أنها منسوخة بشريعة محمد - ﷺ - إلا ما أقرَّه منها [(٢)] .

والخازن - رحمه الله - قد بين المقصود بالإيمان بالرسل ، وقرر بوجوب الإيمان بجميعهم دون تفريق ، وأن من أنكر أحدا من الرسل فقد كفر ؛ لأن ذلك تكذيب بالجميع .

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٢ / ٤٤٥) .

(٢) انظر : تعظيم قدر الصلاة للمروزي (١ / ٣٩٣) ، والمنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١ / ٢٣٧ - ٢٣٨) وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٤٢٣) ، ومعارج القبول (٢ / ٨٣١)



يقول - رحمه الله - : ((وأما الإيمان بالرسل : فهو أن يؤمن بأنهم رسل الله إلى عباده وأمناؤه على وحيه ، وأنهم معصومون ، وأنهم أفضل الخلق ، وأن بعضهم أفضل من بعض)) (١) .

ويقول : ((إن من جحد الله ، أو أنكر وحدانيته ، أو أنكر شيئا مما أنزله على رسوله أو أنكر نبوة محمد - ﷺ - أو أحدا من الرسل فهو كافر فإن مات على ذلك فهو في النار خالدا فيها ولا يغفر الله له)) (٢) .

وقال في قوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا ﴾ [النساء : ١٥٠ - ١٥١] : ((﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ يعني من هذه صفتهم ﴿ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗا ﴾ يعني يقينا ، وإنما قال ذلك توكيدا لكفرهم ؛ لئلا يتوهم متوهم أن الإيمان ببعض الرسل يزيل اسم الكفر عنهم ، وليعلم أن الكفر ببعض الأنبياء كالكفر بكلهم)) (٣) .

وخلاصة ما ذكرناه : أن الإيمان بالرسل يعني الإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين تفصيلا كما جاء في النصوص الشرعية ، وإجمالا إن لم يرد عنهم شيء ، ومن آمن ببعض دون بعض فقد كفر ، ولم يحقق ركنا من أركان الإيمان ؛ إذ إن تكذيب واحد منهم تكذيب للجميع ، **وعلى هذا كان منهج سلف الأمة ، ووافقه الخازن** - رحمه الله - .

---

(١) تفسير الخازن (١ / ٢١٩) . وانظر : عمدة الطالبين ، لوحة (١٢) ، ولوحة (٢٤) .

(٢) نفس المصدر (١ / ٢٦) . وانظر في ذلك أيضا : (٢ / ٢٣) .

(٣) نفس المصدر (١ / ٤٤٢) . وانظر في ذلك أيضا : (١ / ٨٥) ، (١ / ٢١٩) .

المسألة الثانية : النبوة اصطفاء أم اكتساب .

إن الله – عز وجل – قد بين في كتابه بأن النبوة اصطفاء واجتباء ، يؤتيها الله لمن يشاء من عباده ، فهي لا تنال بكثرة القربات والطاعات ، ولا بالمجاهدة والمكاسب ، ولا برياضة البدن وتزكية النفس (١) ، قال تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ ﴾ [الحج : ٧٥] ، وحكى عن يعقوب قوله لابنه يوسف : ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ ﴾ [يوسف : ٦] وقال لموسى – عليه السلام – : ﴿ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي ﴾ [الأعراف : ١٤٤] وقال لمحمد – صلى الله عليه وسلم – : ﴿ وَٱذۡكُرۡ عِبَٰدَنَآ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ أُوْلِي ٱلۡأَيۡدِي وَٱلۡأَبۡصَٰرِ ٤٥ إِنَّآ أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ ذِكۡرَى ٱلدَّارِ ٤٦ وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ ﴾ [ص : ٤٥ – ٤٧] .

فكل هذه الآيات تدل دلالة واضحة ، بأن النبوة اصطفاء من الله لا أنها تكتسب بالمجاهدة وتطهير النفس ورياضة الأبدان ، يقول السفاريني في عقيدته :

ولا تنال رتبة النبوة ... بالكسب والتهذيب

لكنها فضل من المولى الأجل ... لمن يشا من خلقه إلى الأجل (٢)

ويقول الحافظ ابن حجر – رحمه الله – : « والنبوة نعمة يمن بها على من يشاء ، ولا يبلغها أحد بعلمه ، ولا كشفه ، ولا يستحقها باستعداد ولايته ، ومعناها الحقيقي شرعا : من حصلت له النبوة ، وليست راجعة إلى جسم النبي ، ولا إلى عرض من أعراضه ، بل ولا إلى علمه بكونه نبيا ؛ بل المرجع إلى إعلام الله له بأني نبأتك أو جعلتك نبيا » (٣) .

وعلى هذا ذهب أهل السنة والجماعة وسلف الأمة ، التزاما بدلالة النصوص الشرعية الواضحة ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : « والقول الرابع – أي في النبوة – وهو

---

(١) انظر : الرد على المنطقيين لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : عبد الصمد شرف الدين الكتبي ، مراجعة : محمد طلحة بلال منيار ، مؤسسة الريان ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م ، ص (٣٢٢) ، ودرء تعارض العقل والنقل له أيضا (١ / ١٤١) ، والصواعق المرسلة لابن القيم (٣ / ١١٦٠) .

(٢) لوامع الأنوار البهية (٢ / ٢٦٧) .

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٦ / ٣٦١) .

الذي عليه جمهور سلف الأمة وأئمتها ، وكثير من النظار ، أن الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس ، والله أعلم حيث يجعل رسالاته »[(١)] .

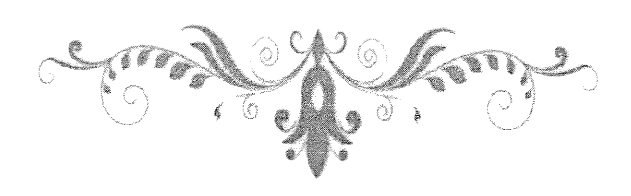
وقد انتهج الخازن – رحمه الله – نهج أهل السنة والجماعة ووافقهم في القول بأن النبوة اختيار واصطفاء من الله – عز وجل – لا اكتساب بالمجاهدة وبذل الطاعات ، وتهذيب الأخلاق والنفس .

يقول – رحمه الله – في قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة : ١٠٥] : يعني أنه تعالى يختص بنبوته ورسالته من يشاء من عباده ، ويتفضل بالإيمان والهداية على من أحب من خلقه رحمة منه لهم »[(٢)] .

ويقول : « إن النبوة لا تحصل إلّا بالاختصاص والتفضل ، لا بالاستحقاق ؛ لأنه تعالى جعلها من باب الاختصاص وللفاعل أن يفعل ما يشاء إلى من يشاء بغير استحقاق »[(٣)] .

وخلاصة ما ذكرناه : إن أهل السنة والجماعة قد التزموا بدلالات النصوص الشرعية التي دلت على أن النبوة اصطفاء من الله ، يصطفي من يشاء من خلقه ، ليقوم بتبليغ دينه ، وأداء رسالته ، وليس لأحد أن يكتسبها بجهده ، أو برياضة أو تهذيب النفس .

وعلى هذا النهج سار **الخازن** – رحمه الله – **موافقا في ذلك منهج أهل السنة والجماعة** .



---

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٢ / ٤١٦) .

(٢) تفسير الخازن (١ / ٦٨) . وانظر أيضا : (٣ / ٢٦٥) .

(٣) نفس المصدر (١ / ٢٦٠) .

۞ المسألة الثالثة : الحكمة من إرسال الرسل :

إن الله - ﷻ - عندما خلق الإنسان ، خلقهم في أحسن تقويم ، وميزهم عن سائر الخلق أجمعين ، بأن جعل لهم عقولا ، بيد أنه لم يجعلها على درجة واحدة ، بل جعلها متفاوتة ، وحد لها حدودا لا يمكن تجاوزها ، وقد ينشأ من هذا التفاوت ، تفاوت في الآراء وتباين في الأفكار ، واختلاف في الأغراض والمنازع ، وتناقض في المذاهب ، مما يفضي ذلك إلى انتهاك الحرمات ، وسفك الدماء ، والتخريب والتدمير .

ثم إنه طلب من الناس أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا ، وهذه العبادة التي طلبها من الإنسان ليست أي عبادة ، وإنما هي على هيئة معينة بلا شك ، ولما كان الإنسان عاجزا عن معرفة تلك الهيئة التي يريدها الله - ﷻ - ؛ كان لزاما وجود من يرشده إلى مراد الله ، ويضع له منهاج حياة ، ليسعد فيها بالأمن والأمان والعدالة ، فكان مقتضى حكمة الله أن يرسل رسولا بالهدى ودين الحق .

وقد أخبر في كتابه شيئا من حكمة إرسال رسله ، فمن ذلك :

١) دعوة الناس إلى عبادة الله وحده دون سواه ، قال تعالى : ﴿ ۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ ﴾ [الشورى : ١٣] .

٢) إقامة الحجة على الناس ، وتبشير من التزم الحق بالجنة ، وإنذار من حقت عليه كلمة العذاب لاتباعه الهوى بغير هدى من الله ، يقول تعالى : ﴿ رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء : ١٦٥] .

وقال الله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ لَوۡلَا يَأۡتِينَا بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّهِۦٓۚ أَوَلَمۡ تَأۡتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِي ٱلصُّحُفِ ٱلۡأُولَىٰ ﴿١٣٣﴾ وَلَوۡ أَنَّآ أَهۡلَكۡنَٰهُم بِعَذَابٖ مِّن قَبۡلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبۡلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخۡزَىٰ ﴾ [طه : ١٣٣ - ١٣٤] .

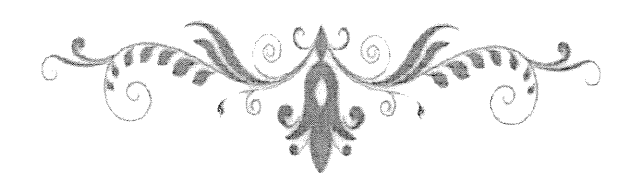
٣) الاقتداء بهم في السلوك القويم ، واتباعهم في دعوتهم ، قال الله : ﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ ﴾ [الممتحنة : ٦] .

وقد تطرق الخازن - رحمه الله - لمسألة الحكمة من إرسال الرسل ، وذكر أن الله ما بعث رسولا إلا لحكمة يريدها ، ومن ذلك : دعوة الناس إلى الهدى ، وتعريفهم بمعبودهم الحق ، وتبشير أهل الطاعة بالجنة ، وإنذار أهل الضلال بالنار ، وإقامة الحجة على الناس ؛ لأن من رحمة الله وحكمته أن لا يعذب أحدا من خلقه قبل بعثة رسله .

يقول - رحمه الله - : « المقصود من بعثة الرسول هو : إرشاد الخلق إلى معرفة الله وتوحيده والإيمان به ، والاشتغال بعبادته ، وإنذار من خالف ذلك »[(١)] .

وقال في قوله سبحـانه وتعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء : ١٦٥] : « يعني بعد إرسال الرسل ، وإنزال الكتاب ، والمعنى لئلا يحتج الناس على الله في ترك التوحيد والطاعة بعدم الرسل ؛ فيقولوا ما أرسلت إلينا رسولا ، وما أنزلت علينا كتابا . ففيه دليل على أنه لو لم يبعث الرسل ؛ لكان للناس عليه حجة في ترك التوحيد والطاعة وفيه دليل على أن الله لا يعذب الخلق قبل بعثة الرسل »[(٢)] .

وبهذا قد وافق الخازن منهج القرآن الكريم في بيان حكمة إرسال الرسل .



---

(١) نفس المصدر (١ / ٤٤٩) . وانظر في ذلك أيضا : (٢ / ٢١٥) .

(٢) نفس المصدر (١ / ٤٥٠) .

❁ المسألة الرابعة : التفاضل بين الرسل :

لقد ورد في النصوص الشرعية ما يدل صراحة على وقوع التفاضل بين الأنبياء والرسل وأن بعضهم أفضل من بعض ، يقول الله تعالى : ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، وقال : ﴿ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [الإسراء : ٥٥] .

وثبت عن النبي – ﷺ – في حديث أبي هريرة – ﷺ – أنه قال : ((**فضلت على الأنبياء بست** ...)) [١] .

وقرر علماء السلف أن نبينا محمدا – ﷺ – أفضل الأنبياء والرسل ، وقد بوب الإمام الآجري في كتابه الموسوم بـ (الشريعة) بابا سماه : " باب ما فضل الله ﷻ به نبينا ﷺ في الدنيا من الكرامات على جميع الأنبياء – عليهم السلام – " [٢] .

ويقول الحافظ عبد الغني المقدسي[٣] – رحمه الله – : ((فصل : ونعتقد أن محمدا المصطفى خير الخلائق وأفضلهم وأكرمهم على الله – ﷻ – ، وأعلاهم درجة وأقربهم إلى الله وسيلة)) [٤] .

ثم يأتي بعد نبينا – ﷺ – في الفضل بقية أولي العزم من الرسل ، بدليل أن الله ذكر محمدا أولا ثم بقية أولي العزم ، فقال : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴾ [الأحزاب : ٧] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : ((وأفضل أولياء الله هم أنبيـاؤه ، وأفضل أنبيائه هم المرسـلون منهم ، وأفضل المرسلين أولـو العزم من الرسل ... ، وأفضل أولي العزم :

---

(١) صحيح مسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، حديث رقم (٥) ، ص (٢٦٦) .

(٢) الشريعة (١٢ / ١٥٥٢) .

(٣) **هو** : أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي الحنبلي ، ولد سنة (٥٤١هـ) ، وكان من أئمة السلف ، ترك مصنفات عديدة منها : الاقتصاد في الاعتقاد ، وكتاب المصـباح ، والكمال ، والتوكل وغيرها ، توفي سنة (٦٠٠هـ) .

انظر : سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١ / ٤٤٣) ، وطبقات الحفاظ للسيوطي ، ص (٤٨٧) ، وشذرات الذهب (٦ / ٥٦١) .

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد ، ص (١٩٦) .

محمد - ﷺ - خاتم النبيين ، وإمام المتقين وسيد ولد آدم ، وإمام الأنبياء إذا اجتمعوا)) (١) .

بيد أنه جاءت نصوص في السنة النبوية بالنهي عن التفضيل ومن ذلك :

قول النبي - ﷺ - : ((**لا تفضلوا بين أنبياء الله**)) (٢) . وقوله : ((**لا تخيروني على موسى**)) (٣) . وقال : ((**لا يقولن أحدكم إني خير من يونس بن متى**)) (٤) .

والمتأمل في هذه النصوص من الآيات والأحاديث قد يبدو له وجود تعارض بينها ، والحقيقة أنه لا تعارض بين نصوص الكتاب ونصوص السنة ، وقد تكلم العلماء في هذه النصوص ، وجمعوا بينها ؛ ليتسنى العمل بجميع النصوص الشرعية ما دام أنها ثابتة وصحيحة .

وقالوا : إن التفضيل إذا كان على وجه الحمية والعصبية وهوى النفس ، والانتقاص بالمفضول كان مذموما ، وعلى هذا تحمل نصوص النهي عن التفضيل ، أما إذا كان التفضيل من جهة مقابلة الفضائل فلا بأس ، وعليه تحمل نصوص الجواز ؛ لأن الله - سبحانه وتعالى - رفع بعض الأنبياء فوق بعض درجات ، وأخبرنا ببعض مزايا وفضائل أنبيائه ، فمنهم من اتخذه خليلا ، ومنهم من كلمه تكليما ، ومنهم من سماهم أولي العزم .

يقول ابن أبي العز - رحمه الله - : ((إن المذموم إنما هو التفضيل على وجه الفخر ، أو على وجه الانتقاص بالمفضول)) (٥) .

والخازن - رحمه الله - قد قال بجواز التفاضل بين الأنبياء ، لدلالة النصوص الشرعية الصريحة ، وقرر بأن أفضل الأنبياء محمد - ﷺ - ثم يليه في الفضل بقية أولي العزم من الرسل .

يقول - رحمه الله - : ((وقد ثبت بالنص الصريح تفضيل بعض الأنبياء على بعض بقوله :

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، ص (٥٥) .

(٢) صحيح مسلم : كتاب الفضائل ، باب من فضائل موسى عليه السلام ، حديث رقم (١٥٩) ، ص (١٢٩١) .

(٣) صحيح البخاري : كتاب الخصومات ، باب ما يذكر في الإشخاص والخصومة بين المسلم واليهود ، حديث رقم (٢٤١١) ، ص (٥٨١) ، وصحيح مسلم ، كتاب الفضائل ، باب من فضائل موسى عليه السلام ، حديث رقم (١٦٠) ، ص (١٢٩٢) .

(٤) صحيح البخاري : كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الصافات : ١٣٩] ، حديث رقم (٣٤١٢) ، ص (٨٤٤) .

(٥) شرح العقيدة الطحاوية (١ / ١٥٩) . وانظر : فتاوى ابن عثيمين (١ / ٣١٣) .

﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٣])) (١) .

وقال في قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام : ٩٠] : ((فصل : احتج العلماء بهذه الآية على أن رسول الله - ﷺ - أفضل من جميع الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - .

بيانه : أن جميع خصال الكمال وصفات الشرف وكانت متفرقة فيهم ، فكان نوح صاحب احتمال على أذى قومه ، وكان إبراهيم صاحب كرم وبذل مجاهدة في الله ﷻ ، وكان إسحاق ويعقوب من أصحاب الصبر على البلاء والمحن ، وكان داود عليه السلام وسليمان من أصحاب الشكر على النعمة ... وكان أيوب صاحب صبر على البلاء ... وكان يوسف قد جمع بين الحالتين ، يعني : الصبر والشكر ، وكان موسى صاحب الشريعة الظاهرة والمعجزات الباهرة ، وكان زكريا ويحي وعيسى وإلياس من أصحاب الزهد في الدنيا ، وكان إسماعيل صاحب صدق وكان يونس صاحب تضرع وإخبات ثم إن الله تعالى أمر نبيه ﷺ أن يقتدي بهم وجمع له جميع الخصال المحمودة المتفرقة فيهم ، فثبت بهذا البيان أنه ﷺ كان أفضل الأنبياء لما اجتمع فيه من هذه الخصال التي كانت متفرقة في جميعهم ، والله أعلم)) (٢) .

وخلاصة ما ذكرناه : أن التفاضل بين الرسل ثابت بدلالة النصوص الشرعية ، فأفضل الأنبياء المرسلون منهم ، وأفضل المرسلين أولو العزم ، وأفضل أولي العزم محمد - ﷺ - ، إلا أن التفاضل لا يجوز إن كان على وجه الحمية والعصبية ، أما على وجه مقابلة الفضائل فجائز ، وعلى هذا نهج أهل السنة والجماعة ، وقرره الخازن - رحمه الله - ، **وهو بذلك نهج منهج سلف الأمة** .

---

(١) تفسير الخازن (١ / ٢١٩) .

(٢) تفسير الخازن (٢ / ١٣٣) .

❁ المسألة الخامسة : عصمة الرسل .

إن الله – ﷻ – اصطفى من بين البشر أفضلهم خُلقا وخِلقا ، ليكونوا رسله إلى عباده ، يبلغونهم دينه ، ويعلمونهم شرعه ، وأمور شؤونهم المعيشية ، وقد حفظ الله رسله من النقائص والعيوب التي توجب النفور والرفض ، وعصمهم عن ارتكاب الذنوب والمعاصي مما يزري بمناصبهم ؛ بل جمَّلهم بمحاسن الأخلاق والأفعال ، مما يوجب على العباد السير على نهجهم وتصديقهم ، واتباع هديهم .

وقد جعلهم الله هداة مهتدين ينورون للناس سبيل الرشاد ، يقول – ﷻ – : ﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴾ [الأنبياء : ٧٣] ، وقال : ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام : ٩٠] .

والحديث عن عصمة الأنبياء يطول فيه المقال ، وللناس فيه مذاهب ليس هذا مجالا لعرضه ، ولعلنا نكتفي بذكر منهج أهل السنة والجماعة في ذلك .

لقد اتفقت الأمة على أن الأنبياء والرسل معصومون عن الخطأ **فيما يتعلق بالتبليغ عن الله** ، والوقوع في كبائر الذنوب التي تزري بمناصبهم ومكانتهم .

وفي بيان ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : « القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف ، وقول أكثر أهل الكلام ، كما ذكر أبو الحسن الآمدي [(١)] [(٢)] أن هذا قول أكثر الأشعرية ، وهو أيضا قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء ، بل لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا

---

(١) **هو** : أبو الحسن علي بن محمد بن سالم التغلبي ، سيف الدين الآمدي ، الحنبلي ثم الشافعي ، فقيه ، أصولي ، أحد كبار المتكلمين ، له عدة مصنفات منها : الإحكام في أصول الأحكام ، وغاية المرام في علم الكلام ، توفي سنة (٦٣١هـ) .

انظر : وفيات الأعيان للخلكان (٣ / ٢٩٣) ، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم : لأحمد ابن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، (٢ / ١٦٠) وشذرات الذهب (٧ / ٢٥٣) .

(٢) انظر قوله في : الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين علي محمد الآمدي (ت : ٦٣١هـ) ، تعليق : عبد الرزاق عفيفي ، دار الصميعي ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م ، (١ / ٢٢٧) .

ما يوافق هذا القول)) [١] .

واختلفت فيما عدا التبليغ عن الله – عز وجل – وكبائر الذنوب – أي هل يقع الأنبياء والرسل في صغائر الذنوب ، أم لا ؟ – والذي عليه سلف الأمة ، وما يدل عليه نصوص القرآن والسنة ، هو جواز وقوع صغائر الذنوب من الأنبياء والرسل ؛ ليدل ذلك دلالة واضحة على بشريتهم ، إلا أن الله – عز وجل – سرعان ما ينبههم ويوفقهم إلى التوبة والاستغفار ؛ لذا لم يذكر الله – عز وجل – ذنوب نبي من الأنبياء إلا ويقرنها بالاستغفار والتوبة ، كما قال تعالى عن آدم – عليه السلام – عندما أكل من الشجرة ، التي نهاه الله الأكل منها : ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴾ [طه : ١٢١ – ١٢٢]

وقال عن داود – عليه السلام – عندما تسرَّع في الحكم دون أن يسمع من الخصم الثاني : ﴿ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾ [ص : ٢٤] .

وقال عن نوح – عليه السلام – عندما دعا ربه في ابنه الكافر : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [هود : ٤٧]

وقال عن موسى – عليه السلام – عندما وكز القبطي وقتله : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى فَغَفَرَ لَهُۥٓ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [القصص : ١٦] ، وغير ذلك من النصوص .

وقد نقل القاضي عياض جواز وقوع الصغائر من الأنبياء والرسل عن جماعة من السلف منهم أبو جعفر الطبري ، وجماعة من الفقهاء والمحدثين [٢] .

يقول ابن تيمية – رحمه الله – : ((الأنبياء صلوات الله عليهم معصومون فيما يخبرون به عن الله سبحانه ، وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأمة ، ولهذا وجب الإيمان بكل ما أوتوه ... وأما العصمة في غير ما يتعلق بتبليغ الرسالة فللناس فيه نزاع ... والقول الذي عليه جمهور الناس – وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف – إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقا)) [٣] .

وقد تقرر عند أهل السنة والجماعة بأن الأنبياء والرسل – عليهم السلام – لهم العصمة من

---

(١) مجموع الفتاوى (٤ / ٣١٩) . وانظر : الشفا (٢ / ١٤٤) ، ومنهاج السنة (٢ / ٤٧٠) .

(٢) انظر : الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢ / ١٥٢– ١٦٩) .

(٣) مجموع الفتاوى (١٠ / ٢٨٩– ٢٩٣) . وانظر : منهاج السنة النبوية (٢ / ٣٩٦) .

الله ﷻ عن الخطأ في التبليغ عن الله ، والوقوع في كبائر الذنوب التي تحط من منزلتهم ، والإقرار والإصرار على صغائر الذنوب ، غير أن وقوعهم في صغائر الذنوب حاصل ، ولكن سرعان ما يتوبون ويستغفرون الله منها ، وهذا لا يقدح في نبوتهم ومكانتهم [(١)] .

والخازن - رحمه الله - قد قرر بعصمة الأنبياء عن الخطأ فيما يبلغون عن الله ، والوقوع في كبائر الذنوب ، وصغائرها ، وعقد فصلا في بيان عصمة الأنبياء عن الوقوع في الذنوب والخطايا ، وذكر أقوال العلماء ومذاهب الناس فيها ، ونقل عن أهل العلم في ذلك ، ورد على الطاعنين في عصمة الأنبياء ، والإشكالات الواردة فيها [(٢)] ، ما يبين ذلك توجهه وميله إلى القول بعصمة الأنبياء عن الوقوع في الكبائر والصغائر بعد النبوة .

يقول - رحمه الله - : « إن الأنبياء معصومون في كل حال من الأحوال ، وأنه لا يجوز أن يكون لله ﷻ رسول يأتي عليه وقت من الأوقات إلا وهو بالله عارف ، وله موحد ، وله من كل منقصة منزه ، ومن كل معبود سواه بريء » [(٣)] .

ويقول في موضع آخر : « وقد أجاز بعضهم عليه الصغائر قبل النبوة ومنعها بعد النبوة وهو الصحيح » [(٤)] .

وقرر - رحمه الله - بأن العصمة تكون مُعتبَرة بعد النبوة لا قبلها ، فما حصل من الأنبياء من الذنوب قبل النبوة لا يقدح في العصمة ؛ إذ لا اعتبار لها إلا بعد النبوة ، يقول في ذلك : « والمعتبر في عصمة الأنبياء هو وقت حصول النبوة لا قبلها » [(٥)] .

وأما الذنوب التي وقعت من الأنبياء بعد النبوة - كما هي ظاهر بعض النصوص الشرعية ، مثل ذنب آدم عليه السلام - فقد أجاب عنها - رحمه الله - بأنها على سبيل السهو ، واعتُبرت بأنها ذنوب بالإضافة إلى علو منصبهم ومكانتهم ، وإلا فهي ليست ذنوب كذنوب سائر الناس .

---

(١) انظر : منهاج السنة النبوية (٢ / ٣٩٧) .
(٢) انظر : تفسير الخازن (١ / ٣٨) ، (٢ / ١١٦) ، (٢ / ٢٨٤) ، (٢ / ١٩٠) ، (٢ / ٤٨٨) ، (٣ / ٢١٥) (٣ / ٢٦١) (٤ / ٤٩٣) .
(٣) انظر : نفس المصدر (٢ / ١٢٨) .
(٤) انظر : نفس المصدر (٣ / ٢٤٢) .
(٥) انظر : نفس المصدر (٢ / ٥١٤) .

يقول - رحمه الله - : ((إن درجة الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - في الرفعة والعلو والمعرفة بالله - عز وجل - مما حملهم على الخوف منه ، والإشفاق من المؤاخذة بما لم يؤاخذ به غيرهم ، وأنهم ربما عوتبوا بأمور صدرت منهم على سبيل التأويل والسهو ، فهم بسبب ذلك خائفون وجلون ، وهي ذنوب بالإضافة إلى علو منصبهم ، وسيئات بالنسبة إلى كمال طاعتهم ، لا أنها ذنوب كذنوب غيرهم ، ومعاص كمعاصي غيرهم ، فكان ما صدر منهم ، مع طهارتهم ، ونزاهتهم ، وعمارة بواطنهم بالوحي السماوي والذكر القدسي وعمارة ظواهرهم بالعمل الصالح والخشية لله عز وجل ذنوبا ، وهي حسنات بالنسبة إلى غيرهم ، كما قيل : حسنات الأبرار سيئات المقربين ، يعني أنهم يرونها بالنسبة إلى أحوالهم كالسيئات وهي حسنات لغيرهم)) [١] .

وقوله - رحمه الله - بعصمة الأنبياء من الصغائر يوافق قول الرافضة [٢] وبعض المتكلمين [٣] ويخالف منهج أهل السنة والجماعة .

وخلاصة ما ذكرناه أن منهج أهل السنة والجماعة في مسألة عصمة الأنبياء ، هو أنهم معصومون من كبائر الذنوب ، وما يزري مناصبهم ، وأنهم معصومون من قبل الله في تبليغهم الوحي ، وأما الصغائر فيجوز وقوعهم فيها ، غير أنهم سرعان ما يتوبون منها ، ولا يصرُّون عليها .

والخازن - رحمه الله - قد قال بعصمة الأنبياء من الكبار ، **واتبع فيها منهج أهل السنة والجماعة ، إلا أنه خالفهم في القول بعصمتهم من الصغائر .**

---

(١) انظر : نفس المصدر (٢ / ١٩٠) . وانظر في ذلك أيضا : (١ / ٤٢٤) ، (٢ / ٤٧٤) ، (٢ / ٥٥٠) . وانظر : مثل هذا في : منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٢ / ٤٠٧) .

(٢) انظر : أوائل المقالات للمفيد محمد بن محمد البغدادي (٣٣٦ - ٤١٣هـ) ، تحقيق : إبراهيم الأنصاري ، الطبعة : الأولى ١٤١٣هـ ، ص (٦٢) .

(٣) انظر : جمع الجوامع مع شرحه للمحلي (٣ / ٢٢٤) .

❁ المسألة السادسة : دلائل النبوة .

لما كان من رحمة الله – ﷻ – وفضله ، أن لا يعذب أحدا من خلقه إلا بعد إقامة الحجة عليه ، وذلك بإرسال الرسل ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء : ١٥] ، وقال : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء : ١٦٥] .

وقد أرسل الله – ﷻ – الرسل والأنبياء ، وأنزل معهم الكتاب ليبين للناس شرعه ، ويدعوهم إلى توحيد العبادة له وحده لا شريك له ، ثم يبشروا المطيعين بالجنة والفوز العظيم في الآخرة ، وينذروا المقصرين والعاصين بالنار ، والخسران المبين في الآخرة ، ولما كان الأمر كذلك ؛ لزم أن يكون معهم دلائل وبراهين تبين صدقهم فيما يقولون ، وما يدعون إليه ؛ حتى لا يبقى للناس عذر في رفضهم لدعوة أنبيائهم .

وما أرسل الله – ﷻ – من رسول ولا نبي إلا وأعطاه من الدلائل والبراهين تثبت صدقهم في دعواهم ، وصحة أقوالهم ، كما قال الله : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ [الحديد : ٢٥] .

وقد جاءت دلائل النبوة التي تدل على صدق الأنبياء في الكتاب والسنة كثيرة ومتنوعة أكثر من غيرها ، وليست محصورة في دليل واحد كما ذهب إليه أهل الكلام [(١)] ؛ لأن النبوة هي المستند العام لسائر مسائل الاعتقاد ، فمن آمن بالأنبياء وصدقهم ، وجب عقلا قبول سائر ما يخبرون عن الله ، وعن الأمور الغيبية [(٢)] ، وإلى هذا ذهب أهل السنة والجماعة .

يقول ابن أبي العز – رحمه الله – : « والطريقة المشهورة عند أهل الكلام والنظر ، تقرير نبوة الأنبياء بالمعجزات ، لكن كثير منهم لا يعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات ... ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح ، لكن الدليل غير محصور في المعجزات » [(٣)] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : « هذه الطريقة هي من أتم الطرق عند أهل الكلام والنظر حيث يقررون نبوة الأنبياء بالمعجزات ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح لتقرير نبوة

---

(١) انظر : الإرشاد للجويني ، ص (٣٣١) .

(٢) انظر : الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد لسعود بن عبد العزيز العريفي ، دار عالم الفوائد مكة – السعودية الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ ، ص (٤٥٠) .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (١ / ١٤٠) .

الأنبياء لكن كثير من هؤلاء بل كل من بني إيمانه عليها يظن أن لا نعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات ثم لهم في تقرير دلالة المعجزة على الصدق طرق متنوعة وفي بعضها من التنازع والاضطراب)) (١) .

ومن تلك الدلائل على صدق النبوة (٢) :

١) **الآيات والمعجزات** التي يجريها الله بين يدي رسله ، وهي كثيرة من ذلك :

– معجزة الناقة لنبي الله صالح – عليه السلام – قال الله : ﴿ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾ [الإسراء : ٥٩] .

– معجزة إحياء الموتى لنبي الله إبراهيم وعيسى – عليهما السلام – قال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٦٠] .

وقال : ﴿ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران : ٤٩] .

– معجزة القرآن لنبينا محمد – صلى الله عليه وسلم – قال تعالى : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَكِتَـٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت : ٤١ – ٤٢] .

٢) **بشارة الأنبياء السابقين بالأنبياء اللاحقين** ، ومن ذلك :

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : سعيد بن نصر بن محمد ، مكتبة الرشد ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م ، ص (١٥٥) . وانظر : الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : علي حسن ناصر و عبد العزيز إبراهيم العسكر و حمدان محمد الحمدان ، دار العاصمة ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م ، (٦ / ٥٠٤) ، والنبوات (١ / ٤٨٠) .

(٢) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (١ / ١٤٣) ، والرسل والرسالات لعمر الأشقر ، ص (١١٩) .

– بشارة عيسى – عليه السلام – بمحمد – ﷺ – ، قال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [الصف : ٦] .

٣) **النظر في أحوال الأنبياء ودعوتهم وصفاتهم** ، كما جاء في الحوار الذي دار بين هرقل ملك الروم وأبي سفيان ، يسأل هرقل أبا سفيان بعض صفات الأنبياء ، حيث جاء فيه :

« أيكم أقرب نسبا بهذا الرجل الذي يزعم أنه نبي ؟ فقال أبو سفيان فقلت أنا أقربهم نسبت فقال : أدنوه مني وقربوا أصحابه فاجعلوهم عند ظهره ثم قال لترجمانه : قل لهم : إني سائل عن هذا الرجل ، فإن كذبني فكذبوه ، فوالله لولا الحياء من أن يأثروا علي كذبا لكذبت عنه . ثم كان أول ما سألني عنه أن قال كيف نسبه فيكم ؟ قلت : هو فينا ذو نسب . قال : فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله ؟ قلت : لا . قال : فهل كان من آبائه من ملك ؟ قلت : لا . قال : فأشراف الناس يتبعونه أم ضعفاؤهم ؟ فقلت : بل ضعفاؤهم . قال : أيزيدون أم ينقصون ؟ قلت : بل يزيدون . قال : فهل يرتد أحد منهم سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه ؟ قلت : لا . قال : فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ؟ قلت : لا . قال فهل يغدر ؟ قلت : لا ونحن منه في مدة لا ندري ما هو فاعل فيها . قال : ولم تمكني كلمة أدخل فيها شيئا غير هذه الكلمة . قال : فهل قاتلتموه ؟ قلت : نعم . قال : فكيف كان قتالكم إياه ؟ قلت : الحرب بيننا وبينه سجال ينال منا وننال منه . قال : ماذا يأمركم ؟ قلت : يقول اعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيء ، واتركوا ما يقول آباؤكم ، ويأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة . فقال للترجمان : قل له : سألتك عن نسبه فذكرت أنه فيكم ذو نسب ، فكذلك الرسل تبعث في نسب قومها . وسألتك هل قال أحد منكم هذا القول ، فذكرت أن لا . فقلت : لو كان أحد قال هذا القول قبله لقلت رجل يأتسي بقول قيل قبله . وسألتك هل كان من آبائه من ملك ، فذكرت أن لا قلت : فلو كان من آبائه من ملك قلت رجل يطلب ملك أبيه . وسألتك هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ، فذكرت أن لا فقد أعرف أنه لم يكن ليذر الكذب على الناس ويكذب على الله . وسألتك أشراف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم ، فذكرت أن ضعفاءهم اتبعوه ، وهم أتباع الرسل . وسألتك أيزيدون أم ينقصون ، فذكرت أنهم يزيدون ، وكذلك أمر الإيمان حتى يتم . وسألتك أيرتد أحد سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه ، فذكرت أن لا ، وكذلك الإيمان حين

تخالط بشاشته القلوب . وسألتك هل يغدر ، فذكرت أن لا وكذلك الرسل لا تغدر . وسألتك بما يأمركم ، فذكرت أنه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ، وينهاكم عن عبادة الأوثان ، ويأمركم بالصلاة والصدق والعفاف ، فإن كان ما تقول حقا فسيملك موضع قدمي هاتين وقد كنت أعلم أنه خارج لم أكن أظن أنه منكم فلو أني أعلم حتى أخلص إليه لتجشمت لقاءه ولو كنت عنده لغسلت عن قدمه ...)) [١] .

٤) **نصر الله وتأييده لهم** ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ ﴾ [غافر : ٥١] .

وهناك أدلة كثيرة أخرى ، تدل على صدق الأنبياء والرسل في دعوتهم ، والمقصود : أن الأدلة في صدق الأنبياء والرسل ليست محصورة في دليل واحد كما ذهب إلى ذلك كثير من المتكلمين [٢] .

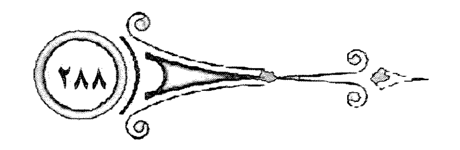
وقد ذكر الخازن - رحمه الله - مجموعة من الدلائل على صدق النبوة ، ولم يقتصر على دليل واحد - وهو الآيات والبراهين (المعجزات) كما هو حال كثير من المتكلمين ، بل اعتبرها من الأدلة على صحة النبوة ، وسنذكر بعضا منها في المطلب التالي (الإيمان بمحمد ﷺ خاصة) .

يقول - رحمه الله - : ((وليعلم أن الكفر ببعض الأنبياء كالكفر بكلهم ؛ لأن الدليل الذي يدل على نبوة البعض وهو المعجزة ، لزم منه أنه حيث وجدت المعجزة حصلت النبوة ، وقد وجدت المعجزة لجميع الأنبياء فلزم الإيمان بجميعهم)) [٣] .

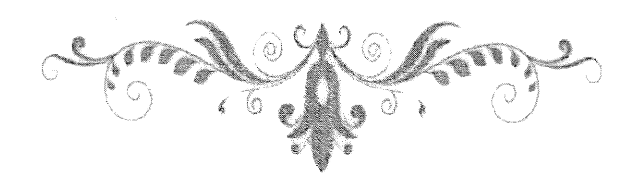
ويقول في موضع آخر : ((لا بد لكل نبي من معجزة تدل على صدق ما جاء به من عند الله)) [٤] .

---

(١) صحيح البخاري : كتاب بدء الوحي ، باب رقم (٦) ، حديث رقم (٧) ، ص (٩) .
(٢) انظر : كتاب النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية (١ / ٢٣٨ - ٢٤٤) فقد ذكر - رحمه الله - مذهب المتكلمين في حصرهم الأدلة في المعجزة وناقشهم في ذلك ، ورد مذهبهم .
(٣) تفسير الخازن (١ / ٤٤٢) . وانظر : (٣ / ٢٢) .
(٤) نفس المصدر (٢ / ٢٢٦) . وانظر : (٢ / ٢٣٣) .



وخلاصة ما ذكرناه : أن الله – جل جلاله – لما بعث الأنبيـاء إلى الأقوام ، ليـدعوهم إلى الرشاد ، وينير لهم طريق الحق ؛ أيَّدهم بأدلة وعلامات ، ليثبتوا للناس صدق قولهم ، وسلامة دعوتهم ، وهذه الأدلة ليست مقتصـــرة على آيات الأنبياء (المعجزات) ، بل هي كثـيرة ، ومتنوعة – وقد ذكرنا بعضها آنفا – وعلى هذا سار أهل السنة والجماعة ، ووافقوا ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة ، **وسار على دربهم ونهجهم الخازن** – رحمه الله – .



المطلب الثاني : الإيمان بمحمد ﷺ خاصة :

سبق الحديث بأن الإيمان بالأنبياء والرسل ركن من أركان الإيمان الستة التي لا يتم إيمان العبد إلا بها ، فما جاء عنهم تفصيلا يجب الإيمان بالتفصيل ، وما جاء عنهم إجمالا وجب الإيمان بالإجمال ، ثم إننا خصصنا الحديث في هذا المطلب عن خاتم الأنبياء وهو محمد - ﷺ - مع أنه يندرج تحت الحديث عن الأنبياء عموما ؛ لما له من فضائل وخصائص ميزه الله بها عن سائر الأنبياء ، وقد تطرق الخازن للنبي - ﷺ - على وجه الخصوص لعدة جوانب ، ولعلنا نتحدث عنها وفق المسائل التالية :

۞ المسألة الأولى : وجوب الإيمان بالنبي محمد - ﷺ - :

إن الإيمان بالنبي - ﷺ - إيمان بجميع الأنبياء ، وتكذيبه تكذيب للجميع ، يوجب النار ، يقول النبي - ﷺ - : ((**والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به ، إلا كان من أصحاب النار**)) [(١)] .

ومما يدل على صدق نبوته - والدلائل كثيرة - كما ذكر الخازن - رحمه الله - :

- **إخبار الكتب السابقة عن مبعثه** ، يقول الخازن : ((إن التوراة فيها الإشارة إلى نعت النبي - ﷺ - ، وأنه نبي مبعوث ، فمن آمن به فقد آمن بما في التوراة ، ومن كذبه وكفر به فقد كذب التوراة وكفر بها)) [(٢)] .

- **إخباره عما في التوراة وفضحه من نسب إليها ما ليس فيها** ، يقول - رحمه الله - عند تفسير قوله تعالى : ﴿ **كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ** ﴾ [آل عمران : ٩٣] : ((وفي هذا دليل على صحة نبوة محمد ﷺ وذلك أنه ﷺ كان رجلا أميا لم يقرأ الكتب ولم يعرف ما في التوراة ، فلما أخبر أن ذلك ليس في التوراة علم أن الذي أخبر به ﷺ وحي من الله تعالى)) [(٣)] .

---

(١) أخرجه مسلم :كتاب الإيمان ، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد - ﷺ - إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته ، حديث رقم (٢٤٠) ، ص (٩٠) .

(٢) تفسير الخازن (١ / ٤١) . وانظر أيضا : (١ / ٦٠) .

(٣) نفس المصدر (١ / ٢٦٩) . وانظر : (١ / ١٩٣) ، (٢ / ٤٢) .

۞ المسألة الثانية : من معجزات النبي – ﷺ – :

إن معجزات نبينا محمد – ﷺ – تميزت عن سائر معجزات الأنبياء والرسل ، من حيث كثرتها ، ووضوح إعجازها ، يقول القاضي عياض – رحمه الله – : ((معجزات نبينا ﷺ أظهر من سائر معجزات الرسل بوجهين :

أحدهما : **كثرتها** ، وأنه لم يؤت نبي معجزة إلا وعند نبينا مثلها ، أو ما هو أبلغ منها ...

الوجه الثاني : **وضوح معجزاته** ﷺ فإن معجزات الرسل كانت بقدر همم أهل زمانهم ، وبحسب الفن الذى سما فيه قرنه ...)) (١) .

وقد ذكر الخازن – رحمه الله – بعضا من معجزات النبي – ﷺ – التي أتاه الله إياها تأييدا وتصديقا لما يخبر به ، ومن ذلك :

أولا : معجزة القرآن الكريم .

إن من أعظم وأشهر معجزات نبينا محمد – ﷺ – القرآن الكريم ، والذي نزل بلسان عربي مبين ، على نبي أمي لا يقرأ ولا يكتب ، وقد تحدى الله به العرب العرباء الفصحاء ، بأن يأتوا بمثله ، أو سورة ، أو آية ، فعجزوا ، فكان معجزة خالدة لا تنقضي عجائبه إلى يومنا هذا (٢) .

يقول الخازن – رحمه الله – في قوله الله تعالى : ﴿ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾ [الأنعام : ١٩] : ((يعني أن الله ﷻ يشهد لي بالنبوة ؛ لأنه أوحى إليّ هذا القرآن ، وهو معجزة ؛ لأنكم أنتم الفصحاء البلغاء ، وأصحاب اللسان ، وقد عجزتم عن معارضته ، فكان معجزا ، وإذا كان معجزا كان نزوله على شهادة من الله بأني رسوله)) (٣) .

ثانيا : معجزات أخرى عدا القرآن .

ذكر الخازن – رحمه الله – معجزات أخرى للنبي محمد – ﷺ – غير معجزة القرآن الكريم ، ولعلنا نذكرها هنا على وجه الإيجاز مدعمة بالأدلة من الكتاب والسنة .

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (١ / ٣٦٩ – ٣٧٠) .

(٢) انظر : التفسير الكبير لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق وتعليق : عبد الرحمن عميرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : بدون ، (٢ / ١٥٠) .

(٣) تفسير الخازن (٢ / ١٠٣) . وانظر : (١ / ١٨٧) .

– **انشقاق القمر** : ذكر الخازن هذه المعجزة مدعما قوله بالأدلة من الكتاب والسنة ، ثم نقل أقوال أهل العلم فيها ، بوجوب الإيمان بها ، والرد على الملاحدة المنكرين وقوعها .

يقول – رحمه الله – في تفسير قوله تعالى : ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴾ [القمر : ١] : ((وانشقاق القمر من آيات رسول الله ﷺ الظاهرة ومعجزاته ، يدل عليه ما روي عن أنس رضي الله عنه : ((أن أهل مكة سألوا رسول الله ﷺ أن يريهم آية فأراهم انشقاق القمر مرتين)) . أخرجه البخاري ومسلم [١])) [٢] .

– **حنين الجذع** [٣] : روى ابن عمر – رضي الله عنهما – أنه قال : ((كان النبي – ﷺ – يخطب إلى جذع فلما اتخذ المنبر تحول إليه فحن الجذع فأتاه يمسح يده عليه)) [٤] .

– **تسليم الحجر والشجر عليه** [٥] : روى جابر بن سمرة – رضي الله عنه – أنه قال : قال رسول الله – ﷺ – : ((**إني لأعرف حجرا بمكة ،كان يسلم علي قبل أن أبعث ، إني لأعرفه الآن**)) [٦] .

– **نبع الماء من بين أصابعه** [٧] : روى أنس بن مالك – رضي الله عنه – أنه قال : ((رأيت رسول الله ﷺ وحانت صلاة العصر ، فالتمس الوضوء فلم يجدوه ، فأتي رسول الله ﷺ بوضوء ، فوضع رسول الله ﷺ يده في ذلك الإناء ، فأمر الناس أن يتوضؤوا منه ، فرأيت الماء ينبع من تحت أصابعه ، فتوضأ الناس حتى توضؤوا من عند آخرهم)) [٨] .

---

(١) انظر : صحيح البخاري : كتاب المناقب ، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي – ﷺ – آية فأراهم انشقاق القمر ، حديث رقم (٣٦٣٧) ، ص (٨٩٤) ، وصحيح مسلم : كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ، باب انشقاق القمر ، حديث رقم (٤٦) ، ص (١٥٠٦) . واللفظ لمسلم .

(٢) تفسير الخازن (٤ / ٢١٧) . وانظر : (٢ / ١٤٧) .

(٣) انظر : تفسير الخازن (١ / ١٨٧) .

(٤) صحيح البخاري : كتاب المناقب ، باب علامات النبوة في الإسلام ، حديث رقم (٣٥٨٣) ، ص (٨٨٣) .

(٥) انظر : تفسير الخازن (١ / ٥٥) ، (١ / ١٨٧) .

(٦) صحيح مسلم : كتاب الفضائل ، باب في معجزات النبي – ﷺ – ، حديث رقم (٢) ، ص (١٢٤٩)

(٧) تفسير الخازن (١ / ٤٩) . وانظر : (١ / ١٨٧) .

(٨) صحيح البخاري : كتاب المناقب ، باب علامات النبوة في الإسلام ، حديث رقم (٣٥٧٣) ، ص (٨٨٠) ، وصحيح مسلم : كتاب الفضائل ، باب في معجزات النبي ﷺ ، حديث رقم (٥) ، ص (١٢٤٩) .

❁ **المسألة الثالثة : بعض خصائص النبي – ﷺ – :**

إن الله – عز وجل – قد خص نبينا محمد – ﷺ – بخصائص ميزه بها عن سائر الأنبياء والرسل ، وقد تعرض – رحمه الله – لشيء من ذلك ، ودعم قوله بأدلة من الكتاب والسنة وكان مما ذكر من خصائصه :

– عموم رسالة النبي – ﷺ – :

كان الله – عز وجل – يبعث الأنبياء والرسل إلى أقوامهم خاصة ، ولكنه بعث النبي محمد – ﷺ – إلى الثقلين – الإنس والجن – ، عربهم وعجمهم ، أصفرهم وأحمرهم ، وقد جاءت النصوص الشرعية بتصريح ذلك .

يقول الله : ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف : ١٥٨] يقول الخازن في هذه الآية : ((ففي الآية دليل على عموم رسالته إلى كافة الخلق ؛ لأن قوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ خطاب عام يدخل فيه جميع الناس ، ثم أمره الله عز وجل بأن يقول : ﴿ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ وهذا يقتضي كونه مبعوثا إلى جميع الناس)) [١] .

وقال تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبأ : ٢٨] ، قال الخازن : ((يعني للناس كلهم عامة ، أحمرهم وأسودهم ، عربيهم وعجميهم ... ثم قال : وفيه اختصاصه – أي النبي ﷺ – بالرسالة العامة لكافة الخلق الإنس والجن ، وكان النبي قبله يبعث إلى قومه ، أو إلى أهل بلده ، فعمت رسالة نبينا ﷺ جميع الخلق ، وهذه درجة خص بها دون سائر الأنبياء عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام)) [٢] .

وقد حكى الله عن الجن عندما استمعوا لقراءة النبي – ﷺ – أنهم قالوا : ﴿ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الأحقاف : ٣١] .

وجاء عن جابر – رضي الله عنه – قال : قال رسول الله – ﷺ – : ((**أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي : كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة ، وبعثت إلى كل أحمر وأسود**)) [٣] .

---

(١) تفسير الخازن (٢ / ٢٥٨ – ٢٥٩) .

(٢) نفس المصدر (٣ / ٤٤٨) .

(٣) صحيح مسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، حديث رقم (٣) ، ص (٢٦٥) .

وأما ما ذهب إليه بعض النصارى ومن تبعهم ، بأن النبي - ﷺ - بعث إلى العرب خاصة فواضح البطلان ؛ إذ الإقرار برسالته - ﷺ - يستلزم تصديقه في كل ما يخبر به ، وقد أخبر بأنه رسول الله إلى الناس كافة ، والرسول لا يكذب ، وكذلك أنه كان يبعث رسله ورسائله إلى كسرى وقيصر ، والنجاشي والمقوقس ، وغيرهم من الملوك ، يدعوهم إلى الإسلام والتوحيد [(١)] .

- أن النبي - ﷺ - خاتم النبيين :

لقد تضافرت نصوص كثيرة في بيان ختم نبوة النبي محمد - ﷺ - وعدم وجود نبي بعده مطلقا ، يقول الله - تبارك وتعالى - : ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب : ٤٠] .

وثبت عن النبي - ﷺ - أنه قال : ((**فضلت على الأنبياء بست : أعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالرعب ، وأحلت لي الغنائم ، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا ، وأرسلت إلى الخلق كافة ، وختم بي النبيون**)) [(٢)] .

يقول ابن أبي العز : ((لما ثبت أنه خاتم النبيين ، علم أن من ادعى بعده النبوة ، فهو كاذب ، ولا يقال : فلو جاء المدعي للنبوة بالمعجزات الخارقة ، والبراهين الصادقة كيف يقال بتكذيبه ؟ لأنا نقول : هذا لا يتصور أن يوجد ، وهو من باب فرض المحال ؛ لأن الله تعالى لما أخبر أنه خاتم النبيين فمن المحال أن يأتي مدّع يدعي النبوة ، ولا تظهر أمارة كذبه في دعواه)) [(٣)] .

وقد قرر الخازن - رحمه الله - ختم نبوة النبي - ﷺ - ، وأن شريعته هي المطبَّقة والمعمولة إلى قيام الساعة .

يقول - رحمه الله - في هذه الآية : ((﴿ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ ختم الله به النبوة ، فلا نبوة بعده أي : ولا معه ... فإن قلت : قد صح أن عيسى - عليه السلام - ينزل في آخر الزمان بعده ، وهو نبي .

قلت : إن عيسى - عليه السلام - ممن نبئ قبله ، وحين ينزل في آخر الزمان ينزل عاملا بشريعة

---

(١) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (١ / ١٧٠) ، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١ / ١٦٢) .

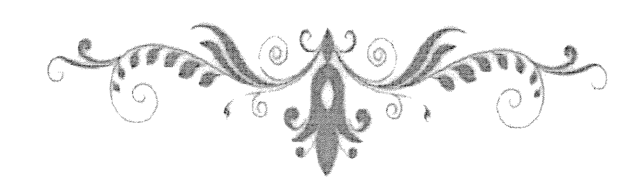
(٢) صحيح مسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، حديث رقم (٥) ، ص (٢٦٦) .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (١ / ١٦٧) .

محمد – ﷺ – ومصليا إلى قبلته كأنه بعض أمته)) (١) .

وقال في موضع آخر : ((والله الذي جعلكم – يا أمة محمد – خلائف في الأرض ، فإن الله أهلك من كان قبلكم من الأمم الخالية ، واستخلفكم فجعلكم خلائف منهم في الأرض تخلفونهم فيها ، وتعمرونها بعدهم ؛ وذلك لأن محمدا – ﷺ – خاتم الأنبياء ، وهو آخرهم ، وأمته آخر الأمم)) (٢) .

وخلاصة ما ذكرناه : أن الله – عز وجل – بعث لكل قوم نبيا ، وجعل آخر الأنبياء وخاتمهم محمد – ﷺ – وخصه بخصائص تميز بها عن سائر الأنبياء ، جعل رسالته إلى كافة الثقلين – الإنس والجن – ، وأنه خاتم المرسلين لا نبي بعده ، وشريعته هي التي ارتضاه الله تعالى ، وهذا النهج هو نهج سلف الأمة – أهل السنة والجماعة – **وقد سلكه الخازن – رحمه الله – ووافقهم في ذلك** .



---

(١) تفسير الخازن (٣ / ٤٢٩) .

(٢) نفس المصدر (٢ / ١٧٩) .

الفصل الرابع :

آراء الخازن في الإيمان باليوم الآخر .

وفيه تمهيد و مبحثان :

تمهيد : وفيه معنى الإيمان باليوم الآخر .

المبحث الأول : الإيمان بما يكون قبل اليوم الآخر .

المبحث الثاني : الإيمان بما يكون في اليوم الآخر .

تمهيد :

إن الله – عز وجل – قد خص لنفسه معرفة الغيبيات دون سواه ، لا ملك مقرب ، ولا نبي مرسل ، ولا ولي من الأولياء ، ولا إمام من الأئمة ، كما قال لنبيه – ﷺ – : ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [النمل : ٦٥] .

ولا يمكن التعرف على هذه الغيبيات إلا لمن أظهره الله عليها ، يقول – عز وجل – : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴾ [الجن : ٢٦ – ٢٧] .

والإيمان بالغيب هو أساس وأصل الإيمان ؛ إذ أركان الإيمان كلها – والتي لا يتم إيمان المرء إلا بها – من الأمور الغيبية ، وبين الله بأن الإيمان بالغيب من صفات المؤمنين المتقين كما قال : ﴿ الم ﴿١﴾ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة : ١ – ٣] .

ولقد شاء الله – عز وجل – أن يجعل اليوم الآخر من الأمور الغيبية ، فلا يعلم عنه ، ولا عن ما يحدث فيه من الأهوال والأحداث إلا الله ، ولا يمكن لأي إنسان – أيا كان هذا الإنسان – معرفة أمور الآخرة إلا بتعريف الله إياه ، عن طريق القرآن أو السنة النبوية .

۞ معنى الإيمان باليوم الآخر :

اليوم الآخر ويراد به : يوم القيامة ، الذي يبعث الناس فيه للجزاء والحساب .

يقول ابن جرير – رحمه الله – عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة : ٤] : ((يعني : بالبعث يوم القيامة ، وإنما سُمّي يومُ القيامة " اليومَ الآخر "، لأنه آخر يوم ، لا يومَ بعده سواه)) [(١)] .

ويشمل جميع الأمور التي تكون قبل الموت ، كعذاب القبر ونعيمه ، وأشراط الساعة ، والنفخ

---

(١) جامع البيان (١ / ٣٩٣) ، وانظر : معالم التنزيل للبغوي (١ / ٦٣) .

في الصور ، والتي تكون بعد الموت ، كالبعث والنشور ، والحشر ، والجزاء والحساب والحوض ، والميزان ، والصراط ، والجنة والنار ، وغير ذلك من أحوال الآخرة التي ثبتت بالأدلة الصحيحة الصريحة من الكتاب والسنة [١] .

وقد جاء التعبير عن هذا اليوم في نصوص القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، فعبر عنه بيوم القيامة ، وبالبعث بعد الموت ، وبالنشور ، ويوم التغابن ، ويوم الآزفة ، والطامة ، والصاخة ، والساعة ، والقارعة ، والحاقة ، والغاشية ، وغير ذلك .

والإيمان باليوم الآخر : هو التصديق الجازم - الذي لا يشوبه أدنى شك - باليوم الذي يبعث فيه الناس من قبورهم ، فيرجعون إلى الله للجزاء والحساب ، وما يقع فيه من الأمور العظام ، وما يقع قبله ، كما أخبر به الله - عَزَّ وَجَلَّ - في كتابه ، وأخبر به خاتم النبيين محمد - ﷺ - في سنته [٢] .

يقول الخازن - رحمه الله - : « **والإيمان باليوم الآخر هو** : التصديق بيوم القيامة ، وما اشتمل عليه من الحشر والنشر ، والحساب ، والميزان والصراط ، والجنة وأنها دار ثوابه وجزائه للمحسنين المطيعين ، والنار وأنها دار جزائه وعقابه للمسيئين العاصين إلى غير ذلك مما صح النقل عن رسول الله ﷺ » [٣] .

والإيمان به أصل من أصول الدين ، وركن من أركان الإيمان الستة ؛ إذ لا يصح إيمان العبد إلا بها جميعا ، وقد دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة - وهي متضافرة - ودل عليه العقل والفطرة السليمة ، ولعلنا نذكر شيئا من هذه الأدلة :

فمن الكتاب مثل :

قوله تعالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ ﴾ [البقرة : ١٧٧] .

---

(١) انظر : تعظيم قدر الصلاة للمروزي (١ / ٣٩٣) ، ومجموع الفتاوى (٥ / ١٤٥) ، ومعارج القبول (٢ / ٨٤٤) ، فتاوى ابن عثيمين (٥ / ١٢٧) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٥ / ١٤٥) .

(٣) عمدة الطالبين ، لوحة (١٢) .

ومثل قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾ [النساء : ١٣٦] .

ومن السنة النبوية مثل :

حديث جبريل الطويل ، الذي سئل فيه النبي - ﷺ - عن الإيمان فقال : ((**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره**)) (١) .

وقوله : ((**لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع : يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، بعثني بالحق ، ويؤمن بالموت ، ويؤمن بالبعث بعد الموت ، ويؤمن بالقدر خيره وشره**)) (٢) .

وأما الفطرة السليمة :

فإنها لا تمنع وقوعه ، بل تدعو إلى الإيمان به ، وترد على من زعم من الضالين بأن العقول تنفي وقوعه ؛ إذ ثبت بالبراهين العقلية أن الكون وما فيه حادث ، لأنه وجد بعد العدم ، والموجود بعد العدم حادث لا شك فيه ، وما من شيء اتصف بالوجود بعد العدم فالفناء من صفاته اللازمة التي لا تنفك عنه بحال ، وخير دليل على هذا : الواقع المشاهد ، ولذا فإن القول بأبدية الكون أمر مستحيل ، والقول بفنائه أمر ممكن يوجبه العقل ، وكذلك بعث الخلائق للجزاء والحساب أمر لا ينكره العقل السليم (٣) .

وكل هذه النصوص تدل دلالة واضحة على وجوب الإيمان باليوم الآخر ، ولذلك وصف الله المؤمنين الذين يؤمنون باليوم الآخر ، ويوقنون به بأنهم على هدى ، ثم الفلاح ديدنهم ومآلهم .

---

(١) سبق تخريجه في : ص (٦٥) ، هامش (٥) .

(٢) أخرجه الترمذي ، كتاب القدر ، باب ما جاء في الإيمان بالقدر خيره وشره ، حديث رقم (٢١٤٥) ، ص (٤٨٥) وقال الألباني : " صحيح " . (صحيح سنن الترمذي ، ص ٤٥) .

وأخرجه ابن ماجة : المقدمة ، باب في القدر ، حديث رقم (٨١) ، (١ / ٣٢) ، وقال الألباني : " صحيح " . (صحيح سنن ابن ماجة ١ / ٤٥) .

(٣) انظر : الإسلام يتحدى لوحيد الدين خان ، تعريب : ظفر الإسلام خان ، تحقيق : عبد الصبور شاهين ، مكتبة الرسالة ، الطبعة : بدون ، ص (٩٥ وما بعدها) .

قـــال الله : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ٤ – ٥] .

ووقوع هذا اليوم وتوقيته لا يعلم به أحد إلا الله وحده ؛ لذا فإنه قال لنبيه محمد – ﷺ – : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [الأعراف : ١٨٧] .

والإيمان باليوم الآخر من الإيمان بالغيب ، الذي يلزم التسليم له ، دون تكلف البحث عن الكيفيات التي هي خارجة عن المنصوص عليه في النصوص الشرعية ؛ لأن إقحام العقل في الغيبيات – كما أسلفت – جناية عليه ، وتعدي لحدوده ، وبالتالي فالنتيجة : الحيرة والشك وضلال مبين .

يقول ابن رجب – رحمه الله – : « ومما يدخل في النهي عن التعمق والبحث عنه : أمور الغيب الخبرية التي أمرنا بالإيمان بها ، ولم يبين كيفيتها ، وبعضها قد لا يكون له شاهد في هذا العالم المحسوس ، فالبحث عن كيفية ذلك هو مما لا يغني ، وهو مما ينهى عنه وقد يوجب الحيرة والشك ويرتقي إلى التكذيب » (١) .

ويقول ابن حجر – رحمه الله – : « ويقتضى الإيمان بأمور الآخرة ، أن ليس للعقل فيها مجال ، ولا يعترض عليها بعقل ولا قياس ولا عادة ، وإنما يؤخذ بالقبول ، ويدخل تحت الإيمان بالغيب ، ومن توقف في ذلك دل على خسرانه وحرمانه » (٢) .

والخازن – رحمه الله – قد تعرض لمسائل تتعلق باليوم الآخر ، وفصّل القول في بعضها ، وأجمله في بعض الآخر ، ولعلنا نذكرها بشيء من الوضوح ، ليتسنى لنا معرفة رأيه فيها على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة المستنبطة من الوحيين ، وفق المباحث التالية :

---

(١) جامع العلوم والحكم ، ص (٥٣٨) .

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١١ / ٣٩٥) .

المبحث الأول :

الإيمان بما يكون قبل اليوم الآخر .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أشراط الساعة .

المطلب الثاني : فتنة القبر وعذابه ونعيمه .

المطلب الثالث : مستقر الأرواح .

۞ المبحث الأول : الإيمان بما يكون قبل اليوم الآخر .

المطلب الأول : أشراط الساعة .

معنى أشراط الساعة :

الأشراط : جمع شرط ، والشَّرَطُ بالتحريك ، العلامة ، وأشراط الشيء أوائله ، ومنه شرط السلطان ، وهم نخبة أصحابه الذين يقدمهم على غيرهم من مجموع جنده (١) .

والساعة : تطلق في الأصل على معنيين :

أحدهما : أن تكون عبارة عن جزء من أربعة وعشرين جزءا ، هي مجموع الليل واليوم والليلة .

والثاني : أن تكون عبارة عن جزء قليل من النهار أو الليل ، يقال : جلست عندك ساعة من النهار ، أي وقتا قليلا منه (٢) .

والساعة في القرآن يراد بها : يوم القيامة (٣) ، كما قال الله تعالى : ﴿ ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ ﴾ [القمر : ١] أي : القيامة (٤) .

والمراد بأشـراط الساعة : أي العلامات التي تسبق قيام القيامة ، وتـدل على قرب وقوعها (٥) .

يقول الخازن – رحمه الله – : « وأشراط الساعة : علاماتها التي تظهر قبلها » (٦) .

وسبب تسمية القيامة بالساعة : قيل : « إشارة إلى أنها ساعة خفيفة يقع فيها أمر عظيم .

---

(١) انظر : الصحاح تاج اللغة للجوهري (٣ / ١١٣٦) ، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣ / ٢٦٠) ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٢ / ٤٦٠) ، ولسان العرب لابن منظور (٧ / ٨٣) .

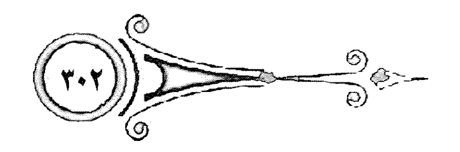
(٢) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٤٢٢) ، ولسان العرب (٦ / ٤٣٢) .

(٣) انظر : المفردات في غريب القرآن للأصفهاني (١ / ٣٢٧) ، وفتح الباري (١١ / ٣٦٤) .

(٤) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٢٢ / ٥٦٥) ، وأضواء البيان (٦ / ٦٦٥) .

(٥) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٤٦٠) ، والمفردات في غريب القرآن (١ / ٣٤٠) ، وفتح الباري (١٣ / ٧٩) .

(٦) تفسير الخازن (١ / ٢٥) .



وقيل : سميت ساعة لوقوعها بغتة ، أو لطولها ، أو لسرعة الحساب فيها ، أو لأنها عند الله خفيفة مع طولها على الناس »[١] .

وقال الخازن : « سميت ساعة ؛ لأنها تقوم في ساعة غفلة وبغتة ، أو لأن حساب الخلائق ينقضي فيها في ساعة واحدة - أي في وقت يسير- »[٢] .

ووقت قيام الساعة لا يعلم به أحد إلا الله كما قال : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ﴾ [الأعراف : ١٨٧] .

يقول الخازن : « قال المحققون : وسبب إخفاء علم الساعة ووقت قيـامها عن العباد ؛ ليكونوا على خوف وحذر منها ، لأنهم إذا لم يعلموا متى يكون ذلك الوقت كانوا على وجل وخوف وإشفاق منها ، فيكون ذلك أدعى لهم إلى الطاعة والتوبة ، وأزجر لهم عن المعصية »[٣] .

وقال في قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [فصلت : ٤٧] : « يعني إذا سأل عنها سائل قيل له : لا يعلم وقت قيام الساعة إلا الله - تعالى - ولا سبيل للخلق إلى معرفة ذلك »[٤] .

وقد قسم العلماء أشراط الساعة إلى قسمين :

١) **أشراط كبرى** : وهي التي تظهر قرب قيام الساعة ، وتكون غير معتادة الوقوع ، فإذا ظهرت واحدة تتابعت الأخرى سريعا ، وهي عشر علامات ،كما جاء في حديث حذيفة بن أسيد الغفاري - رضي الله عنه - قال : « اطلع النبي - صلى الله عليه وسلم - علينا ونحن نتذاكر ، فقال : ((**ما تذاكرون ؟**)) قالوا : نذكر الساعة . قال : ((**إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات**)) فذكر الدخان ، والدجال ، والدابة ، وطلوع الشمس من مغربها ، ونزول عيسى ابن مريم - صلى الله عليه وسلم - ، ويأجوج ومأجوج ، وثلاثة خسوف : خسف بالمشرق ، وخسف بالمغرب ، وخسف بجزيرة العرب ، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم »[٥] .

---

(١) فتح الباري (١١ / ٣٨٩) . وانظر : لسان العرب (٦ / ٤٣٢) .

(٢) تفسير الخازن (٢ / ٢٧٨) .

(٣) تفسير الخازن (٢ / ٢٧٨) . وانظر : (٢ / ١٠٧) ، (٢ / ٤٤٦) ، (٤ / ٤٥٢) .

(٤) تفسير الخازن (٤ / ٩٢) .

(٥) صحيح مسلم : كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب في الآيات التي تكون قبل الساعة ، حديث رقم (٣٩) =

٢- أشراط صغرى : وهي التي تسبق الساعة بأزمان ، وتكون من نوع المعتاد ، وهي ماعدا العشر المتقدمة [(١)] .

وقسم بعض العلماء أشراط الساعة إلى ثلاثة أقسام من حيث ظهورها :

الأول : قسم ظهر وانتهى ؛ كمبعث النبي - ﷺ - وموته ، وفتح بيت المقدس في عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ، وظهور بعض مدعي النبوة وغيرها .

الثاني : قسم ظهر ولا يزال يظهر ؛ كظهور الخوارج ، والقول بخلق القرآن ، وظهور الفتن وغيرها .

الثالث : قسم لم يظهر بعد ، وهي العلامات العشر الكبرى المذكورة في حديث حذيفة الآنف ذكره ، وبعض العلامات الصغرى [(٢)] .

فالأول والثاني يدخلان في أشراط الساعة الصغرى ، وأما الثالث فيدخل في أشراط الساعة الكبرى وبعض الصغرى ؛ إذ إنها تظهر بين الفينة والأخرى .

والخازن - رحمه الله - قد ذكر بعضا من أشراط الساعة التي **وافق فيها منـهج سلف الأمة - أهل السنة والجماعة -** واستدل عليها بنصوص الشرع ، ولعلي أذكر تلك العلامات التي ذكرها بشيء من الوضوح وفق المسائل التالية :

۞ المسألة الأولى : ظهور المسيح الدجال :

من علامات الساعة الكبرى التي ثبتت بالنصوص الشرعية الصحيحة ، ظهور رجل في آخر الزمان اسمه (المسيح الدجال) ، يدعي الألوهية ، ومكتـوب بين عينيه " كافر " يقرؤه كل

= ص (١٥٥١) .

(١) انظر : فتح الباري (١٣ / ٨٠) .

(٢) انظر : الإشاعة لأشراط الســـاعة لمحمد بن عبد الرسول البرزنجي (ت : ١٠١٣هـ) ، تحقيق : موفق فوزي الجبر دار النمير ، دار الهجرة ، دمشق - سوريا ، الطبعة : الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، ص (١٦) ، والبحـــور الزاخرة في علوم الآخرة لشمس الدين أبو العون محمد ابن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت : ١١٨٨هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم شلبي شومان ، شركة غراس ، الكويت ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، (١ / ٣٧٢) .

مسلم[١] ، ويعطى من خوارق العادات ، وعجائب الأمور ، يفتن بها الناس ، وتكون فتنته من أشد الفتن والمحن .

وسمي بالمسيح ؛ لأن إحدى عينيه ممسوحة كما جاء في الحديث الصحيح عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – [٢] .

وسمي بالدجال ؛ لكثرة تدجيله وكذبه ، أو لأنه يغطي الحق بالباطل ، أو يغطي كفره وكذبه بتمويهه على الناس ، وخداعهم بما معه من خوارق العادات ، وقيل غير ذلك [٣] .

والمسيح الدجال هو مسيح الضلالة والفتن ، والمسيح الهدى هو عيسى – عليه السلام – وتسمية الدجال بالمسيح ؛ لأن إحدى عينيه ممسوحة ، وتسمية عيسى – عليه السلام – بالمسيح – وهو اسم خصه الله به كما في قوله : ﴿ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ [المائدة : ٧٥] – ؛ لأنه كان يمسح على ذي عاهة فيبرأ بإذن الله [٤] .

ولفظ الدجال إذا أطلق يتبادر إلى الذهن الدجال الأعور ، وأصبح هذا اللفظ علما عليه .

وقد ثبتت أحاديث كثيرة في ظهور الدجال في آخر الزمان ، وما يأتي من خوارق العادات يفتن بها الناس ، ثم ينزل عيسى – عليه السلام – فيقتله .

يقول الخازن – رحمه الله – عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا ﴾ [آل عمران : ٤٦] : « وفي هذه نص على أنه سينزل من السماء إلى الأرض ويقتل الدجال » [٥] .

والنبي – صلى الله عليه وسلم – قد وصفه لأمته وصفا جليا دقيقا ، وحذرها من شره كما حذر الأنبياء من قبله ، وعلمها ما يعصمها به – بإذن الله – من شره وفتنه ، ومما يدل على ذلك :

---

(١) انظر : صحيح مسلم : كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب ذكر الدجال وصفته وما معه ، حديث رقم (١٠٣) ، ص (١٥٦٧) .

(٢) انظر : نفس المصدر .

(٣) انظر : لسان العرب (٤ / ٢٩٤) مادة " دجل " ، وفتح الباري (١٣ / ٩٧) ، والتذكرة للقرطبي (٣ / ١٣٠٤) .

(٤) انظر : نفس المراجع .

(٥) انظر : تفسير الخازن (١ / ٢٤٦) .

ما جـاء عن أنس بن مالك - ﷺ - قال : قال رسـول الله - ﷺ - ((**ما بعـث نبي إلا أنذر أمته الأعـور الكذاب ، ألا إنه أعـور ، وإن ربكم ليس بأعـور ، وإن بين عينيه مكتوب كافر**)) [١] .

يقول النووي - رحمه الله - : ((الصحيح الذى عليه المحققون أن هذه الكتابة على ظاهرها ، وأنها كتابة حقيقة ، جعلها الله آية وعلامة من جملة العلامات القاطعة بكفره ، وكذبه وإبطاله ، ويظهرها الله تعالى لكل مسلم كاتب وغير كاتب ، ويخفيها عمن أراد شقاوته وفتنتة ولا امتناع فى ذلك)) [٢] .

وعن النواس بن السمعان - ﷺ - قال : ذكر رسول الله - ﷺ - الدجال ذات غداة ، فخفض فيه ورفع ، حتى ظنناه في طائفة النخل ، فلما رحنا إليه عـرف ذلك فينا ، فقال : ((**ما شأنكم ؟**)) قلنا : يا رسول الله : ذكرت الدجال غداة فخفضت فيه ورفعت حتى ظنناه في طائفة النخل ، فقال : ((**غير الدجال أخوفني عليكم ، إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم ، وإن يخرج ولست فيكم فامرؤ حجيج نفسه ، والله خليفتي على كل مسلم . إنه شاب قطط عينه طافئة كأني أشبهه بعبد العزى بن قطن ، فمن أدركه منكم فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف ، إنه خارج خلة بين الشام والعراق ، فعاث يمينا وعاث شمـالا ، يا عباد الله فاثبتوا**)) . قلنا يا رسول الله : وما لبثه في الأرض ؟ قال : ((**أربعون يوما : يوم كسنة ، ويوم كشهر ، ويوم كجمعة ، وسائر أيامه كأيامكم**)) . قلنا يا رسـول الله : فذلك اليوم الذي كسنة أتكفينا فيه صلاة يوم ؟ قال : ((**لا ، اقدروا له قدره**)) . قلنا يا رسول الله : وما إسـراعه في الأرض ؟ قال : ((**كالغيث استدبرته الريح فيأتي على القوم فيدعوهم ، فيؤمنون به ويستجيبون له ، فيأمر السماء فتمطر ، والأرض فتنبت ، فتروح عليهم سارحتهم أطول ما كانت ذرا ، وأسبغه ضروعا ، وأمده خواصر ، ثم يأتي القوم فيدعوهم ، فيردون عليه قوله ، فينصرف عنهم ، فيصبحون ممحلين ليس بأيديهم شيء من أموالهم ، ويمر بالخربة فيقول**

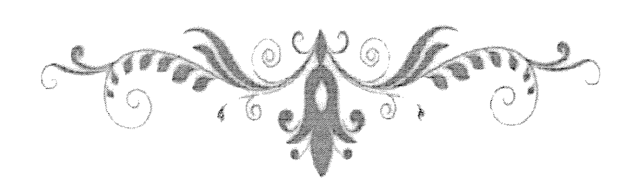
---

(١) صحيح البخاري : كتاب الفتن ، باب ذكر الدجال ، حديث رقم (٧١٣١) ، ص (١٧٦٢) ، وصحيح مسلم : كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب ذكر الدجال وصفته وما معه ، حديث رقم (١٠١) ، ص (١٥٦٦) واللفظ للبخاري .

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن حجاج (١٨ / ٦٠) .

لها : أخرجي كنوزك ، فتتبعه كنوزها كيعاسيب النحل ، ثم يدعو رجلا ممتلئا شبابا ، فيضربه بالسيف فيقطعه جزلتين رمية الغرض ، ثم يدعوه فيقبل ويتهلل وجهه يضحك ، فبينما هو كذلك إذ بعث الله المسيح ابن مريم ، فينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق بين مهرودتين ، واضعا كفيه على أجنحة ملكين ، إذا طأطأ رأسه قطر ، وإذا رفعه تحدر منه جمان كاللؤلؤ ، فلا يحل لكافر يجد ريح نفسه إلا مات ، ونفسه ينتهي حيث ينتهي طرفه ، فيطلبه حتى يدركه بباب لد فيقتله)) (١) .

وقد أورد الخازن - رحمه الله - هذا الحديث ثم شرح غريب ألفاظه شرحا مفيدا (٢) ، وعقد فصلا أسماه " فصل في ذكر الدجال " ، أورد فيه بعض الأحاديث المتعلقة بالدجال ، وما يمارس من خوارق العادات وعجائب الأمور لغرض فتنة الناس ، وما جاء في صفته ومصيره المحتوم على يد نبي الله عيسى - عليه السلام - (٣) .



---

(١) صحيح مسلم : كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب ذكر الدجال وصفته وما معه ، حديث رقم (١١٠) ، ص (١٥٦٨) .

(٢) انظر : تفسير الخازن (٣ / ٢٤٣) .

(٣) انظر : نفس المصدر (٤ / ٧٦) .

المسألة الثانية : نزول عيسى – عليه السلام – :

ثبت بالنصوص الشرعية الصريحة الصحيحة ، بأن من علامات الساعة الكبرى نزول عيسى – عليه السلام – في آخر الزمان ؛ لأنه لم يمت كما زعمت اليهود ، بل رفعه الله إليه ، يقول الله : ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [النساء : ١٥٧ – ١٥٨] ، فينزل في المنارة البيضاء بدمشق ، فيقتل الدجال ، ويملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا ، ويكسر الصليب ، ويضع الجزية [(١)] ، ولا يقبل إلا الإسلام ، ويحكم بشريعة نبينا محمد – صلى الله عليه وسلم – ، ويمكث في الأرض [(٢)] حتى تأتيه المنية ، فيموت ويصلى عليه ، ويدفن .

ونزوله في آخر الزمان ثابت بالكتاب والسنة ، وإجماع سلف الأمة .

فأما الكتاب :

فمنه قوله تعالى : ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾ [النساء : ١٥٩]

وقوله : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ ﴾ [الزخرف : ٦١] .

وقد قال جمع من المفسرين بأن الضمير– الهاء – يعود إلى عيسى – عليه السلام – [(٣)] وبه قال

---

(١) أي : يحمل الناس على دين الإسلام ، ولا تقبل من أحد الجزية ، فإما الإسلام أو السيف .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٥ / ١٩٧) ، وتفسير ابن كثير (٢ / ٤٥٤) ، ولوامع الأنوار البهية (٢ / ٩٥) .

(٢) جاء في بعض الروايات أنه يمكث سبع سنين كما في حديث رواه مسلم : كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب في خروج الدجال ، حديث رقم (١١٦) ، ص (١٥٧٢) ، وفي بعضها أنه يمكث أربعين سنة كما في حديث رواه أحمد في مسنده حديث رقم (٩٢٧٠) ، (١٥ / ١٥٣) ، وكلا الحديثين صحيحين ، وقد جمع أهل بين الحديثين وقالوا : إن حديث السبع سنين يحمل على مدة مكثه بعد نزوله ، أما حديث الأربعين سنة يحمل على مدة مكثه بعد نزوله (٧) سنين مع مدة مكثه قبل رفعه إلى السماء (٣٣) سنة على المشهور .

انظر : النهاية في الفتن والملاحم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت : ٧٧٤ هـ) ، تحقيق : عصام الدين الصبابطي ، دار الحديث ، مصر ، الطبعة : بدون ، (١ / ١٦٣) .

(٣) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٩ / ٣٧٩) (٢١ / ٦٣١) ، وتفسير السمعاني (١ / ٥٠٠) =

الخازن -رَحِمَهُ اللَّهُ- في تفسيره لهاتين الآيتين ، حيث قال في الأولى : ((يعني بعيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وأنه عبد الله ورسوله وروحه وكلمته)) [١] ، وقال في الثانية : (﴿ وَإِنَّهُۥ ﴾ يعني : عيسى ﴿ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ ﴾ يعني : نزوله من أشراط الساعة يعلم به قربها)) [٢] .

وأما السنة :

فقد وردت نصوص كثيرة في إثبات نزول عيسى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - من أشراط الساعة ، حتى بلغت حد التواتر كما حكى بذلك أهل العلم [٣] ، ومن تلك الأحاديث : حديث حذيفة بن أسيد الغفاري - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الذي جاء فيه عن النبي - ﷺ - ((**إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات**)) وذكر منها نزول عيسى ابن مريم [٤] .

وأما الإجماع :

فقد أجمع سلف هذه الأمة على نزول عيسى في آخر الزمان يحكم بشرعة محمد ﷺ [٥] .

۞ المسألة الثالثة : خروج يأجوج ومأجوج :

إن خروج يأجوج ومأجوج من علامات الساعة الكبرى كما جاء بنص صريح في حديث حذيفة الآنف ذكره [٦] .

ويأجوج ومأجوج : لفظان عربيان ، وقيل : أعجميان .

فإن قلنا عربيان فهما مشتقان من " أجت النار أجيجا " إذا التهبت ، أو من " الأجاج " وهو : الماء الشديد الملوحة المحرق من ملوحته . أو من " ماج " إذا اضطرب .

وهما على وزن يفعول في (يأجوج) ، ومفعول في (مأجوج) ، أو على وزن فاعول

= (٥ / ١١٢) ، وتفسير القرآن العظيم (٢ / ٤٧) ، (٢ / ٤٦٥) .

(١) انظر : تفسير الخازن (٢ / ٤٤٥) .

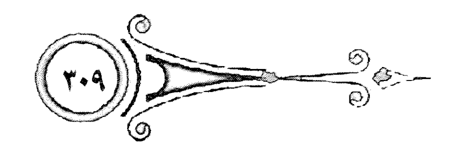
(٢) انظر : نفس المصدر (٤ / ١١٢) .

(٣) انظر : تفسير القرآن العظيم (٧ / ٢٣٦) ، وفتح الباري (٦ / ٤٩٣) ، ونظم المتناثر ، ص (٢٢٩) .

(٤) سبق تخريجه في : ص (٣٠٢) ، هامش (٥) .

(٥) انظر : لوامع الأنوار البهية (٢ / ٩٤) .

(٦) انظر : ص (٣٠٢) من هذا البحث .



فيهما [١] .

وإذا قلنا : إن يأجوج ومأجوج لفظان أعجميان ، فلا يكون لهما اشتقاق ؛ إذ الأعجمية لا تشتق من العربية ، والعربية لا تشتق من الأعجمية [٢] .

واشتقاق اللفظين من " ماج " أقرب ، بدلالة قوله تعالى : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [الكهف : ٩٩] ، وذلك عند خروجهم من السد [٣] .

وقد ذهب الخازن – رحمه الله – إلى القول باشتقاقهما فقال : ((إن يأجوج ومأجوج أصلهما من أجيج النار ، وهو ضوؤها وشررها ، شبهوا به ؛ لكثرتهم وشدتهم)) [٤] .

وأصلهما من أولاد آدم ، ويدل عليه ما جاء في الأحاديث النبوية منها :

حديث أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – : عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال : ((**يقـــول الله تعالى : يا آدم . فيقول : لبيك وسعديك والخير في يديك . فيقول : أخرج بعث النار . قال : وما بعث النار ؟ قال : من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين ، فعنده يشيب الصغير ، وتضع كل ذات حمل حملها ، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عـذاب الله شديد**)) . قالوا يا رسول الله : وأينا ذلك الواحد ؟ قال : ((**أبشروا فإن منكم رجلا ومن يأجوج ومأجوج ألفا**)) [٥] .

وقد ذكر الخازن – رحمه الله – بأنهما من ذرية يافث أبي الترك ، ويافث من ولد نوح – عليه السلام – [٦] .

---

(١) انظر : لسان العرب (١ / ٧٧ – ٧٨) مادة " أجج " .

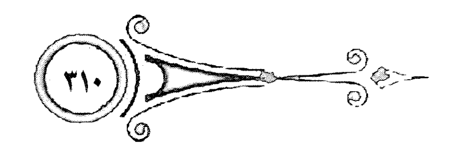
(٢) انظر : تاج العروس من جواهر القاموس لأبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزاق الحسيني ، المعروف بمرتضى الزَّبيدي (١١٤٥ – ١٢٠٥هـ) ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، الطبعة : بدون ، (١ / ٢٨) .

(٣) انظر : فتح الباري (١٣ / ١٠٦) .

(٤) تفسير الخازن (٣ / ١٧٧) .

(٥) صحيح البخاري : كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قصة يأجوج ومأجوج ، حديث رقم (٣٣٤٨) ص (٨٢٤) وصحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب قوله يقول الله لآدم أخرج بعث النار من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين ، حديث رقم (٣٧٩) ، ص (١٣٨) .

(٦) انظر : تفسير الخازن (٣ / ١٧٧) . وانظر : البداية والنهاية لابن كثير (١ / ٢٧٠) .



وظهور يأجوج ومأجوج في آخر الزمان من علامات قرب الساعة بدلالة النصوص الشرعية ، وأن خروجهم يكون بعد نزول عيسى – عليه السلام – ، وبعد قتله للمسيح الدجال ، فيعيثوا في الأرض فسادا وطغيانا ، ويهلكوا الحرث والنسل ، عند ذلك يتضرع نبي الله عيسى إليه ليرفع عنهم ما حل من البلاء والمحن ، فيستجيب الله دعوته ، ويرسل عليهم أضعف خلقه من الدود الصغير فيهلكهم ويصبحوا قتلى كنفس واحدة ، فتمتلئ الأرض من نتنهم . فيؤذى الناس منه أشد من حياتهم ، فيتضرع عيسى إلى الله ثانية ، فيرسل طيرا تحملهم وتطرحهم حيث شاء الله ، ثم يرسل مطرا فيغسل الأرض ويطهرها من آثارهم ، ثم يأمر الله الأرض أن تخرج ما فيها من الخيرات والبركات ، فيعيش الناس في سعادة ورغد العيش (١) .

ومما يدل على أن خروجهم من قرب قيام الساعة ، قول الله – عز وجل – : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ۝٩٦ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ ﴾ [الأنبياء : ٩٦ – ٩٧] .

وجاء عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ((**إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات**)) وذكر منها خروج يأجوج ومأجوج (٢) .

وقد صرح الخازن – رحمه الله – بذلك ، حيث قال عند تفسير قوله : ﴿ وَتَرَكۡنَا بَعۡضَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ يَمُوجُ فِي بَعۡضٖۖ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَجَمَعۡنَٰهُمۡ جَمۡعٗا ﴾ [الكهف : ٩٩] : ((فيه دليل على أن خروج يأجوج ومأجوج من علامات قرب الساعة)) (٣) .

۞ المسألة الرابعة : طلوع الشمس من مغربها :

إن طلوع الشمس من جهة المشرق ، وغروبها من جهة المغرب هو من السنن الله – عز وجل – الجارية في الكون ، والأمر المعتاد ، والواقع الحاصل ، ولكن اقتضت حكمة الله البالغة ، ومشيئته النافذة أن تطلع الشمس على خلاف عادتها المألوفة ، فتطلع من جهة المغرب ، وتغرب من جهة المشرق ، ويكون آية وعلامة لقرب قيام الساعة .

---

(١) انظر : صحيح مسلم : كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب ذكر الدجال وصفته وما معه ، حديث رقم (١١٠) ، ص (١٥٦٨) .

(٢) سبق تخريجه في : ص (٣٠٢) ، هامش (٥) .

(٣) تفسير الخازن (٣ / ١٧٩) .

وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة الصحيحة ، يقول الله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ﴾ [الأنعام : ١٥٨] . وفي بيان مراد قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾ اتفق جمهور المفسرين على أن المراد به : طلوع الشمس من مغربها [١] .

قال الخازن في تفسير هذه الآية : ((قال جمهور المفسرين : هو طلوع الشمس من مغربها)) [٢] ثم سرد مجموعة من الأحاديث في ما يتعلق بهذه العلامة العظيمة .

وجاء عن النبي – ﷺ – أنه قال : ((**لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها فإذا طلعت ورآها الناس آمنوا أجمعون ، وذلك حين لا ينفع نفسا إيمانها ثم قرأ الآية**)) [٣] .

فإذا جاء ذلك اليوم الذي تطلع فيه الشمس من المغرب ، لا ينفع نفسا إيمانها لمن كان كافرا ، أو مشركا ، ولا ينفع نفسا توبتها لمن كان مؤمنا مقيما على المعاصي ؛ لأن طلوع الشمس من مغربها آية عظيمة ، يراها أهل ذلك الزمان ، فتنكشف لهم الحقائق ، وتتيقن كل نفس – لم تكن آمنت من قبل ، أو كسبت في إيمانها خيرا – بما وعد ربها ، وحالهم في ذلك الوقت كحال من قال الله عنهم : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوٓا ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ﴿٨٤﴾ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [غافر : ٨٤ – ٨٥] .

روى أبو هريرة – رضي الله عنه – قال : قال النبي – ﷺ – أنه قال : ((**من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه**)) [٤] .

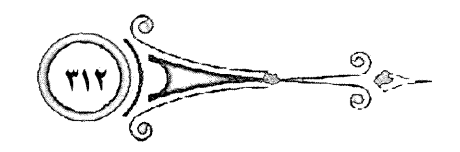
---

(١) انظر : جامع البيان (٦ / ١٨١) ، وتفسير السمعاني (٢ / ١٥٩) ، وتفسير القرآن العظيم (٣ / ٣٧١) .

(٢) تفسير الخازن (٢ / ١٧٥) .

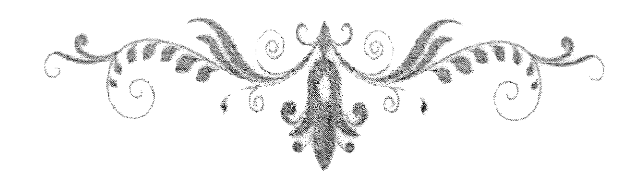
(٣) صحيح البخاري : كتاب التفسير ، باب ﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾ ، حديث رقم (٤٦٣٦) ، ص (١١٤١) ، وصحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان ، حديث رقم (٢٤٨) ، ص (٩٢) واللفظ للبخاري .

(٤) رواه مسلم : كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه ، حديث رقم (٤٣) ، ص (١٤٤٩) .



وعن أبي موسى – ﷺ – قال : قال رسول الله – ﷺ – أنه قال : ((**إن الله ﷻ يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ، ويبسط يده بالنهار ليتوب مســيء الليل ، حتى تطلع الشمس من مغربها**)) [(١)] .

يقول ابن كثير بعد أن سرد مجموعة من الأحاديث تتعلق بهذه العلامة : ((فهذه الأحاديث المتواترة مع الآية الكريمة – أي قوله : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ﴾ – ، دليل على أن من أحدث إيماناً ، أو توبة بعد طلوع الشمس من مغربها لا يقبل منه ، وإنما كان كذلك والله أعلم ؛ لأن ذلك من أكبر أشراط الساعة ، وعلاماتها الدالة على اقترابها ودنوها ، فعومل ذلك الوقت معاملة يوم القيامة)) [(٢)] .



---

(١) رواه مسلم : كتاب التوبة ، باب قبول التوبة من الذنوب وإن تكررت الذنوب والتوبة ، حديث رقم (٣١) ، ص (١٤٧٥) .

(٢) النهاية في الفتن والملاحم (١ / ١٨٦) .

المطلب الثاني : فتنة القبر وعذابه ونعيمه .

۞ المسألة الأولى : فتنة القبر .

إن العبد إذا وضع في قبره بعد موته ، كان قبره أول منزل من منازل الآخرة ، فمن وُفِّق وهدي فيه نجا وفاز ، وكان ما بعده أيسر وأسهل ، ومن شقي فيه وضل ، هلك وخسر ، وكان ما بعده أعسر وأشد ، كما ثبت عن النبي الهدى - ﷺ - من حديث عثمان بن عفان - رضي الله عنه - : ((**إن القبر أول منازل الآخرة ، فإن نجا منه فما بعده أيسر منه ، وإن لم ينج منه فما بعده أشد منه**)) (١) .

وفتنة القبر يراد بها : اختبار الميت وسؤاله عن ربه ، ودينه ، ونبيه ، بعد إرجاع الروح إلى جسده (٢) من قِبَلِ الملكين - المنكر ونكير - (٣) .

وهي ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع .

فأما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [إبراهيم : ٢٧] .

---

(١) أخرجه الترمذي : كتاب الزهد ، حديث رقم (٢٣٠٨) ، ص (٥٢٢) ، وقال : " حسن غريب " ، وقال الألباني : " حسن " (صحيح سنن الترمذي ٢ / ٥٢٧) .

وأخرجه ابن ماجة : كتاب الزهد ، باب ذكر القبر والبلى ، حديث رقم (٤٢٦٧) ، ص (٢ / ١٤٢٦) وقال الألباني : " حسن " (صحيح سنن ابن ماجة ٣ / ٣٨٨) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٤ / ٢٥٧) ، ولوامع الأنوار البهية (٢ / ٣) .

(٣) جاء في الصحيحين سؤال الملكين للعبد في القبر . انظر : صحيح البخاري : كتاب الجنائز ، باب الميت يسمع خفق النعال حديث رقم (١٣٣٨) ، ص (٣٢٢) ، وصحيح مسلم : كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه ، حديث رقم (٧٠) ، ص (١٥٣٥) .

- **أما تسمية الملكين** بـ (منكر ونكير) : فقد ثبت ذلك في الحديث كما في الترمذي ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في عذاب القبر ، حديث رقم (١٠٧١) ، ص (٢٥٣) وقال الألباني : " حسن " (١ / ٥٤٤) .

وجاءت هذه التسمية في لسان علماء أهل السنة والجماعة كـ : الإمام أحمد في : (طبقات الحنابلة ١ / ١٣٥) ، والآجري في : (الشريعة ١٢ / ١٢٨٨) ، وابن بطة في : (الشرح والإبانة ، ص ٢١٧) ، والأصفهاني في : الحجة في بيان المحجة : (١ / ٤٧٥) ، وابن القيم في : (الروح ١ / ٣٦٣) .

أخرج ابن جرير الطبري – رَحِمَهُ اللَّهُ – في تفسيره بسنده عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أنه قال : تلا رسول الله ﷺ : ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ ، قال : ((**ذاك إذا قيل في القبر : مَنْ ربك ؟ وما دينك ؟ فيقول : ربي الله ، وديني الإسلام ، ونبيّي محمدٌ – ﷺ – ، جاء بالبينات من عِنْد الله فآمنتُ به وصدَّقت . فيقال له : صَدَقْتَ ، على هذا عشت ، وعليه مِتَّ ، وعليه تُبْعَث**)) [1] .

وأما السنة : فقول النبي – ﷺ – : ((**وإنه قد أوحى إلي أنكم تفتنون في القبور قريبا أو مثل فتنة المسيح الدجال**)) [2] .

وأيضا فقد ثبت عن النبي – ﷺ – أنه كان يستعيذ من فتنة القبر ، روت عائشة – رضي الله عنها – أن النبي – ﷺ – كان يقول : ((**اللهم إني أعوذ بك من الكسل والهرم والمأثم والمغرم ، ومن فتنة القبر وعذاب القبر** ...)) [3] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رَحِمَهُ اللَّهُ – : ((وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في هذه الفتنة من حديث البراء بن عازب ، وأنس بن مالك ، وأبي هريرة ، وغيرهم رضي الله عنهم)) [4] .

وأما الإجماع : فقد أجمعت الأمة على ثبوت فتنة القبر ووقوعها ، والاستعاذة منها ومن

---

(١) جامع البيان (١٦ / ٥٩٦) . وقال محققه أحمد محمد شاكر : " فهذا خبر صحيح الإسناد ، ولم أجده عند غير أبي جعفر " . وانظر : تفسير ابن كثير (٤ / ٥٠٠) .

(٢) جزء من حديث أسماء بنت أبي بكر – رضي الله عنهما – . أخرجه البخاري ، كتاب الوضوء ، باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل ، حديث رقم (١٨٤) ، ص (٥٨) . ومسلم ، كتاب الكسوف ، باب ما عرض على النبي – ﷺ – في صلاة الكسوف من أمر ، حديث رقم (١١) ص (٤٥٢) .

(٣) أخرجه البخاري : كتاب الدعوات ، باب التعوذ من المأثم والمغرم ، حديث رقم (٦٣٦٨) ، ص (١٥٨٧) . ومسلم : كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب التعوذ من شر الفتن وغيرها ، حديث رقم (٤٩) ، ص (١٤٥١) .

(٤) مجموع الفتاوى : (٤ / ٢٥٧) . وانظر : الروح (١ / ٢٨٤) ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٥٧٨) ، ونظم المتناثر من الحديث المتواتر لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني ، تحقيق : شرف الدين حجازي ، دار الكتب السلفية ، مصر ، الطبعة : الثانية ، ص (١٢٥) .

شرها . يقول أبو الحسن الأشعري [١] - رحمه الله - : « وأجمعوا على أن عذاب القبر حق ، وأن الناس يفتنون في قبورهم بعد أن يحيون فيها ويسألون ، فيثبت الله من أحب تثبيته » [٢] .

وقال ابن عبد البر - رحمه الله - بعد أن ساق حديث الكسوف : « وأما قوله : أوحي إلي أنكم تفتنون في قبوركم فإنه أراد فتنة الملكين منكر ونكير ، حين يسألان العبد : من ربك ؟ وما دينك ؟ ومن نبيك ؟ . والآثار في هذا متواترة ، وأهل السنة والجماعة كلهم على الإيمان بذلك ، ولا ينكره إلا أهل البدع » [٣] .

وبناء على ما تقدم فقد كان منهج أهل السنة والجماعة إثبات وقوع فتنة القبر بعد الموت ، والاستعاذة منها كما كان النبي - ﷺ - ، وسؤال منكر ونكير للعبد عن ربه ، ودينه ، ونبيه .

يقول الإمام أحمد - رحمه الله - : « إن هذه الأمة تفتن في قبورها ، وتسأل عن الإيمان والإسلام ، ومن ربه ؟ ومن نبيه ؟ ويأتيه منكر ونكير كيف شاء الله - عز وجل - وكيف أراد والإيمان » [٤] .

وقال ابن أبي زمنين [٥] - رحمه الله - : « وأهل السنة يؤمنون بأن هذه الأمة تفتن في

---

(١) هو : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سالم الأشعري ، نسبة إلى الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري ، وهو شيخ الأشاعرة وإمامهم ، مرت حياته - في المشهور - بثلاث مراحل : مرحلة سلك فيها منهج الاعتزال ، ثم تاب منه ، ومرحلة سلك فيها منهج ابن كلاب ، ثم تاب منه ، ومرحلة سلك فيها منهج السلف ومات عليه ، والذين ينسبون إليه اتبعوه قبل أن ينتقل إلى مذهب السلف ، له مؤلفات عدة منها : " مقالات الإسلاميين ، والإبانة عن أصول الديانة ، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع وغيرها ، توفي سنة (٣٢٤هـ) .

انظر : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (٧ / ٤٩٤) ، والديباج المذهب في معرفة علماء المذهب لابن فرحون ، ص (٢٩٣) ، وطبقات الشافعية لابن شهبة (١ / ٨١) .

(٢) رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت : ٣٣٠هـ) ، تحقيق : عبد الله شاكر محمد الجنيدي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة النبوية - السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م ، الإجماع التاسع والثلاثون ، ص (٢٧٩) .

(٣) التمهيد (٢٢ / ٢٤٧) .

(٤) شرح أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل ، لابن جبرين ، ص (٧١) .

(٥) **هو** : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى المري الألبيري الأندلسي المالكي ، ولد سنة (٣٢٤هـ) وكان مفتي قرطبة ، واشتهر في علم الفقه والحديث والتفسير ، والأدب والشعر ، وكان راسخا في العلم ، مقتفيا لآثار السلف ، له تصانيف كثيرة منها : مختصر تفسير ابن سلام ، وحياة القلوب في الزهد ، وأصول السنة =

قبورها ، وتسأل عن النبي ﷺ، كيف شاء الله ، ويصدقون بذلك بلا كيف ، قال الله ﷻ : ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْءَاخِرَةِ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [إبراهيم : ٢٧])) (١) .

ورأي الخازن - رحمه الله - في مسألة فتنة القبر واضح وجلي ، حيث قرر بإثبات وقوع فتنة القبر للعبد ، وأنه إذا وضع في قبره يأتيه ملكان فيسألانه عن ربه ، ودينه ، ونبيه ، كما ثبت ذلك عن المصطفى - ﷺ - .

يقول - رحمه الله - في تفسير قول الله - ﷻ - : ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [إبراهيم : ٢٧] : ((﴿ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ يعني في القبر عند السؤال)) . ثم ذكر أحاديث صحيحة استدلالا على قوله في إثبات السؤال في القبر . إلى أن قال : ((فينبغي للعبد المسلم أن يكثر من قول لا إله إلا الله محمد رسول الله في جميع حالاته ، من قيامه وقعوده ونومه ويقظته ، وجميع حركاته وسكناته ، فلعل الله ﷻ أن يرزقه ببركة مواظبته على شهادة الإخلاص التثبيت في القبر ، ويسهل عليه جواب الملكين بما فيه خلاصُه من عذاب الآخرة ، نسأل الله التثبيت في القبر ، وحسن الجواب ، وتسهيله بفضله ومنه وكرمه وإحسانه ، إنه على كل شيء قدير)) (٢) .

وخلاصة ما ذكرناه : إن الإنسان عندما يوضع في القبر ، سيُفتتن ، بمعنى أنه سيختبر ، ويسأل عن أمور - وهي الأسئلة التي جاءت في الأحاديث ، من ربك ؟ ومن نبيك ، وما دينك ؟ - فإن أجاب كان النجاة والفلاح ، وإلا كان الهلاك والخسارة ، وأهل السنة والجماعة يثبتون فتنة القبر أي : سؤال العبد من قبل الملكين ، كما دلت ذلك نصوص الكتاب والسنة .

= في العقيدة ، والمذهب في الفقه ، وغيرها ، توفي سنة (٣٩٩هـ) .

انظر : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (٨ / ٨٠٧) ، والديباج المذهب في معرفة علماء المذهب ص (٣٦٥) ، وطبقات المفسرين للداوودي (٢ / ١٦٥) ، وشذرات الذهب لابن العماد (٤ / ٥٢١) .

(١) رياض الجنة بتخريج أصول السنة لابن أبي زمنين لعبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري (ت : ٣٩٩هـ) ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة النبوية - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٥هـ ، ص (١٥٠) . وانظر : شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٥٧٢) .

(٢) تفسير الخازن (٣ / ٣٦ - ٣٧) .

والخازن - رحمه الله - **قد أثبت فتنة القبر ، موافقا في ذلك منهج الكتاب والسنة - منهج أهل السنة والجماعة -** .

۞ المسألة الثانية : عذاب القبر ونعيمه .

كما أسلفنا إن القبر أول منازل الآخرة ، فمجرد موت العبد ينتقل إلى الآخرة ، ثم في القبر يجازى بمقتضى الأعمال التي قدمها في حياته ، فإن كانت صالحة كافأه الله بالنعيم فيه ، وتحويل قبره إلى روضة من رياض الجنان ، وإن قدم غير ذلك جازاه الله بالعذاب الأليم ، وتحويل قبره إلى حفرة من حفر النيران .

ويستمر على العبد في القبر النعيم أو العذاب إلى حين قيام القيامة ، فيبعث ويخرج من قبره ، ليقف أمام قاضي القضاة - الله عز وجل - ليحكم حكما عدلا لا جور فيه ، فيجازي كل إنسان بحسب ما قدم في الدنيا ، إما إلى الجنة حيث النعيم المقيم - نسأل الله أن يجعلنا منه أهلها - ، وإما إلى النار حيث العذاب الأليم - نعوذ بالله منها ومن حرها - .

ويراد بعذاب القبر ونعيمه : هو ما يلقى العبد في حياة البرزخ من العذاب أو النعيم بحسب الأعمال التي قدمها قبل الموت .

والبرزخ : مرحلة ما بين الدنيا واليوم الآخر ، أي بعد موت الإنسان وفراقه لحياة الدنيا وقبل أن يبعث للجزاء والحساب كما قال الله : ﴿ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون : ١٠٠] [(١)] .

وأضيف النعيم أو العذاب في هذه المرحلة إلى القبر ؛ باعتبار غالب الناس ، حيث أنهم ينتقلون بعد موتهم إلى القبر ، وهذا لا يعني أن العبد الميت بالحرق أو الغرق أو أكلته السباع ليس له حياة البرزخ ، بل يصيبه من ذلك بمقتضى عمله ، بكيفية مختلفة ، لا يعلمها إلا الله [(٢)] .

وعذاب القبر ونعيمه **دلت عليه نصوص الكتاب والسنة ، وإجماع سلف الأمة** .

---

(١) انظر : الروح لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) ، تحقيق : بسام علي سلامة العموش ، دار ابن تيمية ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، (١ / ٣٣٢) .

(٢) انظر : نفس المرجع ، وشرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ -٩١١هـ) ، دار المدني ، جدة - السعودية ، الطبعة : بدون ، ص (١٨١) .

فأما الكتاب :

١) فقوله تعالى : ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ [التوبة : ١٠١] ، ويراد من قوله تعالى : ﴿ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ﴾ عذاب في الدنيا بالمصائب والمحن وعذاب القبر . ومن قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ عذاب في الآخرة بالنار [١] .

٢) قوله تعالى : ﴿ فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟ ۖ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر : ٤٥ - ٤٦] ، في الآية دلالة واضحة على أن آل فرعون يلحق بهم سوء العذاب بعد موتهم وهم في قبورهم ، ويلحق بهم أشد العذاب في الآخرة ، يوم تقوم الساعة وهم في النار .

يقول ابن كثير - رحمه الله - : ((وهذه الآية أصل كبير في استدلال أهل السنة على عذاب البرزخ في القبور ، وهي قوله : ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾)) [٢] .

٣) قول الله تعالى : ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ [ابراهيم : ٢٧] ، وقد فسرها النبي - ﷺ - بأنها نزلت في عذاب القبر [٣] .

وأما السنة النبوية :

فقد تواترت الأحاديث الدالة على إثبات عذاب القبر ونعيمه ، ونص على ذلك جماعة من أهل العلم [٤] .

---

(١) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (١٤ / ٤٤٤) ، وتفسير القرآن العظيم (٤ / ٢٠٥) .

(٢) تفسير القرآن العظيم (٤ / ٢٠٥) . وانظر : الروح (١ / ٣٣٧) . ومفتاح دار السعادة (١ / ٢٠٦) .

(٣) انظر : صحيح البخاري : كتاب الجنائز ، باب ما جاء في عذاب القبر ، حديث رقم (١٣٦٩) ، ص (٣٣١) . وصحيح مسلم : كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه ، حديث رقم (٧٣) ص (١٥٣٥) .

(٤) انظر مثلا : مجموع الفتاوى (٤ / ٢٨٥) ، ومفتاح دار السعادة (١ / ٢٠٧) ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٥٧٨) ، وأهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدمشقي الشهير بابن رجب الحنبلي (٧٣٦ - ٧٩٥هـ) تعليق وتخريج : خالد عبد اللطيف السبع العلمي ، دار الكتاب العربي =

ومن الأحاديث الواردة في إثبات عذاب القبر ونعيمه :

١) ما روته عائشة – رضي الله عنها – : أن يهودية دخلت عليها ، فذكرت عذاب القبر . فقالت لها : أعاذك الله من عذاب القبر . فسألت عائشة رسول الله ﷺ عن عذاب القبر . فقال : ((**نعم ، عـــذاب القبر حق**)) . قالت عائشة رضي الله عنها فما رأيت رسول الله ﷺ بعدُ صـــلى صلاة إلا تعوذ مـــن عذاب القبر [(١)] .

٢) ما رواه أنـــس بن مالك – رضي الله عنه – عن النبي – ﷺ – قال : ((**إن العـــبد إذا وضـــع في قبره ، وتولى عنه أصحابه ، وإنه ليسمع قرع نعالهم ، أتاه ملكان فيقعدانه فيقولان : ما كنت تقول في الرجل لمحمد – ﷺ – ؟ فأما المؤمن فيقول : أشهـد أنه عبد الله ورسوله . فيقال له : انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعدا من الجنة فيراهما جميعا ، وأما المنافق والكافر فيقال له : مـــا كنت تقول في هذا الرجل ؟ فيقول : لا أدري ،كنت أقول ما يقول الناس . فيقال : لا دريت ولا تليت . ويضرب بمطارق من حديد ضربة فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين**)) [(٢)] .

يقول ابن حجر – رحمه الله – بعد شرح هذا الحديث وما ورد في الباب : « وفي أحاديث الباب من الفوائد : إثبات عذاب القبر ، وأنه واقع على الكفار ومن شاء الله من الموحدين » [(٣)] .

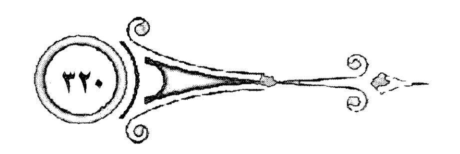
والنصوص كثيرة في دلالتها على إثبات عذاب القبر ونعيمه .

= بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م ، ص (٨١) ، وقطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ –٩١١هـ) ، تحقيق : خليل محيي الدين الميس ، المكتب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، ص (٢٩٤) ، ونظم المتناثر من الحديث المتواتر ، ص (١٢٥) .

(١) أخرجه البخاري ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في عذاب القبر ، حديث رقم (١٣٧٢) ، ص (٣٣١) .

(٢) أخرجه البخاري ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في عذاب القبر ، حديث رقم (١٣٧٤) ، ص (٣٣٢) . ومسلم ، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه ، حديث رقم (٧٠) ، ص (١٥٣٥) . واللفظ للبخاري .

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣ / ٢٤٠) .



وأما الإجماع :

فقد أجمعت سلف هذه الأمة وأئمتها على إثبات عذاب القبر ونعيمه .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : ((وإثبات الثواب والعقاب في البرزخ - ما بين الموت إلى يوم القيامة - هذا قول السلف قاطبة وأهل السنة والجماعة ، وإنما أنكر ذلك في البرزخ قليل من أهل البدع (١))) (٢) .

ومن أقوال أهل السنة والجماعة في إثبات عذاب القبر ونعيمه :

١) يقول الإمام الآجري -رحمه الله- بعد أن سرد أحاديث تدل على إثبات عذاب القبر ونعيمه : ((ما أسوأ حال من كذب بهذه الأحاديث ، لقد ضل ضلالا بعيدا ، وخسر خسرانا مبينا)) (٣) .

وعقد قوام السنة الشيخ الأصبهاني (٤) فصلا سماه : " الرد على من أنكر عذاب القبر " ثم سرد من الأحاديث الدالة على إثبات عذاب القبر (٥) .

وبهذا تبين لنا منهج أهل السنة والجماعة وسلف هذه الأمة في مسألة عذاب القبر ونعيمه في حياة البرزخ ؛ إذ إنهم يثبتون وقوعه سواء في القبر أو في غيره ، وفي القبر أغلب ، إتباعا للنصوص الصحيحة الثابتة في الكتاب والسنة .

---

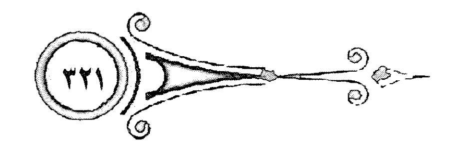
(١) كبعض الخوارج وبعض المعتزلة . انظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٢٠٦) ، (٢ / ١١٦) .

(٢) مجموع الفتاوى (٤ / ٢٦٢) . وانظر : التمهيد لابن عبد البر (١٢ / ١٨٦) ، والمنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج للنووي (١٧ / ٢٠٠) ، والروح (١ / ٢٨٣) .

(٣) الشريعة (١٢ / ١٢٨٧) .

(٤) **هو** : أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي التميمي الأصبهاني ، الملقب بقوام السنة ، شافعي المذهب ، سلفي المعتقد ، ولد سنة (٤٥٧هـ) ، له تصانيف نافعة من أبرزها : الحجة في بيان المحجة ، والترغيب والترهيب ، دلائل النبوة ، شرح عقيدة أهل السنة ، وسير السلف الصالحين ، وغيرها ، توفي سنة (٥٣٥هـ) . انظر : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (١٨ / ١٠) ، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٤ / ١٢٧٧) ، البداية والنهاية لابن كثير (١٦ / ٣٢٨) ، وشذرات الذهب (٦ / ١٧٤) .

(٥) انظر : الحجة في بيان المحجة (١ / ٤٤٩) . وانظر : رسالة إلى أهل الثغر ، ص (٢٧٩) ، وإثبات عذاب القبر للبيهقي ، ص (٥٩ فما بعدها) ، وأهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور ، ص (٣٩ فما بعدها) .



والخازن - رحمه الله - قد أثبت عذاب القبر ونعيمه ، واستدل بالآيات والأحاديث التي تدل صراحة على ذلك [١] .

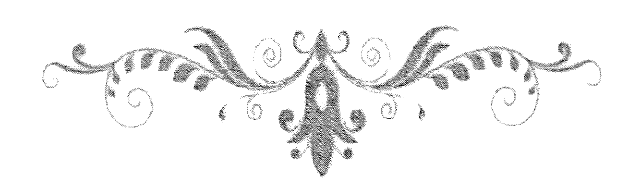
ومن أقواله - رحمه الله - التي تبين رأيه ومنهجه صراحة في مسألة عذاب القبر ونعيمه :

يقول : ((إن المطيعين لله يصل إليهم ثوابهم وهم في قبورهم في البرزخ ، وكذا العصاة يعذبون في قبورهم)) [٢] .

وقال بعد أن ذكر قوله تعالى : ﴿ ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۖ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ﴾ [غافر : ٤٦] : ((ويستدل بهذه الآية على إثبات عذاب القبر أعاذنا الله تعالى منه بمنّه وكرمه)) [٣] . ثم ذكر بعده حديثا استشهد به ، ودعم به قوله في إثبات وقوع عذاب القبر ونعيمه .

وخلاصة ما ذكرناه : إن القبر أول منازل الآخرة ، فمن نجا منه كان بعده أيسر ، وعذاب القبر ونعيمه ثابت بنصوص الكتاب والسنة ، وإجماع سلف الأمة ، وقد ذهب أهل السنة والجماعة إلى إثباته كما أثبتت النصوص الشرعية ، دون تحكيم العقل فيه ، بل التزاما بالوارد .

والخازن - رحمه الله - **قد سلك مسلك الكتاب والسنة ، ووافق أهل السنة والجماعة في مسألة عذاب القبر ونعيمه .**

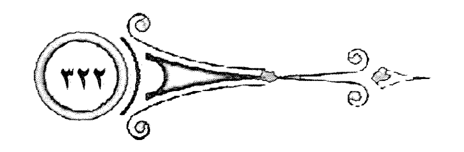


---

(١) انظر : تفسير الخازن (٣ / ٣٦) ، و (٤ / ٧٠) .

(٢) نفس المصدر (١ / ٩٣) .

(٣) نفس المصدر (٤ / ٧٥) .



المطلب الثالث : مستقر الأرواح [١] :

إن الله – ﷻ – عندما خلق البشرية ، خلق لكل إنسان روحا ، والأرواح كثيرة ، ومتفاوتة .

ونحن في هذا المطلب نتعرض لمسألة مهمة طال الخلاف فيها بين أهل العلم ، وهي ما يتعلق بمستقر الأرواح بعد الموت ، هل تبقى ، أم تموت بموت الأجسام ؟

مذهب أهل السنة والجماعة بقاء الأرواح بعد فراق الأجساد هذه الدنيا بالموت ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : ((والأرواح مخلوقة بلا شك ، وهي لا تعدم ولا تفنى ، ولكن موتها مفارقة الأبدان ، وعند النفخة الثانية تعاد الأرواح إلى الأبدان)) [٢] .

إذن : تقرر في مذهب أهل السنة والجماعة أن الأرواح باقية بعد مفارقة الأبدان هذه الدنيا ، وأنها لا تفنى ، وهنا يأتي تساؤل : أين تكون هذه الأرواح بعد الموت إن كانت باقية ؟

والإجابة على هذا التساؤل فيه تفصيل ؛ وذلك لتفاوت الأرواح ،كما هو ظاهر النصوص الشرعية الواردة فيما يتعلق بالأرواح .

لقد قسم العلماء الأرواح إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أرواح الأنبياء – عليهم السلام – .

فمستقر هذه الأرواح : عند الله في أعلى عليين ، لحديث عائشة – رضي الله عنها – أنها قالت : كان رسول الله – ﷺ – يقول وهو صحيح : ((**لم يقبض نبي قط حتى يرى مقعده من الجنة ثم يخير**)) . فلما نزل به – ورأسه على فخذي – ، غشي عليه ساعة ثم أفاق ، فأشخص بصره إلى السقف ، ثم قال : ((**اللهم الرفيق الأعلى**)) . قلت : إذاً لا يختارنا ، وعلمت أنه الحديث الذي كان يحدثنا وهو صحيح . قالت : فكانت تلك آخر كلمة تكلم بها : ((**اللهم الرفيق الأعلى**)) [٣] .

---

(١) انظر للمزيد في : الروح لابن القيم (١ / ٣٧٤) فما بعدها ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٥٨٢) فما بعدها

(٢) مجموع الفتاوى (٤ / ٢٧٩) . وانظر : الروح (١ / ٢٤٣) ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٥٧٠) .

(٣) صحيح البخاري : كتاب الدعوات ، باب دعاء النبي ﷺ ((**اللهم الرفيق الأعلى**)) ، حديث رقم (٦٣٤٨) ص (١٥٨٣) . وصحيح مسلم : كتاب فضائل الصحابة – ﭫ – ، باب في فضل عائشة – رضي الله عنها – حديث رقم (٨٧) ، ص (١٣٢٧) واللفظ للبخاري .

يقول ابن القيم -رحمه الله- : ((الأرواح متفاوتة في مستقرها في البرزخ أعظم تفاوت ، فمنها : أرواح في عليين في الملأ الأعلى ، وهي أرواح الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، وهم متفاوتون في منازلهم كما رآهم النبي ﷺ ليلة الإسراء [١])) [٢] .

ويقول ابن رجب -رحمه الله- : ((أما الأنبياء عليهم السلام فليس فيهم شك أن أرواحهم عند الله في أعلى عليين)) [٣] .

القسم الثاني : أرواح الشهداء .

فمستقر هذه الأرواح : في أجواف طيور خضر معلقة بالعرش تتنقل وتسرح في الجنة كيف تشاء ، كما قال النبي- ﷺ - في شهداء أحد : ((**أرواحهم في جوف طير خضر لها قناديل معلقة بالعرش ، تســـرح من الجنة حيث شاءت**)) [٤] .

وأما من عليه دين أو مظلمة لأحد من الخلق فإنها تحبس عند باب الجنة ، كما ثبت ذلك عن النبي - ﷺ - من حديث عبد الله بن جحش - رضي الله عنه - قال : أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا رســـول الله ، ماذا لي إن قتلت في سبـــيل الله ؟ قال : ((**الجنة**)) ، فلما ولى قال : ((**إلا الدين ، سارني به جبريل عليه السلام آنفا**)) [٥] .

يقول ابن القيم -رحمه الله- : ((وهي أرواح بعض الشهداء لا جميعهم ، بل من الشهداء من تحبس عن دخول الجنة لدين عليه أو غيره)) [٦] ، ثم استشهد بحديث عبد الله بن جحش .

---

(١) انظر حديث الإسراء في : صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء ، حديث رقم (٣٤٩) ، ص (٩٨) ، وصحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب الإسراء برسول الله ﷺ السموات ، حديث رقم (٢٥٩) ، ص (٩٧) .

(٢) الروح (٢ / ٤٣١) . وانظر : زاد المعاد له أيضا (٣ / ٤١) .

(٣) أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور ، ص (١٦٠) .

(٤) صحيح مسلم : كتـــاب الإمارة ، باب بيان أن أرواح الشـــهداء في الجنة ، حـــديث رقم (١٢١) ، ص (١٠٤٧) .

(٥) مسند أحمد ، حديث رقم (١٧٢٥٣) ، (٢٨ / ٤٩١ و ٤٩٣) ، قال محققه - الأرنؤوط - : ((صحيح لغيره)) . وانظر تخريجه أيضا في : شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٥٨٥) .

(٦) الروح (٢ / ٤٣١) . وانظر : تفسير ابن كثير (٢ / ١٦٤) .

القسم الثالث : أرواح المؤمنين والكفار .

فمستقر أرواح المؤمنين الصالحين : في الجنة ، لقول النبي - ﷺ - : ((**إنما نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة ، حتى يرجع إلى جسده يوم يبعث**)) (١) .

ومستقر أرواح عصاة المؤمنين : أنها تعذب في القبر ، كما دلت على ذلك الأحاديث الثابتة في العذاب في القبر ، ومن ذلك : ما رواه ابن عباس - رضي الله عنه - أنه قال : « مر النبي ﷺ على قبرين ، فقال : ((**إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير**)) ، ثم قال : ((**بلى ، أما أحدهما فكان يسعى بالنميمة ، وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله**)) ، ثم قال : ثم أخذ عودا رطبا فكسره باثنتين ، ثم غرز كل واحد منهما على قبره ، ثم قال : ((**لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا**)) (٢) . وغيره .

وقد ذكر ابن القيم - رحمه الله - من أنواع الأرواح : « أرواح تكون في تنور الزناة والزواني » (٣) .

ومستقر أرواح الكافرين : أنها تُعرض على النار وتعذب ، لقوله تعالى : ﴿ ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗا ﴾ [غافر : ٤٦] .

يقول ابن جرير الطبري - رحمه الله - عند هذه الآية : « إنهم - آل فرعون - لما هلكوا وغرقهم الله ، جعلت أرواحهم في أجواف طير سود ، فهي تعرض على النار كلّ يوم مرتين ﴿ غُدُوّٗا وَعَشِيّٗا ﴾ إلى أن تقوم الساعة » (٤) .

وقد ثبت في الحديث : ((**إذا مات أحدكم فإنه يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي ، فإن**

---

(١) ابن ماجة : حديث (٤٢٧١) ، (٢ / ١٤٢٨) وقال الألباني : « صحيح » (صحيح سنن ابن ماجة ٣ / ٣٩٠) ، والنسائي في الكبرى : كتاب الجنائز وتمني الموت ، باب أرواح المؤمنين ، حديث رقم (٢٢١١) ، (٢ / ٤٨١) ، وقال الألباني : « صحيح » (صحيح سنن النسائي (٢ / ٧٩) .

(٢) صحيح البخاري : كتاب الوضوء ، باب ما جاء في غسل البول ، حديث رقم (٢١٧) ، ص (٦٥) ، وصحيح مسلم : كتاب الطهارة ، باب الدليل على نجاسة البول ، حديث رقم (١١١) ، ص (١٦٧) .

(٣) الروح (١ / ٤٣٣) .

(٤) جامع البيان (٢١ / ٣٩٥) . وانظر : تفسير السمعاني (٥ / ٢٣) .

كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة ، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار)) (١) .

يقول السمعاني - رحمه الله - : ((أكثر المفسرين أن هذا - أي العرض - في القبر)) ثم ذكر : وهو الصحيح (٢) .

يقول الإمام أحمد - رحمه الله - : ((أرواح الكفار في النار ، وأرواح المؤمنين في الجنة)) (٣) .

وهذا ما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - حيث قال : ((وأرواح المؤمنين في الجنة ، وأرواح الكافرين في النار ، تنعم أرواح المؤمنين ، وتعذب أرواح الكافرين إلى أن تعاد إلى الأبدان)) (٤) .

والخازن - رحمه الله - قد تطرق لمسألة مستقر الأرواح ، وقرر فيها أن الأرواح تبقى ولا تفنى بعد مفارقة الأجساد بالموت ، ورد على القائلين بالتناسخ - وهو انتقال الأرواح من جسد إلى آخر - وبين بطلان قولهم ، وفساد مذهبهم ، ثم تحدث عن أرواح الشهداء بأنها في جوف طير خضر كما جاء في الحديث الصحيح عن النبي - ﷺ - .

يقول - رحمه الله - عند شرحه لحديث مسروق (٥) الذي أورده عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ [آل عمران : ١٦٩] (٦) : ((وفيه

---

(١) صحيح البخاري ، كتاب بدء الخلق ، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة ، حديث رقم (٣٢٤٠) ، ص (٨٠١) .

(٢) تفسير السمعاني (٥ / ٢٣ - ٢٤) .

(٣) طبقات الحنابلة (٢ / ٧) .

(٤) مجموع الفتاوى (٤ / ٣١١) .

(٥) **هو** : أبو عائشة مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي ، تابعي ثقة ، من أهل اليمن ، روى عن جمع من الصحابة ، قدم المدينة في عهد أبي بكر ، ثم سكن الكوفة ، تلقى القرآن من عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - ، وتوفي سنة (٦٣هـ) .

انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ، ص (٧٩) ، وصفة الصفوة لابن الجوزي (٣ / ٢٤) ، وسير أعلام النبلاء (٤ / ٦٣) ، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (٢ / ٢٥٧) .

(٦) الحديث هو : عن مسروق قال : سألنا عبد الله بن مسعود عن هذه الآية : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ فقال : أما إنا قد سألنا عن ذلك رسول الله - ﷺ - فقال : ((**أرواحهم في** =

دليل على أن الأرواح باقية لا تفنى بفناء الجسد ؛ لأن المحسن ينعم ويجازى بالثواب ، وأن المسيء يعذب ويجازى بالعقاب قبل يوم القيامة ، وهو مذهب أهل السنة أيضا . وقوله : ((**أرواحهم في جوف طير خضر**)) أي : يجعل الله أرواح الشهداء في جوف طير خضر »[١] .

وفي رده للقائلين بالتناسخ يقول : « وقد تعلق بهذا الحديث - حديث مسروق - من يقول بالتناسخ من المبتدعة[٢] ، ويقول بانتقال الأرواح وتنعيمها في الصور الحسان المرفهة ، وتعذيبها في الصور القبيحة المسخرة ، ويزعمون أن هذا هو الثواب والعقاب ، وهذا ضلال بيّن ، وقول سخيف وبدعة باطلة ؛ لما في هذا القول من إبطال ما جاءت به الشرائع من الحشر والنشر والمعاد والجنة والنار .

وقد جاء في بعض روايات هذا الحديث ما يرد عليهم وهو قوله - ﷺ - : ((**حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه**))[٣] يعني : يحيي جميع جسده يوم يبعثه وهو يوم القيامة ، والله أعلم »[٤] .

وخلاصة ما ذكرناه : أن أهل السنة والجماعة قد ذهبوا إلى أن الأرواح باقية بعد الموت ولا تفنى بفناء الجسد ، وكل شخص له روح تخصه ، دون أن تتعلق بشخص آخر بعد الموت كما يقوله القائلون بالتناسخ ، ومستقرها بحسب الأصناف التي جاءت في الأحاديث ، والمقصود أنها باقية غير فانية ، وهذا هو مدلول نصوص الكتاب والسنة ، **وقد وافقهم الخازن** - رحمه الله - .

= **جوف طير خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح من الجنة حيث شاءت ، ثم تأوي إلى تلك القناديل فاطلع إليهم ربهم إطلاعة فقال : هل تشتهون شيئا . قالوا : أي شيء نشتهي ونحن نسرح من الجنة حيث شئنا . ففعل ذلك بهم ثلاث مرات ، فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يسألوا قالوا : يا رب نريد أن ترد أرواحنا في أجسادنا حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى . فلما رأى أن ليس لهم حاجة تركوا))** .

صحيح مسلم : كتاب الإمارة ، باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة ، حديث رقم (١٢١) ، ص (١٠٤٧)

(١) تفسير الخازن (١ / ٣١٧) .

(٢) كالفلاسفة وغلاة الرافضة وبعض فرق المعتزلة . انظر : التنبيه والرد على أهل الأهواء للملطي ، ص (١٩) ، والفرق بين الفرق ، ص (٢٣٥) ، والتبصير في الدين للأسفراييني ، (١٣٦) .

(٣) ابن ماجة : حديث رقم (٤٢٧١) ، (٢ / ١٤٢٨) وقال الألباني : « صحيح » (صحيح سنن ابن ماجة ٣ / ٣٩٠) ، والنسائي في الكبرى : كتاب الجنائز وتمني الموت ، باب أرواح المؤمنين حديث رقم (٢٢١١) (٢ / ٤٨١) ، وقال الألباني : « صحيح » (صحيح سنن النسائي (٢ / ٧٩) .

(٤) تفسير الخازن (١ / ٣١٧) .

المبحث الثاني :

الإيمان بما يكون في اليوم الآخر .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : أهوال اليوم الآخر .

المطلب الثاني : الجنة والنـــار .

المبحث الثاني : الإيمان بما يكون في اليوم الآخر .

المطلب الأول : أهوال اليوم الآخر .

المسألة الأولى : النفخ في الصور .

إن الإيمان بالنفخ في الصور جزء من الإيمان باليوم الآخر الذي هو ركن من أركان الإيمان الستة ، والتي لا يستقيم إيمان العبد إلا بتوفرها كلها ، وقد جاء في الكتاب والسنة ما يدل على حدوث النفخ في الصور في اليوم الآخر ، يقول الله تعالى : ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴾ [الزمر : ٦٨] ، وقال : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴿١٤﴾ فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾ [الحاقة : ١٣- ١٥]

والنفخ في الصور معناه : النفـــخ في قرن يشبه البوق [١] ، يقوم به الملك المكلَّف [٢] ، إيذانا بقيام الساعة ، فيحدث الفزع والصعق ، والبعث والخروج من القبور .

جاء عن النبي – ﷺ – أن أعرابيا سأله فقال ما الصور ؟ قال : ((**قرن ينفخ فيه**)) [٣] .

---

(١) انظر : فتح الباري لابن حجر (١١ / ٣٦٨) .

(٢) جاء في حديث كما رواه إسحاق بن راهويه في مسنده ، حديث رقم (١٠) ، (١ / ٨٤) ، والطبري في تفسيره (١٨ / ١٢٢) ، والطبراني في : الأحاديث الطوال ، ص (١٠٥) ، والبيهقي في : البعث والنشور ، حديث رقم (٦٠٩) ، ص (٣٣٦) ، بالتصريح باسم الملك الموكل بالنفخ وهو " إسرافيل " ، غير أن الحديث قد ضعفه أهل الاختصاص . انظر : فتح الباري (١١ / ٣٦٨) .

وجاء في حديث الإشارة إلى صاحب النفخ بدون تصريح باسمه وهو : ما رواه أبو سعيد ﷺ عن النبي ﷺ قال : ((**كيف أنعم وصاحب القرن قد التقم القرن ، واستمع الإذن ، متى يؤمر بالنفخ فينفخ**)) .

رواه الترمذي ، كتاب صفة القيامة ، باب ما جاء في شأن الصور ، حديث رقم (٢٤٣١) ، ص (٥٤٨) ، وقال : « هذا حديث حسن » ، وقال الألباني : «صحيح » (صحيح سنن الترمذي ، (٢ / ٥٧٨) ، وأحمد في المسند ، حديث رقم (٣٠٠٨) ، (٥ / ١٤٤) ، والحاكم في المستدرك ، كتاب الأهوال ، حديث رقم (٨٧٤١) ، (٥ / ٢١) ، وابن حبان في صحيحه ، حديث رقم (٨٢٣) ، (٣ / ١٠٥) .

(٣) رواه أحمد في مسنده : حديث رقم (٦٥٠٧) ، (١١ / ٥٣) وقال شعيب الأرنؤوط « إسناده صحيح » ، وأبو داود ، كتاب السنة ، باب في ذكر البعث والصور ، حديث رقم (٤٧٣٩) ، ص (٨٥٧) وقال الألباني : =

يقول الإمام أحمد : « والصور حق ، ينفخ فيه إسرافيل فيموت الخلق ، ثم ينفخ فيه الأخرى فيقومون لرب العالمين » [١] .

وقد اختلف أهل العلم في عدد النفخات ، منهم من قال : نفختان ، وهي : نفخة الصعق ، ونفخة القيام للحساب ، واستدلوا على قولهم هذا بقوله تعالى : ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُم قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴾ [الزمر : ٦٨] . وقد ذهب إلى هذا القول : القرطبي [٢] [٣] ، وابن حجر العسقلاني [٤] وغيرهما .

ومنهم من قال : ثلاث نفخات ، وهي نفخة الفزع ، ونفخة الصعق ، ونفخة القيام ، واستدلوا على نفخة الفزع بقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [النمل : ٨٧] ، واستدلوا على نفخة الصعق والقيام بالآية السابقة .

وقد ذهب إلى هذا القول : شيخ الإسلام ابن تيمية [٥] ، وابن كثير [٦] ، وغيرهما .

والصحيح – والله أعلم – والذي يؤيده النصوص الصحيحة أن النفخ نفختان : نفخة الصعق ونفخة القيام ، ففي الصحيحين جاء عن النبي – ﷺ – أنه قال : ((**ما بين النفختين أربعون**)) [٧] .

= « صحيح » (صحيح سنن أبي داود (٣ / ١٦١) ، والترمذي : كتاب القيامة والرقائق والورع ، باب ما جاء في شأن الصور ، حديث رقم (٢٤٣٠) ، ص (٥٤٧) وقال الألباني : « صحيح » (صحيح سنن الترمذي (٢ / ٥٧٧) ، والنسائي في السنن الكبرى : كتاب التفسير ، باب قوله : ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ﴾ ، حديث رقم (١١٢٥٠) ، (١٠ / ١٦٦) .

(١) طبقات الحنابلة (١ / ٥٩) .

(٢) **هو** : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي القرطبي ، وكان عالما بالتفسير والسنة ، وقويا في التصنيف ، ومن أبرز مؤلفاته : التذكرة ، والجامع لأحكام القرآن ، توفي سنة (٦٧١هـ) .
انظر : شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٧ / ٥٨١) ، والأعلام (٥ / ٣٢٢) .

(٣) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٢٤ / ١٩١) .

(٤) انظر : فتح الباري (٦ / ٤٤٦) .

(٥) انظر : مجموع الفتاوى (٤ / ٢٦٠) .

(٦) انظر : النهاية في الفتن والملاحم (١ / ٢٥٣) ، وتفسير القرآن العظيم (٧ / ١١٦) .

(٧) سيأتي تخريجه في : ص (٣٣٣) ، هامش (٢) .

وفي صحيح مسلم من حـديث عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما – مرفوعا : ((... **ثم ينفخ في الصور ، فلا يسمعه أحد إلا أصغى ليتا ورفع ليتا** [١] ، **قال : وأول من يسمعه رجل يلوط حوض إبله . قال : فيصعق ، ويصعق الناس . ثم يرسل الله – أو قال : ينزل الله – مطرا كأنه الطل أو الظل** [٢] ، **فتنبت منه أجساد الناس . ثم ينفـخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون**)) [٣] .

يقول القرطبي – رحمه الله – : ((والصحيح أنهما نفختان فقط ؛ لثبوت الاستثناء بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ في كل من الآيتين [٤] ، ولا يلزم من مغايرة الصعق للفزع أن لا يحصلا معا من النفخة الأولى [٥] ، فإن نفخة الفزع إنما تكون راجعة إلى نفخة الصعق ، لأن الأمرين لا زمان لهما ، أي فزعوا فزعا ماتوا منه)) [٦] .

والخازن – رحمه الله – قد تكلم في مسألة النفخ في الصور ، وقرر بأن النفـخ نفختان ، نفخة الصعق ، ونفخة القيام والبعث للحساب ، وما بين النفختين أربعون سنة ، كما ورد في بعض النصوص ، يقول – رحمه الله – : ((إن المـراد بالصور هو : القرن الذي ينفخ فيه إسرافيل نفختين ، نفخة الصعق ، ونفخة البعث للحساب [٧] ، وما بين النفختين أربعون سنة [٨])) [٩] .

---

(١) أصغى : أي أمال . والليت : صفحة العنق ، وهي جانبه . (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٢ / ٩٥)

(٢) الطل : الذي ينزل من السماء في الصحو ، والطل أيضا : أضعف المطر . (النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣ / ١٣٦ مادة " طلل ") .

(٣) كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب في خروج الدجال ومكثه في الأرض ... ، حديث رقم (١١٦) ، ص (١٧٥٢) .

(٤) أي الآية (٨٧) من سورة النمل ، والآية (٦٨) من سورة الزمر كما سبق ذكرهما .

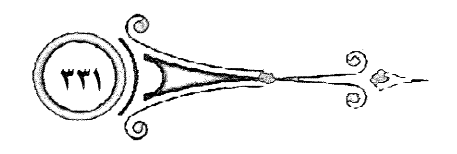
(٥) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (١ / ٤٩١) .

(٦) الجامع لأحكام القرآن (١٣ / ٢٤٠) . وانظر في ذلك : فتح الباري (٦ / ٤٤٦) .

(٧) تفسير الخازن (٢ / ١٢٥) . وانظر : (٤ / ٣٦٣ ، ٣٨٧ ، ٣٩١) .

(٨) **قلت** : تعيين المدة ما بين النفختين بالسنة ثبت في بعض الروايات ، بيد أنها روايات ضعيفة كما قال ابن حجر انظر : فتح الباري : (٨ / ٥٥٢ ، ١١ / ٣٧٠) ، ويبقى التوقف هو الصحيح كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح . انظر الحديث في : ص (٣١٩) من هذا البحث ، والله أعلم .

(٩) تفسير الخازن (٤ / ١٠ ، ٣٩١) .



المسألة الثانية : البعث .

ويراد به في الشريعة الإسلامية : إحياء الأموات وخروجهم من قبورهم ونحوها ، بأن يجمع أجزاءهم الأصلية ، ويعيد الأرواح إليها ؛ للجزاء والحساب [١] .

إن الإيمان بالبعث بعد الموت من الإيمان بالغيب ، الذي لا سبيل إلى معرفة حقيقته وكيفيته إلا بطريق النص الشرعي من الكتاب والسنة النبوية ، وعليه نهج أهل السنة والجماعة [٢] .

وقد جاءت الأدلة النقلية ، والعقلية ، بأوجه متعددة ومتنوعة [٣] ، توجب القطع بوقوعه ، والإيمان بحصوله ، ومن ذلك :

قول الله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ (٧٧) وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۖ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ (٧٩) الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ (٨٠) أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ (٨١) إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ (٨٢) فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [يس : ٧٧ - ٨٣] .

وقال تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾ [الأحقاف : ٣٣] .

وقال : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ ﴾ [الحج : ٧] .

والعقل السليم يوجب قطعا وقوع البعث بعد الموت ؛ إذ لا يمكن مساواة من يعمل الصالحات ويداوم عليها ، ويتخلق بالأخلاق الحميدة ، بمن يعمل السيئات وينشر الفساد في الأرض ، ويظلم

---

(١) انظر : فتح الباري (١١ / ٣٩٣) ، ولوامع الأنوار البهية (٢ / ١٥٧) .

(٢) انظر : عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، ص (٧٢) ، ومجموع الفتاوى (٤ / ٢٦٢) وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٥٨٩) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (٩ / ٢٢٤) ، والمواقف للإيجي ، ص (٣٧٢) ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٥٨٩) فما بعدها ، ولوامع الأنوار البهية (٢ / ١٥٧) .

عباد الله ، فالمنطق العقلي السليم يستبعد المساواة بينهما ، كما قال تعالى : ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [القلم : ٣٥ - ٣٦] وقال : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾ [ص : ٢٧ - ٢٨] .

والإيمان بالبعث يُعدُّ تمهيدا لبناء مجتمع يلتزم بشرع الله في كل شؤون حياته ، وأصل سعادة الفرد والمجتمع ؛ فإن من آمن بوجود يوم يخرج فيه الناس من قبورهم ، ويجتمع فيه الخلائق للجزاء والحساب ، ويقتص المظلوم من الظالم ، ومن أحسن يجازى بالإحسان ، ومن أساء فبالنيران ؛ ساد الأمن والسعادة والطمأنينة والفضيلة في المجتمع ، ولذا أجمع أهل الملل على جوازه ووقوعه ، - بغض النظر عن بعض فروعه - ، وأنذرت به الرسل أممهم ، ولم يشذ إلا طوائف لا عبرة بأقوالهم مقابل النصوص الصحيحة الصريحة بوقوع ذلك [(١)] .

ولأهمية البعث بعد الموت : أنه كان من أوائل التكاليف الإلهية في القرآن الكريم ، يقول الله في مطلع أول سورة في القرآن : ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة : ٤] .

وعندما سأل جبريل النبي - ﷺ - عن الإيمان : قال : ((**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته ورسله ولقائه ، وتؤمن بالبعث الآخر**)) [(٢)] .

يقول ابن حجر - رحمه الله - : « الحكمة في إعادة لفظ " وتؤمن " عند ذكر البعث : الإشارة إلى أنه نوع آخر مما يؤمن به لأن البعث سيوجد بعدُ ، وما ذكر قبله موجود الآن ، وللتنويه بذكره لكثرة من كان ينكره من الكفار ولهذا كثر تكراره في القرآن » [(٣)] .

وفي صفة بعث الناس من قبورهم ، جاء عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - أنه قال : ((**ما بين النفختين أربعون**)) . قالوا : يا أبا هريرة أربعون يوما ؟ قال : أبيت [(٤)] قالوا :

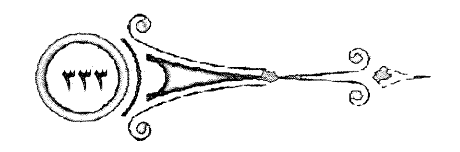
---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٤ / ٢٦٢ ، ٢٨٤) ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٥٨٩) ، ولوامع الأنوار البهية (٢ / ١٥٧ - ١٥٩) .

(٢) سبق تخريجه في : ص (٦٥) ، هامش (٥) .

(٣) فتح الباري (١ / ١١٨) .

(٤) أي : امتنعت عن القول بتعيين ذلك ، أو امتنعت من تبيينه لأني لا أعلمه فلا أخوض فيه بالرأي . انظر : المنهاج للنووي (١٨ / ٩١) ، وفتح الباري (٨ / ٥٥٢) ، (١١ / ٣٧٠) .



أربعون شهرا ؟ قال : أبيت . قالوا : أربعون سنة ؟ قال : أبيت . قال : ((**ثم ينزل الله من السماء ماء فينبتون كما ينبت البقل ، وليس من الإنسان شيء إلا يبلى إلا عظما واحدا وهو عجب الذنب** [١] **ومنه يركب الخلق يوم القيامة**)) [٢] .

وقد تطرق الخازن - رحمه الله - لمسألة البعث بعد الموت في مواضع كثيرة ، وأثبت وقوعه وجوازه بأدلة نقلية ، وعقلية مستنبطة من النقلية ، وبين أن الإيمان بالبعث بعد الموت إيمان وتصديق بالكتاب ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ﴾ [الأنعام : ٩٢] : ((يعني : والذين يصدقون بقيام الساعة ، وبالمعاد ، والبعث بعد الموت ؛ يصدقون بهذا الكتاب وأنه منزل من عند الله)) [٣] .

وقال : ((إن الساعة كائنة لا شك فيها وأنها حق ، وأن البعث بعد الموت حق)) [٤] .

وفي معرض استدلاله بالأدلة العقلية في وقوع البعث بعد الموت ، يقول عند تفسير قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [يونس : ٤] : ((وفي هذه الآية دليل على إمكان الحشر والنشر والمعاد ، وصحة وقوعه ، ورد على منكري البعث ووقوعه ؛ لأن القادر على خلق هذه الأجسام المؤلفة والأعضاء المركبة على غير مثال سبق ، قادر على إعادتها بعد تفرقها بالموت والبلى ، فيركب تلك الأجزاء المتفرقة تركيبا ثانيا ، ويخلق الإنسان الأول مرة أخرى ، وكما لم يمتنع تعلق هذه النفس بالبدن في المرة الأولى لم يمتنع تعلقها بالبدن مرة أخرى ، وإذا ثبت القول بصحة المعاد والبعث بعد الموت ؛ كان المقصود منه إيصال الثواب للمطيع ، والعقاب للعاصي ، وهو قوله سبحانه وتعالى : ﴿ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟

---

(١) عجب الذنب : (العَجْب بالسكون : العَظْمُ الذي في أسْفل الصُّلْب عند العَجُز وهو العَسِيبُ من الدَّواب) . النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ١٨٤) باب العين مع الجيم .

(٢) صحيح البخاري : كتاب التفسير ، باب ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا ﴾ زمرا ، حديث رقم (٤٩٣٥) ، ص (١٢٥٣) ، وصحيح مسلم : كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب ما بين النفختين ، حديث رقم (١٤١) ، ص (١٥٨١) .

(٣) تفسير الخازن (٢ / ١٣٥) .

(٤) نفس المصدر (٣ / ٢٤٩) . وانظر : (٣ / ٧٧) ، (٤ / ١٢٦ ، ٣٤٦) .

﴿ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلۡقِسۡطِ ﴾ يعني بالعدل لا ينقص من أجورهم شيئا »[١] .

وقرر – رحمه الله – أيضا بأن من أنكر البعث بعد الموت فقد كفر وخرج عن دائرة الإسلام ، حيث يقول : « إن كل من أنكر البعث بعد الموت فهو كافر بالله تعالى ؛ لأن من أنكر البعث بعد الموت فقد أنكر القدرة ، وأن الله على كل شيء قدير ، ومن أنكر ذلك فهو كافر »[٢] ؛ لأنه اختل عنده ركن من أركان الإيمان الستة ، التي لا يتم ولا يكمل إيمان العبد إلا بها كلها ، وهو الإيمان باليوم الآخر ، والبعث بعد الموت جزء من الإيمان باليوم الآخر .

وخلاصة ما ذكرناه : إن الأدلة النقلية ، والعقلية تدل دلالة واضحة وجلية على وقوع البعث بعد الموت إذا قامت القيامة ، وذلك للجزاء والحساب ، فيقال للمحسن أحسنت ، ويجازى بما يسره ، ويقال للمسيء أسأت ، ويجازى بما يحزنه ، والبعث بعد الموت جزء من الإيمان باليوم الآخر ، الذي لا يتم إيمان العبد إلا به ، ومن أنكره فقد كذَّب القرآن ، ومن كذَّب القرآن فقد كفر ، وعلى هذا كان **منهج أهل السنة والجماعة ، ووافقهم الخازن** – رحمه الله – .

❁ المسألة الثالثة : الميزان .

الميزان في اللغة : اسم للآلة التي توزن بها الأشياء[٣] .

ويراد به شرعا : ما ينصبه الله تعالى يوم القيامة لوزن أعمال العباد ؛ للجزاء ، وهو ميزان حقيقي حسي له كفتان ولسان[٤] .

وقد وردت نصوص كثيرة في الكتاب والسنة في إثبات وجود الميزان يوم القيامة ؛ لوزن أعمال العباد خيرها وشرها ، إظهارا لعدل الله تعالى .

قال الله : ﴿ وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٌ شَيۡـٔٗا ﴾ [الأنبياء : ٤٧] .

وقال : ﴿ فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ

---

(١) تفسير الخازن (٢ / ٤٢٨) . وانظر : (٢ / ١٣٨) ، (٣ / ٣٥٤) .

(٢) نفس المصدر (٣ / ٦) .

(٣) انظر : لسان العرب (١٥ / ٢٩٠) .

(٤) انظر : لوامع الأنوار البهية (٢ / ١٨٤) .

﴿ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴾ [المؤمنون : ١٠٢ - ١٠٣] .

وقال النبي - ﷺ - : ((**كلمتان حبيبتان إلى الرحمن ، خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان : سبحان الله وبحمده سبحان الله عظيم**)) (١) .

وأجمع أهل السنة والجماعة على الإيمان بالميزان ، وأن الله يوزن به أعمال العباد يوم القيامة ، وله لسان وكفتان (٢) .

يقول أبو إسحاق الزجاج (٣) - رحمه الله - : ((أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان ، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة ، وأن الميزان له لسان ، وكفتان ، ويميل بالأعمال)) (٤) .

وقال ابن أبي العز - رحمه الله - : ((وثبت أن الميزان له كفتان ، والله تعالى أعلم بما وراء ذلك من الكيفيات ، فعلينا الإيمان بالغيب كما أخبرنا الصادق ﷺ من غير زيادة ولا نقصان)) (٥) .

وذهبت الجهمية (٦) وبعض المعتزلة (٧) إلى إنكار وجود الميزان بحجة أن الأعمال أعراض ، والأعراض لا يمكن وزنها ، وفي معرض الرد عليهم يقول ابن أبي العز : ((فلا يلتفت إلى ملحد

---

(١) صحيح البخاري : كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ حديث رقم (٧٥٦٣) ، ص (١٨٦٩) .

(٢) انظر : الشريعة للآجري (٣ / ١٣٢٨) ، والشرح والإبانة لابن بطة ، ص (٢٢٣) ، وأصول السنة لابن زمنين ، ص (١٦٢) ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٦ / ١٢٤٢) ، الحجة في بيان المحجة للأصفهاني (١ / ٤٦٤) ، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٤ / ٣٠٢) .

(٣) **هو** : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج ، كان عالما في النحو واللغة والأدب ، حسن الاعتقاد ، له مصنفات عديدة أبرزها : الاشتقاق ، العروض ، النوادر ، وغيرها ، توفي سنة (٣١١هـ) .

انظر : وفيات الأعيان لابن خلكان (١ / ٤٩) ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز أبادي ، ص (٥٩) وشذرات الذهب (٤ / ٥١) .

(٤) انظر القول في : فتح الباري (١٣ / ٥٣٨) .

(٥) شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٦١٣) .

(٦) انظر : التنبيه والرد ، ص (٧٥ ، ٨٢) ، وأصول الدين للبغدادي ، ص (٢٦٩) .

(٧) انظر : مقالات الإسلاميين (٢ / ١٦٥) . والمحققون منهم كالقاضي عبد الجبار يثبتونه . انظر : شرح الأصول الخمسة ، ص (٧٣٥) .

معاند يقول : الأعمال أعراض لا تقبل الوزن ، وإنما يقبل الوزن الأجسام ، فإن الله يقلب الأعراض أجساما ›› (١) .

وقد حكى أهل العلم وقوع خلاف في مسألة وحدة الميزان - أي أنه واحد - وتعدده - أي أن لكل شخص ميزانا ، أو لكل عمل ميزانا كما هو ظاهر النصوص كقوله تعالى : ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الأنبياء : ٤٧] . وقول الله : ﴿ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴾ [المؤمنون : ١٠٢] (٢) .

والراجح - والعلم عند الله - أن الميزان واحد ، ولفظ الجمع يحتمل أن يكون للتفخيم كما في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء : ١٠٥] . مع أنه لم يرسل إليهم إلا رسول واحد وهو نوح - عليه السلام - ، ويحتمل أن يكون الجمع باعتبار تعدد الأعمال ، والأشخاص ، وإلى هذا القول ذهب أكثر أهل العلم (٣) .

يقول الحافظ ابن كثير - رحمه الله - : ‹‹ الأكثر على أنه إنما هو ميزان واحد ، وإنما جمع باعتبار تعدد الأعمال الموزونة فيه ›› (٤) .

والميزان خاص لوزن أعمال المؤمنين ، وأما أعمال الكافرين فلا توزن بالميزان ؛ إذ الكافر لا حسنات له ، بل صحيفة أعماله كلها سيئات ، فلا حاجة إلى الوزن ، يقول الله تعالى : ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان : ٢٣] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : ‹‹ أما الكفار ، فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته ؛ فإنه لا حسنات لهم ، ولكن تعد أعمالهم ، فتحصى ، فيقفون عليها ، ويقررون بها ، ويجزون بها ›› (٥) .

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٦١٢) .

(٢) انظر : معالم التنزيل للبغوي (٣ / ٢١٦) ، وفتح الباري لابن حجر (١٣ / ٥٣٧ - ٥٣٨) ، ولوامع الأنوار البهية (٢ / ١٨٦) .

(٣) انظر : التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة للقرطبي (٢ / ٧٣٤) ، والنهاية في الفتن والملاحم لابن كثير (٢ / ٢١) ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٦٠٩) ، ولوائح الأنوار السنية للسفاريني (٢ / ١٩٤) .

(٤) تفسير القرآن العظيم (٥ / ٣٤٥) . وانظر : فتح الباري لابن حجر (١٣ / ٥٣٨) .

(٥) مجموع الفتاوى (٣ / ١٤٦) .

والنصوص الواردة في مسألة الميزان كثيرة ، ومتعددة الدلالات ، فبعضها يدل على أن ما يوزن في الميزان هو أعمال العباد ، وبعضها على أن ما يوزن فيه هو صحائف الأعمال ، وبعضها على أن ما يوزن فيه هو العامل نفسه ، وعملا بجميع النصوص الواردة في ما يتعلق بالميزان ، يقول الحافظ الحكمي [١] - رحمه الله - : « والذي استظهر من النصوص - والله أعلم - أن العامل وعمله وصحيفة عمله كل ذلك يوزن ؛ لأن الأحاديث التي في بيان القرآن قد وردت بكل من ذلك ولا منافاة بينها » [٢] . والله على كل شيء قدير .

وليس مهماً معرفة ما يوزن في الميزان ؛ بل المهم إثبات وجود الميزان يوم القيامة ، لأن إنكار وجوده رفض وتكذيب النصوص الواردة في إثباته .

والخازن - رحمه الله - قد **قرر في مسألة الميزان مذهب أهل السنة والجماعة** ، وبين أن وجوده ثابت بالنصوص الشرعية ، وله كفتان ولسان ، يوزن به أعمال العباد ، حيث يقول : « وذهب جمهور المفسرين إلى أن المراد بالوزن وزن الأعمال بالميزان ، وذلك أن الله - عز وجل - ينصب ميزانا له لسان وكفتان ، كل كفة ما بين المشرق والمغرب [٣] » [٤] .

وبين أيضا أن أكثر أهل العلم على أنه واحد وليس متعددا ، يقول : « وأكثر الأقوال أنه ميزان واحد ، وإنما جمع لاعتبار تعدد الأعمال الموزونة به » [٥] .

وفي بيان الحكمة من نصب الميزان يوم القيامة مع أن الله - عز وجل - عالم بمقدار أعمال

---

(١) **هو** : حافظ بن أحمد بن علي الحكمي ، ولد سنة (١٣٤٢هـ) ، في جيزان جنوب المملكة العربية السعودية ، تتلمذ على أيدي مجموعة من العلماء ، وتعلم العلوم الشرعية ، وكان بارزا منذ صغره بالذكاء والحفظ ، وشغل العديد من المناصب في الدولة ، ألف كتبا عديدة أهمها : معارج القبول ، سلم الوصول إلى علم الأصول ، أعلام السنة المنشورة ، الجواهر الفريدة في تحقيق العقيدة ، وغيرها ، توفي سنة (١٣٧٧هـ) .
انظر : مشاهير علماء نجد وغيرهم لعبد الرحمن آل الشيخ ، ص (٤٤١) ، ومعجم المؤلفين (١ / ٥١٩) .

(٢) معارج القبول (٣ / ١٠٢٥) .

(٣) لم أجد نصا صحيحا - حسب بحثي القاصر - يدل على حجم الكفة ، غير أنني وجدت الإشارة إلى ذلك بصيغة التضعيف كما في : تفسير السمعاني (٢ / ١٦٦) ، ومعالم التنزيل للبغوي (٥ / ٣٢١) ، والتذكرة للقرطبي (٢ / ٧٢٣) .

(٤) تفسير الخازن (٢ / ١٨٢) . وانظر : عمدة الطالبين ، لوحة (٤٦) .

(٥) نفس المصدر (٢ / ١٨٣) .

العباد ، يقول - رحمه الله - : ((فيه حكم **منها** : إظهار العدل ، وأن الله - عز وجل - لا يظلم عباده . **ومنها** : امتحان الخلق بالإيمان بذلك في الدنيا وإقامة الحجة عليهم في العقبى . **ومنها** : تعريف العباد ما لهم من خير وشر وحسنة وسيئة . **ومنها** : إظهار علامة السعادة والشقاوة)) (١) .

ثم قرر - رحمه الله - بأن ما يوزن في الميزان هو صحائف الأعمال ، أو الأعمال نفسها ، لا العامل ، حيث يقول : ((والصحيح قول من قال إن صحائف الأعمال توزن أو نفس الأعمال تتجسد وتوزن ، والله أعلم بحقيقة ذلك)) (٢) .

ولا شك أن الأولى - كما سبق بيانه - هو القول بأن ما يوزن في الميزان هو الأعمال وصحائفها ، والعامل نفسه ، عملا بجميع النصوص الواردة الثابتة في ذلك .

وقرر أيضا أن ما يوزن هو أعمال المؤمنين باستثناء أعمال الكافرين ، يقول عند الجمع بين قوله تعالى : ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الأنبياء : ٤٧] ، وبين قوله : ﴿ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴾ [الكهف : ١٠٥] : ((هذه في حق الكفار ؛ لأنهم ليس لهم أعمال توزن مع الكفر)) (٣) .

وخلاصة ما ذكرناه : إن من أهوال يوم القيامة ، نصب الميزان ، وذلك لحكم كثيرة أرادها الله - عز وجل - ، ومن أعظمها : إبراز عدله - جل جلاله - في حكمه وتصرفه ، فلا يُظلَم يومئذ أحد مثقال ذرة ، والميزان واحد كما ذهب إلى ذلك أكثر أهل العلم ، يوزن فيه أعمال العباد ، فمن ثقلت موازينه كان من المفلحين ، ومن خفت موازينه كان من الخاسرين - نسأل الله أن يثقل موازين أعمالنا - وهذا ما دلت عليه النصوص الشرعية ، والتزم به أهل السنة والجماعة ، **وقرره الخازن - رحمه الله - موافقا فيه سلف الأمة** .

---

(١) تفسير الخازن (٢ / ١٨٢) .

(٢) نفس المصدر (٢ / ١٨٣) .

(٣) نفس المصدر (٣ / ٢٢٧) .

❁ المسألة الرابعة : الشفاعة .

الشفاعة في اللغة : خلاف الوتر ، وهو الزوج [١] .

ويراد بها شرعا : التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة [٢] .

وهي ثابتة بالكتاب والسنة ، وإجماع سلف الأمة [٣] .

وقد وردت نصوص كثيرة في إثبات الشفاعة ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : ((وأحاديث الشفاعة كثيرة متواترة ، منها في الصحيحين أحاديث متعددة ، وفي السنن والمسانيد مما يكثر عدده)) [٤] .

ومعتقد أهل السنة والجماعة : الإيمان بها كما جاءت في النصوص الشرعية ، والرد على من أنكرها [٥] .

وقد قسم العلماء الشفاعة - بعد التأمل في النصوص الواردة فيها - إلى قسمين [٦] :

أ) **الشفاعة الخاصة** : وهي الثابتة للنبي - ﷺ - لا يشاركه فيها أحد من المخلوقات وهي ثلاثة أنواع :

١) الشفاعة العظمى ، وهي شفاعته في أهل الموقف يوم القيامة [٧] .

٢) شفاعته في عمه أبي طالب بأن يخفف الله عنه العذاب [٨] .

٣) شفاعته في أهل الجنة أن يدخلوها [٩] .

---

(١) انظر : الصحاح (٣ / ١٢٣٨) ، لسان العرب (٧ / ١٥٠) ، والقاموس المحيط ، ص (٧٣٣)

(٢) انظر : لوائح الأنوار السنية للسفاريني (٢ / ٢٤٦) ، والقول المفيد (١ / ٣٣١) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (١ / ١٤٨) .

(٤) مجموع الفتاوى (١ / ٣١٤) .

(٥) انظر : مجموع الفتاوى (١ / ١٤٨) ، ولوائح الأنوار السنية (٢ / ٢٤٧) .

(٦) انظر : القول المفيد لابن عثيمين (١ / ٣٣٢) فما بعدها .

(٧) انظر : كتاب التوحيد لابن خزيمة (٢ / ٥٨٨) ، وفتح الباري (١ / ١٩٤) ، (١١ / ٤٢٨) ، والنهاية في الفتن والملاحم لابن كثير (٢ / ١٨٣ فما بعدها) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٨٣) .

(٨) انظر : مجموع الفتاوى (٢ / ٥٨٨) ، وفتح الباري (١ / ١٩٤) ، (١١ / ٤٢٨) ، والنهاية في الفتن والملاحم (٢ / ١٨٣) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٨٩) .

(٩) انظر : مجموع الفتاوى (١٤ / ٣٩٩) ، والنهاية في الفتن والملاحم (٢ / ١٨٨) ، وشرح العقيدة الطحاوية =

ب) **الشفاعة العامة** : وهي الثابتة للنبي - ﷺ - ولغيره . وهي أنواع منها :

١) شفاعته في بعض المؤمنين بعد دخولهم النار أن يخرجوا منها (١) .

٢) شفاعته في بعض المؤمنين بدخول الجنة بغير حساب (٢) .

٣) شفاعته في بعض المؤمنين برفع درجاتهم في الجنة (٣) .

٤) شفاعته فيمن استوت حسناته وسيئاته أن يدخل الجنة (٤) .

وقد جاءت نصوص صريحة تدل على أن الشفاعة لا تتحقق إلا بتوفر شرطين :

الشرط الأول : إذن الله للشافع أن يشفع ؛ إذ لا يمكن أن يشفع شافع إلا بعد أن يأذن الله له ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ ﴾ [سبأ : ٢٣] .

الشرط الثاني : رضا الله عن المشفوع له ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ ﴾ [الأنبياء : ٢٨] .

وورد نص في الكتاب يجمع هذين الشرطين وهو قوله تعالى : ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ﴾ [النجم : ٢٦] .

وقد تطرق الخازن - رحمه الله - للحديث عن الشفاعة ، وأثبتها كما نصت عليها الأدلة الشرعية ، وأنها لا تكون إلا لأهل التوحيد ؛ لتوفر شرطي تحققها عندهم ، وهما : الإذن والرضا ، وفي ثنايا حديثه ذكر بعض أنواعها ، ثم إنه حكم بالابتداع على من أنكرها .

يقول - رحمه الله - عند تفسير قوله : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] : « أي بأمره ، وهذا استفهام إنكاري ، والمعنى : لا يشفع عنده أحد إلّا بأمره وإرادته ، وذاك لأن المشركين زعموا أن الأصنام تشفع لهم ، فأخبر أنه لا شفاعة لأحد عنده إلّا ما استثناه بقوله :

= (١ / ٢٩٠) .

(١) انظر : الشريعة للآجري (٩ / ١٢٣٠) ، ومجموع الفتاوى (١١ / ١٨٤) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٩٠) .

(٢) انظر : فتح الباري (١ / ١٩٤) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٨٩) .

(٣) انظر : فتح الباري (١١ / ٤٢٨) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٨٨) .

(٤) انظر : النهاية في الفتن والملاحم (٢ / ١٨٥) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٨٨) .

﴿ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ يريد بذلك شفاعة النبي ﷺ وشفاعة بعض الأنبياء والملائكة وشفاعة المؤمنين بعضهم لبعض ›› (١) .

ويقول في تفسير قوله : ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾ : ‹‹ أي ممن يعبدهم هؤلاء ويرجون شفاعتهم عند الله ﴿ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا ﴾ يعني أن الملائكة مع علو منزلتهم لا تغني شفاعتهم شيئا ، فكيف تشفع الأصنام مع حقارتها . ثم أخبر أن الشفاعة لا تكون إلا بإذنه ، فقال تعالى : ﴿ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ ﴾ أي : في الشفاعة ﴿ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾ أي من أهل التوحيد ›› (٢) .

ويقول في موضع آخر : ‹‹ قد ثبت بصحيح النقل شفاعة نبينا محمد – ﷺ – للمذنبين من أمته ، وكذلك تشفع الملائكة والأنبياء والمؤمنون بعضهم لبعض ›› (٣) .

وقال فيمن أنكر الشفاعة : ‹‹ والأحاديث في الشفاعة كثيرة ، وأول من أنكرها عمرو بن عبيد (٤) وهو مبتدع باتفاق أهل السنة ›› (٥) .

وخلاصة ما ذكرناه : أن مسألة الشفاعة يوم القيامة ثابتة بالكتاب والسنة ، وهي تكون بالمؤمنين خاصة ، وليس للكافر منها نصيب ، ولا تتحقق إلا بشرطين اثنين : الأول : إذن الله للشافع بالشفاعة ، الثاني : رضا الله عن المشفوع . ولا شك أن الرضا لا يتحقق في الكافر ، وبالتالي لا يستحق الشفاعة ، وهي أنواع ذكرها أهل العلم مستنبطين ذلك من الكتاب والسنة ، وقد قال بهذا **سلف الأمة – أهل السنة والجماعة – ووافقهم الخازن** – رحمه الله – .

---

(١) تفسير الخازن (١ / ١٩٠) .

(٢) نفس المصدر (٤ / ٢٠٩) . وانظر : (١ / ٤٣) ، (٣ / ٢١٣) .

(٣) نفس المصدر (٢ / ١١٤) .

(٤) **هو** : أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب البصري المعتزلي ، من علماء أهل الكلام ، ولد سنة (٨٠هـ) ، وكان شيخ فرقة المعتزلة في زمنه ، وتنسب إليه الطائفة العمروية من أهل الاعتزال ، له العديد من المصنفات منها : كتاب العدل والتوحيد ، وكتاب التفسير ، وغير ذلك ، توفي سنة (١٤٤هـ) .
انظر : مروج الذهب للمسعودي (٣ / ٢١٩) ، والفرق بين الفرق ، ص (١١٠) ، ووفيات الأعيان (٣ / ٤٦٠) .

(٥) تفسير الخازن (٣ / ١٤٣) .

المسألة الخامسة : رؤية الله – تعالى – .

إن مسألة رؤية الله – تعالى – من المسائل التي طال الخلاف فيها بين أهل السنة والجماعة ، وبين المخالفين لهم من أهل الكلام ، من الجهمية [١] والمعتزلة [٢] ومن تبعهم من الخوارج والإمامية وبعض المرجئة [٣] الذين نفوها مطلقا ، والحديث عنها له جوانب عدة ، ولعلي أتحدث عنها بإيجاز دون الخوض في تفاصيلها الدقيقة ؛ إذ المقصود هنا معرفة منهج أهل السنة والجماعة في الرؤية ، ثم معرفة رأي الخازن – رحمه الله – فيها على ضوء منهجهم .

وحديثي – بإذن الله – في هذه المسألة سيكون من خلال جوانب ثلاثة :

الجانب الأول : رؤية الله – تعالى – في الدنيا .

إن منهج أهل السنة والجماعة في رؤية الله في الدنيا جائزة عقلا ، بيد أنها ممتنعة فعلا ، والأدلة على ذلك متضافرة ، وواضحة وضوح الشمس .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : « أئمة السنة والجماعة متفقون على أن الله لا يراه أحد بعينه في الدنيا ، ولم يتنازعوا إلا في نبينا محمد ﷺ خاصة » [٤] .

واستدلوا على قولهم بأدلة نقلية وعقلية ، ومن ذلك :

أولا : من الأدلة النقلية :

الدليل الأول : قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف : ١٤٣] .

ووجه استدلالهم بهذه الآية على جواز الرؤية في الدنيا عقلا لا فعلا [٥] :

---

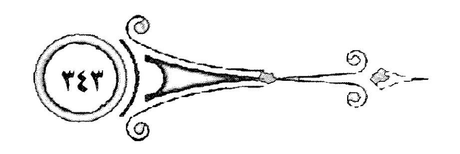
(١) انظر : التنبيه والرد للملطي ، ص (٨٦) ، والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٣ / ٧) ، والملل والنحل للشهرستاني (١ / ٨٧) .

(٢) انظر : شرح الأصول الخمسة ، ص (٢٣٢) .

(٣) انظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٢٨٩) .

(٤) مجموع الفتاوى (٥ / ٤٩٠) .

(٥) انظر : الرد على الجهمية للدارمي ، ص (١٠٥) ، والإبانة عن أصول الديانة للأشعري ، ص (١٥) =



١) أن موسى - عليه السلام - سـأل ربه الرؤية ، فلو كانت ممتنعة لما سألها ؛ إذ السائل حينئذ إما عالما بالامتناع ، أو جاهلا ، فإن كان عالما فالعاقل لا يطلب الممتنع المحال ، وإن كان جاهلا فالجاهل بما يجوز وما لا يجوز لله لا يمكن أن يكون نبيا كليما ، وكلا الحالتين منزه عنهما أنبياء الله .

٢) أن الله لم ينكر على موسى سؤاله الرؤية ، فلو كانت ممتنعة لأنكر عليه .

٣) لم يقل الله لموسى (لا تراني) ولا (إني لا أرى) ، وإنما قال (لن تراني) ، ثم علق رؤيته على استقرار الجبل ، فلو استقر فسوف يراه ، وكل هذا يدل على أن الرؤية في الدنيا جائزة عقلا وممتنعة فعلا .

الدليل الثاني : ما ثبت عن النبي - ﷺ - : ((**تعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه عز وجل حتى يموت**)) [١] . وغيرهما من الأدلة .

هذا الحديث صريح في عدم وقوع الرؤية في الدنيا ، والنبي - ﷺ - يخاطب أصحابه ، فإذا كانت الرؤية منتفية في حقهم ، فمن باب أولى في حق غيرهم ، غير أنه لا يمنع الرؤية لما ذكرناه آنفا .

ثانيا : **من الأدلة العقلية** :

ومن الأدلة العقلية على إثبات جواز الرؤية في الدنيا عقلا :

دليل الوجود ، كما استدل به الأشاعرة على إثبات الرؤية عقلا ، ورد به على منكريها ، يقول أبو الحسن الأشعري - رحمه الله - : ((ومما يدل على رؤية الله عز وجل بالأبصار أنه ليس موجود إلا وجائز أن يريناه الله عز وجل ، وإنما لا يجوز أن يرى المعدوم فلما كان الله عز وجل موجودا مثبتا ، كان غير مستحيل أن يرينا نفسه عز وجل)) [٢] .

وبهذا تبين لنا منهج أهل السنة والجماعة في رؤية الله في الدنيا ، حيث أنها جائز الوقوع

= وحادي الأرواح لابن القيم ، ص (١٦ ، ١٩٦) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢١٣ فما بعدها) .

(١) صحيح مسلم : كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب ذكر ابن صياد ، حديث رقم (١٦٩) ، ص (١٥٦٥) .

(٢) الإبانة عن أصول الديانة ، ص (١٧) . وانظر في معناه : بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٤ / ٣١٨) .

عقلا ، وممتنع فعلا ، **وهذا ما قرره الخازن** -رحمه الله- عند حديثه عن رؤية الله في الدنيا ، واستدل في جوازها بما استدل به أهل السنة والجماعة من الأدلة النقلية والعقلية ، وذكر أيضا رأي المخالفين لأهل السنة والجماعة في إمكان رؤية الله في الدنيا ، وأدلتهم في إنكارهم إياها ، ثم رد عليهم وأبطل صحة استدلالهم بها على إنكارهم للرؤية .

يقول -رحمه الله- : « وقد تمسك من نفى الرؤية من أهل البدع والخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة بظاهر هذه الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ [الأعراف : ١٤٣] قالوا : [لن] تكون للتأبيد والدوام . ولا حجة لهم في ذلك ولا دليل ، ولا يشهد لهم في ذلك كتاب ولا سنة ، وما قالوه في أن [لن] تكون للتأبيد خطأ بين ، ودعوى على أهل اللغة ، إذ ليس يشهد لما قالوه نص عن أهل اللغة والعربية ، ولم يقل به أحد منهم .

ويدل على صحة ذلك قوله تعالى في صفة اليهود : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ [البقرة : ٩٥] ، مع أنهم يتمنون الموت يوم القيامة . يدل عليه قوله : ﴿ وَنَادَوْا يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف : ٧٧] ، وقوله : ﴿يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ﴾ [الحاقة : ٢٧] ، فإن قالوا : إن [لن] معناها تأكيد النفي [كلا] التي تنفي المستقبل .

قلنا : إن صح هذا التأويل فيكون معنى ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ محمولا على الدنيا ، أي : لن تراني في الدنيا ؛ جمعا بين دلائل الكتاب والسنة ، فإنه قد ثبت في الحديث الصحيح أن المؤمنين يرون ربهم عز وجل يوم القيمة في الدار الآخرة .

وأيضا : فإن موسى عليه السلام كان عارفا بالله تعالى وبما يجب ويجوز ويمتنع على الله عز وجل .
وفي الآية دليل على أنه سأل الرؤية ، فلو كانت الرؤية ممتنعة على الله تعالى لما سألها موسى عليه السلام ، فحيث سألها علمنا أن الرؤية جائزة على الله تعالى .

وأيضا : فإن الله عز وجل علق رؤيته على أمر جائز ، والمعلق على الجائز جائز ؛ فيلزم من ذلك كون الرؤية في نفسها جائزة ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه تعالى علق رؤيته على استقرار الجبل ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي ﴾ وهو أمر جائز الوجود في نفسه ، وإذا كان كذلك ثبت أن رؤيته جائزة الوجود ؛ لأن استقرار الجبل غير مستحيل عند التجلي ، إذا جعل الله تعالى له قوة على ذلك ، والمعلق بما لا يستحيل لا يكون محالا ، والله

أعلم بمراده)) [١] .

ومما قال - رحمه الله - عندما سئل : كيف استدرك ، وكيف اتصل الاستدراك من قوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ ﴾ بما قبله ؟ قال : ((إن المقصود منه تعظيم أمر الرؤية ، وأن أحدا لا يقوى على رؤيته تعالى إلا من قواه الله تعالى بمعونته وتأييده ، ألا ترى أنه لما ظهر أصل التجلي للجبل ؛ اندك وتقطع ، فهذا هو المراد من هذا الاستدراك ، لأنه يدل على تعظيم أمر الرؤية والله أعلم بمراده)) [٢] .

وبهذا تبين لنا جليا موقف الخازن - رحمه الله - من رؤية الله في الدنيا ، حيث أنه قرر بأنها جائزة عقلا لكنها ممتنعة فعلا ، **وهو بهذا قد وافق منهج أهل السنة والجماعة** .

الجانب الثاني : **رؤية النبي - ﷺ - ربه في الدنيا** .

لقد وقع خلاف بين أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين وغيرهم في مسألة رؤية النبي - ﷺ - ربه في الدنيا ، ولهم في ذلك قولان مشهوران :

القول الأول : إثبات رؤية النبي - ﷺ - ربه في الدنيا ، وإليه ذهب ابن عباس وغيره ، فقد روى الإمام أحمد بسنده عن ابن عباس - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال : ((**رأيت ربي تبارك وتعالى**)) [٣] .

وثبت عنه أيضا أنه قال : ((رآه بقلبه)) ، وثبت عنه : ((رآه بفؤاده مرتين)) [٤] .

القول الثاني : نفي رؤية النبي ﷺ ربه في الدنيا ، وإليه ذهبت عائشة - رضي الله عنها - وغيرها ، فقد ثبت عنها في الصحيحين عن مسروق أنها قالت : ((من زعم أن محمدا ﷺ رأى ربه

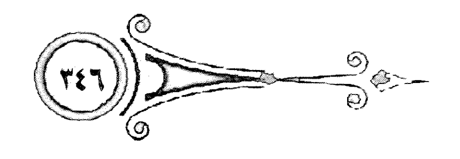
---

(١) تفسير الخازن (٢ / ٢٤٥) .

(٢) نفس المصدر (٢ / ٢٤٧) .

(٣) المسند (٤ / ٣٥٠) ، وقال محققه شعيب الأرنؤوط : ((صحيح موقوفا ، رجاله رجال الصحيح)) .

(٤) كلا الحديثين في : صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب معنى قول الله - عز وجل - ﴿ وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ ﴾ ، حديث رقم (٢٨٤ و ٢٨٥) ، ص (١٠٧) .



فقد أعظم على الله الفرية ... ولكن رأى جبريل - عليه السلام - في صورته مرتين » [1] .

والذي عليه جمع من المحققين أمثال : شيخ الإسلام ابن تيمية [2] ، وابن القيم [3] ، وابن كثير [4] ، وابن أبي العز [5] وغيرهم ، هو القول الثاني ، والضمير في قوله : ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ [النجم : ١٣] ، هو جبريل - عليه السلام - .

وهذا القول هو الأقرب إلى الصواب ، والذي يوافق النص الصريح كحديث عائشة الآنف ذكره ، وحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - في تفسير قوله : ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ ، قال : « رأى جبريل » [6] ، ويمكن حمل قول القائلين بالإثبات على رؤية القلب لا العين عملا بجميع النصوص .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - « وأما الرؤية فالذي ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنه قال : « رأى محمد ربه بفؤاده مرتين » ، وعائشة أنكرت الرؤية ، فمن الناس من جمع بينهما فقال : عائشة أنكرت رؤية العين ، وابن عباس أثبت رؤية الفؤاد ، والألفاظ الثابتة عن ابن عباس هي مطلقة أو مقيدة بالفؤاد تارة ، يقول : « رأى محمد ربه » ، وتارة يقول : « رآه محمد » ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينه . وكذلك الإمام أحمد تارة يطلق الرؤية ، وتارة يقول : « رآه بفؤاده » ، ولم يقل أحمد إنه سمع أحمد يقول : « رآه بعينه » ، لكن طائفة من أصحابه سمعوا بعض كلامه المطلق ، ففهموا منه رؤية العين ، كما سمع بعض الناس مطلق كلام ابن عباس ، ففهم منه رؤية العين ، وليس في الأدلة ما يقتضي أنه رآه بعينه ، ولا ثبت ذلك عن أحد

---

(١) صحيح البخاري : كتاب التفسير ، باب سورة والنجم ، حديث رقم (٤٨٥٥) ، ص (١٢٢٦) ، وصحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب معنى قول الله - عز وجل - ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ ، حديث رقم (٢٨٧) ، ص (١٠٧) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٦ / ٥٠٩ - ٥١٠) .

(٣) انظر : زاد المعاد (٣ / ٣٧) .

(٤) انظر : تفسير القرآن العظيم (٧ / ٤٤٨) .

(٥) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٢٤ - ٢٢٥) .

(٦) صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب معنى قول الله - عز وجل - ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ ، حديث رقم (٢٨٣) ، ص (١٠٧) .

من الصحابة ، ولا في الكتـاب والسنة ما يدل على ذلك ؛ بل النصـوص الصحيحة على نفيه أدلُّ ، كما في صحيح مسلم ، عن أبي ذر قال : سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك ؟ فقال : ((**نور أنى أره**)) (١) ...)) (٢) .

والخازن - رحمه الله - قد قال بالقول الثاني وهو نفي رؤية النبي - ﷺ - ربه في الدنيا ، حيث أنه حمل الضمير في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ على جبريل - عليه السلام - .

يقول - رحمه الله - عند تفسير هذه الآية : ((وتحمل الآية على رؤية جبريل)) (٣) .

وهو بهذا القول **قد وافق المحققين من أهل السنة والجماعة** في المسألة على ترجيحهم نفي رؤية النبي - ﷺ - ربه في الدنيا ، كما هو ظاهر النصوص الصريحة بذلك .

الجانب الثالث : **رؤية الله في الآخرة** .

لقد اتفق أهل السنة والجماعة على إثبات رؤية الله في الآخرة ، لتضافر الأدلة الصحيحة الصريحة في الدلالة على ذلك ، وإجماع سلف الأمة (٤) ، ومن تلك الأدلة :

- قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة : ٢٢ - ٢٣] .

- قوله تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس : ٢٦] . فقد فسر جمع من الصحابة والتابعين والمفسرين بأن المراد بالحسنى الجنة ، والزيادة هي الرؤية (٥) .

- وثبت عن النبي - ﷺ - أنه قال : ((**إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ، لا**

---

(١) انظر : كتاب الإيمان ، باب في قوله عليه السلام ((**نور أني أراه**)) وفي قوله ((**رأيت نورا**)) ، حديث رقم (٢٩١) ، ص (١٠٩) .

(٢) مجموع الفتاوى (٦ / ٥٠٩ - ٥١٠) .

(٣) تفسير الخازن (٤ / ٢٠٥) .

(٤) انظر : كتاب التوحيد لابن خزيمة (٢ / ٥٤٨) ، ورسالة إلى أهل الثغر للأشعري ، ص (٢٣٧) وعقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني ، ص (٧٦) ، ومجموع الفتاوى (٢ / ٣٣٧) ، وحـادي الأرواح لابن القيم ، ص (١٩٧ ، ٢٣٩) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٢١) .

(٥) انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٣ / ٥٢٠) ، وحادي الأرواح ، ص (١٩٨) ، وتفسير القرآن العظيم (٤ / ٢٦٢) فما بعدها .

تضامون في رؤيته)) [١] . وغيرها من الأدلة التي تدل دلالة واضحة إلى رؤية الله في الآخرة .

ثم وقع خلاف ونزاع بين المثبتين لرؤية الله في الآخرة إلى ثلاثة أقوال [٢] :

١) أن الرؤية تكون للمؤمنين دون غيرهم ، وهذا روي عن الحسن البصري ومالك بن أنس وغيرهما ، وعليه جمهور أصحاب أحمد [٣] .

٢) الرؤية تكون لكل من أظهر التوحيد من المؤمنين ، والمنافقين ، وغبرات أهل الكتاب ، وإلى هذا ذهب ابن خزيمة [٤] [٥] .

٣) يراه المؤمنون والمنافقون والكفار ، وهذا قول السالمية [٦] [٧] .

والمتأمل في هذه الأقوال الثلاثة ليجد أن رؤية المؤمنين لله – تعالى – متفق عليها ، والخلاف فيما عداهم من المنافقين والكفار .

والصحيح – والله أعلم – هو القول الثالث ، وأن جميع أهل الموقف يرون الله يوم القيامة ،

---

(١) صحيح البخاري : كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر ، حديث رقم (٥٥٤) ، ص (١٤٣) ، وصحيح مسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما ، حديث رقم (٢١١) ، ص (٣١٧) .

(٢) انظر هذه الأقوال في : مجموع الفتاوى (٦ / ٤٨٧ – ٤٨٨) ، وحادي الأرواح ، ص (١٩٧) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٢١)

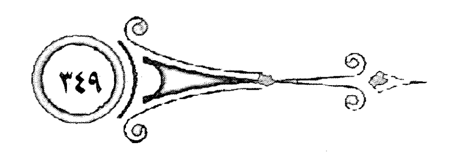
(٣) انظر : أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٣ / ٥١٦) فما بعدها .

(٤) هو : أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي النيسابوري الشافعي ، عرف بابن خزيمة ، ولد سنة (٢٢٣هـ) ، إمام حافظ حجة ، أحد أبرز أئمة أهل السنة والجماعة ، كان يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان في عصره ، له عدة تصانيف أبرزها : كتاب التوحيد ، والصحيح وغيرهما ، توفي سنة (٣١١هـ) .
انظر : سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٦٥) ، وشذرات الذهب (٤ / ٥٧) .

(٥) انظر : كتاب التوحيد له (١ / ٤٢٩) فما بعدها .

(٦) **هم** : أتباع أبي الحسن أحمد بن محمد بن سالم البصري ، شيخ السالمية ، قال عنه الذهبي : « وكان له أحوال ومجاهدات ، أخذ عنه أبو طالب المكي صاحب كتاب : قوت القلوب ... وقد خالف أصول السنة في مواضع ، وبالغ في الإثبات في مواضع » ، توفي سنة (٣٢٧هـ) .
انظر : حلية الأولياء لأبي نعيم (١٠ / ٣٧٨) ، والعبر في خبر من غبر للذهبي (٢ / ١٠٩) .

(٧) انظر : إبطال التأويلات لأبي يعلى (٢ / ٢٩٥) ، والانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني (٢ / ٦٣٦) .



مؤمنون ، ومنافقون ، وكافرون ، ثم يحتجب عن الكفار والمنافقين عقوبة لهم .

يقول ابن القيم - رحمه الله - : ((دلت الأحاديث الصحيحة الصريحة على أن المنافقين يرونه تعالى في عرصات القيامة ؛ بل والكفار أيضا)) [١] .

والمراد بالحجب - والله أعلم - أنهم يحجبون عن الرؤية ، ولا يرون الله مرة أخرى كما يراه المؤمنون ، وهي المرادة بالزيادة كما في قوله تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس : ٢٦]. أي : هي زيادة في النعيم .

يقول ابن تيمية - رحمه الله - : ((إن هذا النوع من الرؤية الذي هو عام للخلائق ، قد يكون نوعا ضعيفا ليس من جنس الرؤية التي يختص بها المؤمنون ؛ فإن الرؤية أنواع متباينة تباينا عظيما)) [٢] .

ويؤيد هذا ما ثبت عن النبي - ﷺ - أنه قال : ((**إذا دخل أهل الجنة الجنة ، قال : يقول الله تبارك وتعالى : تريدون شيئا أزيدكم ؟ فيقولون ألم تبيض وجوهنا ؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار . قال : فيكشف الحجاب ، فما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر إلى ربهم ﷻ**)) . ثم تلا هذه الآية : ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [٣] .

وكذلك قول النبي - ﷺ - عندما سئل : يا رسول الله : هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال رسول الله - ﷺ - : ((**هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ؟**)) . قالوا : لا يا رسول الله . قال : ((**هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب ؟**)) . قالوا : لا يا رسول الله . قال : ((**فإنكم ترونه كذلك ، يجمع الله الناس يوم القيامة فيقول : من كان يعبد شيئا فليتبعه ، فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس ، ويتبع من كان يعبد القمر القمر ، ويتبع من كان يعبد الطواغيت الطواغيت ، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها ، فيأتيهم الله تبارك وتعالى في صورة غير صورته التي يعرفون ، فيقول أنا ربكم ، فيقولون : نعوذ بالله منك هذا مكاننا**

---

(١) حادي الأرواح ، ص (١٩٧) .

(٢) مجموع الفتاوى (٦ / ٥٠٣) .

(٣) صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى ، حديث رقم (٢٩٧) ص (١١٠) .

حتى يأتينا ربنا ، فإذا جاء ربنا عرفناه ، فيأتيهم الله تعالى في صورته التي يعرفون ، فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا فيتبعونه ...)) [١] .

والخازن - رحمه الله - قد أثبت رؤية الله في الآخرة ، وبيّن أن الأدلة متضافرة في إثباتها ، وتكون نعيما لأهل الجنة ، وحجبها عذابا لأهل الكفر والضلال ، وأبطل كذلك قول المنكرين لها .

يقول - رحمه الله - في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة : ٤٦] : ((يعني في الآخرة ، وفيه دليل على ثبوت رؤية الله - تعالى - في الآخرة)) [٢] .

ويقول : ((قال علماء أهل السنة : رؤية الله سبحانه وتعالى ممكنة غير مستحيلة عقلا ، وأجمعوا على وقوعها في الآخرة ، وأن المؤمنين يرون الله سبحانه وتعالى دون الكافرين ، بدليل قوله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين : ١٥] . وزعمت طوائف من أهل البدع كالمعتزلة والخوارج ، وبعض المرجئة [٣] : أن الله تعالى لا يراه أحد من خلقه ، وأن رؤيته مستحيلة عقلا ، وهذا الذي قالوه خطأ صريح ، وجهل قبيح ، وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وإجماع الصحابة ، فمن بعدهم من سلف الأمة على إثبات رؤية الله تعالى)) [٤] ، ثم سرد مجموعة من الأحاديث في إثبات الرؤية .

وخلاصة ما ذكرناه : إن مسألة رؤية - عز وجل - تعرض لها العلماء من ثلاثة جوانب ، الأول : رؤيته في الدنيا ، وهي جائزة عقلا ، ممتنعة فعلا . الثاني : رؤية النبي - ﷺ - ربه عز وجل ، وهذه أيضا لم تقع - على الصحيح - . الثالث : - وهو الأهم - رؤيته في الآخرة ، وهي ثابتة بالكتاب والسنة ، وإجماع سلف الأمة ، وتحدث لكل النـــاس - على الراجح - مؤمنهم ، ومنافقهم ، وكافرهم ، بيد أنها تُحجب - بعد حدوثها - عن المنافق والكافر عقوبة لهم على ما اقترفته أيديهم ، وتبقى للمؤمنين ، وهي أعلى وألذُّ نعيـــم لهم في الآخرة ، وقد سار على هذا النهج **أهل السنة والجماعة ، وتبعهم الخازن** - رحمه الله - .

---

(١) صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب معرفة طريق الرؤية ، حديث رقم (٢٩٩) ، ص (١١٠) .

(٢) تفسير الخازن (١ / ٤٣) .

(٣) سبقت الإشارة إلى المصادر في بداية المسألة . انظر ص (٣٤٢) .

(٤) تفسير الخازن (٤ / ٣٧٣) . وانظر أيضا (٢ / ٤٣٩ - ٤٤٠) ، (٤ / ٤٠٥) .

المطلب الثاني : الجنة والنار .

إن الجنة والنار مكانان خلقهما الله ؛ ليجازي بهما عباده على ما قدموا من الأعمال ، فخلق الجنة وما فيها من النعيم المقيم السرمدي للمؤمنين الخاضعين لشريعته ، المتبعين لسنة نبيه – ﷺ – يقول الله : ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَـٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَـٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَـٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّـٰرِبِينَ وَأَنْهَـٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى ۖ وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [محمد : ١٥] .

وقال : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [القلم : ٣٤] .

وأما النار فقد أعدها الله للكافرين المنكرين المكذبين للأنبياء والمرسلين ، يقول الله : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [البقرة : ٢٤] .

وقال : ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران : ١٣١] .

والإيمان بوجود الجنة والنار جزء من الإيمان باليوم الآخر ، الذي هو أحد الأركان الستة للإيمان ، والذي لا يتم ولا يستقيم إيمان العبد إلا بها جميعا .

وثمت مسائل تتعلق بالجنة والنار ، يجب الإيمان بها ، ولأهل السنة والجماعة منها مواقف ، والتي استنبطت من دلالات النصوص الشرعية الواضحة ، خلافا لمن خالفهم من أهل الكلام ، ولعلي أذكر شيئا من تلك المسائل بشيء من التوضيح ؛ لنعلم المنهج الصحيح الموافق للكتاب والسنة بفهم سلف الأمة ، ثم معرفة رأي الخازن فيها موافقة أو مخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة وفق المسائل التالية :

المسألة الأولى : خلق الجنة والنار ووجودهما الآن .

إن القول بخلق الجنة والنار ووجودهما الآن هو قول أهل السنة والجماعة [١] ، ومن وافقهم من الأشاعرة [٢] والماتريدية [٣] ، وعليه دل الكتاب والسنة ، وخالفهم في ذلك الجهمية [٤] والمعتزلة [٥] حيث قالوا بنفي خلق الجنة والنار ووجودهما الآن ، بل الله - ﷻ - يخلقهما وينشئهما يوم القيامة ولا وجود لهما الآن ، ولهم في ذلك أدلة ذكروها ليس هذا مجال لذكرها [٦] .

يقول أبو الحسن الأشعري - رحمه الله - : « واختلفوا في الجنة والنار أخلقتا أم لا ؟ فقال : أهل السنة والاستقامة : هما مخلوقتان . وقال كثير من أهل البدع : لم تخلقا » [٧] .

ويقول ابن أبي العز - رحمه الله - : « فاتفق أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن ، ولم يزل على ذلك أهل السنة ، حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية [٨] ، فأنكرت ذلك ، وقالت : بل ينشئهما الله يوم القيامة ... » [٩] .

ومما استدل به أهل السنة والجماعة على خلق الجنة والنار ووجودهما الآن :

---

(١) انظر : الشريعة للآجري (١٠ / ١٣٤٣) ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٦ / ١٢٥٦) ، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني ، ص (٧٧) ، التمهيد لابن عبد البر (٣ / ٣٢٠) ، وحادي الأرواح ، ص (١٥) ، ولوامع الأنوار البهية (٢ / ٢٣٠) .

(٢) انظر : الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني ، ص (٣٧٧) ، والمواقف في علم الكلام للإيجي ، ص (٣٧٤ - ٣٧٥) .

(٣) انظر : أصول الدين للبزدوي ، ص (١٧٠) .

(٤) انظر : التنبيه والرد للملطي ، ص (٩٩) .

(٥) انظر : متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار ، ص (١٦٠) .

(٦) انظر : شرح المقاصد للتفتازاني (٥ / ١٠٧) .

(٧) مقالات الإسلاميين (٢ / ١٦٨) .

(٨) **القدرية** : فرقة من المتكلمين ، وسمت بهذا الاسم لنفيهم الإرادة والقدر عن الله تعالى ، وتقول : بأن الإنسان يخلق فعل نفسه ، وأفعاله ليس لها أي علاقة بالقدر .

انظر : الفرق بين الفرق للبغدادي ، ص (١١٣) ، والتبصير في الدين للأسفراييني ، ص (٦٤) الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٦١) .

(٩) شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٦١٤ - ٦١٥) .

من الكتاب :

فمثل قوله تعالى عن الجنة : ﴿ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران : ١٣٣] .

وقوله عن النار : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة : ٢٣٤] .

والإعداد يدل على تهيئة الشيء وتجهيزه (١) .

يقول الثعلبي - رحمه الله - عند هذه الآية : « وفيه دليل على أن النار مخلوقة ردّا على الجهمية ، لأن المعدوم لا يكون معدا » (٢) .

ومن السنة :

فمثل قول النبي - ﷺ - : ((**اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء ، واطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء**)) (٣) .

وقوله : ((**يقول الله تعالى : أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر**)) . قال أبو هريرة : اقرءوا إن شئتم : ﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ [السجدة : ١٧] (٤) .

ووجه الاستدلال من هذه الآيات والأحاديث واضحة ، حيث أن الله أخبر بأنه أعد الجنة لأهل الإيمان والتقى ، وأعد النار لأهل الكفر والهوى ، ومعلوم أن الإعداد تصريح بالوجود والخلق ، وكما أن إخبار النبي - ﷺ - بأنه اطلع على الجنة والنار ، ورأى ما فيها يدل دلالة واضحة على أنهما مخلوقتان موجودتان ؛ إذ من المحال على العقل أن يتصور رؤية شيء أو الاطلاع

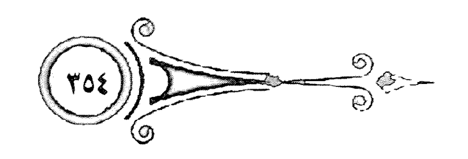
---

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤ / ٢٩) .

(٢) الكشف والبيان (٣ / ١٤٣) . وانظر : الانتصار للعمراني (٣ / ٦٦٢) .

(٣) صحيح البخاري : كتاب بدء الوحي ، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة ، حديث رقم (٣٢٤١) ، ص (٨٠١) ، وصحيح مسلم : كتاب الرقاق ، باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء وبيان الفتنة بالنساء ، حديث رقم (٩٤) ، ص (١٤٦٤) .

(٤) صحيح البخاري : كتاب بدء الوحي ، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة ، حديث رقم (٣٢٤٤) ، ص (٨٠٢) ، وصحيح مسلم : كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، حديث رقم (٢) ، ص (١٥١٦) .



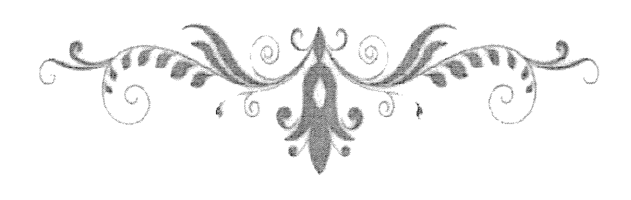
عليه وهو غير موجود أصلا .

وهذا ما قرره الخازن -رَحِمَهُ اللَّهُ- ، حيث ذكر بأن الجنة والنار مخلوقتان وموجودتان الآن ، وبين المذهب الذي يخالفه ، وهو مذهب المعتزلة ومن وافقهم ، ثم رد عليهم وأبطل مذهبهم ، يقول -رَحِمَهُ اللَّهُ- في تفسير قوله تعالى ﴿ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران : ١٣٣] : « أي هيئت للمتقين وفيه دليل على أن الجنة والنار مخلوقتان الآن » [١] .

وقال ناقلا عن النووي -رَحِمَهُ اللَّهُ- : « فالجنة مخلوقة موجودة اليوم ، هـذا مذهب أهل السنة »[٢] .

وفي شأن رده -رَحِمَهُ اللَّهُ- على من أنكر وجود الجنة والنار الآن من المعتزلة وغيرهم يقول بعد أن ذكر حديث مسروق [٣] - رضي الله عنه - : « وفي الحديث دليل عن أن الجنة مخلوقة الآن خلافا للمعتزلة لقوله ﷺ تسرح من الجنة حيث شاءت وهو مذهب أهل السنة » [٤] .

وخلاصة ما ذكرناه : إن منهج أهل السنة والجماعة في مسألة وجـود الجنة والنار الآن ، أنهـما موجودتان كما خلقهما الله ، بدلالة النصـوص الشرعية الوافرة ، **وسار على نهجهم الخازن** -رَحِمَهُ اللَّهُ- .



(١) تفسير الخازن (١ / ٢٩٧) .

(٢) تفسير الخازن (٤ / ١٤٣) .

(٣) سبق ذكر الحديث في : ص (٣٢٥) هامش (٦) .

(٤) تفسير الخازن (١ / ٣١٧) .

❁ المسألة الثانية : دخول الجنة برحمة الله لا بالعمل .

هذه المسألة تعرض لها علماء العقيدة في كتبهم ومصنفاتهم ، خصوصا أئمة أهل السنة والجماعة ، ومضمونها : هل يدخل العبد الجنة بعمله الصالح أم برحمة الله وفضله ؟

لقد ثبت عن النبي – ﷺ – صراحة بأنه لا يدخل الجنة أحد بعمله ، بل برحمة الله وفضله . روت عائشة زوج النبي – ﷺ – حديثا عن النبي – ﷺ – أنه قال : ((**سددوا وقاربوا وأبشروا فإنه لن يدخل الجنة أحدا عمله**)) . قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : ((**ولا أنا إلا أن يتغمدني الله منه برحمة**)) (١) .

وعلى هذا المنهج المستنبط من الأدلة الشرعية سلك أهل السنة والجماعة ، وقرروا بأنه لا يدخل أحد من المؤمنين الجنة بعمله ، بل دخوله معلق برحمة الله وفضله ، ولا يعني هذا أن الأعمال الصالحة ليس لها أي قيمة ؛ بل إنها سبب لنيل رحمة الله التي بها يدخل العبد الجنة ، فلو عمل الإنسان العمل الصالح استحق رحمة الله ، وهو بها يدخل الجنة ، وإن لم يعمل الصالح لم ينل رحمة الله وهو بذلك يدخل النار – والعياذ بالله – كما قال تعالى : ﴿ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأحقاف : ١٤] (٢) .

يقول العلامة إسماعيل الصابوني – رحمه الله – : ((ويعتقدون ويشهدون أن أحداً لا تجب له الجنة ، وإن كان عمله حسناً وعبادته أخلص العبادات ، وطاعته أزكى الطاعات ، وطريقه مرتضى ، إلا أن يتفضل الله عليه فيوجبها له بمنه وفضله ؛ إذ عمل الخير الذي عمله لم يتيسر له إلا بتيسير الله عز وجل ، فلو لم ييسره لفعله له لم يتيسر ، ولو لم يهده لفعله لم يهتد له أبداً بجهده وجده ، قال الله عز وجل : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ ﴾ [النور : ٢١] ، وقال مخبراً عن أهل الجنة : ﴿ وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف : ٤٣] ، وفي آيات سواها)) (٣) .

---

(١) رواه مسلم : كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى ، حديث رقم (٧٨) ، ص (١٥١٤) .

(٢) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٦٤٣) .

(٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، ص (١٠٢) .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : ((ليس العمل عوضا وثمنا كافيا في دخول الجنة ؛ بل لا بد من عفو الله وفضله ورحمته ، فبعفوه يمحو السيئات ، وبرحمته يأتي بالخيرات ، وبفضله يضاعف البركات)) [١] .

والمراد : أن الإنسان يعمل الأعمال الصالحة لينال بها رحمة الله ، التي لا يدخل أحد الجنة إلا بها ، فكأن رحمة الله مفتاح دخول الجنة ، ولا يظفر العبد بالمفتاح إلا بالإسلام والأعمال الصالحة ، وهذا هو منهج سلف الأمة ، - أهل السنة والجماعة - .

وقد خالف السلفَ في هذه المسألة المعتزلةُ ومن تبعهم ، حيث قالوا : بأن دخول الجنة مرتب على الأعمال الصالحة ترتب العوض ، وأن الجنة ثمنها الأعمال ، ومن عمل الصالحات كان حقا على الله أن يدخله الجنة وجوبا ، بناء على أصلهم الفاسد وهو وجوب الثواب على الله [٢] .

يقول الزمخشري في قول الله تعالى : ﴿ وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ [الأعراف : ٤٣] : ((﴿ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ بسبب أعمالكم لا بالتفضل كما تقول المبطلة [٣])) [٤] .

وقد قرر الخازن -رحمه الله- على أنه لن يدخل الجنة أحد بعمله ، بل برحمة الله وفضله وكرمه ، وفي بيان ذلك :

يقول في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٠٧] : ((﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ ﴾ يعني المؤمنين المطيعين لله ﷻ ، ﴿ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِ ﴾ ، يعني ففي جنة الله ، وإنما سميت الجنة رحمة ؛ لأنها دار رحمة ، وفيه إشارة إلى أن العبد وإن عمل بالطاعات ، لا يدخل الجنة إلا برحمة الله تعالى)) [٥] .

وقال في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُ ﴾ [الحديد : ٢١] : ((فبين أنه لا يدخل

---

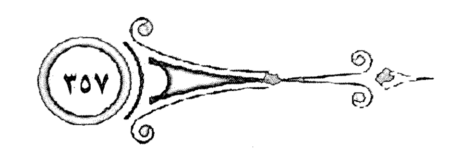
(١) مجموع الفتاوى (٨ / ٧٠ - ٧١) .

(٢) انظر : شرح الأصول الخمسة ، ص (٦١٤) ، وتفسير الكشاف (١ / ٥٥٧) .

(٣) يقصد بالمبطلة : أهل السنة والجماعة الذين قالوا : بأن دخول الجنة بالتفضل لا بالأعمال .

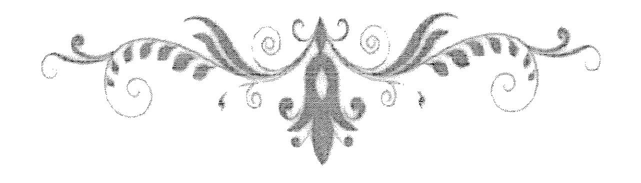
(٤) انظر : تفسير الكشاف (٢ / ١٠٦) .

(٥) تفسير الخازن (١ / ٢٨٣) .



أحد الجنة إلا بفضل الله – تعالى – لا بعمله)) [١] .

وخلاصة ما ذكرناه : إن منهج أهل السنة والجماعة فيما يتعلق بدخول المؤمنين الجنة ، أن دخولهم إياها يكون بفضل الله ورحمته ، لا بأعمالهم ، ولن ينال العبد رحمة الله وفضله ليدخل الجنة إلا بالأعمال الصالحة ، فالعمل مهم لنيل رحمة الله ، ورحمة الله مهمة لدخول الجنة بها ، وهذا هو مفهوم نصوص الكتاب والسنة ، وعليه مذهب أهل السنة والجماعة ، **ثم سار على دربهم الخازن** – رحمه الله – .



(١) تفسير الخازن (٤ / ٢٥١) .

المسألة الثالثة : أبدية الجنة والنار .

لقد وقع خلاف في مسألة أبدية الجنة والنار أو فنائهما ، أو أحدهما ، ولكن اتفق جمهور أهل السنة والجماعة على بقاء الجنة والنار وأبديتهما وعدم فنائهما ، ودوام نعيم أهل الجنة وخلود أهلها ، وعذاب أهل النار وخلود أهلها (١) ، وخالفهم في ذلك الجهمية (٢) ، ومن وافقهم من المعتزلة (٣) القائلين بفناء الجنة والنار .

والأدلة الواردة في الكتاب والسنة في الدلالة على ذلك كثيرة من ذلك :

قوله تعالى في الجنة : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ لَّهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَنُدۡخِلُهُمۡ ظِلّٗا ظَلِيلًا ﴾ [النساء : ٥٧] .

وقوله تعالى في النار : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمۡ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا ﴾ [الأحزاب : ٦٤ - ٦٥] .

وجاء عن النبي - ﷺ - أنه قال : ((**يؤتى بالموت كهيئة كبش أملح ، فينادي مناد يا أهل الجنة فيشرئبون وينظرون فيقول : هل تعرفون هذا ؟ فيقولون : نعم هذا الموت ، وكلهم قد رآه . ثم ينادي يا أهل النار فيشرئبون وينظرون فيقول : هل تعرفون هذا ؟ فيقولون نعم هذا الموت وكلهم قد رآه فيذبح . ثم يقول يا أهل الجنة خلود فلا موت ويا أهل النار خلود فلا موت**)) (٤) .

---

(١) انظر : الشريعة للآجري (١٠ / ١٣٤٣) ، وعقيدة السلف للصابوني ، ص (٧٧) ، ورياض الجنة بتخريج أصول السنة لابن أبي زمنين ، ص (١٣٩) ، ومراتب الإجماع لابن حزم ، ص (١٩٣) ، والحجة في بيان المحجة (١ / ٢٣٤) ، وحادي الأرواح ، ص (٢٤٠ - ٢٧١) ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٦٢٠) فما بعدها .

(٢) انظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٣٣٨) ، والتنبيه والرد ، ص (١٠٢) ، والفرق بين الفرق ، ص (١٨٦) .

(٣) انظر : الفرق بين الفرق ، ص (١١١) .

(٤) صحيح البخاري : كتاب التفسير ، باب قوله : ﴿ وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡحَسۡرَةِ ﴾ ، حديث رقم (٤٧٣٠) ص (١١٧٨) وصحيح مسلم : كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ، حديث رقم (٤٠) ، ص (١٥٢٦) .

هذه الأدلة فيها دلالة واضحة على أبدية الجنة والنار ، وخلود أهلهما ، وعدم فنائهما وهو ما أجمع عليه جمهور سلف الأمة .

يقول الإمام أحمد - رحمه الله - : « وقد خلقت النار وما فيها ، وخلقت الجنة وما فيها خلقهما الله عز وجل ، ثم خلق الخلق لهما لا يفنيان ، ولا يفنى ما فيهما أبدا ، فإن احتج مبتدع أو زنديق بقول الله عز وجل : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [القصص : ٨٨] ، وبنحو هذا من متشابه القرآن ، قيل له : كل شيء مما كتب الله عز وجل عليه الفناء والهلاك هالك ، والجنة والنار خلقهما الله للبقاء لا للفناء ، ولا للهلاك ، وهما من الآخرة لا من الدنيا » (١) .

يقول إسماعيل الصابوني - رحمه الله - : « ويشهد أهل السنة أن الجنة والنار مخلوقتان ، وأنهما باقيتان لا تفنيان أبداً ، وأن أهل الجنة لا يخرجون منها أبداً ، وكذلك أهل النار - الذين هم أهلها خلقوا لها - لا يخرجون منها أبداً ، ويؤمر بالموت فيذبح على سور بين الجنة والنار ، وأن المنادي ينادي يومئذ : " يا أهل الجنة خلود ولا موت ، ويا أهل النار خلود ولا موت " على ما ورد به الخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ » (٢) .

وبهذا تبين لنا منهج أهل السنة والجماعة في مسألة أبدية الجنة والنار ، وعدم فنائها ، بيد أننا نلاحظ أنه قد نسب إلى بعض كبار أئمة أهل السنة والجماعة القول بفناء النار كابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله - وطعنهما به المناوئون لهما ، إلا أن العلماء الغيورين على عقيدة أهل السنة والجماعة وعلمائها ، ردوا على هذه النسبة ، وكتبوا في ذلك مؤلفات ، وأبطلوا صحة هذه النسبة (٣) ؛ إذ ثبتت نصوص كثيرة عنهما في التصريح بأبدية الجنة والنار ومن ذلك :

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية ، كالجنة والنار والعرش وغير ذلك ، ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين كالجهم بن صفوان ومن

---

(١) طبقات الحنابلة (١ / ٦٠) .

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، ص (٧٧) .

(٣) انظر : كشف الأستار لإبطال ادعاء فناء الجنة والنار المنسوب لشيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم : لعلي بن علي الحربي ، ودعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية للدكتور عبد الله الغصن .

وافقه من المعتزلة ونحوهم وهذا قول باطل يخالف كتاب الله وسنة رسوله وإجماع سلف الأمة وأئمتها لما في ذلك من الدلالة على بقاء الجنة وأهلها وبقاء غير ذلك ...)) (١) .

ويقول ابن القيم - رحمه الله - : ((والمقصود أن القول بفناء الجنة والنار قول مبتدع لم يقله أحد من الصحابة ، ولا التابعين ، ولا أحد من أئمة المسلمين ، والذين قالوه إنما تلقوه عن قياس فاسد)) (٢) .

وقد اتفق الخازن - رحمه الله - مع أهل السنة والجماعة في القول بأبدية الجنة والنار وعدم فنائهما ، وخلود أهلهما ، وعدم انقطاع نعيم أهل الجنة ، وعذاب أهل النار ، والخلود في الجنة لا يكون إلا للمؤمنين ، وفي النار لا يكون إلا للكافرين والمنافقين ، أما عصاة الموحدين ، فإن الله يخرجهم بعد أخذهم جزاء معصيتهم ، ويدخلهم الجنة ، ثم يخلدون فيها .

يقول - رحمه الله - في بيان ذلك :

((وفي قوله : ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾ [النساء : ١٢٢] دليل على أن الخلود لا يفيد التأبيد والدوام ؛ لأنه لو أفاد ذلك لزم التكرار ، وهو خلاف الأصل ، فعلم من ذلك أن الخلود عبارة عن طول الزمان لا على الدوام ، فلما اتبع الخلود بالأبد علم أنه يراد به الدوام الذي لا ينقطع)) (٣) .

وقال عند قول الله تعالى : ﴿ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ [الحجر : ٤٨] : ((هذا نص من الله في كتابه على خلود أهل الجنة في الجنة ، والمراد منه خلود بلا زوال ، وبقاء بلا فناء ، وكمال بلا نقصان ، وفوز بلا حرمان)) (٤) .

وقال في شأن عصاة الموحدين الذين دخلوا النار : ((والقول الأول أصح ، وعليه أهل السنة ، فإنهم جميعا يدخلون النار ثم يخرج الله منها أهل الإيمان ، بدليل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ

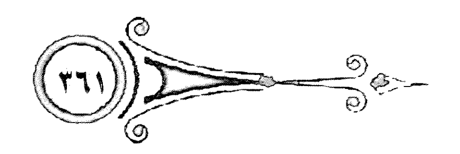
---

(١) مجموع الفتاوى (١٨ / ٣٠٧) . وانظر : بيان تلبيس الجهمية في ذكره للأدلة في إثبات أبدية الجنة والنار (١ / ٤٦٩) .

(٢) حادي الأرواح ، ص (٢٤٩) .

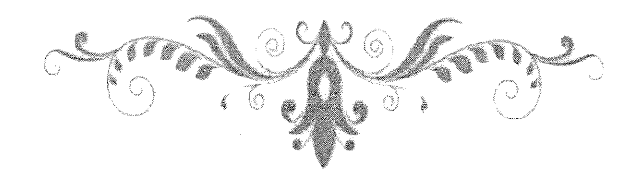
(٣) تفسير الخازن (١ / ٤٣٠) .

(٤) تفسير الخازن (٣ / ٥٨) . وانظر : (١ / ٣٢ ، ١٣٩ ، ١٩٢) ، (٢ / ١٥٧ ، ٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠) ، (٣ / ٢١ ، ١٨٨) .



ٱتَّقَواْ﴾ [مريم : ٧٢] ، أي الشرك ، وهم المؤمنون ، والنجاة إنما تكون مما دخلت فيه)) (١) .

وخلاصة ما ذكرناه : أن نصـــوص الكتاب والسنة قد دلت على أبدية الجنة والنار ، والخلود فيهما ، وعدم فنائهما ، فخلود في الجنة يكون للمؤمنين ، وخـــلود في النار يكو للكافرين والمنافقين ، وأما عصاة الموحدين فإنهم يدخلون النار ليُصفَوا من درَن الذنوب ، ثم يخـــلدون في الجنة ، وانتهج هذا النهج - الذي دل عليه الكتاب والسنة - **أهل السنة والجماعة** ، **ووافقهم فيه الخازن** - رحمه الله - .



(١) تفسير الخازن (٣ / ١٩٤) .

الفصل الخامس :

آراء الخازن في الإيمان بالقضاء والقدر .

وفيه تمهيد ومبحثان :

تمهيد : وفيه معنى القضاء والقدر والفرق بينهما .

المبحث الأول : القضاء والقدر ووجوب الإيمان به .

المبحث الثاني : مسائل تتعلق بالقضاء والقدر .

تمهيد .

إن من حكمة الله البالغة أن جعل القضاء والقدر سر لا يعلمه أحد ، ولم يطلع عليه أحد ، لا ملك مقرب ، ولا نبي مرسل ، والإيمان به ركن من أركان الإيمان الستة التي لا يتم ولا يكمل إيمان العبد إلى بها كلها ، ولا ينبغي للمسلم الخوض في معرفة سر الله ؛ لأنه أمر غيبي ، والسير فيه يحتاج إلى وحي هادي .

وينبغي أن يعلم : أن المراد بالنهي عن الخوض في باب القضاء والقدر هو الخوض في بعض جوانبه لا كلها ، وهو ما يتعلق بمعرفة سر الله في كونه جعل هذا العبد فقيرا ، وذاك غنيا ، أحيا هذا وأمات ذاك ، أعطى هذا ومنع عن ذاك ، أضـــل هذا وهدى ذاك ، فكل هذه الأمور نافذة بمشيته وإرادته ، وفق حكمته - ﷻ - والخوض في معرفة السر في ذلك لا يجوز ، وهو الذي نهى عنه علماء سلف الأمة ، أما ما يتعلق ببيان المراد بالإيمان بالقضاء والقدر ، ودرجاته ومراتبه ، فهذا مما يجب البيان عنه للعبد المسلم ؛ ليعلم حقيقته فيتسنى له الإيمان به على دراية وعلى بصيرة . وهذا الذي فعله العلماء من السلف الصالح ومن نهج نهجهم من الخلف ، وكل من تكلم في باب القضاء والقدر .

وبناءً على هذا المنهج القويم ، حري بنا أن نبين بإيجاز معنى القضاء والقدر ، والفرق بينهما ، قبل الخوض في مسائله .

أولا : معنى القضاء والقدر لغة :

- **معنى القضاء لغة** : أصل هذه الكلمة (قضاي) ؛ لأنه من (قضيت) ، ولما جاءت الياء بعد ألف متطرفة همزت ، وصارت (قضاء) ، وجمعه (أقضية) .

وهي في اللغة تأتي على عدة معاني ، وكلها يرجع إلى معنى " انقطاع الشيء وإتمامه وإحكام أمره " [١] .

---

(١) انظر : تهذيب اللغة للأزهري (٩ / ٢١١) ، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (٥ / ٩٩) ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤ / ٧٨) ، ولسان العرب (١١ / ٢٠٩) .

ومن تلك المعاني التي جاءت في اللغة :

● بمعنى **أمر** ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾ [الإسراء : ٢٣] (١) .

● بمعنى **خَلَقَ وصَنَع وفـــرغ** ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ ﴾ [فصلت : ١٢] (٢) .

● بمعنى **الإنهاء** ، ومنه قوله : ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ ﴾ [الحجر : ٦٦] (٣) .

● بمعنى **العمل والحكم** ، ومنه قول الله : ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ [طه : ٧٢] (٤) . وغير ذلك من المعاني التي ذكرها أهل اللغة في مصنفاتهم (٥) .

– **معنى القــدر لغة** : القدر بتسكين الدال أو فتحها مع فتـح القاف أصـل معناه في اللـغة " مبلغ الشيء وكنهه ونهايته " (٦) .

ويأتي على عدة معاني منها :

● بمعنى **التضييق** ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ ﴾ [الفجر : ١٦] (٧) .

● بمعنى **التقدير** ، ومنه قول النبي – ﷺ – ((**فإن غم عليكم فاقدروا له**)) (٨) أي :

---

(١) انظر : المفردات في غريب القرآن (٢ / ٥٢٥) ، وتهذيب اللغة (٩ / ٢١١) ، ولسان العرب (١١ / ٢٠٩)

(٢) انظر : الصحاح (٦ / ٢٤٦٤) ، ولسان العرب (١١ / ٢٠٩) .

(٣) انظر : لسان العرب (١١ / ٢٠٩) .

(٤) انظر : معجم مقاييس اللغة (٥ / ٩٩) ، ولسان العرب (١١ / ٢٠٩) .

(٥) انظر في مادة " قضى " : تهذيب اللغة (٩ / ٢١١) ، ومعـجم مقاييس اللغة (٥ / ٩٩) ، ولســان العرب (١١ / ٢٠٩) ، وتاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي (٣٩ / ٣١٠) .

(٦) انظر : معجم مقاييس اللغة (٥ / ٦٢) .

(٧) انظر : تهذيب اللغة (٩ / ٢٠) .

(٨) صحيح البخاري ، كتاب الصوم ، باب قول النبي – ﷺ – (إذا رأيتم الهلال ...) ، حديث رقم (١٩٠٦) ص (٤٥٩) ، وصحـيح مسلم ، كتاب الصيام ، باب وجوب صوم رمضــان لرؤية الهلال ، حديث رقم (٣) ص (٥٤٣) .

قدروا له عدد الشهر [١] .

● بمعنى **القضاء** ، ومنه ما جاء في حديث الاستخارة ((**فاقدره لي ويسره لي**)) [٢] أي : اقض لي به [٣] .

● بمعنى **الطاقة** ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ ﴾ [البقرة : ٢٣٦] [٤] .

وغير ذلك من المعاني المذكورة في كتب اللغة والتفسير .

ثانيا : معنى القضاء والقدر شرعا :

لقد اختلفت عبارات العلماء في بيان المراد بالقضاء والقدر ، ولعل أجمل ما قيل فيه : هو علم الله - ﷻ - بالأشياء وكيفيتها وصفاتها قبل كونها وحدوثها ، وكتابة تفاصيلها في اللوح المحفوظ ، ومشيئته وإرادته لوقوعها ، وإحداثه وخلقه لها وفق ما سبق علمه وكتابته ومشيئته [٥] .

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن الإيمان بالقضاء والقدر كما عند السلف له أربع مراتب - سيأتي الحديث عنها بشيء من التفصيل - :

الأولى : مرتبة العلم : وهي أن الله علم بالأشياء قبل حدوثها وكونها .

الثانية : مرتبة الكتابة : وهي أن الله كتب مقادير الخلائق في اللوح المحفوظ .

الثالثة : مرتبة المشيئة : وهي أن الله شاء وقوع تلك الأشياء ، فلا يحدث في الكون شيء إلا بمشيته وقدرته .

الرابعة : مرتبة الخلق والتكوين : وهي أن الله خلق الأشياء كلها ، وفق ما علمه وكتبه وشاءه [٦] .

---

(١) انظر : تهذيب اللغة (٩ / ٢٢) ، ومعجم مقاييس اللغة (٥ / ٦٢) ، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٢٣) .

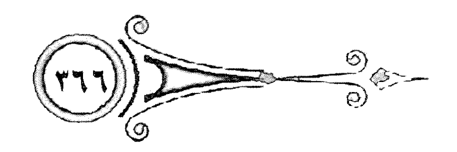
(٢) صحيح البخاري ، كتاب التوحيد ، باب قوله : ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ ﴾ ، حديث رقم (٧٣٩٠) ، ص (١٨٢٤) .

(٣) انظر : معجم مقاييس اللغة (٥ / ٦٢) ، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٢٢) .

(٤) انظر : تاج العروس (١٣ / ٣٧٠) .

(٥) انظر : شرح السنة للبغوي (١ / ١٤٢) ، ومجموع الفتاوى (٣ / ١٤٨ - ١٤٩) ، ولوامع الأنوار البهية (١ / ٣٤٨) .

(٦) انظر : مجموع الفتاوى (٣ / ١٤٨ - ١٤٩) ، وشفاء العليل لابن القيم ، ص (٥٥) .



ثالثا : الفرق بين القضاء والقدر :

لقد انقسم العلماء في هذه المسألة إلى فريقين :

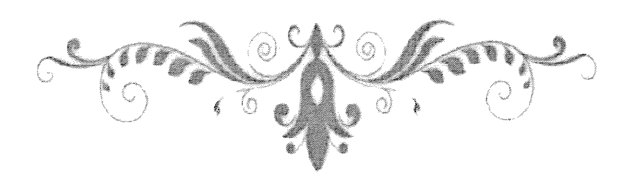
الأول : قرروا بأنه لا فرق بين مدلولي القضاء والقدر ، وأن بينهما عموم وخصوص ، فإذا انفرد القضاء بالذكر شمل القدر ، وإذا انفرد القدر بالذكر شمل القضاء ، أما إذا اجتمعا في عبارة واحدة فكل واحد منهما يدل على معنى ، فالقضاء يدل على ما يقضيه الله في الكون من إيجاد أو عدم أو تغيير ، والقدر يدل على ما يقدره الله في الأزل ، والقدر سابق والقضاء لاحق .

وكما أنه لا فرق بينهما من الناحية اللغوية ؛ فكذلك لا دليل يدل دلالة واضحة على التفريق بين المدلولين من الناحية الشرعية .

الثاني : قرروا بالتفريق بين المدلولين غير أنهم اختلفوا في تحديد وجه الاختلاف ، وليس هذا موضع بسط أقوالهم [١] .

ولعل القول الراجح في المسألة هو ما ذهب إليه الفريق الأول ، وهو أن اللفظان بينهما عموم وخصوص ، فإذا اجتمعا افترقا ، وإذا افترقا اجتمعا [٢] .

يقول الخطابي - رحمه الله - : « وجماع القول في هذا الباب : أنهما أمران لا ينفك أحدهما عن الآخر ؛ لأن أحدهما بمنزلة الأساس ، والآخر بمنزلة البناء ، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه » [٣] .



---

(١) انظر : القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة لعبد الرحمن المحمود .

(٢) انظر : مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢ / ٧٩) .

(٣) معالم السنن لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي (ت : ٣٨٨هـ) ، طبعة محمد راغب الطباخ ، حلب - سوريا ، الطبعة : الأولى ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م (٤ / ٣٢٣) .

المبحث الأول : القضاء والقدر و وجوب الإيمان به .

إن الإيمان بالقضاء والقدر أصل عظيم من أصول الدين ، وهو أحد الأركان الستة التي يقوم عليها إيمان العبد ، بحيث لا يتم ولا يكمل إيمانه إلا بها كلها ، فمتى اختل ركن من هذه الأركان اختل إيمان العبد ، وأصابه نقص وخدش ، وهذا الأمر قد ثبت بالنصوص الشرعية الثابتة الصحيحة الصريحة ، ومن ذلك ما جاء في حديث جبريل المشهور وفيه : أن النبي – ﷺ – سئل عن الإيمان فقال : ((**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره**)) [1] .

والإيمان بقضاء الله وقدره عند أهل السنة والجماعة يتضمن أربعة أمور – وقد سبق ذكرها آنفا على سبيل الإجمال – بحيث لا يتحقق هذا الركن تحقيقا كاملا عند العبد إلا إذا آمن واعتقد بها جميعا ، وكلها مستنبطة من نصوص الكتاب والسنة ، وهي :

أولا : الإيمان بأن الله علم بالأشياء كلها بلا استثناء قبل كونها جملة وتفصيلا ، أزلا وأبدا .

ثانيا : الإيمان بأن الله كتب مقادير الخلائق ، وتفاصيلها وصفاتها في اللوح المحفوظ قبل أن يخلق السماوات والأرض .

وفي إثبات هذين الأمرين ، يقول الله – ﷻ – : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحج : ٧٠] .

ويقول النبي – ﷺ – : ((**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة**)) [2] .

ثالثا : الإيمان بأن الأشياء والحوادث لا تقع في الكون إلا وفق مشيئة الله وإرادته ، فما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن .

يقول الله تعالى : ﴿ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [إبراهيم : ٢٧] . وقال : ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ

---

(١) سبق تخريجه في : ص (٦٥) ، هامش (٥) .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب القدر ، باب حجاج آدم وموسى – عليهما السلام – ، حديث رقم (١٦) ، ص (١٤٢٧) .

رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [التكوير : ٢٩] . وقال : ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [الأنعام : ١١٢] .

رابعا : الإيمان بأن الأشياء كلها مخلوقة لله ، حسب ما سبق في الأزل علمُه ، وكتابته في اللوح المحفوظ ، ومشيته حدوثها .

يقول الله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان : ٢] . ويقول : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات : ٩٦] . وقال : ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الزمر : ٦٢] .

وعلى هذا نهج أهل السنة والجماعة ، فقرروا بأن الإيمان بالقضاء والقدر ، خيره وشره واجب ، وركن من أركان الإيمان الستة ، ولا يكمل إيمان العبد إلا بها كلها ، ولا يتحقق إلا بهذه الأمور الأربعة .

يقول ابن القيم – رحمه الله – : « الباب العاشر في مراتب القضاء والقدر التي من لم يؤمن بها لم يؤمن بالقضاء والقدر ، وهي أربع مراتب : **المرتبة الأولى** : علم الرب سبحانه بالأشياء قبل كونها ، **المرتبة الثانية** : كتابته لها قبل كونها ، **المرتبة الثالثة** : مشيئته لها ، **المرتبة الرابعة** : خلقه لها » (١) .

وقد جاءت نصوص كثيرة عن سلف الأمة تثبت إيجابهم وإذعانهم وإقرارهم بالإيمان بالقضاء والقدر التزاما بدلالة النصوص الشرعية ، فاطمأنت قلوبهم ، وسكنت أفئدتهم ؛ لاعتقادهم أن الأمور كلها خاضعة لمشيئة الله ، فما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وما يجري في الكون كله فعل الله ، وفعله كله خير .

يقول عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – في قول الله : ﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ﴾ [التغابن : ١١] : « هو الذي إذا أصابته مصيبة رضي بها وعرف أنها من الله » (٢) .

ويقول ابن بطة (٣) – رحمه الله – : « ثم من بعد ذلك الإيمان بالقدر خيره وشره ، وحلوه

---

(١) شفاء العليل ، ص (٥٥) .

(٢) أخرجه البخاري تعليقا ، كتاب التفسير ، سورة التغابن ، ص (١٢٤٢) .

(٣) **هو** : أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن حمدان العكبري الحنبلي المعروف بابن بطة ، ولد سنة (٣٠٤هـ) ، الإمام المحدث الفقيه ، أحد أبرز أئمة أهل السنة والجماعة ، وأحد علماء الحنابلة ، وأثنى عليه غير واحد من الأئمة ، ترك تصانيف كثيرة ، ومن أبرزها : " الإبانة الصغرى " ، و" الإبانة الكبرى " ، توفي سنة (٣٨٧هـ) =

ومره ، وقليله وكثيره ، مقدور واقع من الله ﷻ على العباد ، في الوقت الذي أراد أن يقع ، لا يتقدم الوقت ولا يتأخر ، على ما سبق بذلك علم الله ، وأن ما أصاب العبد لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ، وما تقدم لم يكن ليتأخر ، وما تأخر لم يكن ليتقدم .

وفي هذا من صحة الدلائل ، وثبوت الحجة في جميع القرآن وأخبار المصطفى ﷺ ما لا يمكن دفعه ، ولا يقدر على رده إلا بالافتراء على الله ﷻ ومنازعته في قدره . وإلى ما وصفناه دعت الرسل ، وأنزلت الكتب ، وعليه اتفق أهل التوحيد ، ممن أقر لله بالربوبية ، وعلى نفسه بالعبودية ، من ملك مقرب ، ونبي مرسل ، منذ كان الخلق إلى انقضائه مجمعون ، على أنه ليس شيء كان ، ولا شيء يكون في السماوات ولا في الأرض إلا ما أراده الله ﷻ وشاءه وقضاه ، والخلق كلهم أضعف في قوتهم ، وأعجز في أنفسهم من أن يحدثوا في سلطان الله ﷻ شيئا يخالفون فيه مراده ، ويغلبون مشيئته ، ويردون قضاءه ، فالإيمان بهذا حق لازم ، فريضة من الله ﷻ على خلقه ، فمن خالف ذلك أو خرج عنه ، أو طعن فيه ولم يثبت المقادير لله ﷻ ، ويضفها ويضف المشيئة إليه ، فهو أول الزندقة ؛ لأنه جاءت الأخبار : أن القدر أبو جاد الزندقة (١) » (٢) .

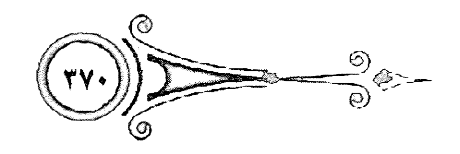
وقال ابن عبد البر - رحمه الله - : « قال الله - ﷻ - : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر : ٤٩] ، وقال : ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير : ٢٩] ، فليس لأحد مشيئة تنفذ إلا أن تنفذ منها مشيئة الله تعالى ، وإنما يجري الخلق فيما سبق من علم الله ، والقدر سر الله لا يدرك بجدال ولا يشفى منه مقال ، والحجاج فيه مرتجة ، لا يفتح شيء منها إلا بكسر شيء وغلقه ، وقد تظاهرت الآثار وتواترت الأخبار فيه عن السلف الأخيار الطيبين الأبرار ،

= انظر : تاريخ بغداد (١٢ / ١٠٠) ، وسير أعلام النبلاء (١٦ / ٥٢٩) ، والبداية والنهاية (١٥ / ٤٧٣) وشذرات الذهب (٤ / ٤٦٣) .

(١) جاء عن ميمون بن مهران أنه قال : « قال لي ابن عباس - رضي الله عنهما - احفظ عني ثلاثا : إياك والنظر في النجوم ، فإنه يدعو إلى الكهانة ، وإياك والقدر فإنه يدعو إلى الزندقة ، وإياك وشتم أحد من أصحاب محمد ﷺ فيكبك الله في النار على وجهك » .

أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ، رقم (١١٣٤) ، (٤ / ٧٠٠) .

(٢) الشرح والإبانة على أصول السنة والإبانة ، ص (٢١٣ - ٢١٦) .



بالاستسلام والانقياد ، والإقرار بأن علم الله سابق ، ولا يكون في ملكه إلا ما يريد ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت : ٤٦])) [١] .

والخازن - رحمه الله - **قد سلك مسلك أهل السنة والجماعة** ، في الإيمان بالقضاء والقدر ، وبين أنه ثابت بنصوص الكتاب والسنة والإجماع ، وأشار إلى مراتبه الأربع في مواطن متفرقة ، كل ذلك مما يوحي اعتقاده بهذا الركن العظيم وإيمانه به .

وفي بيان ذلك يقول - رحمه الله - : ((وقد تظاهرت الأدلة القطعية من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأهل العقد والحل من السلف والخلف ، على إثبات قدر الله سبحانه وتعالى وقد قرر ذلك أئمة المتكلمين أحسن تقرير [٢] ، بدلائله القطعية السمعية والعقلية والله أعلم)) [٣] .

ويقول عند قوله تعالى : ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ [الأعراف : ١٨٣] : ((وفي هذه الآية دليل على مسألة القضاء والقدر ، وأن الله سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد ، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون)) [٤] .

وقال في موضع آخر : ((والقضاء والقدر كله لله وبيده ، يصرفه كيف يشاء ، ويدبره كيف أحب)) [٥] .

وقد نقل عددا من الأحاديث والآثار الواردة في القدر ، ما يدل على إقراره وإيمانه بهذا الركن العظيم ، وستأتي تفاصيل كلامه في بعض مسائل القضاء والقدر - بإذن الله - .

---

(١) التمهيد (٦ / ١٣ - ١٤) .

(٢) هذه العبارة فيها نظر ؛ إذ إن المتكلمين جميعا بدءً من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة وغيرهم ضلوا في باب القضاء والقدر - كما سيتضح ذلك بإذن الله في المسائل القادمة في هذا الفصل - من نفي الحكمة والتعليل ، واستقلال العبد بأفعاله ومشيئته عن الله ، أو سلب المشيئة والقدرة عن العبد كما عند الجبرية ، وغير ذلك من المسائل ، فكل هذا دليل على أنهم لم يحسنوا التقرير في باب القضاء والقدر ، بل خالفوا في ذلك صريح الكتاب ، وصحيح السنة ، وإجماع سلف الأمة .

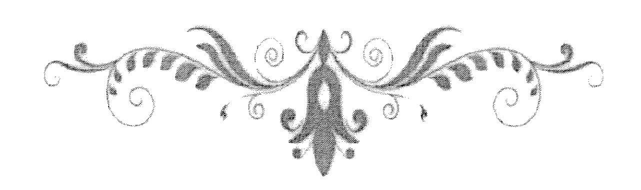
(٣) تفسير الخازن (٤ / ٢٢٣) .

(٤) نفس المصدر (٢ / ٢٧٧) .

(٥) نفس المصدر (١ / ٣١٠) .

أما إثبـــاته وإقراره بالمـــراتب الأربع فقـــد قال فيـــها : ((﴿ **إنا كل شيء خلقناه بقدر** ﴾ [القمر : ٤٩] : ((المراد بالقدر هنا : القدر المعروف ، وهو ما قدره الله وقضاه ، وسبق به علمه ، وإرادته ، فكل ذلك مقدر في الأزل ، معلوم لله تعالى ، مراد له ، وكذلك قوله : ((**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء**)) (١) المـــراد منه : تحديد وقـــت الكتابة في اللوح المحفوظ أو غـــيره ، لا أصل القـــدر فإن ذلك أزلي لا أول له)) (٢) .

وخلاصة ما ذكرناه : إن الإيمان بالقضاء والقدر واجب لاستكمال إيمان العبد ؛ لأنه ركن من أركان الإيمان الستة ، ولا يتحقق الإيمان بالقضـــاء والقدر إلا باعتقاد مراتب أربعة وهي : مرتبة العلم ، ثم الكتابة ، ثم المشيئة والإرادة ، ثم الخلق . وعلى هذا سلك أهل السنة والجماعة ؛ لدلالة النصوص الشرعية على ذلك ، **وإليه ذهب الخـــازن** – رحمه الله – .



---

(١) سبق تخريجه في : ص (٣٦٧) ، هامش (٢) .

(٢) تفسير الخازن (٤ / ٢٢٣) .

المبحث الثاني :
مسائل تتعلق بالقضاء والقدر

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : المحو والإثبات .

المطلب الثاني : أفعال العباد .

المطلب الثالث : تكليف ما لا يطاق .

المطلب الرابع : الحكمة والتعليل في أفعال الله .

المطلب الخامس : الهدى والضلال .

۞ المبحث الثاني : مسائل تتعلق بالقضاء والقدر .

المطلب الأول : المحو والإثبات :

سبق أن بينا أن الله – عز وجل – كتب مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة ، كما جاء في الحديث عن النبي – ﷺ – [(١)] ، فلا يحدث شيء في الكون إلا وهو مكتوب في اللوح المحفوظ كما أراد الله وشاءه ، دون تبديل وتغيير ، أو محو وإثبات ، أو يحدث خلاف المكتوب ، بيد أن ثمت نصوص في الكتاب والسنة ظاهرها يدل على وقوع التبديل والتغيير ، أو زيادة ونقصان في المقادير ، وهذا مما يحدث إشكالا عند بعض الناس في فهم تلك النصوص ، ولعلنا في هذا المطلب نحاول أن نحرر هذه المسألة – مسألة المحو والإثبات في الأقدار – بإيجاز دون التعمق في دقائق أجزائها ، وفق منهج أهل السنة والجماعة ، ثم نتبين ما إذا كان الخازن وافق هذا المنهج أم لا ..

إن المتأمل في النصوص التي ظاهرها يدل على المحو والإثبات ، أو التبديل والتغيير في المقادير ، يجد أنها على نوعين :

الأول : محو وإثبات مطلقا ، كقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الرعد : ٣٩] ، وقول الله تعالى : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ﴾ [فاطر : ١١] .

الثاني : محو وإثبات بأسباب ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ [الطلاق : ٢ – ٣] .

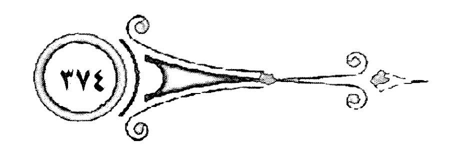
لقد تباينت آراء العلماء في هذه المسألة ، ويمكن ردها إلى ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : وهو القول بعدم وقوع المحو والإثبات في المقادير ، وأن القلم قد جف بما هو كائن ، وهذا قول بعض الأشاعرة ومن وافقهم من المفسرين [(٢)] .

---

(١) سبق ذكر الحديث وتخريجه في : ص (٣٦٧) .

(٢) انظر : شرح المقاصد للتفتازاني (٤ / ٢١٥ – ٣١٦) ، وروح المعاني للآلوسي (٧ / ١٦١) فما بعدها .



المذهب الثاني : وهو القــول بوقوع المحو والإثبات في المقــادير ، وإليه ذهب الرافضة ، وقد بالغوا فيه فأحدثوا عقيدة فاسدة وهي ما تسمى بالبداء [١] .

المذهب الثالث : وهو الجمع بين النصوص الواردة في المسألة والتفصيل فيها ، وهو مذهب جمهور أهل السنة والجماعة [٢] .

والراجح في المسألة – والعلم عند الله – أن القضاء والقدر نوعان :

النوع الأول : سابق . **والنوع الثاني** : لاحق .

فالسابق : هو ما سبق في علم الله – ﷻ – وكتب في اللوح المحفوظ ، وهو المعبر عنه بالقضاء المبرم ، أو المطلق .

واللاحق : هو ما في صحــف الملائكة والحفظة ، وهو المعــبر عنه بالقضــاء المعلق ، أو المقيد [٣] .

فالأول – السابق – لا يقع فيه التغيير والتبديل ، أو المحو والإثبات ، وأما الثاني – اللاحق – فهو الذي يقع فيه التغيير والتبديل ، أو المحو والإثبات .

وهذا الذي ذهب إليه جمهور المحققين من أئمة أهل السنة – رحمهم الله – عملا وجمعا بجميع النصوص الثابتة الواردة في المسألة .

فمحور الخلاف في مسألة المحو والإثبات يدور حول وقوعه في : علم الله الأزلي ، وفي اللوح المحفوظ ، وفي صحف الملائكة .

---

(١) البداء : هو حدوث شيء جديد ، أو نشأة رأي جديد بعد الخفاء ، ومضمون هذه العقيدة : أن الله تبدو له البداوات وأمور جديدة لم تكن معلومة لديه من قبل .

انظر : بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأخيار : لمحمد بن باقر المجلسي (ت : ١١١١هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الثالثة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م ، (٤ / ١٢٣) ، والتنبيه والرد للملطي ، ص (١٧) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٨ / ٥٤٠) ، (١٤ / ٤٩٢) ، ولوامع الأنوار البهية (١ / ٣٤٩) .

(٣) انظر : فتح الباري (١١ / ٤٨٩) .

وجمهور المحققين من أئمة أهل السنة [١] ذهبوا إلى القول بأن المحو والإثبات لا يقع فيما سبق علم الله بالأشياء ، وخالفهم في ذلك شرذمة من الشيعة ، وأتوا بعقيدة فاسدة وهي القول بالبداء على الله [٢] .

ولا يقع كذلك فيما كتب في اللوح المحفوظ ، وخالفهم في هذا بعض من أهل العلم والمفسرين كالسيوطي[٣] [٤] والمناوي [٥] [٦] ، وعلى هذا تحمل النصوص الدال ظاهرُها على نفي وقوع المحو والإثبات في المقادير .

وأما النصوص الأخرى التي يدل ظاهرها على وقوع المحو والإثبات ، فإنها تحمل على صحف الملائكة والحفظة ، وبهذا يتلاشى الإشكال ، ويعمل بجميع النصوص .

يقول ابن الجوزي [٧] – رحمه الله – في قول الله : ﴿ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الرعد : ٣٩] :

---

(١) كابن الجوزي وشيخ الإسلام ابن تيمية ، والسفاريني ، والسعدي وغيرهم .

(٢) انظر : أصول الكافي للكليني (١ / ٨٥) ، وبحار الأنوار ، كتاب التوحيد ، باب البداء والنسخ (٤ / ٩٢ – ١١٢) ، والتنبيه والرد للملطي ، ص (١٧) ، والفرق بين الفرق للبغدادي ، ص (٤٦) .

(٣) **هو** : أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد المعروف بجلال الدين السيوطي الشافعي ، ولد سنة (٨٤٩هـ) حافظ ومؤرخ أديب ، صاحب التصانيف ، أبرزها : الإتقان في علوم القرآن ، الأشباه والنظائر ، الألفية في علوم الحديث ، وغيرها ، توفي سنة (٩١١هـ) .

انظر : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٨٣١ – ٩٠٢هـ) ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م ، (٤ / ٦٥) ، وشذرات الذهب (١٠ / ٧٤) ، والأعلام (٣ / ٣٠١) .

(٤) انظر : تفسير الجلالين ، ص (٢٥٤) .

(٥) **هو** : محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي الحدادي المناوي القاهري الشافعي ، ولد سنة (٩٥٢هـ) ، أحد أعلام الحديث ، كتب عدة مصنفات منها : فيض القدير ، كنوز الحقائق ، التيسير في شرح الجامع الصغير ، وغيرها ، توفي سنة (١٠٣١هـ) .

انظر : الأعلام (٦ / ٢٠٤) ، ومعجم المؤلفين (١ / ٧٤٣) .

(٦) انظر : فيض القدير (٢ / ١٠٥) .

(٧) **هو** : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي ، المعروف بابن الجوزي ، ولد سنة (٥١٠هـ) الإمام الحافظ ، الواعظ ، برز في كثير من العلوم ، وجمع مصنفات الكبار والصغار نحوا من (٣٠٠) مصنف ، من آثاره : " زاد المسير في علم التفسير " ، وتلبيس إبليس " ، ومنهاج القاصدين " وغيرها ، توفي سنة (٥٩٧هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي (٤ / ١٣٤٢) ، والبداية والنهاية لابن كثير (١٦ / ٧٠٦) ، وطبقات المفسرين =

((قال المفسرون : وهو اللوح المحفوظ الذي أثبت فيه ما يكون ويحدث)) . ثم قال : ((وروى عكرمة عن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال : هما كتابان : كتاب سوى أم الكتاب ، يمحو منه ما يشاء ويثبت ، وعنده أم الكتاب لا يغير منه شيء)) [1] .

ويقول السفاريني – رحمه الله – : ((وأما الأحاديث التي فيها أن بعض الطاعات تزيد في العمر ، مثل صلة الرحم ، ونحو ذلك مما جاء أنه يقصر العمر ، فهذا في الصحف التي يقع فيها المحو والإثبات ، وعلم الله تعالى لا يقع فيه تغيير ولا زيادة ولا نقصان)) [2] .

ويقول السعدي – رحمه الله – عند تفسير قوله تعالى : ﴿ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ [الرعد : ٣٩] : ((وهذا المحو والتغيير في غير ما سبق به علمه وكتبه قلمه ، فإن هذا لا يقع فيه تبديل ولا تغيير ؛ لأن ذلك محال على الله أن يقع في علمه نقص أو خلل ، ولهذا قال : ﴿ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ أي : اللوح المحفوظ الذي ترجع إليه سائر الأشياء ، فهو أصلها ، وهي فروع له وشعب .

التغيير والتبديل يقع في الفروع والشعب ، كأعمال اليوم والليلة التي تكتبها الملائكة ، ويجعل الله لثبوتها أسبابا ، ولمحوها أسبابا ، لا تتعدى تلك الأسباب ، ما رسم في اللوح المحفوظ ، كما جعل الله البر والصلة والإحسان من أسباب طول العمر وسعة الرزق ، وكما جعل المعاصي سببا لمحق بركة الرزق والعمر ، وكما جعل أسباب النجاة من المهالك والمعاطب سببا للسلامة ، وجعل التعرض لذلك سببا للعطب ، فهو الذي يدبر الأمور بحسب قدرته وإرادته ، وما يدبره منها لا يخالف ما قد علمه وكتبه في اللوح المحفوظ)) [3] .

والخازن – رحمه الله – تحدث عن هذه المسألة ، وأورد فيها جملة من أقوال السلف المأثورة ، ورد على الرافضة القائلين بجواز البداء على الله ، وقد اتجه إلى القول بأن تفاصيل الأشياء كلها

= للداوودي (١ / ٢٧٥) .

(١) زاد المسير في علم التفسير : لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت : ٥٩٧هـ) ، المكتب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الثالثة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ، (٤ / ٣٣٨ – ٣٣٩) . وانظر : جامع البيان (١٦ / ٤٨٠) ، وتفسير القرآن العظيم (٤ / ٤٧٠) .

(٢) لوامع الأنوار البهية (١ / ٣٤٩) .

(٣) تيسير الكريم الرحمن ، ص (٤١٩) .

مقدرة ومكتوبة في اللوح المحفوظ حسب علم الله بها ، فلا يمكن أن يقع المحو والإثبات في علم الله الأزلي ، ولا في اللوح المحفوظ ، أما صحف الملائكة فلم يتطرق - رحمه الله - إليها بوقوع المحو والإثبات فيها أو عدمه .

ويوضح اعتقاده باستحالة وقوع المحو والإثبات في علم الله الأزلي ، رده على الرافضة الذين أحدثوا عقيدة فاسدة وهي القول بالبداء على الله ، حيث يقول - رحمه الله - : ((استدلت الرافضة على مذهبهم في البداء بهذه الآية - ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ [الرعد : ٣٩] - : قالوا : إن البداء جائز على الله ، وهو أن يعتقد شيئا ثم يظهر له خلاف ما اعتقـده ، وتمسكوا بقوله : ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ . **والجواب عن هذه المسألة** : أن هذا مذهب باطل ظاهر الفساد ؛ لأن علم الله قديم أزلي ، وهو من لوازم ذاته المخصوصة ، وما كان كذلك كان دخـول التغيير والتبديل فيه محالا)) (١) .

وأما اعتقاده باستحالة وقوع المحو والإثبات في اللوح المحفوظ يوضحه قوله في تفسير قول الله تعالى : ﴿ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ قال : ((يعني أصل الكتاب ، وهو اللوح المحفوظ الذي لا يغير ولا يبدل ، وسمي اللوح المحفوظ أم الكتاب ؛ لأن جميع الأشياء مثبتة فيه ، ومنه تنسخ الكتب المنزلة)) (٢) .

وهو بهذا المنهج **قد وافق جمهور أئمة أهل السنة والجماعة** القائلين بعدم وقوع المحو والإثبات في علم الله الأزلي ، وفي اللوح المحفوظ .

وخلاصة ما ذكرناه : إن منهج جمهور أئمة سلف الأمة في مسألة المحو والإثبات هو القول بوقوعه في صحف الملائكة والحفظة ، أما في علم الله الأزلي ، وما هو مكتوب في اللوح المحفوظ فلا يمكن وقوع التغيير والمحو والإثبات فيهما ، **وإليه ذهب الخازن** - رحمه الله - إلا أننا ما استطعنا معرفة رأيه في صحف الملائكة ، لعدم عثورنا على نص له يوضح ذلك .

---

(١) تفسير الخازن (٣ / ٢٤) .

(٢) نفس المصدر .

المطلب الثاني : أفعال العباد .

ثبت في النصوص الشرعية أن الله – عَجَلَّ – له قدرة ومشيئة تليق بجلاله ، والعبد له قدرة ومشيئة تناسب مقامه ، ولا تشابه بينهما سوى التسمية ، ويدل على ذلك مثل قول الله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [التكوير : ٢٩] .

ومن المسائل التي لها علاقة بقدرة الله ، وقدرة العبد : **مسألة أفعال العباد** ، وهي من المسائل المهمة في باب القضاء والقدر ، والتي وقع فيها نزاع شديد ، حتى صار الناس فيها فرقا وحزبا ، في كونها خلق لله أم هي خلق للعبد ، وعلاقتها بقدرة الله من جانب ، وبقدرة العبد ومشيئته من جانب آخر .

وقد ظهر في هذه المسألة فرقتان معروفتان ، كل فرقة غلت في جانب وفرطت في جانب ، وتمسكت بنصوص وأهملت أخرى ، وهما : القدرية [١] ، والجبرية [٢] .

فالقدرية : ذهبت إلى أن أفعال العباد خلق للعبد ، تحدث بإرادته ومشيئته ، ولا علاقة لها بقدرة الله وخلقه ومشيئته وإرادته ، بل الله لا يعلم بها إلا بعد وقوعها من العبد ؛ إذ لو كان الله خالق أفعالهم – وأفعالهم تشمل خيرا وشرا ، طاعة ومعصية ، إيمانا وكفرا – والله لا يرضى لعباده الشر ولا الكفر كما قال : ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾ [الزمر : ٧] ، ولا يحب المعاصي ، فكيف يخلق شيئا لا يحبها ولا يرضى بها ؟ ثم إنه إذا خلق أفعال العباد من خير وشر ، فكيف يعذب

---

(١) يراد بالقدرية هنا : المعتزلة ومن وافقهم ؛ إذ القدرية فرقتان : الفرقة الأولى : هي القدرية الأوائل هم أتباع معبد الجهني وغيلان الدمشقي الذين نفوا مراتب القدر الأربع كلها ، أما الفرقة الثانية : هي القدرية الثانية وهم المعتزلة ومن وافقهم ، وهؤلاء أثبتوا مرتبتين ونفوا مرتبتين ، أثبتوا مرتبتي العلم والكتابة ، ونفوا مرتبتي المشيئة والخلق .

انظر : الفرق بين الفرق للبغدادي ، ص (٣٥) ، والتبصير في الدين للأسفراييني ، ص (٦٤) ، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (١ / ٣٠٠ – ٣٠١) .

(٢) **الجبرية** : نسبة إلى الجبر ، وهو اسم يطلق على كل من ينفي الفعل عن العبد ، وإضافته إلى الله تعالى ، ويقولون : إن العبد مجبور على فعله ، وفعله كالريشة في مهب الريح ، لا أثر له فيه ولا اختيار ، وهم أصناف متعددة منهم : الجهمية ، والكلابية ، والأشعرية ومن وافقهم وغيرهم .

انظر : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، ص (٦٨) ، والملل والنحل (١ / ٨٦) ، البرهان في معرفة أهل الأديان ، ص (٤٢ – ٤٣) .

عباده عليها ، وإذا عذبهم كان ذلك ظلما وعدوانا عليهم ، والله منزه عن ذلك .

ولما كان الله يعذب من اقترف المعاصي والكفر ، دل ذلك على أن العباد هم خالقون لأفعالهم ، وتحدث ذلك بإرادتهم ومشيئتهم ، ولا علاقة لها بقدرة الله ، وعليها يقع العذاب يوم القيامة . **وهؤلاء هم نفاة القدر من المعتزلة ومن وافقهم** (١) ، فغلو في إثبات قدرة العبد ، ونفوا قدرة الله ، حتى جعلوا العباد شركاء مع الله في الخلق ؛ ولذلك سُمُّوا بمجوس هذه الأمة ، بل هم أضل من المجوس ؛ إذ المجوس جعلوا مع الله خالِقَين ، وهؤلاء جعلوا معه خالِقِين .

وأما الجبرية : فذهبت إلى القول بأن الله خالق كل شيء ، ومن ذلك أفعال العباد وكسبهم ، فالعباد ليس لهم قدرة ولا مشيئة ، بل إنهم مجبورون على أفعالهم ، فحركاتهم وأفعالهم كالريشة في مهب الرياح ، والشمس والأفلاك في جريانها لا قدرة لها فيها ، ونسبت إلى العبد مجازا لا حقيقة ، **وهؤلاء هم الجهمية ومن وافقهم** (٢) ، غلوا في إثبات قدرة الله ، وفرطوا في إثبات قدرة العبد .

وجاءت **الأشاعرة** وحاولت التوسط بين القدرية والجبرية ، فأحدثت عقيدة فاسدة وهي **ما يسمى بـ (الكسب)** ، واختلفوا في تفسيرها اختلافا كثيرا .

وقد أثبتوا لله قدرة ، وللعبد قدرة ، وقالوا : إن أفعال العباد مخلوقة لله وبقدرته ، وتحدث باختيار العبد ، بيد أنه لا أثر لقدرته على فعله (٣) ، فأثبتوا للعبد قدرة غير مؤثرة في أفعاله ، وهؤلاء أقرب إلى مذهب الجبرية .

وأما **أهل السنة والجماعة** فقد هداهم الله إلى الرشاد ؛ لأنهم تمسكوا بدلالات النصوص الشرعية ، ولم يجعلوا العقل حَكَما عليها ، بل تابعا لها ، فذهبوا إلى أن أفعال العباد تنقسم إلى قسمين :

---

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة ، ص (٣٥٤) ، والفرق بين الفرق ، ص (١٠٤) ، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، ص (٣٨) .

(٢) انظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٣٣٨) ، والفرق بين الفرق ، ص (١٨٦) ، والملل والنحل للشهرستاني (١ / ٨٤) ، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، ص (٦٨) .

(٣) انظر : أصول الدين ، ص (١٥٦) ، وشرح المقاصد للتفتازاني (٤ / ٢٦٣) ، وتحفة المريد بشرح جوهرة التوحيد للبيجوري ، ص (١٦٨) .

الأول : أفعال اضطرارية : كحركات المرتعش ونحوها ، وهذه لا خلاف في كونها خارجة عن إرادة العبد .

الثاني : أفعال اختيارية : وهي ما سوى ذلك [1] ، وهذه التي وقع فيها خلاف .

فأهل السنة والجماعة جمعوا بين النصوص الدالة على إثبات القدرة لله ، وأنه خالق كل شيء ، ومن ذلك أفعال العباد ، وبين النصوص الدالة على إثبات القدرة للعبد ، فقرروا بأن الله خالق أفعال العباد ، من خير وشر ، وطاعة ومعصية ، بإرادته ومشيئته ، وأن العباد لهم قدرة ومشيئة ، فهم فاعلون على الحقيقة بقدرتهم وإرادتهم ومشيئتهم ، والله خالق قدرتهم التي بها يفعلون ، وعليها يستوجبون المدح والذم ، والإيمان والكفر ، ويجازون بالخير أو الشر .

فهم وسط بين القدرية القائلين بأن العباد خالقون لأفعالهم الاختيارية ، ولا علاقة لها بقدرة الله ، وبين الجبرية القائلين بأن الله خالق أفعال العباد ، والعباد مجبورون على فعلهم ، لا قدرة لهم فيه ولا مشيئة .

واستدلوا على قولهم هذا بأدلة :

أما إثباتهم خلق الأفعال لله فمثل قول الله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات : ٩٦] . وقوله : ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ [الزمر : ٦٢] .

وأما إثباتهم قدرة العبد على الأفعال ، وأنهم الفاعلون على الحقيقة فمثل قوله : ﴿ وَلَهُمْ أَعْمَٰلٌ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَٰمِلُونَ ﴾ [المؤمنون : ٦٣] . وقوله : ﴿ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة : ١٧] [2] .

والخازن - رحمه الله - قد قرر بأن الله هو الخالق لأفعال العباد كلها ، خيرها وشرها ، وأنه لا يرضى لعباده الكفر ، حيث يقول - رحمه الله - عند تفسير قوله تعالى : ﴿ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٨ / ٤٠٥) .

(٢) انظر : خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل لمحمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ) تحقيق : فهد بن سليمان الفهيد ، دار أطلس الخضراء ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م ، (١ / ٣٠٠) ، والانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني (١ / ١٦٨) ، ومجموع الفتاوى (٣ / ٣٧٤) و (٨ / ١١٧ - ١١٨ ، ٤٨٦ - ٤٨٨) ، وشفاء العليل لابن القيم ص (١٨٩) فما بعدها ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ١٨١) و (٢ / ٦٣٩) .

﴿ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس : ٩١] : ((.. والله سبحانه وتعالى خالق أفعال العباد ، خيرها وشرها ، وهو غير راض بالكفر ..)) (١) .

وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات : ٩٦] : ((وفي الآية دليل على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى)) (٢) .

ويقول في موضع آخر : ((أن أمر الله بمعزل عن مشيئته وإرادته ، فإن الله تعالى مريد لجميع الكائنات غير آمر بجميع ما يريد ، فعلى العبد أن يتبع أمره وليس له أن يتعلق بمشيئته ، فإن مشيئته لا تكون عذرا لأحد عليه في فعله ، فهو تعالى يشاء الكفر من الكافر ولا يرضى به ، ولا يأمر به ، ومع هذا يبعث الرسل إلى العبد ويأمر بالإيمان ، وورود الأمر على خلاف الإرادة غير ممتنع .

فالحاصل أنه تعالى حكى عن الكفار أنهم يتمسكون بمشيئة الله تعالى في شركهم وكفرهم ، فأخبر الله تعالى أن هذا التمسك فاسد باطل ؛ فإنه لا يلزم من ثبوت المشيئة لله تعالى في كل الأمور دفع دعوة الأنبياء عليهم السلام والله أعلم)) (٣) .

وأن العبد له مشيئة وإرادة غير أنها تابعة لمشيئة الله ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الإنسان : ٣٠] : ((أي لستم تشاؤون إلا بمشيئة الله تعالى ؛ لأن الأمر إليه ، ومشيئة الله مستلزمة لفعل العبد ، فجميع ما يصدر عن العبد بمشيئة الله جلّ جلاله وتعالى شأنه)) (٤) .

وقد رد – رحمه الله – على القدرية الذين نفوا خلق الله لأفعال العباد ، بحجة أنها شاملة للخير والشر ، والله لا يخلق الشر ولا يريده ، يقول في بيان ذلك : ((وقوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ﴾ [الأنعام : ١٠٨] يعني : كما زينا لهؤلاء المشركين عبادة الأصنام ، وطاعة الشيطان بالحرمان والخذلان ، كذلك زينا لكل أمه عملهم من الخير والشر ،

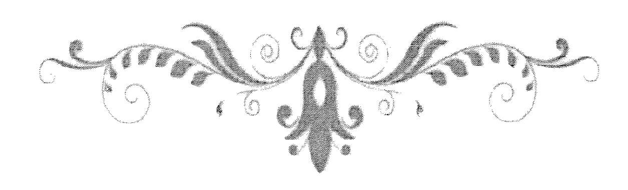
---

(١) تفسير الخازن (٢ / ٤٦٢) . وانظر : نفس المصدر (٢ / ٤٥) .
(٢) نفس المصدر (٤ / ٢١) .
(٣) نفس المصدر (٢ / ١٧٠) .
(٤) نفس المصدر (٤ / ٣٨١) . وانظر : نفس المصدر (٤ / ٤٠٠) .

والطـــاعة والمعصية . وفي هذه الآية دليـــل على تكذيب القدرية والمعـــتزلة حيث قالوا : لا يحسن من الله خلق الكفر وتزيينه)) [١] .

وبهذا **قد وافق** – رحمه الله – **منهج أهل السنة والجماعة** في مسألة أفعال العباد [٢] .

وخلاصة ما ذكرناه : إن مذهب أهل السنة والجماعة في أفعال العباد بأنها مخلوقة لله – عز وجل – من خير أوشر ، ولا خالق في الكون للأشياء إلا الله ، والعباد لهم قدرة ومشيئة ، والله خالقها ، وبها يعملون ، وهم الفاعلون لأفعالهم على الحقيقة ، وعليها يستوجبون المدح أو الذم ، بخلاف الجبرية القائلين بأن العباد مجبورون على أفعالهم ، فلا قدرة لهم ولا اختيارا . وبخلاف القدرية أيضا القائلين بأن العباد خالقون لأفعالهم ، ولا علاقة لقدرة الله بها ، والله يجازيهم عليها بالخير أو بالشر **والخازن** – رحمه الله – **قد سلك مسلك أهل السنة والجماعة في هذه المسألة** .



---

(١) تفسير الخازن (٢ / ١٤٥) .

(٢) حكمت عليه بالموافقة بناء على ما ثبت لدي من ظواهر أقواله ، ولم أجد قرينة تدل على تأثره بالأشاعرة ، مع أنهم يثبتون المشيئة للعبد كأهل السنة غير أنها غير مؤثرة عندهم .

المطلب الثالث : تكليف ما لا يطاق .

هذه إحدى المسائل التي تتعلق بالقضاء والقدر ، وقد تعرض لها علماء العقيدة في مصنفاتهم ، وبيانها : هل الله – عَجَلَّ – يكلف العباد بشيء لم يستطيعوا القيام به ، أو هو فوق طاقتهم ومقدرتهم ؟

هذه المسألة من المسائل الحادثة التي لم تكن معروضة في مصنفات أهل العقيدة المتقدمين ؛ إذ لم يكن أحد يقول بتكليف الله العباد بما لا يطيقون ، لأنه القائل : ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، بل هي من المسائل التي تنازع فيها المتكلمون ، من الجهمية [١] والمعتزلة [٢] والأشاعرة ومن كان على نهجهم [٣] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – : « ما قال أحد من أئمة المسلمين ، لا الأئمة الأربعة ، ولا غيرهم ، لا مالك ولا أبو حنيفة ولا الشافعي ولا أحمد بن حنبل ، ولا الأوزاعي [٤] ، ولا الثوري ، ولا الليث [٥] =

---

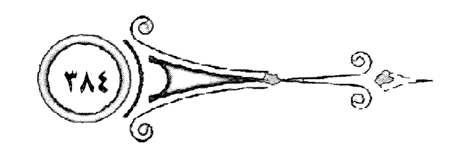
(١) **مذهبهم** : جواز تكليف ما لا يطاق . انظر : مجموع الفتاوى (٨ / ٢٩٧) و (١٩ / ٢١٦) ، وشرح القصيدة النونية لابن القيم شرح الهراس (١ / ٤٥) .

(٢) **مذهبهم** : منع تكليف ما لا يطاق ؛ لأنه قبيح ، والله منزه عن فعل القبيح . انظر : شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ، ص (٣٩٦) ، والكشاف للزمخشري (٤ / ١٤٠) .

(٣) اختلفوا في القول بالجواز والمنع ، فمنهم من جوزه ، ومنهم من فصل فيه . انظر : الإرشاد للجويني ، ص (٢٢٦) ، ومجموع الفتاوى (٨ / ٢٩٨ ، ٤٦٩ – ٤٧١) .

(٤) **هو** : أبو عمر عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي الدمشقي ، ولد سنة (٨٨هـ) ، الحافظ الفقيه ، ثقة ، كان رأسا في العلم والعمل ، وإمام أهل زمانه ، عرف بالعلم والتقى ، توفي سنة (١٥٧هـ) .
انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي (١ / ١٧٨) ، وسير أعلام النبلاء (٧ / ١٠٧) ، وشذرات الذهب (١ / ٢٥٦) .

(٥) **هو** : أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي مولاهم الأصبهاني الأصل ، ولد سنة (٩٤هـ) ، الإمام الحافظ ، وعالم الديار ، ثقة ثبت ، فقيه ، كان فاضلا جوادا ، أحد أقران إمام مالك ، توفي سنة (١٧٥هـ) .
انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي (١ / ٢٢٤) ، وسير أعلام النبلاء (٨ / ١٣٦) ، وشذرات الذهب (١ / ٣٣٩) .



= ولا أمثال هؤلاء إن الله يكلف العباد ما لا يطيقونه »[١] .

ويقول في موضع آخر بعد حكايته نزاع المتكلمين : « وإذا عرف هذا فإطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام ، كإطلاق القول بأن العباد مجبورون على أفعالهم ، وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على إنكار ذلك ، وذم من يطلقه ... »[٢] .

ولما تكلم المتأخرون في هذه المسألة ، وقالوا بإمكان تكليف الله العباد بما لا يطيقون ، اضطر حماة العقيدة السلفية إلى الحديث عنها ؛ لبيان الحق فيها الموافق لدلالات النصوص القرآنية ، والسنة النبوية المطهرة .

فإطلاق قول " تكليف العباد بما لا يطاق " فيه إجمال ، يحتمل الحق والصواب ، والأفضل القول بالتفصيل ، سلامة من الوقوع في الخطأ المخالف للنصوص الشرعية .

ولذلك كان منهج أهل السنة والجماعة هو التفصيل في المسألة المجملة ، والتمسك بالحق الذي فيها ، ورد الخطأ الذي اشتملت عليه ، والقول فيها حسب أقسامها ، ووقوعها عقلا أو شرعا .

وبيانه : إن التكليف بما لا يطاق ينقسم إلى قسمين[٣] :

القسم الأول : **تكليف ما لا يطاق إما لامتناعه لذاته** ، كالجمع بين النقيضين ، **أو لامتناعه عادة** ، كطيران الإنسان في الهواء ، أو المشي فوق الماء ، **أو للعجز عنه** كتكليف الأعمى بنقط المصحف .

هذا قد حكى فيه غير واحد من أهل العلم الإجماع على عدم وقوعه عقلا وشرعا[٤] بخلاف قوم من الأشاعرة الذين جوزوه عقلا[٥] .

---

(١) مجموع الفتاوى (٨ / ٤٧٩) .

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١ / ٦٥) .

(٣) انظر : منهاج السنة النبوية (٣ / ١٠٤) ، ومجموع الفتاوى (٨ / ٣٠١) .

(٤) انظر : درء التعارض (١ / ٦٣) ، ومجموع الفتاوى (٨ / ٣٠١ - ٣٠٢) .

(٥) انظر : الإرشاد للجويني ، ص (٢٢٨) ، والاقتصاد في الاعتقاد لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥هـ) ، تحقيق : إنصاف رمضان ، دار قتيبة ، دمشق - سوريا ، الطبعة : الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م ، ص (١٢٥) ، والمواقف للإيجي ، ص (٣٣٠) .

القسم الثاني : تكليف ما لا يطاق إما بما علم الله أنه لن يكون ، أو أخبر أنه لا يكون ، كتكليف كافر بالإيمان وقد سبق في علمه أنه لا يؤمن ، **أو للاشتغال بضده** : كالتكليف بالقيام حال الجلوس ، أو تكليف الكافر بالإيمان حال الكفر .

فهذا القسم اتفق أهل العلم على جواز وقوعه عقلا وشرعا ، بيد أنه حصل خلاف في تسميته : " تكليف ما لا يطاق أم لا " (١) .

والصحيح لا يسمى " تكليف ما لا يطاق " ، ولا يدخل فيه ؛ إذ لا يقال : لمن لم يحج مع الاستطاعة أنه مكلف بما لا يطيق ، أو لمن ترك الطهارة للصلاة كسلا أنه مكلف بما لا يطيق (٢) ، بخلاف الأشاعرة ومن وافقهم (٣) .

والخازن –رحمه الله– قد تعرض لهذه المسألة ، وفصَّل الحديث فيها ، حيث أنه قسم تكليف ما لا يطاق إلى قسمين ، وهما :

الأول : تكليف ما لا يطاق للعجز عنه ، وهذا لم يقع .

الثاني : تكليف ما لا يطاق لعلة أو بما سبق في علم الله أنه لا يكون ، وهذا واقع .

وفي بيان ذلك يقول –رحمه الله– : « وتكليف ما لا يطاق على وجهين :

أحدهما : ما ليس في قدرة العبد احتماله كتكليف الأعمى النظر ، والزمن العدو ، فهذا النوع من التكليف الذي لا يكلف الله به عبده بحال .

الوجه الثاني من تكليف ما لا يطاق هو : ما في قدرة العبد احتماله مع المشقة الشديدة ، والكلفة العظيمة ، كتكليف الأعمال الشاقة ، والفرائس الثقيلة ، كما كان في ابتداء الإسلام صلاة الليل واجبة ونحوه . فهذا الذي سأل المؤمنون ربهم لا يحملهم ما لا طاقة لهم به ، واستدل بهذه الآية من يقول إن تكليف ما لا يطاق جائز ؛ إذ لو لم يكن جائزا لما حسن طلب تخفيفة بالدعاء من الله تعالى » (٤) .

---

(١) انظر : منهاج السنة النبوية (٣ / ١٠٤ – ١٠٥) ، ومجموع الفتاوى (٨ / ٢٩٨ ، ٤٦٩ – ٤٧١) .

(٢) انظر : منهاج السنة النبوية (٣ / ١٠٥) ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٦٥٤) .

(٣) انظر : الإرشاد ، ص (٢٢٦ – ٢٢٨) ، وشرح المقاصد للتفتازاني (٤ / ٢٩٦ – ٢٩٧) .

(٤) تفسير الخازن (١ / ٢٢١) .

وفي موضع آخر سئل - رحمه الله - عند تفسير قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ ﴿٢٣﴾ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد : ٢٢ - ٢٤] : ((فإن قلت : إذا كان الله تعالى قد أصمهم وأعمى أبصارهم ، وأقفل على قلوبهم ، وهو بمعنى الختم ، فكيف يمكنهم تدبر القرآن مع هذه الموانع الشديدة ؟

فأجاب : ((قلت : تكليف ما لا يطاق جائز عندنا [١] ؛ لأن الله أمـــر بالإيمان لمن سبق في علمه أنه لا يــؤمن ، فكذلك هنا والله يفعــل ما يريد لا اعتـــراض لأحد عليه)) [٢] .

وخلاصة ما ذكرناه : أن مسألة تكليف ما لا يطاق من المسائل التي استحدثها أهل الكلام ، ولم تكن معروفة لدى علماء السلف المتقدمين ، غير أن المتأخرين من أئمة أهل السنة والجماعة تطرقوا لها لبيان الحق فيها ، ورد الباطل المخالف للأدلة الشرعية ، حيث قرروا فيها القول بالتفصيل لا بالإطلاق كما فعله المخالفون من المتكلمين ، فتكليف ما لا يطاق قسمان :

١) تكليف ما لا يطاق إما لامتناعه لذاته ، أو عادة ، أو للعجز عنه ، وهذا بالإجماع غير جائز عقلا ولا شرعا ، وقد جوزه الأشاعرة عقلا .

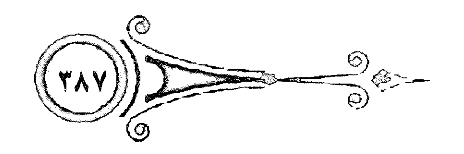
٢) تكليف ما لا يطاق إما للاشتغال بضده ، أو بما سبق في علم الله أنه لن يكون ، أو أخبر بذلك ، وهذا بالاتفاق على جوازه عقلا ، ووقوعه شرعا ، إلا أن هذا القسم لا يسمى " تكليف ما لا يطاق " كما سماه به المخالفون .

والخازن - رحمه الله - **قد وافق السلف في مسألة تكليف ما لا يطاق ، غير أنه خالفهم في تسمية القسم الثاني تكليف ما لا يطاق** ، والله أعلم .

---

(١) لعله - والله أعلم - يقصد التكليف الذي جاء في الآية ، وهو يدخل في القسم الثاني وهو تكليف ما لا يطاق إما بما علم الله أنه لن يكون ، والصحيح كما مر : عدم تسمية هذا القسم تكليف ما لا يطاق .

(٢) تفسير الخازن (٤ / ١٤٨) .



المطلب الرابع : الحكمة والتعليل في أفعال الله .

إن مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله من أجل مسائل التوحيد ؛ إذ إنها تتعلق ببابين عظيمين من أبواب العقيدة :

الباب الأول : باب الأسماء والصفات ؛ ففيها إثبات اسم الله (الحكيم) وما يتضمن من إثبات صفة الحكمة اللائقة بالله – تعالى – .

الباب الثاني : باب القضاء والقدر ، فإنها من لب مسائله ، والإيمان بالقضاء والقدر ركن من أركان الإيمان الستة ، ولذا يقول ابن القيم – رحمه الله – عن هذه المسألة : هي « من أجل مسائل التوحيد المتعلقة بالخلق والأمر بالشرع والقدر » [1] .

ويراد بها : هل ما يفعله الله – عز وجل – من أفعال ، وما يصدر عنه من أوامر أو نواهي معللة بحكم وغايات ؟ أو : هل تعلل أفعال الله بالحكم والمصالح أم لا ؟

لقد انقسم الناس فيها إلى فريقين :

الأول : **إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله** .

الثاني : **نفي الحكمة والتعليل في أفعال الله** .

فالأشاعرة ومن وافقهم قالوا : بنفي الحكمة والتعليل ، وأن فعله – عز وجل – غير مرتَّب على الحكمة والمصالح ، بل هو صادر عنه بمحض الإرادة والمشيئة ؛ لأنه لو كان مترتبا عليها ، لكان الله ناقصا لذاته ، مستكملا بتحصيل تلك الحكمة والمصلحة ، وهو بذلك محتاجا إليها ، ومنتفعا بها ، والحاجة صفة نقص ينزه الخالق عنها ، ومن أجل ذلك قالوا : إن أفعال الله لا تعلل ، أي : لا يقال : لِمَ ؟ [2] .

وأما المعتزلة فقالوا : **بإثبات الحكمة والتعليل** ، وأن فعل الله مترتب على الحكمة والمصالح ؛ إذ الفعل بلا غرض أو حكمة عبث وسفه ، والله منزه عنه ، ولكن الحكمة يعود نفعها إلى المخلوق لا إلى الخالق ، وواجب على الله فعلها ، وهي مخلوقة منفصلة عنه – عز وجل – [3] .

---

(١) مفتاح دار السعادة (٢ / ٤٠٩) . وانظر : مجموع الفتاوى (٨ / ٨١) .

(٢) انظر : نهاية الإقدام للشهرستاني ، ص (٣٩٧) ، المواقف للإيجي ، ص (٣٣١) ، وشرح المواقف للجرجاني (٨ / ٣٠١) ، وشرح المقاصد للتفتازاني (٤ / ٢٩٦) .

(٣) انظر : المغني في أبواب العدل والتوحيد للقاضي عبد الجبار (١١ / ٩٢ – ٩٣) .

وأما أهل السنة والجماعة – أمة الوسط والاعتدال – فقد هداهم الله إلى الرشاد ، وبناء على قولهم في أسماء الله وصفاته ، بأن من أسمائه " الحكيم " ، والاسم يقتضي صفة تليق به – ﷻ – وهي " الحكمة " ، وصفات الله غير مخلوقة ولا منفصلة عنه ، وعلى هذا : فإن أفعال الله مرتَّبة على الحكمة والتعليل ، وأنها تعود إلى الله من حيث حبه ورضاه لها ، وتعود إلى المخلوق من حيث أنها نعمة يتلذذ بها ويفرح بها ، وأنها مقصودة له – ﷻ – ، يفعل الفعل لأجلها ، لكن لا يجب عليه فعلها ؛ إذ لا يمكن لأحد إيجاب شيء على الله ، وهي صفة من صفاته اللازمة له ، لا تنفك عنه ، وهي غير مخلوقة ، ولا يلزم أن يكون مستكملا بغيره ، ولا محتاجا إليه ولا منتفعا به [1] .

والأدلة على ذلك كثيرة منها :

قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [المائدة : ٣٢] .

وقوله : ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [النساء : ١٦٥] .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ [النساء : ١٠٥] .

فاللام في الآيات هي لام التعليل لا العاقبة كما يدعيها نفاة التعليل ؛ إذ اللام العاقبة لا تكون إلا في حق من هو جاهل بالعاقبة ، أو عاجز كما في قوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص : ٨] . والله منزه عنه سبحانه ، إذاً : فهي لام التعليل والحكمة وليست لام العاقبة [2] . وغيرها من الأدلة .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : « وقال الجمهور من أهل السنة وغيرهم : بل هو حكيم في خلقه ومره ، والحكمة ليست مطلق المشيئة ؛ إذ لو كان كذلك لكان كل مريد حكيما » [3] .

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى (٨ / ٣٧ – ٣٩) ، ومنهاج السنة النبوية (١ / ١٤١ – ١٤٢) ، وشفاء العليل لابن القيم ، ص (٣١٩) ، ولوامع الأنوار البهية (١ / ٢٨٠) . وللمزيد في المسألة انظر : الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى للدكتور : محمد ربيع المدخلي .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٨ / ٤٤) ، وشفاء العليل ، ص (٣٢١) .

(٣) منهاج السنة النبوية (١ / ١٤١) .

ويقول ابن القيم -رحمه الله- : ((أنه - أي : الله سبحانه حكيم ، لا يفعل شيئا عبثا ، ولا لغير معنى ، ومصلحة وحكمة هي الغاية المقصودة بالفعل ، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة ؛ لأجلها فعل ، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل ، وقد دل كلامه وكلام رسوله ﷺ على هذا ، وهذا في مواضع لا تكاد تحصى ولا سبيل إلى استيعاب أفرادها)) (١) .

والمتأمل في كلام الخازن -رحمه الله- يجد أنه قد اضطرب في هذه المسألة ، حيث يفهم في مواضع من كلامه إثبات الحكمة والتعليل ، وأنه ليس من الضروري ولا من الواجب أن يكون جميع الحِكَم معلومة للخلق ، ثم ذكر في موضع آخر بأن أفعال الله لا تعلل ، وفي بيان ذلك :

يقول -رحمه الله- مثلا عند قوله تعالى : ﴿ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ﴾ [الأعراف : ٨] : ((فإن قلت : أليس الله ﷻ يعلم مقادير أعمال العباد فما الحكمة في وزنها ؟

قلت : فيه حكم منها : إظهار العدل ، وأن الله ﷻ لا يظلم عباده .

ومنها : امتحان الخلق بالإيمان بذلك في الدنيا ، وإقامة الحجة عليهم في العقبى .

ومنها : تعريف العباد ما لهم من خير وشر ، وحسنة وسيئة .

ومنها : إظهار علامة السعادة والشقاوة ، ونظيره أنه تعالى أثبت أعمال العباد في اللوح المحفوظ ، ثم في صحائف الحفظة الموكلين ببني آدم ، من غير جواز النسيان عليه سبحانه وتعالى)) (٢) .

ويقول في موضع آخر كما في قول الله تعالى : ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء : ١٦٥] : ((لئلا يحتج الناس على الله في ترك التوحيد والطاعة بعدم الرسل فيقولوا : ما أرسلت إلينا رسولا وما أنزلت علينا كتابا)) (٣) . ونظائر هذا كثيرة (٤) .

فالمتأمل في هذه الأقوال يفهم أن الخازن -رحمه الله- ما دام تطرق لوجوه الحكمة والتعليل

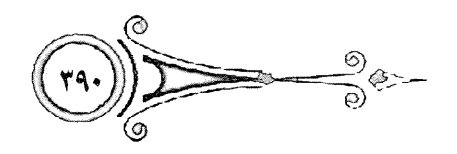
---

(١) شفاء العليل ، ص (٣١٩) .

(٢) تفسير الخازن (٢ / ١٨٢) . وانظر نظيره في نفس المصدر : (١ / ٤٤٩) ، (٣ / ٨٨ ، ٩٦) ، (٤ / ٢٣) .

(٣) تفسير الخازن (١ / ٤٥٠) .

(٤) انظر مثلا : تفسير الخازن (٣ / ٨٨ ، ٩٦) ، و (٤ / ٢٣ ، ١٧٩) .

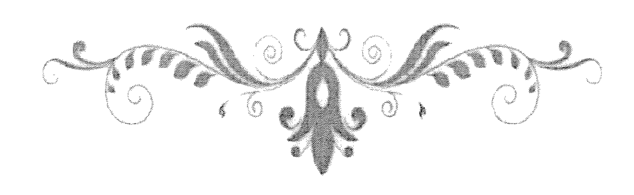


من أفعال الله – يثبت ذلك ، ثم يجد أنه يناقض فعله هذا عند كلامه في قوله تعالى : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [المدثر : ٣٠] : ((وأجيب عن قولهم – أي الكفار – لِـمَ لـمْ يكونوا عشرين بأن أفعال الله تعالى لا تعلل ، ولا يقال فيها لِـمَ ، وتخصيص الزبانية بهذا العدد لأمر اقتضته الحكمة)) (١) .

وبهذا يتبين لنا تناقض منهج الخازن – رحمه الله – في مسألة الحكمة والتعليل ، حيث أنه وافق أهل السنة والجماعة في إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله ، ثم وافق الأشاعرة في نفي تعليل أفعال الله بقوله : ((إن أفعال الله لا تعلل)) .

وخلاصة ما ذكرناه : إن مسألة الحكمة والتعليل من أجل مسائل التوحيد ، وقد اختلفت مذاهب الناس فيها ، فالأشاعرة ومن وافقهم نفوا الحكمة والتعليل في أفعال الله ، وأن الله يفعلها بمحض الإرادة والمشيئة ؛ إذ إن إثباتها إثبات الحاجة لله ، والله منزه عنها ، وأما المعتزلة فقد أثبتوا الحكمة والتعليل في أفعال الله ، لكنهم جعلوها مخلوقة منفصلة عن الله ، ويعود نفعها إلى المخلوق لا إلى الخالق ، وأما مذهب أهل السنة والجماعة فكان وسط بين المذهبين ، حيث أنهم أثبتوا الحكمة والتعليل في أفعال الله ، لدلالة النصوص الشرعية عليها ، وأنها صفة من صفات الله اللائقة به ، مشتقة من اسمه " الحكيم " ، وهي مقصودة له لأنه يحبها ويرضاها ، ولازمة به لا تنفك عنه ، غير مخلوقة ؛ لأنها صفة ، وصفات الله غير مخلوقة .

ومنهج الخازن – رحمه الله – في المسألة مضطرب ، حيث أنه وافق أهل السنة والجماعة في إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله ، ثم وقع في التناقض بقوله : ((إن أفعال الله لا تعلل)) ، وبهذا يتبين لنا جليا منهج الخازن في مسألة الحكمة والتعليل بأنه متناقض .



(١) نفس المصدر (٤ / ٣٦٥) .

المطلب الخامس : الهدى والضلال .

إن المقصود من مسألة الهدى والضلال هو معرفة هل هما من فعل الله - ﷻ - أم من فعل العبد ؟

وقد تباينت مذاهب الناس في هذه المسألة بناء على مذاهبهم في مسألة أفعال العباد :

فالمذهب الأول : هو ما ذهب إليه المعتزلة (القدرية) - الذين أنكروا القدر ، وقالوا : الأمر أنف - بأن الهداية والإضلال هما من فعل العبد لا من فعل الله - ﷻ - وإضافتهما إلى الله هي من قبيل إضافة الفعل إلى السبب ، كقوله : ﴿ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴾ [عبس : ٢٦] أضاف الله الشق إلى نفسه مع أن حقيقة من شق هو الفلاح (١)

والمذهب الثاني : هو ما ذهب إليه الجهمية (الجبرية) - الذين سلبوا الإرادة عن العبد - بأن الهداية والإضلال هما من فعل الله لا من فعل العبد ؛ إذ لا إرادة له ولا اختيار ، فهو كالريشة في مهب الريح (٢) .

والمذهب الثالث : هو ما ذهب إليه الأشاعرة - الذين أحدثوا عقيدة فاسدة وهي الكسب - بأن الهداية والإضلال هما من فعل الله لا من فعل العبد ، وليس له أي دخل فيهما ولا اختيار ، فهم بهذا سلكوا مسلك الجهمية (٣) .

والمذهب الرابع : هو ما ذهب إليه أهل الحق والتوسط - أهل السنة والجماعة - التزاما بدلالات النصوص الشرعية ، دون تحكيم العقل وتقديمه على النقل - بأن الهداية والإضلال هما من فعل الله - ﷻ - يهدي من يشاء ، ويضل من يشاء ، حسب ما سبق في علمه الأزلي ، أما الاهتداء والضلالة هما من فعل العبد ، وفعله تابع لمشيئة الله ، وله اختيار وإرادة ، عليها يحاسب

---

(١) انظر : تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي (ت : ٤١٥هـ) ، دار النهضة الحديثة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : بدون ، ص (١٩) ، والكشاف (١ / ١١٨) ، (٤ / ٧٠٤) .

(٢) انظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٣٣٨) ، والملل والنحل (١ / ٨٦) ، واعتقاد فرق المسلمين والمشركين ، ص (٦٨)

(٣) انظر : أصول الدين للبغدادي ، ص (١٦٠) ، والإرشاد للجويني ، ص (١٨٩ - ١٩٠) ، وشرح المقاصد (٤ / ٣٠٩) .

ويجازى يوم القيامة .

ويراد بالهداية والإضلال : أن الهداية هي بيان الله - عز وجل - لعبده وإرشاده الحق ، ثم توفيقه على القبول والالتزام وإعانته عليه ، والإضلال هو عدم إعانته له على الخير وسبيل الرشاد ، فلا يقبل الحق ، ولا يتبعه ، بل يبتعد عنه فيَضَلُّ ويهلك .

ويراد بالاهتداء والضلالة : أن الاهتداء هو سلوك العبد أسباب نيل الهداية من الطاعة واتبـاع الحق . والضلالة سلوكه أسباب الإضـلال من العصيان وانتهاك المحرمات (١) .

وأما استدلال أهل السنة على مذهبهم ، فقد جاءت النصوص الشرعية بنسبة الهداية والإضلال إلى الله كما في قوله تعالى : ﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الأنعام : ٣٩] .

وقوله : ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الأنعام : ١٢٥] .

وقول الله : ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴾ [الكهف : ١٧] .

وجاءت نصوص أخرى بنسبة الاهتداء والضلالة إلى العباد ومن ذلك :

قول الله تعالى : ﴿ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ﴾ [يونس : ١٠٨] .

وقوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [القلم : ٧] ، وغير ذلك من النصوص .

يقول العلامة ابن القيم - رحمه الله - : « وقد اتفقت رسـل الله من أولهم إلى آخرهم ، وكتبه المنـزلة عليهم على أنه سبحانه يضل من يشـاء ، ويهدي من يشاء ، وأنها من يهـده الله فلا مضل له ، ومن يضـلل فلا هادي له ، وأن الهـدى والإضلال بيـده لا بيد العبد ، وأن العبد هو الضال أو المهتدي ، فالهداية والإضـلال فعله سبحانه وقدره ، والاهتـداء والضلال فعل العبد وكسبه » (٢) .

---

(١) انظر : الشريعة للآجري (٢ / ٧٠٨) فما بعدها ، والانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني (١ / ٢٧٦) فما بعدها ، وشفاء العليل ، ص (١١٧) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١ / ١٣٧ - ١٣٨) .

(٢) شفاء العليل ، ص (١١٧) .

وقد قرر الخازن - رحمه الله - بأن الهداية والإضلال بيد الله - عز وجل - لا بيد أحد من العباد ، يهدي من يشاء من عباده ، ويضل من يشاء لحكمة أرادها ، فمن شاء الله أن يهديه وفقه لقبول الحق واتباعه فضلا منه ، ومن يرد أن يضله أعمى قلبه ، وصرفه عن سبل الخير والرشاد عدلا منه ، حسب ما اقتضت الحكمة الإلهية ، وفي بيان ذلك :

يقول - رحمه الله - عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾ [النحل : ٩٣] : « ﴿ وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ ﴾ : يعني بخذلانه إياه عدلا منه ، ﴿ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾ : بتوفيقه إياه فضلا منه ، وذلك مما اقتضته الحكمة الإلهية لا يسأل عما يفعل ، وهم يسألون » (١) .

ويقول في موضع آخر : « أن الهدى من هداه الله تعالى ، والضال من أضله الله تعالى ، وذلك بمشيئته وإرادته ، فإنه سبحانه أراد هداية بعض عباده وهم المهتدون الذين وفقهم للهداية ، ولم يرد هداية الآخرين ، ولو أراد هدايتهم لاهتدوا ، خلافا للمعتزلة في قولهم الفاسد : أن الله أراد هداية الجميع ، تعالى الله عز وجل عن أن يريد ما لا يقع أو يقع ما لا يريد » (٢) .

وخلاصة ما ذكرناه : إن مسألة الهدى والضلال تتمثل في أمرين :

الأول : الهداية والإضلال ، وهذا من فعل الله - عز وجل - ، فهو يهدي من يشاء من عباده ، فيوفقه ويسدده ، ويعينه على الخير ، ويضل من يشاء منهم لحكمة أرادها ، فيعمي أبصاره ، ولا يرى الحق ، فيضَلّ ويهلك ، وليس للعبد فيه أي اختيار .

الثاني : الاهتداء والضلالة ، وهذا من فعل العبد ، حيث أنه يسلك أسباب وسبل الهداية والإضلال باختياره وإرادته ، فمن سلك طريق الحق وطاعة الله ، نال الهداية من الله ، ومن سلك طريق الغواية والعصيان ، أضله الله . وعلى هذا دلت النصوص الشرعية ، وذهب إليه أهل السنة والجماعة ، **ووافقهم الخازن** - رحمه الله - .

---

(١) تفسير الخازن (٣ / ٩٦) . وانظر نفس المصدر (٢ / ٤٦٩) ، (٣ / ١٦٣) ، (١ / ٢٠٦) ، (٢ / ٤٩٩) .

(٢) عمدة الطالبين ، لوحة (٥١) ، وانظر نفس المصدر ، لوحة (٥٣) .

الفصل السادس :

آراء الخازن في الصحابة والإمامـــة .

وفيه مبحـــثان :

المبحث الأول : آراؤه في الصحـــابة .

المبحث الثاني : آراؤه في الإمـــامة .

المبحث الأول :

آراؤه في الصحابة .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : فضائل الصحابة .

المطلب الثاني : عدالة الصحابة .

المطلب الثالث : حكم انتقاص الصحابة .

المبحث الأول : آراؤه في الصحابة .

المطلب الأول : فضائل الصحابة .

إن الله – عز وجل – قد اختـار لنبيه محمد – ﷺ – ثلة من أزكى البشـرية على وجه الأرض – تكريما له – ، لصحبته ولمؤازرته ونصرته ، وليكونوا وزراءه ، وليبلغوا رسالته من بعده ، وليوصلوها إلى الناس في شتى مشارق الأرض ومغاربها ، وقد جاءت نصوص كثيرة في الكتاب والسنة في الثناء عليهم ، وبيان فضائلهم ، والتي تميزوا بها عن سائر البشرية ، ومن ذلك :

فمن الكتاب :

– قوله تعالى : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١١٠] .

قال الزجاج – رحمه الله – : ((هذا الخطاب أصله أنه خوطب به أصحاب النبي ﷺ وهو يعم سائر أمة محمد ﷺ)) [(١)] .

– وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ [الأنفال : ٧٢] .

– وقول الله تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة : ١٠٠] .

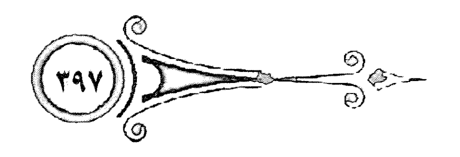
– وقال تعالى : ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ [الفتح : ١٨] .

وجاءت أحاديث في السنة المطهرة تبلغ مبلغ التواتر القطعي في فضلهم ومن ذلك :

– قول النبي – ﷺ – : ((**لا تسبوا أصحابي ، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما**

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (١ / ٤٥٦) . وانظر : زاد المسير في علم التفسير (١ / ٤٣٨) .



بلغ مد أحدهم ولا نصيفه)) (١) .

– وقوله – ﷺ – : ((**خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم))** (٢) .

– وقوله – ﷺ – : ((**النجوم أَمَنَة للسماء ، فإذا ذهبت النجوم أتى السماءَ ما تُوعد ، وأنا أمَنَة لأصحابي ، فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يوعدون ، وأصحابي أمنة لأمَّتي ، فإذا ذهب أصحابي أتى أمَّتي ما يوعدون))** (٣) .

وغيرها من النصوص التي تدل على فضائل صحابة رسول الله – ﷺ – ، وما ميزهم الله – ﷻ – عن سائر الخلائق .

وقد جاء أهل السنة والجماعة فالتزموا بما دلت عليه النصوص الشرعية ، مما للصحابة الكرام من الفضائل ، فقرروا بها ، وأثبتوها لهم ، وحثوا الناس على التزامها ، وما يستلزم ذلك من الاحترام والتقدير لهم ، والتأدب معهم (٤) ، وصنفوا في ذلك مصنفات عديدة لا يسع المجال هنا لذكرها (٥) .

يقول السفاريني – رحمه الله – : ((ولا يرتاب أحد من ذوي الألباب أن الصحابة الكرام هم الذين حازوا قصبات السبق ، واستولوا على معالي الأمور من الفضل والمعروف والصدق ، فالسعيد

---

(١) صحيح البخاري : كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ ، باب قول النبي ﷺ « لو كنت متخذا خليلا » ، حديث رقم (٣٦٧٣) ، ص (٩٠٣) ، وصحيح مسلم : كتاب فضائل الصحابة ، باب تحريم سب الصحابة ﭫ ، حديث رقم (٢٢٢) ، ص (١٣٧٤) .

(٢) صحيح البخاري : كتاب الشهادات ، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد ، حديث رقم (٢٦٥٢) ، ص (٦٤٥) ، وصحيح مسلم : كتاب فضائل الصحابة ، باب فضل الصحابة ، ثم الذين يلوهم ، ثم الذين يلونهم ، حديث رقم (٢١٠) ، ص (١٣٧١) .

(٣) صحيح مسلم : كتاب فضائل الصحابة ، باب بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه ، وبقاء أصحابه أمان للأمة ، حديث رقم (٢٠٧) ، ص (١٣٧٠) .

ومعنى الحديث : أن النجوم أمان للسماء من الزوال ، فإذا تناثرت – كما يحدث قبل القيامة – زالت السماء وانعدمت ، والنبي ﷺ أمان لأصحابه من الفتن وأصحابه أمان للأمة من البدع والخرافات .

(٤) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٦٨٩) فما بعدها ، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث ، ص (٦٥ – ١٠١) ، ومجموع الفتاوى (٣ / ١٥٢ – ١٥٦) .

(٥) انظر : معجم ما ألف عن الصحابة وأمهات المؤمنين وآل البيت ﭫ لمحمد بن إبراهيم الشيباني .

من اتبع صراطهم المستقيم ، واقتفى منهجهم القويم ، والتعيس من عدل عن طريقهم ، ولم يتحقق بتحقيقهم ، فأي خطة رشد لم يستولوا عليها ؟ وأي خصلة خير لم يسبــقوا إليها ؟ تالله لقد وردوا ينبوع الحياة عذبا صافيا زلالا ، ووطدوا قواعد الدين والمعروف فلم يدعوا لأحد بعدهم مقالا ، فتحوا القلوب بالقرآن والذكر والإيمان ، والقرى بالسيف والسنان وبذل النفوس النفيسة في مرضاة الرحيم الرحمن ، فلا معروف إلا ما عنهم عرف ، ولا برهان إلا ما بعلومهم كشف ، ولا سبيل نجاة إلا ما سلكوه ، ولا خير سعادة إلا ما حققوه وحكوه ، فرضوان الله تعالى عليهم ما تحلت المجالس بنشر ذكرهم ، وما تنمقت الطروس بعرف مدحهم وشكرهم » [١] .

والخازن - رحمه الله - **قد اتبع مذهب أهل السنة والجماعة** ، في إثبات الفضائل لصحابة النبي - ﷺ - التي وردت في النصوص الشرعية ، حيث أنه عقد فصلا في كتابه التفسير أسماه : " فصل في فضل أصحاب رسول الله ﷺ " ، ثم سرد أحاديث تدل على ذلك [٢] ، ولم يكتف - رحمه الله - في تقرير فضائل الصحابة على العموم ، بل ذكر فضائل بعض الصحابة على وجه الخصوص ، كأبي بكر الصديق - رضي الله عنه - .

ومما ذكر - رحمه الله - من فضائل الصحابة الكرام على وجه العموم :

١) أنهم حصل لهم السبق بصحبة رسول الله - ﷺ - [٣] .

٢) أن الله شرَّف بعضهم بجمع القرآن في مصحف واحد [٤] .

٣) أن الله ميَّز عصرهم بعدم ظهور البدع والخرافات كحال عصر من بعدهم [٥] .

٤) أعظم فضيلة قد نالوها - ويكفيهم بها شرفا - أن الله - عز وجل - أخبر بأنه رضي عنهم ، وهم رضوا عنه [٦] .

---

(١) لوامع الأنوار البهية (٢ / ٣٧٩ - ٣٨٠) .

(٢) تفسير الخازن (٤ / ١٧٣) .

(٣) نفس المصدر (٢ / ٣٩٩) .

(٤) نفس المصدر (١ / ٩) .

(٥) نفس المصدر (٢ / ٦١) .

(٦) نفس المصدر (٢ / ٤٠٠) .

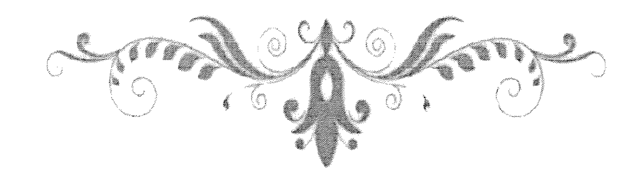
ومما ذكر من فضائل الصحابة على وجه الخصوص :

فضائل أبي بكر الصديق – رضي الله عنه – ، حيث قال عند تفسير قوله تعالى : ﴿ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة : ٤٠] ناقلا عن الإمام النووي – رحمه الله – : « وفيه فضيلة لأبي بكر وهي من أجل مناقبه والفضيلة من أوجه :

منها : اللفظ الدال على أن الله ثالثهما .

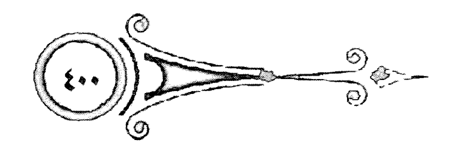
ومنها : بذله نفسه ومفارقته أهله وماله ورئاسته في طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ وملازمته النبي ﷺ ومعاداة الناس فيها .

ومنها جعله نفسه وقاية عنه وغير ذلك » [١] .



---

(١) نفس المصدر (٢ / ٣٦١) .



المطلب الثاني : عدالة الصحابة .

إن الآيات والأحاديث التي ذكرناها وغيرها ، فإنها تقتضي أن صحابة رسول الله - ﷺ - كلهم عدول ، وأنه لا يبحث فيهم عن أسباب العدالة وطلب التزكية ؛ إذ إن الله قد عدَّلهم ، وزكاهم رسوله - ﷺ - ، فلا شهادة أعظم وأشرف من شهادة الله وشهادة نبيه - ﷺ - ، ولذا اتفق أهل السنة والجماعة قاطبة على أن جميع الصحابة عدول ، وتقبل روايتهم دون أي تردد أو توقف ، وحكى الكثير الإجماع على ذلك [(١)] .

ولا يعني من إثبات العدالة للصحابة عدم وقوعهم في الخطأ ، أو الذنوب ، بل المراد بعدالتهم هو توخيهم الحذر من الوقوع في الكذب ، ولو وقعوا في الذنوب فإنهم سرعان ما يتوبون إلى الله ، ويلحون عليه أن يعفو عنهم ، ويندمون على فعلتهم ، ولا يستمرون عليها ، ولو لم يكونوا عدولا لما قال الله عنهم : ﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة : ١٠٠] .

يقول ابن عبد البر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- : « ونحن وإن كان الصحابة ﷺ قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين ، وهم أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول ، فواجب الوقوف على أسمائهم ، والبحث عن سيرهم وأحوالهم ؛ ليهتدى بهديهم ، فهم خير من سلك سبيله ، واقتُدِي به » [(٢)] .

ويقول ابن كثير -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- : « والصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة ؛ لما أثنى الله عليهم في كتابه العزيز ، وبما نطقت به السنة النبوية في المدح لهم في جميع أخلاقهم وأفعالهم ، وما بذلوه من الأموال والأرواح بين يدي رسول الله ﷺ رغبة فيما عند الله من الثواب الجزيل ، والجزاء الجميل » [(٣)] .

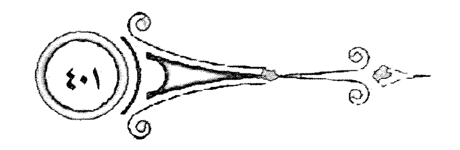
وبهذا تبين لنا بيانا واضحا على ثبوت عدالة الصحابة أجمعين دون استثناء ، وأنه أمر مفروغ

---

(١) مثل : النووي في : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٥ / ١٤٩) ، والسيوطي في : تدريب الراوي (٢ / ٢١٤) ، وابن الصلاح في : علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) ، ص (٢٩٤) ، وغيرهم .

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ص (٢٣) .

(٣) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير : لأحمد محمد شاكر ، تعليق : ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، (٢ / ٤٩٨) .

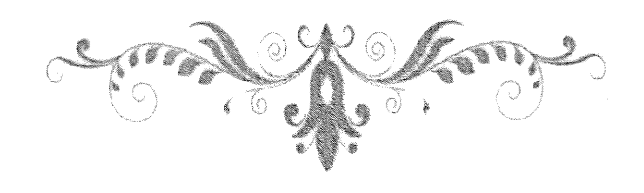


منه ومسلم ، فلا يسـوغ لأحـد تشكيك أو تردد في أحد منهم بعد تعديل الله وتعديل رسوله - ﷺ - ، وإجماع الأمة على ذلك ، بل لا يُلتفت إلى أي قول يحمل بين طياته طعن في أحد من الصحابة ، ولا يعتد به .

وقد أشار الخازن - رحمه الله - إلى ثبوت عدالة الصحابة رضي الله عنهم ، فإن وقع منهم خطأ فإنما يكون سهوا أو نسيانا ، وسرعان ما يستغفرون الله - عز وجل - ، وفي بيان ذلك :

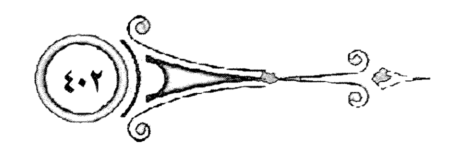
يقول - رحمه الله - : ((أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا من المتقين لله حق تقاته ، فإن صدر منهم ما لا ينبغي فلا يكون إلا على سبيل السهو والنسيان ، فطلبهم العفو والغفران لما يقع منهم على سبيل السهو والنسيان ، إنما هو لشدة خوفهم وتقواهم)) (١) .

وبهذا التقرير **قد وافق الخازن - رحمه الله - منهج أهل السنة والجماعة** في إثبات عدالة الصحابة عموما .



---

(١) تفسير الخازن (١ / ٢٢٠) .



المطلب الثالث : حكم انتقاص الصحابة .

لما كان الله - ﷻ - قد عدَّل أصحاب رسوله - ﷺ - ، كما جاء ذلك في كتابه ، وعدلهم رسول الله - ﷺ - في سنته ، فإن الطعن أو السب أو انتقاص أحد من الصحابة طعن في تعديل الله وتعديل رسوله - ﷺ - لهم ، فلا ذنب أسرع في إيقاع الإنسان في شباك الكفر من الطعن في الله أو في رسوله - ﷺ - .

وقد جاءت نصوص كثيرة في القرآن أو السنة تشير إلى تحريم الطعن أو انتقاص الصحابة الكرام ، ومن ذلك :

قول الله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾ [الأحزاب : ٥٧] .

لقد بينت هذه الآية الكريمة أن الله قد توعد كل من آذى الله ورسوله - ﷺ - باللعن في الدنيا ، وإبعاده عن رحمته ، ثم في الآخرة يُعذَّب عذابا أليما .

وقد بيَّن العلماء أن إيذاء الله ورسوله - ﷺ - « يشمل كل أذية قولية أو فعلية ، من سب وشتم أو تنقص له ، أو لدينه ، أو ما يعود إليه بالأذى »[1] ، ولا ريب أن من أعظم الأذية لرسول الله - ﷺ - هو أذية أصحابه بالشتم أو الطعن أو الانتقاص .

يقول ابن كثير - رحمه الله - : « ومن أكثر من يدخل في هذا الوعيد الكفرة بالله ورسوله ، ثم الرافضة الذين ينتقصون الصحابة ، ويعيبونهم بما قد برأهم الله منه ، ويصفونهم بنقيض ما أخبر الله عنهم ، فإن الله - ﷻ - قد أخبر أنه قد رضي عن المهاجرين والأنصار ، ومدحهم ، وهؤلاء الجهلة الأغبياء يسبونهم ، وينتقصونهم ، ويذكرون عنهم ما لم يكن ، ولا فعلوه أبدا ، فهم في الحقيقة منكسو القلوب ، يذمون الممدوحين ، ويمدحون المذمومين »[2] .

وقد أجمع أهل السنة والجماعة على تحريم سب الصحابة ، أو طعنهم ، أو انتقاصهم ، يقول الإمام مالك - رحمه الله - : « من يبغض أحدا من أصحاب النبي ﷺ وكان في قلبه عليهم غل ، فليس له حق في فيء المسلمين ، ثم قرأ قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ

---

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (١ / ٦٧١) .

(٢) تفسير القرآن العظيم (٦ / ٤٨٠ - ٤٨١) .

﴿ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ ﴾ الآية . [الحشر : ٧ – ١٠] . وذُكِر بين يديه رجل ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ فقرأ مالك هذه الآية ﴿ مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ ﴾ إلى قوله : ﴿ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَ ﴾ [الفتح : ٢٩] ، ثم قال : من أصبح من الناس في قلبه غِلٌّ على أحد من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام فقد أصابته الآية » [١] .

ويقول أبو عثمان الصابوني – رحمه الله – : « ويرون – أي : أهل السنة – الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ ، وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمن عيبا لهم ، ونقصا فيهم ، ويرون الترحم على جميعهم ، والموالاة لكافتهم ، وكذلك يرون تعظيم قدر أزواجه – رضي الله عنهن – والدعاء لهن ، ومعرفة فضلهن ، والإقرار بأنهن أمهات المؤمنين » [٢] .

وقال ابن أبي العز – رحمه الله – : « فمن أضل ممن يكون في قلبه غل على خيار المؤمنين ، وسادات أولياء الله تعالى بعد النبيين ؟ ... » [٣] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : « ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر : ١٠] .

وطاعة النبي – ﷺ – في قوله : ((**لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**)) [٤] . ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع من فضائلهم ومراتبهم » [٥] .

وبعد هذه النقولات تبين لنا جليا مذهب أهل السنة والجماعة في حكم انتقاص الصحابة أو الطعن فيهم ، أوفي أحدهم بالسب أو بالشتم ، وهو التحريم ، بل هو من أعظم المنكرات ، التي

---

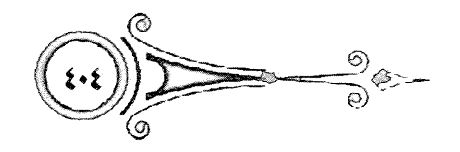
(١) شرح السنة للبغوي (١ / ٢٢٩) .

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، ص (١٠١) .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٦٩٦) .

(٤) سبق تخريجه في : ص (٣٩٧) ، هامش (١) .

(٥) شرح العقيدة الواسطية ، ص (٢٣٦ – ٢٣٧) .

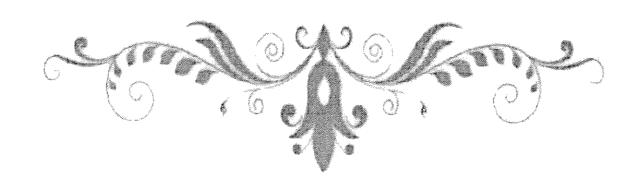


قد تخرج الإنسان من الإسلام ؛ إذ طعنه للصحابة طعن في الله وفي رسوله – ﷺ – ، فينبغي الحذر ثم الحذر ثم الحذر منه .

وهذا المسلك – مسلك أهل السنة والجماعة – قد سلكه الخازن – رحمه الله – حيث أنه حذّر من الطعن في الصحابة أو انتقاصهم ، أو حمل الغل عليهم في القلب ، وسرد مجموعة من الأحاديث في تحريم السب والطعن في الصحابة .

يقول – رحمه الله – عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [الحشر : ١٠] . : ((فكل من كان في قلبه غل ، أو بغض لأحد من أصحاب رسول الله ﷺ ولم يترحم على جميعهم ، فإنه ليس ممن عناه الله بهذه الآية ؛ لأن الله تعالى رتّب المؤمنين على ثلاث منازل : المهاجرين ثم من بعدهم التابعون الموصوفون بما ذُكر ، فمن لم يكن من التابعين بهذه الصفة كان خارجا من أقسام المؤمنين ، وليس له في المسلمين نصيب)) (١) .

وفي موضع آخر ذكر أن من النصيحة لرسوله – ﷺ – : محبة آل بيته وأصحابه ، ومجانبة كل من تعرّض لأحد من أصحابه (٢) .



---

(١) تفسير الخازن (٤ / ٢٧٢) . وانظر الأحاديث التي سردها في نفس الصفحة .

(٢) عمدة الطالبين ، لوحة (٢٤) .



المبحث الثاني :

آراؤه في الإمامة .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حقوق الإمام الواجبة .

المطلب الثاني : إمامة الخلفاء الراشدين .

المبحث الثاني : آراؤه في الإمامة .

المطلب الأول : حقوق الإمام الواجبة :

لقد جاءت الشريعة الإسلامية الغراء ، ودلت على وجوب نصب إمام يتولى شؤون المسلمين ، ويُنظِّم أمورهم المعيشية ، وحكى بعض أهل العلم الإجماع على ذلك [١] ، ولكن الإسلام قد حفظ للإمام حقوقه ، وحث الناس على القيام بها ، ومن ذلك :

أولا : طاعته في غير معصية الله .

إن من أساسيات النظام السياسي الإسلامي طاعة الإمام ؛ ليتمكن من القيام بما ألقي على عاتقه ، وتحقيق أهداف الدولة ، وتنظيمها ، وقد دلت نصوص شرعية كثيرة في الكتاب أو السنة على وجوب طاعة الإمام في غير معصية الله ، بل جعلت طاعته تابعة لطاعة الله وطاعة رسوله - ﷺ - ، ومن ذلك :

قول الله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [النساء : ٥٩] .

وقال رسول الله - ﷺ - : ((**من يطع الأمير فقد أطاعني ، ومن يعص الأمير فقد عصاني**)) [٢] .

ويقول النبي - ﷺ - في حديث عن العرباض بن سارية - رضي الله عنه - : ((**أوصيكم بتقوى الله ، والسمع والطاعة ، وإن عبد حبشي ...**)) [٣].

---

(١) انظر : الأحكام السلطانية والولايات الدينية : لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت : ٤٥٠هـ) تحقيق : أحمد مبارك البغدادي ، دار ابن قتيبة ، الفردوس - الكويت ، الطبعة : الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ، ص (٣) ، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (١٢ / ٢٠٥) .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الجهاد والسير ، باب يقاتل من وراء الإمام ويتقي به ، حديث رقم (٢٩٥٧) ، ص (٧٢٩) ، وصحيح مسلم ، كتاب الإمارة ، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ، حديث رقم (٣٢) ص (١٠٢١) .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب السنة ، باب في لزوم السنة ، حديث رقم (٤٦٠٧) ، ص (٨٣٢) .
والترمذي : كتاب العلم ، باب ما جاء في الأخذ بالسنة ، حديث رقم (٢٦٧٦) ، ص (٦٠٣) ، وقال : ((حديث حسن صحيح)) ، وقال الألباني : ((صحيح)) .
وابن ماجة في المقدمة : باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ، حديث رقم (٤٢) ، ص (١٥ - ١٦) .

وقال - ﷺ - : ((**السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ، إلا أن يؤمر بمعصية ، فإن أُمِرَ بمعصية فلا سمع ولا طاعة**)) (١) .

كل هذه النصوص وغيرها تدل دلالة واضحة جلية على وجوب طاعة الإمام ما لم يأمر بمعصية الله ، فإن أمر بمعصية فحينئذ لا طاعة له ولا سمع ، كما ثبت ذلك في النصوص الشرعية ، وعلى هذا النهج - نهج القرآن المنزل ، والسنة المطهرة - سلك أهل السنة والجماعة ، فقرروا في مصنفاتهم وجوب طاعة الإمام في غير معصية الله ، وحثوا الناس عليه .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : ((إنهم - أي : أهل السنة والجماعة - لا يوجبون طاعة الإمام في كل ما يأمر به ، بل لا يوجبون طاعته إلا فيما تسوغ طاعته فيه في الشريعة ، فلا يجَوِّزُون طاعته في معصية الله وإن كان إماما عادلا ، وإذا أمرهم بطاعة الله فأطاعوه : مثل أن يأمرهم بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، والصدق والعدل والحج والجهاد في سبيل الله ، فهم في الحقيقة إنما أطاعوا الله ... فأهل السنة لا يطيعون ولاة الأمور مطلقا ، إنما يطيعونهم في ضمن طاعة الرسول ﷺ)) (٢) .

ويقول ابن أبي العز - رحمه الله - : ((دل الكتاب والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر ، ما لم يأمروا بمعصية ، فتأمل قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾ [النساء : ٥٩] ، كيف قال : ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾ ، ولم يقل : وأطيعوا أولي الأمر منكم ؟ لأن أولي الأمر لا يفردون بالطاعة ، بل يطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله ، وأعاد الفعل مع الرسول ؛ لأن من يطع الرسول فقد أطاع الله ، فإن الرسول لا يأمر بغير طاعة الله ، بل هو معصوم في ذلك ، وأما ولي الأمر ، فقد يأمر بغير طاعة الله ، فلا يطاع إلا فيما هو طاعة لله ورسوله)) (٣) .

---

(١) صحيح البخاري : كتاب الأحكام ، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية ، حديث رقم (٧١٤٤) ، ص (١٧٦٥) ، وصحيح مسلم ، كتاب الإمارة ، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ، حديث رقم (٣٨) ، ص (١٠٢٣) .

(٢) منهاج السنة النبوية (٣ / ٣٨٧) .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٥٤٢ - ٥٤٣) .

والخازن – رحمه الله – **قد سلك مسلك أهل السنة والجماعة** ، اتباعا للنصوص الشرعية من الكتاب والسنة ، وإجماع الأمة ، فقد قرر بوجوب طاعة ولي الأمر ما لم يأمر بمعصية الله ، فإن أمر بمعصية ، فلا سمع له ولا طاعة ، وفي بيان ذلك :

يقول – رحمه الله – عند شرحه لحديث : ((**الدين النصيحة**)) [١] : « وأما النصيحة لأئمة المسلمين : فمعاونتهم على الحق وطاعتهم فيه ...» [٢] .

وقال في موضع آخر : « قال العلماء : طاعة الإمام واجبة على الرعية ، ما دام على الطاعة فإذا زال عن الكتاب والسنة فلا طاعة له ، وإنما تجب طاعته فيما وافق الحق » [٣] .

ثانيا : المناصحة له .

لقد شرعت النصيحة للإمام وتذكيره بالحق ، وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر ، بأسلوب يناسب مقامه ؛ إذ إنه بشر ، يعتريه ما يعتري البشر ، قد يتغافل عن كثير من الواجبات ، فيقع في الخطأ ، وربما أصدر أحكاما خاطئة .

وقد جاءت النصوص الشرعية في الحث على النصيحة لولاة الأمور ، بالحكمة والموعظة الحسنة ، بعيدا عن السباب ، والقذف ، والتشهير بما يجب ستره .

يقول النبي – ﷺ – : ((**إن الله يرضى لكم ثلاثا ، ويسخط لكم ثلاثا : يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم ، ويسخط لكم قيل وقال ، وإضاعة المال ، وكثرة السؤال**)) [٤] .

وقال – ﷺ – : ((**الدين النصيحة**)) – وفي رواية قالها ثلاثا – قلنا لمن ؟ قال :

---

(١) سيأتي تخريجه في : ص (٤٠٩) .

(٢) عمدة الطالبين ، لوحة (٢٤) .

(٣) تفسير الخازن (١ / ٣٩٣) .

(٤) الموطأ ، كتاب الجامع ، باب ما جاء في عذاب العامة بعمل الخاصة (٥ / ١٤٤٢) ، ومسند أحمد ، حديث رقم (٨٧٩٩) ، (١٤ / ٤٠٠) ، وقال محققه شعيب الأرنؤوط : (إسناده صحيح) ، وصحيح ابن حبان ، كتاب الزكاة ، باب المسألة والأخذ ، حديث رقم (٣٣٨٨) ، (٨ / ١٨٢ – ١٨٣) .

((**لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**)) (١) .

وكان أئمة المسلمين من الصحابة يحثون الناس على نصحهم إذا أخطأوا ، وتذكيرهم إذا غفلوا ، وهذا صديق الأمة أبو بكر - رضي الله عنه - قال : - عندما ولي أمر المسلمين - في خطبته المشهورة : ((إني قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني)) (٢) .

وهذه النصوص كلها تبين وجوب مناصحة الإمام بالتي هي أحسن ، حتى لا يقعوا في هضم حقوق المسلمين ، أو التقصير في أداء الأمانة التي ألقيت على عاتقهم ، وقد نهج أهل السنة والجماعة هذا النهج ، والتزموا به .

يقول الإمام محمد بن نصر المروزي - رحمه الله - : ((وأما النصيحة لأئمة المسلمين : فحب طاعتهم ، ورشدهم وعدلهم ، وحب اجتماع الأمة كلهم ، وكراهية افتراق الأمة عليهم ، والتدين بطاعتهم في طاعة الله ، والبغض لمن رأى الخروج عليهم ، وحب إعزازهم في طاعة الله)) (٣) .

وقد قرر **الخازن** - رحمه الله - **ما قرره الكتاب والسنة** ، ونهج منهج أهل السنة ، في وجوب مناصحة الإمام ، وتذكيره بلطف ورفق دون غلظة أو قسوة ، وفي بيان ذلك :

يقول - رحمه الله - : ((وأما النصيحة لأئمة المسلمين : ... تنبيههم وتذكيرهم برفق ولطف ، وإعلامهم بما غفلوا عنه)) (٤) .

ثالثا : عدم الخروج عليه .

إن النصوص الشرعية دلت على تحريم الخروج على الإمام ما دام أنه يقيم شعائر الله ، ولم يظهر منه كفر بواح ، وقد سلك على ذلك أهل السنة والجماعة .

جاء في الصحيحين عن جنادة بن أبي أمية قال : ((دخلنا على عبادة بن الصامت - رضي الله عنه -

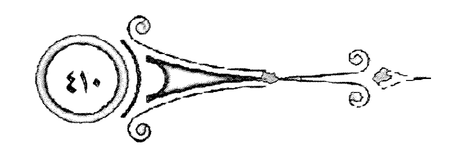
---

(١) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب بيان أن الدين النصيحة ، حديث رقم (٩٥) ، ص (٤٧)

(٢) البداية والنهاية (٨ / ٨٩) ، قال ابن كثير : ((رواه ابن إسحاق وإسناده صحيح)) .

(٣) تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٦٩٣) ، وانظر : جامع العلوم والحكم لابن رجب ، ص (١٥٣) .

(٤) عمدة الطالبين ، لوحة (٢٤) .



وهو مريض قلنا : أصلحك الله حدث بحديث ينفعك الله به سمعته من النبي ﷺ قال : دعانا النبي ﷺ فبايعناه فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ، ومكرهنا ، وعسرنا ويسرنا ، وأثرة علينا ، وأن لا ننازع الأمر أهله ، قال : ((**إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان**)) [١] .

ويقول النبي – ﷺ – : ((**من رأى من أميره شيئا يكرهه ، فليصبر ، فإنه من فارق الجماعة شبرا فمات ، فميتة جاهلية**)) [٢] .

يقول ابن أبي العز – رحمه الله – : ((وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا ، فلأنه يترتب على الخروج عن طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم ، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ، ومضاعفة الأجور ، فإن الله تعالى ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا ، والجزاء من جنس العمل ، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار ، والتوبة ، وإصلاح العمل)) [٣] .

وبهذا تبين لنا منهج أهل السنة والجماعة وهو عدم الخروج على الإمام ما لم يظهر منه كفر بواح ؛ لأن الخروج عليه قد يترتب عليه مفاسد أعظم من عدمه ، والأولى مناصحته بالتي هي أحسن ، ثم لا بد من مراعاة المصالح العامة في كل الأحوال .

والخازن – رحمه الله – قد سلك مسلك عدم الخروج على الإمام ، وهو بذلك **وافق أهل السنة والجماعة** ، وفي بيان ذلك :

يقول – رحمه الله – : ((وأما النصيحة لأئمة المسلمين : ... ترك الخروج عليهم بالسيف ، وتأليف قلوب الناس بطاعتهم)) [٤] .

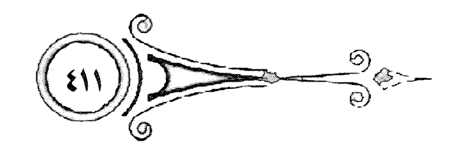
---

(١) صحيح البخاري ، كتاب الفتن ، باب قول النبي ﷺ : ((**سترون بعدي أمورا تنكرونها**)) ، حديث رقم (٧٠٥٥) ، ص (١٧٤٨) ، وصحيح مسلم ، كتاب الإمارة ، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ، حديث رقم (٤٢) ، ص (١٠٢٥) .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الفتن ، باب قول النبي ﷺ : ((**سترون بعدي أمورا تنكرونها**)) ، حديث رقم (٧٠٥٤) ، ص (١٧٤٨) ، وصحيح مسلم ، كتاب الإمارة ، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين ، حديث رقم (٥٥) ، ص (١٠٢٩) .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٥٤٣) . وانظر : الشريعة للآجري (١ / ٣٧٣) فما بعدها .

(٤) عمدة الطالبين ، لوحة (٢٤) .



المطلب الثاني : إمامة الخلفاء الراشدين .

ثبت في الحديث عن النبي - ﷺ - أنه قال : ((**خلافة النبوة ثلاثون سنة ، ثم يؤتي الله الملك من يشاء**)) [١] .

وهذا الحديث الصحيح يدل على أن الخلافة بعد النبي - ﷺ - ثلاثون سنة ، وقد ذكر جمع من أهل العلم بأن المراد بالخلافة هي : خلافة أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، والحسن ، حيث أن خلافة أبي بكر كانت سنتان وثلاثة أشهر ، وخلافة عمر كانت عشر سنين وستة أشهر ، وخلافة عثمان كانت اثنتا عشرة سنة ، وخلافة علي كانت أربع سنين وتسعة أشهر ، وخلافة الحسن ستة أشهر [٢] .

يقول ابن كثير - رحمه الله - : « والدليل على أنه - أي الحسن - أحد الخلفاء الراشدين الحديث الذي أوردناه في دلائل النبوة [٣] من طريق سفينة مولى رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : ((**الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تكون ملكا**)) ، وإنما كملت الثلاثون بخلافة الحسن بن علي ، فإنه نزل عن الخلافة لمعاوية في ربيع الأول من سنة إحدى وأربعين ، وذلك كمال ثلاثين سنة من موت رسول الله ﷺ ، فإنه توفي في ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة ، وهذا من دلائل النبوة صلوات الله وسلامه عليه وسلم تسليما » [٤] .

وقال النبي - ﷺ - : ((**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها**

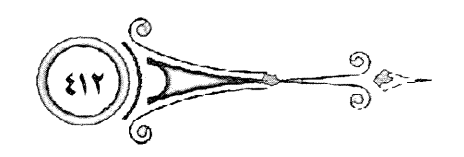
---

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب السنة ، باب من جاء في الخلفاء ، حديث رقم (٤٦٤٦) ، ص (٨٣٩) . والترمذي ، كتاب الفتن ، باب ما جاء في الخلافة ، حديث رقم (٢٢٢٦) ، ص (٥٠٣) ، وقال : « صحيح » . والنسائي في السنن الكبرى ، كتاب المناقب ، أبو بكر وعمر وعثمان وعلي - رضي الله عنهم - أجمعين ، حديث رقم (٨٠٩٩) ، (٧ / ٣١٣) .

(٢) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٧٢٢) ، وعون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح ابن القيم لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية ، المدينة النبوية - السعودية ، الطبعة : الثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م ، (١٢ / ٣٩٨) وتحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي لأبي العلى محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت : ١٣٥٣هـ) تخريج : رائد صبري بن أبي علفة ، بنت الأفكار الدولية عمان - الأردن ، الطبعة : الأولى الهندية ١٣٥٩هـ ، ص (١٧٩٨) .

(٣) انظر : البداية والنهاية (٩ / ١٥٣) .

(٤) انظر : نفس المرجع (١١ / ١٣٤) .



بالنواجذ)) [١] .

وقد ذهب أهل السنة والجماعة ، إلى إثبات إمامة الخلفاء الراشدين بعد النبي – ﷺ – أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، بهذا الترتيب دون تقديم أحد على أحد [٢] .

يقول الإمام الآجري – رحمه الله – : ((اعلموا رحمنا الله وإياكم أن خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم بيانها في كتاب الله عز وجل ، وفي سنة رسول الله ﷺ ، وبيان من قول أصحاب رسول الله ﷺ ، وبيان من قول التابعين لهم بإحسان ، ولا ينبغي لمسلم عقل عن الله عز وجل أن يشك في هذا)) [٣] .

ويقول ابن قدامة – رحمه الله – : ((وهو – يعني : أبا بكر – أحق خلق الله بالخلافة بعد النبي ﷺ لفضله وسابقته ، وتقديم النبي ﷺ له في الصلاة على جميع الصحابة رضي الله عنهم ، وإجماع الصحابة على تقديمه ومبايعته ، ولم يكن الله ليجمعهم على ضلالة ، ثم من بعده عمر رضي الله عنه لفضله وعهد أبي بكر إليه ، ثم عثمان رضي الله عنه لتقديم أهل الشورى له ، ثم علي رضي الله عنه لفضله وإجماع أهل عصره عليه)) [٤] .

والخازن – رحمه الله – قد سلك مسلك أهل السنة والجماعة ، ووافقهم في إثبات إمامة الخلفاء الراشدين بعد النبي – ﷺ – ، وبيّن أن المراد بهم : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي – رضي الله عنهم – ، اتباعا لدلالات النصوص الواردة في المسألة وفي بيان ذلك :

يقول – رحمه الله – عند تفسير قوله تعالى : ﴿ **وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗا** ﴾ [النور : ٥٥] : ((وفي الآية دليل على صحة خلافة أبي بكر الصديق ، والخلفاء الراشدين بعده)) [٥] .

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب السنة ، باب في لزوم السنة ، حديث رقم (٤٦٠٧) ، ص (٨٣٢) . والترمذي ، كتاب العلم ، باب ما جاء في الأخذ بالسنة ، حديث رقم (٢٦٧٦) ، ص (٦٠٣) وقال : ((حديث حسن صحيح)) ، وقال الألباني : ((صحيح)) ، وابن ماجة في المقدمة ، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ، حديث رقم (٤٢) ، ص (١٥ – ١٦) .

(٢) انظر : الشرح والإبانة لابن بطة ، ص (٢٨٣) ، وشرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٦٩٨ – ٧٢٨)

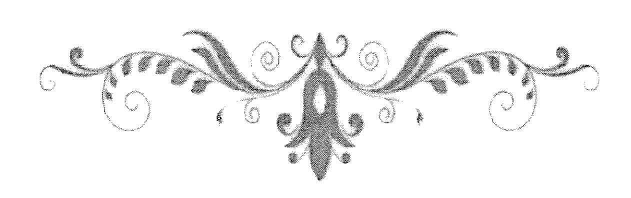
(٣) الشريعة (٤ / ١٧٠٢) .

(٤) لمعة الاعتقاد ، ص (٣٧) .

(٥) تفسير الخازن (٣ / ٣٠٣) .

وقال في موضع آخر : « فنقول قال العلماء : لما توفي رسول الله ﷺ واستخلف أبو بكر بعده وكفر من كفر من العرب ، فكان أهل الردة صنفين ... » [(١)] .

وقال : « والمراد بالخلفاء الراشدين : الأئمة الأربعة وهم : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين » [(٢)] .



---

(١) عمدة الطالبين ، لوحة (٢٥) .

(٢) نفس المصدر ، لوحة (٥٧) .



الخاتمة

وبعد .. فإني أحمد الله – عز وجل – حمدا كثيرا ، على ما من به علي من إتمام هذا البحث ، وجمع مسائله ، ولا أدعي فيه الكمال ؛ إذ الكمال لله وحده دون سواه ، ولكن حسبي أني بذلت – قدر الاستطاعة – من جهدي ، فإن أصبت فهو من فضل الله وتوفيقه ، وله الفضل أولا وآخرا ، وإن أخطأت فهو مني ومن الشيطان ، وأستغفر الله وأتوب إليه .

وقد وصلت – بعد توفيق الله – عز وجل – وفضله وكرمه ، من خلال هذا البحث – إلى النتائج التالية :

١) أن معظم مؤلفات الخازن مفقود ، وما وجد منها لازال مخطوطا سوى التفسير (لباب التأويل) ، المعروف بـ (تفسير الخازن) ، يحمل بين طياته علما غزيرا ، يستفاد منه ، يحتم ضرورة تحقيقه ودراسته وتقويمه .

٢) أن الخازن تطرق لمعظم مسائل الاعتقاد في كتابه التفسير .

٣) أن الخازن قضى معظم حياته في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، والذي تميز بنوع من الاستقرار السياسي ، وازدهار الحراك العلمي .

٤) أن المذهب الأشعري في الاعتقاد كان هو السائد في فترة حياة الخازن ، وتبناه سلاطين البلاد .

٥) بالرغم من وجود صراعات وفتن في عصر الخازن ، إلا أنه لم يمنعه من الارتحال لطلب العلم ، مما يدل على حرصه وحبه للتعلم ورفع الجهل عن نفسه .

٦) تأثر الخازن بالتصوف – والذي كان منتشرا في عصره – ، بيد أن تصوفه يقتصر على التخلي عن ملذات الحياة ، والانقطاع للعبادة ، دون الوصول إلى درجة الغلو والشرك والكفر – حسب ما توفر لدي عن حياته – .

أ) **عقيدته :**

من خلال ما سبق من الحديث عن عصر الخازن – رحمه الله – ، والذي تبين لنا أنه قد عاصر عهد المماليك الذين خلفوا الأيوبيين ، وكان المذهب الأشعري هو المعمول في عهد سلاطين الأيوبيين ، ثم تبعهم سلاطين المماليك على تثبيته في دولتهم ، وكانت الأشعرية هي العقيدة الرسمية ، ومن يدعو إلى غيرها يعتبر مخالفا وخارجا عن النهج الحق داعيا إلى الباطل ، ويعاقب على

فعلته .

وإذا أردنا أن نتحدث عن عقيدة الخازن - رحمه الله - والذي كان يعيش في أوساط الدعاة إلى المذهب الأشعري ، فلا بد لنا أن نرجع ونستند إلى كتب ومؤلفات له ، لنعرف من خلالها ما يعتقده تحديدا ، ومع الأسف الشديد ، فكل من تعرض لترجمته وبيان شيء من حياته - ولم يكن ذلك كافيا لتصورها - لم يتعرض إلى شيء من جوانب عقيدته ، ولا يوجد له مؤلَّف مستقل في علم العقيدة ومسائلها ، ليتسنى لنا من خلاله معرفة عقيدته التي كان يعتقدها ، وقد بذلنا ما بوسعنا للعثور على أكبر قدر من مصنفاته ، إلا أننا لم نستطع العثور عليها سوى ثلاثة كتب ، وبعد الاطلاع عليها ، وجدنا أنه تطرق فيها لمسائل عقدية متفرقة ، ومن خلال التأمل فيها تبين لنا في جانب عقيدته [1] ما يلي :

١) بما أن الخازن عاش في عصر ساد فيه المذهب الأشعري ، إلا أننا نجده في معظم مسائل الاعتقاد يوافق منهج أهل السنة والجماعة ، ويوافق الأشاعرة في بعضها .

وبناء على ذلك فإننا لا نستطيع أن نحكم عليه بأنه أشعري الاعتقاد - وإن وافق الأشاعرة في بعض المسائل - ؛ إذ الانتماء إلى مذهب ما ، لا بد فيه من الالتزام بأصول ذلك المذهب ، فقد يكون الإنسان متأثرا بمذهب ما ، لكنه لا ينتمي إليه ولا يلتزم به التزاما كليا ، وهذا حال الخازن - رحمه الله - حيث أنه تأثر بالأشعرية في بعض مسائل الاعتقاد ، وخاصة ما يتعلق بالأسماء والصفات ، إلا أنه يخالف منهجهم في الأصول ، كالاستدلال في تقرير العقيدة ، والاستدلال على وجود الله - كما سيتبين ذلك في موضعه من هذا البحث إن شاء الله - .

وعلى هذا نقول : إن عقيدة الخازن - رحمه الله - أقرب إلى عقيدة السلف - مذهب أهل السنة والجماعة - من عقيدة الأشاعرة ؛ إذ إنه يميل إليها - عقيدة السلف - في معظم المسائل ، وينتهج فيها نهجهم ، ويستدل بأدلتهم ، وينقل عنهم كثيرا [2] ، غير أنه تأثر بالأشعرية في بعضها - وهي قليلة - ولا يطيل الكلام فيها [3] .

---

(١) حُكمُنا على عقيدته مبني على ما وصَلَنا من أقواله ، وقد يكون مخالفا لحقيقة ما يعتقده فعلا ، لكن علينا بظاهر الأمر ، أما باطنه فراجع إلى الله ، فهو العالم وحده بالحقيقة .

(٢) كحكم مرتكب الكبيرة ، وخلق أفعال العباد . انظر : تفسير الخازن (١ / ١٠٧) و (٤ / ٢١) .

(٣) كحديثه عن صفة المحبة والنزول والرحمة والغضب . انظر : تفسير الخازن (٢ / ٢١١) ، وعمدة الطالبين =

ومما يدل على ذلك أيضا : أنه جعل تفسير البغوي (معالم التنزيل) أصلا اعتمد عليه في تفسيره المعروف بتفسير الخازن " لباب التأويل " ، والبغوي سلفي المنهج . والله أعلم بالحقيقة والصواب .

٧) لقد انتهج الخازن في معظم مسائل الاعتقاد منهج أهل السنة والجماعة ، وسار مسلكهم ، واستدل بأدلتهم ، بيد أنه تأثر في بعض المسائل – وهي قليلة – بالأشاعرة ، ولعلي أذكر فيما يلي بيان ذلك :

– في منهج الاستدلال لتقرير مسائل الاعتقاد :

وافق أهل السنة والجماعة في تقرير معظم مسائل الاعتقاد بالاستدلال بنصوص الكتاب والسنة ، وإجماع سلف الأمة ، وخالف في قلة منها .

– الإيمان بالله :

* **فيما يتعلق بالإيمان** : وافق أهل السنة في : تعريف الإيمان الشرعي ، وزيادته ونقصانه ، والاستثناء فيه ، وحكم مرتكب الكبيرة .

* **فيما يتعلق بالتوحيد** : خالف أهل السنة في بيان أقسام التوحيد ، ووافق المتكلمين من الأشاعرة في ذلك .

* **فيما يتعلق بتوحيد الربوبية** : وافق أهل السنة في تعريف الربوبية ، والاستدلال عليه .

* **فيما يتعلق بتوحيد الألوهية** : وافق أهل السنة في تعريف الألوهية ، والاستدلال عليه ، والعبادة وشروطها ، وذكر بعض أنواعها ، وما يناقض توحيد الألوهية .

* **فيما يتعلق بتوحيد الأسماء والصفات :**

في الأسماء : وافق أهل السنة في إثباتها وعددها ، وطريقة إثباتها ، ودلالتها على الصفات ، وخالف في مسألة الاسم والمسمى .

وفي الصفات : تحدث الخازن عن مجموعة من الصفات وهي : صفة العلو ، واليد ، والرحمة ، والاستواء ، والنزول ، والمحبة ، والغضب ، وقد خالف في جميعها منهج أهل السنة والجماعة ، وتأثر بمنهج المتكلمين .

= لوحة (٧٣) .

– الإيمان بالملائكة :

وافق أهل السنة في وجوب الإيمان بهم ، وصفاتهم ووظائفهم ، وعصمتهم .

– الإيمان بالكتب :

وافق أهل السنة في مفهوم الإيمان بالكتب ، والإيمان بالقرآن وما يتعلق به .

– الإيمان بالرسل :

وافق أهل السنة في مفهوم الإيمان بالرسل ، والحكمة من إرسالهم ، ودلائل النبوة ، والإيمان بمحمد ﷺ وبخصائصه ، وخالفهم في عصمة الأنبياء من الصغائر .

– الإيمان باليوم الآخر :

وافق أهل السنة في جميع مسائله التي تعرض لها : في مفهوم الإيمان باليوم الآخر ، وأشراط الساعة ، وفتنة القبر ، وعذابه ونعيمه ، ومستقر الأرواح ، ، وأهوال يوم القيامة ، ورؤية الله تعالى والجنة والنار .

– الإيمان بالقضاء والقدر :

وافق أهل السنة في مفهوم الإيمان بالقضاء والقدر ، ووجوبه ، والمحو والإثبات ، وأفعال العباد ، والهدى والضلال ، واضطرب في مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله ، وفي مسألة تكليف ما لا يطاق خالفهم في تسمية القسم الثاني بتكليف ما لا يطاق .

– الصحابة والإمامة :

في الصحابة : وافق أهل السنة والجماعة الإقرار بفضائلهم ، وعدالتهم ، وتحريم الانتقاص من حقهم ، وسبهم وأذيتهم .

وفي الإمامة : وافق أهل السنة في وجوب طاعة الإمام في غير معصية الله ، والقيام بحقوقه ، وإثبات إمامة الخلفاء الراشدين .

هذه أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لآراء الخازن – رحمه الله – والله أعلم بالصواب ، وأسأل أن يعفو عنا ، وأن لا يحرمنا أجر الاجتهاد ، وأن ينفع ما كتبته الإسلام والمسلمين .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



الفهارس العامة



فهرس
الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

الآية ورقمها | الصفحة

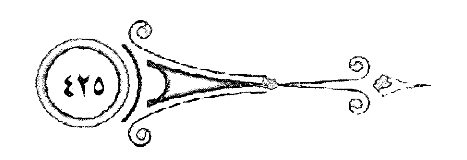
[سورة الفاتحة]

[سورة البقرة]

[سورة آل عمران]

[سورة النســـاء]

[سورة المائدة]



[سورة الأنعام]

[سورة الأعراف]

[سورة الأنفال]

[سورة التوبة]

[سورة يونس]

[سورة هـــود]

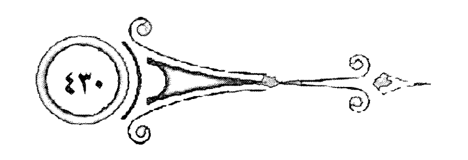
[سورة يوسف]

[سورة الرعـــد]

[سورة إبراهيم]

[سورة الحجر]

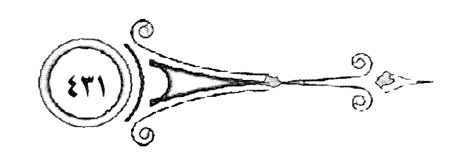
[سورة النحل]



[سورة الإسراء]

[سورة الكهف]

[سورة مريم]



[سورة طـــه]

[سورة الأنبياء]

[سورة الحج]

[سورة المؤمنون]

[سورة النـــور]

[سورة الفرقان]

[سورة الشعراء]

[سورة النمل]

[سورة القصص]

[سورة العنكبوت]

[سورة الروم]

[سورة لقمان]

[سورة السجدة]

[سورة الأحزاب]

[سورة سبأ]

[سورة فاطر]

[سورة يـس]

[سورة الصافات]

[سورة ص]

[سورة الزمر]

[سورة غـــافر]

[سورة فصلت]

[سورة الشورى]

[سورة الزخرف]

[سورة الدخان]

[سورة الأحقاف]

[سورة محمد]

[سورة الفتح]

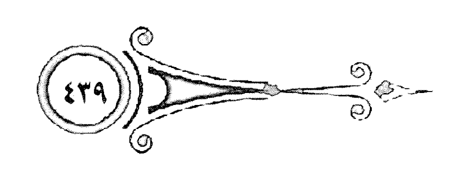
[سورة الحجرات]

[سورة ق]

[سورة الذاريات]

[سورة الطور]

[سورة النجم]



[سورة القمــر]

[سورة الرحمن]

[سورة الواقعة]

[سورة الحديد]

[سورة الحشر]

[سورة الممتحنة]

[سورة الصف]

[سورة التغابن]

[سورة الطلاق]

[سورة التحريم]

[سورة الملك]

[سورة القلم]

[سورة الحاقة]

[سورة الجن]

[سورة المدثر]

[سورة القيامة]

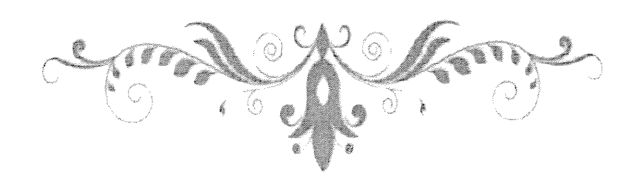
[سورة النازعات]

[سورة عبس]

[سورة التكوير]

[سورة الانفطار]

[سورة المطففين]



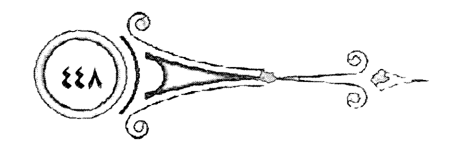


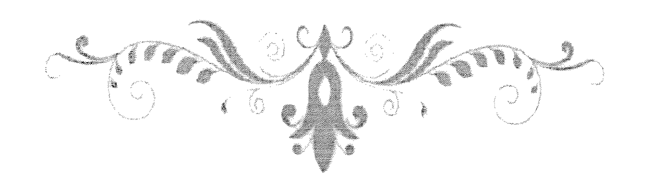
فهرس
الأحاديث النبوية

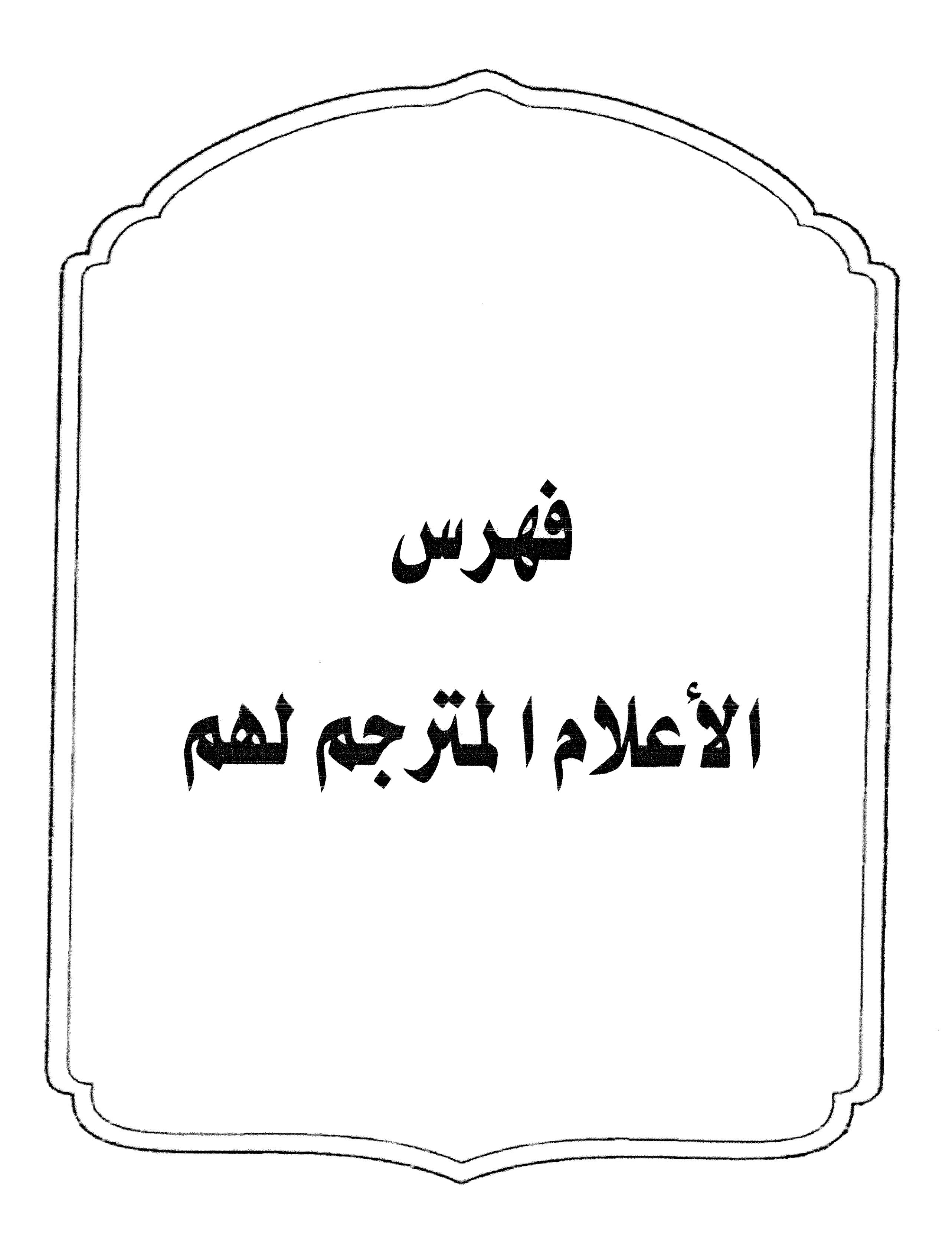
فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث

الصفحة



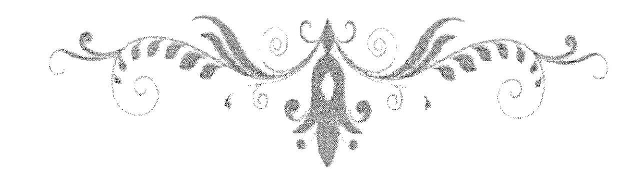


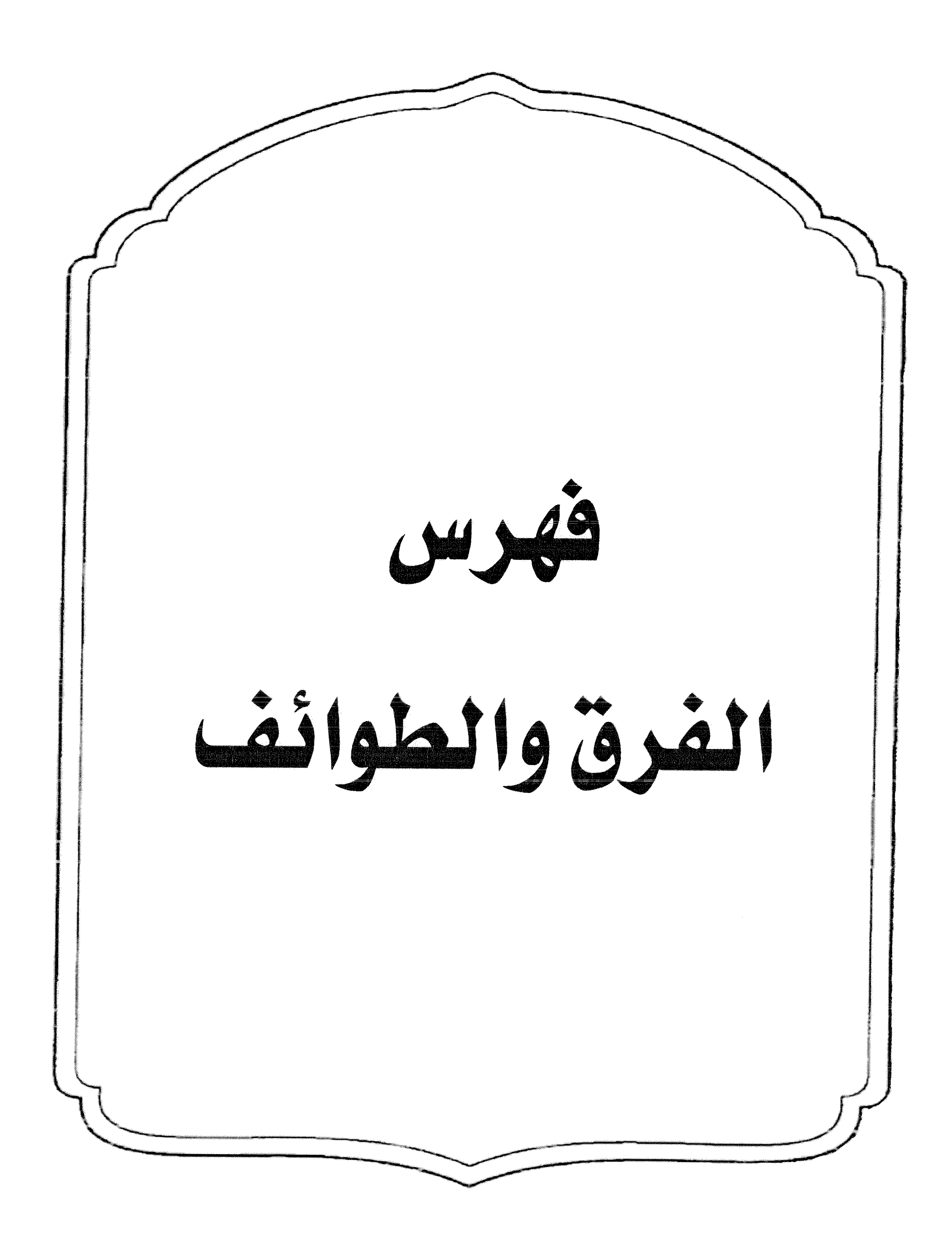


فهرس
الأعلام المترجم لهم

فهرس الأعلام المترجم لهم

اسم العلم	الصفحة
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني	٨٨
إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج	٣٣٥
أحمد بن عبد الحليم الحراني ابن تيمية	٢٤
أحمد بن علي عبد القادر المقريزي	١٠٠
أحمد بن فارس بن زكريا القزويني	٨٢
أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الثعلبي	٤١
أحمد بن محمد الأدنروي	٣١
إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي	٥٤
إسماعيل بن عبد الرحمن السدي	٥٠
إسماعيل بن عبد الرحمن النيسابوري الصابوني	٨٦
إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي	٢١
إسماعيل بن محمد التميمي قوام السنة الأصبهاني	٣٢٠
الحسن بن يسار البصري	٤٩
الحسين بن أبي بكر الحنبلي ابن الزبيدي	٣٥
الحسين بن محمد بن المفضل الراغب الأصفهاني	٩٩
الحسين بن مسعود بن الفراء الشافعي البغوي	٤١
حافظ بن أحمد بن علي الحكمي	٣٣٧
حماد بن أبي سليمان	٥٩
حمد بن محمد الخطابي	١٨١
الربيع بن أنس بن زياد الخراساني	٢٥٢
سعيد بن جبير بن هشام الأسدي	١٥٧
سفيان بن سعيد بن مسروق الكوفي الثوري	٨٤
سفيان بن عيينة الهلالي المكي	٧٠





فهرس

الفرق والطوائف

فهرس الفرق والطوائف



فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

١) الإبانة عن أصول الديانة : لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت : ٣٣٠هـ) ، دار ابن زيدون ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى .

٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة : لأبي عبد الله عبد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (ت : ٣٨٧هـ) ، تحقيق : رضا بن نعسان المعطي ، دار الراية ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م .

٣) إبطال التأويلات لأخبار الصفات : لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (٣٨٠ - ٤٥٨هـ) ، تحقيق : محمد بن حمد الحمود النجدي ، دار إيلاف ، الجهراء - الكويت ، الطبعة : بدون .

٤) أبكار الأفكار في أصول الدين : لسيف الدين الآمدي (ت : ٦٣١هـ) ، تحقيق : أحمد محمد المهدي ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة - مصر ، الطبعة : الثانية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .

٥) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين : لمحمد بن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت - لبنان ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٦) إثبات عذاب القبر : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤هـ - ٤٥٨هـ) ، تحقيق : شرف محمود القضاة ، دار الفرقان ، عمان - الأردن ، الطبعة : الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٧) إثبات علو الله على خلقه والرد على المخالفين : لأسامة توفيق القصاص ، جمعية إحياء التراث الإسلامي ، طبعة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٨) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) ، تحقيق وتخريج : بشير محمد عيون ، مكتبة دار البيان ، دمشق - سوريا ، الطبعة : الثالثة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٩) الأحاديث الطوال : لسليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

١٠) أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل : أبو بكر أحمد بن محمد الخلال

(ت : ٣١١هـ) ، تحقيق : سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

١١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية : لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت : ٤٥٠هـ) ، تحقيق : أحمد مبارك البغدادي ، دار ابن قتيبة ، الفردوس – الكويت ، الطبعة : الأولى ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .

١٢) الإحكام في أصول الأحكام : لسيف الدين علي محمد الآمدي (ت : ٦٣١هـ) ، تعليق : عبد الرزاق عفيفي ، دار الصميعي ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

١٣) الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد : لسعود بن عبد العزيز العريفي ، دار عالم الفوائد مكة – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ .

١٤) الأربعين في أصول الدين : لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت : ٦٠٦هـ) ، تحقيق : أحمد حجازي السقا ، دار التضامن ، مصر – القاهرة ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦هـ .

١٥) الأربعين في صفات رب العالمين : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) ، تحقيق : عبد القادر محمد عطا صوفي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة النبوية – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٣هـ .

١٦) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد : لإمام الحرمين الجويني (٤١٩هـ – ٤٧٨هـ) ، تحقيق : محمد يوسف موسى و علي عبد المنعم عبد الحميد ، مكتبة الخانجي ، ١٣٦٩هـ – ١٩٥٠م .

١٧) أساس التقديس : لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ) ، مطبعة كردستان العلمية ، مصر ، ١٣٢٨هـ .

١٨) الاستيعاب في معرفة الأصحاب : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، (ت : ٤٦٣هـ) ، تصحيح وتخريج : عادل مرشد ، دار الإعلام ، الأردن – عمان ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

١٩) الاستغاثة في الرد على البكري : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : عبد الله بن دجين السهلي ، دار الوطن ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

٢٠) الأسماء والصفات : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤هـ - ٤٥٨هـ) ، تحقيق : عبد الله بن محمد الحاشدي ، مكتبة السوادي ، الطبعة : بدون .

٢١) الإسلام يتحدى : لوحيد الدين خان ، تعريب : ظفر الإسلام خان ، تحقيق : عبد الصبور شاهين ، مكتبة الرسالة ، الطبعة : بدون .

٢٢) الإشاعة لأشراط الساعة : لمحمد بن عبد الرسول البرزنجي (ت : ١٠١٣هـ) ، تحقيق : موفق فوزي الجبر ، دار النمير ، دار الهجرة ، دمشق - سوريا ، الطبعة : الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٢٣) اشتـــقاق أسماء الله : أبو القاسم عبـد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت : ٣٤٠هـ) ، تحقيق : عبد الحسين المبارك ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٢٤) الإصابة في تمييز الصحابة : لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت : ٨٥٢هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى١٤١٢هـ .

٢٥) الأصول الخمسة : للقاضي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الأسد (٣٢٠هـ - ٤١٥هـ) ، تحقيق : فيصل بدير عون ،طبعة جامعة الكويت ، الطبعة : الأولى ١٩٩٨م .

٢٦) أصول الدين : لأبي المنصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت : ٤٢٣هـ) ، تحقيق : أحمد شمـــس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى١٤١٣هـ - ٢٠٠٢م .

٢٧) أصول الدين : لأبي اليسر محمد البزدوي ، تحقيق : هانز بيتر لنس ، ضبط وتعليق : أحمد حجازي السقا ، المكتبة الأزهرية ، القاهرة - مصر ، الطبعة : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

٢٨) أصول السنة : لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت : ٢١٩هـ) ، تحقيق : مشعل محمد الحداري ، دار ابن الأثير ، الكويت ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ١٩٩٧م .

٢٩) أصول الكافي : بمحمد يعقوب الكليني (٣٢٩هـ) ، منشورات الفجر ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٣٠) الأصول والفروع : لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري ، (ت : ٤٥٦هـ) ، تحقيق : عاطف العراقي و سهير فضل الله أبو وافية و إبراهيم إبراهيم هلال ، مكتبة الثقافة الدينية ،

مصر – القاهرة ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

٣١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : محمد الأمين الشنقيطي ، (١٣٢٥هـ – ١٣٩٣هـ) دار علم الفوائد ، مكة المكرمة – السعودية ، الطبعة الأولى : ١٤٢٦هـ .

٣٢) الاعتقاد : لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء الحنبلي (٤٥١ – ٥٢٦هـ) ، تحقيق : محمد بن عبد الرحمن الخميس ، دار أطلس الخضراء ، الرياض – السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

٣٣) اعتقاد أهل السنة شرح أصحاب الحديث : لمحمد بن عبد الرحمن الخميس ، دار الإيمان ، اسكندرية – مصر ، طبعة ٢٠٠٢م .

٣٤) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين : لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت : ٦٠٦هـ) ، مراجعة : علي سامي النشار ، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – مصر ، الطبعة : ١٣٥٦هـ – ١٩٣٨م .

٣٥) الأعلام : لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس ، الزركلي الدمشقي (ت : ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، الطبعة : الخامسة عشر ٢٠٠٢م .

٣٦) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة : لحافظ بن أحمد الحكمي (ت : ١٣٧٧هـ) ، تحقيق : أحمد بن علي علوش مدخلي ، مكتبة الرشد ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

٣٧) إعلام الموقعين عن رب العالمين : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (٦٩١ – ٧٥١هـ) ، تخريج : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن الجوزي ، الدمام – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٣هـ .

٣٨) إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (٦٩١ – ٧٥١هـ) ، تحقيق : علي بن حسن الحلبي الأثري ، تخريج : محمد ناصر الدين الألباني ، دار ابن الجوزي ، الدمام – السعودية ، الطبعة : بدون .

٣٩) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات والمحكمات والمشتبهات : لزين الدين مرعي ين يوسف الكرمي المقدسي (ت : ١٠٣٣هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م .

٤٠) الاقتصاد في الاعتقاد : لتقي الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي

(٥٤١ - ٦٠٠هـ) ، تحقيق : أحمد بن عطية الغامدي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة النبوية - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٤١) الاقتصاد في الاعتقاد : لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥هـ) ، تحقيق : إنصاف رمضان ، دار قتيبة ، دمشق - سوريا ، الطبعة : الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .

٤٢) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : ناصر بن عبد الكريم العقل ، مكتبة الرشد ، الرياض - السعودية ، الطبعة : بدون .

٤٣) الأم : لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤هـ) ، تحقيق : رفعت فوزي عبد المطلب ، دار الوفاء ، المنصورة - مصر ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١م .

٤٤) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار : ليحيى بن أبي الخير العمراني (٥٥٨هـ) ، دراسة وتحقيق : سعود بن عبد العزيز الخلف ، أضواء السلف ، الرياض - السعودية ، طبعة ١٤١٩هـ .

٤٥) الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء : لأبي عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي (٣٦٨ - ٤٦٣هـ) ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب - سوريا ، الطبعة : الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

٤٦) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل فيه : لأبي بكر بن الطيب الباقلاني (ت : ٤٠٣هـ) ، تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ، الطبعة : الثانية ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م .

٤٧) أوائل المقالات : للمفيد محمد بن محمد البغدادي (٣٣٦ - ٤١٣هـ) ، تحقيق : إبرهيم الأنصاري ، الطبعة : الأولى ١٤١٣هـ .

٤٨) أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور : لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدمشقي الشهير بابن رجب الحنبلي (٧٣٦ - ٧٩٥هـ) تعليق وتخريج : خالد عبد اللطيف السبع العلمي ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٤٩) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد : لأبي عبد الله محمد بن المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير (٧٧٥ - ٨٤٠هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٥٠) الإيمان : لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (١٩٥ - ٢٣٥هـ) ، تحقيق : محمد بن ناصر الألباني ، المكتب الإسلامي ، الطبعة : الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٥١) الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجته : لأبي عبيد القاسم بن سلام (١٧٥ - ٢٢٤هـ) تحقيق : محمد بن ناصر الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ودمشق ، الطبعة : الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٩م .

٥٢) الأيوبيون والمماليك " التاريخ السياسي والعسكري " : لقاسم عبده قاسم و علي السيد علي عين للدراسات والبحوث ، الهرم - مصر ، الطبعة : بدون .

٥٣) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير : لأحمد محمد شاكر ، تعليق : ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

٥٤) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأخيار : لمحمد بن باقر المجلسي (ت : ١١١١هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٥٥) بحر الكلام : لميمون بن محمد النسفي (ت : ٥٠٨هـ) ، تعليق : ولي الدين محمد صالح الفرفور ، مكتبة دار الفرفور ، دمشق - سوريا ، الطبعة : الثانية ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

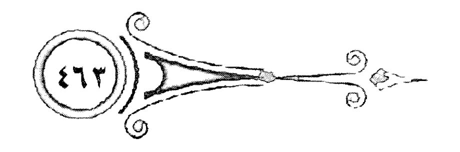
٥٦) البحور الزاخرة في علوم الآخرة : لشمس الدين أبو العون محمد ابن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت : ١١٨٨هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم شلبي شومان ، شركة غراس ، الكويت ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٥٧) البدء والتاريخ : للمطهر بن طاهر المقدسي ، مكتبة الثقافة الدينية ، بور سعيد - مصر ، الطبعة : بدون .

٥٨) بدائع الفوائد : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) ، تحقيق : علي بن محمد العمران ، إشراف : بكر عبد الله أبو زيد ، دار عالم الفوائد ، مكة - السعودية ، الطبعة : بدون .

٥٩) البداية والنهاية : لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (٧٠٠ - ٧٧٤ هـ) ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر ، الجيزة - مصر ، الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٦٠) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : لمحمد بن علي الشوكاني (ت : ١٢٥٠هـ) ، جمع : محمد بن محمد الحسيني الصنعاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة :



الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
٦١) البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان : لأبي الفضل عباس بن منصور التريني السكسكي الحنبلي (ت : ٦٨٣هـ) ، تحقيق : بسام علي سلامة العموش ، مكتبة المنار ، الزرقاء - الأردن ، الطبعة : الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
٦٢) البعث والنشور : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت : ٤٥٨هـ) ، تحقيق : عامر أحمد حيدر ، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٦٣) بلدان الخلافة الشرقية : لكي لسترنج ، تعليق : بشير فرنسيس و كوركيس عوار ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٦٤) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (٧٢٩ - ٨١٧هـ) ، تحقيق : محمد المصري ، دار سعد الدين ، دمشق - سوريا ، الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م .
٦٥) تاج العروس من جواهر القاموس : لأبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزاق الحسيني ، المعروف بمرتضى الزَّبيدي (١١٤٥ - ١٢٠٥هـ) ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، الطبعة : بدون .
٦٦) تاريخ بغداد : لأحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣هـ) ، تحقيق : بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م .
٦٧) تاريخ علماء بغداد المسمى بـ " منتخب المختار " : لأبي المعالي محمد بن رافع السلامي (٧٠٤ - ٧٧٤هـ) ، تصحيح : عباس العزاوي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
٦٨) التاريخ الإسلامي : لمحمود شاكر ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الخامسة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٦٩) تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام : لمحمد سهيل طقوش ، دار النفائس ، بيروت - لبنان الطبعة : الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
٧٠) تأويلات أهل السنة (تفسير الماتريدي) : لأبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي

(ت : ٣٣٣هـ) ، تحقيق : مجدي باسلوم ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

٧١) التبصير في الدين : لأبي المظفر الأسفراييني (ت : ٤٧١هـ) ، تحقيق : كمال يوسف الحوت عالم الكتب الطبعة الأولى : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٧٢) التبيان في أيمان القرآن : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية (ت : ٧٥١هـ) ، تحقيق : عبد الله بن سالم البطاطي ، إشراف : بكر بن عبد الله أبو زيد ، دار عالم الفوائد ، مكة - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٩هـ .

٧٣) تجريد التوحيد المفيد : لأحمد بن علي المقريزي (ت : ٨٤٥هـ) ، تحقيق : ياسر بن علي الحوشي ، مكتبة الإمام الوادعي ، دماج - اليمن ، دار عمر بن الخطاب ، مصر - القاهرة ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٧٤) تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي : لأبي العلى محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت : ١٣٥٣هـ) ، تخريج : رائد صبري بن أبي علفة ، بنت الأفكار الدولية ، عمان - الأردن ، الطبعة : الأولى الهندية ١٣٥٩هـ .

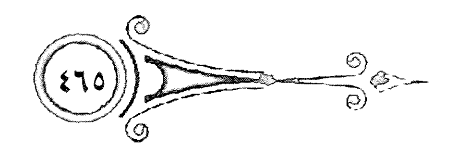
٧٥) تحفة المريد على جوهرة التوحيد : للبيجوري (ت : ١٢٧٦هـ) ، تحقيق : علي جمعة الشافعي ، دار السلام ، القاهرة - مصر ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

٧٦) التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار : لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدمشقي الشهير بابن رجب الحنبلي (٧٣٦ - ٧٩٥هـ) تحقيق : بشير محمد عيون ، مكتبة المؤيد ، الطائف - السعودية ، دار ابن البيان ، دمشق - سوريا ، الطبعة : الثانية ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

٧٧) التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : محمد بن عودة السعوي ، مكتبة العبيكان ، الرياض - السعودية ، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٧٨) تذكرة الحفاظ : لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ، (ت : ٧٤٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : بدون .

٧٩) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة : لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأندلسي القرطبي (ت : ٦٧١هـ) ، تحقيق : الصادق بن محمد بن إبراهيم ، مكتبة دار المنهاج ،



الرياض – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥هـ .

٨٠) تراجم رجال القرنين السادس والسابع المعروف بـ (الذيل على الروضتين) : لشهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي (ت : ٦٦٥هـ) ، تصحيح : محمد زاهد الكوثري ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الثانية ١٩٧٤م .

٨١) التعريفات : لعلي بن محمد بن علي الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٥هـ .

٨٢) تعظيم قدر الصلاة : لمحمد بن نصر المروزي (ت : ٣٩٤هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ، مكتبة الدار بالمدينة النبوية ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ .

٨٣) تفسير البحر المحيط : لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان الطبعة : الأولى ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م .

٨٤) تفسير الجلالين : لجلال الدين المحلي (ت ٨٦٤هـ) و جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ) ، تعليق : محمد نعيم عرقسوسي و محمد رضوان عرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الثالثة ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

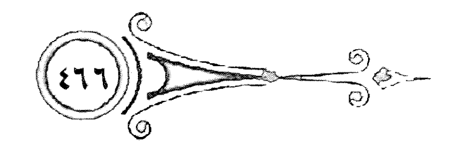
٨٥) تفسير غريب القرآن : لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣ – ٢٧٦هـ) ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، طبعة ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .

٨٦) تفسير القرآن (تفسير السمعاني) : لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (٤٢٦ – ٤٨٩هـ) ، تحقيق : ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس بن غنيم ، دار الوطن ، الرياض – السعودية ، طبعة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

٨٧) تفسير القرآن العظيم : لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (٧٠٠ – ٧٧٤ هـ) تحقيق : سامي بن محمد سلامة ، دار طيبة ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

٨٨) التفسير الكبير : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق وتعليق : عبد الرحمن عميرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : بدون .

٨٩) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل : لأبي بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم الباقلاني ، تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت – لبنان ، الطبعة :



الأولى ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .

٩٠) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : لأبي عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي (٣٦٨ - ٤٦٣هـ) ، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير البكرى ، مؤسسة القرطبة .

٩١) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع : لابن عبد الرحمن الملطي (ت : ٣٧٧هـ) ، تحقيق : محمد زينهم محمد عزب ، مكتبة مدبولي ، القاهرة - مصر ، الطبعة : الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٩٢) تنزيه القرآن عن المطاعن : للقاضي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي (ت : ٤١٥هـ) ، دار النهضة الحديثة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : بدون .

٩٣) التوحيد : لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي (ت : ٣٣٣هـ) ، تحقيق : بكر طوبال أوغلي و محمد آروشي ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، ومكتبة الإرشاد ، اسطنبول - تركيا ، الطبعة : بدون .

٩٤) التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد : لمحمد بن إسحاق بن منده (٣١٠ - ٣٩٥هـ) ، تحقيق : علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ، الطبعة : الأولى ١٤٠٩هـ .

٩٥) تهذيب التهذيب : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت : ٨٥٢هـ) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٩٦) تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠هـ) ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ٢٠٠١م .

٩٧) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد ، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت : ١٢٣٣هـ) ، تحقيق : أسامة بن عطايا بن عثمان العتيبي ، دار الصميعي ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٩٨) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان : لعبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت : ١٣٧٦هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن معلا اللويحق ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

٩٩) جامع البيان عن تأويل آي القرآن : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت : ٣١٠هـ)

تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .

١٠٠) جامع العلوم والحكم : لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدمشقي الشهير بابن رجب الحنبلي (٧٣٦ - ٧٩٥هـ) تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، الطبعة : الرابعة ١٤٢٣هـ .

١٠١) الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري شمس الدين القرطبي (ت : ٦٧١ هـ) تحقيق : هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب ، الرياض - السعودية الطبعة : ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٣م .

١٠٢) الجامع لشعب الإيمان : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤هـ - ٤٥٨هـ) ، تحقيق : عبد العلي عبد الحميد حامد ، مكتبة الرشد ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .

١٠٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : علي حسن ناصر و عبد العزيز إبراهيم العسكر و حمدان محمد الحمدان ، دار العاصمة ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م .

١٠٤) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) ، دار المعرفة : ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

١٠٥) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) ، مكتبة المتنبي ، القاهرة - مصر ، الطبعة : بدون .

١٠٦) الحبائك في أخبار الملائك : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

١٠٧) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة : لأبي القاسم قوام السنة إسماعيل بن محمد ابن الفضل الأصفهاني (ت : ٥٣٥هـ) ، تحقيق : محمد بن ربيع المدخلي ، دار الراية ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٩٠م .

١٠٨) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

(٨٤٩ -٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، حلب - سوريا ، الطبعة : الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

١٠٩) الحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية : لعبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت : ١٣٧٦هـ) ، دار ابن القيم ، الدمام - السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

١١٠) حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين : لعبد الرحيم بن صمايل السلمي ، دار المعلمة الطبعة : بدون .

١١١) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت : ٤٣٠هـ) دار الفكر ، القاهرة - مصر ، طبعة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

١١٢) خطط الشام : لمحمد كرد علي ، مكتبة النوري ، دمشق - سوريا ، الطبعة : الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

١١٣) خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل : لمحمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ) ، تحقيق : فهد بن سليمان الفهيد ، دار أطلس الخضراء ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م .

١١٤) الدارس في تاريخ المدارس : لعبد القادر محمد النعيمي الدمشقي (ت : ٩٧٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

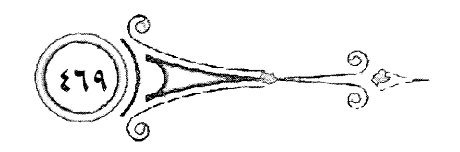
١١٥) درء تعارض العقل والنقل : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة : الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

١١٦) الدرر السنية في الأجوبة النجدية : لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي (ت : ١٣٩٢هـ) الطبعة : السادسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

١١٧) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت : ٨٥٢هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : بدون .

١١٨) دعوة التوحيد : محمد خليل هراس ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

١١٩) دلائل التوحيد : لمحمد جمال الدين القاسمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ،



الطبعة : الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

١٢٠) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : لإبراهيم بن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي (ت : ٧٩٩هـ) ، تحقيق : مأمون بن محي الدين الجنان ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

١٢١) الدين بحوث ممهدة لدارسة تاريخ الأديان : لمحمد عبد الله دراز ، دار القلم ، الكويت ، الطبعة : بدون .

١٢٢) ذم التأويل : لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت :٦٢٠هـ) ، تحقيق وتخريج : بدر بن عبد الله البدر ، دار الفتح ، الشارقة - الإمارات ، الطبعة : الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

١٢٣) الذيل على طبقات الحنابلة : لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدمشقي الشهير بابن رجب الحنبلي (٧٣٦ - ٧٩٥هـ) تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م .

١٢٤) الرد على الجهمية : للإمام عثمان بن سعيد الدارمي (ت : ٢٨٠هـ) ، تخريج وتعليق : بدر البدر ، دار السلفية ، الكويت ، الطبعة : الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٢٥) رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد ، تصحيح وتعليق : محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٣٥٨هـ .

١٢٦) الرد على المنطقيين : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : عبد الصمد شرف الدين الكتبي ، مراجعة : محمد طلحة بلال منيار ، مؤسسة الريان ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

١٢٧) رسالة إلى أهل الثغر : لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت : ٣٣٠هـ) ، تحقيق : عبد الله شاكر محمد الجنيدي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة النبوية - السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

١٢٨) الرسالة العرشية : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، المطبعة السلفية ، القاهرة - مصر ، الطبعة : الأولى ١٣٩٩هـ .

١٢٩) الرسل والرسالات : لعمر بن سليمان الأشقر ، مكتبة الفلاح و دار النفائس ، الكويت ، الطبعة : الرابعة ١٤٠هـ - ١٩٨٩م .

١٣٠) الروح : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) ، تحقيق : بسام علي سلامة العموش ، دار ابن تيمية ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

١٣١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : لمحمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي ، تحقيق : علي عبد البارى عطية ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، طبعة ١٤١٥هـ .

١٣٢) الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية : لأبي عذبة ، تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان الطبعة : الأولى ١٤٠٩هـ .

١٣٣) رياض الجنة بتخريج أصول السنة لابن أبي زمنين : لعبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري (ت : ٣٩٩هـ) ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة النبوية - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٥هـ .

١٣٤) زاد المسير في علم التفسير : لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت : ٥٩٧هـ) ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

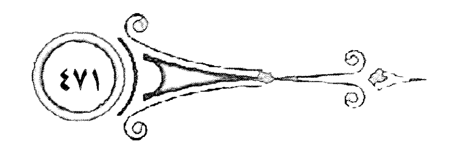
١٣٥) زاد المعاد في هدي خير العباد : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية (ت : ٧٥١هـ) ، تحقيق : شعيب وعبد القادر الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، الطبعة : السادسة والعشرون ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

١٣٦) الزواجر عن اقتراف الكبائر : لأحمد بن علي بن حجر الهيتمي ، مكتبة الباز ، مكة - السعودبة ، الطبعة : الأولى ١٤١٧هـ .

١٣٧) السلوك لمعرفة دول الملوك : لأحمد بن علي المقريزي (ت : ٨٤٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

١٣٨) السنة : لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال (ت : ٣١١هـ) ، تحقيق : عطية الزهراني دار الراية ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٠هـ ، ١٩٨٩م .

١٣٩) سنن ابن ماجه : لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٠٧ - ٢٧٥هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة : بدون .



١٤٠) سنن أبي داود : لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢ - ٢٧٥هـ) ، تعليق على الأحاديث : محمد ناصر الدين الألباني ، اعتنى به : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، مكتبة المعارف ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤٢٤هـ .

١٤١) سنن الترمذي : لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت : ٢٧٩هـ) ، تعليق على الأحاديث : محمد ناصر الدين الألباني ، اعتنى به : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، مكتبة المعارف ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى .

١٤٢) سنن النسائي الكبرى : لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت : ٣٠٣هـ) ، تحقيق وتخريج : حسن عبد المنعم شلبي ، تقديم : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، إشراف : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م .

١٤٣) سير أعلام النبلاء ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت : ٧٤٨ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الحادي عشر ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م .

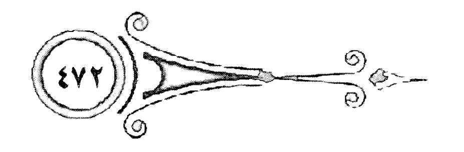
١٤٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي المعروف بابن العماد (١٠٣٢- ١٠٨٩هـ) ، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط ، دار ابن كثير ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م

١٤٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : لأبي القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي ، (ت : ٤١٨هـ) ، تحقيق : أحمد بن سعد حمدان الغامدي ، دار طيبة ، الطبعة : الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

١٤٦) شرح الأصول الخمسة : للقاضي عبد الجبار (ت : ٤١٥هـ) ، تحقيق : عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبة ، القاهرة - مصر ، الطبعة : الثانية : ١٤٠٨هـ .

١٤٧) شرح أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل : لعبد الله بن عبد الرحمن الجبرين ، تعليق وتخريج : علي بن حسن أبو لوز ، مكتبة دار المسير ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ .

١٤٨) شرح حديث النزول : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) تحقيق : محمد عبد الرحمن الخميس ، دار العاصمة ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى



١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

١٤٩) شرح السنة : للحسين بن مسعود البغوي (٤٣٦ - ٥١٦هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

١٥٠) شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ -٩١١هـ) ، دار المدني ، جدة - السعودية ، الطبعة : بدون .

١٥١) شرح العقيدة الأصفهانية : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : سعيد بن نصر بن محمد ، مكتبة الرشد ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م .

١٥٢) شرح العقيدة السفارينية (الدرة المضيئة في عقد أهل الفرقة المرضية) : لمحمد بن صالح العثيمين ، مدار الوطن ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٦هـ .

١٥٣) شرح العقيدة الطحاوية : لعلي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي (ت : ٧٩٢هـ) تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي و شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية : ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

١٥٤) شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية : لمحمد بن خليل هراس ، تخريج وضبط : علوي عبد القادر السقاف ، دار الهجرة ، الظهران - السعودية ، الطبعة : الثالثة .

١٥٥) شرح القصيدة النونية المسماة (الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية) ، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) ، شرح : محمد خليل الهراس دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، الطبعة : الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

١٥٦) شرح المقاصد : لمسعود بن عمر المعروف بسعد الدين التفتازاني (٧١٢ - ٧٩٣هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

١٥٧) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة : لأبي عبد الله عبد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (ت : ٣٨٧هـ) ، تحقيق : رضا نعسان معطي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

١٥٨) الشريعة : لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت : ٣٦٠هـ) ، تحقيق : عبد الله بن

عمر الدميجي ، دار الوطن ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م

١٥٩) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية (٦٩١ – ٧٥١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الثالثة .

١٦٠) الشفا بتعريف حقوق المصطفى : للقاضي أبي الفضل عياض اليحصبي (ت : ٥٤٤هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : بدون .

١٦١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت : ٣٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الرابعة ١٩٩٠م .

١٦٢) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان : لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت : ٣٥٤هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .

١٦٣) صحيح البخاري : لمحمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ – ٢٥٦هـ) ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

١٦٤) صحيح سنن ابن ماجة : لمحمد بن ناصر الدين الألباني ، مكتبة الراشد ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

١٦٥) صحيح سنن أبي داود : لمحمد بن ناصر الدين الألباني ، مؤسسة غراس ، الكويت ، الطبعة : الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

١٦٦) صحيح سنن الترمذي : لمحمد بن ناصر الدين الألباني ، مكتبة الراشد ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

١٦٧) صحيح سنن النسائي : لمحمد بن ناصر الدين الألباني ، مكتبة الراشد ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

١٦٨) صحيح مسلم : لمسلم بن الحجاج القشيري (٢٠٦هـ – ٢١٦هـ) ، دار المغني ، الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

١٦٩) صريح السنة : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ – ٣١٠هـ) ، تحقيق : أبو عبد الأعلى خالد بن محمد المصري ، دار علم السلف ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م

١٧٠) صفة الصفوة : لجمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي (٥١٠ - ٥٩٧هـ) ، تحقيق : محمود فاخوري و محمد رواس قلعهجي ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثالثة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

١٧١) صفة النزول الإلهي ورد الشبهات حولها : لعبد القادر محمد الغامدي الجعيدي ، مكتبة دار البيان الحديثة ، الطبعة : بدون .

١٧٢) الصفدية : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، دار الهدى ، المنصورة - مصر ، ودار الفضيلة ، الرياض - السعودية ، الطبعة : بدون .

١٧٣) الصلاة وحكم تاركها وسياق صلاة النبي من حين كان يكبر إلى أن يفرغ منها : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) ، تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي ، دار ابن حزم - قبرص ، بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

١٧٤) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) ، تحقيق : علي بن محمد الدخيل الله ، دار العاصمة - الرياض ، السعودية ، الطبعة : الثالثة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

١٧٥) صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك : لحياة ناصر الحجي ، دار القلم ، الصفاة - الكويت ، الطبعة : الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

١٧٦) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٨٣١ - ٩٠٢هـ) ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

١٧٧) طبقات الحنابلة : لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء الحنبلي (٤٥١ - ٥٢٦هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، طبعة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

١٧٨) طبقات الحفاظ : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ -٩١١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

١٧٩) طبقات الشافعية : لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر ابن قاضي شهبة الدمشقي (٧٧٩ - ٨٥١هـ) ، تصحيح : عبد العليم خان ، دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، الطبعة : الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

١٨٠) طبقات الشافعية الكبرى : لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٢٧ – ٧٧١هـ) ، تحقيق : محمود محمد الطناحي و عبد الفتاح محمد الحلو ، دار هجر للطباعة والنشر ، الجيزة – مصر ، الطبعة : الثانية ١٤١٣هـ .

١٨١) طبقات الفقهاء : لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي (٣٩٣- ٤٧٦هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، الطبعة : بدون .

١٨٢) طبقات المفسرين : لأحمد بن محمد الأدنروي ، تحقيق : سليمان بن صالح الخزي ، الناشر : مكتب العلوم والحكم ، المدينة النبوية – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

١٨٣) طبقات المفسرين : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٨٤٩ – ٩١١هـ) ، تحقيق : علي محمد عمر ، مكتبة وهبة ، الطبعة : الأولى ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .

١٨٤) طبقات المفسرين : لمحمد بن علي بن أحمد الداوودي ، (ت : ٩٤٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

١٨٥) عالم الملائكة الأبرار : لعمر بن سليمان الأشقر ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، الطبعة : الثالثة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

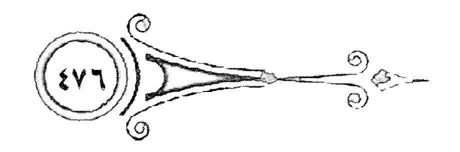
١٨٦) العبودية : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : علي حسن عبد الحميد ، دار الأصالة ، مصر – الإسماعيلية ، الطبعة : الثالثة ١٤١٩هـ ١٩٩٩م .

١٨٧) العبر في خبر من غبر وذيوله : لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) ، تحقيق : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

١٨٨) العرش : لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) ، تحقيق : محمد خليفة التميمي ، أضواء السلف ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م .

١٨٩) عصر سلاطين المماليك : لقاسم عبده قاسم ، دار الشروق ، القاهرة – مصر ، الطبعة : الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .

١٩٠) العصر المماليكي في مصر والشام : لسعيد عبد الفتاح عاشور ، دار النهضة العربية ،



القاهرة – مصر ، الطبعة : الثانية ١٩٧٦م .

١٩١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث : لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٣٧٣ – ٤٤٩هـ) تحقيق وتخريج : أبو الأيمن المنصوري ، دار المنهاج ، القاهرة – مصر الطبعة : الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م .

١٩٢) علماء نجد خلال ثمانية قرون : لعبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام ، دار العاصمة الرياض – السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤١٩هـ .

١٩٣) علماء ومفكرون عرفتهم : لمحمد المجذوب ، دار الشواف ، مصر ، الطبعة : الرابعة ١٩٩٢م .

١٩٤) العلو للعلي الغفار : لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت : ٧٤٨ هـ) ، تخريج وتعليق : حسن بن علي السقاف ، دار الإمام الرواس ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الثالثة ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م .

١٩٥) علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) : لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (٥٧٧ – ٦٤٣هـ) ، تحقيق : نور الدين عتر ، دار الفكر ، دمشق – سوريا ، طبعة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

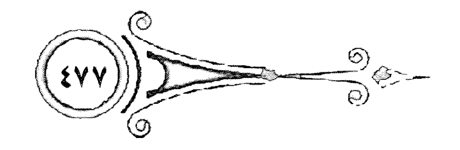
١٩٦) عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح ابن القيم : لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية ، المدينة النبوية – السعودية ، الطبعة : الثانية ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .

١٩٧) العين : لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : ١٧٥هـ) ، ترتيب وتحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

١٩٨) غاية النهاية في طبقات القراء : لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري (ت : ٨٣٣هـ) ، تحقيق : ج . برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

١٩٩) الفتاوى السعدية : لعبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت : ١٣٧٦هـ) ، مكتبة المعارف ، الرياض – السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

٢٠٠) الفتاوى الكبرى : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ،



تحقيق : محمد عبدالقادر عطا و مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

٢٠١) فتح الباري شرح صحيح البخاري : لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت : ٨٥٢هـ) ، دار المعرفة - بيروت ، ١٣٧٩هـ .

٢٠٢) فتح الحميد في شرح التوحيد : لعثمان عبد العزيز منصور التميمي (ت : ١٢٨٢هـ) ، تحقيق : سعود بن عبد العزيز العريفي ، حسين بن جليعب السعيدي ، دار عالم الفوائد ، مكة - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥هـ .

٢٠٣) فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير : لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت : ١٢٥٠هـ) تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، دار الوفاء ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٢٠٤) الفتوى الحموية الكبرى : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : حمد عبد المحسن التويجري ، دار الصميعي ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٢٠٥) الفرق بين الفرق ، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت : ٤٢٩هـ) ، تحقيق : محمد عثمان الخشت ، مكتبة ابن سيناء ، القاهرة - مصر ، الطبعة : بدون .

٢٠٦) الفصل في الملل والأهواء والنحل : لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري ، (ت : ٤٥٦هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة : الثالثة ١٤٢٦هـ - ١٩٩٦م .

٢٠٧) فيض القدير شرح الجامع الصغير : لعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي (ت : ١٠٣١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٢٠٨) القاموس المحيط : لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، (ت : ٨١٧هـ) ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثامنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

٢٠٩) القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه : لعبد الرحمن بن صالح المحمود دار الوطن ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٢١٠) قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

(٨٤٩ -٩١١هـ) ، تحقيق : خليل محيي الدين الميس ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢١١) القند في ذكر علماء سمرقند : لعمر بن محمد بن أحمد النسفي (٤٦١ - ٥٣٧هـ) ، تحقيق : يوسف الهادي ، مرآة التراث ، طهران - إيران ، الطبعة : الأولى ١٣٧٨هـ - ١٩٩٩م .

٢١٢) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى : لمحمد بن صالح العثيمين (١٣٤٧ - ١٤٢١هـ ، تحقيق : أشرف بن عبد المقصود عبد الرحيم ، مكتبة السنة ، القاهرة - مصر الطبعة : الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٢١٣) القول المفيد على كتاب التوحيد : لمحمد بن صالح العثيمين (١٣٤٧ - ١٤٢١هـ ، دار العاصمة ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٥هـ .

٢١٤) القول السديد شرح كتاب التوحيد : لعبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت : ١٣٧٦هـ) ، تحقيق : صبري بن سلامة شاهين ، دار الثبات ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٢١٥) قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام : لأحمد مختار العبادي ، دار النهضة العربية ، بيروت - لبنان ، طبعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

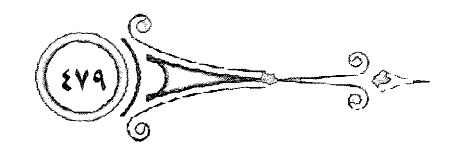
٢١٦) الكافي : لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٥٤١ - ٦٢٠هـ) تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر ، مصر ، الطبعة : الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٢١٧) كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد : لمحمد بن عبد الوهاب (١١١٥ - ١٢٠٦هـ) ، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

٢١٨) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل : لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (٢٢٣ - ٣١١هـ) ، تحقيق : عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان ، دار الرشد ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٢١٩) كتاب النزول : لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦ - ٣٨٥هـ) ، تحقيق : علي ابن محمد ناصر الفقيهي ، الطبعة : الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٢٢٠) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم محمود



ابن عمر الزمخشري (٤٦٧هـ - ٥٣٨ هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، طبعة ١٤٠٧هـ .

٢٢١) كشف الشبهات : لمحمد بن عبد الوهاب ، دار القمة و دار الإيمان ، مصر - اسكندرية الطبعة : بدون .

٢٢٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن : لأبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (ت : ٤٢٧هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، طبعة ١٤٢٢هـ .

٢٢٣) الكواشف الجلية عن معاني الواسطية : لعبد العزيز المحمد السلمان (ت : ١٤٢٢هـ) ، طبعة إدارات البحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية ، الطبعة : الحادية عشرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٢٢٤) الكـواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة : لنجـم الدين محمد بن محمد الغزي (ت : ١٠٦١هـ) ، وضع حواشيه : خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٢٢٥) اللباب في تهذيب الأنساب : لعز الدين ابن الأثير الجزري (٥٥٥ - ٦٣٠هـ) ، مكتبة المثنى ، بغداد - العراق ، الطبعة : بدون .

٢٢٦) اللباب في علوم الكتاب : لأبي حفص عمر ابن عادل الدمشقي (ت : ٨٨٠هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٢٢٧) لسان العرب : لابن المنظور (٦٣٠ - ٧١١هـ) ، دار إحياء التراث العربي و مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثالثة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

٢٢٨) لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية : لشمس الدين أبو العون محمد ابن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت : ١١٨٨هـ) ، تحقيق : عبد الله محمد سليمان البصيري ، مكتبة الرشد ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٢٢٩) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية ، لشمس الدين أبو العون محمد ابن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت : ١١٨٨هـ) ، مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق ، الطبعة : الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٢٣٠) لوامع البينات شرح أسماء الله والصفات : لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ) ،

المطبعة الشرفية ، مصر ، الطبعة : الأولى ١٣٢٣هـ .

٢٣١) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع : لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت : ٣٣٠هـ) ، تصحيح : حمودة غرابه .

٢٣٢) لمعة الاعتقاد : لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي (٥٤١ - ٦٢٠هـ) ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الرابعة ١٣٩٥هـ .

٢٣٣) متشابه القرآن : للقاضي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي (ت : ٤١٥هـ) ، دار إحياء الثقافة ، ودار النصر ، القاهرة - مصر ، الطبعة : بدون .

٢٣٤) مجمل اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي (ت : ٣٩٥هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

٢٣٥) مجموعة التوحيد النجدية : مجموعة كتب ورسائل لمحمد بن عبد الوهاب (١١٦٥ - ١٢٤٢هـ) ، طبعة : الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

٢٣٦) مجموعة الرسائل الكبرى : لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٣٩٢هـ .

٢٣٧) مجموع الفتاوى : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، تحقيق : أنور الباز - عامر الجزار ، دار الوفاء ، الطبعة : الثالثة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م .

٢٣٨) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين : لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت : ١٤٢١هـ) ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان ، دار الوطن - دار الثريا ، الرياض — السعودية ، الطبعة : الأخيرة ١٤١٣هـ .

٢٣٩) مجموع القواعد الطيبات في الأسماء والصفات : لأبي محمد أشرف بن عبد المقصود ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٢٤٠) المحلى : لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت : ٤٥٦هـ) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، الطبعة : بدون .

٢٤١) مختار الصحاح : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت : ٦٦٦هـ) ، مكتبة لبنان بيروت - لبنان ، طبعة ١٩٨٩م .

٢٤٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم : لمحمد بن الموصلي (ت : ٧٧٤هـ) ، تحقيق : الحسن بن عبد الرحمن العلوي ، دار أضواء السلف - الرياض السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٢٤٣) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) ، تحقيق : رضوان جامع رضوان ، مؤسسة المختار ، القاهرة - مصر ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م .

٢٤٤) مذكرة على العقيدة الواسطية : لمحمد بن صالح العثيمين ، مدار الوطن للنشر ، الرياض - السعودية ، طبعة ١٤٢٦هـ .

٢٤٥) مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والمعتقدات ومعه نقد مراتب الإجماع لابن تيمية : لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري ، (ت : ٤٥٦هـ) ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٢٤٦) مروج الذهب ومعادن الجوهر : لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت : ٣٤٦هـ) ، تحقيق : يوسف البقاعي ، دار إحياء التراث ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى .

٢٤٧) مسائل الإيمان : لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (٣٨٠ - ٤٥٨هـ) ، تحقيق : سعود بن عبد العزيز الخلف ، دار العاصمة ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٠هـ .

٢٤٨) المستدرك على الصحيحين : لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت : ٤٠٥هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

٢٤٩) مسند إسحاق بن راهويه : لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه (ت : ٢٣٨هـ) ، تحقيق : عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي ، مكتبة الإيمان ، المدينة النبوية - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

٢٥٠) مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤- ٢٤١هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط و عادل مرشد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

٢٥١) مشكل الحديث : لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأشعري (ت : ٤٠٦هـ) ، تحقيق وتعليق : دانيال جيماريه ، المعهد الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق - سوريا ، طبعة ٢٠٠٣م .

٢٥٢) مشاهير علماء نجد وغيرهم : لعبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ ، طبعة دار اليمامة .

٢٥٣) مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك : لسعيد عبد الفتاح عاشور ، دار النهضة العربية بيروت - لبنان ، طبعة ١٩٧٢م .

٢٥٤) معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد : لحافظ بن أحمد الحكمي (١٣٤٢ - ١٣٧٧هـ) تحقيق : محمد صبحي بن حسن حلاق ، دار ابن الجوزي ، الدمام - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٢٥٥) معالم التنزيل : لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ) ، تحقيق : محمد عبد الله النمر و عثمان جمعة ضميرية و سليمان مسلم الحرش ، دار طيبة ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الرابعة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

٢٥٦) معالم السنن (شرح سنن الإمام أبي داود) : لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي (ت : ٣٨٨هـ) ، طبعة محمد راغب الطباخ ، حلب - سوريا ، الطبعة : الأولى ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م .

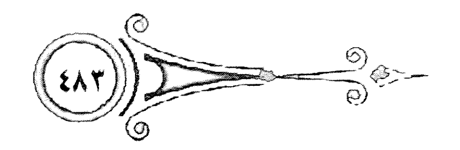
٢٥٧) معاني القرآن الكريم ، أبو جعفر النحاس ، (ت : ٣٣٨هـ) ، تحقيق : محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٢٥٨) معاني القرآن وإعرابه : لأبي إسحاق إبراهيم بن السـري الزجاج (ت : ٣١١هـ) ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٢٥٩) معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات : لمحمد بن خليفة التميمي ، دار إيلاف الدولية ، الجهراء -الكويت ، الطبعة : بدون .

٢٦٠) معتقد فرق المسـلمين واليهود والنصارى في الملائكة المقربين : لمحمد بن عبد الوهاب العقيل ، أضواء السلف ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

٢٦١) معجم البلدان : لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (٦٢٦هـ) ، دار صادر ،



بيروت - لبنان ، طبعة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٢٦٢) معجم الشيوخ : لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٢٧ - ٧٧١هـ) ، تخريج : شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي ، تحقيق : بشار عواد معروف و رائد يوسف العنبكي و مصطفى إسماعيل الأعظمي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ٢٠٠٤م .

٢٦٣) معجم المؤلفين : لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٤هـ ، ١٩٩٣م .

٢٦٤) معجم المطبوعات العربية والمعربة : ليوسف اليان سركيس ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة - مصر ، الطبعة : بدون .

٢٦٥) معجم مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، (ت : ٣٩٥هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، طبعة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٢٦٦) المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية ، مصر ، مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة : الرابعة ١٤٢٥هـ ، ٢٠٠٤م .

٢٦٧) المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها : لعبد الله بن محمد القرني ، دار عالم الفوائد ، مكة السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ .

٢٦٨) المغني في أبواب العدل والتوحيد : للقاضي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي (ت : ٤١٥هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار و عبد الحليم النجار وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ٢٠٠٢م .

٢٦٩) المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني : لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٥٤١ - ٦٢٠هـ) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٥هـ .

٢٧٠) مفاتيح الغيب (تفسير الرازي) : لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت : ٦٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٢٧١) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة : لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) ، تعليق وتخريج : علي بن حسن الحلبي ، دار ابن عفان الخبر - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤١٦هـ ، ٢٠٩٦م .

٢٧٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم : لأحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢٧٣) المفردات في غريب القرآن ، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بـ " الراغب الأصفهاني " (ت : ٢٠٥هـ) ، تحقيق : مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز ، مكتبة نزار مصطفى الباز . الطبعة : بدون .

٢٧٤) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين : لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت : ٣٣٠هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، الطبعة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

٢٧٥) المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى : لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥هـ) ، تحقيق : محمد عثمان الخشت ، مكتبة القرآن ، القاهرة - مصر ، الطبعة : بدون .

٢٧٦) الملل والنحل ، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت : ٥٤٨هـ) ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ١٤٠٤هـ .

٢٧٧) منادمة الأطلال ومسامرة الخيال : لعبد القادر بدران (ت : ١٣٤٦هـ) ، تحقيق : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، طبعة ١٩٨٥م .

٢٧٨) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم : لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (ت : ٥٩٧هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادرة عطا و مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٢٧٩) منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر : لعلي بن سلطان محمد القارئ (ت : ١٠١٤هـ) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٢٨٠) منهاج السنة النبوية : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) تحقيق : محمد رشاد سالم ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٢٨١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج : لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (ت : ٦٧٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٣٩٢هـ

٢٨٢) المنهاج في شعب الإيمان : لأبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي (ت : ٤٠٣هـ) ، تحقيق : حلمي محمد فوده ، دار الفكر ، القاهرة - مصر ، الطبعة : الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٢٨٣) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار " الخطط المقريزية " : لأحمد بن علي المقريزي (ت : ٨٤٥هـ) ، تحقيق : محمد زينهم و مديحة الشرقاوي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة - مصر ، الطبعة : الأولى ١٩٩٨م .

٢٨٤) المواقف في علم الكلام : لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت : ٧٥٦هـ) ، عالم الكتب ، لبنان - بيروت ، الطبعة : بدون .

٢٨٥) موسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية : لعبد الحكيم العفيفي ، أوراق شرقية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٢٨٦) الموطأ : لأبي عبد الله مالك بن أنس المدني (٩٣ - ١٧٩هـ) ، تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي ، طبعة مؤسسة زايد آل نهيان ، أبو ظبي - الإمارات ، الطبعة : الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٢٨٧) النبوات : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت : ٧٢٨هـ) ، دراسة وتحقيق : عبد العزيز بن صالح الطويان ، أضواء السلف ، الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

٢٨٨) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (٨١٣ - ٨٧٤هـ) ، تعليق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٢٨٩) نظم المتناثر من الحديث المتواتر : لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني ، تحقيق : شرف الدين حجازي ، دار الكتب السلفية ، مصر ، الطبعة : الثانية .

٢٩٠) نهاية الأرب في فنون الأدب : لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت : ٧٣٣هـ) ، تحقيق : نجيب مصطفى فواز و حكمت كشلي فواز ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .

٢٩١) نهاية الإقدام في علم الكلام ، عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق : ألفرد جيوم ، مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة : بدون .

٢٩٢) النهاية في غريب الحديث والأثر : للمبارك بن محمد الجزري بن الأثير (٥٤٤ - ٦٠٦هـ) تحقيق : طاهر احمد الزاوي و محمود محمد الطناحي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة : بدون .

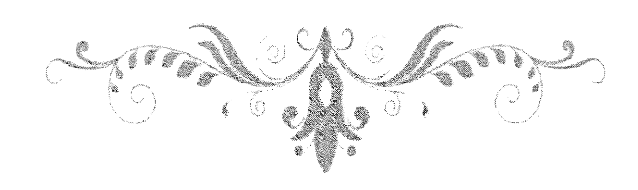
٢٩٣) النهاية في الفتن والملاحم : لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت : ٧٧٤ هـ) ، تحقيق : عصام الدين الصبابطي ، دار الحديث ، مصر ، الطبعة : بدون .

٢٩٤) النهج الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته : لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأندلسي القرطبي (ت : ٦٧١هـ) ، تحقيق : عرفان ين سليم العشا حسونة ، المكتبة العصرية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

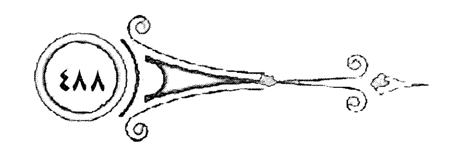
٢٩٥) الوفيات : لأبي المعالي محمد بن رافع السلامي (٧٠٤ - ٧٧٤هـ) ، تحقيق : صالح مهدي عباس و بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٢٩٦) وفيات الأعيان في أنباء أبناء الزمان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (٦٠٨-٦٨١هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، الطبعة : بدون .

٢٩٧) هدية العارفين أسماء المؤلفين والمصنفين من كشف الظنون : لإسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، طبعة ١٩٥١م .




فهرس
الموضوعات



فهرس الموضـــــوعات

الموضوع	الصفحـة

